مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت
المجلد السابع عشر - العدد الرابع - شتاء 1989

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، العراق (-,1) دينار، الاردن (750) فلسا، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (15) درهما.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

● تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

● اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين 2,1 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الإجتماعية

المجلد السابع عشر - العدد الرابع - شتاء 1989

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الإجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب 5486 صفاة - الكويت 13055

هاتف : 2549387 - 2549421 تلكس : KUNIVER 22616

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1- تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

2- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض ان يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، واذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

3- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

4- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ، أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

6- يجب ان يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7- يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1- يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من اجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2- تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4- تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي ظهر فيه البحث.

5- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة والتقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار اليها هكذا

(مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965) . أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار اليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) . وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار اليهما هكذا (الفارابي 1964أ، 1964ب) و (Smith, 1962a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار الى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1970 : 164) و(Jones, 1977: 58 - 59) .

-2 توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي اشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م.
1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع.
1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ 13 (شتاء): 169 - 223.

أبو زهرة، م.
1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T.
1983 "Crime & the Family", pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

-3 يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

-4 تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

اجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الابحاث باجازة ابحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

☐ عدد 1 ، 1973

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ حاووري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد 2 ، 1974

الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام 1970 .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1975

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسي، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد 2 ، 1975

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع . . والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القهيمي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد 1 ، 1976

التجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية ـ الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ـ فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ التجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد 2 ، 1976

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية والخدمة الحكومية ـ الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد 3 ، 1976

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد 4 ، 1977/1976

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ـ حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ـ مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي ـ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد 1 ، 1977

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي ـ إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد 2 ، 1977

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية ـ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد 3 ، 1977

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ فيرلي/ كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد 4 ، 1977

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

☐ عدد 1 ، 1978

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد 2 ، 1978

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد 3 ، 1978

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ فرج، الابداع والفصام ـ ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد 4 ، 1978

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ أبو ليده، مص الأصابع ـ الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد 1 ، 1979

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان ـ بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 ـ 1976.

☐ عدد 2 ، 1979

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (1960-1974) ـ ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد 3 ، 1979

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ فلسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد 4 ، 1980/1979

المتوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عيده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد 1 ، 1980

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، تطور السوق المالية في الأردن ـ الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد 2 ، 1980

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ حيد، سوق رأس المال في الكويت.

☐ عدد 3 ، 1980

الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ عدد 4 ، 1981/1980

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية ـ صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ عدد 1 ، 1981

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرعجي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ عدد 2 ، 1981

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية 1951-1980 ـ منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ عدد 3 ، 1981

الريحاني، معالجة التبول اللاارادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد 4، 1981

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

□ عدد 1، 1982

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد 2، 1982

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الحترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو 1932) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد 3، 1982

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد 4، 1982

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد 1، 1983

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد 2، 1983

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد 3، 1983

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد 4، 1983

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد 1، 1984

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد 2، 1984

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد 3، 1984

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ اسماعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ الغنيلي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد 4 ، 1984

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن نتعلمه الادارة العربية منها؟ - رشاد، النتائج السياسية للرأي العام - سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - 1961 ، 1976 .

☐ عدد 1 ، 1985

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد 2 ، 1985

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرسي، سيكولوجية العدوان - حسين/ السلطان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد 3 ، 1985

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية - بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد 4 ، 1985

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة - النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية - الخطيب، الإنماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد 1 ، 1986

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي - أسبري/ المتوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(1985) في الكويت (تحليل سياسي) - الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - الفيل، الأمن الغذائي في الكويت - بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد 2 ، 1986

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات - رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني - شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية - عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ عدد 3 ، 1986

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق - سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (48 - 1980) - عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين، لافون : قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد 4 ، 1986

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث - معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة - المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها - الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث - حبيب/ قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد 1 ، 1987

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر - عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي - البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - وبيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد 2 ، 1987.

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية - سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي - بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية -

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد 3، 1987

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد 4، 1987

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (1860 ـ 1963) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد 1، 1988

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد 2، 1988

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم: تقييم الآثار الناجمة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية ـ محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها ـ شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين في المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة ـ المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم ـ المنصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي ـ جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء.

☐ عدد 3، 1988

الخضراوي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود ـ الغيرا، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم ـ عشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي ـ كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية ـ أباظة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة ـ عبداللطيف، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ـ القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس ـ العظمة، اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ـ عبدالخالق/ حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية ـ رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

☐ عدد 4 ، 1988

المانع، الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة ـ العبيدي ، التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ـ عسكر / عبد الله، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية ـ منسي ، عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء: دراسة مقارنة ـ أبو صبحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان ـ التويجري ، القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية ـ محمد ، آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا ـ علوي ، نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد العمل والتنظيم ـ الورياشي، التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية: حالة المغرب ـ موسى، الثقافة الاعلامية العربية: مشاكل ومقترحات.

☐ عدد 1 - 1989

المنيف، اسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي ـ جيلالي / طاهر، نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم ـ عزام، بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي ـ امير خان، التفكير الابتكاري : دراسة مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين ـ سرحان، دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية: دراسة ميدانية ـ الهيتي / حسين، الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقاً لمقياس كولبرغ ـ سليم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ـ عساف، التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت ـ رجب، تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت ـ الصرايرة، التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم.

☐ عدد 2، 1989

حسن، المرأة ودافعية الانجاز: دراسة نفسية مقارنة ـ محبوب، نظام الفائدة وآليات النمو والكفاءة في الاقتصاد الاسلامي ـ الرواف، مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي ـ كمير / البكري، الدعوة الى «علم اجتماع عربي» بين الايديولوجية والعلمية ـ النوحي، دراسة تجريبية للمقارنة بين مدى فعالية الاسلوب التقليدي، والاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية ـ أبو عيطه، الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية ـ ربيع ، مفهوم التغير الاجتماعي في الفلسفة السياسية لكارل بوبر ـ بامخرمة، أهمية ادراج عناصر المعرفة التقنية في تقويم المشروعات العامة في الدول النامية ـ ميساك، ترشيد عملية اتخاذ قرارات معالجة المنتجات الضعيفة ـ أحمد، قراءة الصحف ودوافعها بين طلاب الجامعة: دراسة تطبيقية في الاستخدام والاشباع.

☐ عدد 3، 1989

أبو حطب / الكامل / خزام، صورة علم النفس لدى الشباب العماني ـ الجفري / مدني / صوفي، تكوين مؤشرات لقياس الاداء في سوق الاسهم السعودية ـ دياب، تلوث الهواء وأسعار المنازل في مدينة جدة: دراسة تحليلية اقتصادية ـ مرشد، العقلانية في الفكر الاداري المعاصر: دراسة تحليلية نقدية ـ علام، تصميم وتجريب نموذج تعليمي نسقي لكفايات الاحصاء السيكولوجي ـ محمود، الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل: مقارنة بين التسلطيين وغير التسلطيين ـ ساري، المعرفة الاستشراقية: دراسة في علم اجتماع المعرفة ـ الغبرا، معوقات البحث في العلوم الاجتماعية ـ العنقري، أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية ـ السعدي، مقاييس الخصوبة وتباينها الاقليمي في العراق.

الابحـــاث

المناقشات

تعقيـــب

المراجعات

أساليب تنفيذ القرارات في كل من جامعة الدول العربية والجماعة الاوروبية: دراسة مقارنة

الصادق شعبان
كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة تونس

مقدمــة

الغرض من هذه الدراسة اجراء مقارنة بين أساليب تنفيذ القرارات في جامعة الدول العربية وبين تلك المعمول بها في الجماعة الأوروبية[1]. وهي تستهدف بالأساس استجلاء الأساليب التي تعوق تنفيذ القرارت في جامعة الدول العربية، وبالمقابل، الأسباب التي تؤدي في الجماعة الأوروبية الى تنفيذ القرارات تنفيذا كاملا وسليما، والأخذ بما يمكن الأخذ به من الأنظمة والاجراءات المعمول بها في هذه المنظمة لغرض تطوير آلية تنفيذ القرارات في جامعة الدول العربية.

وقد يرى البعض أن ليس ثمة وجه للمقارنة بين المنظمتين، فالجامعة منظمة سياسية بالدرجة الأولى، والأخرى على العكس، اقتصادية بالأساس. كما أن الجامعة تصنف ضمن المنظمات ذات الطابع التعاوني، في حين تصنف الجماعة الأوروبية ضمن المنظمات ذات الطابع الاندماجي التي تقر لها الدول الأعضاء بصلاحية التقرير في مجالات مشتركة وتكون لهذه القرارات قوة النفاذ المباشر داخل أقاليم الدول الأعضاء وتجاه رعايا تلك الدول[2].

وعلى الرغم من رجاحة هذا الرأي، فان المقارنة تبقى ذات جدوى، فالجماعة الأوروبية، بالاضافة الى وجود ارادة حقيقية عند أعضائها في اعطاء المنظمة دورا نشيطا وصلاحيات وافرة في انشاء سوق اقتصادية مشتركة وفي تنسيق المواقف في المجالات السياسية والأمنية، فانها فضلا عن ذلك، تعمل بأساليب متقدمة في مجال صنع القرار وفي اجراءات تنفيذه ومتابعة التنفيذ. في حين تفتقر جامعة الدول العربية الى العنصرين كليهما: وجود رغبة قوية للتعاون عند الدول الأعضاء من جهة، والعمل بنظام فعال

للقرارات داخل المنظمة من جهة أخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان الجماعة الأوروبية تتجه منذ بداية السبعينات الى تكثيف تعاونها السياسي [3]، حيث خلصت الى وضع اتفاق بينها يعرف بـ «الوثيقة الموحّدة لأوروبا»[4]، بينما اتجهت جامعة الدول العربية الى تكثيف جوانب تعاونها الاقتصادي، في حين كانت في البداية سياسية الاتجاه بالدرجة الأولى، بحيث نرى المنظمتين اليوم تتقاربان من حيث شمولية اختصاصاتهما وتنوع مجالات عملهما الدولي.

ولما كان موضوع هذه الدراسة ينحصر في تنفيذ القرارات، فان تركيز المقارنة سوف ينصب على هذه المرحلة بالذات. الا أن مرحلة تنفيذ القرار مرتبطة شديد الارتباط بالمراحل السابقة في صنع القرار، وهي الاعداد الفني للقرار، وعمليات الاستشارة، والتصويت على القرار. وبالتالي، لا يمكن دراستها دون ربطها بالمراحل السابقة، بمعنى ادراجها في النظام الكامل لأخذ القرار.

والى حدّ نهاية الستينات، كان الاهتمام ينحصر أساسا في مرحلة واحدة من هذه المراحل الأربع، وهي مرحلة التصويت على القرار. ففي عهد جمعية الأمم اعتبر اشتراط الاجماع اجراء غير مرغوب فيه، لأنه ينفي عن المنظمات استقلالها، ويشل حركتها، اذ يتطلب أي عمل فيها موافقة الدول الأعضاء كافة. ثم لما استبدلت قاعدة الاجماع بقاعدة الأغلبية، وتزامن هذا مع قيام الأمم المتحدة تقريبا، اعتبر الحدث ثورة في التنظيم الدولي، اذ من خلاله سوف تتمكن المنظمات من التخلّص من قيود الأقلية واتخاذ القرار الملزم للجميع كلما وافقت الأغلبية على هذا القرار. ثم في مرحلة ثالثة، لما تعسفت الأغلبية في حقها في أخذ القرار، وحصل هذا على صعيد هيئة الأمم المتحدة خصوصا، إذ اتبعت الأغلبية بصورة مستمرة اتجاهات لا تأخذ بمصالح الأقلية بصورة كافية، عمدت دول الأقلية بالمقابل الى عدم تنفيذ القرار وتعطيل آلية القرار بكاملها داخل المنظمة، بالامتناع خاصة عن تمويل النشاطات المترتبة على القرارات. وحسما لهذا الخلاف، حصل اتفاق ضمني يهدف الى اعادة العمل بنظام الوفاق من جديد، بحيث لا يتخذ أي قرار ـ أو على الأقل لا يعرض على التصويت ـ ما لم تستنفذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق تراضي الأطراف الأساسية حول القرار.

وتبينّ العودة من جديد الى نظام الوفاق أو التوافق Le Consensus أن الغرض المنشود ليس أخذ القرار بقدر ما هو تنفيذه تنفيذا شاملا وفعليا. فالمنظمات بصفة عامة، والمنظمات الدولية بصفة أخص، قد تتخلى عن نظام التصويت بالأغلبية كلما تبين لها أن الأقلية الرافضة للقرار سوف تعرقل في الفعل تنفيذه. والمنظمات الدولية هي أكثر حساسية لهذا الموضوع، اذ تفتقر في علاقاتها مع الدول في السلطة القسرية التي تمكنها من جبر الأقلية

على اتباع القرار الذي اتخذته المنظمة وفقا لأنظمتها بالأغلبية.

العناصر المؤثّرة في تنفيذ القرار

واذا أردنا حصر العناصر التي قد تؤثر في تنفيذ القرارات في كلتا المنظمتين، فاننا نجد الاختلاف في التالي :

1) الجهة التي تقترح مشاريع القرارات : تتميز الجماعة الأوروبية عن غيرها من المنظمات، الاقليمية والعالمية على حدّ السواء، بمنح «اللجنة الأوروبية» وحدها[5] صلاحية اقتراح مشاريع القرارات على المجلس الوزاري[6]، بحيث يلتزم المجلس الوزاري بالمقترح المعروض عليه من قبل اللجنة، ولا يجوز له اذا اتخذ قرارا بناء على مقترح اللجنة أن يعدل ذلك المقترح الا باجماع أعضائه[7]. والاجماع هنا لا يحول دون أخذ القرار، بل على العكس، يهدف الى ضمان وحدة القرار ودعم سلطات اللجنة التي يعود لها، في فلسفة تنظيم الجماعة الأوروبية، بناء سياسة اقتصادية للجماعة تكون مستقلة ومستمرة ومتناسقة.

وعلى الرغم من أن للمجلس الوزاري صلاحية المبادرة بالقرارات، فانه لا يستعملها في التطبيق. كما أن التعديلات التي تقترح «هيئة المندوبين الدائمين»[8] في اجتماعاتها التمهيدية للمجلس الوزاري، ادخالها على مشروع اللجنة تبقى منفصلة عن المشروع، ويؤخذ بها للاستئناس فقط، اذ يشترط النظام[9] في الجماعة الأوروبية أن تدور مناقشة المجلس الوزاري حول المقترح الأصلي للجنة. كما أجاز للجنة بالمقابل، حق سحب المقترح أثناء مناقشته من قبل المجلس وتعديله كلما تبين أنه سيؤدي الى خلاف بين الدول الأعضاء.

أما في جامعة الدول العربية، فلا تنفرد الأمانة العامة بعرض مقترحات القرارات على مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وانما يعود للدول الاعضاء حق ادراج مسائل في جدول أعمال المجلسين، بصورة مباشرة، مرفقة بها مذكرات تفسيرية[10]. كما لها ادراج مسائل اضافية في جدول أعمال مجلس الجامعة قبل بدء الدورة بثلاثة أسابيع فقط[11]، وفي أي وقت قبل افتتاح الدورة اذا كانت لهذه المسائل صفة الأهمية والاستعجال[12].

وهذا يعني أن هذه المسائل في معظمها لم تلق عناية خاصة بالدرس من قبل الأمانة العامة، ولم تستوف اجراءات المناقشة المسبقة ـ سواء داخل الأمانة العامة أو في اطار اجتماعات المندوبين الدائمين ـ كما هو الحال في الجماعة الأوروبية، بحيث تظهر اختلافات الرأي بين الدول أثناء مناقشة القرار داخل مجلس الجامعة، أو المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، مما يبطيء عمل المجلس، ويحول دون صدور القرار، أو يؤثر في محتواه وفي صياغته ان صدر، وهذا كله يؤثر في فعالية التنفيذ.

وعلى الرغم من اختلاف التركيبة الدستورية لكل من المنظمتين، حيث جعلت الجماعة الأوروبية من «اللجنة الأوروبية» المحرك الرئيسي لعمل الجماعة في المجالات الاندماجية، بينما حصرت جامعة الدول العربية دور الأمانة العامة في أعمال السكرتارية لا غير، بالاضافة الى أدوار ديبلوماسية تعود بالأساس للأمين العام، فان ترشيد أسلوب الاعداد للقرار في جامعة الدول العربية يجب أن يرتكز أولا وبالذات على الأمانة العامة. ففيما عدا مقترحات القرارات التي لها طابع سياسي متميز، يكون من الأفضل تمرير كافة مقترحات القرارات الأخرى عن طريق الأمانة العامة التي تعد في شأنها ـ بالاشتراك أو التشاور مع المندوبين الدائمين للدول الأعضاء ـ تقارير مفصلة وتضع بديلا أو بدائل لكل مقترح يعرض على مجلس الجامعة أو المجلس الوزاري المعني رفقة المقترح الأصلي. وقد يؤدي هذا في بعض الموضوعات الى احراج الأمانة العامة، كما يتطلب تعديلا للأنظمة الداخلية لكل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتخصصة، الا أن هذا الاجراء هو الذي في نظرنا يحمي أغلب قرارات الجامعة من الارتجالية، ويعطيها المزيد من التنسيق والاستمرارية، وبالتالي يضمن لها الحظ الأوفر في التنفيذ. وفي المقابل فإن تعزيز دور الأمانة العامة بهذا الشكل يتطلب تكثيف اجراءات التشاور السياسي حول القرارات في المراحل السابقة، لاجتماعات مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية الأخرى، على غرار ما هو معمول به في الجماعة الأوروبية.

2) اجراءات الاعداد السياسي لمشروع القرار، وعمليات الاستشارة لغرض الأخذ بآراء ومصالح الجهات المعنية بتنفيذ القرار : ان سهولة تنفيذ القرارات التي نلاحظها في اطار الجماعة الأوروبية هي نتيجة لجهود مكثفة من الأعداد السياسي للقرارات، التي تحصل بصورة تكاد تكون متواصلة وفي أغلب الحالات غير رسمية، وفي اجتماعات لهيئات متعددة تسبق اجتماع المجلس الوزاري. أما في جامعة الدول العربية، فان الأمر ليس على هذه الحالة تماما. فالاعداد السياسي يكاد يكون منعدما، والنقاش يحصل أساسا في اجتماعات مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية المعنية. وهذا يعود الى أسباب مختلفة :

- أولها، يتمثل فيما ذكرنا من ارتجالية القرار، وحق الدول في عرض المقترحات في آخر وقت قبل افتتاح الدورة، دون أن يحظى بالاعداد الكافي، الفني والسياسي.
- وثانيها، وهو أعم، يتعلق بمركزية القرار داخل الدول الأعضاء، وعدم تفويض السلطة للممثلين في الدرجات الأدنى، بحيث تعود صلاحية المبادرة للوزراء دون غيرهم، ان لم نقل بالنسبة للقرارات الهامة لرؤساء الدول والحكومات، وتكون الاجتماعات التي تعقد

على مستويات أدنى خالية من التفاوض السياسي الحقيقي.
- وثالثها، غياب الدور السياسي للأمانة العامة، ما عدا الصلاحيات الخاصة بالأمين العام، التي يمتلكها صراحة في الميثاق أو النظام الداخلي لمجلس الجامعة، أو تلك التي يمارسها ضمنا باعتباره ممثل المنظمة لدى الغير.

وهذا الامر مختلف عنه في الجماعة الأوروبية حيث يمر مقترح القرار الذي تعده «اللجنة الأوروبية» على سلسلة من الهيئات ويخضع للعديد من الاجراءات للتأكد من قبوله السياسي لدى الدول الأعضاء. فبعد الاعداد الفني داخل الادارات القطاعية للجنة الأوروبية، يرسل المقترح الى الادارة القانونية للتثبت في ملائمته مع النصوص القائمة في المجموعة. ثم تدعو اللجنة الأوروبية لجانا للخبراء للنظر في المقترح، وتأليف هذه اللجان هام جدا، بحيث يجمع بين الكفاءة الفنية وتمثيل الجهات المعنية بتنفيذ القرار، فلجان الخبراء تضم موظفين من الدول الأعضاء المهتمين بالقطاع، وممثلين عن القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وخبراء من الأوساط الأكاديمية لدول الجماعة. ويرأس لجان الخبراء موظفون من اللجنة الأوروبية، ومهامها الأساسية دراسة انعكاسات المقترح على السياسة العامة للجماعة وعلى السياسات القطاعية والشمولية للدول الأعضاء. ثم تعرض اللجنة الأوروبية المقترح على الهيئة الاقتصادية والاجتماعية الإستشارية للجماعة، وتكون استشارتها وجوبية في بعض المجالات. كما تستشير اللجنة الأوروبية أيضا، منذ اتفاق اللكسمبورغ على وجه الخصوص، حكومات الدول عن طريق العلاقات الشخصية الخاصة، وبدون أن ينقص ذلك من حق اللجنة الكامل في وضع المقترحات التي تراها. وقد أوضح اتفاق اللكسمبورغ الصادر بتاريخ 1966/1/29 اجراءات التفاوض لاتخاذ القرارات داخل المجلس الوزاري والعلاقة بين المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية.

وتقوم اللجنة، أثناء اعدادها للمقترحات، باطلاع البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري عما تنوي تقديمه من مقترحات، وذلك خلال اجراء سمّي باجراء الاعلام[13] [14]. وأهم جهاز ينظر في الجوانب السياسية للقرار هو «لجنة المندوبين الدائمين». وتجتمع اللجنة بصفة شبه دائمة على مستويين : مستوى يضم المندوبين أنفسهم، لمناقشة المسائل ذات الصبغة السياسية الحساسة : ويضم المستوى الثاني مساعدي المندوبين، لمناقشة المسائل العارضة أو الاجرائية أو التي لها صبغة فنية بحتة. وبداية من 1981 [15]، لا تعرض اللجنة على المجلس الوزاري سوى المسائل الجوهرية والمتعلقة بالمبادىء العامة، أو تلك التي يبقى فيها خلاف، وتجمع في قائمة واحدة هي القائمة (أ) من جدول الأعمال، أما المسائل الأخرى، والمجمعة في القائمة (ب) من الجدول، فتبت فيها اللجنة وتعرض على المجلس الوزاري للبت فيها دون مناقشة، ما لم تطلب احدى الدول الأعضاء خلاف ذلك.

وتستعين لجنة المندوبين بمجموعات عمل ولجان خاصة في اعداد المسائل المعروضة على جدول الأعمال. ومن هذه المجموعات واللجان الخاصة ما هو دائم (المسائل القطاعية) ومنها ما هو مؤقت (المسائل العارضة أو الخاصة)، ويحضر أعمال مجموعات العمل واللجان الخاصة ممثلون عن اللجنة الأوروبية،[16] وخبراء حكوميون.

أما في جامعة الدول العربية، فتقتصر مهمة الأمانة العامة في أغلب الحالات على وضع دراسات ومذكرات بشأن مسائل مدرجة في جدول الأعمال، في حدود ما يسمح به الوقت الفاصل بين اقتراح الدولة للمسألة ومناقشتها من قبل المجلس، وكذلك في حدود امكانيات الأمانة العامة، البشرية والمالية. فنحن اذا أردنا مقارنة عدد الموظفين بين اللجنة الأوروبية والأمانة العامة، نرى أن العدد في اللجنة يفوق بـ 30 مرّة عدد الموظفين في الأمانة العامة[17]. ولا تشبع مسألة معينة بالدرس الا اذا وقع تأجيل النظر فيها من قبل مجلس الجامعة ـ أو المجلس الوزاري المختص ـ أكثر من مرّة.

ويخول الميثاق، وكذلك الأنظمة الداخلية كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حق انشاء لجان فرعية لدراسة موضوعات معينة. الا أن ميكانيزم العمل في الجامعة واجراءات عرض المسائل على جدول الأعمال وقدراتها المالية المحدودة لا تسمح باستخدام هذا الأسلوب استخداما كافيا، هذا بالاضافة الى أن اللجان الدائمة في الجامعة، بالنظر الى تقسيماتها القطاعية وضيق وقت عملها والى تدني التمثيل داخلها، لا تشكل الجهة المناسبة لتدارس المقترحات والتفاوض بشأنها.

كما أن استشارة المندوبين الدائمين غير وجوبية، واجتماعاتهم غير منتظمة. وقد قدمت مقترحات [18] ترمي الى ترشيد عمل المندوبين الدائمين، بحيث تكون اجتماعاتهم مكثفة وتعزز صلاحياتهم للنظر في المسائل المدرجة في جداول الأعمال، تيسيرا لعمل الوزراء في مجلس الجامعة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في المجالس الأخرى. الا أن هذه المقترحات لم تلق قبولا من كافة الدول الأعضاء، خوفا من أن ينتقل النفوذ من الادارات المركزية لوزارات خارجية الدول الأعضاء الى المندوبين الدائمين لدى الجامعة. وهكذا، لا تلقى المقترحات في جامعة الدول العربية عناية كافة لدراستها والتفاوض بشأنها، والقيام باستشارة الجهات المعنية بالتنفيذ استشارة وافية دولاً كانت هذه الجهات، أو جهات غير حكومية.

ولعل التباين الرئيسي بين نظام الاعداد السياسي للقرارات في الجماعة وذلك المعمول به في الجامعة يكمن في ارتجالية المقترحات في الجامعة، مما يحول دون تنظيم الوقت الكافي للتداول والتشاور بشأنها، بينما تكون المقترحات في الجماعة الأوروبية صادرة عن اللجنة لا غير، وتمر بقنوات منظمة ومتعددة تتحكم اللجنة في كافة مراحلها. وينعكس هذا النقص داخل الجامعة في الاعداد السياسي للقرار على الصيغة النهائية التي يبرز بها نص القرار، مما يؤثر بالتالي في قابليته للتنفيذ.

3) الصياغة النهائية لنص القرار : لصياغة النص القانوني أثر كبير في قابليته للتنفيذ. والجدير بالذّكر في هذا الصدّد أنّ صياغة القرارات في الجماعة الأوروبية تخضع إلى قاعدة أساسية، وهي أن كل عمليات الصياغة تعود الى اللجنة الأوروبية، فالمناقشات في المجلس الوزاري تحصل حول المقترح الأصلي للجنة، والأراء المعروضة أثناء مراحل الاعداد كافة، سواء من قبل لجنة المندوبين الدائمين أو من قبل الهيئة الاقتصادية والاجتماعية، ترفق بالمقترح الأصلي ولا تحلّ محله. علماً وأنه، كما ذكرنا، يحق لممثل اللجنة في هذه الاجتماعات كافة بما فيها اجتماع المجلس الوزاري، سحب المقترح كلما تبيّن أن خلافا جوهريا حصل بشأنه، وتعديله بما يساعد على حصول الاتفاق بين ممثلي الدول الأعضاء. كما أن المجلس الوزاري لا يستطيع تعديل مقترح اللجنة الأوروبية الا باجماع أعضائه، وفي الحالات العامة، يقبل المقترح كما قدمته اللجنة، سواء في صيغته الأصلية، أو في الصيغة الجديدة بعد التعديلات التي تقوم به اللجنة الأوروبية ذاتها.

وبتوحيد الجهة المختصة بالصياغة، تضمن الجماعة الأوروبية «حرمة» القرار وتماسكه اللغوي وانسجامه مع القرارات السابقة التي اتخذتها هيئات الجماعة. هذا بالاضافة الى أن اللجنة الأوروبية، باعتبارها جهاز مستقل عن الدول الأعضاء، تراعي في الصياغة ضمان الاخراج القانوني السليم للقرار بقدر ما تراعي توافق آراء الدول الأعضاء بشأنه، خاصة اذا علمنا أن أغلب قرارات الجماعة معرّضة للتنازع القضائي، أمام محاكم الدول الأعضاء وأمام محكمة الجماعة.

أما في جامعة الدول العربية، فان دور الأمانة في صياغة القرارات النهائية دور معاون فقط، من خلال عضويتها في مكتب المجلس. وللمكتب، عملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس الجامعة[19] مراجعة صياغة القرارات التي يعتمدها المجلس دون المساس بمضمونها هذا، وتخضع قرارات الهيئات الأوروبية بكل أنواعها الى نماذج للصياغة تم اقرارها مسبقا، وذلك ضمانا للتمييز بين أصناف القرارات من جهة، وهذا نظام خاص بالجماعة الأوروبية، ومن جهة أخرى، لاحترام حدّ أدنى من المواصفات للسلامة الصياغية للقرار.

4) تنوّع القرارات : تعمل الجامعة بنوع واحد من القرارات، كلها ملزمة [20]، ولم تنص على التوصيات الا بالنسبة الى اللجان [21]، باعتبار أن اللجان لا تصدر قرارات نافذة وانما تعرض ما تراه من توصيات على المجلس الذي يختص وحده باعطائها طابع النفاذ. وهذا في حدّ ذاته ينطبق على الدول الأعضاء في مجال اختبارها فهي اما أن تقبل القرار، واما أن ترفضه، وحتى في حال القبول، تحاول قدر الامكان أن تحدد في النص القدر الأدنى من الأحكام أو العبارات التي تخدم مصالحها، مما يضرّ بالتالي ـ كما ذكرنا ـ بحرمة النص.

أما الجماعة الأوروبية، فقد نحت منحى مختلفا تماما، وميّزت بين أربعة أنواع من القرارات، تتدرج في قوتها القانونية :

أ) أولها اللوائح Les Règlements ، وهي قرارات تنظيمية ملزمة للدول الأعضاء في كل أحكامها، وتكون نافذة مباشرة داخل أقاليم هذه الدول. ويجوز للأفراد أن يستمدوا حقوقهم مباشرة منها، كما هم ملتزمون باحترام ما تقره من واجبات. وهي تعامل معاملة اللوائح الداخلية، في خصوص قوّتها الالزامية واجراءات الطعن فيها.

ب) وثانيها التوجيهات Les Directives وهي قرارات موجهة للدول فقط، ولا تمس المواطنين بصورة مباشرة. كما أنها لا تلزم الدول الا في خصوص تحقيق الأهداف التي تضعها هذه التوجيهات، وتترك لها حرية اختيار الوسائل المؤدية الى ذلك. وعادة ما تضبط التوجيهات آجالا محددة للدول تلتزم خلالها بتحقيق الأهداف المسطرة، وفقا لأنظمتها وأساليبها ومرحلتها الخاصة.

جـ) وثالثها القرارات Les Décisions ، وللفظة «القرارات» في الجماعة الأوروبية معنى خاصا. وتشير فقط الى القرارات الفردية، التي قد تلزم دولا معينة، أو جهات أخرى داخل الدول الأعضاء أو جهات مشتركة. وتعامل هذه القرارات داخل الدول الأعضاء معاملة القرارات الفردية فيما يتعلق بنظام الطعن فيها.

د) ورابعها التوصيات [22]، وهي غير ملزمة، موجهة الى الدول والى الأفراد على حدّ السواء. وتهدف الى تهذيب سلوكيات الدول أو الأفراد في مجالات معينة، وعادة ما تستخدم كأسلوب لعمل الجماعة في القطاعات الحساسة، أو لتهيئة الدول والأفراد نفسانيا لقبول قرارات ملزمة تصدرها هيئات الجماعة بالتدرج فيما بعد.

هذا بالاضافة الى ما تتخذه هيئات الجماعة بما فيها المجلس الأوروبي والبرلمان من مقررات Les Résolutions وبيانات Les Déclarations تعبر فيها هذه الهيئات عن موقف موحّد للجماعة تجاه مسألة معينة، أو لضبط العلاقة بين هذه الهيئات.

والغرض من تنويع القرارات هو التدرج في الالتزامات الموضوعة على كاهل الدول فعادة ما تبدأ الجماعة بوضع توصيات غير ملزمة، ثم توجيهات ملزمة من حيث تحقيق الأهداف فقط، ثم قرارات فردية ولوائح تنظيمية ملزمة وقد تخصص لكل صنف من المسائل صنفا معينا من القرارات، تكون كافية لتحقيق الجماعة لغاياتها من جهة، ولا تثير اشكالا عند التنفيذ من جهة أخرى. وبالتالي، يساعد تنويع القرارات على ضمان تنفيذها، من خلال هذه المعادلة بين رغبات الدول في الالتزام وحجم الالتزامات الموضوع على كاهلها كما أن تنويع القرارات ييسّر عملية اتخاذها، اذ لا تشترط نفس الأغلبية في كل القرارات، وقد يكتفى بالأغلبية البسيطة في اتخاذ التوصيات وغيرها من القرارات غير الملزمة.

5) الاغلبيات المشروطة لاخذ القرارات : تعمل جامعة الدول العربية بقاعدة عامة في اتخاذ القرارات، هي قاعدة الاجماع، كما تعمل في مسائل محددة باغلبية مختلفة. و«الاجماع»

في جامعة الدول العربية له مدلول خاص، يختلف عما هو متداول في المنظمات الدولية الاخرى عموما، بما فيها «جمعية الامم»[23] التي اخذت الجامعة في الكثير من المسائل على منوالها[24]. ففي الجامعة لا يشترط الاجماع لاستصدار القرارات، وانما يشترط الاجماع فقط ليكون القرار ملزما للجميع. اما القرارات التي تصدر بالاغلبية، فلا تلزم الا من يقبلها[25].

وهذا في حد ذاته نظام غريب في اتخاذ القرارات، فالاصل هو ان تكون قرارات المنظمة نافذة على الجميع والا لا تكون. اما ان تكون بعض القرارات ملزمة للجميع، وبعضها الاخر لا يلزم الا من يقبلها، فهذا يجعل من القرار داخل المنظمة شبه اتفاق دولي، لا يلزم الا الدولة التي تقبله. فاذا كان قبوله من الجميع يكون بطبيعة الحال ملزما للجميع، واذا كان قبوله من الاغلبية فقط لا يلزم الا الدول الاطراف فيها.

ولعل الاتجاه الذي نحاه واضعو ميثاق الجامعة هو استبعاد الاجماع كقاعدة مطلقة لاتخاذ القرارات. وهي القاعدة التي عملت بها جمعية الامم - في فترة وجودها بين الحربين العالميتين - وادت الى شل حركتها اذ يكفي اعتراض دولة واحدة على القرار لمنع المنظمة من اصداره. فكان الاتجاه عند وضع ميثاق الجامعة، في اعقاب حياة جمعية الامم، نحو التوفيق بين نقيضين، الاول هو ان تمكن المنظمة من إتخاذ قرارات بالاغلبية فقط، والثاني هو ان لا تكون القرارات ملزمة للجميع الا اذا صدرت بالاجماع. بحيث تصدر المنظمة ما تراه من قرارات بالاغلبية على ان لا تلتزم الدول الرافضة للقرار بتنفيذه.

وعلى الرغم من الاجتهادات القانونية التى استخدمت للتخفيف من عيوب الاجماع، كاعتبار العضو المتغيب او العضو الممتنع عن التصويت في حكم الموافق على القرار، فان قاعدة الاجماع، بالاضافة الى مؤثرات اخرى، ادت الى تعطيل ميكانزم القرار في «جمعية الامم» والى انهيار المنظمة. وفي جامعة الدول العربية، لا تساعد قاعدة الاجماع على اخذ القرار، كما انها لا تضمن، لاسباب اخرى - نتعرض اليها فيما بعد - تنفيذ القرار. اما القرارات التي لا تخضع لهذه القاعدة في جامعة الدول العربية وتكون ملزمة للجميع، فهي : قرارات التحكيم وقرارات التوسط التي يصدرها مجلس الجامعة بشأن الخلافات بين الدول الاعضاء، وتكون باغلبية الدول الاعضاء[26]، القرارات التي يتخذها مجلس الدفاع المشترك، وتكون بثلثي الدول الاعضاء[27]، القرارات الخاصة بتعيين الامين العام للجامعة، وتكون بثلثي الدول الاعضاء[28]، القرارات الخاصة باقرار الميزانية، وبشؤون الموظفين، وبوضع الانظمة الداخلية للمجالس واللجان والامانة العامة، وبتقرير فض ادوار الاجتماع[29]، وبمسائل اجرائية اخرى[30]، وتكون باغلبية الدول الاعضاء، القرارات الخاصة بتعديل الميثاق، وتكون بثلثي الدول الاعضاء[31]، قرارات اجرائية اخرى هامة، تكون بثلثي الدول الاعضاء[32]، وقرارات اجرائية ثانوية تتخذ باغلبية الدول الاعضاء الحاضرين[33].

كماان هناك صنفين من القرارات تتخذ بالاجماع ما عدا الدولة او الدول المعنية، وتكون ملزمة للجميع، وهي : القرارات الخاصة بدفع الاعتداء عن احدى الدول الاعضاء، وتتخذ باجماع الدول الاعضاء ما عدا الدولة او الدول المعتدية[34]، والقرارات الخاصة بالفصل من العضوية، وتصدر بالاجماع ما عدا الدولة او الدول المفصولة [35].

اما الجماعة الاوروبية، فلا تعمل بالاجماع، وانما تعمل بنظام الاغلبية. والقاعدة العامة هي ان الجماعة تعمل باغلبية الدول الاعضاء[36]. اما في المسائل الهامة، وتحددها بالتدقيق المعاهدات المنشئة، فتعمل بما يسمى بالاغلبية الموصوفة[37]. والاغلبية الموصوفة تقوم على ترجيح للاصوات بين الدول الاعضاء، بحيث تمنح الدول اصواتاً تتناسب مع اهمية الدولة في المنظمة، وتراعى في ذلك قاعدتين : ان تعطي للدول الكبرى مسؤولية خاصة في اخذ القرار، وان تمنح الدول الصغرى مجتمعة عدداً من الاصوات يمنع الدول الكبرى من الانفراد بالقرار.

وقد اعادت الوثيقة الموحدة لاوروبا[38] العمل بقاعدة الاغلبية، بعد ان تخلت عنها الجماعة في الممارسة، اخذا بما اتى به «اتفاق اللكسمبورغ» القاضي بالا يتخذ اي قرار يمس مباشرة بمصالح احدى الدول الاعضاء دون تراضي الجميع [39]. ويكون ترجيح الاصوات المعمول به الان في الجماعة الاوروبية كالتالي : بلجيكا (5) أصوات، الدانمارك (3) أصوات، ألمانيا (10) أصوات، اليونان (5) أصوات، أسبانيا (8) أصوات، فرنسا (10) أصوات، ايرلندا (3) أصوات، ايطاليا (10) أصوات، اللكسمبورغ (2) أصوات، هولندا (5) أصوات، البرتغال (5) أصوات، والمملكة المتحدة (10) أصوات. أما القرارات، فتتخذ كالتالي : (54) صوتا بالنسبة للقرارات التي تتخذ وفقا لمقترحات اللجنة الاوروبية، و (54) صوتا تعبّر عن اتفاق 8 دول على الاقل بالنسبة الى القرارات الاخرى.

وعلى الرغم من ان ترجيح الاصوات لا يستخدم في العادة الا في المنظمات ذات الطابع الاقتصادي [40]، فان اعمالها في المنظمات ذات الطابع السياسي قد يساعد على تنفيذ القرارات، اذ من شأن هذا النظام اعطاء مسؤوليات خاصة للدول ذات الاهمية في المنظمة، مما يدفعها الى ضمان تنفيذ ما يتخذ من قرارات.

والجدير بالذكر ان الامم المتحدة تعاني من ازمة تنفيذ القرار في الجمعية العامة خاصة، لانها لم تستطع كسر هذا القيد النفساني القائم على مساواة الدول جميعها في السيادة، ومنح الدول عددا من الاصوات يتناسب مع اهميتها الدولية، والاخذ بقاعدة ترجيح الاصوات. ولا يمنع هذا من وضع حد ادنى وحد أقصى للاصوات التي تمتلكها الدولة الواحدة، والتخفيف من الفوارق بين الدول وفقا لمعايير تخدم غايات المنظمة.

وعلى الرغم من ان احدا لا يجرؤ على اثارة المسألة في اطار جامعة الدول العربية، الا

ان الكل يعلم بان دول الجامعة ليست جميعها متكافئة، وانه في الفعل، ترجى موافقة الدولة كذا على القرار، دون ان تعطى لموافقة دولة اخرى على القرار ذات الاهمية. فالاصوات، وان كانت قانونيا متساوية، الا انها في الفعل مختلفة. وبالتالي، فان الاغلبية في الجامعة لا تعني شيئا ما لم ينظر الى الدول التي تشكلها فعلا. كما ان البحث عن الاجماع في الجامعة ليس في الحقيقة رغبة في موافقة الدول الاعضاء كافة، وانما البحث عن موافقة تلك التي لها وقع مميز، في الجامعة عموما، وبالنسبة الى تنفيذ القرار خاصة. ويجرنا هذا الى الحديث عن معنى التراضي واجراءاته في المنظمات الدولية عموما، وفي الجامعة على وجه الخصوص.

6) البحث عن تراضي الاطراف قبل التصويت : يعتبر التراضي موضة العصر، في القرار الدولي والقرار الداخلي على حد السواء والتراضي هو اسلوب من اساليب البحث عن التنفيذ الفعلي للقرارات التي تتخذها المنظمة. فعلى الرغم من حصول اغلبية لاخذ القرار، في حين يبقى طرف اساسي او اكثر رافضا له، فانه يكون من الافضل تأجيل التصويت والبحث عن مراضاة ذلك الطرف او الاطراف، سعيا نحو ايجاد توافق عام بشأن القرار يضمن تنفيذه من قبل الجميع.

وعلى الرغم من ان التراضي ليس اجماعا، اذ يجوز حصوله مع رفض اقلية صغيرة للقرار الا انه في الحقيقة عودة اليه من باب ثان. فمن حيث المضمون، يتفق الاجراءان على ضرورة ارضاء الاطراف الاساسية لضمان تنفيذ القرار. وليس الخلاف بينهما سوى من حيث الشكل، اذ يشترط في الاجماع موافقة الجميع، بينما يثبت التراضي في الاصل بدون تصويت، وقد يعتبر حاصلا على الرغم من اعتراض البعض على القرار اذا كانوا لا يشكلون في نظر البقية طرفا اساسيا لتنفيذ القرار.

وفي الجماعة الاوروبية، تم اقرار اجراء التراضي هذا في بيان للمجلس الوزاري بتاريخ 1966/1/29، يعرف «باتفاق اللكسمبورغ». وينص البيان على ما يلي : «في حال وجود مصالح حيوية لطرف او اكثر، وقبل عرض المسألة على التصويت، يجهد اعضاء المجلس الوزاري في اجل معقول للوصول الى حلول تقبل بها الاطراف كافة في كنف المصالح المتبادلة للدول الاعضاء ومصالح الجماعة(.....)»، كما يضع الاتفاق على كاهل اللجنة الأوروبية، وهي تعرض مقترحات هامة على المجلس الوزاري، واجب القيام بما يلزم من اتصالات مع حكومات الدول الاعضاء من خلال المندوبين الدائمين، دون ان يخل هذا الاجراء بحق اللجنة الوزارية في المبادرة بالاقتراحات.

وعملت الجماعة باجراء التراضي هذا في الكثير من الحالات [41]. وقد تعسفت بعض الدول في حقها في هذا الاجراء، مانعة بذلك الجماعة من استخدام الاغلبية في

القرارات في المسائل التي تعتبر ان لها فيها مصالح حيوية. وفي عدة تقارير رسمية عن آليات عمل الجماعة[42]، تم التذكير بان المبدأ الوارد في المعاهدات المنشئة هو اتخاذ القرارات بالاغلبية، وبان اتفاق اللكسمبورغ بشأن البحث عن التراضي قبل اللجوء الى التصويت يجب ان لا يحول دون تطبيق نص المعاهدات المنشئة واعمال الاغلبية. وفي ضوء هذه الانتقادات، اعادت «الوثيقة الاوروبية الموحدة»، بداية من 1987 العمل بنظام الاغلبية[43]، بحيث اصبح استخدام اجراء التوافق ممارسة مرغوب فيها، لكن لم يعد من حق اي دولة التمسك بمصالح هامة للامعان في البحث عن التراضي ومنع الأغلبية من اتخاذ القرار.

اما في جامعة الدول العربية، فلا يوجد حكم خاص لاجراء التراضي، لا في الميثاق ولا في الانظمة الداخلية للمجالس. وتجدر الاشارة الى ان مشروع التعديل، في الصيغة الاخيرة التي تم ضبطها بتاريخ 1984/7/23، اشار في الانظمة الداخلية لكل من مؤتمر القمة ومجلس وزراء الخارجية الى اجراء التراضي. وينص النظامان على سعي رئيس الدورة والامين العام الى البحث عن تراضي الاطراف حول القرار قبل عرضه على التصويت. الا انه في الممارسة، تسعى الدول الاطراف، وكذلك رئيس الدورة والامين العام، الى البحث عن خلول مشتركة يقبل بها اكثر عدد ممكن من الدول الاعضاء، قبل عرض المسألة على التصويت. فالبحث عن التراضي هو اسلوب ضمني للدبلوماسية الجماعية، ولا يحتاج استخدامه الى نص.

والجدير بالذكر ايضا ان في جامعة الدول العربية، وهذا يميزها عن العديد من المنظمات الاخرى، يكون للتراضي دور عميق في انجاح اعمال المنظمة، لتصلب المواقف بشأن بعض المسائل الهامة. كما ان الجامعة عمدت الى الاخذ بتوجهات الدول، مسبقا والتوفيق بينها، ليس فقط بشأن القرارت، وانما ايضا عند الدعوة الى مؤتمرات قمة، وفي ضبط المسائل المعروضة على جدول اعمالها. فالجامعة تفتقر الى الانتظام في اجتماعاتها على مستوى القمة، كما ان جدول اعمالها يبقى رهينة الدول الاعضاء تتحكم فيه في أي وقت. وبالتالي يجب الاتفاق اولا حول ضرورة الاجتماع، ثم الاتفاق حول المسائل التي يكون من المناسب عرضها في الاجتماع، ثم في الاخير، الاتفاق حول القرارات التي تتمخض عن الاجتماع.

ودور التراضي كما ذكرنا هو تيسير تنفيذ القرار، اذ يكون هذا القرار قد اخذ بآراء ومصالح الاطراف الاساسية وضمن دعمها للتنفيذ. الا انه يجب في الممارسة الا ينقلب الحق في البحث عن التراضي الى حق في الاعتراض ومنع الاغلبية من اخذ القرار، وهذا ما تداركته الجماعة الاوروبية في «الوثيقة الموحدة لاوروبا»، لما تركت للاغلبية حقها في اخذ

القرار كلما امعنت الاقلية في رفضها للقرار والتصلب في مواقفها دفاعا عن مصالحها الخاصة. وتعمل منظمات دولية، باجراءات أخرى تيسر اخذ القرار من جهة، وتنفيذه من جهة اخرى، نراها في الفقرات المقبلة.

7) التحفظ على بعض احكام القرار : القاعدة المعروضه في قانون المنظمات الدولية هي ان لا تحفظ على القرارات. وهذا ما يميز القرارات التي تتخذها المنظمة عن الاتفاقيات التي تبرم في اطارها. ففي حين يجوز التحفظ على بعض احكام المعاهدة، وفي الحدود القانونية المرخص بها في هذا المجال [44]، فان التحفظ على القرارت غير جائز، اذ تعتبر من الناحية القانونية قرارات المنظمة تعبر عن ارادتها، ولا تعبر عن الارادات الفردية للدول الموافقة على القرار. والجماعة الاوروبية لا تجيز التحفظ على قراراتها، اما جامعة الدول العربية، فانها تعمل باجراء التحفظ. وعلى الرغم من ان الميثاق سكت عن ذلك، ولم يتطرق الى جواز التحفظ لما تحدث عن القاعدة في التصويت [45]. الا ان النظام الداخلي لمجلس الجامعة اجاز التحفظ صراحة، ونصت المادة 16 منه على ما يلي : (2) «لكل عضو ان يمتنع عن التصويت او ان يتحفظ على قرار او على جزء منه، ويتلى التحفظ عنه اعلان القرار ويثبت كتابة، وللاعضاء ان يقدموا ايضاحات عن موقفهم في التصويت بعد انتهائه.». ولنا في هذه «المادة 16» ملاحظات ثلاث :

أ) اولها ان التحفظ الكامل على القرار، مثل ما ورد في النص، لا يعني سوى التصويت ضد القرار. وهي [كما ورد في النص ايضا]، الحالة التي تلي مباشرة الامتناع عن التصويت، واستعمال كلمة «تحفظ» غير سليم، بالنظر الى الاصطلاحات المعهودة في القانون الدولي، وكان من الانسب ان تستخدم عبارة «التصويت ضد القرار»، او «رفض القرار» او «عدم قبوله» الى غير ذلك من العبارات البديلة.

ب) ثانيها ان التحفظ على جزء من القرار، فضلا عن انه يخالف المبادىء المعهودة في مجال القرارات الدولية، فإنه لا يتمشى تماما مع احكام الميثاق. اذ في نظرنا لم يجز الميثاق في المادة 7 منه سوى موقفين من القرار : اما قبوله أو رفضه. اما قبول القرار في مجمله مع تحفظ بشأن بعض الاحكام، فانها من اضافات النظام الداخلي. ولعل الغرض كان تحقيق قبول اكبر عدد ممكن من الدول للقرار، بما فيها تلك التي تتحفظ على بعض احكامه، غير ان هذا الحكم لا يتوافق تماما مع احكام الميثاق.

جـ) وثالثها هو انه في حالة القبول بشرعية التحفظ الجزئي على القرار، يتوجب احترام اجراءات وشروط التحفظ كاملة. بعض هذه الاجراءات والشروط نص عليها النظام الداخلي ذاته، كأن يتلى التحفظ عند اعلان القرار ويثبت كتابة، بحيث لا يجوز للدول بيان تحفظاتها في اي وقت آخر بعد الاعلان عن القرار. وبعضها الاخر لم يرد في

النظام الداخلي، وانما يرتكز على الاحكام المعمول بها عموما في مجال التحفظ على المعاهدات، والتي تقوم على مبدأي حسن النية والمعاملة بالمثل في العلاقة بين الدول، كأن يكون لاغية التحفظات التي تخل بموضوع القرار والغرض منه [46]، او حق الدول الاخرى الموافقة على القرار في الاعتراض على التحفظ[47].

وعلى الرغم من ان الغرض كان، عند النص على جواز التحفظ الجزئي على القرار، استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الموافقة على القرار، الا ان هذا لم يساعد في الممارسة على تنفيذ القرار. وذلك لسببين : 1) مثل هذه التحفظات ان تعددت تخل بوحدة القرار وحرمته، 2) ان الدول المتحفظة جزئيا على القرار هي في الحقيقة رافضة له، اذ تتمسك بالاحكام الهامة للقرار التي قد تؤثر فعلا في مصالحها كلما صعب عليها سياسيا التصريح علنا برفض القرار كلية. ويتعارض اجراء التحفظ الجزئي هذا في نتائجه مع اجراء آخر شبيه به تعمل به الجماعة الاوروبية، هو اجراء الاعفاء الجزئي والمؤقت من تطبيق القرار :

الاعفاء المؤقت او الجزئي من تنفيذ القرار : تعمل بهذا الاجراء الجماعة الاوروبية، وعدة منظمات دولية ذات الطابع المالي او الفني. ويختلف اجراء الاعفاء المؤقت او الجزئي من تنفيذ القرار عن اجراء التحفظ الجزئي على القرار. فالتحفظ هو بمبادرة من الدولة المعنية، اما الاعفاء، فتصرح به او توافق عليه اغلبية الدول الاخرى في اطار المنظمة. فهو اذا اجراء جماعي يستخدم لتيسير تنفيذ القرار على دولة معينة، اما مؤقتا او بصورة دائمة بالنسبة الى بعض اجزاء القرار، او كليهما، كلما تبين للدول الاعضاء الاخرى، في اطار المنظمة، ان الظروف الخاصة بتلك الدولة تحول فعلا دون تنفيذها القرار تنفيذا كاملا او فوريا. وتستخدم الجماعة الاوروبية اجراء الاعفاء هذا لتنفيذ عدة سياسات، تكون الدول الاعضاء فيها في اوضاع غير متكافئة، كما هو الشأن في مجال التعاون الفلاحي [48] او في مجال ميزان الدفوعات [49]، وفي المجالات الاندماجية الاخرى بصفة عامة.

وهذا الاجراء، بخلاف التحفظ، يساعد حقا على تنفيذ القرار. فالدولة التي يرخص لها بعدم تنفيذ القرار، بصورة مؤقتة او جزئية، هي مدعوة اكثر من غيرها لتنفيذ القرار في كل الاحكام الاخرى، لانها تمتعت بتسهيلات وامتيازات خاصة من صالحها الا تفرط فيها. اما الدولة التي تبادر بالتحفظ، فهي تعلن بصورة صريحة عن عزمها على عدم التنفيذ في خصوص المسائل المتحفظ بشأنها وفي نفس الوقت، تشير بصورة ضمنية الى عدم الاكتراث بما يحصل من تقاعس او رفض للتنفيذ من قبل الدول الاخرى، سوى في المسائل المتحفظ بشأنها، او في المسائل الاخرى المعنية بالقرار، لان جوانب القرار كلها مرتبطة، واذا اجازت دولة لنفسها عدم تنفيذ بعض احكام القرار، فهي تقبل بان تعمل الدول الاخرى بالمثل، كل فيما يهمها من مسائل وردت في القرار. وعليه، فانه يكون من الافضل

تعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة، في هذه المسألة كما في غيرها، واستبدال اجراء التحفظ الجزئي على القرار باجراء الاعفاء المؤقت او الجزئى من تنفيذه.

التصديق اللاحق على القرارات : لا تعمل المنظمات الدولية جميعها، بما فيها جامعة الدول العربية، بنظام التصديق اللاحق على القرارات. فالقرارات التي تتخذها المنظمات، كل المنظمات تكون نافذة مباشرة، ولا تحتاج لتأكيد لاحق من الدول الاعضاء. وهذا ما يميز القرارات الدولية عن المعاهدات التي تتخذها المنظمات، كل المنظمات، تكون نافذة مباشرة، ولا تحتاج لتأكيد لاحق من الدول الاعضاء. وهذا ما يميز القرارات الدولية عن المعاهدات. ففي حين لا يحصل تعبير الدولة النهائي عن التزامها بالمعاهدة الا بعد الرجوع الى السلطات الدستورية في الدولة، بحيث تقتصر صلاحيات الممثل على التفاوض باسم الدولة والتوقيع بشرط التصديق اللاحق، فان ممثل الدولة لدى المنظمة، لما تتخذ هذه قراراتها، يلزم دولته نهائيا من خلال موقفه من التصويت على القرار. فمهما كان هذا الموقف، تكون دولته ملتزمة فورا به، وذلك كالتالي :

- اذا امتنع عن التصويت، يقال ان دولة كذا امتنعت عن التصويت، ولا تستطيع باي وجه من الوجوه تدارك الحال بالنسبة لذلك القرار.
- واذا صوت ضد القرار، فيقال ان دولة كذا صوتت ضد القرار، ولا تستطيع تدارك الامر بالنسبة الى ذلك القرار.
- واذا قبل القرار، فيقال ان دولة كذا قبلت القرار، ويكون ذلك نافذا مباشرة، ولا يحتاج لاي تأكيد لاحق، فالقبول اللاحق غير ذي اثر على القرار، وكذلك التصريح اللاحق بالرفض، فانه لا يحل الدولة من التزاماتها بمقتضى القرار. فآثار القرار آنية، بخلاف المعاهدات. والقرار يعبر عن ارادة المنظمة التي هي في القانون مستقلة عن ارادات الدول الاعضاء، بينما تعبر المعاهدة عن ارادات الدول الاطراف، ولا تلزم الاطراف فيها الا اذا اكتمل التعبير القانوني عن هذه الارادة وفقا للقوانين الداخلية لكل منها وفي ضوء ما يضعه القانون الدولي من قيود في هذا المجال [50].

وعلى اساس ما تقدم، فإنّه لا مجال للتصديق اللاحق على القرارات، في جامعة الدول العربية. اما ما ورد في المادة 7 من ميثاق الجامعة، والقاضي بان «تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية»، فان ذلك يعزى الى انشغال واضعي الميثاق في ذلك الوقت بطمأنة الدول الاعضاء عن بقاء سيادتها كاملة. فيجب ان نعلم ان في ذلك الوقت كان المبدأ في المنظمات هو الاجماع. وان اللجوء الى الاغلبية يعتبر من الاحكام الثورية. والصيغة التوفيقية التي توصل اليها واضعو الميثاق، والتي اشرنا اليها في مواضع سابقة من هذه الدراسة، وهي التي تجيز اخذ القرارات بالاكثرية، تضمنت تأكيدا اضافيا،

هو ان قرارات الجامعة لا تنفذ داخل الدول الاعضاء بالقوة، ولا باجهزة خاصة تنشئها المنظمة، وانما تنفذ داخل كل دولة وفقا لاجهزتها واساليبها المعهودة. وعبارة «تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية» لاتعني البتة ان القرارات لا تصبح «نافذة» داخل كل دولة الا بعد التصديق عليها على غرار المعاهدات بل تعني فقط ان «التنفيذ»، بمعنى التطبيق الفعلي لقرارات اصبحت ملزمة ونافذة تجاه الدول الاعضاء، لا يكون بوسائل خارجية عن الدول الاعضاء، وانما بوسائلها واجراءاتها الخاصة.

وعليه، فانه يصبح من الضروري في اوساط الجامعة، التخلي عن استعمال عبارة «التصديق على القرارات»، لانها عبارة غير واردة، وتفسير المادة (7)يستوجب التصحيح، اعتمادا على ان كلمة «التنفيذ» Exécution لا تعني «النفاذ» Entreé en Vigueur وان المقصود ليس تأكيد الدولة التزامها بالقرار، فهي كانت قد التزمت به عند اتخاذه، وانما المقصود اتخاذ التدابير العملية لتنفيذه، وهذه في جامعة الدول العربية كما في غيرها من المنظمات، متروكة للسلطان الداخلي لكل دولة، تتخذ ما تراه من تدابير لوضع القرار موضع التنفيذ داخلها.

8) الجهات المكلفة بعمليات الاشراف ومتابعة تنفيذ القرارات : تختص الامانة العامة في جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الجامعة وهيئاتها الاخرى. وهي في هذا لا تختلف عما يجري به العمل في المنظمات الدولية الاخرى عموما. ويبدأ عمل الامانة العامة في هذا المجال «بارسال القرارات التي يتخذها المجلس (او الهيئات الاخرى) والوثائق المتعلقة بها للدول الاعضاء وغيرها من الجهات المعنية»[51]. الا ان العمل الاساسي يتمثل في ما قد يتضمنه تقرير الامين العام من ملاحظات «عن اعمال الجامعة بين الدورتين» و «عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس»، وهذا التقرير يدرج في جدول اعمال الدورة القادمة للمجلس[52].

ويترتب على صلاحية وضع التقرير حق الامين العام في الاستعلام عن مدى تنفيذ القرارات، من الدول او الجهات الاخرى المعنية. كما له الحق ايضا، بصفته الجهة المكلفة بالسهر على التنفيذ، في حث الدول على تنفيذ القرارات، وكذلك اية جهة اخرى وذلك بتذكيرها بالتزاماتها، وبوجوب العمل على تنفيذها. وقد يمنح القرار صلاحيات اضافية للامين العام، كان يخول له مثلا تشكيل لجان للمتابعة، او للتحقيق، او للتوسط، او غيرها من اساليب المتابعة.

وقد يسهّل وجود المندوبين الدائمين للدول الاعضاء لدى الجامعة، على الامين العام، امر المتابعة، ولا نعرف بالضبط ما عليه الحال في الممارسة. الا انه يمكن القول بان الجامعة لن تنتفع انتفاعا كاملا من هذا الهيكل ما لم تنظم عمله وتعزز صلاحياته وتجعل منه

همزة الوصل المنتظمة بين الدول الاعضاء والامانة العامة، لا فقط عند الاعداد للاجتماعات والقرارات، وانما ايضا وبالخصوص لمتابعة تنفيذ القرارات. ونظرا لضعف هذا الهيكل، يصبح من الصعب على الامين العام القيام باعمال المتابعة. واستدراكا لهذا النقص، والى حين تعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة لضبط اساليب متطورة لمتابعة تنفيذ القرارات، يصبح من المتأكد النص في كل قرار، على صلاحيات محددة للامين العام تمكنه من القيام بأعمال المتابعة دون حرج سياسي او معوقات عملية.

اما في الجماعة الاوروبية، فان متابعة التنفيذ تعتمد على هيكلية محكمة بحيث لا تستطيع اية دولة التنصل من التزاماتها دون ردع او عقاب. وتشترك في عمليات المتابعة في الجماعة الاوروبية كل من «اللجنة الاوروبية» و «هيئة المندوبين الدائمين» و «محكمة العدل للجماعات الاوروبية»، بالاضافة الى اجهزة الرقابة الداخلية للدول الاعضاء التي تضمن تطبيق القرارات الملزمة التي تتخذها الجماعة، اذ تعتبر هذه في مقام التشريعات والتراتيب الداخلية لكل دولة، تنفذ قسرا عند الاقتضاء.

اما «اللجنة الاوروبية»، فتعتبر المتابعة من وظائفها الاساسية، وتعرف اللجنة عادة بكونها «حارسة المعاهدات المنشئة للجماعة»[53]. فلها سلطة التحقيق داخل الدول الاعضاء، وفرض خطايا على الافراد خاصة في مجال المنافسة الاقتصادية الاوروبية. كما لها حق رفع دعوى امام المحكمة ضد اية دولة عضو تخل بالتزاماتها المترتبة على المعاهدات المنشئة او القرارات الملزمة لهيئات الجماعة وهي التي تبت في طلبات الدول في الاعفاء المؤقت او الجزئي من تطبيق بعض احكام القرار، وللجنة الاوروبية امكانيات ضخمة، فهي تعمل كما ذكرنا[54] بحوالي 000 14 موظف، وتعمل بلجان عديدة للمتابعة، قطاعية وشمولية، دائمة ومؤقتة، يحضرها بالاضافة الى موظف اللجنة، موظفون من الادارات المعنية في الدول الاعضاء وممثلون عن هيئة المندوبين الدائمين. وتستعين «اللجنة الاوروبية» «بهيئة المندوبين الدائمين». وهذه كما ذكرنا هيئة تمثيلية للدول الاعضاء، تجتمع على مستويات مختلفة اعلاها مستوى المندوبين ـ وهم بدرجة سفراء ـ واجتماعاتها تكاد تكون دائمة، وتنظر الهيئة في وسائل المتابعة، كما تحضر اجتماعات لجان المتابعة التي تشكلها «اللجنة الاوروبية»، وتساهم في ايجاد الحلول الملائمة لوضع قرارات الجماعة موضع التنفيذ.

ولعل الخاصية المميزة لنظام المتابعة في الجماعة الاوروبية هو وجود آلية قضائية لمراقبة تنفيذ القرارات. وهذا إجراء تكاد تنفرد به الجماعة الاوروبية عن سائر المنظمات الدولية الاخرى. وتبدأ الرقابة القضائية داخل الدول الاعضاء، حيث يجوز للافراد، وللاشخاص الاعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها، رفع دعاوى ضد دولهم،

وكذلك ضد هيئات الجماعة، كلما اخلت هذه او تلك بالمعاهدات المنشئة او بالقرارات الملزمة للجماعة. علما ان في نظام الجماعة كما ذكرنا، تكون اغلب القرارات في المجالات الاندماجية نافذة مباشرة داخل الدول، بحيث تمنح حقوقا، وتضع التزامات على كاهل الجهات المنتفعة داخل الدول الاعضاء، مما يمكن هذه الجهات من رفع الدعاوي المباشرة امام المحاكم الداخلية المختصة لضمان حقوقهم والزام دولهم، او اية جهة اخرى معنية، بتنفيذ القرار. ويتمثل دور «محكمة العدل للجماعات الاوروبية» في النظر، عن طريق الدفع، فيما تعترض المحاكم الداخلية من مسائل تهم تقصير او صحة احكام المعاهدات المنشئة او قرارات الجماعة[55]. فتكون بالتالي الجهة القضائية الوحيدة التي تفسر احكام المعاهدات والقرارات الاندماجية الاوروبية وتتثبت في صحتها، وذلك تحقيقا لوحدة التفسير والتطبيق بين دول الجماعة كافة. كما ان لمحكمة العدل للجماعات الاوروبية ايضا، اختصاص النظر في الطعونات الموجهة ضد قرارات «اللجنة الاوروبية» او مجلس الوزراء او الحكومات لخرقها للمعاهدات المنشئة، ويحق لكل من هيئات الجماعة، وللدول الاعضاء، وللخواص المعنيين رفع مثل هذه الدعاوى واحكام محكمة العدل هذه تقييد المحاكم الداخلية بانواعها، بما فيها المحاكم العليا. ونظام الرقابة القضائية هذا فعال في الجماعة الاوروبية. ففي سنة 1985 مثلا تلقت المحكمة 433 دعوى، واصدرت 255 حكما. بالاضافة الى ما تصدره من آراء استشارية بشأن صحة ما تعقده الجماعة من معاهدات مع الغير.

وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي لنشاطات الجماعة، فان النزاعات المعروضة على المحكمة لا تخلو من السياسية. اذ يصعب في الحقيقة الفصل الكامل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. الا ان المحكمة لما تكون هذه النشاطات قد نظمت بقانون، فانها تعمل على ضمان احترامه. وهذا يدعو الدول الاعضاء، اذا هي رات ان الاوضاع السياسية لم تعد تتلاءم مع القواعد القانونية الموضوعة، ان تعدل هذه القواعد. وهذا يعني ان القانون لما يوضع في هذه المنظمة انما يوضع بقصد احترامه، والضمان الاساسي في ذلك، والرادع الحقيقي، هو القضاء. وما من شك ان الاخذ بالمتابعة القضائية في النظام العربي هو في الاوضاع الراهنة، من باب التفاؤل المفرط. غير ان بدائل الرقابة القضائية متعددة، ويمكن البدء بالبديل الاكثر مرونة، والذي يحصر نظر القضاة في مجالات محددة، تعتبرها الدول العربية حيوية لصيانة نظام التعاون بكامله.

9) دور الدول الاعضاء الاخرى في ضمان التنفيذ الفعلي للقرار من قبل دولة معينة : ان متابعة التنفيذ هي مسؤولية جماعية ملقاة على عاتق الدول الاعضاء كافة، وعليه فان من الاساليب التي قد تتبع لضمان التنفيذ من قبل دولة معينة هو تمكين الدول الاخرى من

صلاحيات المتابعة الفعلية لتنفيذ القرار. ومن وجهة النظر القانونية البحتة، يحق للدول الاعضاء عملا بمبدأ المعاملة بالمثل، التحلل من تنفيذ التزاماتها المترتبة على القرار في علاقاتها مع الدولة التي تكون قد اخلت بما عليها من التزامات بمقتضى ذلك القرار. كما لها ايضا، في حدود ما يسمح به الميثاق، اتخاذ تدابير ضد الدول المخلة، وقد تتدرج هذه التدابير من الحرمان من حقوق محددة، الى الفصل من المنظمة، مرورا بالحرمان من التصويت في المنظمة، او التمثيل في بعض الهيئات او تعليق العضوية.

واذا اردنا المقارنة بين ما تعمل به الجامعة في هذا الخصوص، وبين ما تعمل به الجماعة الاوروبية، نرى ان الجماعة الاوروبية حاولت ان تنظم دور الدول الاخرى لردع او معاقبة الدولة المخلة بالتزاماتها تجاه المنظمة وحملها على احترام قواعد المنظمة وتنفيذ قراراتها. بينما اكتفت الجامعة بالنص على الحالة القصوى، وهي الفصل من المنظمة، اذا امعنت دولة ما في الاخلال بواجباتها المترتبة على الميثاق [56]. ونعلم انه في التطبيق، لم تستخدم الجامعة هذا الاجراء، لانه من جهة لا يتناسب في اغلب الحالات مع حجم المخالفات، ومن جهة اخرى لا يحث الدولة المخالفة عن الكف عن الاخلال وانما يفصلها تماما عن المنظمة بحيث تحرم المنظمة من عضوية الدولة بقدر ما تحرم الدولة من اطار المنظمة. وهذا ما دعا الجامعة الى استخدام اجراء اخف، وهو تعليق العضوية. الا ان هذا الاجراء الاخير يبقى بدوره ثقيلا، قد لا يتناسب مع الاخلالات الطفيفة لقرارات معينة.

وليس ثمة في الميثاق ما يمنع الجامعة من التدرج في سلم العقوبات، بحيث تستخدمها كأسلوب لحث الدول على تنفيذ القرارات، وعلى الخصوص حرمانها من الحقوق والمزايا السياسية والاقتصادية بعضها او كلها لحملها على العدول عن ممارساتها والكف عن اخلالها بالقرار.

اما في الجماعة الاوروبية، فبالاضافة الى ما تتخذه هيئات الجماعة التمثيلية، وعلى الخصوص «مجلس الوزراء» من اجراءات ضد الدولة المخلة، يجوز لاية دولة رفع دعوى امام المحكمة ضد اية دولة اخرى ترى انها تخل باحكام المعاهدات المنشئة، او بالقرارات الملزمة التي تتخذها الجماعة. كما ان الطبيعة الاقتصادية لنشاطات الجماعة تساعد فعلا على ايجاد التكافؤ بين مخالفات الدولة والاجراءات المتخذة ضدها، اذ يكفي ان تحرم الدولة من الحقوق والمزايا التي تقرها الجماعة في قطاع معين لردعها فعلا وجبرها على الكف عن الاخلال وتنفيذ القرار تنفيذا كاملا وسليما.

10) دور الافراد في الزام دولهم بتنفيذ قرارات المنظمة : هنا تختلف الجماعة الاوروبية تمام الاختلاف عن جامعة الدول العربية. والحقيقة انها تتميز ايضا في هذا عن سائر المنظمات الدولية[57]. فقرارات الجماعة الاوروبية، بخلاف قرارات الجامعة، تكون نافذة مباشرة

داخل الدول الاعضاء. وهي في معظمها غير موجهة للدول الاعضاء، وانما للاشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل دول الجماعة. اما قرارات الجامعة فكلها، في علمنا، موجهة للدول فقط. وهي لا تقر للافراد داخل هذه الدول حقوقا معينة ولا تضع على كاهلها التزامات مباشرة. وبالتالي، فلا يجوز للفرد العربي، شخصا طبيعيا كان او معنويا، التمسك بها سواء امام القضاء الداخلي، او امام سلطات دولته، او امام مجالس الجامعة. اما في الجماعة الاوروبية، فالحالة على خلاف ذلك تماما، اذ يجوز للفرد، داخل دول الجماعة، التمسك بما له من حقوق يستمدها من المعاهدات المنشئة او القرارات الاندماجية للمنظمة، وضمان تنفيذها داخل دولته، بالدعوى القضائية عند الاقتضاء. وضمانا لتطبيق رقابة الافراد هذه على تنفيذ القرارات، تقوم الجماعة باصدار جريدة رسمية تنشر فيها قراراتها. ومنذ 1974، تم التأكيد على ضرورة دعم الاعلام القانوني داخل الجماعة، مما ييسر على الافراد معرفة ما تمنحهم الجماعة من حقوق ومزايا تجاه دولهم وتجاه هيئات الجماعة، وذلك لتشركهم في عمليات المتابعة لتنفيذ سياسات الجماعة في المجالات الاندماجية.

الخلاصة

يتبين من كل ما تقدم ان التطور الحاصل في نظام الجماعة الاوروبية فيما يتعلق بتنفيذ القرارات يمكن ان يساعد جامعة الدول العربية في تصور اساليب تساعدها على ضمان تنفيذ قراراتها. فالتباين ليس جوهريا، ولا يعزى الى اختلاف طبيعة نشاطات كل من المنظمتين، انما هو يعزى بالاساس لدى الجامعة الى غياب الارادة السياسية من جهة، ومن جهة اخرى الى فقدان تصور علمي مدروس لنظام تنفيذ القرارات ومتابعة التنفيذ تقبل به الدول الاعضاء في الجامعة. ونجد في الجدول التالي تلخيصا للمفارقات بين المنظمتين في كل العوامل المؤثرة في تنفيذ القرار داخل كل منهما :

العوامل المؤثرة في تنفيذ القرار	جامعة الدول العربية	الجماعة الاوروبية
1) الجهة التي تقترح مشاريع القرارات	الدول الاعضاء	اللجنة الاوروبية
2) اجراءات الاعداد السياسي لمشروع القرار	مجلس الجامعة	سلسلة من المجالس وفرق العمل.
عمليات الاستشارة	اختيارية	وجوبية ومتعددة
3) الصياغة النهائية لنص القرار	مكتب المجلس في كل دورة (بالاستعانة بالامانة العامة)	اللجنة الاوروبية وحدها (مع اتباع نماذج مسبقة)

يتبع

4) تنوع القرارات	نوع واحد.	اربعة انواع تتدرج في الزاميتها وتختلف بحسب الجهات الموجهة اليها
5) الاغلبية المشروطة لاخذ القرار	الاجماع لالزام الجميع.	تنوع الاغلبيات بحسب اهمية الموضوع، مع اعتماد اغلبية الدول الاعضاء كقاعدة عامة، والاغلبية المرجحة في المسائل الهامة التي تحددها المعاهدات المنشئة حصرا.
6) البحث عن تراضي الاطراف قبل التصويت	غير منظم	منظم. كان وجوبيا (1966-1986) ثم اصبح اختياريا. حق اللجنة الاوروبية في سحب مقترح القرار لغرض تعديله كلما ثار خلاف هام بشأنه.
7) التحفظ على بعض احكام القرار	جائز على ان يكون عند الاعلان عن القرار وليس لاحقا.	غير جائز
8) الاعفاء المؤقت أو الجزئي عن تنفيذ القرار	غير وارد في الانظمة ويستخدم نادرا في التطبيق.	جائز ومنظم
9) التصديق اللاحق على القرار	غير مشروط لنفاذ القرار.	غير مشروط لنفاذ القرار
10) الجهات المكلفة بعمليات الاشراف ومتابعة تنفيذ القرارات	الامانة العامة، وما قد يرد في القرار من اساليب اضافية.	اللجنة الاوروبية، هيئة المندوبين الدائمين، المحاكم الداخلية للدول الاعضاء، ومحكمة العدل للجماعات الاوروبية.
11) دور الدول الاخرى لضمان التنفيذ الفعلي للقرار من قبل دولة معينة	اجراء واحد هو الفصل، وهو غير متناسب عموما مع حجم الاخلال.	اجراءات متعددة، ومتدرجة، ومتناسبة مع حجم الاخلال.
12) دور الافراد في الزام دولهم بتنفيذ قرارات المنظمة	غير وارد	جائز ومنظم عن طريق الدعوى القضائية.

الهوامش

1) تطلق عبارة الجماعة الأوروبية La Communauté Européenne ـ بالمفرد ـ على التنظيم الأوروبي بكامله المنبثق عن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث والشامل لأوجه التعاون السياسي بين دول الجماعة الاثنى عشر.
أما عبارة الجماعات الأوروبية Les Communautés Européennes ـ بالجمع ـ فتطلق على الجماعات الثلاث التي أنشئت بمقتضى معاهدة باريس (1951/4/18) فيما يتعلق بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب (C.E.C.A) ومعاهدتي روما (1957/3/25) المنشئتين للجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratum. أما تعبير الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فيدل كما هو مبين على جماعة واحدة من الجماعات الثلاث وهي أهمها، ويعبر عنها أيضا بالسوق الأوروبية المشتركة. وقد وحّدت معاهدة بروكال (1965/4/8) بين الجماعات الثلاث وأنشأت بينها أجهزة مشتركة هي «اللجنة الأوروبية» و «المجلس الوزاري» و «محكمة العدل للجماعات الأوروبية» و «دائرة المحاسبات».

2) تكون للجماعة الأوروبية، فيما يسمى بالمجال الاندماجي Le Domaine Communautaire صلاحيات وضع السياسات وتقريرها وتنفيذها، بما في ذلك التمويل ومراقبة الحسابات وفض المنازعات، التي تنشأ بشأنها بين الدول الأعضاء أو بين الدول وهيئات الجماعة أو بين الدول والأفراد أو بين الأفراد وهيئات الجماعة. ويشمل المجال الاندماجي الفلاحة والطاقة والصناعة والبحث والبيئة والمسائل الاجتماعية وتوازن الجهات، والتجارة الخارجية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي، وغيرها. وتشغل «اللجنة الأوروبية» وحدها، وهي الجهاز التنفيذي الأساسي في الجماعة، 11 000 موظفا، بالاضافة الى 2 900 موظف يعملون في المركز المشترك للبحث، يضاف اليهم 1 900 موظف للسكريتارية العامة للمجلس الوزاري و 2 900 موظف لسكريتارية البرلمان الأوروبي. وتبلغ ميزانية الجماعة الأوروبية 28,4 مليار من وحدة الاحتساب الأوروبية ECU، سنة 1985. وتساوي الوحدة 7 فرنك فرنسي تقريبا. وبالاضافة الى مساهمات الدول الأعضاء، يعتمد في تمويل الميزانية على دخل مستقل للجماعة، يتمثل في توظيف نسب على الدخل المتأتي من حقوق الجمارك وعلى الواردات الفلاحية من غير الدول الأعضاء، وعلى الأداء على القيمة المضافة في الدول الأعضاء. أما محكمة العدل، فلها نشاط مكثف، بحيث مثلا، بالنسبة الى سنة 1985، تلقت 433 دعوى، وأصدرت 255 قرارا، وعدد كبيرا من الفتاوي. أما «اللجنة الاوروبية»، فقد عرضت في نفس السنة 694 مقترحا لمشاريع قرارات على المجلس الوزاري، وعقد هذا الأخير خلال السنة ذاتها 75 دورة.

3) انظر على وجه الخصوص تقرير اللكسمبورغ بتاريخ 1970/10/27، وبيان كوبنهاجن لرؤساء الدول والحكومات في المجموعات الأوروبية بتاريخ 1973/7/23، وتقرير وزراء الخارجية حول الاتحاد الأوروبي، قدم بلندن بتاريخ 13 أكتوبر 1981 والاعلان الخاص بالاتحاد الأوروبي سنة 1983.

4) Acte Unique Européen، عرض للتوقيع في كل من اللكسمبورغ (1986/2/17) ولاهاي (1986/2/27)، وتم التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء كافة، ما عدا ايرلندا التي علّق فيها التصديق نتيجة لدعوى قضائية رفعها أحد المواطنين الايرلنديين بشأن دستورية الاجراءات التي اتبعت في التصديق على الوثيقة. ولذا أجل تاريخ بدء النفاذ الذي كان مقررا في 1987/1/1.

5) اللجنة الأوروبية La Commission Européenne هي الجهاز «المحرك الرئيسي» للجماعة

الأوروبية، ويقوم بالتصرف في شؤون الجماعة، وصلاحياتها الأساسية ليست التنفيذ، وانما وضع مقترحات القرارات في ضوء السياسات التي يقرها المجلس الوزاري. وتتألف اللجنة من 17 عضوا، تختارهم الدول الأعضاء «باتفاق» بينهم على أساس الكفاءة والحياد، وتعمل اللجنة بصفة جماعية، ولا تتلقى أية تعليمات من الدول الأعضاء. وهي متضامنة في مسؤولياتها أمام البرلمان الأوروبي.

6) مجلس يختص بسلطة القرار في المجالات الاندماجية للجماعة الأوروبية، ويجتمع على مستوى الوزراء، وتتغير تركيبته بحسب المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، ومنذ اجتماع رؤساء الدول والحكومات في باريس، في 9 ديسمبر 1974، أعطي لوزراء الخارجية المجتمعين في المجلس صلاحية التنسيق بين مختلف الاجتماعات الوزارية المتخصصة. ويجب أن يميز المجلس الوزاري عن «المجلس الأوروبي»، وهذا الأخير يجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في الجماعة، ويعتبر تنظيما لاجتماعات القمة، ويبدأ هذا التنظيم في 1974/12/9. وانتهت بلورته باعتماد الوثيقة الموحدة لأوروبا في 1986/2/17، وتنصب اختصاصاته على التعاون السياسي.

7) المادة 149 من المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتؤخذ فيما يلي كمثال في ذكر الأحكام القانونية، علما وأن هذه الأحكام متشابهة بين الجماعات الثلاث.

8) هيئة المندوبين الدائمين Comité des Représentants Permanents وتعرف بالاختصار ـ CO.RE. PER ـ هي هيئة متفرعة عن المجلس الوزاري تساعده في القيام بمهامه، وتضم الممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى الجماعة الأوروبية، وهي أداة للتنسيق بين سياسات الدولة الواحدة في مختلف القطاعات، وتساعد المجلس الوزاري في البحث عن توافق الآراء بين الدول الأعضاء حول المسائل ذات الطابع السياسي كما تتابع تنفيذ قرارات المجلس. وتجتمع الهيئة بصورة شبه دائمة.

9) المادة 149 من المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

10) المادة 3 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة والمادة 7 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

11) المادة 9 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ـ فقرة 3ـ .

12) المادة 9 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ـ فقرة 4 ـ.

13) بالفرنسية : La Procédure de Communication، وقد أكدت اللجنة الأوروبية في تقرير لها الى المجلس والبرلمان بتاريخ 1981/10/14، على أهمية هذا الاجراء لتحقيق سياسة التوافق التي اعتمدتها الجماعة بداية من 1975/1/1.

(14) يمثل البرلمان الأوروبي شعوب الجماعة الأوروبية، ومنذ 1979، أصبح انتخاب أعضائه مباشرا، وتكون اللجنة الأوروبية مسؤولة جماعيا أمامه وله اصدار لائحة لوم ضدّها.

15) عملا بقرار اتخذه المجلس الأوروبي (رؤساء الدول والحكومات) في 1980/12/2، بناء على التوصيات التي تضمنها تقرير الخبراء المعروف باسم تقرير الثلاثة (خبراء) Rapport des Trois.

16) المادة 16 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الوزاري.

17) الذي يقدر بـ 600 موظف تقريبا، بينما يبلغ عدد موظفي اللجنة 900 13 (سنة 1985).

18) بشأن تطوير أساليب عمل مجلس الجامعة، 1985، 1986.

19) المادة 10.

20) في حدود ما أقر به الميثاق. ففيما عدا بعض القرارات في مسائل محددة، كشؤون الموظفين الميزانية والمسائل الاجرائية، وكذلك التوسط في الخلافات بين الدول الأعضاء المتنازعة، لا يكون القرار ملزما الا للدول التي تقبله.
21) في الأنظمة الداخلية للجان.
22) Les Recommandations ـ وتأخذ في المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية تسمية «الآراء» (Avis)، المادة 161 من المعاهدة المنشئة.
23) بالفرنسية La Société des Nations انشئت سنة 1919، وهي الهيئة العالمية السابقة للام المتحدة.
24) اعتمد ميثاق الجامعة في 1945/3/22، أي قبل الاتفاق على الصيغة النهائية لميثاق الامم المتحدة.
25) المادة 7 من الميثاق.
26) المادة 5 من الميثاق.
27) المادة 6 من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، التي وافق عليها مجلس الجامعة في 1950/4/13. ويتكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع الوطني للدول الاعضاء او من ينوبون عنهم.
28) المادة 12 من الميثاق.
29) المادة 16 من الميثاق.
30) وهي القاعدة العامة، وترد في المادة 6 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة.
31) المادة 19 من الميثاق.
32) دعوة المنظمات الدولية لحضور جلسات معينة لمجلس الجامعة ولجانه (المادة 4، النظام الداخلي لمجلس الجامعة). ادراج مسائل في جدول اعمال الدورات غير العادية اضافة الى المسائل التي عقدت الدورة من اجلها (المادة 7 من النظام). تعديل بعض المسائل المدرجة في جدول الاعمال بالحذف او الاضافة اثناء الدورة (المادة 9).
33) مثال مخالفة قرار رئيس الدورة (المادة 13) من النظام الداخلي. التصويت على قرارات وقف الجلسة او تأجيلها او تأجيل المناقشة في موضوع او اقفال باب المناقشة.
34) المادة 6 من الميثاق. علما وان معاهدة الدفاع المشترك، في المادة 12، قد تفيد ان اختصاص النظر في هذه القرارات يعود الى مجلس الدفاع المشترك، وبالتالي تكون القرارات في هذا المجال بثلثي الدول الاعضاء.
35) المادة 18 من الميثاق.
36) المادة 148 فقرة 1 من المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية.
37) الموصوفة La Majorité Qualifieé المادة 148 فقرة 2 من المعاهدة المنشئة للجمعية الاقتصادية الاوروبية، كما تم تعديلها فيما بعد اثر انضمام دول الى المجموعة.
38) انظر الفقرة 4، الهوامش.
39) صدر اتفاق اللكسمبورغ ـ وهو في شكل بيان للمجلس الوزاري ـ بتاريخ 1966/1/29.
40) تعمل به بالاضافة الى الجامعة الاوروبية، اغلب المنظمات المتخصصة ذات الطابع الاقتصادي والفني القائمة في اطار الامم المتحدة او في اطار المنظمات الاقليمية.
41) راجع التقارير السنوية عن اعمال الجماعة، التي تعدها اللجنة الاوروبية.
42) تقرير لجنة الثلاثة، 1980، تقرير وزراء الخارجية عن الاتحاد الاوروبي، 1981، بيان اللجنة الاوروبية في 1981/12/16.
43) المادة 6 من الوثيقة.

44) اتفاقية فينا لقانون المعاهدات المبرمة في 1969/5/23 ، والتي دخلت حيز النفاذ منذ 1981 وعدة دول عربية اطراف فيها.
45) المادة 7 من الميثاق.
46) ويستند هذا الحكم الى مبدأ حسن النية، اذا لا يقبل ان ترضى دولة بالقرار ثم تعلن عن تحفظ على بعض احكامه يجعلها متحللة في الفعل من القرار ككل.
47) ويستند هذا الحكم الى مبدأ المعاملة بالمثل، اذ لا يجوز لدولة ان تعدل القرار من جانب واحد دون ان يترك للدول الاخرى الحق في اعادة النظر في التزاماتها المترتبة على القرار.
48) المادة 226.
49) المادة 109.
50) راجع اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، بتاريخ 1969/5/23.
51) المادة 12 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة.
52) المادة 9 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة.
53) انظر : «Bardienne des Traités» (Les Dossiers de l'Europe, 1986, No. 11,p.3).
54) انظر هامش رقم 2.
55) ويسمى هذا كله القانون الاندماجي الاوروبي Le Droit Communautaire Européen.
56) المادة 18 من الميثاق.
57) الا في مجالات محددة كحقوق الانسان، على صعيد «مجلس اوروبا»، وعلى صعيد منظمة الدول الامريكية، في النص على الاقل.

المصادر

الامانة العامة لجامعة الدول العربية

1985 المعاهدات والاتفاقيات . تونس : شركة فنون الرسم والنشر والصحافة.

———

1984 المنظمات العربية المتخصصة ـ معلومات اساسية، ووثائق التأسيس. تونس : شركة فنون الرسم والنشر والصحافة.

———

1983 المنظمات العربية غير الحكومية. تونس : مركز التوثيق والمعلومات.

———

1987 مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها، 1946 ـ 1985. تونس : مركز التوثيق والمعلومات.

الدقاق، م.س.

1981 التنظيم الدولي. الاسكندرية.

شعبان، ص.
1985 قانون المنظمات الدولية. تونس : المطبعة الرسمية.

شكري، م.ع.
1973 التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع. دمشق : دار الفكر.

شهاب، م.
1974 المنظمات الدولية. القاهرة.

عامر، ص.
1984 قانون التنظيم الدولي : النظرية العامة. القاهرة : دار النهضة العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية
1983 جامعة الدول العربية : الواقع والطموح. بيروت.

العجز المالي والسياسة النقدية في مصر*

فتحي خليل الخضراوي
كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمـــة

يمتلىء الأدب الاقتصادي بالكتابات حول الدور الذي يلعبه العجز المالي في تحديد مسارات المتغيرات الاقتصادية بحيث لا نبالغ إذا قلنا إن البناء المالي للاقتصاد قد أصبح مدخلا ضروريا لفهم المحددات الرئيسية للتوازن الاقتصادي ولتقييم أداء السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية على وجه الخصوص. ولما كانت معرفة السيطرة التي يحوزها البنك المركزي المصري شرطاً ضرورياً لتطوير سياسات نقدية أكثر فعالية وملاءمة لظروف الاقتصاد المصري، فإن وجود العجز الكبير والمزمن في الميزانية العامة للدولة يجعل الحاجة ملحة لاستجلاء آثار هذا العجز على المسار الزمني للقاعدة النقدية وعلى فعالية السياسة النقدية في التأثير على أهدافها. والفرض العام الذي تبحثه هذه الدراسة هو أن سيطرة السلطات النقدية على القاعدة النقدية، وما يلحق بأداء السياسة النقدية من أضرار، تتوقف أساسا على إمكانية تمويل العجز المالي بموارد حقيقية، وهذا الفرض العام يمكن تجزئته إلى الفروض التالية:

1) ان عجز السلطات المالية عن تدبير موارد حقيقية لتمويل الإنفاق الحكومي، مع عدم تمتع السلطات النقدية بالاستقلال عنها، يجعل العجز المالي أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية، وسوف نطلق على ذلك «فرض التبعية».

2) إن ما ينشأ عن العجز المالي، باعتباره أحد معطيات السياسة المالية، من تقليل لسيطرة السلطات النقدية على القاعدة النقدية يضر بالأداء المستهدف للسياسة النقدية، وسوف نطلق على ذلك «فرض الفعالية».

---

* أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمود عبدالحي، الأستاذ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة لما بذله من جهد في قراءة هذا البحث، ولما أبداه من ملاحظات قيمة كان لها فضل خروجه بهذا الشكل.

3) ان مقدار الضرر الذي يلحق بأداء السياسة النقدية من جراء العجز المالي، لا يتوقف على مستوى هذا العجز، وإنما على مقدار التغير الذي يطرأ عليه، وسوف نطلق على ذلك «فرض الكمية».

وتستخدم الدراسة في اختبارها لهذه الفروض الثلاثة نموذجا يصور الكيفية التي تستجيب بها القاعدة النقدية للتطور في أهداف السياسة النقدية والعجز المالي. ويتم تطوير النموذج على مراحل تتصاعد بتصاعد الفرض الذي نقوم باختباره. وتستند عملية التطوير على ثلاثة مفاهيم أساسية هي قيد الميزانية العامة ومتطابقة التغير في القاعدة النقدية ودالة رد الفعل.

ولا ندّعي أن بناء نموذج يصور كيف يكون رد فعل السلطات النقدية أمراً سهلاً، فلا شك أن المعلمات السلوكية في مثل هذا النموذج تتكيف بشكل دائم بحيث تأخذ في الحسبان، وبطريقة منتظمة، أية معلومات تتوفر عن سائر السياسة الاقتصادية في الدولة. ولكن ليس أمامنا من سبيل لدراسة أداء السلطات النقدية كميا إلا الافتراض بثبات هذه المعلمات خلال فترة الدراسة، وفي أفضل الحالات اعتمادها على مقدار التغير المطلق في عجز الميزانية العامة. لهذا، ننبه القارىء إلى أن أية نتائج يتم التوصل إليها في هذا البحث هي لتقريب الأوضاع إلى الأذهان وليست من باب الدقة العددية.

وفي الجزء الباقي من هذا البحث سوف نعرض أولا للمفاهيم الثلاثة التي يستند عليها النموذج، ونتبع ذلك بتطوير النموذج على ثلاث مراحل يعقب كل منها تقدير المعلمات السلوكية مع تقييم النتائج المستخلصة من اختبار الفرض المناسب، ونختتم البحث بتقديم موجز له مع التوصيات المقترحة.

قيد الميزانية العامة

طبقا لما أورده Tanzi et al. (1987: 714)، فإن عجز الميزانية العامة، وبالتحديد العجز الإجمالي، هو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض. ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية أو من البنك المركزي. ورغم محدودية هذا المفهوم، فلا يزال أداة نافعة خاصة إذا ما تم تدعيمه بالتحليل الاقتصادي المناسب.

وما يهمنا بالنسبة للعجز ليس مجرد وجوده في الميزانية العامة للدولة، وإنما الوسائل المستخدمة في تمويله. فمن المعروف أن بإمكان القطاع الحكومي تمويل نفقاته مستخدما

عددا من الوسائل يعكسها ما يسمى بـ «قيد الميزانية العامة» Budget Constraint. وقيد الميزانية العامة هو قيد يصور العلاقة بين التدفقات المالية الداخلة إلى القطاع الحكومي والخارجة منه (Poole, 1978: 34). فالإنفاق الحكومي يموّل بالضرورة عن طريق إيرادات الضرائب أو حصيلة بيع السندات الحكومية أو الإصدار النقدي الجديد. وهناك ثلاثة أمور تجدر الإشارة إليها في هذا الخصوص:

1) إن قيد الميزانية رغم أنه يضع قيدا على سلوك القطاع الحكومي إلا أنه لا يعني عدم نمو العجز والدين الحكومي. فلا يمكن للدين الحكومي أن ينمو بشكل دائم بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومي الصافي (Dwyer, 1985: 660).

2) ان قيد الميزانية إشارة إلى مايترتب على العجز المالي من تحويل الموارد الحقيقية من الأجيال التي لم تولد بعد إلى الأجيال الحية، فهذه الأجيال الجديدة هي التي ستدفع فوائد الدين الحكومي وأقساطه في الوقت الذي لم تنتفع به خاصة إذا ما استخدمت القروض في تمويل الاستهلاك الجاري. ويطلق Kotlikoff (1984: 549) على هذا التحويل اسم «العجز الاقتصادي».

3) ان الطرق المختلفة لتمويل الإنفاق الحكومي قد تكون ناتجة عن محاولة تقليل تكاليف تحصيل الإيرادات السيادية المطلوبة [1]. كما أن من الجائز أن يكون اختلاف طرق التمويل راجعاً إلى محاولة الحزب الحاكم الفوز بأصوات الناخبين، أو محاولة المسؤولين في البنك المركزي الحفاظ على سلطاتهم ووظائفهم بالموافقة على كل إصدار نقدي يستلزمه عجز الميزانية. وبينما تتفق وجهة النظر الأولى مع نظرية السلوك الحكومي الذي يحاول تحقيق المصلحة العامة، فإن وجهة النظر الثانية تتفق مع الرأي القائل بأن مسؤولي الحكومة أيا كانت مواقعهم يقومون بعمليات إعادة توزيع للثروة في المجتمع بما يحقق مكاسب شخصية لهم (Dwyer, 1985: 664-668). وجبريا، يمكن التعبير عن قيد الميزانية العامة على النحو التالي: $D = (G - T) = dB + dC$.

حيث D هي مقدار العجز الإجمالي، أي إجمالي النفقات الحكومية النقدية G مطروحا منه إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية T. أما dB فهي حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية. وتمثل dC النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز. وتشير هذه المعادلة إلى أن العجز الإجمالي يمكن تغطيته بالاقتراض من القطاع الخاص أو بإصدار نقود جديدة تعتبر جزءا من القاعدة النقدية. ولأن اهتمامنا يتجه إلى إظهار أن dC تحت رحمة السلطات المالية، فقد يكون مفيدا أن نكتب المعادلة السابقة كما يلي: $dC = (G - T) - dB$. إذ يوضح ذلك الأسباب المسؤولة عن تزايد تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي الجديد حيث تنحصر هذه الأسباب

في تزايد العجز الإجمالي (G - T)، مع انخفاض المقدرة على تمويله بمدخرات حقيقية dB[2]. وتشير هذه المعادلة إلى أنه إذا قوبلت الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة الإيرادات المالية أو بالاقتراض المحلي أو الأجنبي، فإن الأثر الصافي على الإصدار الجديد ينعدم.

وتحقق الميزانية العامة في مصر عجزا إجماليا كبيرا نسبيا يبلغ في المتوسط خمس الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ان الميزانيات الفرعية الثلاث الجارية والاستثمارية والتحويلات الرأسمالية تمثل روافد هذا العجز، إلا أن سياسة الاستثمار العام التي اتبعتها الدولة بعد الانفتاح في عام 1974 هي المسؤولة عن تزايد حجم العجز في السبعينات.

فخلال الفترة 1960/59 - 1966/65 اقتسمت الاستثمارات العامة مع العمليات الجارية مسؤولية العجز في الميزانية العامة. وخلال الفترة 1967/66 وحتى 1973 انتهجت الدولة سياسة إنكماشية انخفضت بمقتضاها الاستثمارات العامة بحيث لم تشكل سببا للعجز في هذه المرحلة. وقد ترتب على ذلك أن تداعت البنية الأساسية وأهملت عمليات الإحلال والتجديد. ولذلك شهدت الفترة 1974 - 82-1983 ارتفاعا في قيمة الاستثمارات العامة لتطوير البنية الأساسية لتكون عامل جذب للاستثمارات الأجنبية التي استهدفت سياسة الانفتاح زيادتها، وللقيام بعمليات الإحلال والتجديد للقضاء على الاختناقات في خطوط الإنتاج. ولقد ألقت هذه الاستثمارات على الميزانية العامة بأعباء ضخمة كانت أهم أسباب زيادة العجز في الفترة الأخيرة. ورغم ما شهدته الفترة 1984/83 - 1989/88 من تزايد في الايرادات حيث كان معدل نمو الإيرادات 14,6٪ ومعدل نمو الإنفاق 10,7٪، فقد ظل العجز هو السمة المميزة للميزانية العامة. ولا ينتظر إذا ظلت الأمور على حالها أن تتوازن هذه الميزانية إلا في العام المالي[3] 1996/95.

وتشير بيانات الفترة 1961 - 1985، وهي محل الاهتمام في هذه الدراسة، إلى أن تنامي عجز الحكومة عن أن تموِّل نفقاتها بمزيد من الضرائب أو بالإقتراض المحلي أو الأجنبي قد دفعها إلى الاعتماد المتزايد على البنك المركزي كما يظهر من الجدول (1) الذي يوضح لكل خمس سنوات المتوسطات السنوية للعجز الإجمالي، والناتج المحلي، والعجز الصافي (مقاسا بالتغير في صافي مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي) وجميعها بالأسعار الجارية. كما تظهر بالجدول نسبة العجز الإجمالي إلى الناتج المحلي، ونسبة العجز الذي موله البنك المركزي.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن الحجم المطلق للعجز الإجمالي في تزايد مستمر لدرجة أن عجز ما بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (1985/76) يتجاوز ستة أضعاف عجز ما قبل الانفتاح (1975/61). وبالإضافة إلى تصاعد حجم العجز الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، هناك اتجاه لتزايد الإسهام النسبي للبنك المركزي المصري في تمويل

هذا العجز خاصة مع بداية السبعينات. ومعنى ذلك تناقص الإسهام النسبي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل العجز. وفي ذلك دلالة على أن الجهاز المالي رغم ما طرأ عليه من تطور في الفترة الأخيرة مع تطبيق سياسة الانفتاح لا يزال عاجزا عن أداء وظيفته على وجه مرضٍ[4]. كما أن تناقص الإسهام الخارجي قد يعكس الصعوبات التي أصبحت تواجه الحكومة في أسواق الاقراض الدولية. ومن ثم يمكن تلخيص القضية وحلها في التهرب الضريبي وجمود السوق المالية وصعوبة الاقتراض من الخارج.

جدول رقم (1)

العجز الإجمالي والصافي في مصر 1961 - 1985

البيان	1965/61	1970/66	1975/71	1980/76	1985/81
المتوسط السنوي للعجز الإجمالي (مليون جنيه)	276,4	294,2	609,4	2305,4	5065,0
المتوسط السنوي للناتج المحلي (مليون جنيه)	1751,8	2634,4	4054,8	10571,8	25135,0
المتوسط السنوي للعجز الصافي (مليون جنيه)	32,4	16,4	194,2	869,8	1842,2
العجز الإجمالي / الناتج المحلي (٪)	15,8	11,2	15,0	21,8	20,2
العجز الصافي / العجز الإجمالي (٪)	11,7	5,6	31,9	37,7	36,4

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث.

متطابقة التغير في القاعدة النقدية

تتكون متطابقة العرض النقدي من حاصل ضرب المضاعف النقدي في القاعدة النقدية، أي أن MS = m.H، حيث MS هي العرض النقدي، و m هي المضاعف النقدي، و H هي القاعدة النقدية[5]. ومن المعروف أن حجم المضاعف النقدي يتوقف أساسا على نسبة العملات المتداولة إلى الودائع، ونسبة الاحتياطيات إلى الودائع. ومع ذلك، فإن المضاعف كحقيقة بعدية يمكن أن يتحدد بقسمة العرض النقدي على القاعدة النقدية[6].

أما القاعدة النقدية، فيمكن بالنظر إلى ميزانية البنك المركزي أن نعرفها من زاويتين (Akhtar & Wilford, 1979: 4n)[7]. فمن زاوية الخصوم، تمثل القاعدة النقدية العملات المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها احتياطيات البنوك التجارية بما فيها العملات التي في حوزتها والودائع التي لها عند البنك المركزي. أما من زاوية الأصول، فإن الغطاء الذي يقابل 100٪ من القاعدة يتألف من صافي الأصول الأجنبية NFA مضافا إليه صافي

الأصول المحلية NDA . أي أن القاعدة النقدية منظورا اليها من زاوية أصول البنك المركزي هي : H = NFA + NDA ويمثل صافي الأصول الأجنبية أصول البنك المركزي من العملة الأجنبية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي مطروحا منها الخصوم الأجنبية المشابهة . أما صافي الأصول المحلية فإن أهم بنوده في حالة مصر هو صافي مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي ، إذ لا تمثل مديونية القطاع المصرفي للبنك المركزي قدرا كبيرا . فبينما كانت مديونية القطاع الحكومي 247 مليون جنيه عام 1961 وصلت عام 1985 إلى 15966 مليون جنيه ، نجد أن مديونية القطاع المصرفي كانت 13 مليون جنيه في عام 1961 بلغت في عام 1985 ما قيمته 1912 مليون جنيه . وإذا اعتبرنا أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يمثل رصيد ميزان المدفوعات O ، وأن التغير في صافي الأصول المحلية يمثل مقدار العجز الذي تم تمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد dC ، فإن التغير في القاعدة النقدية يمكن التعبير عنه كما يلي[8] : dH = O + dC .

والآن ، إذا أخذنا في الاعتبار كلاً من قيد الميزانية العامة ومتطابقة التغير في القاعدة النقدية لاتضحت لنا الصلة التي تربط بين ظاهرة العجز وظاهرة النمو في هذه القاعدة . وفي اقتصاديات السوق ، فإن الصلة التي تربط بين هاتين الظاهرتين إنما تنشأ من محاولة السلطات النقدية جعل معدلات الفائدة داخل حدود معينة لاتتجاوزها . في مثل هذه الظروف ، ما لم يموَّل عجز الميزانية العامة بالإصدار النقدي الجديد مباشرة باقتراض الحكومة من البنك المركزي أو غير مباشرة عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، فإن من شأن هذا العجز أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة . ومن ثم ، فإن اضطرار السلطات النقدية إلى الدفاع عن معدل الفائدة المستهدف يجعل نمو القاعدة النقدية ثمنا يتوجب عليها أن تقبل به . وكما أشار Buchanan & Wagner (1977) فإن السلطات النقدية حين تجعل من معدلات الفائدة هدفا لسياستها فإنها قد تكون مضطرة إلى ذلك تحت الضغوط السياسية المباشرة وغير المباشرة .

ولكن إذا كان معدل الفائدة يتميز بالجمود النسبي ولا يمثل أحد أهداف السياسة النقدية كما هو الحال في مصر . فكيف حينئذ نبرر الترابط القوي بين نمو العجز ونمو القاعدة النقدية؟ من أقوى المبررات التي قدمت حول العلاقة بين عجز الميزانية ونمو القاعدة من منظور طويل الأجل لا يعتمد على تحركات معدل الفائدة ذلك التبرير الذي يقول إنه إذا كان العجز ظاهرة متكررة ولم يكن إقبال الجمهور على شراء السندات الحكومية كافيا لتمويل العجز الإجمالي ، فإن الخيارات المتاحة أمام السلطات المالية في مثل هذه الظروف هي أن تقوم بتخفيض الإنفاق العام أو أن تفرض ضرائب جديدة أو أن تقترض من البنك المركزي . وحين تكون للسلطات المالية سيطرة على السلطات النقدية ، فإن الخيار الأخير هو الذي يتحقق دائما حيث تكون السلطات النقدية مرغمة على تمويل القدر المتبقي من

العجز. وتعتبر سيطرة السلطات المالية على السلطات النقدية أمراً وارداً في الكثير من الدول النامية، وذلك للأسباب الآتية (الخضراوي، 1987 :48 - 51):

1) تزايد الانفاق العام للوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القومي، وخطط التنمية الاقتصادية، وتوفير المستلزمات الحياتية للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم[9].

2) عدم مرونة الهيكل الضريبي لتغيرات الدخل، بسبب تحكم البيروقراطية المعوقة في أسلوب عمل الهيئات المسؤولة عن تحصيل الضرائب، ولاستغلال ذوي النفوذ سلطاتهم في التهرب من دفع الضرائب.

3) عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدي إلى عدم التمكن من بيع كميات كبيرة من الدين العام إلى القطاع الخاص المحلي.

4) صعوبة الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم المديونية الخارجية للدولة سواء من حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخلها القومي أو صادراتها.

دالة رد فعل السلطات النقدية

سيكون تناولنا لدالة رد الفعل في ظل الافتراض بأن السلطات النقدية تسيطر على القاعدة النقدية، أو أن باستطاعتها السيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك. ونقصد بهذه السيطرة كلاً من السيطرة المتعمدة، وعدم السيطرة المتعمدة، بسبب السعي لتحقيق أهداف أخرى. وإذا أخذنا هذا الافتراض في الحسبان، فيمكن تخيل عملية اشتقاق دالة رد الفعل على أنها أمثلية مقيدة Constrained Optimization، حيث تشتق هذه الدوال من تعظيم تفضيلات السلطات النقدية (دالة الهدف) مع الوفاء بمعدلات الشكل المختصر Reduced Form التي تعتقد هذه السلطات أنها تصف الاقتصاد (القيود)[10]. رغم ذلك، فإن معلمات دوال رد الفعل في حد ذاتها لا تعطي أية معلومات عن التفضيلات الحقيقية لهذه السلطات. فمثل هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا اذا توافرت بيانات عن معلمات الشكل المختصر للاقتصاد ككل بالإضافة إلى تقديرات دالة رد الفعل. ولما كان محل الاهتمام في هذه الدراسة ليس هو الاستدلال على تفضيلات السلطات النقدية في مصر، وإنما مدى استجابة أدوات هذه السلطات (القاعدة النقدية) للتطورات في أهداف السياسة النقدية والعجز المالي، لهذا فإن تقدير معلمات دالة رد الفعل يعتبر كافيا لتحقيق ذلك الغرض. ودالة رد فعل السلطات النقدية، أو قانون الرقابة كما تعرف أحيانا، هي علاقة تنشأ بين أدوات السياسة النقدية (المتغيرات الرقابية) وأهدافها (المتغيرات الهدفية) تكون فيها الأخيرة بمثابة المتغيرات المستقلة أو المفسرة، وتكون الأولى بمثابة المتغيرات التابعة أو المشروحة. وبذلك تكون دالة رد الفعل موضحة لمدى استجابة المتغيرات الرقابية لما يطرأ على الأهداف من تغيرات.

والشكل العام لدالة رد الفعل (Dwyer, 1985: 669) هو: $K_t = F(g_t^*, g_{t-1}, X_t, K_{t-1})$

حيث K_t المتغيرات الرقابية أو الأدوات في الفترة t، g_t^* القيم المرغوبة للمتغيرات الهدفية في الفترة نفسها، g_{t-1} القيم المتحققة للمتغيرات الهدفية في الفترة السابقة، أما X_t فهي قيم المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المتغيرات الرقابية في الفترة الحالية. ويمكن النظر إلى جميع المتغيرات التي تضمها الدالة السابقة على أنها متجهات. ويلاحظ أن وجود K_{t-1} ضمن المتغيرات المستقلة في دالة رد الفعل لا يكون إلا إذا كان تعديل الأدوات أمرا مكلفا، أو كانت التكلفة الحدية لهذا التعديل تتزايد بتزايد تغيير الأدوات. أما وجود g_{t-1} فلا يكون إلا إذا كانت قيم المتغيرات الهدفية المتحققة صعبة التغيير، أو كانت التكلفة الحدية لتغييرها تتزايد مع تكرار تغييرها. لهذا يندر وجود هذين المتغيرين كلما ارتفعت درجة التجميع الزمني في البيانات المستخدمة في تقدير معلمات دالة رد الفعل.

ولما كانت دراستنا تستند إلى بيانات سنوية، فإن دالة رد فعل السلطات النقدية سوف تقتصر فقط على المتغيرات الرقابية في الفترة الحالية K_t، والقيم المرغوبة للمتغيرات الهدفية في نفس الفترة g_t^*، وقيم المتغيرات الأخرى المؤثرة X_t. وبينما نقصر المتغيرات الرقابية على تغير مستوى القاعدة النقدية والمتغيرات الأخرى على العجز المالي، فإن المتغيرات الهدفية، الممثلة للأهداف التي تتوخى السلطات النقدية تحقيقها باستخدام السياسة النقدية، سوف تشتمل على (أ) النمو الاقتصادي، (ب) التوظف الكامل، (ج) استقرار الأسعار، (د) التوازن الخارجي.

ومن بين أهداف السياسة النقدية، يحتاج هدف التوازن الخارجي إلى التعليق، فلا شك أن المقصود بهذا الهدف يعتمد على نظام سعر الصرف المتبع. فإذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف الثابت، فإن هدف التوازن الخارجي يترجم إلى توازن ميزان المدفوعات. في هذه الحالة، فإن التغيرات الاقتصادية في المحيط الدولي سوف تجد طريقها إلى الاقتصاد المحلي عن طريق التغيرات التي تحدث في صافي الأصول الأجنبية التي يمتلكها البنك المركزي وبالتالي في القاعدة النقدية ما لم يكن هناك تعقيم لهذه التغيرات. في مثل هذا الوضع، فإن البنك المركزي لا يتحكم مباشرة في ما يحدث لصافي أصوله الأجنبية، وإنما هو يستطيع التحكم فيها بشكل غير مباشر عن طريق توجيهه للاقتصاد المحلي. بعبارة أخرى، يصبح هدف السياسة النقدية بالإضافة إلى الأهداف الأخرى تحقيق الاستقرار في صافي الأصول الأجنبية. أما إذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف المرن، فإن التوازن الخارجي سوف يترجم في هذه الحالة إلى استقرار سعر الصرف. بمعنى أن تحركات سعر الصرف تحل محل التغير في صافي الأصول الأجنبية كقناة ينتقل عبرها أثر التغيرات

الاقتصادية في المحيط الدولي إلى الاقتصاد المحلي. في هذه الحالة، يستطيع البنك المركزي أن يتحكم مباشرة في ما يمتلكه من صافي الأصول الأجنبية، وبتغييره فإنه يستطيع تضييق نطاق التقلب في سعر الصرف من خلال التدخل بائعا أو مشتريا للنقد الأجنبي. في مثل هذا الوضع يصبح استقرار سعر الصرف هدفا للسياسة النقدية، بينما يصبح التغير في صافي الأصول الأجنبية ذاتها أداة جديدة تحت تصرف السلطات النقدية.

النموذج وفرض التبعية

في اشتقاقنا لدالة رد فعل السلطات النقدية سوف نفترض (أ) أن السلطات المالية هي التي تحدد مقدار العجز في الميزانية العامة، (ب) أن البنك المركزي هو الذي يحدد كيف يتم تمويل العجز، بمعنى أن مقدار الإصدار النقدي الجديد ومقدار الإقتراض الحكومي من القطاع الخاص هي أمور تحددها قرارات السياسة النقدية[11]، (حـ) أن سعر الصرف ثابت، وبالتالي يتمثل هدف التوازن الخارجي في تحقيق الاستقرار في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي[12]. وللاستفادة من المعلومات التي يتضمنها قيد الميزانية العامة، فإن نقطة البدء في صياغة النموذج هي المعادلة $D = dB + dC$. ومن متطابقة التغير في القاعدة النقدية، فإن $dC = dH - O$. وبالتعويض عن dC في قيدّ الميزانية العامة بما تساويه من متطابقة التغير في القاعدة النقدية، وإعادة الترتيب نحصل على:

$$dH + dB = O + D \qquad (م - 1)$$

وهذه المعادلة يمكن إعادة صياغتها كما يلي:

$$dH = a_0 + a_1 O + a_2 D \qquad (م - 2)$$

$$dB = b_0 + b_1 O + b_2 D \qquad (م - 3)$$

وتفترض هذه الصياغة أن المعلمات عبر المعادلتين (م - 2) و (م - 3) تخضع للقيود التالية:

$$a_0 + b_0 = 0$$

$$a_i + b_i = 1 , i = 1,2$$

حيث تكفل هذه القيود تحقق المتطابقات في جميع الظروف. كما أنها تعني أن المعادلتين غير مستقلتين، فإذا ما تم تقدير معلمات إحداهما أمكن تحديد ما تساويه معلمات الأخرى. وتمثل المعادلتان (م ـ 2) و (م ـ 3) دوال رد فعل السلطات النقدية، حيث يتم شرح التغير في القاعدة النقدية dH (المعادلة م ـ 2)، والتغير في الاقتراض الحكومي من القطاع الخاص المحلي والأجنبي dB (المعادلة م ـ 3) بالتغير في صافي الأصول الأجنبية O، والعجز المالي الإجمالي D، والأهداف الأخرى المحلية التي يعكسها ثابت المعادلة[13].

ويلاحظ أن اختبارات الفروض الثلاثة ـ التبعية والفعالية والكمية ـ سوف تعتمد أساسا على المعادلة (م ـ 2). لارتباط هذه الفروض بسلوك القاعدة النقدية، ولذلك يهمنا أن نلقي الضوء على أهم المعلمات التي وردت بها:

أ) **المعلمة a_1**: تقيس هذه المعلمة جهود السلطات النقدية في تعقيم (تحييد) آثار ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية[14]. وتتراوح قيمة هذه المعلمة بين الصفر والواحد الصحيح. ويكون التعقيم كاملا عندما تكون هذه المعلمة مساوية للصفر. أما حين تكون هذه المعلمة مساوية للواحد الصحيح، فمعنى ذلك أن القاعدة النقدية تستجيب لتطورات ميزان المدفوعات فضلا عن تطورات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وطبقا لما أورده Argy & Kouri (1974: 210)، توجد طريقتان يمكن من خلالهما للتطورات الحالية في ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية. أولا، أن تكون السلطات النقدية غير مجهزة فنيا بالأدوات الفعالة لمواجهة التحركات الكبيرة في ميزان المدفوعات. فعمليات السوق المفتوحة قد تقيدها ضآلة حجم السوق المالية. ومن المحتمل ألا تستخدم التغيرات في نسبة الاحتياطي إلا في حالات نادرة. أما الطرق الأخرى كوضع أسقف على إقراض البنوك التجارية وتغيير الودائع الحكومية لدى البنك المركزي وغيرها، فإنها ضبابية ويصعب التنبؤ بآثارها، كما أنها غير مرنة. وثانيا، فإن السلطات النقدية في تحديدها لمقدار التغير المناسب في القاعدة النقدية قد تأخذ في الحسبان التطورات الحالية في ميزان المدفوعات. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح السلطات النقدية في تحييد آثار ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية يتوقف في المقام الأول على درجة التكامل المالي مع بقية أسواق العالم المالية. إذ كلما ارتفعت درجة هذا التكامل فقدت السلطات النقدية سيطرتها على القاعدة النقدية وتضاءلت بالتالي فرص تطبيق سياسة نقدية مستقلة عن التطورات في الدول الأخرى، والعكس صحيح.

وهناك نقطتان ينبغي ذكرهما في ما يتعلق بتقدير هذه المعلمة عبر فترة زمنية طويلة كما هو الحال في هذه الدراسة. أولا، أن سياسات التعقيم قد تنجح في بعض الأوقات وتفشل في الأخرى. لهذا ينبغي النظر إلى هذه المعلمة على أنها تمثل متوسط لجهود السلطات النقدية في هذا الصدد. ثانيا، أن استجابة السلطات النقدية قد تختلف باختلاف طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات. فإذا كانت هذه السلطات تولي اهتماما لتزيف الاحتياطيات الدولية أكثر من تراكمها، فإنها قد تقرر تعقيم الفائض بينما تسمح للعجز أن يؤثر على القاعدة النقدية. أما إذا كان اهتمام السلطات بعلاج التضخم أقل من اهتمامها بعلاج البطالة التي تسببها السياسات الانكماشية في حالة العجز فإنها قد تلجأ إلى تحييد العجز وليس الفائض.

ب) المعلمة a_2: تمثل هذه المعلمة أثر العجز المالي على القاعدة النقدية. ويمكن النظر إليها باعتبارها نسبة مساهمة السلطات النقدية في تمويل العجز المالي في المتوسط خلال فترة المعاينة. وتتوقف القيمة التي تأخذها هذه المعلمة على كفاية الجهاز المالي في الدولة وعلى مقدرة الدولة على الاقتراض من الخارج. فإذا كانت السوق المالية قادرة على تلبية احتياجات الحكومة من التمويل أو كان من السهل على الدولة أن تقترض من الخارج انخفضت هذه المعلمة، والعكس صحيح. ونظريا، تتراوح قيمة هذه المعلمة بين الصفر والواحد الصحيح. ويلاحظ أنه إذا كانت القيمة المقدرة لهذه المعلمة لا تختلف جوهريا عن الصفر، دل ذلك على أن البنك المركزي لا يسهم في تمويل العجز المالي. أما إذا كانت هذه القيمة لا تختلف جوهريا عن الواحد الصحيح، فمعنى ذلك قيام البنك المركزي بتمويل كامل العجز.

ويلاحظ أن قيمة الزيادة في القاعدة النقدية الناتجة عن قيام البنك المركزي بتمويل عجز الميزانية العامة لا تتوقف فقط على قيمة المعلمة a_2، وإنما أيضا على قيمة هذا العجز الذي يتوقف بدوره على عبء الديون الخارجية، ودرجة الإسراف في الإنفاق الحكومي، وتزايد الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وكفاية الجهاز الضريبي فيها والتهديدات الخارجية التي يتعرض لها أمن الدولة. ويرى Demopoulos et al. (1987: 1047) أن حجم هذه المعلمة يمكن أن يتخذ للدلالة على مدى استقلال السلطات النقدية عن السلطات المالية. فإذا كان التمويل كاملا ($a_2 = 1$)، دل ذلك على عدم الاستقلال أو على أن السلطات النقدية تشارك السلطات المالية أهدافها. أما إذا كان البنك المركزي لا يقوم بتمويل العجز ($a_1 = 0$) كان ذلك إشارة إلى استقلاله عن وزارة المالية. وننتقل الآن إلى اختبار الفرض الأول.

ينص الفرض الأول (فرض التبعية) على أن خضوع السلطات النقدية لنفوذ السلطات المالية يجعل العجز المالي أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية. وتعني هذه التبعية أنه إذا تحدد إجمالي العجز المالي ومقدار مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويله فإن الباقي، ويعرف باسم العجز الصافي، يلزم أن يقوم البنك المركزي بتمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد بصرف النظر عن أية أوضاع أخرى في الاقتصاد قد لا تتطلب مثل هذه الزيادة في القاعدة النقدية كالتضخم المحلي أو الاختلال الخارجي. ويترتب على ذلك أن يصبح هذا العجز من وجهة نظر السلطات النقدية أحد المعطيات. ويتطلب اختبار هذا الفرض تقدير المعادلة (م ـ 2). وبعمل ذلك للفترة 1961 - 1985 كانت النتائج كما يلي[15]:

$$\hat{dH} = -\ 141.000 + 0.369\ O + 0.411\ D$$
$$(-1.713)\quad (2.710)\quad (12.714)$$
$$R^2 = 0.900\ DW = 1.771$$
$$\bar{R}^2 = 0.891\ DF = 22$$

واستنادا إلى المعايير الإحصائية، فإن أداء المعادلة يعتبر جيدا. فالقيمة المقدرة لكل من المعلمتين a_1 و a_2 تقع داخل المدى المتوقع لها وهو الصفر والواحد الصحيح. وتختلف هاتان المعلمتان جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 1٪ كما يتضح من النسب ت المذكورة بين قوسين أسفل كل معلمة[16]. ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن التغيرات المشروحة من تغيرات القاعدة النقدية تبلغ 90٪ وهي نسبة مرتفعة. ويقوم مؤشر دربن - واتسون DW دليلا على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي معادلة الانحدار. ويهمنا الآن أن نحدد مقدار ما أسهم به كل متغير من المتغيرات المستقلة حديا في شرح سلوك القاعدة النقدية، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل من العجز المالي وتطورات ميزان المدفوعات في تحديد المسار الزمني لهذه القاعدة. ويمكن استخدام المعادلة التالية لهذا الغرض (Theil, 1971: 181):

$$MC_i = (1 - R^2)\ t_i^2 / DF$$

حيث MC_i هي مقدار المساهمة الحدية للمتغير المستقل i في شرح تغيرات القاعدة النقدية، R^2 معامل التحديد، t_i النسبة ت الخاصة بالمتغير المستقل i، DF درجات الحرية. ويتضح من هذه المعادلة، أن الاستناد فقد إلى قيمة المعلمة الخاصة بمتغير مستقل معين لتحديد أهميته النسبية في تحديد سلوك المتغير التابع قد يكون مضللا، إذ العبرة بنسبة هذه المعلمة إلى الخطأ المعياري، أو بعبارة أخرى بالنسبة ت. وبتطبيق هذه المعادلة، وجد أن تطورات ميزان المدفوعات تسهم فقط بشرح ما نسبته 3,34٪ من تغيرات القاعدة النقدية، بينما أسهم العجز المالي بشرح 73,48٪ من هذه التغيرات. أما الباقي، وقدره (90 - 3,34 - 73,48 = 13,18) ٪ فيمثل أثر الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين[17]. ويتضح من ذلك، أن المساهمة الحدية للعجز المالي في تغيرات القاعدة النقدية تزيد عن عشرين ضعفاً مما أسهمت به تطورات ميزان المدفوعات. ومن ثم، فإن المسار الزمني للقاعدة النقدية يتحدد أساسا بأحوال العجز أو الفائض في الميزانية العامة[18]. وهذا الدليل يدعم الاعتقاد السائد بأن سبب النمو في العرض النقدي هو العجز المالي المتزايد، وأن السيطرة على الرصيد النقدي تستوجب بالدرجة الأولى السيطرة على العجز المالي.

وتشير معلمة ميزان المدفوعات (0,369) إلى أن السلطات النقدية في مصر تسمح لتطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة في حدود الثلث فقط، أما ثلثا هذه التطورات فيتم تعقيمه. وكما سيتضح فيما بعد، فإن ذلك لا يمثل السلوك الفعلي للسلطات

النقدية، وأن ما تظهره المعادلة الحالية إنما هو استجابة مشوهة ناتجة عن الضغوط التي يخلقها العجز المالي. ويرجّح ذلك أمران: الأول، أن البنك المركزي المصري ليس مجهزا فنيا بالأدوات النقدية الفعالة لمواجهة آثار العجز الخارجي على القاعدة النقدية. والثاني، أنه حتى إن توافرت لديه هذه الأدوات، فإن المشاكل التي يعانيها الاقتصاد المصري بسبب نقص النقد الأجنبي تجعل السلطات النقدية تولي اهتمامها لوقف نزيف الاحتياطيات الدولية، لهذا تسمح للعجز الخارجي أن يؤثر على القاعدة النقدية.

النموذج وفرض الفعالية

اتضح لنا مما سبق أن تطورات القاعدة النقدية تتحدد بشكل أساسي بأحوال العجز أو الفائض في الميزانية العامة للدولة. ونود الآن أن نختبر ما إذا كان تضاؤل سيطرة السلطات النقدية على هذه القاعدة قد أضر بالأهداف المحلية للسياسة النقدية، والتي تتمثل في النمو الاقتصادي والتوظف الكامل واستقرار الأسعار. وبالتحديد، هل ترتب على ذلك إضعاف الصلة بين هذه الأهداف وتطورات القاعدة النقدية بحيث لم تعد تلعب دورا مؤثرا في سلوك هذه القاعدة مع وجود العجز؟ ولاختبار هذا الفرض، نحتاج إلى تعديل دالة رد الفعل التي تمثلها المعادلة (م ـ 2) بحيث تشتمل على الأهداف المحلية للسياسة النقدية[19]، وبعمل ذلك نجد أن[20]:

$$dH = c_0 + c_1 \dot{Y} + c_2 \dot{M} + c_3 \dot{P} + c_4 O + c_5 D \qquad (م - 4)$$

حيث $\dot{Y}$ هي معدل النمو، $\dot{M}$ معدل توظيف الموارد، $\dot{P}$ معدل التضخم المحلي، أما باقي المتغيرات فكما سبق تعريفها. ولما كانت قرارات السياسة النقدية التي تحدد أنماط تمويل العجز المالي تتخذ قبل أن تكتمل المعلومات عن هذه الأهداف المحلية، فالبيانات عن معدل النمو على سبيل المثال لا تتوفر إلا بعد انقضاء فترة، لهذا فإن البيانات الموجودة على يمين المعادلة (م ـ 4) باستثناء العجز المالي والتغير في صافي الأصول الأجنبية (ميزان المدفوعات) يتحتم النظر إليها باعتبارها تنبؤات واضعي السياسة. ويمكن تمثيل عملية تكوين التنبؤات بقيمة المتغير X على النحو التالي: $X^f_{t-1} = E\ (X I_{t-1})$

حيث تمثل X^f_{t-1} قيمة المتغير X المتوقعة عن الفترة t والتي تتحدد خلال الفترة t - 1، I_{t-1} مجموعة المعلومات المستخدمة في التنبؤ، أما E فهي دليل التوقع. وبذلك تكون X^f_{t-1} هي القيمة المتنبأ بها للمتغير X في ضوء مجموعة المعلومات المتوفرة في الفترة t - 1.

وسوف نفترض فيما يلي أن واضعي السياسة النقدية يتمتعون بمقدرة على التنبؤ الصحيح وذلك من خلال الاستخدام الكفي لكل المعلومات المتوفرة لديهم. ويقصد بالاستخدام الكفي (Minford & Peel, 1986: 5) أن يكون التوزيع الاحتمالي المتوقع للنتائج

المستقبلية متطابقا مع التوزيع الاحتمالي الفعلي لهذه النتائج في ضوء المعلومات المتوفرة. بعبارة أخرى، سوف نفترض أن: $X^f_{t-1} = X_t$. ومعنى ذلك أن القيم الحقيقية في الفترة t تؤخذ على أنها تنبؤات واضعي السياسة خلال الفترة t - 1.

والانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذا الأسلوب في تكوين التوقعات هو افتراضه أن لدى واضعي السياسة معلومات كثيرة عن التحركات المتوقعة وغير المتوقعة في أهداف السياسة. وهذا الافتراض، كما يقول Demopoulos et al. (1987: 1033) لا يكون واقعيا إذا كانت المتغيرات الرقابية (الأدوات) ثابتة خلال الفترة بأكملها. إذ كيف يتأتى لواضعي السياسة معرفة قيم الأهداف في بداية الفترة عندما يتم تحديد المتغيرات الرقابية؟ ونخرج من ذلك بأنه إذا كانت المتغيرات الرقابية تخضع للتعديل في كل مرة تتوفر فيها معلومات جديدة عن أهداف السياسة، فإن هذا الافتراض يكون مقبولا. ولما كانت الدراسة الحالية تستخدم بيانات سنوية، وكانت المتغيرات الرقابية خلال السنة تتمتع ببعض المرونة حيث يستطيع واضعو السياسة تعديلها، فقد يبدو من الأنسب في هذه الحالة ألا نرفض هذا الافتراض الخاص بتكوين التوقعات مالم تتوافر مبررات إضافية لذلك. بعبارة أخرى، سوف نطبق هذا الأسلوب على دراستنا مفترضين أن السلطات النقدية تتبعه في تكوين توقعاتها. ويترتب على ذلك أن تدخل جميع المتغيرات إلى دالة رد الفعل التي تمثلها المعادلة (م ـ 4) بقيمها في الفترة t، أي عن الفترة الحالية.

وقبل الانتقال إلى استخدام المعادلة (م ـ 4) في اختبار الفرض الثاني (فرض الفعالية) يهمنا تحديد الإشارات المتوقع أن تأخذها المعلمات الجديدة، وبالتحديد إشارات c_1 و c_2 و c_3. إن تحقيق الأهداف المحلية الثلاثة ـ النمو والتوظف واستقرار الأسعار ـ يتطلب أن تكون تغيرات القاعدة النقدية في اتجاه عكسي لحركة هذه الأهداف. ويعني ذلك أن تكون الإشارات المتوقعة لهذه المعلمات الثلاث سالبة. وتفسير ذلك أن زيادة القاعدة النقدية يمكن أن تعمل على زيادة الإنتاج والتوظف من خلال تأثير الرصيد النقدي على مستوى الطلب الكلي وذلك بفرض وجود طاقات عاطلة. فمن المعروف أن الرصيد النقدي هو أحد العوامل المحددة لمستوى الطلب الكلي في الاقتصاد. وحين تكون هناك موارد عاطلة، فإن العرض الكلي يمكن أن يستجيب لتغيرات الطلب النهائي. ولكن استجابة العرض الكلي ـ بفرض اقتصاد مغلق ـ تتوقف على وضع العمالة في الاقتصاد، ودرجة استخدام رأس المال، والمستوى التكنولوجي. ففي حالات التوظف الكامل، أو حين يكون التوظف مقيدا بالمتاح من رأس المال الثابت في الوقت الذي تتطلب فيه التكنولوجيا المستخدمة امتزاج العناصر الإنتاجية بنسب ثابتة، فإن تغيرات الطلب الناشئة عن تغيرات القاعدة النقدية سوف تؤثر فقط على الأسعار بدلا من التوسع في الإنتاج المحلي وتخفيض معدل البطالة، ويستلزم علاج التضخم في هذه الحالة تخفيض القاعدة النقدية.

وبتقدير المعادلة (م ـ 4) عن الفترة 1961 - 1985 كانت النتائج كالتالي:

$$\hat{dH} = 51.640 \quad - 1582.039 \ \dot{Y} + 801.540 \ \dot{M} - 2651.018 \ \dot{P}$$
$$(0.395) \qquad (-1.119) \qquad (0.918) \qquad (-1.757)$$
$$+ 0.289 \ O + 0.422 \ D$$
$$(2.048) \quad (9.972)$$
$$R^2 = 0.918 \quad DW = 1.777$$
$$\bar{R}^2 = 0.896 \quad DF = 19$$

وتشير هذه النتائج إلى أن أداء السلطات النقدية ينسجم مع هدف رفع معدل النمو الاقتصادي، إذ يؤدي انخفاض معدل النمو إلى زيادة القاعدة النقدية (الإشارة سالبة). إلا أن معلمة معدل النمو لا تختلف جوهريا عن الصفر إلا عند مستوى معنوية مرتفع يصل إلى 14٪. كما تدل النتائج أيضا على أن هذه السلطات لا تستجيب بما يفضي إلى تحقيق هدف التوظف الكامل. بل إن هذه الاستجابة تتعارض وتحقيق ذلك الهدف، حيث كانت المعلمة المقدرة موجبة لكنها لا تختلف جوهريا عن الصفر. وبالنسبة لهدف استقرار الأسعار، فتتضمن النتائج ما يدل على أن السلطات النقدية تستجيب بشكل سليم وجوهري بما يساعد على علاج التضخم، حيث كانت معلمة معدل التضخم سالبة ومختلفة جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5٪.

ويلاحظ أن دخول الأهداف المحلية الثلاثة للسياسة النقدية إلى دالة رد الفعل لم يغير كثيرا من جوهرية أثر كل من العجز المالي وميزان المدفوعات. كما أن العجز المالي لا يزال هو أكثر المتغيرات تأثيرا في سلوك القاعدة النقدية كما توضح ذلك النسبة ت أسفل معلمة هذا المتغير مقارنة بالنسب الأخرى. وكما أشارت النتائج، فقد ترتب على وجود العجز المالي بهذه الصفة في دالة رد الفعل أن أصبحت السياسة النقدية لا تسهم جوهريا في رفع معدل النمو الاقتصادي أو في علاج مشكلة البطالة. بعبارة أخرى، أدت سيطرة العجز المالي على نمو القاعدة النقدية إلى إضعاف الصلة التي تربط بين تلك الأداة الرقابية وهذين الهدفين. وعلى الرغم مما يعتقده الكثيرون، فإن السياسة النقدية رغم الضغوط التي يخلقها العجز المالي تحاول مكافحة التضخم بشكل جوهري. ومن ثم، يشير استمرار التضخم كأمر واقع يعاني منه الاقتصاد المصري إلى إن جذوره ليست نقدية، وإنما هيكلية تعود إلى التشوه البنياني وقصور علاقات التشابك بالهيكل الاقتصادي وعدم تكامل عناصره وضعف أداء وإنتاجية قطاعاته الاقتصادية وعدم استجابتها تلقائيا للزيادة في الطلب بشكل مستمر[21].

النموذج وفرض الكمية

لاشك أن تمويل العجز الصافي، بما يترتب عليه من نمو القاعدة النقدية، ينسجم مع مقتضيات علاج البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنه يتعارض مع متطلبات

محاربة التضخم وتحقيق التوازن الخارجي. ورغم أن النتائج السابقة قد أوضحت أن استجابة السلطات النقدية تجاه التضخم والعجز الخارجي جوهرية وفي الاتجاه الصحيح، إلا أنه يعتقد أن تزايد العجز المالي مع فقدان السلطات النقدية لاستقلالها يضع ضغوطا كبيرة على هذه السلطات، وبدونها يمكن لأدائها أن يكون أفضل. وهذا الاعتقاد هو ما نود اختباره في هذا الجزء تحت اسم (فرض الكمية)، ومؤداه أن الضرر الذي يلحق بأداء السلطات النقدية لا يتوقف على مستوى العجز المالي، وإنما على مقدار التغير فيه.

وهناك طريقتان لاختبار هذا الفرض: الأولى، بجعل المعلمات c_1 حتى c_4 في المعادلة (م ـ 4) تتغير طرديا مع حجم التغير المطلق في العجز المالي. أما الثانية، فتفترض أن التعديل الفوري للقاعدة النقدية عملية مكلفة، وبالتالي تطبق آليـة للتعديل الجزئي تتوقف سرعتها طرديا على حجم التغير المطلق في العجز المالي. وسوف نستعين بالطريقة الأولى في اختبار فرض الكمية حيث أن درجة التجميع الزمني في البيانات المستخدمة عالية، فالبيانات سنوية، ويعني ذلك أن عملية التعديل التي تخضع لها القاعدة النقدية استجابة للتغير في أهداف السياسة النقدية تكون قد اكتملت في خلال السنة. وطبقا لهذه الطريقة، فإن معلمات المعادلة (م ـ 4) تكتب كما يلي:

$$c_i = r_{io} + r_{i1}\,(1-e^{-|dD|})\ ,\ i = 1,2,3,4$$

حيث $|dD|$ مقدار التغير المطلق في العجز المالي. ويلاحظ أنه إذا لم يتغير مستوى العجز المالي $(e^0 = 1)$، فإن $c_i = r_{io}$. وإذا كان التغير المطلق في العجز يقترب مما لا نهاية $(e^{-\infty} = 0)$، فإن $c_i = r_{io} + r_{i1}$. أما حين يكون التغير المطلق في العجز أكبر من الصفر وأقل مما لا نهاية، فإن هذه المعادلة غير الخطية يمكن تقريبها خطيا باستخدام العلاقة التالية (Marquez, 1985: 44 - 45):

$$e^{-|dD|} = \sum_{j=0}^{\infty} (-|dD|^j)/j! = 1 - |dD|$$

وبعمل ذلك، تصبح معادلة المعلمات كما يلي:

$$c_i = r_{io} + r_{i1}\ |dD|,\ i = 1,2,3,4 \qquad (م - 5)$$

ويمكن تفسير هذه المعادلة على أن الاستجابة الظاهرية للسلطات النقدية (تمثلها المعلمة c_i) هي محصلة استجابة السلطات دون ضغوط (يمثلها الجزء الثابت r_{io}) مضافا إليها أثر الضغوط الناشئة عن التغير في الالتزام بتمويل العجز (يمثله الجزء المتغير $r_{i1}|dD|$).

وبينما تكون للجزء الثابت r_{io} في المعادلة (م ـ 5) نفس إشارة c_i، فإن الأمر يقتضي على ضوء ماقيل عن انسجام وتعارض تمويل العجز الصافي مع أهداف السياسة النقدية،

أن تتفق إشارة r_{i1} مع إشارة r_{io} حين يكون هناك انسجام، وأن تختلف الإشارة بينهما حين يقع التعارض. لهذا، فإننا نتوقع أن تكون إشارة المعلمات في المعادلة (م ـ5) كما يلي:

$$r_{10}, r_{11}, r_{20}, r_{21}, r_{30}, r_{41} < 0$$
$$r_{31}, r_{40} > 0$$

وبالتعويض عن معلمات المعادلة (م ـ 4) بما تساويه في المعادلة (م ـ 5)، نحصل على المعادلة التالية:

$$dH = c_0 + \{r_{10} + r_{11}\ |dD|\}\ \dot{Y} + \{r_{20} + r_{21}\ |dD|\}\ \dot{M} + \{r_{30} + r_{31}\ |dD|\}\ \dot{P} + \{r_{40} + r_{41}\ |dD|\}\ O + c_5\ D \qquad (م-6)$$

وبتقدير هذه المعادلة عن الفترة 1961 - 1985، كانت النتائج على النحو التالي:

$$\hat{dH} = \underset{(0.091)}{12.683} + \{\underset{(-0.290)}{-554.322} - \underset{(-0.929)}{3.474}\ |dD|\}\ \dot{Y}$$
$$+\{\underset{(-0.338)}{-380.060} + \underset{(0.618)}{1.929}\ |dD|\}\ M$$
$$+\{\underset{(-1.866)}{-2793.749} + \underset{(1.911)}{7.320}\ |dD|\}\ \dot{P}$$
$$+\{\underset{(2.014)}{0.752} - \underset{(-1.142)}{0.00052}\ |dD|\}\ O$$
$$+\underset{(6.566)}{0.377}\ D$$
$$R^2 = 0.941 \qquad DW = 1.722$$
$$\bar{R}^2 = 0.906 \qquad DF = 15$$

ولأن اهتمامنا في هذا الجزء ينصب على اختبار فرض الكمية، فإن التركيز في استخلاص النتائج التي تتضمنها هذه المعادلة سيكون فقط على الأجزاء الثابتة والمتغيرة لمعلمات أهداف السياسة النقدية الأربعة. وقبل أن نقوم بذلك يهمنا أن نشير إلى أن العجز المالي، رغم ما أدخل على دالة رد الفعل الأصلية (المعادلة م ـ 2)من تعديلات، لا يزال يلعب الدور الأساسي في تحديد مسار القاعدة النقدية. ثم ان هذه التعديلات قد ساعدت على الوصول إلى القيمة المناسبة لما يساهم به البنك المركزي في تمويل العجز وهي 37,7٪، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (1). وفيما يلي النتائج المستخلصة من تقديرات المعادلة (م-6):

1) يتضح من الأجزاء الثابتة للمعلمات المقدرة، أي r_{io}، أن استبعاد الضغوط التي تضعها تغيرات العجز المالي على السلطات النقدية، والتي تمثلها الأجزاء المتغيرة من هذه

المعلمات يؤدي إلى تحسن أداء هذه السلطات بصفة عامة. وبالتحديد، فإن استجابة السلطات النقدية لهدف التوظف الكامل أصبحت في الاتجاه الصحيح (r_{20} سالبة)، كما أن استجابة السلطات لهدف استقرار الأسعار غدت أقوى وأكثر جوهرية. ورغم ذلك، فإن رد فعل السلطات لهدف النمو الاقتصادي بدون العجز المالي يعتبر أضعف مما هو مع وجود العجز. واحتكاما إلى النسب ت، يمكن القول أن البنك المركزي المصري لا يولي جميع أهداف السياسة النقدية الاهتمام نفسه فالتركيز ينصب أساسا على تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار. أما بالنسبة للنمو الاقتصادي والتوظف الكامل فاستجابة السلطات النقدية لا تختلف جوهريا عن الصفر.

2) باستبعاد ما يحدثه العجز من تشويه لردود فعل البنك المركزي، بلغ الجزء الثابت من معلمه ميزان المدفوعات 0,752. ولما كان لا يختلف جوهريا عن الواحد الصحيح، ففي ذلك دليل على أن السلطات النقدية في مصر تسمح لكامل تطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية سواء كان ذلك عن عمد أو لأنها غير مجهزة بأدوات التعقيم. ويتضح من تقديرات المعادلة (م ـ 6)، أن تغيرات العجز المالي هي المسؤولة عن ظهور التعقيم الجزئي الذي وجد عند اختبارنا لفرض التبعية.

3) باستثناء ما يخص هدف التوظف الكامل، فإن الجزء المتغير من المعلمات المقدرة، أي r_{i1} IdDI، يأخذ الإشارة المتوقعة. ويدل ذلك على أنه بينما يعزز التغير في العجز المالي من استجابة السلطات النقدية لهدف النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يضر بأهداف التوظف الكامل واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي. ويمكن تفسير تعارض تزايد العجز وتحقيق التوظف الكامل بأن جانبا كبيرا من الإنفاق الاستثماري الحكومي خاصة في فترة ما بعد الانفتاح تم على مشروعات كثيفة رأس المال تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، لكنها لا تخلق فرص عمل بشكل مباشر. وأهم هذه المشروعات مشروعات البنية الأساسية التي استهدفت سياسة الانفتاح تطويرها لتكون عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية.

4) لما كان الجزء المتغير من معلمة التضخم موجباً ويختلف جوهريا عن الصفر عند 5٪، فإن ذلك يؤكد أن مسؤولية حدوث التضخم تقع على السلطات المالية لا النقدية. ومن التفسيرات الهيكلية التي تربط التضخم بالإنفاق الحكومي ما يعرف باسم، «تضخم الإنتاجية» فبسبب بطء نمو الإنتاجية في القطاع الحكومي مقارنا بالقطاع الخاص، ينخفض معدل نمو الإنتاجية المتوسطة في الاقتصاد ككل خاصة إذا كان هذا القطاع كبيرا نسبيا. وجزئيا لا يظهر الأثر التضخمي حيث أن ناتج هذا القطاع ككل لا يباع في السوق ولكنه يموّل عن طريق الضرائب. ومع ذلك، فبقدر ما يتم اللجوء إلى الضرائب غير المباشرة يرتفع المستوى العام للأسعار بحيث ينشأ التضخم كنتيجة مباشرة لهبوط الإنتاجية في القطاع الحكومي.

الخلاصـــة

اهتم هذا البحث ببناء نموذج يصور الكيفية التي تستجيب بها السلطات النقدية، مستخدمة تغيير القاعدة النقدية، لتطورات أهداف السياسة النقدية. ولقد تم توسيع النموذج ليشتمل على العجز المالي بحيث يظهر آثار السياسة المالية على القاعدة النقدية. ويستند بناء النموذج على ثلاثة مفاهيم أساسية هي قيد الميزانية العامة ومطابقة التغير في القاعدة النقدية ودالة رد الفعل، ويفترض أن السلطات النقدية تسيطر على القاعدة النقدية أو أن باستطاعتها السيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك. واستهدف النموذج اختبار ثلاثة فروض: الأول، أن العجز المالي هو أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية (فرض التبعية). والثاني، أن ما يترتب على ذلك من تقليل سيطرة السلطات النقدية يضر بأداء هذه السلطات (فرض الفعالية). والثالث، أن مقدار الضرر الذي يلحق بهذا الأداء يتوقف على مقدار التغير في العجز وليس على مستواه (فرض الكمية).

واتضح من اختبار هذه الفروض الثلاثة، أن السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في تحديد الكيفية التي تدار بها السياسة النقدية في مصر والغايات التي تستهدف هذه السياسة تحقيقها. وترتب على ذلك انتقاص مقدرة السلطات النقدية في السيطرة على القاعدة النقدية وتوجيهها بما يخدم أهداف الاقتصاد المصري من نمو وتوظف واستقرار للأسعار وتوازن خارجي. كما اتضح أن هذه الأهداف تحظى باهتمام متفاوت من البنك المركزي، حيث يتجه معظم الاهتمام إلى تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار. فالبنك المركزي يسمح لتطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية، ويحاول مكافحة التضخم. ومن ثم، فإن بقاء التضخم يعتبر بالدرجة الأولى مسؤولية القطاع الحكومي، وهذا يجعل النجاح في علاجه متوقفاً على سلوك السلطات المالية.

إن تواجد سياسة نقدية فعالة في الوقت الذي يتواجد فيه نظام مالي يتسم بوجود عجز كبير ومستمر أمر غير جائز أن يحدث لفترة طويلة. ويوضح التاريخ أن الأمر الأكثر حدوثا هو أن تخضع السياسة النقدية لمتطلبات السياسة المالية وليس العكس. ورغم ذلك، فإن القول بضرورة استقلال السلطات النقدية عن السلطات المالية لزيادة فعالية هذه السلطات في التعامل مع المشاكل الاقتصادية يعتبر أمرا غير مقبول لسببين: الأول، أنه حتى أكثر البنوك المركزية استقلالا لايستطيع أن يرفض إعطاء الشرعية للتوسع المالي إلى الأبد. والثاني، أن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع هو مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف النقدية والمالية، وهذا يحتم وجود تنسيق بينهما.

ومن ثم، لا وسيلة لرفع فعالية السلطات النقدية إلا بتخفيض العجز المالي أو تدبير موارد حقيقية لتمويله. ولهذا، لابد من (أ) الحد من الإسراف في إنفاق الأموال العامة،

وإحكام الرقابة على الإنفاق. (ب) العمل على تخفيض الدعم السلعي عن طريق تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته بحيث تنخفض الأسعار الاقتصادية إلى مستوى الأسعار الاجتماعية كنتيجة لتخفيض التكلفة. (جـ) ترشيد الإنفاق الاستثماري من خلال مراجعة مكونات التكاليف ومتابعة تنفيذ المشروعات والالتزام بالبرامج الزمنية لتنفيذها. (د) تشجيع القطاع الخاص على المزيد من توظيف مدخراته في مجال الاستثمار، بحيث تقل الحاجة إلى الاستثمار الحكومي. (هـ) تحسين كفاية الجهاز الضريبي بما يكفل القضاء على ظاهرة التهرب وتحصيل المتأخرات.

ملحق البيانات ومصادرها

تم الحصول على البيانات الخام لهذه الدراسة عن الفترة 1961 - 1985، وذلك من IMF (1988) وهي بالتحديد:

1) صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري (line 11 - line 16 c).
2) صافي مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي المصري (line 12a - line 16d).
3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (line 99b).
4) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (100 = 1981/80) (line 64).

أما فيما يتعلق بالعجز الإجمالي بالميزانية العامة فقد تم تجميع بياناته من عدة مصادر مختلفة أهمها نشرات البنك الأهلي المصري.

ولقد استعملت هذه البيانات في إنشاء البيانات التي استخدمت في تقدير المعادلات (م ـ 2)، (م ـ 4)، (م ـ 6) والتي تظهر بالجدول (2) وذلك على النحو التالي:

O (رصيد ميزان المدفوعات)	=	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري.
dC (العجز المالي الصافي)	=	التغير في صافي مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي المصري.
dH (التغير في القاعدة النقدية)	=	رصيد ميزان المدفوعات + العجز المالي الصافي.
D (العجز المالي الإجمالي)	=	إجمالي الإنفاق النقدي الحكومي ناقصاً إجمالي الإيرادات النقدية الحكومية.
$\dot{Y}$ (معدل النمو الاقتصادي)	=	التغير في لوغاريتم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة حيث الأخير هو الناتج بالأسعار الجارية مقسوما على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
$\dot{M}$ (معدل توظيف الموارد)	=	نسبة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى اتجاهه العام ناقصا واحد، حيث تم حساب الاتجاه بإجراء انحدار الناتج بالأسعار الثابتة على الزمن كدالة خطية.
$\dot{P}$ (معدل التضخم المحلي)	=	التغير في لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

جدول رقم (2)
البيانات المستخدمة في التقدير (مصر 1961 - 1985)

1dD1	$\dot{P}$	$\dot{M}$	$\dot{Y}$	D	O	dH	السنة
6	0,007	0,032	0,052	229	25-	4 1-	1961
14	0,028-	0,039	0,064	243	29-	30 -	1962
62	0,007	0,087	0,100	305	7-	69	1963
51	0,034	0,113	0,080	356	29-	35	1964
107	0,138	0,075	0,022	249	10-	29	1965
10	0,087	0,012	0,005-	239	23-	12 -	1966
24	0,008	0,021-	0,024	263	26-	26 -	1967
63	0,013	0,068-	0,007	330	0	34	1968
17	0,034	0,092-	0,029	347	6-	13	1969
55	0,037	0,062-	0,089	292	27-	9 -	1970
1	0,031	0,040-	0,079	291	76-	4 -	1971
58	0,021	0,048-	0,049	349	15	91	1972
223	0,041	0,114-	0,016-	572	24	173	1973
53	0,104	0,158-	0,006	625	38-	111	1974
585	0,092	0,090-	0,133	1210	540-	15 -	1975
55	0,098	0,003-	0,147	1265	159-	78 -	1976
149	0,109	0,022	0,082	1414	443-	166 -	1977
839	0,105	0,038	0,071	2253	1721-	525	1978
1160	0,095	0,150	0,159	3413	120-	1321	1979
231	0,188	0,106	0,017	3182	551	855	1980
1311	0,099	0,062	0,015	4493	740	2605	1981
352	0,139	0,023	0,018	4845	185-	2221	1982
168	0,149	0,035	0,069	5013	825	2512	1983
387	0,157	0,005-	0,017	5400	60-	1475	1984
174	0,125	0,027-	0,034	5574	205	1923	1985

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث من المصادر السابق الإشارة إليها.

الهوامش

1) طور Barro (1979; 1984) نموذجا يكون فيه الاقتراض وسيلة لتقليل القيمة الحالية لتكلفة تحصيل الضرائب.

2) يمكن لمعدل الفائدة العالمي أن يؤثر على القاعدة النقدية من خلال تأثيره على إمكانية الاقتراض من الخارج. فعندما يرتفع معدل الفائدة العالمي وتزداد بالتالي تكلفة الإقتراض من الخارج قد تجد الحكومة أن من الأفضل اللجوء إلى البنك المركزي.

3) أمكن تحديد ذلك بالمعادلة $t = Ln (E_o / R_o) / (r - e)$ حيث t هي الفترة التي تنقضي حتى يتحقق التوازن، E_0 هي الانفاق العام في السنة o و R_0 هي الإيرادات العامة في السنة o ، r و e هي معدلات نمو الإيرادات والإنفاق على التوالي وقد تم حساب هذه المعدلات باستخدام البيانات المتاحة في: Economic Intelligence Unit, Country Profile: Egypt, 1987 / 88 :— 44 - 43

4) الائتمان الممنوح من البنك المركزي للقطاع الحكومي، طبقا لهذه الدراسة، عبارة عن التغير في صافي حقوق البنك المركزي تجاه الحكومة، أي هو الفرق بين حقوق والتزامات البنك قبل الحكومة.

5) بإمكان البنوك التجارية أن تحول القاعدة النقدية إلى عرض نقدي أكبر عن طريق المضاعف النقدي وذلك بإمداد الجمهور والشركات بالائتمان. ولذلك يمكن القول أن العرض النقدي ناقصا القاعدة النقدية يساوي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (Dadkhah, 1985: 367 - 368).

6) إذا كان المضاعف النقدي مستقرا أو يمكن التنبؤ به، فإن التغيرات في H تحدد التغيرات في العرض النقدي.

7) جوهر هذا المفهوم هو أن الرصيد النقدي للدولة يمكن اعتباره بناء يقوم على قاعدة نقدية. وتعرف القاعدة النقدية أيضا باسم «النقود ذات القوة» و «النقد الاحتياطي».

8) تجدر الإشارة إلى أن تغيرات القاعدة النقدية المقابلة للتغير في صافي الائتمان الحكومي (انظر الملحوظة رقم 4) تتحدد في بداية كل فترة زمنية، بينما تغيراتها المقابلة لرصيد ميزان المدفوعات تتحدد في نهاية الفترة الزمنية بعد أن تكون المعاملات الخارجية للدولة قد تمت (Rojas - Suarez, 1987: 444).

9) يشير Fitzgerald (1980: 391) إلى أن من أهم الخصائص المحلية لعملية التراكم الرأسمالي التي تتم في أطراف الاقتصاد العالمي هو اضطلاع الدولة بالعبء الأكبر من الاستثمارات في هذه الاقتصاديات بحيث أصبح العجز المالي الكبير والاتجاه إلى برامج التثبيت لمواجهة آثار هذا العجز على الطلب الكلي خاصية شائعة بين دول الأطراف.

10) يمكن وصف الاقتصاد بنظام من المعادلات الهيكلية تتضمن كل منها عددا من المتغيرات بعضها يتحدد داخل النظام (متغيرات داخلية) وبعضها الآخر يتحدد خارج النظام (متغيرات خارجية). وبحل النظام للمتغيرات الداخلية بدلالة المتغيرات الخارجية، فإن المعادلات الناتجة تعرف بمعادلات الشكل المختصر.

11) لا يعني ذلك أن للبنك المركزي سيطرة كاملة على تمويل العجز، إذ يمكن للمؤثرات الأخرى التي تخرج عن نطاق سيطرته أن تؤثر على العلاقة بين عجز الميزانية ونمو القاعدة النقدية. فعلى سبيل

المثال، عندما يكون سعر الصرف ثابتاً، فإن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية الناتجة عن الاختلالات الخارجية تؤثر أيضا على نمو القاعدة النقدية. ومع ذلك، فإن أسلوب الانحدار المتعدد المتبع هنا يسمح بالفصل بين أثر العجز المالي على القاعدة مع تثبيت مستوى الأصول الأجنبية.

12) لا يعني ذلك أن سعر الصرف لا يتغير، وإنما يعني أن تغيراته ليست أمرا متكررا.

13) تتمثل الأهداف الأخرى المحلية في النمو الاقتصادي، والتوظف الكامل واستقرار الأسعار.

14) في ظل ثبات أسعار الصرف، تضطر السلطات النقدية إلى التدخل في أسواق النقد الأجنبي للحفاظ على سعر صرف عملتها داخل الحدود المستهدفة لها. لهذا فإن الأثر المباشر للتدخل هو تغيير مستوى القاعدة النقدية. وفي غياب آلية تلقائية تعمل على تعقيم هذه الآثار، فإن التعقيم يتم على نحو بطيء يستغرق وقتا طويلا.

15) في هذه المعادلة والمعادلات التي سترد، وجميعها تم تقدير معلماته باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، تمثل R^2 معامل التحديد وهو نسبة التغير المشروح في المتغير التابع إلى إجمالي التغير فيه، $\bar{R}^2$ معامل التحديد المصحح بدرجات الحرية ويستخدم للمقارنة بين المعادلات التي تتفاوت فقط في عدد متغيراتها المستقلة، DW مؤشر دربن ـ واتسون ويستخدم لاختبار مدى جوهرية اختلاف معامل الارتباط الذاتي بين بواقي معادلة الانحدار عن الصفر، DF درجات الحرية وهي الفرق بين عدد القراءات (25 قراءة)، وعدد المعلمات المقدرة في المعادلة. ويلاحظ أن الأرقام المذكورة بين قوسين تمثل النسبة ت وهي خارج قسمة المعلمة المقدرة على الخطأ المعياري الخاص بها.

16) جميع اختبارات المعنوية المستخدمة هنا ولاحقا هي اختبارات ذات طرف واحد One-Tailed Tests.

17) يلاحظ أن معامل الارتباط البسيط بين المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة يساوي المساهمة الحدية لهذا المتغير المستقل مضافا إليها أثر الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

18) من المنتظر مع دخول متغيرات مستقلة جديدة إلى معادلة الانحدار لاحقا أن ينخفض مقدار المساهمة الحدية للعجز المالي بسبب ما يتواجد بين هذه المتغيرات الجديدة والعجز المالي من ارتباط. ورغم ذلك يظل العجز المالي هو العنصر الأساسي المحدد للمسار الزمني للقاعدة النقدية. لهذا نذكر القارىء بما أوردناه في مستهل هذا البحث من أن الأرقام هنا هي لتقريب الأفكار إلى الأذهان وليست من باب الدقة العددية.

19) نذكر القارىء أن المعلمة a_0 في المعادلة (م ـ 2) تعكس الأهداف المحلية للسياسة النقدية بحيث يمكن القول بأن $a_0 = c_0 + c_1\dot{Y} + c_2\dot{M} + c_3\dot{P}$ وبذلك، فإن $c_4 = a_1$ و $c_5 = a_2$. ولا يعني ذلك أن القيم المقدرة من المعادلة (م ـ 4) لهاتين المعلمتين الأخيرتين ستتساوى مع قيمتيهما المقدرتين من المعادلة (م ـ 2) خاصة إذا كانت المتغيرات الجديدة ترتبط بالمتغيرات المستقلة القديمة، وهذا هو الأمر الأكثر احتمالا.

20) تم قياس هذه المعدلات على النحو التالي $\dot{Y} = d\ln Y$, $\dot{M} = (Y - \bar{Y})/\bar{Y}$, $\dot{P} = d\ln P$ حيث Y هي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، $\bar{Y}$ القيم الاتجاهية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة محسوبة من انحدار Y كدالة خطية في الزمن، P الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، d Ln التغير في اللوغاريتم الطبيعي (انظر ملحق البيانات ومصادرها). وهنا ينبغي أن نذكر أن التعريف السليم لمعدل توظيف الموارد M كان يتطلب منا أن ننسب الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج الممكن الوصول إليه

باستعمال كافة الموارد المتاحة إلى الأخير. ولكن نظرا لصعوبة قياس هذا المفهوم الأخير فقد استخدمنا الاتجاه الزمني للناتج المحلي الفعلي كمتغير ممثل Proxy لهذا المفهوم. ولا شك أن لهذا انعكاساته على جودة الناتج المتعلقة بهذا المتغير.

(21) بالإضافة إلى التفسيرين النقدي والهيكلي للتضخم، يوجد التفسير الاجتماعي، وهو محاولة لشرح التضخم اعتمادا على مستوى ونطاق الصراع السياسي بين القوى الاجتماعية في الدولة. وعن الجذور الاجتماعية للتضخم في مصر، يمكن الرجوع إلى Lawson (1985). وتجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن طبيعة التفسير المقدم للتضخم فلا بد من وجود توسع نقدي مصاحب من أجل أن يظهر هذا التضخم.

المصادر العربية

الخضراوي، ف .

1987 «العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية 1968 - 1983» مجلة العلوم الاجتماعية 15 (شتاء): 39 - 74.

المصادر الأجنبية

Akhtar, M.A. & Wilford, D.S.

1979 "The Influence of the United Kingdom's Public Sector Deficit on Its Money Stock." Bulletin of Economic Research 31 (May) : 3-13.

Argy, V. & Kouri, P.J.K.

1974 "Sterlization Policies and Volatility in International Reserves". pp. 209 - 230 in R.Z. Aliber (Ed.), National Monetary Policies and the International Financial System. Chicago: University of Chicago Press.

Barro, R.J.

1979 "On the Determination of the Public Debt." Journal of Political Economy 87 (October): 940-971.

1984 "The Behavior of U.S. Deficits." National Bureau of Economic Research Working Paper No. 1309 (March).

Buchanan, J.M. & Wagner, R.

1977 Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes. New York: Academic Press.

Dadkhah, K.M.

1985 "The Inflationary Process of the Iranian Economy, 1970 - 1980." International Journal of Middle East Studies 17 (August): 365 - 381.

Demopoulos, G.D., Katsimbris, G.M. & Miller, S.M.

1987 "Monetary Policy and Central-Bank Financing of Government Budget Deficits: A Cross-Country Comparison." European Economic Review 31 (July) 1023-1050.

Dwyer, G.P. Jr.
1985 "Federal Deficits, Interest Rates, and Monetary Policy." Journal of Money Credit and Banking 17 (November): 655 - 690.

Economic Intelligence Unit.
1987/88 Country Profile : Egypt.

FitzGerald, E.V.K.
1980 "A Note on Capital Accumulation in Mexico: The Budget Deficit and Investment Finance." Development and change 11 (July): 391-417.

International Monetary Fund
1988 International Financial Statistics Yearbook. Washington, DC: IMF.

Kotlikoff, L.J.
1984 "Economic Impact of Deficit Financing." International Monetary Fund's Staff Papers 31 (September): 549-582.

Lawson, F.H.
1985 "Social Origins of Inflation in Contemporary Egypt." Arab Studies Quarterly 7 (Winter): 36-57.

Marquez, J.
1985 "Foreign Exchange Constraints and Growth Possibilities in LDC's." Journal of Development Economics 19 (September - October): 39 - 57.

Minford, P. & Peel, D
1986 Rational Expectations and the New Macro-Economics. New York: Basil Blackwell.

Poole, W.
1987 Money and the Economy: A Monetarist View. London: Addison-Wesley.

Rojas-Suarez, L.
1987 "Devaluation and Monetary Policy in Developing Countries: A General Equilibrium Model for Economies Facing Financial Constraints." International Monetary Fund's Staff Papers 34 (September): 439-470.

Tanzi, V., Blejer, M.I. & Teijeiro, M.O.
1987 "Inflation and the Measurement of Fiscal Deficits." International Monetary Fund's Staff Papers 34 (December) 711-738.

Theil, H.
1971 Principles of Econometrics. London: John Wiley.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد -١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

مقياس كمي مقترح لتحليل الادراك السياسي العربي
دراسة في الادراك المصري للتهديد في أزمة 1967 [1]

مصطفى علوي سيف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

بدأ الاهتمام بدراسة الادراك والتصور وغير ذلك من الأبعاد النفسية المؤثرة في العلاقات الدولية منذ الخمسينيات من هذا القرن. ولقد أعطى :Boulding (1956; 1961 391) وزنا ضخما للادراك في أثره على صنع السياسة الخارجية حين قال «أن القرار السياسي لا يتشكل على النحو الذي يمليه الموقف الذي تواجهه القيادة كما هو في الواقع، بل أنه، أي القرار السياسي، يتحدد بدرجة أكبر وفقا لادراك القيادة للموقف المحيط به والمتغيرات المؤثرة فيه. ولقد تعددت النماذج الفكرية التي تركز على الادراك في تحليلها للأزمات الدولية. بيد أننا ننحو الى اعتبار الادراك واحدا من المتغيرات المؤثرة في تشكيل السلوك الدولي، دون مبالغة تجعل منه المتغير الأوحد ولا حتى المتغير الأكثر تأثيرا في مختلف المواقف.

ثمة عديد من العناصر التي تتفاعل فتكوّن ادراك القيادة السياسية ومنها الخبرة التاريخية للقيادة، والمصالح سواء كانت شخصية أو فئوية أو طبقية، والايديولوجية ان وجدت، ونظام القيم الذي تملكه القيادة، وكذلك تيار المعلومات المتدفق الى القيادة بخصوص الموقف المحيط بها (ربيع، 1973 : 234). وقد تغلب الخبرة الماضية على المعلومات الجديدة، وهنا يكون الادراك السياسي للقيادة جامدا ومنغلقا، حيث يستمر الإدراك القديم سائدا دون أي تأثير للمعلومات الجديدة الخاصة بالموقف الجديد. ولكن قد تغلب المعلومات الجديدة على عنصر الخبره الماضية، وهنا يكون الادراك السياسي منفتحا يسمح باستقبال المعلومات الجديدة واستيعابها والاستجابة لما قد تعنيه من تطور وتغير يستلزم تطوير الادراك القديم للمشكلة حتى يتلاءم مع التطور الجديد فيها. ويعتمد الأمر هنا على نظام القيم الخاص بالقيادة (Sprout & Sprout, 1961 : 12) فنظام القيم هو بمثابة

العدسة التي تسمح باستقبال المعلومات الجديدة من جانب القيادة السياسية أو برفض هذه المعلومات أو تعديلها وقبولها بشكل معدل. فاذا كانت قيم القيادة جامدة صعب استقبال المعلومات الجديدة المخالفة لتلك القيم، والعكس صحيح (Holsti, 1962 : 345 - 346). وكل هذه العناصر تتفاعل اذن لتكون الادراك السياسي للقيادة الذي يمكن تعريفه بأنه وعي القيادة بالبيئة المحيطة بها (سليم، 1983). وقد يكون ذلك الوعي أو الادراك سليما، وقد ينحرف عن الواقع الفعلي. وسوف نعتمد في تحليل ادراك القيادة السياسية للأزمة على «تحليل المضمون» كأداة منهجية معتمدة في تحليل الادراك السياسي. وقد اعتمدت هذه الأداة من جانب مدرسة ستانفورد التي أصدرت مؤلفها عن استخدام تحليل المضمون في تحليل الأزمات الدولية وبخاصة في تحليل ادراكات القيادات في تلك الأزمات [2].

واذ نلجأ الى تحليل الادراك فان علينا التخلص من الانتقادات التي توجه الى المناهج الادراكية في أدب العلاقات الدولية. وأول هذه الانتقادات أن أثر الادراك في صنع القرار ضعيف. فقرار السياسة الخارجية يصنع في مؤسسات. ونحن لا ننكر دور المؤسسات لكننا لا نهمل أثر الادراك في نفس الوقت اذ أننا ندرك أن اتخاذ القرار يتم من خلال شخص واحد لا بد وأن تنعكس ادراكاته على القرار الذي يتخذه. وثاني هذه الانتقادات أن المناهج الادراكية تركز على متغير واحد أو ما يسمى Reduction Fallacy. اننا نواجه هذا الانتقاد برؤية منهجية شاملة تهتم ليس فقط بالمتغير الادراكي ولكن ايضا بالمتغيرات السلوكية والمؤسسية والبيئية في تحليل الأزمة. وثالث هذه الانتقادات يتجه الى عملية قياس الادراك، اذ يمكن لصانع القرار، في رأي البعض، أن يتعمد تزييف ادراكه في أقواله المنشورة. ونحن نسلم أن ذلك التزييف يمكن أن يحدث، وهو إن وقع يصعب ان لم يستحيل، القيام بعملية قياس موضوعية للادراك.

ومن ثم كان علينا الاهتمام بهذه المشكلة قبل الخوض في عملية القياس الكمي لادراكات القيادة المصرية باستخدام أداة تحليل المضمون. فاذا كان التزييف والمناورة والخداع أمورا واقعة في الوثائق المنشورة عن قائد ما، فان قيودا ومحاذير عديدة ترد على استخدام تحليل المضمون كأداة لتحليل الادراك وقياسه. ومن أجل هذا قمنا أولا بقراءة فاحصة متأنية للوثائق المصرية التي اعتمدناها مصدرا لقياس ادراك القيادة المصرية لأزمة 1967 حتى نتبين اذا ما كان ثمة احتمال للمناورة والخداع والتزييف بغية تغطية الادراك الحقيقي فيها بادراك مزيف ومناور. وكانت هذه الوثائق هي خطب وأحاديث وتصريحات ورسائل الرئيس جمال عبد الناصر التي صدرت عنه أثناء الأزمة ونشرت في كتاب وثائق عبد الناصر الذي صدر عن مركز الدراسات السياسية بالاهرام عام 1973. ومن هذه القراءة اتضح ان احتمالات المناورة والخداع في السلوك القولي للرئيس عبد الناصر أثناء الأزمة

كانت عند حدها الأدنى. فأهداف مصر في ادراك عبد الناصر كانت تتمثل في ردع إسرائيل عن ضرب سوريا أولا، ثم استعادة وضع ما قبل حرب عام 1956 ثانياً. وذلك واضح في سلوكه القولي. كذلك فان القراءة الكيفية الأولى والفاحصة لوثائق عبد الناصر خلال الأزمة أوضحت ثقته الكبيرة في قوة مصر وقدرتها، كما أوضحت ادراكه للتأييد السوفيتي وللموقف المناهض من جانب الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية وادراكه للتأييد العربي أثناء الأزمة. وقد يمكن تفسير ضعف احتمال المناورة والخداع في هذا المقام وفقا لما هو معروف من ان احتمالات المناورة والخداع في مخاطبة العالم الخارجي تقل عنها في مخاطبة الجماهير في الداخل في العالم الثالث. كما أن مواقف الازمات تتسم بالحساسية والشدة، ومن ثم فان كل كلمة تصدر عن قيادات أطراف الأزمة، لها وزنها وأهميتها، فتكون المساحة المتروكة للخداع والمناورة فيها ضئيلة.

ويقودنا ذلك الى تعريف تحليل المضمون كأداة منهجية، وتحديد خطوات اجرائه. فتحليل المضمون هو أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية للمحتوى الظاهر لرسالة اتصالية ما (سالم، 1978 : 29)، وهو كأداة للدراسة الكمية يلاحظ مادة ومضمون الرسالة ويصفها كميا، أى يعطي لها أوزانا رقمية. أما خطوات اجراء تحليل المضمون فتبدأ بتحديد مشكلة البحث والنظرية أو النموذج المقترح لمعالجتها وفروضه، وبعد ذلك تأتي عملية اختيار العينة التي تشكل المادة المراد تحليل محتواها، ثم عقب تحديد العينة تتم قراءة الوثائق المكونة لها وترميزها وفقا لنظام معين Coding، ثم أخيرا تصنيف وحدات التسجيل - أو الجمل - وفقا للفئات Categories أو المتغيرات التي يحددها الباحث، والقيام بعملية القياس الكمى بمعنى اعطاء وزن رقمي لكل من هذه الجمل (North et al., 1968 : 39 - 50).

مشكلة وفروض البحث

لسنا في حاجة الى الاسهاب في هذه الخطوة الاولى اذ أن الذي يعنينا هنا هو التعرف على ادراكات وتصورات القيادة المصرية أثناء الأزمة. ويمكن صياغة مجموعة الفروض التي نسعى الى اختبارها باستخدام تحليل المضمون على ضوء أدب الأزمات الدولية، ومن هذه الفروض [3] :

1) أنه في موقف الأزمات يزيد ادراك الأطراف للتهديد المتجه الى أهداف وقيم سياساتها الخارجية.

2) في موقف الأزمة تدرك القيادة تزايد احتمالات الحرب.

3) كلما زاد ادراك القيادة للتهديد الخارجي قل ادراكها لقوة دولتها في الأزمة.

4) كلما زاد ادراك القيادة للتهديد يزيد ادراكها للاحباط - أو عدم الرضا ، والعكس صحيح.

5) أن ثمة علاقة ارتباط بين ادراك القيادة للرضا وبين ظهور الرغبة في استمرار الوضع القائم في ادراكها. أما ادراكها للاحباط فإنه يتوافق مع الرغبة في التغيير.

وسنهتم في الدراسة الحالية باختبار الفرض الاول ومدى انطباقه على حالة مصر في ازمة 1967 .

المتغيرات المراد قياسها : المتغير المراد قياس ادراك القيادة المصرية له أثناء أزمة 1967 هو متغير التهديد. والمقصود بالتهديد هو التحدي الموجه ضد أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة من جانب الخصم للاضرار بها. وهكذا فانه يعنينا أن نتعرف على ادراك القيادة المصرية للتهديد من حيث مصادره والمستهدفين به والقيم والأهداف المهددة فضلا عن أنماط التهديد، وذلك على النحو المبين تفصيلا في الجزء التطبيقى من هذه الدراسة.

العينة : الخطوة الأولى في اختيار العينة تتمثل في تحديد صناع القرار الأساسيين أثناء الأزمة. ولقد اتفق المحللون على أن الرئيس عبد الناصر كان هو صانع القرار الرئيسي وان كان للمشير عبد الحكيم عامر دور هام في التأثير على صنع القرار وبصفة خاصة في التأثير على عملية تنفيذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي. ولذا كان الواجب أن نقوم بتحليل مضمون الوثائق التي خلفها الرجلان عن الأزمة. ولكن لسوء الحظ فانه لا يوجد سوى الوثائق المنشورة التي صدرت عن الرئيس عبد الناصر. أما المشير عامر فلم يترك سلوكا قوليا مسجلا في تلك الأزمة، ولذا فانه يصعب من الناحية العملية تضمين مدركاته أثناء الأزمة - رغم اهميتها - في هذه الدراسة. ولما كانت الفترة الزمنية للدراسة محدودة فاننا قد اخضعنا كل الوثائق التي خلفها عبد الناصر عن الأزمة لتحليل كمى للمضمون، وهي كما نشرت في كتاب وثائق عبد الناصر على النحو التالي :

خطاب في 1967/5/2، خطاب في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية في 1967/5/22، خطاب في أعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في 1967/5/26، حديث الى ممثلي اجهزة الاعلام العالمية والعربية وردوده على الأسئلة في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القاهرة في 1967/5/28، كلمة في أعضاء مجلس الامة في 1967/5/29، كلمة بمناسبة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الاردن في 1967/5/30، رسالة الى الرئيس الامريكي ليندون جونسون في 1967/6/2، كلمة بمناسبة انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن في 1967/6/4، بيان الى الشعب والى الامة العربية لاعلان التنحى عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/9، رسالة الى مجلس الامة بالعدول عن التنحي عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/10، وخطاب عيد الثورة الخامس عشر في 23 يوليو 1967 (وثائق عبدالناصر، 1973)، هذا فضلا عن الاستفادة من خطب عبدالناصر

وتصريحاته واحاديثه التالية لذلك واستخدامها في المقارنة مع النتائج التي تم التوصل اليها بالتحليل الكمي للوثائق السابقة.

التسجيل والترميز: يتعلق الأمر هنا بتحديد وحدة التسجيل التي قد تكون الكلمة أو الجملة او الفقرة. ولقد اتفق على اعتبار الجملة وحدة التسجيل في دراسات الادراك لدى مجموعة ستانفورد (North et al., 1968) ونحن نأخذ بذلك أيضا. والجملة كوحدة للتسجيل ينبغي ان يتفق لها مجموعة من الشروط تتمثل في ان تحوي الجملة فاعلا واحد (اي دولة فاعل واحد)، ومستهدفا واحدا (دولة يتجه اليها الفعل)، وفعلا او تحركا واحدا تعبر عنه الجملة، وقائدا او زعيما مدركا واحدا، بحيث اذا كان لدينا جملة تعبر ان ادراك زعيمين او اكثر فانه يجب تجزئتها الى جملتين او اكثر تكون كل واحدة منها معبرة عن ادراك زعيم واحد. وكذلك الحال اذا كانت الجملة تحوي اكثر من دولة فاعل ينبغي تجزئتها. فلو فرضنا مثلا انه صدر بيان مشترك عن زيارة رئيس سوريا لمصر في عهد الرئيس عبدالناصر، وانه جاء في هذا البيان جملة تقول: ان اسرائيل ومعها الولايات المتحدة تمثل تهديدا قويا للدول العربية الثورية مثل مصر وسوريا فهذه جملة واحدة، ولكن حين تطبيق اسلوب تحليل المضمون عليها فانها تنقسم الى عدة جمل. فهي معبرة عن ادراك كل من الرئيس عبدالناصر والرئيس السوري ومن ثم فهي جملتان من هذا المنطلق، وهي تتضمن اسرائيل والولايات المتحدة كدولتين فاعلتين، وهي جملتان كذلك من هذا المنطلق، وهي تتضمن مصر وسوريا كدولتين مستهدفتين بالتهديد فهي جملتان من هذا المنطلق. ثم انه يمكن وضعها تحت متغير او فئة التهديد باعتبار الفعل فيها هو التهديد، كما يمكن وضعها في الفئة الخاصة بادراك الرئيسين لطبيعة النظامين في مصر وسوريا كنظم ثورية. أي انه يكون لدينا عدد كبير من الجمل التي تتضمنها هذه الجملة الواحدة. وبهذه الطريقة نقوم بتقسيم النصوص المراد تحليلها الى جمل وفقا للشروط السالفة. وبعد ذلك نقوم بترميز هذه الجمل اي اننا نضع محل كل اسم علم (اسم دولة او مذهب او زعيم... الخ) رمزا دالا عليه (أ، ب، جـ أو 3,2,1 ... الخ) والهدف من ذلك هو تجنب اية احتمالات للتحيز لدولة ما او مذهب او زعيم ما عند تقدير الوزن الرقمي للجملة اي عند القيام بعملية القياس الكمي.

عملية القياس الكمي: وعقب أن قمنا بتوزيع الجمل على الفئات او المتغيرات التي تتبعها وصلنا الى ادق واصعب خطوات تحليل المضمون وهي عملية القياس الكمي التي تتمثل في اعطاء وزن رقمي لكل جملة. وثمة محاولات قدمها بعض العلماء في دراسات الأزمة نذكر منها محاولة (Holsti, 1968)[4] التي سماها التحليل التقديري للجملة Evaluative Assertion Analysis ومحاولة (Zinnes, 1968) التي اسمتها القياس عن طريق المقارنة بين الازواج Pair Comparison وسنعرض بايجاز للاسس المنهجية لكل من الطريقتين قبل ان نعرض لمقياسنا المقترح لقياس المحتوى للنصوص السياسية العربية.

محاولة هولستي: تهدف هذه المحاولة الى قياس شدة الجملة او العبارة في تعبيرها عن المعنى المتضمن فيها، اذ أن ثمة مستويين للقياس الكمي في تحليل المضمون اولهما مستوى قياس التكرارات Frequency أي تكرار الكلمة او الجملة في النص عددا من المرات وهو مستوى بدائي ثم مستوى قياس شدة الجملة Intensity وهو مستوى متقدم في التحليل[5]. وقد اعتمدت محاولة هولستي على التركيب اللغوي للجملة في اللغة الانجليزية. وقد افترض هولستي ان شدة الجملة تعتمد على مكونين هما: الفعل كتعبير عن التحرك او العمل، ثم الصفة او الظرف او المفعول به حسب تركيب الجملة. وهو يعطي للفعل وزنا ثم يعطي للمكون الثاني سواء كان صفة او ظرفا او مفعولا به وزنا كذلك، ثم يضرب وزن الفعل في وزن الصفة او الظرف فينتج الوزن الكلي للجملة. اي ان لدى هولستي اذن مقياس للفعل وآخر للصفة أو الظرف او المفعول به. ومقياس الفعل ذو درجات ثلاث (من 3الى 1)، فأقوى الافعال يحصل على وزن 3 وهي الأفعال غير المقيدة وغير المشروطة في الزمن الحاضر، أما الأفعال التي يكون معها افعال مساعدة، مثل Shall, Should, Will, Would, Can, Could . . . الخ فانها تحصل على الوزن 2، واخيرا فان الافعال الافتراضية او الاحتمالية Hypothetical تحصل على الوزن 1 مثل may be, it is probable . . . الخ. وكذلك الحال بالنسبة للصفات والظروف فان مقياسها ذو درجات ثلاث تتدرج من (3 الى 1)، فاذا كانت الصفة او الظرف متطرفة وقوية حصلت على الوزن 3، واذا كانت معتدلة حصلت على الوزن 2، واذا كانت صفة ضعيفة حصلت على الوزن 1. اما عن الاشارة المصاحبة للوزن سواء في حالة الفعل او الصفة فانها يمكن ان تكون موجبة (+) او سالبة (−). فاذا كان الفعل مثبتا كانت الاشارة موجبة اما اذا كان الفعل منفيا كانت الاشارة سالبة. اما بالنسبة للصفة والظروف فان الأمر يعتمد على ما اذا كانت الصفة او الظرف سلبية غير موائمة او ايجابية موائمة لدى المدرك. فكلمة فاسدة كصفة مثلا تحصل على الاشارة السالبة، وكلمة عظيمة مثلا كصفة لابد وان تكون اشارتها موجبة.

ولنضرب مثالا يوضح التحليل السابق: لو أن لدينا جملة مثل The ruling circes in State (A) are corrupt فان الشق الاول في تركيب الجملة هنا هو are وهو فعل غير مشروط في الزمن الحاضر وفي صيغة الاثبات ولذلك يحصل على الوزن + 3 والشق الثاني هنا هو الصفة Corrupt وهي صفة قوية وسلبية لتحصل على الوزن −3. ومن ثم يكون الوزن الكلي لهذه الجملة هو + 3 × − 3 = − 9 وهو اقصى وزن سلبي ممكن وفقا لمقياس هولستي.

اما لو كان الشق الثاني في تركيب الجملة مفعولا به وليس بصفة او ظرف فانه ينبغي عند تقدير وزنه العودة الى جملة اخرى في نفس النص يكون فيها المفعول به موصوفا، واعطاء المفعول به في الجملة الاولى نفس وزن الصفة في الجملة الثانية. فلو ان زعيم الدولة

أ يتحدث عن تهديد الدولة ب للدولة جـ فقال: State B threatens State C فان الوزن يحصل على وزن + 3، اما بالنسة للمفعول به فانه ينبغي الرجوع الى جملة اخرى لنفس الزعيم وفي نفس النص توصف فيها الدولة ج بصفة معينة كان يقول مثلا State C is peace - loving الصفة هنا تحصل على الوزن + 3، ولذا نعطي نفس ذلك الوزن للمفعول به في الجملة الاولى فيكون الوزن الكلي للجملة = +3 × 3 + 3 = + 9.

محاولة دينا زينيس: أقامت دينا زينيس محاولتها على اسلوب المقارنة بين أزواج العبارت بمعنى انها تقوم بجمع الجمل او العبارات ثم تكون منها مجموعة من الازواج، يحتوي كل زوج منها على جملتين، بحيث يكون مجموع عدد الازواج من الجمل مساويا للعدد الكلي للجمل مضروبا في العدد الكلي للجمل ناقص واحد، كل ذلك مقسوما على اثنين. فلو كان لدينا 18 جملة مثلا فانه وفقا للمعادلة السابقة يكون مجموع الازواج = $\frac{(1-18) \times 18}{2}$ = 153 زوجاً، وتتكون هذه الازواج على النحو التالي:

الجملة 1 مع الجملة 2، الجملة 1 مع الجملة 3 الجملة 1 مع الجملة 4. . الى الجملة 1 مع الجملة 18، ثم الجملة 2مع الجملة 3 وهكذا حتى تصل الى الجملة 2 مع الجملة 18، وتتكرر هذه العملية بالنسبة لكل الجمل الثماني عشرة، بحيث تكون كل جملة قد قورنت مرة مع كل من الجمل السبع عشرة الاخرى.

ثم تقدم هذه الأزواج من الجمل الى مجموعة من المحكمين والقضاة ممن يتوفر لهم العلم والخبرة ويطلب من كل منهم ان يقرأ كل زوج على حدة ثم يضع علامة معينة امام العبارة الاقوى في كل زوج. ثم يتم تفريغ اجابات المحكمين لنحصل في النهاية على متوسط تقدير المحكمين لعدد المرات التي حظيت فيها الجملة رقم 1، بالمركز الاقوى مقارنة بالجمل الاخرى، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الجمل. ثم ترتب الجمل تنازليا مع توضيح الوزن الخاص بكل منها وفقا لعدد مرات حصولها على المركز الاقوى من وجهة نظر المحكمين .

محاولة بناء مقياس للمحتوى اللغوي للجملة في اللغة العربية: لا يمكن للباحث الاعتماد على اي من المحاولتين السابقتين لهولستي ودينا زينيس في القياس الكمي للنصوص السياسية موضع دراستنا، وذلك للأسباب التالية:

1) رغم أن محاولة هولستي اعتمدت على قواعد موضوعية محددة وثابتة في القياس الكمي للمضمون، الا انها اعتمدت على تركيبات الجمل في اللغة الانجليزية: والمعروف ان تركيبات الجملة في اللغة العربية لها خصوصيتها التي تجعل من العبث الاعتماد على محاولة مثل التي قدمها هولستي واعتمدت اساسا على تركيبات اللغة الانجليزية.

2) يلاحظ على محاولة زينيس انها تنتهي الى اعطاء اوزان لمجموعة العبارات او الجمل الواردة في النص موضع التحليل ومن ثم فهي لا تعطينا مقياسا ثابتا يمكن استخدامه بطريقة موحدة ازاء مختلف النصوص، وبحيث يتعين تكرير نفس العملية بكل خطواتها ازاء كل نص سياسي جديد. بعبارة اخرى هي لا تعطينا قواعد موضوعية تحدد وزنا ثابتا لكل نمط من انماط الجمل في اللغة، ولا حتى وزنا ثابتا لانماط الفعل على حده ولانماط الصفة او الظرف على حده كما فعل هولستي. والاخطر من كل ما سبق ان طريقة دينا زينيس مستحيل تطبيقها في حالة بعض النصوص السياسية. فهي تفترض وجود تنوع واسع بين الجمل التي تشكل النص. فلو اننا نهتم بتحليل مضمون عبارات التهديد في نص معين مثلا لتوجب ان يتوفر في ذلك النص جملا تشير الى التهديد القوى، واخرى تعبر عن التهديد المعتدل وثالثة تشير الى التهديد الضعيف ورابعة تعبر عن عدم الاحساس بالتهديد. والا فكيف يتسنى للمحكمين ان يقارنوا بين جمل التهديد في النص لو كانت كلها تعبر مثلا عن ادراك الزعيم لوجود تهديد قوي؟.

لكل ذلك كان علينا أن نواجه واحدة من أعقد المشاكل المنهجية التي استتبعت جهدا غير قليل في حلها. وهي مشكلة بناء مقياس لتحليل المحتوى اللغوي للنصوص السياسية العربية. ولقد توفرنا على حل هذه المشكلة على النحو التالي: كانت نقطة البدء هي تحديد العوامل والمعايير التي تشكل التركيب اللغوي للجملة العربية وتحدد درجة شدتها وقوتها في التعبير عن المعنى[6]. واستطعنا ان نحدد هذه العوامل/ المعايير فيما يلي:

1) نمط الجملة العربية: هل هي جملة تقريرية أو جملة شرطية (أي يعلق حدوث الفعل فيها على شرط أو حدوث فعل آخر)[7]. أو جملة احتمالية (أي أن الفعل قد يحدث وقد لا يحدث).

2) اليقين والشك في الجملة العربية أو بعبارة أخرى درجة التوكيد في الجملة العربية ولدينا جملة بسيطة أي غير مؤكدة وجملا مؤكدة بعنصر واحد، ثم جملا مؤكدة بأكثر من عنصر[8].

3) عامل الزمن: هل الفعل في الجملة يقع في الزمن الحاضر أم في الزمن الماضي أم في الزمن المستقبل؟.

وقد عنينا بأن نقيس تأثير هذه العوامل/ المعايير الثلاثة متفاعلة مع بعضها البعض بدلا من بناء مقياس خاص لكل منها على نحو ما فعل هولستي حين بنى مقياسا للفعل ومقياسا للصفة أو الظرف. فقد رأينا أن درجة شدة الجملة تتحدد بتفاعل العوامل الثلاثة وتداخلها، ومن ثم فان بناء مقياس لكل عامل على حده يتضمن نوعا من الفصل النظري التعسفي بين هذه العوامل وهي بطبيعتها متداخلة متفاعلة في الواقع العملي.

وكان الهدف من كل ذلك هو أن نقدم تصنيفا أو Typology شاملا لأنماط الجمل في

اللغة العربية ثم الانتهاء الى تحديد وزن رقمي ثابت لكل نمط من أنماط الجملة في اللغة العربية، بحيث يسهل بعد ذلك استخدام هذا المقياس في تحليل محتوى النصوص السياسية بعامة وفقا لقواعد موضوعية. ولما كان الهدف هو تقديم تيبولوجي شامل لأنماط الجمل العربية، ولأن التيبولوجي يعتمد على تحديد درجات كل عامل/ معيار من العوامل/ المعايير الثلاثة، ثم ضرب درجات تلك العوامل/ المعايير في بعضها، فانه كان من المفروض أن ينتج لدينا 27 نمطا للجملة العربية، لأن لكل عامل 3 درجات، ولدينا 3 عوامل. فيكون عدد أنماط الجملة العربية = 3×3×3= 27. ولكن يلاحظ أن الجملة الاحتمالية لا يمكن أن تكون مؤكدة لا بأكثر من عنصر ولا حتى بعنصر واحد. ومن ناحية أخرى فان الجملة الشرطية تكون في المستقبل أو في الماضي ولا تكون في الحاضر. ولذلك كان عدد أنماط الجملة العربية 18 نمطا فقط، وهي:
1) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الحاضر، 2) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الماضي، 3) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن المستقبل، 4) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الحاضر، 5) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الماضي، 6) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن المستقبل، 7) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن الحاضر، 8) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن الماضي، 9) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن المستقبل، 10) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 11) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في الماضي، 12) الجملة الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل، 13) الجملة الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي، 14) الجملة الشرطية البسيطة في المستقبل، 15) الجملة الشرطية البسيطة في الماضي، 16) الجملة الاحتمالية في الحاضر، 17) الجملة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في الماضي.

وأردنا أن نحدد وزنا رقميا لكل واحد من أنماط الجمل السابقة، فقمنا باعداد استمارة استبيان استعنا في تصميمها بطريقة المقارنة بين الأزواج، فكان كل زوج من العبارات يحتوي على جملتين، مثلا الزوج الأول كان يحتوي على الجُملة الأولى مع الجملة الثانية، والزوج الثاني يحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثالثة وهكذا حتى نصل الى الزوج رقم 17 والذي يتضمن الجملة الأولى مع الجملة الثماني عشرة، وأخذنا نكرر هذه العملية بالنسبة لكل الجمل التالية حتى بلوغ مجموع أزواج الجمل لدينا 153 زوجا هو حاصل الضرب التالي :

$$\frac{\text{حاصل ضرب العدد الكلي للجمل} \times (\text{العدد الكلي} - 1)}{2} \quad \text{أي} \quad \frac{18 \times (18-1)}{2}$$

وقد راعينا في صياغة الأسئلة المعبرة عن كل أنماط الجملة العربية أن تشتمل هذه الأمثلة على جمل دالة على العلاقات الدولية التعاونية وأخرى دالة على العلاقات الدولية الصراعية. كما راعينا أن ننوع في المعاني المتضمنة في تلك الجمل بين تخطيط دولة لغزو أخرى، وتهديد دولة لأخرى، وعدم تفريط الدولة في حقوقها في علاقتها بالدولة الأخرى، ومعالجة مشكلة مرت بها الدولة والحفاظ على مصالح الدولة، وفرض عقوبات على دولة أخرى، ومساندة دولة أخرى، ووقوع معركة بين دولتين، والاتصال والتفاهم بين زعماء الدول، والتنسيق العسكري بين الدول... الخ. كما راعينا كذلك ترميز كل الجمل التي تضمنتها صحيفة الاستبيان بحيث لم نذكر اسم دولة أو زعيم أو مذهب حتى نضمن حيدة المحكمين في اجاباتهم.

ولقد قمنا باختيار عينة مكونة من ستين شخصا لكي نطبق عليهم صحيفة الاستبيان وراعينا أن يكون نصفهم من المتخصصين في اللغة العربية ونصفهم الآخر من المتخصصين في علم السياسة. وقد توزع الفريقان على النحو التالي: عشرة من أساتذة اللغة العربية بكليتي الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة، عشرة من أساتذة علم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، عشرة من خريجي قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة الذين يتابعون دراساتهم العليا، وعشرة من خريجي قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ممن يتابعون دراساتهم العليا، وعشرة من طلاب السنة الرابعة بقسم اللغة العربية بكلية آداب القاهرة دفعة 1980/79 وعشرة من طلاب السنة الرابعة قسم العلوم السياسية بكلية اقتصاد القاهرة دفعة 1980/79. وعنينا بأن يتم اختيار العينة من كل فريق على أساس التطوع والاختيار بحيث يتقدم الى عملية التحكيم من يجد في نفسه الرغبة في ذلك، والقدرة عليه، بعد أن قام الباحث بشرح مسهب لكيفية تطبيق الصحيفة.

وكان الفرض الذي أردنا اختباره بواسطة نتائج هذا الاستبيان يقول: ان الجملة التقريرية أقوى وأشد من الجملة الشرطية التي هي بدورها أقوى وأشد من الجملة الاحتمالية في التعبير عن المعنى المقصود في الجملة. وبالمثل فان الجملة المؤكدة بأكثر من عنصر أقوى من المؤكدة بعنصر واحد وهذه بدورها أقوى من الجملة البسيطة. وكذلك فان الجملة في الزمن الحاضر أقوى منها في الزمن الماضي، وهي في الزمن الماضي أقوى منها في الزمن المستقبل.

ولقد استبعدنا كل صحائف الاستبيان التي ورد بها نقص في البيانات أو التي طبقت بطريقة خاطئة وابدالها بصحائف طبقها محكمون أخرون بطريقة سليمة في وقت لاحق على التطبيق الأول. وتوفر لدينا في النهاية ستون صحيفة استبيان، وقام المحكمون بتطبيقها

بطريقة صحيحة حيث وضع كل منهم علامة (✓) أمام الجملة الأقوى في كل زوج، أو وضع العلامة المذكورة أمام الجملتين اذا رأى أنهما متقاربتان أو متساويتان في درجة القوة في التعبير عن المعنى، وقد قمنا بتفريغ صحائف الاستبيان الستين، وأحصينا عدد المرات التي حظيت فيها كل جملة بالمركز الأقوى وحسبنا متوسط هذه المرات فحصلنا على الأوزان الرقمية التالية لكل من الأنماط الثمانية عشرة للجملة العربية.

جدول رقم (1)

أوزان الجملة العربية وفقا لمحاولتنا في تحليل المحتوى اللغوي للنصوص السياسية

الترتيب	الجملـــــة	الوزن
1)	التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الحاضر	91
2)	التقريرية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	88
3)	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الحاضر	86
4)	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي	83
5)	التقريرية البسيطة في الحاضر	78
6)	التقريرية البسيطة في الماضي	76
7)	التقريرية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	75
8)	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل	62
9)	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	58
10)	التقريرية البسيطة في المستقبل	51
11)	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	44
12)	الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل	43
13)	الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي	33
14)	الشرطية البسيطة في المستقبل	31
15)	الاحتمالية في الحاضر	27
16)	الشرطية البسيطة في الماضي	23
17)	الاحتمالية في المستقبل	19
18)	الاحتمالية في الماضي	17

ولقد كان ضروريا ان نقيس مدى الاتساق الداخلي بين أوزان المجموعات الست من المحكمين الذين شملهم الاستبيان السالف الذكر، حتى يكون المقياس الذي استطعنا بناءه مصدوقا فيه. والأسلوب الاحصائي الذي يستخدم في قياس الاختلاف والتباين.

ومن ثم قياس الاتساق الداخلي، بين العينات هو أسلوب تحليل التباين (Hoel, 1967).

ولما كنا نرغب في قياس درجة التباين Variance بين ست عينات وتقديراتهم لأوزان عدد من أنماط الجمل في اللغة العربية، فاننا اعتمدنا أسلوب تحليل التباين ذي الاتجاهين، وينتهي تحليل التباين الى حساب قيمة F أو (ف) التي تعبر عن درجة التباين بين اجابات العينات المستبينة. ولقد قام تحليل التباين في دراستنا على افتراض مؤداه أنه لو كانت قيمة (ف) المحسوبة أصغر من الواحد الصحيح فاننا نرفض القول بوجود أية اختلافات أو تباينات بين اجابات المجموعات الست. أما لو زادت قيمة (ف) المحسوبة عن الواحد الصحيح فانه ينبغي الرجوع الى قيمة (ف) الجدولية ومقارنة قيمة (ف) المحسوبة معها. فاذا كانت (ف) المحسوبة أصغر من (ف) الجدولية فاننا نقبل الفرض القائل بأنه ليس ثمة اختلاف أو تباين بين اجابات المجموعات الست، أما اذا كانت (ف) المحسوبة أكبر من (ف) الجدولية لرفضنا ذلك الفرض وانتهينا الى القول بوجود تباين قد يكون مصدره الاختلاف بين المجموعات أو الاختلاف بين الجمل أو يكون مصدره الخطأ.

وقد قمنا بحساب قيمة (ف) وفقا لمعادلات تحليل التباين ذي الاتجاهين وتوصلنا الى أنها تساوي 1,598، وواضح أنها أكبر من الواحد الصحيح. لذا رجعنا الى (ف) الجدولية فوجدناها 2,32 عند مستوى 5٪ (سرحان، 1968) ولما كانت قيمة (ف) المحسوبة (1,598) أصغر من (ف) الجدولية سواء عند مستوى 5٪ أو عند مستوى 1٪ فاننا ننتهي الى القول بأن ليس ثمة تباين أو اختلاف في اجابات المجموعات الست في الاستبيان وأن الاتساق الداخلي لمقياسنا متحقق وقائم.

الادراك المصري للتهديد في أزمة 1967

بعد أن انتهينا من بناء مقياسنا آنف الذكر عمدنا الى استخدامه تطبيقيا في دراسة ادراكات القيادة المصرية لأزمة 1967[9] وأبعادها ومتغيراتها التي تم تحديدها سابقا على النحو التالي: ادراك الرئيس عبدالناصر اثناء الأزمة لكل من التهديد الموجه ضد مصر والعرب، ادراكه لاحتمالات الحرب وتطورها أثناء الأزمة، ادراكه لقوة مصر، وادراكه للدور العربي والدور السوفيتي والدور الغربي.

وسوف نخصص ما تبقى من هذه الورقة لدراسة تطور ادراكات عبدالناصر للتهديد أثناء الأزمة على أن يتبع ذلك دراسات أخرى عن تطور ادراكاته للمتغيرات الأخرى. ولقد عنينا بأن نستخدم مقياسنا للتوصل الى نتائج كمية محددة ودقيقة بشأن ادراك عبدالناصر لمصادر التهديد أي الأطراف التي مثلت مصادر للتهديد أثناء الأزمة، ثم ادراكه للأطراف المستهدفة بالتهديد (مصر، سوريا، القوى الثورية العربية، العرب، الأمة العربية.

الخ)، وتطور ادراكه لنمط التهديد (تهديد عسكري، وتهديد سياسي نفسي، وتهديد اقتصادي)، وكذلك تطور ادراكاته لقيم وأهداف ومصالح السياسة الخارجية المصرية التي يتجه اليها التهديد الخارجي. ولكن قبل أن نعرض تفصيلا لتطور ادراكات عبدالناصر لكل من تلك العناصر الجزئية على حدة، علينا أن نعرض لتطور ادراكاته للتهديد الخارجي في كلياته وشموله خلال فترة أزمة 1967 وهو ما يتضح في الجدول التالي رقم (2):

جدورل رقم (2)

تطور ادراك عبد الناصر للتهديد خلال ازمة 1967

المرحلة	اليوم	التهديد الاجمالي المدرك	التهديد المدرك الى الحد الاقصى الممكن للتهديد	التهديد المدرك في كل مرحلة الى التهديد المدرك في المراحل الثلاث
1) بوادر الازمة	5/2	2092	٪39,6	٪20,5
2) تصاعد الازمة	5/22	738	٪81	
	5/26	550	٪86,3	
	5/28	2484	٪76	
	5/29	488	٪89,4	
	5/30	325	٪89,3	
	6/2	548	٪86	
	6/4	240	٪88	
	المجموع	5373	٪80,9	٪52,7
3) انخفاض الازمة	6/9	172	٪94,5	
	7/23	2566	٪85,4	
	المجموع	2738	٪86	٪26,8

يعبر العمود الأول في الجدول رقم (2) عن مراحل الأزمة. فالمرحلة 1 هي مرحلة بوادر الأزمة، و2 هي مرحلة تصاعد الأزمة أما 3 فهي مرحلة انخفاضها. أما العمود الثاني فيشير الى الايام التي صدر فيها عن عبدالناصر تصريحات أو أحاديث .. الخ. ويشير العمود الثالث الى اجمالي أوزان عبارات التهديد التي وردت في وثائق عبدالناصر. أما

العمود الرابع فهو يعبر عن النسبة المئوية لاجمالي التهديد في ادراك عبدالناصر الى الحد الأقصى من التهديد نظريا. ويحسب الأخير بضرب العدد الاجمالي لجمل التهديد في الخطاب في أكبر وزن للجملة العربية في مقياسنا وهو 91. فمثلا في خطاب 1967/5/2 كان ثمة 58 عبارة تهديد، يبلغ الحد الأقصى لوزنها 5278 نقطة. ولما كان اجمالي التهديد الذي أدركه عبدالناصر في ذلك الخطاب 2093 نقطة، فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الأقصى للتهديد = 2093 ÷ 5278 = 39,6٪ تقريبا. ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن وزن التهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر كان ضعيفا في فترة بوادر الأزمة حيث لم تبلغ نسبته سوى 39,6٪، بينما ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ في مرحلة الأزمة لتبلغ 81٪ تقريبا. ويلاحظ كذلك أن نسبة التهديد لم تنخفض في مرحلة انتهاء الأزمة. بل لعلها زادت لتصل الى 86٪. ويعود ارتفاع نسبة التهديد في مرحلة انتهاء الأزمة الى عاملين رئيسيين، أولهما: ان القدرة العسكرية المصرية كانت قد تحطمت تماما نتيجة للحرب، وثانيهما: أن حربا نفسية عنيفة قد شنت ضد مصر في هذه المرحلة للتأثير في ارادتها نفسيا واكمال العملية التي بدأتها الحرب والهادفة الى ضرب نظام عبدالناصر[10].

ولكن التحليل السابق وان كان يبرز أثر أوزان العبارات الدالة على التهديد في ادراك عبدالناصر الا أنه يهمل جانبا هاما يتمثل في التكرارات فمثلا يتضح من الجدول السابق أن أعلى شعور بالتهديد ـ بمعيار التكرارات واجمالي نقاط التهديد المدرك الذي يعبر عنه العمود الثالث ـ كان في يوم 1967/5/28 وهو اليوم الذي عقد فيه عبدالناصر مؤتمره الصحفي العالمي الشهير قبل الحرب بأسبوع (2484 نقطة). وقد يعود ارتفاع نقاط التهديد المدرك يوم 1967/5/28 الى الوقت الطويل الذي استغرقه المؤتمر الصحفي وما يعنيه ذلك من كلام كثير وتكرارات مطولة عن نفس المعنى. بينما كانت أدنى نقاط التهديد المدرك لدى عبدالناصر هي في يوم 1967/6/4 (أي قبل الحرب بيوم واحد) حيث بلغت 240 نقطة، وهو يوم انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت بين مصر والاردن يوم 1967/5/30 وهو اليوم الذي بلغت فيه نقاط التهديد المدرك حدا ضعيفا كذلك (325 نقطة). وقد يبدو غريبا أن ينخفض التهديد المدرك يوم 1967/6/4 قبل الحرب بيوم واحد وحين كان عبدالناصر يعلم بتصاعد احتمالات وقوع الحرب. ولكن ذلك التناقض يزول اذا ما اشرنا الى قصر الكلمات التي ألقاها عبدالناصر في مناسبتي توقيع الأردن والعراق على اتفاقية دفاع مشترك مع مصر يومي 6/2 و 1967/6/4 تباعا، وذلك بحكم طبيعة المناسبة. أم هل يكون الانخفاض في ذينك اليومين راجعا الى شعور عبدالناصر بمزيد من الثقة عند توقيع تلك الاتفاقية الأمر الذي استتبع احساسا بانخفاض التهديد؟.

وعلى أية حال فان مقابلة ارقام العمودين الثالث والرابع في الجدول رقم (2) هو أمر هام لاستقامة نتائجها ومنطقيتها. فبينما بلغ التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة اقصاه ـ بمعيار تكرار الجمل الدالة على ادراك التهديد ـ في يوم 1967/5/28 فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الأقصى الممكن للتهديد في مرحلة التصاعد قد بلغت أدناها في ذات اليوم (76٪ مقارنة بـ 89٪ أيام 5/29 و 5/30 و 86٪ يوم 6/2 و 88٪ يوم 6/4) ويمكن تفسير ذلك بأنه ربما أراد عبدالناصر في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 1967/5/28 ان ينقل الى العالم الخارجي شعورا بأن ادراكه للتهديد متناقص وليس متزايدا. أي أن تفسير نتائج الجدول السابق يبقى محكوما باختلاف المناسبات التي القيت فيها الخطب والأحاديث واختلاف الجمهور المتلقي أو المستقبل في كل مناسبة.

أما العمود الأخير من الجدول رقم (2) فانه يقيس نسبة اجمالي التهديد المدرك في كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الأزمة ككل. ففي مرحلة بوادر الأزمة كان اجمالي التهديد المدرك = 2093 نقطة بينما اجمالي التهديد المدرك في المراحل الثلاث = 10204 نقطة. ومن ثم تكون نسبة التهديد المدرك في مرحلة بوادر الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الدراسة = 20,5٪، بينما تبلغ هذه النسبة في مرحلة تصاعد الأزمة 52,7٪، وفي مرحلة انخفاض الأزمة 26,8٪. ووفقا لهذا التحليل فان مرحلة تصاعد الأزمة قد اختصت بالنصيب الأكبر من التهديد في ادراك عبدالناصر، وهو الأمر الذي يؤكد الفرض الرئيسي في هذه الدراسة والقائل بأن التهديد يتصاعد في مدركات صناع القرار في مواقف الأزمات.

مصدر التهديد في ادراك عبدالناصر: تعددت مصادر التهديد في ادراك عبدالناصر أثناء الأزمة فشملت اسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاستعمار الغربي، «والرجعية» العربية وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (3) الذي يلاحظ منه ما يلي:

أولا ـ في مرحلة بوادر الأزمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للجزء الغالب من التهديد الخارجي في ادراك الرئيس عبدالناصر. ويأتي الاستعمار ثم الرجعية العربية بعدها بمسافة ملحوظة. ولم تكن اسرائيل ولا بريطانيا تمثلان سوى مصدر لتهديد محدود وضئيل.

ثانيا ـ اختلف الوضع في مرحلة تصاعد الأزمة فاذا باسرائيل تصبح المصدر الأول والأكبر للتهديد في ادراك عبدالناصر (88,35٪) وتختفي «الرجعية» العربية كواحد من مصادر التهديد، ويدل ذلك على أن اسرائيل كانت الخصم الرئيسي المباشر خلال هذه المرحلة، وان الأنظمة العربية كانت قد بدأت عملية التقارب في مواجهة الخطر المشترك

وهي سمة كانت تميز السلوك العربي في مواجهة الأزمات العربية الاسرائيلية. ولقد تراجعت الولايات المتحدة كثيرا كمصدر للتهديد في تصور عبدالناصر في هذه المرحلة.

جدول رقم (3)

مصدر التهديد في ادراك عبد الناصر أثناء ازمة 1967

الفاعل / المرحلة	اسرائيل		امريكا		بريطانيا		الاستعمار		الرجعية العربية		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الورن	٪
1) مرحلة البوادر	121	5,8	1158	55,3	66	3,2	479	22,9	269	12,8	2093	21,05
2) مرحلة التصاعد	5326	88,35	234	3,88	234	3,88	234	3,88	—	—	6028	60,70
3.) مرحلة الهبوط	636	35	78	4,3	—	—	1099	60,7	—	—	1813	18,25
المجموع	6083	61,2	1470	14,8	300	3,1	1812	18,2	269	2,7	9934	100

ثالثا ـ في مرحلة انتهاء الأزمة قفز الاستعمار ليحتل المرتبة الأولى كمصدر للتهديد (60,7٪) بينما انخفض اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد ليصبح 35٪ واختفت بريطانيا «والرجعية» العربية كمصادر للتهديد، ولم يحدث تغير جوهري في مكانة الولايات المتحدة عن مرحلة تصاعد الأزمة. ولعل الاستعمار كمصدر للتهديد كان فاعلا يضم اسرائيل والقوى الغربية الاستعمارية ككل في تصور الرئيس عبدالناصر، ولعله كان يهدف كذلك الى تضخيم حجم الخطر المرتقب امام الشعوب العربية حتى يكون الاستعداد للمواجهة أكثر جدية، وقد يكون الرئيس عبدالناصر قد هدف كذلك الى اقناع دول العالم الثالث بأنه يخوض مواجهة ضد الاستعمار. وعلى أية حال فان منطق عبدالناصر في تصوره للصراع العربي الاسرائيلي كان يذهب الى أن الصراع هو بين حركة الاستعمار العالمي من ناحية وبين حركات التحرر الوطني في العالم الثالث من ناحية أخرى.

وأخيرا: قد يلاحظ القارىء ان اجمالي أوزان عبارات التهديد في الجدول السابق المعبر عن مصدر التهديد في ادراك عبدالناصر أقل من اجمالي أوزان عبارات التهديد في الجدول رقم (2) الذي يرسم ملامح تطور ادراك عبدالناصر للتهديد خلال فترة الدراسة. ويعود ذلك النقص الى أننا في الجدول رقم (3) قد استبعدنا العبارات التهديدية غير المحددة المصدر، أي التي لا تتضمن النص صراحة على الفاعل مصدر التهديد. وسوف تتكرر هذه الملاحظة بالنسبة لبقية جداول تحليل ادراك التهديد.

المستهدف بالتهديد في ادراك عبدالناصر: كما تعددت الأطراف الفاعلية، تعددت كذلك الأطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر. وهي تتمثل في: مصر، سوريا، القوى الثورية العربية والأمة العربية. وقد وجدنا عبارات أخرى لم تتحدد فيها الأطراف المستهدفة بالتهديد. ويمكن تصوير أوزان عبارات التهديد من حيث الطرف المستهدف به في الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)

الاطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

المستهدف / المرحلة	مصـــر		سوريـــا		القوة الثورية العربية		الامة العربية		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪
1) مرحلة البوادر	1109	58,3	19	1	556	29,2	220	11,5	1904	21,1
2) مرحلة التصاعد	854	19,7	2114	48,8	—	—	1360	31,5	4328	47,6
3) مرحلة الهبوط	1613	57,5	152	5,4	392	14	650	23,1	2807	31,0
المجموع	3576	39,5	2285	25,3	948	10,5	2230	24,7	9039	100

ونستخلص من الجدول رقم (4) مايلي:

أولا ـ أن معظم التهديد الخارجي قد استهدف مصر والقوى الثورية العربية (87,5٪) في مرحلة بوادر الأزمة. وينسجم ذلك مع كون الجزء الغالب من التهديد في هذه المرحلة كان مصدره الولايات المتحدة والاستعمار.

ثانيا ـ بينما تراجع نصيب مصر كمستهدف بالتهديد في مرحلة تصاعد الأزمة فان سوريا قفزت لتحتل المرتبة الأولى، كما أن الأمة العربية ككل أصبحت وبدرجة متزايدة هدفا للتهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. ويلاحظ أن القوى الثورية العربية قد اختفت كهدف للتهديد الخارجي في هذه المرحلة حيث لم تكن التفرقة التقليدية بين القوى

الثورية العربية والقوى «الرجعية» العربية قائمة آنذاك. وقد يرى البعض أن ثمة تناقضا في نتائج هذا البند المتعلق بتناقص نسبة التهديد الموجه الى مصر في مقابل ارتفاع نسبة التهديد الموجه الى سوريا اثناء تصاعد أزمة 1967. فقد كان هناك جيش مصري على الحدود وجو من التوتر الدولي وشعور باقتراب الحرب. وقد يفسر البعض الأمر بأن عبدالناصر تعمد اعطاء الانطباع بانخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي لكي يسود الاعتقاد بأن مصر واثقة من نفسها وانها لاتشعر أنها مهددة. ولكنني أميل الى تفسير تلك النتائج والأرقام على ضوء اعتبارات أخرى من أهمها تأثير مسألة المعلومات السوفيتية والسورية بشأن وجود حشود اسرائيلية عسكرية غير عادية على الحدود مع سوريا على تشكيل الادراك المصري للأطراف المستهدفة بالتهديد وانصرافه الى اعتبار ان سوريا هي الطرف المستهدف الرئيسي بالتهديد العسكري الاسرائيلي [11]. وكذلك ارتباط انخفاض نصيب مصر من التهديد في ادراك عبدالناصر بادراكه لاعتدال ـ أو حتى انخفاض ـ احتمالات الحرب قبل أول يونيو 1967. وترجع أسباب انخفاض احتمالات الحرب ـ ومن ثم التهديد الموجه الى مصر ـ الى أن عبدالناصر لم يكن يرد الحرب ولم يخطط لها، كما أنه تصور أن اسرائيل مترددة في شن الحرب وذلك بتأثير خبرة 1960 حيث حشدت قوات عسكرية على حدودها مع سوريا فادخلت مصر حشودها الى سيناء وانتهت الأزمة دون حرب. كما أن عبدالناصر تصور أن اسرائيل ـ وخاصة في ظل حكومة اشكول المتردد ـ عاجزة عن الحرب بمفردها ودون مشاركة بريطانيا وفرنسا، أى أن خبرة 1956 كان لها تأثيرها في هذا الصدد. كذلك فان الخلل الهيكلي في النظام السياسي المصري ترتب عليه خلل في ادراك عبدالناصر لقوة مصر في شكل مبالغة كبيرة قادت الى تصور انخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي الموجه الى المنطقة أثناء تصاعد الأزمة (علوي، 1981 : 268 - 269).

ثالثا ـ عادت مصر لتقفز من جديد كهدف رئيسي للتهديد في تصور عبدالناصر في مرحلة انخفاض الأزمة ومعها الأمة العربية، بينما ظهرت القوى الثورية العربية من جديد كمستهدف بالتهديد.

رابعا ـ ان حوالي 48٪ من التهديد الموجه على نحو محدد ضد أطراف عربية قد وقع في مرحلة تصاعد الأزمة وحدها. كما أن التهديد الموجه ضد مصر قد احتل المرتبة الأولى في مجموع التهديد الموجه الى أطراف عربية محددة (39,5٪) ثم تليها سوريا ثم الأمة العربية ثم القوى الثورية العربية. ولكن الملفت للنظر أن نصيب اسرائيل كفاعل للتهديد الذي استهدف مصر في تصور عبدالناصر قد بلغ 4,5٪ في مرحلة البوادر و 43٪ أثناء تصاعد الأزمة و 24٪ في مرحلة انخفاضها. ولعل انخفاض نصيب اسرائيل كمصدر للتهديد الذي استهدف مصر يتسق مع تصور عبدالناصر لطبيعة وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي

كصراع بين ارادة التحرير العربية التي تعبر عنها مصر الناصرية من ناحية، وقوى الاستعمار العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وفي اطار هذا الادراك لاتعدو اسرائيل أن تكون أداة الاستعمار العالمي والامبريالية الأمريكية وليست الطرف الأصيل الفاعل للتهديد.

ادراك عبدالناصر لانماط التهديد: ان الانماط الرئيسية للتهديد هي : التهديد العسكري (الأمني) التهديد السياسي النفسي، ثم التهديد الاقتصادي. ولقد أمكننا أن نرصد تصور عبدالناصر لهذه الانماط خلال الأزمة في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5)

انماط التهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

نمط التهديد / المرحلة	التهديد العسكري		التهديد السياسي		التهديد الاقتصادي		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪
1) مرحلة البوادر	278	58.4	210	44,1	12-	2,5-	476	8,8
2) مرحلة التصاعد	3149	100	—	—	—	—	3149	58,1
3) مرحلة الهبوط	966	54	696	38,8	129	7,2	1791	33,1
المجموع	4393	81.1	906	16,7	117	2,2	5416	100

ونخلص من الجدول رقم (5) الى مايلي :

أولا ـ ان التهديد العسكري يمثل نسبة ملحوظة من اجمالي التهديد الخارجي في ادراك الرئيس عبدالناصر، فهو في مرحلة التمهيد للازمة وكذلك في مرحلة انتهائها يربو على 50٪ بينما كل التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة هو تهديد عسكري أمني. ولعل هذا الثقل الملحوظ للتهديد العسكري في ادراك الرئيس عبدالناصر يعود الى طبيعة العلاقات الدولية داخل نظام الشرق الأوسط وبخاصة نتيجة لاستمرارية الصراع العربي الاسرائيلي بما يعنيه من وجود عسكري اسرائيلي دائم يمثل مصدرا دائما للتهديد العسكري. ويلاحظ

كذلك أن التهديد السياسي/ النفسي قد احتل نسبة كبيرة من اجمالي التهديد في مرحلة التمهيد للأزمة.

ثانيا ـ ليس ثمة مايدل على وجود تهديد إقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الأزمة، بل على العكس فان وزن عبارات التهديد الاقتصادي هو وزن سلبي بمعنى أن الرئيس عبدالناصر لم يكن يشعر بأي وجود لتهديد اقتصادي لمصر في هذه المرحلة. ويعكس ذلك نوعا من الثقة الكبيرة في الحالة الاقتصادية لمصر آنذاك. ولم يظهر التهديد الاقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة، ولكنه يبدأ في الظهور في مرحلة انتهاء الازمة ويمثل 7,2٪ من اجمالي التهديد في ادراك عبدالناصر.

ثالثا ـ عقب اختفاء التهديد السياسي/ النفسي في مرحلة تصاعد الأزمة اذا به يعود الى الظهور وبنسبة ملحوظة مرة أخرى في مرحلة انخفاض الأزمة (38,8٪).

رابعا ـ ان اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد العسكري بلغ 6,8٪ فقط من اجمالي ذلك التهديد في مرحلة بوادر الأزمة بينما كانت اسرائيل مصدرا لكل التهديد العسكري في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة وتصبح هذه النسبة 74,3٪ في مرحلة انخفاض الأزمة.

خامسا ـ ان مصر في ادراك عبدالناصر لم تكن هدفا للتهديد العسكري اطلاقا في مرحلة بوادر الأزمة بل ان عبارات التهديد العسكري الموجة الى مصر آنذاك كان وزنها سالبا، ويعني ذلك حصانة مصر تماما في مواجهة احتمالات تعرضها للتهديد العسكري. وحتى في مرحلة تصاعد الأزمة فان مصر كمستهدف للتهديد العسكري لم تحظ سوى بـ 11,7٪ من اجمالي ذلك التهديد. ولكن تلك النسبة ترتفع وبعنف في مرحلة انخفاض الأزمة وعقب تدمير القوة العسكرية المصرية في الحرب لتصبح مصر وقد استهدفت بـ 82,5٪ من اجمالي التهديد العسكري في تلك المرحلة. يقول الرئيس عبدالناصر في كلمة في أعضاء المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب في 1968/2/15، «احنا ماكناش عرضه للتهديد قبل 5 يونيو. يوم 14 مايو كان التهديد موجه الى سوريا. ووقف اشكول وقال ان احنا سنتجه الى دمشق» (عبدالناصر، 305:1973)

موضع قيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من التهديد في ادراك عبدالناصر:. ليست عملية ترتيب أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة مهمة سهلة، بل انها موضع اختلاف تبعا لاختلاف الايديولوجية، ولاختلاف ادراكات القيادة، ولاختلاف مراحل التطور، ولاختلاف مرتبة الدولة على سلم الترتيب الطبقي للدول. . . الخ. وبغض النظر عن هذا الاختلاف فانه لايمكن الجدال حول أولوية ومحورية الحفاظ على التكامل الاقليمي كأول

وأهم أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد عن طريق فقدان أراض لصالح الخصم، أو باحتلال جزء من أراضي الدولة أو باثارة نزعات انفصالية. وبالاضافة الى ذلك الهدف يمكن أن نتحدث عن الحفاظ على النظام السياسي الناصري وذاتيته. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد بالاطاحة الكاملة بالنظام الناصري، أو بالعمل من أجل تغيير النخبة الحاكمة أو بفرض تغيير جوهري في السياسات الداخلية للنظام. ومن الأهداف في الحقبة الناصرية كذلك الحفاظ على مكانة الدولة وقدرتها على التأثير اقليميا وعالميا. ويمكن أن يتهدد هذا الهدف بالعمل على زعزعة الدور القيادي لمصر في العالم العربي، ويضرب سياسة مصر المعادية للاستعمار والامبريالية كمثل رائد بين دول العالم الثالث وداخل حركة عدم الانحياز، وبخلق اختلال في ميزان القوة لصالح اسرائيل، وبتفكيك علاقة المساندة بين مصر والقوى الدولية التي تدعمها، ومن القيم والاهداف الهامة كذلك كان الحفاظ على التطبيق الاشتراكي. وكان ذلك الهدف يتهدد بالعمل على تحدى شرعية القيم التي يسير عليها ذلك النظام. وكان من الأهداف والقيم كذلك دعم حركة القومية العربية، والعمل من أجل وحدة القوى الثورية العربية، ثم الحفاظ على حرية حركة مصر الخارجية وابعادها عن التحكم والنفوذ الأجنبي بكافة صوره[12]. ويتم تصوير نتائج التحليل في الجدول رقم (6).

ونستخلص من الجدول رقم (6) ما يلي:

أولا - ان التكامل الاقليمي لمصر بمعنى الحفاظ على وحدة اراضيها لم يكن يواجه تهديدا وتحديا على الاطلاق في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، بل انه لم يحظ في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها سوى بجزء محدود جدا من اجمالي التهديد المتجه ضد اهداف وقيم السياسة الخارجية المصرية. ففي مرحلة تصاعد الازمة التي بدأت يوم 1967/5/12 كان التهديد العسكري في نظر عبدالناصر موجها اساسا الى سوريا، حيث نال التكامل الاقليمي لسوريا 59٪ من اجمالي التهديد الخارجي خلال تلك المرحلة رغم انه لم يكن مهددا سوى بنسبة ضئيلة للغاية في مرحلتي بوادر الازمة وانخفاضها. ويتسق ذلك مع ما اشرنا اليه في موضع سابق من انه لم يكن التهديد بحرب ضد مصر في ادراك عبدالناصر حتى اول يونيو 1967 سوى تهديدا محدودا. لقد كان التهديد الاستعماري في نظر عبدالناصر موجها ضد الاهداف العريضة للأمة العربية اكثر منه ضد السلامة الاقليمية لمصر او اي قطر عربي آخر.

ثانيا - ان الحفاظ على النظام الناصري كان يحظى بنسبة عالية من التهديد في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، بينما تختفي عبارات التهديد الموجهة ضد النظام الناصري في مرحلة تصاعد الازمة لتعود الى الظهور مرة اخرى في مرحلة انخفاضها بنسبة

جدول رقم (6)

موضع قيم السياسة الخارجية المصرية من التهديد في ادراك عبدالناصر خلال أزمة 1967

الهدف / المرحلة	التكامل المصري	النظام السياسي الناصري	المكانة والتأثير	الاشتراكية	وحدة القوى الثورية	القومية العربية	التكامل السوري	حرية الحركة	المجموع
1) بوادر الأزمة	- —	695 ٪49,2	542 ٪38,4	78 ٪5,5	570 ٪40,3	24- ٪1,7-	19 ٪1,3	468- ٪33,1-	الوزن 1412 ٪ ٪22,3
2) تصاعد الأزمة	214 ٪7,7	— —	78 ٪2,8	— —	178 ٪6,4	666 ٪24,1	1628 ٪59	— —	الوزن 2764 ٪ ٪43,7
3) هبوط الأزمة	138 ٪6,4	477 ٪22,2	— —	86 ٪4	544 ٪25,4	822 ٪38,4	76 ٪3,5	— —	الوزن 2143 ٪ ٪34
المجموع	352 5,5	1173 ٪18,5	620 ٪9,8	164 ٪2,6	1292 ٪20,4	1464 ٪23,2	1723 ٪27,3	468- ٪7,4-	الوزن 6319 ٪ ٪100

22٪ من اجمالي التهديد الموجه تحديدا الى قيم السياسة الخارجية المصرية. وهكذا فان التهديد في مرحلة التصاعد كان في تصور عبدالناصر اكبر واضخم من ان يتوجه الى النظام الناصري وحده، بل هو قد عمل ضد الامة العربية جمعاء. اما في مرحلتي البوادر والانخفاض فقد قفز النظام الناصري كهدف اصيل للسياسة المصرية يتوجه ضده التهديد الخارجي. ولقد لحق بادراك عبدالناصر لموضع النظام الناصري ضمن هرم قِيَم السياسة الخارجية المصرية ونصيبه من التهديد الخارجي اثناء ازمة 1967، لحق به تعديل في السنوات الاخيرة من حياته. ويعبر عبدالناصر عن ذلك في جلسة مجلس الوزراء المصري يوم 1970/1/25 بقوله: «علمت اخيرا عن حديث دار بين ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل واحد الصحفيين الغربيين المعتدلين القريبين منه.. سأله الصحفي عن سبب تركيز امريكا واسرائيل علي شخصيا، فقال ايبان اننا نعمل وبتركيز شديد لاسقاط عبدالناصر لاننا مقتنعون انه بعد سقوطه سيهدأ الموقف في مصر وسيتغير لصالحنا، وذلك كما هدأت الأمور من قبل في اندونيسيا بعد سقوط سوكارنو وكما هدأت الامور ايضا في غانا بعد سقوط نكروما» (فريد، 1979 : 58).

ثالثا ـ ان القومية العربية ووحدة القوى الثورية والنظام الناصري كاهداف للسياسة الخارجية المصرية قد حظيت في مرحلة انخفاض الازمة بحوالي 86٪ من اجمالي التهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. وهكذا اصبح التكامل بين هذه الاهداف الثلاثة اكثر وضوحا في ادراك عبدالناصر بعد انتهاء الحرب، بينما كان التكامل واضحا بين وحدة القوى الثورية والنظام الناصري فقط في مرحلة بوادر الازمة اذ كان التهديد الموجه اليهما يمثل 89,5٪ من اجمالي التهديد في تلك المرحلة. وهكذا دخلت القومية العربية كهدف اساسي يستهدفه التهديد بعد انتهاء حرب يونيو في ادراك عبدالناصر بل وبنسبة اكبر من التهديد الموجه الى وحدة القوى الثورية. عبر عن ذلك الرئيس عبدالناصر ذاته في 1968/3/11، حين قال: «ان المعركة العربية هي معركة واحدة. وان المصير العربي هو مصير واحد. وان القومية العربية كانت دائما وستبقى هدفا للعدوان من اعداء القومية العربية» عبدالناصر(1973: 363). والجدير بالذكر أن المقصود بالقومية العربية في الخطاب الناصري لم يكن ذلك التيار الايديولوجي الذي يجمع اليه الانظمة العربية الراديكالية او الثورية فقط، بل هو المقومات الموضوعية لوحدة الامة العربية بكل ابنائها سواء في اقطار حكمتها انظمة راديكالية او في اقطار حكمتها أنظمة محافظة أو رجعية. وبينما قل ظهور مفهوم القوى الثورية العربية بعد حرب 1967، اصبح مفهوم القومية العربية هو الاطار الأوسع والاكثر ظهورا للحركة الناصرية في الدائرة العربية.

رابعا ـ ان التأثير الاقليمي والعالمي لمصر كان مستهدفا بالتهديد بشكل واضح في

ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، أما في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها فقد اختفى ذكر ذلك الهدف من النصوص التي خلفها عبدالناصر ويدل ذلك على تضاؤل اهميته اثناء تصاعد الازمة، وبعد ان انتهت الحرب كذلك باحتلال جزء من ارض مصر وتهديد قيم واهداف اكثر اهمية منه.

الخلاصة

انشغلت هذه الورقة بعمل انشائي في مجال تطوير دراسة النصوص السياسية العربية باستخدام اداة التحليل الكمي لمحتوى تلك النصوص. وقد قامت المحاولة التنظيرية لهذه الورقة على بناء مقياس كمي لانماط الجملة في اللغة العربية يعطي لكل من تلك الانماط وزنا رقميا معينا الامر الذي يمكن من القياس الكمي لظاهرة مثل الادراك السياسي العربي. وبذلك تكون هذه الورقة قد حاولت التحرر من اسار الطرق الامريكية في التحليل الكمي للمحتوي وهي طرق لا تصلح لدراسة النصوص السياسية العربية لاختلاف اللغة العربية في مبناها وتركيبها عن اللغة الانجليزية. كذلك خرجت هذه الورقة عن نطاق الاقتصار على مستوى قياس التكرارات الذي اعتاده الادب السياسي العربي عند استخدامه للتحليل الكمي للمحتوى كأداة منهجية رئيسية، وتقدمت خطوة للأمام بابداعها مقياسا يحلل مستوى شدة Intensity الجملة العربية في تعبيرها عن المعنى المحمول في باطنها.

وباستخدام المقياس الذي تم بناؤه في دراستنا للادراك المصري للتهديد الخارجي في ازمة 1967 استخلصنا نتائج هامة يتمثل اهمها في تغير الادراك المصري لمصادر التهديد والمستهدف به وانماطه وقيم السياسة الخارجية المصرية المشمولة بالتهديد بتطور الازمة نفسها وانتقالها من مرحلة البوادر الى مرحلة التصاعد ثم الى مرحلة الانخفاض.

وقد نزعم انه يمكن تجريب مقياسنا في تحليل محتوى الاعمال الأدبية والنصوص الاجتماعية بنفس درجة كفاءة استخدامه في قياس وتحليل محتوى النصوص السياسية العربية. وعند هذه النقطة نوجه الدعوة للعلماء الاجتماعيين العرب حتى ينظروا في ذلك المقياس بعين فاحصة وناقدة تبين اوجه النقص والقصور فيه كما تسعى في ذات الوقت من اجل تعديله او تطويره او حتى اثبات عدم سلامة اسسه المنهجية وفروضه النظرية التي بني عليها. ولعل اسهام هذه الورقة الأساسي هو انها فتحت الباب امام جهود باحثين اخرين للسير في طريق بناء مقياس كمي معتبر ومصدوق يستخدم في الكثير من فروع العلم الاجتماعي لتحليل محتوى النصوص الاجتماعية العربية، وهو ميدان، رغم اهميته، لا يزال غير مطروق في أدبنا الاجتماعي العربي بدرجة كافية.

وتكتسب الدعوة التي توجهها هذه الورقة للباحثين العرب من اجل السعي في مجال بناء مقياس معتمد لتحليل محتوى النصوص الاجتماعية العربية، تكتسب تلك الدعوة اهميتها من حقيقة ان نتائج البحث الذي بين ايدينا، سواء في خصوص بناء المقياس او في شأن تطبيقه على مدركات القيادة المصرية اثناء أزمة 1967، تظل فرضيات او نتائج محكومة بحدود موضوع الدراسة ومنهاجيتها والمادة الخام التي اعتمد عليها التحليل. فعلى سبيل المثال قد يصعب افتراض ان الخطب التي القاها الرئيس عبدالناصر والأحاديث التي ادلى بها في فترة الازمة ـ وهي تمثل المادة الخام الاساسية للبحث ـ قد شملت كل ادراكاته خلال تلك الفترة، اذ قد تكون بعض ادراكاته غير معبر عنها في خطبه واحاديثه. ومن ثم يصبح ضروريا ان تتراكم المعرفة العلمية المنظمة حول الموضوع بقيام باحثين عرب آخرين بتقديم اسهاماتهم بشأنه والمقارنة بين نتائج تلك الابحاث وتقويمها وضبطها في محاولة لاقامة نظرية عربية في هذا المجال.

الهوامش

1) يعتمد هذا البحث على اطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (علوي، 1981)، وان كان قد تم ادخال بعض التعديل والتطوير في الصياغة والتفسير لغرض النشر. ولقد جاءت متغيرات النموذج النظري الذي قام عليه بناء مقياسنا المقترح مشتقة أساسا من بيئة أزمة مايو/ يونيو عام 1967.

2) انظر : North et al., 1968

3) أخذنا تلك الفروض عن عدد من دراسات الأزمة الدولية. ونحيل القاريء الى أهم المصادر في هذا الشأن وهي : Herman, C. F. (1972) International Crises: Insights from Behavioral Research. New York: Free Press. pp. 139-162, 167-186, 283-290, 298-303.

4) المقصود بكلمة التقديري في هذا الصدد لاينصرف إلى كونه تحليلا يعتمد على التقدير الذاتي، ولكنه يعني تقريرا لوزن الجملة يتم وفقا لأسس وقواعد موضوعية مثلما يتحدد وزن السلعة في السوق ـ أو يتقرر ثمنها ـ وفقا لقوانين اقتصادية موضوعية.

5) يلاحظ أن الدراسات العربية التي استخدمت التحليل الكمي للمضمون قد وقفت عند مستوى قياس التكرارات.

6) يعبر الباحث عن شكره وتقديره للاستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي الأستاذ بقسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، الذي لولا مساعدته لما قدر لهذه المرحلة من بناء مقياسنا أن تتم.

7) جاء في مفتاح العلوم للامام السكاكي في تقديم الجملة الخبرية التقريرية على الجملة الشرطية مايلي: «وإنما قدمت الخبرية على الشرطية، لما سبق في علم المعاني، ان الجملة الشرطية خبرية مخصوصة، والمخصوص متأخر عن المطلق».

راجع السكاكي، مفتاح العلوم. ضبطه وشرحه نعيم زرزور. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1983، : 441.

8) جاء في النحو المصفى للدكتور محمد عيد أن معنى «التوكيد» أو «التأكيد» في اللغة - والأولى أكثر شهرة في الفصحى - هو التثبيت والتقوية. ويقصد النحاة بالتوكيد استخدام طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته سواء باعادة استخدام اللفظ نفسه أم استعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى ودفع الشبه عنه. وقد ورد التوكيد في اللغة على صورتين: صورة التوكيد اللفظي، وصور التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الأول بعينه، أى أن يعاد المؤكد نطقا ومعنى، بقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو عدم الاعتناء. أما التوكيد المعنوي فهو تثبيت معنى المتبوع بدفع الاحتمالات عنه وذلك باستعمال الفاظ التوكيد المعنوي التي تصنف في مجموعات أربع هي:

أ - النفس والعين كأن تقول (اجتمع الرؤساء العرب أنفسهم).

ب - كلا وكلتا كأن تقول (زرت صديقي كليهما).

جـ - كل وجميع كأن تقول (حضر المدعوون كلهم).

د - اجمع وما تفرع عنه، أى جمعاء وأجمعون وجمع، التي تستعمل في الغالب لتوكيد التوكيد كقول الحق في القرآن الكريم (فسجد الملائكة كلهم أجمعون).

أنظر د. محمد عيد، النحو المصفى. القاهرة: مكتبة الشباب، 1985، ص ص. 586-594.

9) بدأت بوادر أزمة 1967 بالعدوان الجوي الاسرائيلي على سوريا في 1967/4/7، واستمرت حتى بداية مرحلة تصعيد الأزمة بواسطة اسرائيل في 1967/5/12 حين تكررت التهديدات الاسرائيلية بغزو سوريا واحتلال دمشق. وقد استمرت الأزمة في التصاعد حتى نشبت الحرب العربية الاسرائيلية في 1967/6/5. ثم بدأت مرحلة هبوط الأزمة منذ 1967/6/9 بقبول الأطراف المختلفة لقرار مجلس الأمن القاضي بايقاف اطلاق النار. وامتدت تلك المرحلة حتى 1967/11/22 وهو يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي الشهير رقم 242 وقبول أطراف الأزمة به.

10) جاء في خطاب عبدالناصر في 1967/11/22 «. . . وفي وقت من الأوقات بعد النكسة كانت خطوطنا غير قادرة على صد الهجوم، وكانت سماؤنا مكشوفة، مصانعنا، مدننا، قرانا كانت كلها مكشوفة للعدو. . . ومن الواجب علينا أن نفهم أن العدو يشن حملة حرب نفسية ضدنا على أوسع نطاق وعلى أحدث الأساليب. . .» راجع (عبدالناصر، 1973 : 289، 294).

11) راجع بشأن قضية المعلومات السورية والسوفيتية الخاصة بالحشود العسكرية الاسرائيلية على الحدود مع سوريا، (علوي، 1981 : 179-180، 190 - 191).

12) تم استخلاص هذا التصور لقيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من تحليل كيفي لمضمون خطب وأحاديث عبدالناصر الواردة في كتاب وثائق عبدالناصر يناير 1967 - ديسمبر 1968 الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام 1973.

المصادر العربية

السكاكي.

1983 الامام ابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي، «مفتاح العلوم» ضبطه وشرحه نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية.

ربيع ، ر.
1973 نظرية الرأى العام. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

سالم ، ن .
1978 صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

سرحان ، أ. ع.
1983 مقدمة في طرق التحليل الاحصائي. القاهرة: دار الكتب الجامعية.

سليم، م. أ.
1983 التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علوي، م.
1981 «سلوك مصر الدولي أثناء أزمة مايو/ يونيو 1967». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

عيد، م.
1985 النحو المصفى. القاهرة: مكتبة الشباب.

فريد، ع.
1979 من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية، (1967-1970). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عبدالناصر
1973 وثائق عبدالناصر: خطب، أحاديث، تصريحات يناير 1967 ـ ديسمبر 1968-القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصادر الأجنبية

Boulding, K.
1956 The Image. Ann Arbour, MI: University of Michigan Press.
1961 "National Images and International Systems." pp. 391-398 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York : Free Press of Glencoe.

Hoel, P.G.
1967 Elementary Statistics. New York: John Wiley.

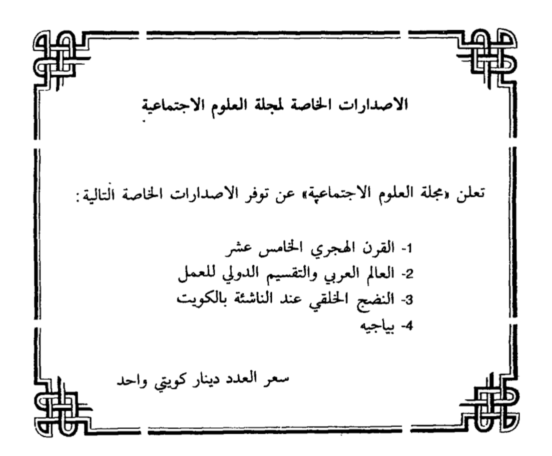
Holsti, O.
1962 "The Belief System and National Images." Journal of Conflict Resolution 6 (3): 244-252

1968 "Evaluative Assertion Analysis". pp. 91 - 102 in R. North et al., Content Analysis. Evanston. IL: Northwestern University Press.

North, R.C., Holsti, O., Zaninovich, M. & Zinnes, D.
1968 Content Analysis: A Handbook with Application for the Study of International Crisis. Evanston, IL: Northwestern University Press.

Sprout, H. & Sprout, M.
1961 "Environmental Factors in the Study of International Politics." pp. 106 - 119 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press of Glencoe.

Zinnes, D.
1968 "Pair Comparison Scaling in International Relations." pp. 79-89 in R. North et al., Content Analysis. Evanston, IL: Northwestern University Press.



نموذج كمي متكامل لادارة الائتمان والتحصيل مع التطبيق على عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة

ناصر محمد الصائغ
المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ الاردن

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على سياسات الائتمان التجاري والتحصيل التي تمارسها منشآت الاعمال عندما تقرر زيادة مبيعاتها عن طريق البيع الآجل. وقد تم التركيز على تحليل تلك العوامل الى عدد من المتغيرات التي يمكن تصنيفها الى متغيرات ذات علاقة بالظواهر الاقتصادية السائدة في السوق، وبالسمات المميزة لطالب الائتمان، بالاضافة الى متغيرات تتصل مباشرة بسياسة الائتمان وأخرى بسياسة التحصيل. فبعد مراجعة أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا المجال، سعت هذه الدراسة الى تقديم نموذج كمي متكامل يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي يمكن أن تدخل وتؤثر على سياسات الائتمان والتحصيل. ويجيء هذا النموذج ليحقق تعظيم دالة هدف محددة متمثلة في تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. وحيث أن تلك الدالة، والمتغيرات المكونة لها، والافتراضات التي تقوم عليها، قد جاءت مبنية فقط على المنطق الرياضي، وكذلك على الاسلوب الاداري الذي يمكن أن تتبناه احدى منشآت الاعمال، فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من الشركات الاردنية المساهمة للتعرف على اتجاه وسلوك تلك الشركات في ما يتعلق بسياسة الائتمان التجاري وسياسة التحصيل، من أجل ربط النموذج المقترح بواقعية السياسات الادارية في هذا المجال من قبل مفردات العينة، مما يمكن من تحديد الاهمية النسبية لمتغيرات النموذج وقياس علاقات تلك المتغيرات بعضها البعض، وكذلك ببعض السمات المميزة لمفردات العينة المختارة. وقد قسمت هذه الدراسة الى خمسة أجزاء، حيث يبدأ الجزء الاول بتحديد موضوع المشكلة التي ستتناولها الدراسة، وأهدافها، وحدودها، ومنهجية البحث المستخدمة فيها. أما الجزء

الثاني فقد خصص لمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، في حين خصص الجزء الثالث لبناء وتقديم النموذج الكمي المقترح، أما الجزء الرابع من هذه الدراسة فقد ركز على الدراسة الميدانية بشقيها المنهجي والتحليلي. وأخيرا يقدم الجزء الخامس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

موضوع الدراسة ومبرراتها

يقع موضوع هذه الدراسة ضمن الموضوعات التي تدخل في اطار الادارة المالية، وبخاصة ادارة الاصول المتداولة. وحيث أن حسابات المدينين (أو الذمم كما تسمى أحيانا) تمثل جزءا مهما من استثمارات منشآت الاعمال، وتشكل رافدا أساسيا من روافد التدفقات النقدية، فان موضوع هذه الدراسة يمثل بعدا مهما في تحديد السياسات الادارية المتعلقة بتحقيق أهداف منشآت الاعمال، كما يمثل جانبا حيويا يؤثر في القرارات التي يتخذها المديرون عادة في سبيل تحقيق تلك الاهداف. فمن أهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها منشآت الاعمال يأتي هدف تحقيق أقصى قيمة ممكنة للمنشأة. ويمكن تجزئة هذا الهدف الى عدة أهداف فرعية يأتي في مقدمتها هدف تحقيق أقصى عائد وأقصى ايرادات من الاستثمارات التي توظفها منشآت الاعمال في حسابات المدينين لتعظيم حجم مبيعاتها. ولاشك أن التعرف على الأسلوب الاداري الواجب اتباعه عند تخطيط الاستثمارات في حسابات المدينين وتنظيمها ورقابتها ومتابعتها سيزيد من كفاية وفعالية القرار الاداري، وهذا ما سوف تحاول أن تتوصل اليه هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

المشكلة التي ستعنى بها هذه الدراسة هي مشكلة محددة تواجه معظم منشآت الاعمال في جميع الظروف الاقتصادية السائدة، الا أنها تبرز بشكل أكبر في حالة الركود الاقتصادي عندما تضطر تلك المنشآت أن تكثف من بيع سلعها أو خدماتها على الحساب، في وقت قد لا يتمكن العملاء خلاله من التسديد في الوقت المحدد. فقد أدى الركود الاقتصادي الذي تعيشه السوق الاردنية الى أن معظم منشآت الاعمال أخذت تكثف من البيع الآجل لسلعها وخدماتها. لذا فان هذه الدراسة سوف تركز على دراسة وتحليل اتجاه وسلوك عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة العاملة في قطاعين رئيسيين هما قطاع الصناعة وقطاع الخدمات بعد تصميم نموذج كمي متكامل يضم جميع المتغيرات التي تدخل في ادارة الائتمان والتحصيل.

هدف الدراسة

1) تصميم نموذج كمي متكامل يستوعب جميع المتغيرات النابعة من أية سياسات ذات علاقة بالائتمان والتحصيل.

2) التعرف على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على اتجاه وسلوك منشآت الاعمال، من خلال عينة من الشركات الاردنية المساهمة، في ما يتعلق بقرارات منح الائتمان التجاري، وتحديد آثار تلك المتغيرات على سياسات التحصيل.

3) تقسيم تلك المتغيرات الى مجموعات من العوامل، وتحديد علاقاتها ببعضها البعض.

4) اثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الواردة في فقرة قادمة من هذه الدراسة.

حدود الدراسة

عند بناء النموذج المقترح، فان هذه الدراسة لن تعنى بتحديد الحد الاقصى للائتمان الواجب منحه، ويمكن للقارىء المهتم بهذا الجانب الاطلاع على بعض الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع المحدد مثل Srinivasan & Kim (1987). وسوف تركز هذه الدراسة على الائتمان التجاري، أما الائتمان المصرفي، والائتمان المالي، والائتمان عن طريق البطاقات الائتمانية، فسوف يتم استبعادها في هذه الدراسة. ومع ادارك الباحث لاهمية السمات القانونية المصاحبة لعمليات الائتمان والتحصيل الا أن هذه الدراسة قد استبعدت تلك السمات ويمكن للقارىء المهتم بهذا الجانب الاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال مثل أبو الليل (1984).

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على ثلاثة أساليب متكاملة من أساليب البحث : الاسلوب الاول يتمثل في مراجعة ورصد أهم الدراسات الاكاديمية والعملية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك للاستفادة مما قد يكون بذل من جهد سابق في هذا المجال. أما الاسلوب الثاني فيكمن في اللجوء الى أحد الاساليب الكمية المستخدمة في الادارة المالية، وينحصر في أسلوب القيمة الحالية الذي يستخدم عادة في تقييم التدفقات النقدية، وذلك بهدف بناء نموذج كمي متكامل يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي تستخدم في سياسات مختلفة لادارة الائتمان والتحصيل. أما الاسلوب الثالث، والاخير، فهو عبارة عن دراسة ميدانية قائمة على اختيار عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة، وذلك بقصد فهم وقياس المتغيرات التي وردت في النموذج الكمي المقترح، وتفسير العلاقات بين بعضها البعض.

الدراسات السابقة

تحفل أدبيات الادارة المالية بمعالجة ادارة حسابات المدينين من عدة زوايا. ففي معظم الكتب والمراجع الجامعية المتخصصة في حقل الادارة المالية يتم عادة تخصيص فصل أو أكثر لابراز أسس ومبادىء ادارة الاصول المتداولة، ومنها حسابات المدينين، وترتكز هذه الاسس والمبادىء على نتائج دراسات نظرية وكمية وبحوث ميدانية وتطبيقية، حيث حاولت تلك الدراسات والبحوث تحديد الاسباب التي أدت الى انتشار الاقبال على الائتمان التجاري، وكذلك تحديد العوامل التي تحكم سياسات الائتمان والتحصيل. فعلى سبيل المثال، تعزو بعض الدراسات الاستخدام المكثف للائتمان التجاري من قبل منشآت الاعمال الى أسباب تتعلق بدوافع الاقتراض. فبالرغم من أن طالب الائتمان التجاري يمكنه الاقتراض من المؤسسات المالية (البنوك التجارية مثلا) وتمويل مشترياته، الا أن أمامه عادة فرصة أخرى تتمثل في الشراء على الحساب وبتكلفة لرأس المال أقل من تلك التي تطلبها عادة المؤسسات المالية. فقد ناقش Ferris (1981) أن الائتمان التجاري يوفر عادة المرونة في الدفع، وبالتالي يؤدي بالبائعين والمشترين الى تقليل أهمية الحاجة الى الاحتفاظ بأرصدة نقدية احتياطية. ومع هذا فدوافع الاقتراض لا تعد سببا كافيا لتفسير تصرف صغار الموردين الذين يبيعون على الحساب رغم حاجتهم الى النقد، ولا يفسر كذلك عدم اقبال كبار المشترين بالاجل على الاستفادة من خصم تعجيل الدفع. كما أن بعض الدراسات الاخرى تعزو انتشار ممارسة الائتمان التجاري الى أسباب تتعلق بتحفيز العملاء على الشراء ومحاولة زيادة الطلب على السلع والخدمات. فقد توصل Nadiri (1969) الى أن توفر عدة بدائل لشروط الدفع يمكن أن يزيد من الطلب على سلعة أو خدمة معينة. أما Schwartz & Whitcomb (1980) فقد خلصا الى أن منشآت الاعمال تمارس الائتمان التجاري لغرض التهرب من قوانين منع تعدد الاسعار واختلافها التي تفرضها الدولة عادة عندما يكون البيع نقدا. وفي هذا المجال توصل Smith (1987) الى نموذج يفسر اقبال منشآت الاعمال على منح الائتمان التجاري لبعض عملائها بشكل يجعل هؤلاء العملاء يقبلون على التمتع بالائتمان التجاري عوضا عن اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية لتمويل مشترياتهم. وقد توصل الى أن عدم اكتمال المعلومات في أسواق رأس المال يؤدي الى اختلاف في المعلومات المتوفرة لدى المؤسسات المالية عن تلك المعلومات المتوفرة لدى منشآت الاعمال حول عملائها، وبالتالي فان تكلفة رأس المال التي تطلبها المؤسسات المالية عادة تكون عالية بسبب مخصص المخاطرة الذي تحتسبه تلك المؤسسات فيما لو قررت منح قرض الى هؤلاء العملاء.

وبجانب تلك الدراسات التي أوضحت أسباب انتشار الائتمان التجاري وممارسته من قبل منشآت الاعمال، والاقبال عليه من قبل العملاء، فهناك دراسات أخرى حاولت التعرف على كفاية وفعالية سياسات الائتمان، وسلوك العملاء في ما يتعلق بالتسديد. فقد قدم Mehta (1968) أسلوبا احصائيا طبقه على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاكل ادارة الائتمان، حيث ركز على مشكلتين مترابطتين. الاولى تحديد العوامل المؤثرة في سياسة منح الائتمان، والثانية بناء مؤشرات لقياس فاعلية مثل هذه السياسة. فعندما يتم الحصول على معلومة مناسبة حول تمديد الائتمان، يجب دراسة بعض البدائل مثل منح الائتمان، رفضه، أو تأجيل اتخاذ القرار، مع الاخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة المتعلقة بتكاليف تلك البدائل. ويفترض الاسلوب المقترح اختيار البديل الذي يؤدي الى أقل تكلفة متوقعة بالنسبة لمستوى الديون المشكوك في تحصيلها، وطول فترة الائتمان، ونشاطات التحصيل ومصروفاتها، ومستوى المبيعات المفقودة. وبالرغم من أن ذلك الاسلوب يستخدم بكفاية التجارب الماضية، ويوفر اجراءات عملية، الا أنه لا يوفر الاطار الامثل، حيث يعترف الباحث نفسه، بأن نموذجه «يتجاهل الجانب السلوكي في معالجة التغيرات وتحديد السياسات عند تخطيط ورقابة الاستثمار في حسابات المدينين» (Mehta, 1968 : 48). وقد نالت سياسة قرار منح الائتمان اهتمام العديد من الباحثين حيث تم بناء العديد من النماذج الكمية لتستخدم في قياس فعالية تلك السياسة. فقد راجع Srinivasan & Kim (1987) ستة من النماذج الكمية المختلفة وقيما تطبيقها على سياسة قرار منح الائتمان التجاري، وخلصا الى التوصية باستخدام البرمجة الديناميكية، كأفضل نموذج حسب وجهة نظرهما، لتعظيم العائد على الاستثمار في حسابات المدينين. وكان Bierman & Hausman (1970) قد توصلا الى تصميم نموذج احصائي يتم من خلاله قياس القدرة الائتمانية لطالب الائتمان وذلك بحساب القيمة الاحتمالية على قدرته على السداد مستخدمين في ذلك النقاط المرجحة حسب الصفات الذاتية والموضوعية لطالب الائتمان. ومن أجل فعالية استخدام نموذجهما فقد اقترحا عند حساب القيم الاحتمالية أن تكون هناك مراجعة مستمرة ومنتظمة لتلك القيم، وأن يتم تعديلها باستمرار بناء على تجارب التحصيل الفعلية (Bierman & Hausman, 1970:520). وقد قام Shapiro (1973) بتطوير ذلك النموذج آخذا في الاعتبار أثر التضخم على سياسة قرار منح الائتمان، حيث أن قيمة الائتمان التجاري الممنوح سوف تقل مع مرور الزمن اذا ما ساد انخفاض في قيمة العملة إما نتيجة لظاهرة التضخم أو نتيجة لسياسة نقدية تفرضها الدولة تؤدي الى تخفيض عملتها. وحول تقييم الاستثمارات في حسابات المدينين قام Oh (1976) بتصميم نموذج يأخذ في الاعتبار بمبدأ تكلفة الفرصة للمبلغ المستثمر في حسابات المدينين الممنوحة لعملاء معنيين، حيث يمكن مقارنة العائد من ذلك المبلغ إما مع العائد من استثماره في استخدامات أخرى، أو مع

العائد من استثماره في حسابات أخرى للمدينين. وقد توصل الى أن أسلوب صافي القيمة الحالية هو أفضل الاساليب لتقييم الاستثمارات في حسابات المدينين مناديا أن «تقييم حسابات المدينين يجب أن يكون منسجما مع تقييم الاستثمارات في أية أصول أخرى» (Oh, 1976:36). أما Kim & Atkins (1978) فقد قدما نموذجا لتقييم الاستثمارات في حسابات المدينين منسجما مع هدف تعظيم الثروة. وقد ركزا على بندين من بنود سياسات الائتمان التجاري هما تسعير البضاعة أو الخدمة المباعة، وفترة الائتمان الممنوحة للعملاء، مستخدمين في ذلك أسلوب صافي القيمة الحالية. أما Lieber & Orgler (1975) فقد قاما بتصميم نموذج لادارة حسابات المدينين ضم العديد من المتغيرات التي تحكم تحقيق أقصى قدر من ايرادات حسابات المدينين، معتمدين في ذلك على أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار في حسابات المدينين. وقد استخدما بعض أساليب البرمجة الرياضية المتقدمة لحل معادلات النموذج الذي توصلا اليه. وتحت افتراضات معينة تعرضا الى امكانية استخدام ذلك النموذج في أربع حالات، حيث تم استبعاد وجود ديون معدومة في الحالة الاولى، في حين تم تثبيت الديون المعدومة في الحالة الثانية، أما الحالة الثالثة فقد أدخلت في التحليل التكاليف الناتجة عن الآثار المترتبة على القيام بحملات تسويقية. وأخيرا خصصت الحالة الرابعة للتركيز على الحالات التي تهدف الشركة معها الى الوصول الى حجم معين من المبيعات.

أما الدراسات التي تتخذ من منهجية البحث الميداني أسلوبا لها، فهناك دراستان لهما علاقة وطيدة بادارة حسابات المدينين. وقد تمت الاولى في احدى الدول الصناعية، بينما تمت الثانية في الدولة نفسها التي تهتم بها دراستنا هذه، وهي المملكة الاردنية الهاشمية. فقد قام Goddard & Jay (1981) بدراسة ميدانية مشتركة لعينة قوامها 87 شركة بريطانية منها 41 شركة في صناعة الغزل والنسيج بالاضافة الى 46 شركة في صناعة الهندسة الكهربائية. ويمثل هذا العدد 31٪ من اجمالي الشركات التي أرسلت اليها قائمة الاستبيان المعدة لتلك الدراسة. وقد هدفت تلك الدراسة الى تحديد وسائل ووظائف ادارة الائتمان التجاري، واقتراح سبل تطويرها معتمدة على استمارة ضمت 38 سؤالا كان معظمها يتطلب اجابة بنعم أو لا. وتبعا لذلك فان منهجية الدراسة كانت مبسطة ولم تعتمد على أية اختبارات احصائية، بل اعتمد التحليل فيها على تقسيم الشركات (بناء على أعدادها فقط) وفق ممارسات معينة تكوّن في مجملها سياسات الائتمان والتحصيل، مثل عدد الشركات التي تمنح خصم تعجيل الدفع، أو عدد الشركات التي توقف التعامل مع العملاء المتأخرين، وغير ذلك من الممارسات المماثلة.

أما الدراسة الثانية التي عالجت موضوع هذه الدراسة ولكن من زوايا أخرى وبأساليب بحثية أخرى، فهي دراسة غير منشورة قام بها المركز الاستشاري العربي (1987)

بالاتفاق مع غرفة تجارة عمان. وقد اعتمدت تلك الدراسة عينة قوامها 100 مؤسسة وشركة أردنية تتعامل في أنشطة تجارية مختلفة. وقد ركزت تلك الدراسة على عمليات البيع الآجل وما يتبعها من قضايا التحصيل واجراءات المحاكم وتنفيذ قراراتها. وحيث أن تلك الدراسة كانت قد صممت لخدمة أهداف معينة تم الاتفاق عليها بين المركز الاستشاري العربي وغرفة تجارة عمان، فقد كان طبيعيا أن يحكم منهجيتها وأسلوب بحثها ذلك الاتفاق. فقد هدفت تلك الدراسة الى تشخيص وضع الدين التجاري اعتمادا على تجربة عدد من مؤسسات القطاع الخاص، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع التجاري في هذا المجال، وكذلك المراحل والاجراءات القانونية التي تمر بها عمليات التحصيل للدين التجاري. وقد توصلت الدراسة المذكورة الى جملة من التوصيات التي يمكن اعتبارها موجهة للسلطات العامة، أكثر من كونها موجهة للشركات نفسها (المركز الاستشاري العربي، 1987:74 - 81). وقد تبنت تلك الدراسة قائمة استبيان احتوت على 18 سؤالا صمم معظمها للحصول على معلومات عن الشركات قيد الدراسة وأوضاعها وأهم المشاكل التي تواجهها وبعض ممارساتها للدين التجاري. من جانب آخر ركزت الدراسة المذكورة على النواحي القانونية التي تحكم التعامل بالبيع الآجل وتحصيله. لذا فان تلك الدراسة، بحكم الهدف الذي صممت من أجله، تعتبر دراسة استطلاعية للتعرف على وضع الدين التجاري وما يحيط به من أبعاد يمكن للدولة تحسينها.

النموذج الكمي المقترح

سبق أن تم تحديد أول هدف من أهداف هذه الدراسة بأنه التوصل الى نموذج كمي تحليلي يتم من خلاله تحديد وتحليل العلاقات بين المتغيرات المكونة للعوامل المؤثرة على تحقيق أقصى قدر ممكن من ايراد المبيعات الآجلة. وكلمة «نموذج» مصطلح يعني في الانجليزية Model، أما تعريفه في اللغة العربية فهو «مجموعة من العلاقات القائمة بين القيم المتغيرة يعبر عنها تعبيرا رياضيا» (العلاق، 1983:363). وسوف تحاول هذه الدراسة التوصل الى النموذج المقترح آخذة بعين الاعتبار جميع الحالات المختلفة التي يمكن أن تحكم السياسات الادارية المتعلقة بادارة الائتمان والتحصيل.

النماذج الكمية واستخدامها في الادارة

يزخر علم الادارة بالعديد من النماذج الكمية التي صممت لتسهيل عملية اتخاذ القرار وترشيده. ولعل أكثر تلك النماذج استخداما من قبل متخذي القرارات هي تلك النماذج التي يسهل تحديد متغيراتها وثوابتها وافتراضاتها، اضافة الى ضرورة تحديد دالة هدفها ليمكن اختيار الحل الامثل للمشكلة التي تواجه متخذ القرار. ومن أمثلة تلك النماذج البرمجة الخطية، والبرمجة الديناميكية، وشجرة القرارات، ونظرية المباريات، وغير

ذلك من النماذج التي تستخدم لحل كثير من المشاكل المعقدة التي تجعل متخذ القرار أمام عدة بدائل من الاختيارات. وقبل أن يتم قبول وتبني نموذج كمي معين واستخدامه في عملية اتخاذ القرارات الادارية لا بد أن يمر بعدة تجارب عملية واختبارات ميدانية، حيث يتم تقييم ومتابعة البدائل الناتجة عن استخدامه وذلك من خلال تصميم ذلك النموذج، سواء من حيث دالة الهدف التي يجب أن تكون محددة بدقة، أو من حيث تحديد المتغيرات والافتراضات، الى أن تتوافق النتائج مع الهدف المحدد (Harrison, 1981:295). وعندئذ يمكن استخدام ذلك النموذج كأداة تساعد في عملية اتخاذ القرارات وتجعل من النتائج المتوقعة المبنية على استخدام ذلك النموذج نتائج واقعية تتمشى مع الاهداف المرسومة.

بناء النموذج المقترح

تعريف النموذج وتحديد مدخلاته: يقصد ببناء النموذج المقترح في هذه الدراسة حصر المتغيرات المتعلقة بمشكلة تحصيل الديون الناتجة عن قرار منح الائتمان التجاري، وتحديد العلاقات بين بعضها البعض، وذلك من أجل تحقيق هدف معين ممثل بما يمكن أن يطلق عليه دالة الهدف. ويفترض في بناء النماذج، كما أورد ذلك بعض الباحثين، أن يمثل النموذج المقترح بناؤه تمثيلا تاما المشكلة التي أمام متخذ القرار، وأن تكون افتراضاته واقعية، ومتغيراته دقيقة، وعلاقات تلك المتغيرات ببعضها البعض محددة، لكي تكون النتائج التي يعطيها ذلك النموذج لمتخذ القرار دقيقة وواقعية (Bass, 1983:154). لذا، وكخطوة أولى في بناء النموذج المقترح، فانه سوف يتم تحديد وتعريف دالة الهدف لذلك النموذج، والافتراضات التي يقوم عليها، والمتغيرات المكونة له وذلك على النحو التالي:

أولا ـ دالة الهدف: تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين، وهذه الدالة تختلف عن دالة تعظيم العائد على الاستثمار في حسابات المدينين.

ثانيا ـ الافتراضات: يعتمد النموذج المقترح على الافتراضات التالية:

1) تسمح السياسات البيعية بمنح الائتمان التجاري كنسبة معينة (مهما كانت هذه النسبة) من اجمالي المبيعات.

2) سوف يستفيد العملاء من حيازة المبالغ التي يجب عليهم تسديدها، وبالتالي فان التسديد لن يتم قبل نهاية الفترة التي تسمح بها السياسة الائتمانية.

3) سوف تؤخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار وذلك بحساب القيمة الحالية للمبالغ التي يتم تسديدها في فترات مختلفة من خلال اعادة حسابها على أساس معدل للخصم يحتوي على مخصص للمخاطرة المصاحبة للاستثمارات في حسابات المدينين.

4) سياسة الائتمان الرشيدة تسهل من الجهد المبذول في عمليات التحصيل.

ثالثا ـ المتغيرات : سوف تستخدم الرموز التالية للتدليل على المتغيرات التي ستدخل في بناء النموذج المقترح :

ف 1 : فترة خصم تعجيل الدفع.
ف 2 : فترة الائتمان ويتم خلالها تحصيل الديون غير المتأخرة.
ف 3 : فترة تحصيل الديون المتأخرة.
ف 4 : فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها.
خ : معدل خصم تعجيل الدفع.
س : نسبة التكاليف المتغيرة الى اجمالي المبيعات الآجلة، حيث تشمل التكاليف المتغيرة الداخلة في الانتاج اضافة الى المصروفات الادارية بما في ذلك المصروفات الناتجة عن البيع على الحساب ما عدا الخصم الممنوح والديون المعدومة ومصروفات التحصيل المباشرة.
أ : النسبة من المبيعات الآجلة المدفوعة خلال فترة تعجيل الدفع.
و : المبيعات الآجلة.
ع : معدل الخصم المستخدم في حسابات القيمة الحالية على الاساس اليومي.
م : النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده في نهاية فترة الائتمان.
هـ : النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل كنسبة مئوية من المبلغ القابل للتحصيل في نهاية الفترة ف 3.
غ : النسبة الممثلة لغرامة التأخير على المبالغ المتأخرة كنسبة مئوية من المبلغ القابل للتحصيل في نهاية الفترة ف 3.
ص : النسبة الممثلة للديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبالغ غير المحصلة فيما بعد فترة الائتمان ف 2.
ق : القيمة الحالية للايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين وتمثل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة والداخلة.

تحديد معدل الخصم : يقترح بعض الباحثين «ضرورة التعامل مع تقييم الاستثمارات في حسابات المدينين بنفس الاسلوب المتشدد المتبع في تقييم الاصول الرأسمالية» (Kim & Atkins, 1978:411). وحيث أن النموذج المقترح سيتبنى أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وحيث أن تلك التدفقات متوقعة وليست مؤكدة الحدوث، فان المخاطرة الناتجة عن الاختلاف بين التدفقات النقدية المتوقعة والتدفقات النقدية الفعلية يجب أن تدخل في التحليل، والا فان قيمة المنشأة ستؤول للانخفاض. ويلاحظ أن كتاب تقييم الاصول الرأسمالية قد قدموا العديد من الاساليب التي تعالج المخاطرة، مثل

أسلوب المعادل المؤكد، وأسلوب تعديل معدل الخصم، وأسلوب تكلفة رأس المال المرجحة، وأسلوب تحليل المخاطرة، وغير ذلك من الاساليب المقترحة في هذا الصدد. ويعتبر أسلوب المعادل المؤكد أكثر الاساليب تعقيدا، بينما يعتبر أسلوب تعديل معدل الخصم أكثرها استخداما لسهولة تطبيقه. وقد استمد أسلوب المعادل المؤكد من مفهوم نظرية المنفعة، حيث تعدل التدفقات النقدية نفسها حسب المخاطرة المصاحبة لها، ثم يتم خصمها بمعدل خال من المخاطرة. ويفسر بعض الباحثين المعادل المؤكد بأنه «تلك القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد عند نقطة زمنية معينة، والتي ينظر اليها المستثمرون بأنها مساوية لمبلغ آخر غير مؤكد يتوقع الحصول عليه عند نفس النقطة الزمنية. وينظر المستثمرون الى هذين المبلغين بنفس النظرة نتيجة أن المنفعة المتوقعة لكل منهما متساوية» (Haley & Schall, 1973:185). وحيث أن حساب المعادل المؤكد يتطلب التعرف على المنفعة المتوقعة لكل عائد حسب توقيت الحصول عليه، فان البحث عن أسلوب آخر قد يكون مفيدا. ويعتبر أسلوب تعديل معدل الخصم أسلوبا عمليا حيث يتم التعامل مع المخاطرة عن طريق التعامل مع معدل الخصم الذي يجب أن يعدل بحيث يزيد عن معدل الخصم المستخدم في حالة الاستثمارات المؤكدة والخالية من المخاطرة. وتعتبر الزيادة هنا بمثابة علاوة أو مخصص للمخاطرة المصاحبة للتدفقات النقدية المتوقعة. ويؤكد بعض الباحثين «أن أسلوب تعديل معدل الخصم هو أكثر الاساليب عملية وأنه يفضل على أسلوب المعادل المؤكد الذي يعتبر متميزا من الناحية النظرية فقط» (Robichek & Myers, 1966:728).

فترات التحصيل والمبالغ المحصلة خلالها : بعد أن يتم منح الائتمان التجاري للعملاء فان تحصيله فيها بعد يتم إما دفعة واحدة، وعادة ما تكون مع نهاية ف 2 بالنسبة للديون غير المتأخرة ونهاية ف 3 بالنسبة للديون المتأخرة ولكن تم تحصيلها، وإما يتم التحصيل على دفعات متعددة، حسب سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، وكذلك حسب السمات المميزة للعميل، والظروف الاقتصادية السائدة. وبناء على أحد الافتراضات التي تم تبنيها لبناء النموذج المقترح في هذه الدراسة، فان التحصيل سيتم عند نهايات الفترات التي سبق تحديدها وهي، أولا، فترة خصم تعجيل الدفع، وثانيا، فترة الائتمان، وثالثا، فترة التأخير للديون التي لم تسدد في موعدها، وأخيرا فترة المطالبة بالديون التي يؤول معظمها الى ديون معدومة. ويمكن التوصل الى اجمالي الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين بعد تعديل قيم تلك المبالغ وذلك بخصمها وايجاد القيمة الحالية لها، مستعملين في ذلك معدل الخصم المحدد على الاساس اليومي حيث أن ف 1، ف 2، ف 3، ف 4 فترات وحدتها اليوم الواحد. وعليه لا بد من حساب القيمة الحالية لتلك المبالغ المحصلة عند نهاية كل فترة من تلك الفترات وذلك على النحو التالي :

1) المبلغ المحصل عند نهاية ف 1 : حيث أن الرمز (و) يدل على المبيعات الآجلة، وان الرمز (أ) يدل على النسبة من المبيعات الآجلة التي سيتم تسديدها عند نهاية هذه الفترة، وان الرمز (خ) يدل على معدل خصم تعجيل الدفع، لذا وباستعمال معدل الخصم (ع) لحساب القيمة الحالية نجد أن :

القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 1=

(و أ) (1 − خ) (1 + ع)−ف1 .... معادلة (1)

ويتضح أن هذه القيمة تساوي صفرا اذا كانت سياسة تعجيل الدفع غير مطبقة حيث ان الرمز (أ) سيكون في هذه الحالة مساويا للصفر.

2) المبلغ المحصل عند نهاية ف 2 : حيث أن الرمز (م) يدل على النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده عند نهاية هذه الفترة لذا فان :

القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 2 =

(و) (1 − م) (1 − أ) (1 + ع)−ف2 .... معادلة (2)

ويتضح أن هذه القيمة تساوي صفرا إما عندما يتم دفع مبلغ الائتمان كله عند نهاية ف 1، أو عندما تكون (م) مساوية للواحد الصحيح، أي عندما يكون مبلغ الائتمان كله متأخرات.

3) المبلغ المحصل عند نهاية ف 3 : حيث أن الرمز (ص) يدل على النسبة المئوية من المبالغ غير المحصلة فيها بعد فترة الائتمان، ف 2. وحيث أن الرمز (هـ) يدل على النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل، وأن الرمز (غ) يدل على النسبة الممثلة لغرامة التأخير، لذا فان : القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 3 =

(و م) (1 − هـ + غ) (1 − ص) (1 − أ) (1 + ع) −ف2−ف3 .. معادلة (3)

4) المبلغ المحصل عند نهاية ف 4 : وبالرغم مما يكون قد بذل من مطالبات فان المبلغ غير المحصل عند نهاية ف 3 اما أن يتحول الى ديون معدومة، وفي هذه الحالة فان ذلك المبلغ يساوي صفرا ويجب شطبه من السجلات الحسابية، واما أنه يمكن بيعه الى جهة أخرى مقابل مبلغ معين. وعليه لنفترض أن ذلك المبلغ الذي يمكن تحصيله يمكن التدليل عليه بالرمز (ل). لذا فان :القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 4 =

ل (1 + ع) ‎-ف1-ف2-ف3-ف4

حيث صفر ≥ ل ≥ (1 - أ) (و م ص) . . . . معادلة (4)

وبافتراض أن نسبة التكاليف المتغيرة الى اجمالي المبيعات الآجلة هي نسبة ثابتة بصرف النظر عن مستوى حجم المبيعات الآجلة، وأن تلك التكاليف سيتم دفعها في بداية الفترة، فان :

التكاليف المتغيرة الداخلة في الانتاج والمصروفات الادارية = س و . . . معادلة (5)

وبجمع القيمة الحالية للمبالغ المحصلة عند نهايات الفترات الاربع السابقة وخصم القيمة الحالية للتكاليف المتغيرة، فانه يمكن التوصل الى القيمة الحالية للايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين والتي سيدلل عليها بالرمز (ق) وعليه فان:
ق = قيم المعادلات السابقة (1)، (2)، (3)، (4)، (5). وهذه يمكن أن يعبر عنها كالتالي :

صافي القيمة الحالية لايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين = ق =

(و أ) (1 - خ) (1 +ع) ‎-ف1 +

(و) (1 - م) (1 - أ) (1 + ع) ‎-ف2 +

(و م) (1 - هـ + غ) (1 - ص) (1- أ) (1 + ع) ‎-ف2 -ف3 +

ل (1 + ع) ‎-ف2 -ف3 -ف4 -

س و

حيث صفر ≥ ل ≥ (1 - أ) (و م ص) . . . . معادلة (6)

تصنيف متغيرات النموذج : تعبر المعادلة (6) عن دالة الهدف التي سبق الاشارة الى أنها تهدف الى تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. ويلاحظ أن دالة الهدف هذه تحتوي على اثني عشر متغيرا منها خمسة متغيرات تتعلق بسياسة الائتمان بينما السبعة الاخرى تتعلق بسياسة التحصيل. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات الى فئتين : الاولى، يمكن التحكم فيها من قبل منشآت الاعمال، والثانية، لا يمكن التحكم فيها. فبالنسبة الى المتغيرات التي يمكن لمنشآت الاعمال التحكم فيها، يمكن القول بأن قرار منح الائتمان يعتمد على أربعة متغيرات هي :

1) حجم المبيعات الآجلة التي تسعى المنشأة للوصول اليه بحيث يتم تعظيم دالة الهدف، وهذا الحجم تم التدليل عليه بالرمز (و) كنسبة مئوية.

2) فترة الائتمان التي تنوي المنشأة السماح بها كحد أقصى يتوقع بعدها مباشرة أن يتم تسديد مبلغ الائتمان، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 2.

3) فترة خصم تعجيل الدفع التي سيتمتع العميل الذي يقوم بالتسديد خلالها بخصم معين، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 1.

4) معدل خصم تعجيل الدفع وهو الخصم الذي سيمنح للعميل عندما يقوم بالتسديد خلال فترة ف 1.

أما سياسة التحصيل فتعتمد على أربعة متغيرات أخرى يمكن التحكم فيها بشكل يمكن من تعظيم دالة الهدف وهذه المتغيرات الاربعة هي :

1) فترة التأخير للديون القابلة للتسديد التي تقوم المنشأة خلالها بعدد من الاجراءات والمطالبات بغية تسديد العملاء للالتزامات المتأخرة، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 3.

2) فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها، وهي الفترة التي بعدها يشطب مبلغ الائتمان، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 4.

3) النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل، وقد تم التدليل عليها بالرمز (هـ).

4) النسبة الممثلة للغرامة التي ستفرض على العميل المتأخر عن تسديد ما عليه من التزامات في وقتها، وقد تم التدليل على هذه النسبة بالرمز (غ).

أما المتغيرات التي لا يمكن لمنشآت الاعمال التحكم فيها، فتضم متغيرا واحدا له علاقة بسياسة الائتمان، وهو معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية ويتم تحديده عادة بسعر الفائدة السائد في السوق وكذلك درجة المخاطرة المصاحبة للتدفقات النقدية، اضافة الى ثلاثة متغيرات لها علاقة بسياسة التحصيل تتمثل في، أولا، النسبة من المبيعات الآجلة المدفوعة خلال فترة خصم تعجيل الدفع ويدلل عليها بالرمز (أ)، وثانيا، النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده في نهاية فترة الائتمان ويدلل عليها بالرمز (م)، وأخيرا، النسبة الممثلة للديون المشكوك في تحصيلها أو الديون المعدومة ويدلل عليها بالرمز (ص). ويمكن اعتبار هذه المتغيرات الاربعة «ثوابت» وليست «متغيرات» وذلك باعطائها قيما ثابتة مستمدة من التجارب السابقة والمماثلة.

التحول الى سياسات ادارية أفضل : اقترح بعض الباحثين أن «السياسة الادارية «أ» المتعلقة بالائتمان والتحصيل تعتبر أفضل من السياسة «ب» اذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالسياسة الاولى أكبر من صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية

المرتبطة بالسياسة الاخيرة، والعكس بالعكس» (Kim & Atkins, 1978:408). فاذا كانت سياسات الائتمان والتحصيل المتبعة من قبل منشآت الاعمال محكومة بتلك المتغيرات الواردة في دالة الهدف المعبر عنها بالمعادلة (6)، ومن أجل الحصول على أعلى قيمة لتلك الدالة، فانه يجب استخراج المشتقات الجزئية الاولى لقيمة تلك الدالة وجعلها مساوية للصفر بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الثمانية المشار اليها سابقا، والتي يمكن لمنشآت الاعمال التحكم فيها. وبذلك يكون لدينا ثماني معادلات تحتوي على ثمانية متغيرات مجهولة القيمة. وبحل هذه المعادلات آنيا يمكن الوصول الى المستوى المثالي لسياستي الائتمان والتحصيل. وهذا يعني أن سياسات الائتمان والتحصيل يجب تعديلها بحيث تعمل منشآت الاعمال على جعل المتغيرات التي تحكم السياسات الادارية الجديدة تأخذ القيم التالية :

1) المتغيرات الجديدة المتعلقة بسياسة الائتمان :

و : حجم المبيعات الآجلة.

ف 1 : فترة خصم تعجيل الدفع.

ف 2 : فترة الائتمان.

خ : معدل خصم تعجيل الدفع.

2) المتغيرات الجديدة المتعلقة بسياسة التحصيل :

ف 3 : فترة تحصيل الديون المتأخرة.

ف 4 : فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها.

هـ : النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل.

غ : النسبة الممثلة للغرامة التي تفرض على العميل المتأخر عن تسديد ما عليه من التزامات في وقتها.

ونتيجة لتبني سياسات جديدة للائتمان والتحصيل، فان تغيرات ستطرأ على كل من الاستثمارات في حسابات المدينين وكذلك على صافي الارباح الناتجة عن تلك الاستثمارات. وفي هذا الصدد يمكننا استعارة ما أورده بعض الباحثين لتحديد تلك التغيرات (Brigham & Gapenski, 1985:734) وفق ما يلي بعد افتراض أن فترة التحصيل ف = ف 2 + ف 3 وأن ف = ف 2 + ف 3 :

أ) التغير في الاستثمارات : عندما تتبنى منشآت الاعمال سياسات جديدة للائتمان والتحصيل فان تغيرا سيتبع ذلك في الاستثمارات في حسابات المدينين. وبافتراض أن السياسات الجديدة ستؤدي الى زيادة في المبيعات الآجلة، فان التغير في قيمة الاستثمارات سيعبر عنه بقيمة ط حيث :

طـ = (التغير في فترة التحصيل) (متوسط المبيعات اليومية) + (نسبة التكاليف المتغيرة) (فترة التحصيل الجديدة) (التغير في متوسط المبيعات اليومية).

طـ = [(فَ ـ ف) (و ÷ 360)] + [(س) (فَ) (وَ − و) ÷ 360] . . . معادلة (7)

أما اذا افترضنا أن السياسات الجديدة ستؤدي الى انخفاض المبيعات الآجلة، فان التغير في الاستثمارات في حسابات المدينين سيعبر عنه بالمعادلة التالية :
طـ = (التغير في فترة التحصيل) (متوسط المبيعات اليومية الجديدة) + (نسبة التكاليف المتغيرة) (فترة التحصيل قبل التحويل) (التغير في متوسط المبيعات اليومية) أي أن :

طـ = [(فَ − ف) (و ÷ 360)] + [(س) (ف) (وَ − و) ÷ 360] . . . معادلة (8)

ويلاحظ أن التغير في الاستثمارات في حسابات المدينين يتحدد بالمتغيرات الثلاثة التالية :
1) حجم المبيعات الآجلة قبل وبعد التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل.
2) فترة التحصيل قبل التحول، ف 2 + ف 3، وبعده، ف 2 + ف 3.
3) نسبة التكاليف المتغيرة الى اجمالي المبيعات.

ب) التغير في الارباح : سيتبع التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل تغير في صافي الارباح يمكن الحصول على قيمته، ر، اذا افترضنا أن تكلفة تمويل الاستثمارات في حسابات المدينين هي، ي، كنسبة مئوية :
التغير في صافي الارباح = ر = التغير في اجمالي الارباح ـ التغير في تكلفة الاستثمارات في حسابات المدينين ـ التغير في خسائر الديون المشكوك فيها ـ التغير في الخصم الممنوح ـ التغير في مصروفات التحصيل المباشرة.
وبالرجوع الى تعريفنا للتكاليف المتغيرة، الممثلة بالنسبة س، وأنها لا تشمل المصروفات المباشرة للتحصيل، الممثلة بالنسبة هـ، فان الاخيرة تعتبر دالة لفترة التحصيل، هـ (ف 2، ف 3)، ومنه يتضح أن :

ر =(وَ − و) (1 − س) − ي طـ − ص (وَ − و) − (خ وَ − خ و)− هـ (فـ2، فـ3)
. . . . معادلة (9)

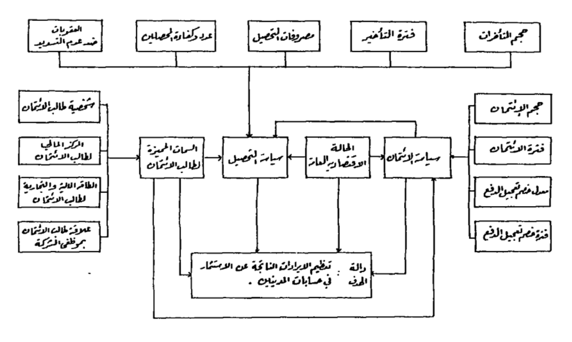
مما سبق يتضح أن محاولة تعظيم دالة الهدف المعبر عنها في المعادلة (6) سوف تقود الى تعظيم صافي الارباح الناتجة عن التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل، وأن ذلك يتحدد بعدد من المتغيرات تم التعبير عنها في المعادلة (9). واذا ما نتج عن التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل زيادة في المبيعات الآجلة، فان تلك الزيادة سيتبعها

زيادة حجم الاستثمارات التي هي عبارة عن التغير في التكاليف المتغيرة. لذا فسوف تلجأ منشآت الاعمال الى البحث عن تمويل لتلك الزيادة. وعليه فان منشآت الاعمال هذه لن تقدم على أي تحول عن سياساتها الا اذا كان التغير في صافي الارباح موجبا، والا أدى الى انخفاض قيمة المنشأة.

تحليل العوامل المؤثرة على دالة الهدف : بعد أن تم بناء النموذج الكمي المقترح، والمعبر عنه بالمعادلة (6)، فانه يمكن تقسيم متغيرات ذلك النموذج الى مجموعات من العوامل المتجانسة، حيث يوضح الشكل رقم (1) أن دالة الهدف للنموذج المقترح تتأثر بالعوامل التالية :

شكل رقم (1)

العوامل المؤثرة على دالة الهدف وعلاقاتها بعضها ببعض



أولا ـ الحالة الاقتصادية العامة : هناك العديد من الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على امكانية تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين اما بشكل مباشر، مثل سعر الفائدة والرواج الاقتصادي الذي يؤثر على حجم المبيعات الآجلة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على كل من سياسة الائتمان وكذلك سياسة التحصيل. أما في ما يتعلق بسياسة الائتمان فهناك العديد من الظواهر الاقتصادية السائدة في السوق التي تجذب منشآت الاعمال الى تبني سياسات ائتمانية معينة من أجل تحقيق مستويات محددة لحجم

المبيعات. فعلى سبيل المثال قد تكون المنافسة في السوق من الحدة بمكان لدرجة أن البيع النقدي لا يحقق الحجم المطلوب من المبيعات، أو أن الاقبال على السلع أو الخدمات لبعض منشآت الاعمال ضعيف لدرجة يتحتم معها البيع بالاجل. وقد تلجأ بعض منشآت الاعمال الى مسايرة المنشآت الاخرى وذلك باتباع نفس السياسات البيعية التي قد تتطلب البيع بالاجل. اضافة الى ذلك فان بعض منشآت الاعمال قد تدرك عدم توفر السيولة الكافية لدى عملائها، وبالتالي تقوم بتسهيل اجتذاب هؤلاء العملاء عن طريق البيع بالاجل. ويمكن للدولة - أي دولة - أن تتحكم الى حد بعيد بالظواهر الاقتصادية العامة عن طريق ما تفرضه من سياسات مالية أو نقدية وتعتبر هذه الظواهر بعيدة عن هيمنة منشآت الاعمال ولا تستطيع السيطرة عليها.

ثانيا - السمات المميزة لطالب الائتمان : يفترض بأن منشآت الاعمال لا تمنح عادة الائتمان التجاري لكائن من كان، بل لا بد من توافر بعض الاسس التي على ضوئها يتم منح الائتمان. وتقوم تلك الاسس في الغالب على بعض السمات التي يتميز بها طالب الائتمان ومنها السمات التالية :

1) شخصية طالب الائتمان ومكانته الاجتماعية : حتى ولو كان طالب الائتمان مؤسسة وليس فردا، فان المكانة الاجتماعية لطالب الائتمان تلعب دورا كبيرا في قرار منح الائتمان وذلك لما تضفيه تلك المكانة من طمأنينة بأن تسديد الالتزام المالي سوف يكون في الوقت المحدد. أما المكانة التجارية لطالب الائتمان وسمعته في السوق فانها لا تقل أثرا عن المكانة الاجتماعية.

2) المركز المالي لطالب الائتمان : تقوم منشآت الاعمال عادة بفحص المركز المالي لطالب الائتمان من خلال تحليل القوائم المالية له للسنوات السابقة ومن خلال السؤال عنه لدى الشركات المماثلة والبنوك.

3) الطاقة المالية والتجارية لطالب الائتمان : ويقصد بالطاقة المالية والتجارية القدرة القانونية والعملية لطالب الائتمان بأن يقوم بتسديد الالتزامات التي ستمنح له. ويتم التأكد من القدرة القانونية بفحص الاوراق الثبوتية التي تفوض طالب الائتمان بالتوقيع عن شركته وأما القدرة العملية فيمكن التعرف عليها من خلال حجم التعامل السابق مع العميل.

4) الرهون : قد يكون احدى السمات المميزة لطالب الائتمان ما يقدمه من رهون مالية مثل الكمبيالات، أو رهون عينية مثل الأراضي أو المباني وغير ذلك. ولا شك أن مثل تلك الرهون قد توحي بالطمأنينة، الا أنه لا يعول عليها نتيجة ما قد يصاحبها من مطالبات

واجراءات ادارية معقدة قد تصل الى اقامة دعاوٍ قضائية. ولهذا يرى Reed et al. (1976:165) أن معظم رجال الاعمال يجمعون على أن توفر الرهون هو أقل الاسس أهمية في ما يتعلق بقرار منح الائتمان.

5) علاقة طالب الائتمان بموظفي الشركة: قد يتم منح الائتمان التجاري لاسباب غير موضوعية وذلك بأن يكون طالب الائتمان على علاقة وطيدة اما ببعض موظفي الشركة أو بأحد أعضاء مجلس الادارة. وعندما يكون هذا العامل هو الوحيد الذي يقوم عليه قرار منح الائتمان فانه من المتوقع جدا أن تعقب ذلك مشاكل في عمليات التحصيل. ولا شك أن تلك السمات المميزة لطالب الائتمان تؤثر على هدف تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين بشكل مباشر، كما يؤثر على ذلك الهدف بشكل غير مباشر عن طريق تأثيرها على كل من سياسة الائتمان وكذلك سياسة التحصيل.

ثالثا ـ سياسة الائتمان: كلما كان قرار الائتمان حكيما أمكن الوصول الى قيام العملاء بتسديد التزاماتهم المالية وتم بذلك تعظيم دالة الهدف. الا أنه يجب ملاحظة أن التشدد في منح الائتمان ربما يؤدي الى انخفاض حجم المبيعات، وعليه فان سياسة الائتمان يجب أن تحقق توازنا بين هدف الوصول الى حجم معين من المبيعات وبين التعرض الى مستوى معين من المخاطرة الناتجة عن عدم التسديد. وتعتمد سياسة الائتمان على تحديد حجم وفترة الائتمان، وهما أهم المتغيرات الحاكمة لسياسة الائتمان. كذلك قد تتبنى منشآت الاعمال منح خصم لتعجيل الدفع خلال فترة تحددها يتمتع العميل الذي يسدد خلالها بهذا الخصم. وكما أن سياسة الائتمان تتأثر بكل من الحالة الاقتصادية العامة، كذلك السمات المميزة لطالب الائتمان، فانها تؤثر في سياسة التحصيل، حيث أن أحد الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المقترح ينص على أن سياسة الائتمان الرشيدة تقود الى تسهيل عملية التحصيل. لذا فان سياسة الائتمان يؤثر بشكل مباشر على دالة الهدف، كما تؤثر عليها بطريق غير مباشر من خلال تأثيرها عل سياسة التحصيل.

رابعا ـ سياسة التحصيل: كلما كانت سياسة التحصيل فعالة وكفيّة أمكن تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. وبالاضافة الى أن سياسة التحصيل تتأثر بكل من الحالة الاقتصادية العامة، والسمات المميزة لطالب الائتمان وسياسة الائتمان نفسها، فانها تتأثر بعدد من المتغيرات التي أوضحتها دالة هدف النموذج المقترح الممثلة في المعادلة رقم (6). ويمكن تلخيص تلك المتغيرات بالشكل التالي:

1) حجم المتأخرات: يتأثر حجم المتأخرات بحجم الائتمان التجاري نفسه. فكلما زاد حجم المبيعات الآجلة كان هناك ضرورة الى أن يكون قرار الائتمان حكيما وذلك

بتكثيف دراسة المركز المالي للعميل وغير ذلك من الاسس الموضوعية التي يجب أن يبنى عليها قرار منح الائتمان، وكلما زاد حجم المتأخرات زادت أهمية تبني سياسة فعالة في التحصيل.

2) فترة التأخير : تعتبر فترات تأخر العملاء عن تسديد التزاماتهم من المتغيرات المهمة في تصميم سياسة التحصيل وذلك من أجل ايجاد توازن ما بين التدفقات النقدية الداخلة لمنشآت الاعمال وبين التدفقات النقدية الخارجة منها. فمعظم منشآت الاعمال هذه تتعامل مع غيرها بشكل تكون فيه دائنة لبعض منشآت الاعمال الاخرى ومدينة في نفس الوقت لمنشآت أعمال ثالثة. وكلما زادت فترات التأخير دل ذلك على عدم توفر سياسات فعالة وكفيّة للتحصيل.

3) مصروفات التحصيل : ربما تتكبد منشآت الاعمال بعض المصروفات المباشرة الناتجة عن الاجراءات والمطالبات التي يجب أن تقوم بها لحث العملاء على تسديد التزاماتهم المالية. وقد تكون تلك المصروفات في شكل رواتب للمحصلين، أو حوافز مالية لهم، أو خصم نقدي من الائتمان نفسه، أو مصاريف قضائية. وتتناسب هذه المصروفات طرديا مع فترات التأخير حيث كلما طالت تلك الفترات، زادت تلك المصروفات.

4) عدد وكفاية المحصلين : تتأثر سياسة الائتمان بعدد المحصلين وكفايتهم. وتقوم بعض منشآت الاعمال، وخاصة الكبيرة منها، بانشاء أقسام مستقلة للتحصيل، في حين تكتفي بعضها بايجاد عدد محدود من الموظفين، غير المتفرغين أحيانا، للقيام بمهمة التحصيل. وتعتمد كفاية التحصيل عادة على كفاية القائمين عليه. ويستعمل المحصلون عدة وسائل لحث العملاء على تسديد التزاماتهم المالية. ومن هذه الوسائل كتابة اشعارات خطية بالمبالغ المتأخرة وضرورة تسديدها خلال فترة معينة، أو القيام بزيارات مكتبية من قبل المحصلين للعملاء، أو الاتصال الهاتفي من قبل المحصلين أو من قبل المسئولين في الادارة العليا. وفي بعض الاحيان قد يضطر المحصلون الى توسيط طرف ثالث يثق به كل من المحصل والعميل المتأخر عن التسديد. وفي دراسة مماثلة كانت الوسيلة الاكثر استخداما هي الاتصال الهاتفي من قبل المحصلين (Goddard & Jay, 1981:23).

5) العقوبات ضد عدم التسديد : يعتبر عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم المالية في الوقت المحدد مؤشرا قويا لاعادة النظر في كل من سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. وحتى اذا كانت هاتان السياستان محكمتين وفعالتين فان ذلك لا يعني أن جميع العملاء سيكونون على درجة من الالتزام بحيث يتم تسديد جميع الالتزامات في وقتها. فبالنسبة لبعض العملاء، وخاصة الجدد منهم، قد تضطر ادارة التحصيل، أو القائمين على ذلك

النشاط، الى اتخاذ بعض الاجراءات التي قد تأخذ صورة العقوبة، وذلك من أجل ضمان التسديد المطلوب. وتتراوح هذه الاجراءات من كتابة خطابات انذار الى فرض عقوبات مالية، وقد يتعدى الامر ذلك بحيث يتم ايقاف التسهيلات الائتمانية لهؤلاء العملاء أو رفع دعاوٍ قضائية ضدهم.

الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى التعرف على واقعية النموذج المقترح ومدى توافقه مع السياسات الادارية المتعلقة بالائتمان والتحصيل للشركات التي غطتها هذه الدراسة. وعليه فسيتم التركيز اولاً، على المنهجية التي تقوم عليها الدراسة الميدانية، ثم تناول البيانات بالتحليل والاستنتاج مستخدمين في ذلك بعض الاختبارات الاحصائية.

الاسلوب المنهجي

الفرضيات : تهدف هذه الدراسة، بالاضافة الى أهداف أخرى سبقت الاشارة اليها، الى التثبت من صحة أو عدم صحة الفرضيات التالية :

1) تتجه غالبية الشركات الاردنية المساهمة الى الاعتقاد بأهمية الائتمان التجاري.

2) تختلف درجة ادراك غالبية الشركات الاردنية المساهمة لاهمية الائتمان التجاري باختلاف الاسباب التي تدعو الى اللجوء اليه.

3) يتأخر العملاء عن تسديد التزاماتهم المالية لاسباب تدركها الشركات الاردنية المساهمة وتعطيها أوزانا مختلفة.

4) تمارس غالبية الشركات الاردنية المساهمة الائتمان التجاري كوسيلة هامة للترويج لمبيعاتها.

5) يتم منح الائتمان التجاري من قبل الشركات الاردنية المساهمة بناء على أسس موضوعية تضمن التسديد في الوقت المحدد.

6) تتبع الشركات الاردنية المساهمة وسائل معينة للحد من تأخر العملاء في تسديد التزاماتهم المالية.

7) تتبع الشركات الاردنية المساهمة اجراءات معينة نحو العملاء من أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها.

8) لا أثر للسمة القانونية للشركات على أهمية متغيرات النموذج المقترح.

9) لا أثر للصفة القطاعية للشركات على أهمية متغيرات النموذج.

10) لا أثر لنسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات الاجمالية على متغيرات النموذج.

11) لا أثر لاي مزيج من السمة القانونية والصفة القطاعية ونسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات الاجمالية على أهمية متغيرات النموذج.

العينة ومعدل الردود : لقد تم تحديد مفردات العينة في هذه الدراسة على أساس أنها بصفة عامة كل شركة أردنية مساهمة تعمل إما في قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات. الا أن المشرع الاردني قد صنف الشركات الاردنية المساهمة الى نوعين هما، أولا، الشركات الاردنية المساهمة العامة، وثانيا الشركات الاردنية المساهمة الخصوصية. وعليه فان العينة الكلية التي تبنتها هذه الدراسة هي عينة عشوائية طبقية تقوم على أساس السمة القانونية وكذلك الصفة القطاعية. ويعتقد الباحث أن العينة العشوائية الطبقية هي أكثر وأجدى أنواع العينات استخداما، ذلك لان تقسيم العينة الكلية الى طبقات قد يساعد على الحصول على بيانات أكثر دقة عن الطبقات المختلفة حين تعامل كل طبقة على أساس أنها مجتمع قائم بذاته (نصر، 1982 : 23). وقد اعتمدت هذه الدراسة في اختيار العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة العامة العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات على المعلومات المنشورة من قبل سوق عمّان المالي (سوق عمّان المالي، 1987 : 13-15). فالشركات المساهمة العامة المسجلة في ذلك السوق تبلغ 46 شركة في قطاع الصناعة كما تبلغ 32 شركة في قطاع الخدمات. وقد تم اختيار عينية عشوائية من كل مجتمع للقطاعين المذكورين بنسبة 50٪ من الشركات العاملة في كل قطاع. وقد تم سحب كل عينة من المجتمعين المذكورين (كل على حدة) وذلك بترقيم الشركات في قطاع الصناعة من 1 الى 46 وفي قطاع الخدمات من 1 الى 32 واستخدمت جداول الاعداد العشوائية في سحب كل عينة. أما حجم العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة الخصوصية العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات فقد تم تحديده بطريقة مقرونة بحجم العينتين المسحوبتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة العامة العاملة في القطاعين المذكورين، حيث كانتا تمثلان 150٪ على التوالي. وقد تم سحب هاتين العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات المساهمة الخصوصية العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات بنفس الاسلوب الذي تم بموجبه سحب العينتين السابقتين من قوائم (غير منشورة) أعدتها غرفة تجارة عمّان. وقد بلغ تجاوب الشركات التي شملتها الدراسة 72 شركة من أصل 98 شركة وبهذا يكون معدل الردود المبدئي لاجمالي العينة العشوائية الكلية 73٪، الا أنه وجد أن ثماني اجابات كانت إما غير مكتملة أو أن السياسات التسويقية لا تسمح بمنح الائتمان التجاري وبالتالي لا تدخل ضمن موضوع الدراسة. لذا، وبعد استبعاد هذه الاجابات الثماني، يصبح عدد مفردات العينة العشوائية الكلية 64 شركة أي أن معدل الردود النهائي للعينة العشوائية الكلية قد أصبح 65٪.

قائمة الاستبيان : تتكون قامة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء، يشتمل الجزء الاول على أربعة أسئلة بينما يشتمل الجزء الثاني على سبعة أسئلة. وتتعلق الاسئلة في هذين الجزئين باتجاه وسلوك الشركات، حيث تم استعمال مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. ويقوم هذا المقياس على أساس أنه يمكن تحديد درجة الاهمية كما يمكن تحديد درجة الموافقة أو عدمها على الفقرات المختلفة التي احتوتها أسئلة الجزئين. أما الجزء الثالث من القائمة فقد خصص للحصول بشكل مباشر على بيانات خاصة بخلفية الشركة وبعض البيانات المتعلقة بسياسات الائتمان والتحصيل. وقد مرت قائمة الاستبيان بعدة مراحل قبل أن تصل الى شكلها النهائي، وذلك بعرضها ومناقشتها على ومع ثلاث فئات على انفراد تمثل أكاديميين متخصصين في حقل ادارة الاعمال، وممارسين في شركات تتعامل بالائتمان التجاري، ومتخصصين في اللغة العربية. وكان الهدف من ذلك الوصول الى أسئلة مباشرة ومفهومة، والابتعاد عن التراكيب اللغوية المعقدة تحاشيا لاي سوء فهم يعود لتلك الاسئلة.

أسلوب جمع البيانات : بعد أن تم تصميم قائمة الاستبيان بشكلها النهائي وزعت على أفراد العينة عن طريق البريد بخطاب مؤرخ في 1988/1/17 حيث أخذت اجراءات التوزيع ما يقارب الاسبوع، أي الاسبوع الثالث من شهر كانون الثاني (يناير 1988). وقد أعقب ذلك اتصالات هاتفية من قبل سكرتارية مكتب الباحث (وليس الباحث نفسه تحاشيا لأي تحيز ممكن). وقد بدأت عملية تجميع قائمة الاستبيان بعد أسبوع من تاريخ التوزيع، واستمرت على امتداد فترة تقارب الشهر من تاريخ التوزيع حيث وصلت آخر مفردة من العينة يوم 1988/2/21.

أسلوب معالجة البيانات : بعد أن تمت مراجعة قوائم الاستبيان واستبعاد غير الصالح منها، قام الباحث بفهرسة جميع الاسئلة الواردة في قائمة الاستبيان، بحيث اعتبرت كل فقرة من كل سؤال في الجزئين الاول والثاني بمثابة سؤال بذاته. وبذلك فقد رقمت هذه الاسئلة من الرقم 1 الى الرقم 51 حيث أعطي هذا الرقم الاخير للفقرة الاخيرة من السؤال السابع في الجزء الثاني من القائمة. وعليه فان هذه الاسئلة تعتبر المتغيرات التابعة، في حين تبنت الدراسة ثلاثة متغيرات مستقلة هي :

أ) السمة القانونية : وقد قسمت الى شركات مساهمة عامة وشركات مساهمة خصوصية.
ب) الصفة القطاعية : وقد قسمت الى شركات صناعية وشركات خدمات.
ج) نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات : وقد قسمت الى خمس فئات حدود كل فئة ٪20.

وحيث أنه قد تم استعمال مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط، فقد تمت فهرسة هذه النقاط بأن أعطي الرقم 5 للخانة المعبرة عن «هام جدا» أو «أوافق تماما»، وأعطي الرقم 4 للخانة المعبرة عن «هام» أو «أوافق»، وأعطي الرقم 3 للخانة المعبرة عن «محدود الاهمية» أو «محايد»، وأعطي الرقم 2 للخانة المعبرة عن «غير هام» أو «أعارض»، وأخيرا أعطي الرقم 1 للخانة المعبرة عن «غير هام على الاطلاق» أو «أعارض تماما».

وقد حملت الاجابات بعد فهرستها على الحاسب الالي التابع للجمعية العلمية الملكية في عمان واستخدمت برامج التحليل الاحصائي الجاهزة المعروفة بالحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واستخرجت الاختبارات الاحصائية المتمثلة في (1) المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لجميع القراءات الواردة في قوائم الاستبيان، (2) تحليل التباين الاحادي وذلك لايجاد الفروق في الاجابات حسب المتغيرات المستقلة الثلاثة المشار اليها، وكذلك، (3) تحليل التباين الثنائي والثلاثي وذلك لقياس تأثير المزيج من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

الاسلوب التحليلي

سمات العينة : ضم الجزء الثالث من قائمة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة بعض الاسئلة التبويبية التي يمكن من خلالها تكوين صورة عن السمات المميزة للشركات الاردنية المساهمة الداخلة في العينة وفق ما يلي :

أ) متوسط العمالة : بلغ متوسط عدد العاملين في هذه الشركات 220 موظفا كان توزيعهم بمتوسط قدره 60 موظفا في الشركات العاملة في قطاع الخدمات وبمتوسط قدره 350 موظفا في الشركات العاملة في قطاع الصناعة.

ب) توزيع الشركات حسب المتغيرات المستقلة : يوضح الجدول رقم 1 توزيع الشركات الداخلة في الدراسة حسب السمة القانونية، والصفة القطاعية، وكذلك حسب نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات ويلاحظ أن 70٪ من هذه الشركات تبلغ مبيعاتها الآجلة أكثر من 40٪ من اجمالي مبيعاتها.
وبالرجوع الى المعلومات التفصيلية الواردة في قوائم الاستبيان وجد أن متوسط نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات قد بلغ 60٪. ولا شك أن أهمية الائتمان التجاري كوسيلة للترويج للمبيعات تدعو الى أهمية اعتبار نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات متغيرا مستقلا لقياس مدى علاقته بسياسات الائتمان والتحصيل.

جدول رقم (1)
توزيع الشركات حسب المتغيرات المستقلة

	السمة القانونية		الصفة القطاعية		نسبة المبيعات الاجلة الى اجمالي المبيعات				
	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	صناعية	خدمات	20% أو أقل	أكثر من 20% وحتى 40%	أكثر من 40% وحتى 60%	أكثر من 60% وحتى 80%	أكثر من 80%
عدد الشركات	34	30	36	28	5	14	16	9	20
النسبة المئوية	53%	47%	56%	44%	8%	22%	25%	14%	31%

ج) عدد المحصلين : بالرغم من أن النموذج المقترح قد أبرز عدد المحصلين وكفايتهم كأحد المتغيرات المؤثرة على سياسة التحصيل الا أن المعلومات المتوفرة عن الشركات الداخلة في العينة لا توضح اهتماما من جانب تلك الشركات بهذا المتغير. فقد بلغت نسبة الشركات التي لا يوجد لديها محصلون على الاطلاق 20٪ من تلك الشركات، بينما بلغت نسبة الشركات التي وظفت محصلا واحدا أو محصلين اثنين 50٪. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية الواردة في قوائم الاستبيان اتضح أن شركة واحدة فقط لديها قسم للتحصيل بلغ عدد موظفيه عشرة موظفين. أما بالنسبة لمتوسط عدد المحصلين في جميع الشركات الداخلة في العينة فقد زاد قليلا عن محصلين اثنين (بلغ المتوسط الحسابي 2,25) وكان جميع المحصلين من الذكور ما عدا شركتين فقط تعملان في قطاع الخدمات قامتا بتوظيف أربع موظفات وكانت احدى هاتين الشركتين شركة مساهمة عامة وظفت ثلاث محصلات والاخرى مساهمة خصوصية وظفت محصلة واحدة.

د) خصم تعجيل الدفع : لقد وجد أن غالبية الشركات قيد الدراسة لا تمارس منح خصم تعجيل الدفع الذي يعتبر احدى الوسائل المشجعة للعملاء لدفع التزاماتهم المالية. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية الواردة في قوائم الاستبيان فقد اتضح أن متوسط فترة خصم تعجيل الدفع تبلغ 30 يوما وأن متوسط خصم تعجيل الدفع يبلغ 4٪ وذلك بالنسبة للشركات التي تمارس هذه السياسة.

الاهمية النسبية لمتغيرات النموذج : أورد النموذج المقترح العديد من المتغيرات (التابعة) المتعلقة بسياسة الائتمان التجاري وسياسة التحصيل وكذلك بعض المتغيرات ذات العلاقة

بالظواهر الاقتصادية العامة والسمات المميزة لطالب الائتمان. ولقياس اتجاه وسلوك الشركات الاردنية المساهمة نحو تلك المتغيرات فقد تم اختيار مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. ويقصد باتجاه الشركات نحو تلك المتغيرات درجة ادراك تلك الشركات لاهمية تلك المتغيرات والاحكام التي تصدرها عليها سواء كانت تلك الاحكام ايجابية أو سلبية أو محايدة. أما سلوك الشركات المتعلق بهذه المتغيرات فيتمثل في أنماط التصرف الفعلي الذي تعكسه السياسات الادارية المطبقة في مجالي الائتمان والتحصيل كنتيجة للموافقة التامة على أهمية تلك المتغيرات. وبعد أن أعطيت أرقام وزنية (كما سبقت الاشارة الى ذلك) لكل خانة من النقاط الخمس لمقياس ليكرت، فان حساب الوسط الحسابي المرجح سيكون مؤشرا يمكن استخدامه لقياس درجة الاتجاه أو مستوى السلوك. فكلما اقتربت قيمة الوسط الحسابي المرجح من الرقم (5) دل ذلك على زيادة ادراك الشركات لاهمية تلك المتغيرات أو الموافقة التامة على ممارستها. وكلما اقتربت قيمة الوسط الحسابي المرجح من الرقم (1) دل ذلك على انخفاض أهمية تلك المتغيرات أو عدم الموافقة التامة على ممارستها. وبين هذين الرقمين تدل قيمة الوسط الحسابي المرجح على درجة الاتجاه أو مستوى السلوك نحو متغيرات النموذج. وبالاضافة الى استخدام الوسط الحسابي المرجح كمؤشر احصائي يأتي في الدرجة الاولى للتدليل على الاتجاه والسلوك، فان هناك مؤشرا احصائيا يأتي في المرتبة الثانية ليدعم هذا التدليل، وهذا المؤشر الاحصائي هو الانحراف المعياري الذي يدل على درجة الاختلاف بين مفردات العينة في اصدار الحكم على أهمية المتغيرات أو الممارسة الفعلية للسياسات الادارية في مجال الائتمان والتحصيل. وهذا يعني أنه بعكس الوسط الحسابي المرجح، كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على قوة الاحكام الصادرة عن الشركات قيد الدراسة على أهمية المتغيرات وتبنيها ضمن سياساتها الادارية.

أولا ـ متغيرات تتعلق بالاتجاه: وجه سؤال للشركات قيد الدراسة لقياس مدى ادراك تلك الشركات لاهمية الائتمان التجاري. وقد كانت نتيجة الحكم الذي أصدرته الشركات الداخلة في العينة مؤيدة للفرضية الاولى الواردة في الفقرة (اسلوب جمع البيانات) من هذه الدراسة والتي تقول بأن غالبية الشركات الاردنية تدرك أهمية الائتمان التجاري حيث كان الوسط الحسابي المرجح لاجابات الشركات قد بلغ (4,234). وحيث أن الرقم (5) يعني «هام جدا» والرقم (4) يعني «هام» فان نتيجة الاستبيان تؤكد أن معظم الشركات الداخلة في العينة تؤمن بأهمية الائتمان التجاري في سياساتها البيعية. اضافة الى ذلك فان اجابات هذه الشركات كانت متقاربة ويدل على ذلك انخفاض الانحراف المعياري الذي بلغ (0,792). ولو أضفنا هذه القيمة الى الوسط الحسابي المرجح لحصلنا على قيمة تزيد عن الحد الاعلى المستخدم في مقياس ليكرت وهو الرقم (5). أما لو خفضنا الانحراف المعياري من

قيمة الوسط الحسابي فاننا نبقى بعيدين عن الرقم (3) والمعبر عن «محدود الاهمية».

وشعور الشركات الاردنية المساهمة بأهمية الائتمان التجاري ينبثق عن عدة أسباب تدركها تلك الشركات. وقد وجه سؤال للتعرف على درجة أهمية تلك الاسباب لحساب الاوزان التي تعطيها تلك الشركات لكل سبب. وقد جاءت الاجابات مؤكدة للفرضية الثانية التي تبنتها هذه الدراسة، والتي تقول بأن درجة ادارك الشركات الاردنية المساهمة لاهمية الائتمان التجاري تختلف باختلاف الاسباب التي تدعوها الى اللجوء الى ممارسة الائتمان التجاري. وحول الاسباب التي تؤمن بها الشركات الاردنية ـ قيد الدراسة ـ كاسباب تقود الى الاعتقاد بأهمية الائتمان التجاري فان ترتيبها بناء على الوسط الحسابي المرجح قد جاء مطابقا لترتيبها بناء على الانحراف المعياري مما يعطي قوة أكثر للايمان بواقعية ومصداقية ذلك الترتيب. وقد أظهرت النتائج هذه أن الظروف الاقتصادية السائدة في السوق، وادراك الشركات لعدم توفر السيولة الكافية لدى العملاء وبالتالي تسهيل اجتذابهم عن طريق البيع بالاجل، وكذلك كون المنافسة في السوق حادة لدرجة لا يمكن الاكتفاء بالبيع النقدي، كل تلك الاسباب، مرتبة حسب درجة أهميتها، قد أخذت أوساطا حسابية تزيد عن الرقم (4)المعبر عن «هام» وبذلك تدخل في منطقة «هام جدا». أما السبب الرابع من حيث الترتيب بناء على كل من الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري فهو اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة، وقد بلغ الوسط الحسابي المرجح لهذا السبب (3,891) وهو يقع في منطقة «هام». أما السبب الاخير لدرجة أهمية الائتمان التجاري كما تراه الشركات الداخلة في عينة الدراسة فهو عدم اقبال العملاء على سلع وخدمات الشركات حيث بلغ الوسط الحسابي (2,219) وبلغ الانحراف المعياري (1,161). وتدل قيمة الانحراف المعياري على الاختلاف الكبير في اجابات الشركات حول هذا السبب. وربما يعزى كون هذا السبب يأتي في مؤخرة الاسباب الى عامل نفسي وهو محاولة عدم التسليم بأن لا اقبال على سلع أو خدمات تلك الشركات رغم أن القيمة المعطاة لهذا السبب تؤهله لأن يكون ضمن الاسباب المقنعة لادراك الشركات لاهمية الائتمان التجاري. ويستخلص من اتجاه الشركات نحو سياسة الائتمان أن الحالة الاقتصادية العامة تؤثر على سياسة الائتمان نتيجة أسباب تدركها الشركات وتعطيها أوزانا مختلفة وهي جميعها أوزان ذات دلالة. وبمقارنة أسباب لجوء الشركات الاردنية الى ممارسة الائتمان التجاري مع الاسباب التي أوردتها بعض الدراسات السابقة، والتي تمت مناقشتها في الجزء الثاني من هذه الدراسة، يتضح أن دراستنا هذه قد أبرزت أسبابا مفصلة تحدو بمنشآت الاعمال عادة الى اللجوء لممارسة الائتمان التجاري.

اما في ما يتعلق باتجاه الشركات نحو سياسة التحصيل فقد وجه سؤال الى الشركات التي دخلت في الدراسة حول وجهة نظر تلك الشركات في الاسباب التي عادة تدعو العملاء

الى التأخر في تسديد قيمة الائتمان التجاري في الوقت المحدد. وقد جاءت اجابات مفردات العينة مؤكدة لصحة الفرضية الثالثة التي سبق تحديدها في الفقرة (اسلوب جمع المعلومات) والتي تنص على أن العملاء عادة يتأخرون عن تسديد التزاماتهم المالية لاسباب تدركها الشركات الاردنية المساهمة وتعطيها أوزانا مختلفة. وقد جاء ترتيب الاسباب التي تدعو الى تأخر العملاء عن تسديد التزاماتهم بناء على الوسط الحسابي المرجح مطابقا لنفس الترتيب المبني على أساس الانحراف المعياري ما عدا سبب قلة عدد المحصلين وسبب عدم كفاية المحصلين حيث تبادلا المواقع في الترتيب.

ويتضح أن الكساد الاقتصادي في السوق وعدم توفر السيولة يأتي في مقدمة الاسباب التي قد تدعو العملاء الى عدم التسديد في الوقت المحدد حيث يشير الوسط الحسابي المرجح الى الدرجة العالية لأهمية هذا السبب وبدرجة تقع في خانة «هام جدا». كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعياري المصاحب لهذا السبب الى اجماع معظم مفردات العينة على اصدار هذا الحكم. ويؤكد وجود هذا السبب أهمية العلاقة بين الحالة الاقتصادية العامة والتأثير الذي تبثه على سياسة التحصيل كما ورد في النموذج المقترح. اما الافراط في حجم الائتمان فهو من المتغيرات التي تضمنها النموذج المقترح كأحد المتغيرات المكونة لسياسة الائتمان مما يوضح العلاقة بين سياسة الائتمان وسياسة التحصيل وقد جاء هذا السبب في المرتبة الثانية بناء على كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري. وفي ما يتعلق بالسبب الثالث المبني في ترتيبه على كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري كذلك فانه يتعلق بدراسة المركز المالي للعميل، وقد وضعه النموذج المقترح ضمن مجموعة السمات المميزة لطالب الائتمان. أما عدد المحصلين وكفايتهم فان النموذج المقترح قد اعتبرهما ضمن متغيرات سياسة التحصيل. ورغم أن هذين المتغيرين يأتيان في مؤخرة الاسباب التي قد تدعو العملاء الى التأخر في التسديد في الوقت المحدد، الا أن قيمتي الوسط الحسابي المرجح لهما تضعانها في خانة «محدود الاهمية» مما لا يعني أبدا عدم أهميتهما طالما أن قيمتيهما لم تصلا الى الرقم (2).

ثانيا ـ متغيرات تتعلق بالسلوك : لا شك في أن اتجاه الشركات يحكم سلوكها فتتبنى ممارسات تعبر عن ذلك السلوك وتنعكس في سياساتها الادارية. وقد وجه سؤال الى الشركات قيد الدراسة حول فترة الائتمان التجاري الممنوحة عادة الى العملاء. وقد نتج عن اجابات مفردات العينة أن فترة الائتمان الممنوحة، وبناء على الوسط الحسابي المرجح، هي من شهر الى أقل من ثلاثة شهور، يليها في الترتيب فترة مدتها شهر أو أقل، ثم فترة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر الى أقل من ستة أشهر. أما كون تلك الفترة تزيد عن ستة أشهر فتأتي في آخر الترتيب. أما على أساس الانحراف المعياري فان ذلك الترتيب يتفق مع سابقه فقط بالنسبة لترتيب الفترة الاولى وهي من شهر الى أقل من ثلاثة أشهر وكان ذلك بوسط

حسابي مرجح بلغ (3,938) وبانحراف معياري قدره (1,067). وتؤكد هذه النتيجة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة التي تنص على أن غالبية الشركات الاردنية المساهمة تمارس الائتمان التجاري وتسمح بفترة ائتمان كوسيلة هامة للترويج لمبيعاتها.

وفي اطار سلوك الشركات الداخلة في العينة، وجه سؤال للتعرف على الاسس التي يتم على ضوئها فعلا قرار منح الائتمان التجاري. وتمثل هذه الاسس المتغيرات التي أوردها النموذج المقترح تحت مجموعة السمات المميزة لطالب الائتمان والتي ترتبط بعلاقة مؤثرة في كل من سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. ويوضح الجدول رقم (2) هذه الاسس وترتيبها بناء على كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لاجابات مفردات العينة. ويأتي ترتيب هذه الاسس بناء على الوسط الحسابي المرجح مطابقا لنفس الترتيب المبني على أساس الانحراف المعياري ما عدا الرهون المقدمة والعلاقات الشخصية مع المسئولين في الشركة حيث تبادلا المواقع في الترتيب.

الجدول رقم (2)

الاسس التي على ضوئها يتم منح الائتمان التجاري

الأســــــــــــس	الوسط الحسابي المرجح		الانحراف المعياري	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
سمعة العميل التجارية من خلال السؤال عنه لدى الشركات المماثلة أو البنوك	4,406	1	0,729	1
دراسة المركز المالي للعميل	4,375	2	0,745	2
حجم أو مستوى التعامل السابق مع العميل	4,313	3	0,906	3
الرهون المقدمة من العميل أو الكمبيالات أو الشيكات المؤجلة	3,672	4	1,322	6
شخصية طالب الائتمان ومكانته الاجتماعية	3,438	5	1,271	5
العلاقة الشخصية مع المسؤولين في الشركة	3,031	6	1,083	4

وتتميز الاسس الثلاثة الاولى (مرتبة حسب الوسط الحسابي المرجح) بارتفاع أوساطها الحسابية وانخفاض انحرافاتها المعيارية. أما الاسس الثلاثة الاخيرة فان أوساطها الحسابية ما زالت أعلى من الرقم (3) مما يضعها في خانة «هام». ويؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الخامسة لهذه الدراسة التي تنص على أن الائتمان التجاري يتم منحه من قبل غالبية الشركات الاردنية المساهمة بناء على أسس موضوعية تضمن التسديد في الوقت

المحدد، مع تحفظ الباحث على هذا التعميم في ما يتعلق بمتغير «العلاقة الشخصية مع المسئولين في الشركة» حيث حصل على (3,031) كوسط حسابي مرجح مما جعله في الترتيب السادس، لكنه حصل على (1,083) كانحراف معياري مما يجعله في الترتيب الرابع. أما كون المتغير الخامس يعني بأن قرار منح الائتمان يتأثر بشخصية طالب الائتمان ومكانته الاجتماعية، فان الموضوعية هنا قد تكون في مجال تساؤل.

وفي ما يتعلق بالجوانب المتصلة بسياسة منح خصم تعجيل الدفع فسوف نكتفي بما سبق أن تم ايضاحه حول تلك السياسة في الفقرة (سمات العينة) وسوف ننطلق الى موضوعين يتعلقان بالتحصيل وقد أخذا القيمة نفسها للوسط الحسابي المرجح. وهذان الموضوعان هما، أولا، أن العملاء يسددون التزاماتهم في الوقت المناسب المحدد لهم وهو نهاية فترة الائتمان، والثاني، هو أن العملاء أحيانا يتأخرون عن التسديد الى ما بعد فترة الائتمان. وبالرغم من أن الوسط الحسابي لكل منهما قد بلغ (3,828) الا أن الاول قد حصل على انحراف معياري يبلغ (0,969) بينما حصل الثاني على (0,747) ويستنتج من ابتعاد الوسط الحسابي المرجح عن الرقم (5) وكذلك اختلاف الانحراف المعياري أنه لا تناقض بين هاتين النتيجتين. فبعض الشركات قيد الدراسة قد واجهت الحالة الاولى، والبعض الاخر قد واجهت الحالة الثانية. أما حالة أن الائتمان يتحول أحيانا الى ديون مشكوك في تحصيلها، فقد حصلت على وسط حسابي مرجح بلغ (3,267) وانحراف معياري بلغ (1,252). وتدل هذه النتيجة على عدم اجماع الشركات قيد الدراسة على مواجهة تلك الحالة.

وبالرغم من وجود مصروفات تتحملها الشركات نتيجة قيامها بعمليات التحصيل، الا أن تلك الشركات قد تجد نفسها مضطرة لاتباع وسائل معينة للحد من تأخر عملائها في تسديد التزاماتهم المالية. وقد تأخذ تلك الوسائل صور عقوبات تفرضها تلك الشركات على عملائها الذين يتأخرون عن التسديد في الوقت المحدد. وفي هذا الصدد تفيد اجابات مفردات العينة على وجود أربع وسائل تستخدمها تلك الشركات للحد من التأخير. ويوضح الجدول رقم (3) هذه الوسائل التي تختلف في ترتيبها بناء على الوسط الحسابي المرجح عن ترتيبها بناء على الانحراف المعياري. ويأتي وقف التسهيلات الائتمانية كأول رد فعل للتأخير، يلي تلك الوسيلة من حيث الترتيب اقامة دعوى قضائية. أما فرض فوائد تأخير على المبالغ المتأخرة فتأتي في المرتبة الثالثة، يليها أخيرا، العقوبات المالية كنسبة من المبيعات تفرض على المتأخرين من العملاء. وتأتي هذه النتيجة مؤيدة للفرضية السادسة لهذه الدراسة التي تقول أن الشركات الاردنية المساهمة تتبع وسائل معينة للحد من تأخر العملاء في تسديد التزاماتهم المالية.

جدول رقم (3)

العقوبات التي تفرضها الشركات على المتأخرين عن التسديد

العقوبـــــــــــات	الوسط الحسابي المرجح		الانحراف المعياري	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
وقف التسهيلات الائتمانية	4,297	1	0,937	2
اقامة دعوى قضائية	3,750	2	1,098	3
فرض فوائد تأخير	3,125	3	1,118	4
عقوبات مالية كنسبة من المبيعات	2,391	4	0,847	1

ومع فرض بعض العقوبات من قبل الشركات للحد من التأخير، الا أن طبيعة الاستثمار في حسابات المدينين لا بد أن ينتج عنها بعض الديون المشكوك في تحصيلها. وقد أفادت اجابات مفردات العينة على أن الغالبية العظمى من تلك الشركات تمارس اجراءات معينة ضد العملاء من أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السابعة لهذه الدراسة. وقد قصد ذكر «الغالبية العظمى» من الشركات نتيجة الارتفاع الملاحظ في قيم الاوساط الحسابية المرجحة المعطاة لتلك الاجراءات وانخفاض انحرافاتها المعيارية. ويوضح الجدول رقم (4) هذه الاجراءات وترتيبها.

جدول رقم (4)

الاجراءات المتبعة من قبل الشركات ضد أصحاب الديون المشكوك فيها

الاجـــــــــراءات	الوسط الحسابي المرجح		الانحراف المعياري	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الاتصالات الهاتفية من قبل المسؤولين في الادارة العليا	4,500	1	0,756	2
كتابة اشعارات خطية	4,422	2	0,752	1
زيارات مكتبية من قبل المحصلين	4,391	3	0,847	3
اقامة دعوى قضائية	4,172	4	0,883	4
توسيط طرف ثالث يثق فيه الطرفان	3,594	5	1,151	5

ويأتي ترتيب هذه الاجراءات بناء على الوسط الحسابي المرجح مطابقا تماما لنفس الترتيب المبني على أساس الانحراف المعياري ما عدا المتغيرين الاولين اللذين يتبادلان المواقع من حيث الترتيب رغم ضآلة الفرق ما بين الانحراف المعياري للمتغير الاول (0,756) والانحراف المعياري للمتغير الثاني (0,752). ومع هذا فان الباحث يرى أن الترتيب الذي أوضحه مؤشر الانحراف المعياري يمكن أن يكون أكثر منطقية من الترتيب الذي أوضحه مؤشر الوسط الحسابي المرجح، حيث كتابة الاشعارات الخطية يجب أن تأتي أولا لاغراض التوثيق. ويلاحظ من الاجراء الاخير وهو توسيط طرف ثالث يثق فيه الطرفان، والذى يأخذ قيمة تمكن من وصفه بأنه «هام» انه ناتج عن الاعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع الاردني كمجتمع يؤمن بالعلاقات الاجتماعية واصلاح ذات البين.

وفي ما يتعلق بسلوك الشركات نحو معالجة الديون المعدومة فقد نتج أن كان ترتيب الحالات بناء على الوسط الحسابي المرجح مطابقا لنفس ترتيبها حسب الانحراف المعياري ما عدا الحالتين الثالثة والرابعة حسب تسلسلهما في الجدول (5) حيث تبادلتا المواقع من حيث الترتيب. ويوضح الجدول رقم (5) هذه الحالات وترتيبها.

جدول رقم (5)

الحالات التي عندها يعتبر الدين معدوما

الحالـــــة	الوسط الحسابي المرجح		الانحراف المعياري	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه	4,422	1	0,793	1
اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح الشركة	4,188	2	0,924	2
اذا كانت مصروفات التحصيل المتوقعة تزيد عن المبلغ المتوقع تحصيله	3,828	3	1,092	4
اذا قبلت جهة أخرى شراء حق الشركة في المطالبة بالدين ودفعت مبلغا مقابل ذلك	3,719	4	1,061	3
بعد مرور مدة معينة	3,172	5	1,176	5

وهذه النتيجة تتمشى مع المقولة القانونية «ما ضاع حق وراءه مطالب». حيث لا يمكن التحلل من الالتزام القانوني المترتب عن قبول الائتمان التجاري الا اذا صدر حكم قضائي بذلك، أو اذا أفلس المدين وأثبت ذلك حسب الاصول القانونية. لكن الباحث كان يتوقع أن تكون الحالة الاولى في الترتيب هي الحالة التي تكون مصروفات التحصيل المتوقعة عندها تزيد عن المبلغ المتوقع تحصيله، الا اذا كان السبب هو اثبات موقف معين، وهذا ما قد لا يتمشى مع تحليل المنفعة والتكلفة الا اذا قصد ألا يقوم مدينون آخرون بتقليد المتوقفين عن السداد. وبالرغم من عدم وجود تكوين مؤسسي في السوق الاردنية ينظم عملية شراء الديون المعدومة الا أن هذه الحالة قد حصلت على الترتيب الرابع بناء على الوسط الحسابي المرجح وعلى الترتيب الثالث بناء على الانحراف المعياري مما يوحي بأهميتها وضرورة التفكير بانشاء مؤسسة منظمة لشراء الديون المعدومة ومن ثم متابعة المطالبة بها.

تحليل التباين : بعد تحديد الاهمية النسبية لمتغيرات النموذج المقترح، ولمزيد من تحليل تلك الاهمية، فسوف يتم استخدام تحليل التباين (الاحادي والثنائي والثلاثي) لقياس علاقة متغيرات النموذج (كمتغيرات تابعة) مع بعض السمات المميزة للشركات الداخلة في عينة هذه الدراسة والمتمثلة في السمة القانونية للشركات، والصفة القطاعية لها، ونسبة مبيعاتها الآجلة الى المبيعات الاجمالية.

أولا ـ تحليل التباين الأحادي : سوف يستخدم هذا التحليل لاثبات مدى دلالة تأثير (أو عدم تأثير) كل واحد من المتغيرات المستقلة (كل متغير بذاته) على متغيرات النموذج. ويتمثل هذا التأثير في صورة الفروق بين الاوساط الحسابية المرجحة للمتغيرات التابعة طبقا لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وتحت مستوى معين من درجة الثقة (أي مستوى الدلالة) مع استبعاد التأثير الذي تزيد دلالته عن 20٪.

أ) أثر السمة القانونية للشركات على متغيرات النموذج : تتميز الشركات المساهمة العامة عادة بكبر حجمها، وتعقيد هياكلها الادارية والتنظيمية مما قد يوحي بوجود تقسيمات ادارية متخصصة لانشطتها من أجل رفع الكفاية وتحسين الاداء. وبعكس ذلك يمكن أن تكون معظم الشركات المساهمة الخصوصية حيث هي عادة أصغر حجما وأقل تعقيدا في هياكلها التنظيمية. ولهذا رأى الباحث أهمية قياسة أثر السمة القانونية على متغيرات النموذج المقترح كما ورد في الفرضية الثامنة لهذه الدراسة. ويوضح الجدول رقم (6) أن تحليل التباين الاحادي قد أظهر أن هناك دلالة قوية (3٪ أو أقل) لاثر السمة القانونية على ثلاثة متغيرات هي، أولا، اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان، وثانيا، اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه،

جدول رقم (6)
أثر السمة القانونية على متغيرات النموذج المقترح

المتغيـــــــر التابــــع	الاوساط الحسابية		قيمة ف	مستوى الدلالة
	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية		
1) اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان	3,882	3,900	5,109	أقل من 1٪
2) العلاقات الشخصية مع المسؤولين كعامل يمنح على أساسه الائتمان	2,824	3,267	2,740	17٪
3) مدة فترة الأئتمان تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة أشهر	4,147	3,700	2,880	15٪
4) وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على العملاء المتأخرين عن السداد	4,118	4,500	2,875	18٪
5) اعدام الديون بعد مرور مدة معينة على عدم تسديدها	2,941	3,433	4,222	3٪
6) اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه	4,235	4,633	4,166	3٪
7) اعدام الديون اذا قبلت جهة أخرى شراء حق الشركة في المطالبة به	3,471	4,000		

وأخيرا، اعدام الديون اذا قبلت جهة أخرى شراء حق الشركة في المطالبة بالدين المعدوم. ومع أن الفروق بين الاوساط الحسابية المرجحة بالنسبة للشركات المساهمة العامة لا تمثل اختلافا جوهريا (من حيث القيمة) عن مثيلاتها بالنسبة للشركات المساهمة الخصوصية، الا أن وجود دلالة احصائية قوية تؤكد أن الشركات المساهمة الخصوصية تعطي أوزانا لاهمية تلك المتغيرات أكبر من الاوزان التي تعطيها الشركات المساهمة العامة. اضافة الى تلك المتغيرات الثلاثة، فان السمة القانونية تؤثر على أربعة متغيرات أخرى ولكن بمستوى دلالة مقرون بدرجة من الحذر في التعميم (18٪ أو أقل). لكن القاء الضوء على مثل تلك العلاقة هو لمجرد الاستدلال على مدى التباين في سلوك هذين النوعين من الشركات (عامة وخصوصية). فالشركات المساهمة الخصوصية تمنح الائتمان على أساس العلاقات الشخصية مع المسئولين فيها بدرجة أعلى مما تمارسه الشركات المساهمة العامة حيث الوسط

الحسابي المرجح لهذا المتغير يبلغ (3,267)، (2,824) للشركات المساهمة الخصوصية والشركات المساهمة العامة على التوالي. أما فترة الائتمان التي تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور (وهي الفترة التي أخذت الترتيب الاول على جميع الفترات الاخرى لجميع مفردات العينة على أساس كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري) فانها تطبق في الشركات المساهمة العامة بدرجة أكبر منها في الشركات المساهمة الخصوصية. أما وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على العملاء المتأخرين فهو ممارس في الشركات المساهمة الخصوصية بدرجة أعلى مما هو عليه في الشركات المساهمة العامة. ويمكن تفسير ذلك بأن الاخيرة بحكم طبيعتها المؤسسية تتمتع بمكانة وقوة تعامل مع عملائها بدرجة قد لا تجعلها تقبل على ايقاف التسهيلات الائتمانية الا بعد دراسة مستفيضة. والمنطق نفسه يمكن أن يطبق على اعدام الديون بعد مرور مدة معينة على عدم تسديد تلك الديون، حيث أن الشركات المساهمة العامة لا تقدم بسهولة على هذا التصرف، بل تقوم بمتابعته الى أن يصدر حكم قضائي حوله. وبهذا فان تحليل التباين الاحادي قد أثبت صحة الفرضية الثامنة لهذه الدراسة ما عدا ما يتعلق بهذه المتغيرات الثمانية من متغيرات النموذج.

ب) أثر الصفة القطاعية على متغيرات النموذج : اضافة الى اختيار عينة هذه الدراسة على أساس السمة القانونية، فان الصفة القطاعية كانت المعيار الثاني في اختيار تلك العينة حيث أن 56٪ من مفرداتها كانت من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الصناعة، أما النسبة الباقية (44٪) فكانت من الشركات العاملة في قطاع الخدمات. ولا شك أن هذا التقسيم له مبرراته حيث أن السياسات البيعية تختلف باختلاف القطاعين من حيث اختيار قنوات التوزيع، وجدولة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والاستثمار في المخزون السلعي، وبالتالي الاستثمار في حسابات المدينين. ويوضح الجدول رقم (7) أن تحليل التباين الاحادي قد أظهر أن هناك دلالة لم يزد مستواها عن 8٪ لتأثير الصفة القطاعية على خمسة متغيرات من متغيرات النموذج. فالشركات الصناعية تميل الى الاعتقاد بدرجة أعلى من شركات الخدمات أن قلة عدد المحصلين تعتبر أحد الاسباب التي تدعو العملاء الى التأخر في التسديد. أما فترة الائتمان، التي تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور، فانها ممارسة من قبل الشركات الصناعية بدرجة أعلى منها في شركات الخدمات حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح بالنسبة للاول (4,194)، وهو أعلى من الوسط بالنسبة لجميع مفردات العينة. أما وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على العملاء المتأخرين عن السداد، فبالرغم من أن الوسط الحسابي المرجح متقارب بالنسبة لهذين النوعين من الشركات، الا أن مستوى الدلالة كان قويا 1٪ بحيث يتأكد تأثر الصفة القطاعية على هذا المتغير. أما فرض فوائد تأخير كعقوبة على العملاء المتأخرين، وكذلك اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر

افلاسه فقد أعطيا وزنا من قبل شركات الخدمات أعلى من الوزن المعطى من قبل الشركات الصناعية. وقد نتج عن استخدام تحليل التباين الاحادي اثبات صحة الفرضية التاسعة لهذه الدراسة باستثناء ما يتعلق بالمتغيرات الخمسة الواردة في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)
أثر الصفة القطاعية على متغيرات النموذج

المتغيـــــــرات	الاوساط الحسابية		قيمة	مستوى
	صناعية	خدمات	ف	الدلالة
1) قلة عدد المحصلين كسبب يدعو العملاء للتأخر في التسديد	2,611	2,036	3,533	7٪
2) مدة فترة الائتمان تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة أشهر	4,194	3,607	5,079	1٪
3) وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على العملاء المتأخرين عن السداد	4,306	4,286	6,944	أقل من 1٪
4) فرض فوائد تأخير كعقوبة على العملاء المتأخرين عن السداد	2,889	3,429	3,627	8٪
5) اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر أفلاسه	4,250	4,643	4,054	3٪

ج) أثر نسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات الاجمالية على متغيرات النموذج : حيث أن سياسة البيع بالاجل (أي الائتمان التجاري) هي الوجه الأخر لسياسة الاستثمار في حسابات المدينين، فقد تم استخدام تحليل التباين الاحادي لقياس مدى تأثير نسبة المبيعات الاجلة الى المبيعات الاجمالية على متغيرات النموذج المقترح. ويوضح الجدول رقم (8) ان هذا المتغير المستقل له تأثر ذو دلالة (8٪ أو أقل) على ثمانية متغيرات. ومن ضمن هذه المتغيرات، أولا، ادراك الشركات قيد الدراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها كسبب لمنح الائتمان التجاري، وثانيا، أهمية منح الائتمان التجاري بصفة عامة بالنسبة لتلك الشركات. ويلاحظ أن هذين المتغيرين هما من المتغيرات المتعلقة بالاتجاه. وقد بلغ مستوى الدلالة بالنسبة لهذين المتغيرين 0,001٪ وهو مستوى يكاد يقود الى التأكد التام بوجود تأثير لنسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات الاجمالية على هذين المتغيرين. أما المتغيرات الستة الاخرى فمنها ثلاثة تتعلق بسياسة الائتمان، بينما الثلاثة الاخرى تتعلق بسياسة التحصيل. ومن أهم الاستنتاجات التي يبرزها الجدول رقم (8) ما يلي :

جدول رقم (8)
أثر شبه المبيعات الاصلية الى اجمالي المبيعات على متغيرات النموذج

المتغيـــــرات	الاوساط الحسابيـــة المرجحـــة					قيمة ف	مستوى الدلالة
	أقل من 20٪	أكثر من 20٪ - 40٪	أكثر من 40٪ - 60٪	أكثر من 60٪ - 80٪	أكثر من 80٪		
1) ادراك الشركات لعدم توفر السيولة لدى عملائها كسبب لمنح الائتمان	4,200	4,071	3,500	4,889	4,200	4,785	أقل من 1٪
2) أهمية منح الائتمان التجاري بالنسبة للشركات	3,200	3,786	4,125	4,667	4,700	8,446	أقل من 1٪
3) دراسة المركز المالي للعميل كعامل يمنح على أساسه الائتمان	4,600	4,286	4,125	5,000	4,300	2,454	3٪
4) سمعة العميل التجاري كعامل يمنح على أساسه الائتمان	4,000	3,786	3,500	4,222	3,400	2,678	2٪
5) مدة فترة الائتمان أقل من شهر	4,200	4,000	3,063	3,444	2,900	2,637	2٪
6) توسيط طرف ثالث كاجراء يتخذ في حالة الديون المشكوك فيها	4,600	4,429	4,625	4,778	4,300	2,390	4٪
7) اعدام الديون اذا كانت القيمة المتوقعة لمصروفات التحصيل تزيد عن المبلغ المتوقع تحصيله	3,600	4,214	3,375	4,444	3,700	2,105	8٪
8) اعدام الديون اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح الشركة	3,600	4,357	4,125	5,000	3,900	3,283	1٪

1) ان مستوى الدلالة لتأثير نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات على هذه المتغيرات الثمانية قوي جدا لدرجة أنه لم يزد على 2٪ بالنسبة لخمسة من هذه المتغيرات.

2) تزداد أهمية الائتمان التجاري للشركات الداخلة في العينة بازدياد نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات. فعند مستوى 20٪ لتلك النسبة بلغ الوسط الحسابي المرجح (3,200) وأخذ يزداد مع زيادة تلك النسبة حتى بلغ (4,700) بالنسبة للشركات التي تبلغ مبيعاتها الآجلة أكثر من 80٪ من مبيعاتها الاجمالية.

3) بالنسبة لتلك الشركات التي تبلغ مبيعاتها الآجلة أكثر من 60٪ وحتى 80٪ من مبيعاتها الاجمالية (ويبلغ عدد تلك الشركات 9 شركات كما يوضح ذلك الجدول رقم (1) فانها جميعها قد أعطت الرقم (5) الممثل للحكم «هام جدا» بالنسبة لدراسة المركز المالي للعميل كعامل يمنح على أساسه الائتمان، وكذلك «موافق تماما» بالنسبة لاعدام الديون اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح تلك الشركات. وعليه فان تحليل التباين الاحادي قد أكد صحة الفرضية العاشرة لهذه الدراسة باستثناء ما يتعلق بالمتغيرات الثمانية الواردة في الجدول رقم (8).

ثانيا ـ تحليل التباين الثنائي : بعد أن تم اختبار مدى تأثير (أو عدم تأثير) كل متغير من المتغيرات المستقلة بذاته على متغيرات النموذج، فان تأثير المزيج المركب من أي متغيرين مستقلين مجتمعين على المتغيرات التابعة سوف يتم قياسه وذلك باستخدام تحليل التباين الثنائي. وفي هذه الحالة فانه سوف يكون لدينا ثلاثة متغيرات مستقلة جديدة كل واحد هو عبارة عن المزيج من متغيرين اثنين من المتغيرات التي سبق تحديدها في الفقرة (4-1-5).
ويوضح تحليل التباين الثنائي أن ثلاثة عشر متغيرا تابعا قد تأثرت كما يلي :

أ) مزيج السمة القانونية والصفة القطاعية : أثر هذا المزيج على أربعة متغيرات تابعة بمستويات دلالة تتراوح ما بين 1٪ الى 7٪ وهذه المتغيرات هي :

1) اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان وكان مستوى الدلالة 5٪ وكان هذا المتغير قد تأثر بالسمة القانونية وحدها بمستوى دلالة اقل من 1٪.

2) ادراك الشركات قيد الدراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها كسبب لمنح الائتمان وكان مستوى الدلالة 1٪ ولم يتأثر هذا المتغير بأي من السمة القانونية أو الصفة القطاعية كل على حدة بمستويات ذات دلالة.

3) العلاقات الشخصية مع المسئولين في الشركة كسبب لمنح الائتمان وذلك بمستوى دلالة 7٪ وكان هذا المتغير قد تأثر بالسمة القانونية وحدها ولكن بمستوى دلالة بلغ 17٪ ولم يتأثر بالصفة القطاعية بمستوى ذي دلالة.

4) قلة عدد المحصلين كسبب للتأخير في التسديد وذلك بمستوى دلالة 4٪ وقد تأثر هذا المتغير بالصفة القطاعية وحدها بمستوى دلالة بلغ 7٪ ولم يتأثر بالسمة القانونية بمستوى ذي دلالة.

ب) مزيج السمة القانونية ونسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات : وقد أثر هذا المزيج على ثمانية متغيرات تابعة كالتالي :

1) اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان وذلك بمستوى دلالة 2٪.

2) عدم دراسة المركز المالي كسبب لتأخر العملاء في التسديد وذلك بمستوى دلالة 10٪.

3) الافراط في منح الائتمان التجاري للعميل الواحد كسبب لتأخر العملاء وذلك بمستوى دلالة 1٪.

4) فرض عقوبات مالية على المتأخرين في التسديد وذلك بمستوى دلالة 2٪.

5) فرض فوائد تأخير على العملاء المتأخرين في التسديد وذلك بمستوى دلالة أقل من 1٪.

6) القيام بزيارات مكتبية من قبل المحصلين لاصحاب الديون المشكوك فيها وذلك بمستوى دلالة 10٪.

7) الاتصالات الهاتفية مع المسئولين في الادارة العليا مع أصحاب الديون المشكوك فيها وذلك بمستوى دلالة أقل من 1٪.

8) وأخيرا، اقامة دعاوٍ قضائية كاجراء ضد العملاء من أصحاب الديون المشكوك فيها.

ج) مزيج الصفة القطاعية ونسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات : وقد أثر هذا المزيج على متغيرين اثنين تابعين فقط هما، أولا، حدة المنافسة في السوق كسبب لمنح الائتمان وذلك بمستوى دلالة 4٪، وثانيا، وقف التسهيلات الائتمانية للمتأخرين في التسديد وذلك بمستوى دلالة 10٪. وعليه فقد نتج عن استخدام تحليل التباين الثنائي ان أمكن اثبات صحة الفرضية الحادية عشرة باستثناء ما يتعلق بتأثير ثلاثة تركيبات ثنائية من المتغيرات المستقلة على ثلاثة عشر متغيرا تابعا كما ذكر أعلاه.

ثالثا ـ تحليل التباين الثلاثي : تم استخدام هذا التحليل لقياس مدى تأثير (أو عدم تأثير) المتغيرات المستقلة الثلاثة مجتمعة على المتغيرات التابعة للنموذج. وفي هذه الحالة وجد أن هذا التحليل يؤكد اثبات صحة الفرضية الحادية عشرة باستثناء المتغيرين التاليين : 1) فترة الائتمان التجاري تبلغ سنة واحدة أو أكثر وذلك بأن كانت قيمة اختبار ف (2,181)

ومستوى الدلالة 10٪. 2) دراسة المركز المالي للعميل كعامل يمنح على أساسه الائتمان التجاري وذلك بأن كانت قيمة ف (1,741) ولكن مستوى الدلالة كان أقل من الحد المقبول حيث بلغ 29٪ لذا لا يمكن قبول هذه النتيجة. وعليه فان تحليل التباين الثلاثي قد أثبت صحة الفرضية الحادية عشرة ما عدا ما يتعلق بفترة الائتمان.

الخلاصة

قدمت هذه الدراسة نموذجا كميا أمكن من خلالها تحديد المتغيرات التي تحكم سياسات الائتمان التجاري والتحصيل. وقد قسمت تلك المتغيرات الى أربع مجموعات تتعلق الاولى بالظواهر الاقتصادية السائدة في السوق، والثانية تتعلق بالسمات المميزة لطالب الائتمان. أما المجموعتان الثالثة والرابعة فتتعلق كل منهما بسياسة الائتمان وسياسة التحصيل بشكل مباشر. كما تم تقسيم تلك المتغيرات الى فئة يمكن لمنشآت الاعمال السيطرة عليها وبالتالي يمكن تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين، وفئة لا يمكن السيطرة عليها وانما يمكن التعرف على مستوى تأثيراتها عن طريق التجارب السابقة.

وبالرغم من أن الهدف الرئيسي لمنشآت الاعمال هو تعظيم قيمتها، الا أن هناك أهدافا فرعية اذا ما تحققت فانها ستساهم في تحقيق الهدف الرئيسي، على افتراض ثبات بقية العوامل الاخرى. فعلى سبيل المثال اذا تمكنت منشآت الاعمال من تحقيق أقصى قدر ممكن من الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين، وأخذت المخاطرة الناتجة عن ذلك في الحسبان، فان ذلك سيساهم في تعظيم قيمة المنشأة اذا كان صافي الارباح موجبا طيلة فترة زمنية معقولة.

تمارس الشركات الاردنية المساهمة الائتمان التجاري بشكل مكثف، حيث بلغ متوسط نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات 60٪، وقد جاءت هذه الممارسة نتيجة ادراك تلك الشركات لاهمية البيع الآجل كوسيلة هامة لزيادة حجم المبيعات، ولاسباب أكدت هذه الدراسة دلالتها حيث يأتي في مقدمتها الظروف الاقتصادية السائدة في السوق، وادراك تلك الشركات لعدم توفر السيولة الكافية لدى العملاء. وقد تأكدت هذه النتيجة مرة أخرى عند تحليل الاسباب التي تدعو العملاء عادة الى التأخر في تسديد التزاماتهم المالية، حيث ثبت أن الكساد الاقتصادي في السوق وعدم توفر السيولة لدى العملاء يأتيان في مقدمة الاسباب التي تدعو العملاء عادة الى عدم التسديد في الوقت المحدد.

وبالرغم من الاقبال الكثيف على منح الائتمان التجاري، الا أن السياسة الائتمانية التي تتبناها الشركات الاردنية المساهمة لا تقابلها سياسة موازية، وبالمستوى نفسه على

جانب التحصيل. فيكاد يكون معدوما وجود أقسام متخصصة للتحصيل في الشركات التي شملتها الدراسة. بل إن 20٪ من تلك الشركات لا يوجد لديها محصلون أصلا، وحوالي 70٪ منها يوجد لديها محصلان اثنان أو أقل. ويشيع استخدام المراسلين والسائقين في ايصال المطالبات للعملاء دون ادراك لخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء في عمليات التحصيل.

لقد اتضح أن الشركات الاردنية المساهمة قيد الدراسة تمارس اجراءات معينة للحد من تأخر العملاء في تسديد التزاماتهم المالية. ويأتي وقف التسهيلات الائتمانية كأول رد فعل للتأخير بالرغم مما قد ينطوي عليه هذا الاجراء من آثار سلبية على حجم المبيعات. ولعل هذا الاجراء يعبر عن عدم وضوح السياسة المعتمدة من قبل تلك الشركات في ما يتعلق بكل من الائتمان والتحصيل. أما الاجراءات المتبعة عادة ضد أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها فتبدأ بالاتصالات الهاتفية والخطية والشخصية، وقد تنتهي باقامة دعوى قضائية، أو اللجوء الى الاعراف الاجتماعية وذلك بتوسيط طرف ثالث. وحيث أن حجم الديون المشكوك في تحصيلها يتأثر بكل من سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فانه يمكن تحجيم تلك الديون المشكوك في تحصيلها وذلك بتبني سياسات فعالة ومتينة تأخذ في الاعتبار ايجاد التوازن المناسب بين حجم المبيعات المطلوب والمخاطرة الناتجة عن عدم التسديد.

وبالرغم من غياب مؤسسات متخصصة يمكنها تحمل جزء من المخاطرة الناتجة عن البيع لآجل، الا أن معظم الشركات قيد هذه الدراسة تدرك أهمية الائتمان التجاري لزيادة مبيعاتها، وقد أبدت بعض تلك الشركات رغبتها في أن تبيع الديون المشكوك في تحصيلها الى طرف آخر.

هناك استنتاجات أخرى يمكن لكل شركة، حسب السياسة المتبعة فيها، أن تستفيد منها بالقدر المتلائم مع سياساتها الادارية، وسمتها القانونية، وصفتها القطاعية، وذلك باستقراء النتائج التفصيلية التي توصلت لها هذه الدراسة الموجودة في الجداول التي قدمتها. فقد أثبت تحليل التباين، على سبيل المثال، دلالة تأثير المتغيرات المستقلة على العديد من متغيرات النموذج المقترح في هذه الدراسة لادارة الائتمان والتحصيل. وفي ضوء ماسبق يوصي الباحث بما يلي:

ضرورة مراجعة وتقييم سياسات الائتمان والتحصيل بشكل مستمر ومنتظم، بهدف تعديل تلك السياسات بناء على تجارب التحصيل، بما يضمن تحقيق أقل تكلفة ممكنة ناتجة عن أي من الديون المشكوك في تحصيلها، طول فترة الائتمان، وكذلك مراجعة

نشاطات التحصيل ومصروفاتها، ومستوى المبيعات المفقودة.

· ونظرا لما لفعالية وكفاءة ادارة الائتمان والتحصيل من أثر مباشر على التدفقات النقدية لمنشآت الاعمال، فان تلك الادارة يجب أن تحظى بالاهتمام لدرجة قد تصل الى انشاء ادارة متخصصة للقيام بهذه المهمة. فعند تصميم الهياكل التنظيمية لمنشآت الاعمال لا بد من اسناد مهام الائتمان والتحصيل اما الى قسم متخصص يرفع تقاريره الى الادارة العليا مباشرة أو اسناد هذه المهام، وبشكل واضح، الى قسم المبيعات، أو قسم التسويق، أو قسم الادارة المالية. ولا شك في أن حجم الشركة ومستوى مبيعاتها الآجلة يحكم الوضع المطلوب. وعليه فان هذه الدراسة توصي الشركات الاردنية المساهمة وغيرها من منشآت الاعمال التي تمنح الائتمان التجاري بأن تنشيء أقساما متخصصة للائتمان والتحصيل. وأن تقوم بتدريب موظفيها لاكتساب المهارات اللازمة للرفع من كفايتهم وللوصول الى نتائج فعالة في عمليات التحصيل، اذا ما كان مبدأ تحليل التكلفة والمنفعة يسمح بذلك.

لقد تأكدت أهمية الظروف الاقتصادية وانعكست تلك الاهمية على كل من سياسة الائتمان وكذلك على سياسة التحصيل. وحيث أن المتغيرات المتعلقة بالظروف الاقتصادية هي متغيرات لا سيطرة لمنشآت الاعمال عليها، فان على تلك المنشآت توجيه سياساتها بشكل يحقق توازنا ما بين العائد على الاستثمار في حسابات المدينين والمخاطرة الناتجة عن ذلك بأن تقوم بتحفيز العملاء على السداد المعجل باعطاء خصم مقبول لمن يقوم بالتسديد قبل نهاية فترة الائتمان.

ولأن سياسة الائتمان المتبعة تؤثر على فعالية سياسة التحصيل. لذا على الشركات الاردنية أن تتبنى عدة أسس تقوم عليها سياسة الائتمان ويأتي في مقدمتها دراسة المركز المالي وجمع معلومات دقيقة عن سجل طالب الائتمان وسمعته التجارية، أما الاسس غير الموضوعية مثل علاقة طالب الائتمان مع أحد المسئولين في الشركة أو مع أحد أعضاء مجلس الادارة أو الاعتماد على المكانة الاجتماعية فانها يجب أن لا تكون بديلا عن الاسس الموضوعية التي يجب أن تكون هي المعيار الاهم في سياسة الائتمان. أما الاسس غير الموضوعية التي يمكن أن تمليها التقاليد الاجتماعية والبيئية فانها يجب أن تستغل لصالح عمليات التحصيل مثل توسيط طرف ثالث في ما يتعلق بالديون المشكوك فيها قبل اللجوء الى اجراءات حاسمة مثل رفع الدعاوي القضائية.

لقد فتحت هذه الدراسة أبوابا لمزيد من البحث في هذا المجال سواء على عينات أخرى تنتمي الى قطاعات غير تلك القطاعات التي تبنتها هذه الدراسة، أو على شركات عربية غير أردنية. كما يمكن استخدام النموذج المقترح، بعد تحويره وتعديله، على الائتمان المصرفي وكذلك الائتمان المالي المقدم من المؤسسات المالية.

المصادر العربية

أبو الليل، أ. د.
1984 البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانية الاخرى. الكويت: جامعة الكويت.

العلاق، ب. ع.
1983 معجم مصطلحات العلوم الادارية الموحدة. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

المركز الاستشاري العربي
1987أ وضع الدين التجاري في الاردن. عمان.

سوق عمان المالي
1987ب دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية. عمان.

نصر، ع. ح.
1982 استخدام العينات في مجال البحوث الميدانية. الرياض: معهد الادارة العامة.

المصادر الاجنبية

Bass, B.M.
1983 Organizational Decision Making. Homewood, IL: Irwin.

Bierman, H. & Hausman, W.
1970 "The Credit Granting Decision." Management Science 16: 519 - 532.

Brigham, E.F. & Gapenski, L.C.
1985 Intermediate Financial Management. Chicago: Dryden Press.

Ferris, J.S.
1981 "A Transactions Theory of Trade Credit Use," Quarterly Journal of Economics 96 (May): 243 - 270.

Goddard, S. & Jay, S.
1981 Credit Management: A Survey of Credit Control and Debt Collection Policies and Practice. London: BIM Foundation.

Haley, C.W. & Schall, I.D.
1973 The Theory of Financial Decisions. New York: McGraw-Hill.

Harrison, E.F.
1981 The Managerial Decision-Making Process (2nd ed.). Boston: Houghton Mifflin.

Kim, Y.H. & Atkins, J.C.
1978 "Evaluating Investments in Accounts Receivable: A Wealth Maximizing Framework." Journal of Finance 33: 403 - 412.

Lieber, Z. & Orgler, Y.E.
1975 "An Integrated Model for Accounts Receivable Management." Management Science 22 (October): 212 - 219.

Mehta, D.
1968 "The Formulation of Credit Policy Models." Management Science 15 (October): 30 - 50.

Nadiri, M.I.
1969 "The Determinants of Trade Credit in the U.S. Total Manufacturing Sector." Econometrica 37: 408 - 423.

Oh, J.S.
1976 "Opportunity Cost in the Evaluation of Investments in Accounts Receivable." Financial Management 5 (Summer): 32 - 36.

Reed, E.W., Cotter, R.V., Gill, E.K. & Smith R.K.
1976 Commercial Banking. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Robichek, A.A. & Myers, S.C.
1966 "Conceptual Problems in the Use of Risk-Adjusted Discount Rates." Journal of Finance 21: 727 - 730.

Schwartz, R. & Whitcomb, T.
1980 "The Trade Credit Decision." pp. 257 - 273 in J. Bicksler (Ed.), Handbook of Financial Economics. Amsterdam: North Holland.

Shapiro, A.
1973 "Optimal Inventory and Credit Granting Strategies Under Inflation and Devaluation." Journal of Financial and Quantitative Analysis 8 (January): 37 - 46.

Smith, J.K.
1987 "Trade Credit and Informational Asymmetry." Journal of Finance 43: 863 - 872.

Srinivasan, V. & Kim, Y.H.
1987 "Credit Granting: A Comparative Analysis of Classification Procedures." Journal of Finance 42: 665 - 683.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات
- في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد

أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على مستوى تكيف طلبة السنة الاولى الجامعية في الاردن

تيسير النهّار عبدالله عبابنة
دائرة العلوم الانسانية ـ جامعة مؤته

مقدمـــة

تعد ثنائية الجنس أهم المتغيرات المميزة للأفراد إذ ترتبط بهذه الثنائية جملة من الصفات المتعارف عليها اجتماعيا تصدق على أحد الجنسين ولا تصدق على الجنس الآخر. واعتمادا على هذه الثنائية والسمات المرتبطة بكل جنس فان هناك معايير معينة للسلوك لدى الجنسين تتطلب امتثالا لدورين اجتماعيين مميزين يسميان بأنماط تمثل الدور المرتبط بالجنس (Tresemer & Pleck, 1974). وتفترض النظريات النفس اجتماعية ان تمثل الدور المرتبط بجنس الفرد يعد أحد شروط التكيف والصحة النفسية، ويتبع ذلك أن كثيرا من أنماط التكيف تتطور جزئيا من خلال تمثل الاتجاهات وأنماط السلوك المرتبطة بجنس الفرد. وتفترض النظرية التقليدية لأنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس أن الذكورة والأنوثة يشكلان نهايتين متناقضتين، كما تفترض أيضا أن مقومات التكيف والصحة النفسية تعتمد على درجة الانسجام بين اتجاهات الفرد وسماته واهتماماته، وبين الصفات المحددة اجتماعيا لجنسه (Brown, 1958: 236). وعلى الرغم من هذا الاجماع والتمايز في السمات المحددة اجتماعيا لكلا الجنسين الا أن عوامل متعددة أسهمت في احداث تغيرات في تركيب هذه السمات، الأمر الذي ترتب عليه أن كثيرا من هذه السمات لم تعد حكرا على جنس دون غيره، وأصبحت بالتالي مشتركة بين الجنسين، فلم تعد الذكورة والأنوثة تشكل بعدين متناقضين تقع في نهايته الأولى «الذكورة» وفي النهاية الأخرى «الأنوثة».

وقد كانت (Bem (1974: 155، أول المهاجمين لهذه النظرية التقليدية، اذا افترضت أن شروط الحياة المعاصرة تتطلب من الفرد (ذكرا كان أم أنثى) أن يمزج في بنائه النفسي بعض صفات الجنس الآخر، وبالتالي قدمت نظرية افترضت أنه بغض النظر عن الجنس فإن هناك ثلاثة أنماط للتوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس، سمّي النمط الأول بالانساني

Androgyny، وهم نظريا أولئك الأفراد الذين يجمعون في بنائهم النفسي أفضل صفات الذكورة والأنوثة، أما النمط الثاني من أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس فهم النمطيون Sex-typed وهم على فئتين: النمط الذكري Masculine - typed والنمط الأنثوي Feminine - typed وهم أولئك الأفراد الذين يكونون مشدودين للتعريفات الثقافية للسلوك المقبول لجنس دون غيره، كما أنهم يستخدمون هذه التعريفات الثقافية كمعايير لتقييم السلوك، وأخيرا فان النمط الثالث هم غير المميزين Undifferentiated وهم أولئك الأفراد الذين لا تكون صفات الذكورة والأنوثة قوية لديهم.

وزيادة على وضعها هذه النظرية في الأدوار المرتبطة بالجنس فإن Bem طورت مقياسا سمي Bem Sex-Role Inventory (BSRI) لقياس نمط توجه الفرد نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وقد افترضت Bem (1974) أن المشكلة الرئيسة في المقاييس التقليدية للتوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس تكمن في التصور الأساسي لمفهومي الذكورة والأنوثة، ولتخطي هذه العقبة فقد طورت Bem (1974) هذا المقياس الذي بُني على افتراض أن الذكورة والأنوثة يشكلان طرفين مستقلين على محور واحد. وقد أكدت الدراسات اللاحقة صدق هذا الافتراض اذ تبين نتيجة التحليل العاملي أن هناك أربعة عوامل أساسية تفسر معظم التباين الكلي على مقياس BSRI هي الذكورة، الأنوثة، الجنس والنضج، زيادة على أن مقاييس الذكورة والأنوثة التقليدية المبنية على افتراض أن الذكورة والأنوثة تشكلان بعدين متناقضين قد فشلت في التمييز بين الذكورة والأنوثة من جهة كما أن فقرات هذه المقاييس لا تتمتع بدرجة تشبّع عالية على عامل مشترك من جهة أخرى.

واستنتج Gaudreau (1977: 302) أن تصور صفات الذكورة والأنوثة كبعدين أحاديين هو خطوة في الاتجاه الصحيح. كما أشارت دراسة Carlsson (1981) الى صدق افتراض Bem من أن الذكورة والأنوثة تشكل طرفين مستقلين على محور واحد. وقد أجريت دراسات كثيرة حول أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس، وكانت غالبيتها تحاول التأكد من مدى صدق الافتراض القائل أن الانسانيين هم أفضل أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس من حيث شروط التكيف والصحة النفسية. ففي دراسة Bem (1975) حول العلاقة بين نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وبعض سمات الشخصية تبين أن الانسانيين من الجنسين هم أكثر أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس مرونة واستعدادا للقيام بأعمال أو أنماط سلوكية كانت حكرا على الجنس الآخر. كما أشارت النتائج أيضا إلى أن الانسانيين فقط أظهروا مستويات عليا من الاستقلالية Independence والرغبة في رعاية الأطفال Nurturance، في حين كانت الأنماط الأخرى متدنية على بعد معين (الاستقلال مثلا) وعالية على بعد آخر (الرغبة في رعاية الأطفال).

واستنتجت Bem أن جمع صفات الذكورة والأنوثة الفضلى (الانسانيين) يعد الفرد بصورة أفضل للتعامل مع شروط البيئة التي يعيش بها. وفي دراسة Bem & Lenney (1976) تبين أن النمطيين من الجنسين مقارنة بالانسانيين أو نمط الجنس الآخر Cross - sex - typed كانوا يفضلون القيام بنشاطات خاصة بجنسهم ويتحاشون القيام بنشاطات تعد خاصة بالجنس الآخر.

وقد أشارت دراسة Russell (1978) حول أثر الأب على نمطية التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى أن الآباء الانسانيين كانوا أكثر مشاركة في تربية أبنائهم ومشاركتهم بألعابهم مقارنة بالاباء من النمط الذكري، وقد أشارت دراسات Whitley (1983; 1985) حول العلاقة بين التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وتقدير الذات ومستوى التكيف الى أن هناك ارتباطا موجبا ذا دلالة احصائية بين النمط الانساني ودرجة تقدير الفرد لذاته ودرجة التكيف السوي.

وعلى الرغم من أن نتائج كثير من الدراسات أشارت إلى أن النمط الانساني كنمط من أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس أفرزته طبيعة الحياة المعاصرة يرتبط بشكل ايجابي مع المستويات الفضلى للتكيف والصحة النفسية والنجاح الأكاديمي والمهني، الا أن نتائج هذه الدراسات تطرح أكثر من تساؤل حول ما اذا كانت الذكورة وحدها لا الاندماج بين الذكورة والانوثة (الانسانية) هي المسؤولة عن هذه العلاقة الايجابية بين الانسانية وغيرها من مقاييس التكيف والصحة النفسية. ففي دراسة Russell (1978) تبين أن الذكورة لا الانسانية هي المسؤولة عن الاختلاف في أنماط التنشئة الاجتماعية للطفل، اذ وجد أن الآباء المتزوجين من نساء انسانيات أو من النمط الذكري هم الذين أظهروا مشاركة أكثر في رعاية الطفل. كما أشارت دراسة Whitley (1985) الى أن الذكورة ترتبط ايجابيا بقوة بأنماط التكيف السوية مقارنة بالانوثة والانسانية. وقد أكدت دراسة Bassoff & Glass (1982: 112) ما أشارت إليه الدراسات السابقة، اذ تبين أن هناك ارتباطا موجبا عاليا بين الذكورة ومختلف أبعاد الصحة النفسية، وقد استنتجا أنه على الرغم من أن الانسانية ترتبط ايجابيا بمستويات الصحة النفسية المفضلة أكثر من الانوثة فان بعد الذكورة المكوّن للانسانية هو المسؤول عن قوة هذه العلاقة أكثر من التكامل بين الذكورة والانوثة.

ان استعراض الدراسات المتعلقة بالتوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس يكشف عن أنه باستثناء دراسات قليلة أجريت في البيئات العربية (al-Qataee, 1986; al-Nhar, 1986)، وان كل الدراسات قد أجريت في المجتمعات الغربية وتحديدا في البيئة الامريكية، الامر الذي يشير الى مدى الحاجة الى هذا النوع من الدراسات للتأكد من مدى صدق العلاقات القائمة بين التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وغيره من المتغيرات

السيكولوجية الاخرى. ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتأكد من مدى صدق النظرية الحديثة المتعلقة بالدور المرتبط بالجنس (نظرية Bem) في مجتمع يختلف في قيمه وفلسفته عن المجتمع الامريكي. اذ تحاول هذه الدراسة أن تبين أي أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس يقترن بأفضل مستويات التكيف: أهم الانسانيون أم النمطيون أم غير المميزين؟ ما الأفضل من حيث التكيف أن يكون الفرد ـ بغض النظر عن جنسه ـ انسانيا أم نمطيا أم غير مميز؟ وتحديدا تسعى الدراسة الحالية الى دراسة أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على درجة التكيف لدى عينة من طلبة السنة الجامعية الاولى.

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من 180 طالبا (90 ذكرا و 90 أنثى) تم اختيارهم من مجتمع احصائي يشكل طلبة السنة الاولى الجامعية في الجناح المدني لجامعة مؤتة في الأردن بطريقة عشوائية من تخصصات مختلفة في العلوم الانسانية والادارية والقانونية والطبيعية. وقد تم تطبيق أدوات الدراسة على أفراد العينة بصورة جماعية في أحد مدرجات الجامعة تحت أشراف الباحثين.

أدوات الدراسة:

1) الصورة المعربة لمقياس Bem لقياس نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس: يتكون هذا المقياس من ثلاثين صفة موزعة بالتساوي على ثلاثة مقاييس فرعية هي الذكورة (مثل: حازم، مدافع عن مبادئه، ذو شخصية مسيطرة)، الأنوثة (مثل: حنون، محب للأطفال، وفيّ) والمحايدة (مثل: عدواني، مغرور، ودود) وتتطلب الاجابة عن هذا المقياس أن يقدر الفرد مدى انطباق كل صفة على قائمة تقدير تتدرج من 1 (ليس صحيحا على الاطلاق) الى 7 (صحيح دائما). وقد قام al - Qataee (1984; 1986) بتطوير هذه الأداة وتعريبها على عينة من طلبة الجامعات السعودية وأورد معاملات ثبات محسوبة بطريقة كرونباخ ـ ألفا: 0,82 ، 0,77 ، 0,81 لصفات الذكورة، الأنوثة والمحايدة بالترتيب (al - Qataee, 1986: 7)، كما استخدم (al - Nhar, 1986) هذه الأداة في البيئة الأردنية على عينة من طلبة كليات المجتمع وأورد معاملات ثبات محسوبة بطريقة كرونباخ ألفا: 0,74 ، 0,70 ، 0,73 لصفات الذكورة، الأنوثة والمحايدة، بالترتيب (al - Nhar, 1986: 40).

2) الصورة الأردنية المعربة لقائمة مينسوتا الارشادية: استخدمت الدراسة الحالية ثلاثة من الابعاد السبعة التي تقيسها هذه القائمة وهي: العلاقات العائلية، العلاقات الاجتماعية، والاتزان الانفعالي. وتمثل هذه الأبعاد المجالات التي يظهر فيها الفرد متكيفا أو غير متكيف (Berdie & Layton, 1957). وتتألف هذه الأبعاد الثلاثة من 132 فقرة موزعة على النحو التالي: العلاقات العائلية 32 فقرة (مثل: أجد في بيتي مكان متعة وسرور، من

الصعب على أن أكون في وضع مريح في البيت، أشعر أن والديّ قد خاب أملهما بي)، العلاقات الاجتماعية 57 فقرة (مثل: أشعر بالحرج عندما التقي بأناس لأول مرة، أشعر بالضيق والعصبية مع أكثر الناس)، والاتزان الانفعالي 43 فقرة (مثل: يصيبني القلق حول ما يمكن حدوثه من مصائب، كثيرا ما أتمنى لو عدت طفلا مرة ثانية، في بعض الاحيان أشعر برغبة في تحطيم الأشياء). وتتطلب هذه القائمة أن يحكم الفرد على مدى انطباق كل عبارة على نفسه بوضع اشارة × فوق كلمة (صح) إذا أرتأى أن العبارة تنطبق عليه واشارة × تحت كلمة (خطأ) اذا ارتأى أن العبارة لا تنطبق عليه. وتصحح القائمة بطريقة تعكس فيها العلامات العالية سوء تكيف في حين تشير العلامات المتدنية الى تكيف أفضل. وللقائمة دلالات صدق وثبات مقبولة مستخرجة من البيئة الأردنية (الصمادي، 1980؛ شريم، 1980؛ حبش، 1977). وقد أوردت شريم (1980: 16) معاملات الثبات التالية للمقاييس الفرعية للذكور والاناث محسوبة بطريقة اعادة تطبيق الاختبار بفاصل زمني مقداره شهران: العلاقات العائلية 0,82 للذكور و 0,89 للاناث، العلاقات الاجتماعية 0,81 للذكور و 0,91 للاناث، والاتزان الانفعالي 0,80 للذكور و 0,84 للاناث. كما أشارت (الصمادي، 1980) الى صدق القائمة مستخدمة التحليل العاملي وتحليل الفقرات اذ تم تحديد عامل عام بالاضافة الى ثلاثة عوامل فرعية تفسر معظم التباين الكلي للاداء على القائمة.

تصنيف افراد العينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس: وفقا لمقياس التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس BSRI فان نمط الدور الذي يرتبط بالجنس يمكن ان يكون احد الانماط التالية: انساني، ذكري، انثوي، غير مميز. ويبين جدول رقم (1) توزيع افراد العينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

وقد تم توزيع الأفراد الى هذه الأنماط الأربعة بناء على مجموع تقديرهم لصفات كل من قائمتي الذكور والأنوثة من مقياس الصورة المعربة لمقياس Bem لقياس نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس. ويعتمد هذا المقياس الوسيط كنقطة فصل بين هذه الأنماط الأربعة، فالانساني هو ذلك الفرد الذي يكون مجموع تقديره لقائمة صفات الذكورة أكثر من وسيط هذه القائمة (وجد أن وسيط قائمة صفات الذكورة يساوي 45) وفي الوقت نفسه يكون مجموع تقديره لقائمة صفات الأنوثة أكثر من وسيط قائمة صفات الأنوثة (وجد أن وسيط قائمة صفات الأنوثة يساوي 51). وقد تبين بناء على هذا الأساس أن عدد الأفراد الواقعين في هذا التصنيف (الانساني) 60 طالبا وطالبة (34 طالبا، 26 طالبة) أي ما نسبته 33,33٪ من مجموع أفراد العينة. والنمط الذكري يميز الفرد الذي يكون مجموع تقديره لصفات الذكورة أكثر من وسيط قائمة صفات الذكورة في حين يكون تقديره لصفات

جدول رقم (1)

توزيع افراد العينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

الجنس / نمط التوجه	ذكور	أنـاث	المجموع	النسبة الكليه***
الانسـاني	34 ن. ف* 56,66٪ ن. ع** 37,77٪	26 ن. ف* 43,34٪ ن. ع** 28,88٪	60	33,33٪
الذكري	23 ن. ف 60,52٪ ن. ع 25,55٪	15 ن. ف 39,48٪ ن. ع 16,66٪	38	21,11٪
الانثوي	11 ن. ف 28,2٪ ن. ف 12,22٪	28 ن. ف 71,08٪ ن. ف 31,11٪	39	21,66٪
غير المميز	22 ن. ف 51,66٪ ن. ع 24,44٪	21 ن. ف 48,84٪ ن. ف 23,33٪	43	23,88٪

* ن. ف: ترجع ألى النسبة افقيا وهي عدد الذكور/ الاناث الى مجموعها في كل نمط على حدة.
** ن. ع: ترجع الى النسبة عموديا وهي عدد افراد كل جنس في كل نمط الى مجموعه في كل الانماط.
*** النسبة الكلية: عدد افراد الجنسين في كل نمط الى مجموع افراد العينة.

الأنوثة أقل من وسيط قائمة الأنوثة، وقد بلغ عدد الأفراد الواقعين في هذا التصنيف 38 طالبا وطالبة (23 طالبا و 15 طالبة) أي ما نسبته 21.11٪ من مجموع أفراد العينة. أما النمط الثالث وهو الأنثوي فيميز الأفراد الذين يكون تقديرهم لصفات الأنوثة أكثر من وسيط قائمة صفات الأنوثة في حين أن تقديرهم لصفات الذكورة أقل من وسيط قائمة صفات الذكورة، وقد بلغ عددهم 39 طالبا وطالبة (11 طالبا و 28 طالبة) أي ما نسبته 21,66٪ من مجموع أفراد العينة. أما النمط الرابع وهو غير المميز فهم الأفراد الذين يكون مجموع تقديرهم لصفات الذكورة أقل من وسيط تلك القائمة وبنفس الوقت يكون تقديرهم

لصفات الانوثة أقل من وسيط قائمة صفات الانوثة، وقد بلغ عددهم 43 (22 طالبا و 21 طالبة) أي ما نسبته 23,88٪ من مجموع افراد العينة.

النتائج

لقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على كل بعد من أبعاد التكيف التي تناولتها الدراسة، كما تم استخدام تحليل التباين الثنائي للأعداد غير المتساوية لاستقصاء الفروق بين أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس في مستويات التكيف على أبعاد العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية والاتزان الانفعالي.

العلاقات العائلية: تشكل العلاقات العائلية البعد الأول لابعاد التكيف التي حاولت هذه الدراسة أن تبين أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس عليها. ويبين الجدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة العلاقات العائلية حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

جدول رقم (2)

المتوسطات والانحرافات المعياريه على قائمة العلاقات العائليه حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

الجنس / نمط التوجه	الانساني	الذكري	الانثوي	غير المميز
ذكــر	سَ* = 8,74 ع** = 2,77	سَ = 8,39 ع = 5,52	سَ = 11,09 ع = 5,16	سَ = 11,36 ع = 5,32
أنثــى	سَ = 6,88 ع = 6,57	سَ = 12,4 ع = 6,25	سَ = 11,52 ع = 6,49	سَ = 11,9 ع = 4,6

* سَ: تعني المتوسط الحسابي.

** ع : تعني الانحراف المعياري.

وقد تم اجراء تحليل التباين الثنائي للاعداد غير المتساوية (2 × 4) لدرجات افراد العينة على قائمة العلاقات العائلية (عودة وخليلي، 1988)، ويبين الجدول رقم (3) نتائج تحليل التباين الثنائي.

جدول رقم (3)
نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد العلاقات العائلية

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف
الجنس	1	1,2	0,85
نمط التوجه	3	4,22	*2,99
التفاعل	3	2,15	1,52
داخل الخلايا	172	1,4	

* $p < .05$

يتضح من جدول رقم (3) ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية (∝ = 0,05) بين متوسطات الأداء على قائمة العلاقات العائلية تعزى لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس في حين لم يصل أثر الجنس أو التفاعل بين الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى مستوى الدلالة الاحصائية. ولفحص الفروق بين هذه المتوسطات فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنة البعدية. وقد أشارت نتائج المقارنة «البعدية» لمتوسطات الخلايا باستخدام طريقة Scheffé (جدول رقم 4) الى أن جميع المقارنات بين انماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على مقياس العلاقات العائلية كانت ذات دلالة احصائية (∝ = 0,05) ما عدا تلك المقارنة بين النمط الانثوي والنمط غير المميز. ويبين جدول رقم (4) نتائج اختبار Scheffé للفروق بين المتوسطات على مقياس العلاقات العائلية.

يتضح من الجدولين رقم (4,3) انه بغض النظر عن الجنس فان الفرد الذي يجمع في بنائه النفسي افضل صفات الذكورة والانوثة (النمط الانساني) هو افضل انماط التوجه نحو تمثل الدور بالجنس من حيث طبيعة العلاقات العائلية التي تسود بينه وبين أفراد اسرته. فهؤلاء الافراد (الانسانيون) يمتازون بعلاقة اكثر تكيفا يسودها التفاهم والاحترام المتبادل على صعيد الاسرة ثم يتلوهم في درجة التكيف النمط الذكري ثم النمط الانثوي واخيرا النمط غير المميز. وعلى الرغم من أن نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس كان ذا أثر على صعيد العلاقات الأسرية التي تميز أفراد العينة فانه يجب ألا يستنتج من ذلك أن هذه الفروق بين أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس منها ما يشير الى سوء تكيف على صعيد العلاقات الاسرية لدى بعض هذه الانماط فالفروق بين هذه الأنماط الاربعة تكمن في درجة التكيف على صعيد العلاقات الأسرية.

العلاقات الاجتماعية: ان المتغير التابع الثاني من اشكال التكيف الذي حاولت هذه الدراسة ان تستقصي أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس عليه هو بعد العلاقات

الاجتماعية. ويبين جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة العلاقات الاجتماعية حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

جدول رقم (4)

ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد العلاقات العائلية بين مختلف التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

المتوسطات الحسابية للانمـــاط	الانساني 7,93	الذكـري 9,97	الأنثوي 11,40	غير ايمميز 11,62
الانساني 7,93		*2,04- (0,69)	*3,47- (0,69)	*3,69- (0,67)
الذكرى 9,97			*1,43- (0,76)	*1,65- (0,74)
الانثوي 11,40				0,22- (0,74)
غير المميز 11,62				

ـ القيم الحرجة لاختبار Scheffé وضعت بين قوسين.

* P < . 05

جدول رقم (5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة العلاقات الاجتماعية حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

نمط التوجه / الجنس	الانساني	الذكري	الانثوي	غير المميز
ذكـــر	سَ* = 17,74 ع** = 7,3	سَ = 16,30 ع = 5,84	سَ = 25,63 ع = 8,04	سَ = 23,63 ع = 7,03
انثـــى	سَ = 16,91 ع = 6,23	سَ = 19,73 ع = 7,64	سَ = 23,86 ع = 8,89	سَ = 26,52 ع = 6,21

* س: تعني المتوسط الحسابي. ** ع : تعني الانحراف المعياري.

هذا وقد تم اجراء تحليل التباين الثنائي للاعداد غير المتساوية (2 × 4) لدرجات افراد العينة على قائمة العلاقات الاجتماعية. ويبين جدول رقم (6) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد العلاقات الاجتماعية

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف
الجنس	1	1,73	0,92
نمط التوجه	3	35,24	*18,77
التفاعل	3	3,31	1,76
داخل الخلايا	172	1,88	

* $p < .05$

يتضح من جدول رقم (6) ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية (∝= 0,05) في مستويات التكيف على صعيد العلاقات الاجتماعية تعزى لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس في حين لم يصل اثر الجنس أو التفاعل بين الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى مستوى الدلالة الاحصائية. ولفحص الفروق بين هذه المتوسطات فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنات البعدية، وقد أشارت نتائج هذا الاختبار الى أن جميع المقارنات كانت ذات دلالة احصائية (∝= 0,05) ما عدا تلك التي بين النمط الانثوي والنمط غير المميز. ويبين جدول رقم (7) نتائج المقارنات البعدية لاختبار Scheffé على مقياس العلاقات الاجتماعية.

وكما هو الحال على صعيد العلاقات الأسرية، فان لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس أثراً في تحديد درجة تكيف الفرد على صعيد علاقاته الاجتماعية مع الآخرين. اذ أنه بغض النظرعن الجنس فان النمط الانساني والذكري هما أفضل أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس من حيث طبيعة علاقاتها الاجتماعية خارج اطار

الاسرة. فهؤلاء الانسانيون والذكريون يمتازون بعلاقات اجتماعية أكثر تكيفا ثم يتلوهما النمط الانثوي وأخيرا النمط غير المميز. وعلى الرغم من وجود هذه الفروق التي تعزى لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس فانه يجب الا يستنتج أن هناك مايشير الى سوء تكيف على صعيد العلاقات الاجتماعية، اذ أن الفروق بين هذه الانماط تكمن في درجة التكيف.

جدول رقم (7)

ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد العلاقات الاجتماعية بين مختلف انماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

المتوسطات الحسابية للانمـــاط	الانساني 17,38	الذكري 17,65	الانثوي 24,36	غير المميز 25,04
الانساني 17,38		0,27- (0,8)	*6,98- (0,8)	*7,66- (0,77)
الذكري 17,65			*6,71- (0,87)	*7,39- (0,86)
الانثوي 24,36				0,68- (0,85)
غير المميز 25,04				

- القيم الحرجة لاختبار Scheffé وضعت بين قوسين.
* $p < .05$

الاتزان الانفعالي: يشكل الاتزان الانفعالي البعد الثالث لابعاد التكيف الاجتماعي التي حاولت هذه الدراسة أن تستقصي أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس عليه. ويبين جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة الاتزان الانفعالي حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

جدول رقم (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية على بعد الاتزان الانفعالي

نمط التوجه / الجنس	الانساني	الذكري	الانثوي	غير المميز
ذكـــر	سَ* = 16,7 ع** = 5,71	سَ = 17,17 ع = 6,2	سَ = 24,54 ع = 7,8	سَ = 19,81 ع = 7,13
انثـــى	سَ = 17,8 ع = 6,45	سَ = 24,7 ع = 4,88	سَ = 21,67 ع = 5,75	سَ = 21,95 ع = 6,26

* سَ: تعني المتوسط الحسابي

** ع : تعني الانحراف المعياري

وقد تم اجراء تحليل التباين الثنائي للاعداد غير المتساوية (2 × 4) لدرجات افراد العينة على بعد الاتزان الانفعالي. ويبين جدول رقم (9) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد الاتزان الانفعالي

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف
الجنس	1	7,8	*4,03
نمط التوجه	3	11,78	*6,08
التفاعل	3	9,18	*4,75
داخل الخلايا	172	1,93	

* $p < .05$

يتضح من جدول رقم (9) أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية (∝ = 0,05) في مستويات التكيف على صعيد الاتزان الانفعالي تعزى للجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس والتفاعل القائم بين هذين المتغيرين. ولفحص الفروق بين المتوسطات على بعد الاتزان الانفعالي فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنات البعدية. ويبين جدول رقم (10) نتائج هذه المقارنات.

جدول رقم (10)

ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد الاتزان الانفعالي بين مختلف انماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس من الذكور والاناث

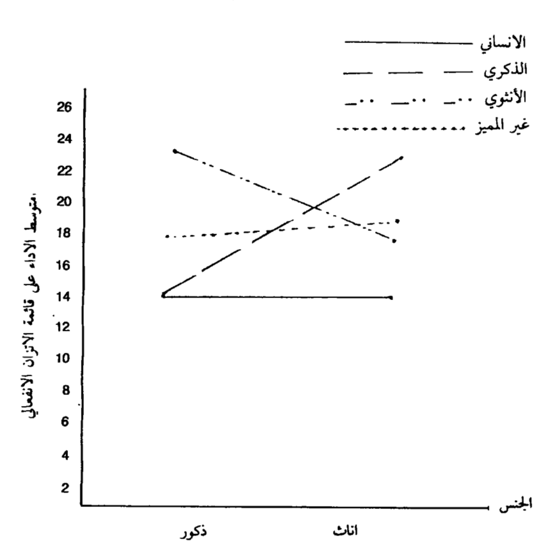
المتوسطات الحسابية للانمـــاط	انساني ذكور 16,7	ذكـري ذكور 17,17	أنثوي ذكور 24,54	غير مميز ذكور 19,81	انساني أناث 17,81	ذكـري أناث 24,70	انثوي أناث 21,67	غير مميز أناث 21,95
انساني ذكور 16,7	—	0,47- (1,62)	*7,84- (2,07)	*3,11- (3,05)	1, 1- (1,56)	*8- (1,85)	*4,97- (1,53)	*٥و٢٥ (1,63)
ذكري ذكور 17,7	—	—	*7,37- (2,19)	*2,64- (1,78)	*1,63- (1,61)	*7,53- (1,98)	*4,5 - (1,68)	*4,78- (1,75)
انثوي ذكور 24,54	—	—	—	*4,73 (2,21)	*6,74 (2,15)	0,16- (2,38)	*2,87 (2,13)	*2,95 (2,23)
غير مميز ذكور 19,81	—	—	—	—	*2,01 (1,73)	*4,89- (2)	*1,86- (1,7)	*2,14- (1,83)
انساني أناث 17,81	—	—	—	—	—	*6, 9- (1,94)	*3,87- (1,63)	*4,15- (1,76)
ذكري أناث 24,70	—	—	—	—	—	—	*3,03 (1,91)	*2,75 (2,02)
أنثوي أناث 21,67	—	—	—	—	—	—	—	0,28 (1,73)
غير مميز أناث 21,95	—	—	—	—	—	—	—	—

- القيم الحرجة لاختبار Scheffé وضعت بين قوسين.

كما يبين شكل رقم (1) أثر التفاعل بين متغيري الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على بعد الاتزان الانفعالي.

شكل رقم (1)

رسم توضيحي للتفاعل بين الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على بعد الاتزان الانفعالي



يتضح من شكل رقم (1) أن درجة الاتزان الانفعالي تختلف لدى أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس تبعا لكون الفرد ذكرا أم أنثى فالذكور من مختلف الأنماط كانوا أكثر اتزانا وأكثر قدرة على التحكم بانفعالاتهم (النضج الانفعالي) من الاناث ماعدا الذكور من النمط الانثوي الذين أظهروا درجة من الاتزان الانفعالي تقل عن كافة الانماط من

الجنسين واشتركوا بذلك مع الاناث من النمط الذكري. فعلى صعيد الذكور، كانت درجة الاستقرار الانفعالي وفق الترتيب التالي (ابتداء من أفضل درجات التكيف) الانساني، الذكري، غير المميز ثم الانثوي، وعلى صعيد الاناث فان الترتيب كان كالتالي: الانساني، الانثوي، غير المميز ثم الذكري. وأن هذه العلاقات القائمة بين جنس الفرد ونمط توجهه للدور المتعلق بجنسه على صعيد قدرته على التحكم بانفعالاته والنضج الانفعالي - كما اتضحت في نتائج هذه الدراسة - تشير إلى أن استبدال الصفات المرتبطة بجنس الفرد بالصفات المرتبطة بالجنس الآخر تُسهم في شعور الفرد بعدم السعادة وعدم الاتزان الانفعالي، أما أن يجمع الفرد أفضل صفات الجنس الآخر دون التخلي عن الصفات المرتبطة بجنسه فيقترن بأفضل مستويات التكيف على صعيد قدرة الفرد على التحكم بانفعالاته.

الخلاصة

تشير نتائج هذه الدراسة الى أن نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس ذو أثر في تحديد مستوى التكيف للطالب الجامعي على صعيد علاقاته الأسرية والاجتماعية وقدرته على التحكم بانفعالاته. فالنمط الانساني من الطلبة (ذكورا واناثا) أظهروا أنماطا من السلوك على صعيد علاقاتهم الأسرية والاجتماعية أكثر تكيفا وقبولا من غيرهم من الانماط الأخرى، يتلوهم بدرجة التكيف النمط الذكري، ثم الأنثوي وأخيرا غير المميز. أما في ما يتعلق بالفروق بين هذه الانماط على بعد الاتزان الانفعالي فقد كان الانسانيون (من الجنسين) أيضاً أفضل تكيفا، الا أن لجنس الفرد (كونه ذكرا أم أنثى) قد تداخل مع نمط توجه الفرد نحو تمثل الدور المرتبط بجنسه ليحدد أشكالاً أخرى للعلاقات القائمة بين نمط التوجه ومستوى التكيف، اذ لم يكن النمط الذكري أفضل من الأنثوي وغير المميز، وإنما ظهر أن استبدال الصفات المرتبطة بجنس الفرد بصفات الجنس الآخر ارتبطت بأدنى مستويات التكيف على صعيد قدرة الفرد على التحكم بانفعالاته، مقارنة مع الانماط الأخرى. وأن نتائج هذه الدراسة جاءت متفقة مع غيرها من الدراسات الأخرى المشابهة التي أجريت في الثقافات الغربية (Carlsson, 1981; Bem, 1975; Russell, 1978; Whitley, 1985; Bassoff & Glass, 1982) وهي بذلك تقدم دليلا جديدا على صدق النظرية الحديثة (Bem) والمتعلقة بأنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس. فالفرد ذكرا كان أم أنثى في سعيه لخلق التوافق مع متطلبات الحياة المعاصرة وجب عليه أن يقوم بأدوار وتمثل صفات معينة كانت حتى عهد قريب حكرا على الجنس الآخر. من هنا أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن الفرد الذي يجمع في بنائه النفسي أفضل صفات الذكورة والأنوثة (الإنساني) كان أقدر من غيره في خلق مستويات أفضل من التكيف على صعيد علاقاته الأسرية والاجتماعية والتحكم بانفعالاته.

إن تزايد مستوى التعليم للاناث خاصة، وخروج المرأة للعمل واقتحامها أعمالا ومهنا كانت حكرا على الرجال، أسهمت في احداث مثل هذه التغيرات الاجتماعية لدور المرأة والرجل لصفاتها في مجتمعاتنا أيضا. وعلى الرغم مما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة فاننا يجب أن نكون أكثر حذرا في تعميمنا لهذه النتائج فطلبة الجامعة الذين شكلوا عينة الدراسة يختلفون عن غيرهم من الفئات العمرية المشابهة. كما أن طبيعة الحياة الجامعية بما تمليه على الطالب الجامعي ليبدي أنماطا من السلوك قد تختلف عما هو مطلوب خارج اطار البيئة الجامعية بحيث لا تجعل من نتائج هذه الدراسة نتائج صادقة في تعميمها على كافة الفئات العمرية.

ان ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة يوضح صدق ما ذهبت اليه Bem في تصورها لمفهومي الذكورة والأنوثة كما أنها تقدم دليلا على الصدق البنائي للصورة المعربة لمقياس BSRI من حيث ان النمط الإنساني كان أفضل الأنماط تكيف. في حين كان النمط غير المميز أقل الأنماط تكيفا إلا أن الفروق في درجات التكيف بين النمط الذكري والنمط الأنثوي تؤيد ما ذهبت إليه بعض الدراسات (Whitley, 1983; 1985; Bassoff & Glass, 1982; Russell, 1978) من أن صفات الذكورة ترتبط بمستويات تكيفية أفضل من صفات الأنوثة على الرغم من أن الانسانية ترتبط بمستويات تكيفيه أفضل مقارنة مع صفات الذكورة.

ان نتائج الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات الأخرى المتعلقة بأنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس تشير إلى أهمية هذا المتغير نظرا لعلاقته بغيره من المتغيرات السيكولوجية الأخرى، زيادة على افتقارنا في المجتمعات العربية الى مثل هذا النمط من الدراسات. مما يؤكد الحاجة الى مزيد من هذا النوع من الدراسات لكشف العلاقة بين أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وبعض المتغيرات الأخرى كالتحصيل وأنماط التنشئة الاجتماعية والنمط الخلقي.

المصادر العربية

الصمادي، خ.

1978 العوامل المحددة للاداء على الصورة الأردنية لقائمة مينسوتا الارشادية. عمان: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية.

حبش، ر.

1980 الفروق في أنماط التكيف لدى ذوي التحصيل العالي والمنخفض. عمان: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية.

شريم، ر.
1980 معايير الاداء التكيفي للطلبة الأردنيين في المرحلة الثانوية كما تعبر عنه صورة معدلة للبيئة الأردنية من مقياس مينسوتا الارشادية. عمان: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة ـ الجامعة الأردنية.

عودة، أ.، خليلي، خ.
1988 الاحصاء للباحث في التربية والعلوم الانسانية. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

المصادر الاجنبية

al-Nhar, T.
1986 Coeducation Versus Single-Sex Schooling, Fear of Success and Sex-Role Orientation: Results from Jordan. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh.

al-Qataee, A.
1984 "The Effect of Exposure to Western Cultures on the Sex-Role Identity of Saudi Arabians." Contemporary Educational Psychology 9: 303-312.

1986 The Relationship of Dogmatism, Morale, Ego-Development and Sex-Role Among College Students Majoring in Different Fields in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh.

Bassoff, E. & Glass, G.
1982 "The Relationship Between Sex-Role and Mental Health : A Meta-Analysis of Twenty Six Studies." Consulting Psychologist 10 (April): 105 - 112.

Bem, S.L.
1974 "The Measure of Psychological Androgyny." Journal of Consulting and Clinical Psychology 31: 155 - 162.

1975 "Sex-Role Adaptibility: One Consequence of Psychological Androgyny." Journal of Personality and Social Psychology 31: 624 - 643.

Bem, S.L. & Lenney, E.
1976 "Sex-Typing and the Avoidance of Cross-Sex Behavior." Journal of Personality and Social Psychology 33: 48 - 54.

Berdie, R. & Layton, W.
1957 Minnesota Counseling Inventory. New York : Psychological Corporation.

Brown, D.G.
1958 "Sex-Role Development in a Changing Culture." Psychological Bulletin 55: 232 - 242.

Carlsson, M.
1981 "Note on the Factor Structure of the Bem Sex-Role Inventory." Scandinavian Journal of Psychology 33: 123 - 127.

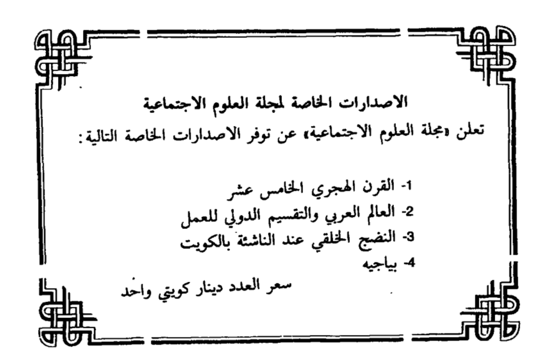
Gaudreau, P.
"Factor Analysis of the Bem Sex-Role Inventory". Journal of Consulting and Clinical Psychology 45: 299 - 302.

Russell, G.
1978 "The Father Role and Its Relation to Masculinity, Femininity, and Androgyny." Child Development 49: 1174 - 1181.

Tresemer, D. & Pleck, J.
1974 "Sex-Role Boundaries and Resistance to Sex-Role Change." Womens Studies 2: 61 - 78.

Whitley, B.
1983 "Sex-Role Orientation and Self-Esteem: Critical Meta-Analytic Review." Journal of Personality and Social Psychology 44: 765 - 778

1985 "Sex-Role Orientation and Psychological Well-Being: Two Meta-Analyses." Sex-Role 12: 207 - 225.



أزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي الامريكي
نظرة تاريخية مع التركيز على ادارة ريغن

محمد عبد الشفيع عيسى
معهد التخطيط القومي ـ مصر

مقدمـــة

الولايات المتحدة الأمريكية هي اول قوة اقتصادية في عالمنا، اذ تستحوذ على اكبر نصيب نسبي من «الناتج القومي الاجمالي» المجمع على المستوى الكوني، وتقدم وحدها ما يقرب من نصف «المعرفة التكنولوجية» غير المتجسدة الداخلة في التجارة الدولية. ومن جهة ثانية فان الولايات المتحدة تشاطر الاتحاد السوفيتي السيادة في علاقة القوة السياسية والعسكرية التي تشكل ـ الى حد بعيد ـ أساس النظام الدولي المعاصر، أي علاقة «القطبية الثنائية». وبهذه الصفة تقود الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة التي تضم الى جانبها كلا من اوروبا الغربية، قائدة العالم طوال العصور الحديثة، واليابان، أكبر قوة اقتصادية في الشرق الآسيوي. وتأتلف هذه المجموعة سياسيا وعسكريا ضمن ما يسمى «بالتحالف الغربي» وتتمثل ابرز تجسيداته التنظيمية في «حلف شمال الاطلنطي». ومن جهة ثالثة فان مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، مجموعة التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، تسيطر على الكثرة الكاثرة من المعاملات الاقتصادية الخارجية للعالم الثالث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، اذ تتم معها بالذات نسبة 75٪ من المعاملات التجارية الخارجية لهذا العالم، واكثر من هذه النسبة في مجال التدفقات المالية والتكنولوجية.

لهذا تصبح دراسة «الحالة الامريكية» مبررة تماما في معرض البحث عن الداء والدواء للاقتصاد العالمي المعاصر، ولاقتصادات بلدان العالم الثالث على وجه التحديد، ومن هنا اخترنا الحديث عن «ازمة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الامريكي»، كوجه رئيسي من اوجه الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على البلاد المتخلفة مع تركيز خاص على

مرحلة ادارة ريغن (1981 - 1988)، ومن وجهة نظر (الاقتصاد السياسي) حيث يتبدى التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسياسية في اطار الدراسة المجتمعية. ولتكن فاتحة الحديث عرضا لجذور الأزمة الأمريكية.

الركود والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي المعاصر : القوي التاريخية الفعالة

لمحة تاريخية : لقد أفلتت الرأسمالية الغربية من المصير المحتوم ـ نظريا ـ الذي تنبأ به كارل ماركس. ولكن ماركس لم يقدر له أن يعيش ليشهد المرحلة التاريخية الجديدة التي دخلتها الرأسمالية والتي أخذت معالمها في التبلور عبر العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، فقد برزت الاحتكارات في أوربا، ونشطت في اطار سيادة «رأس المال المالي» وتأسست علاقات اقتصادية ـ انتاجية وطيدة مع المستعمرات وأشباه المستعمرات في أفريقيا وآسيا والبلدان المستقلة اسميا في أمريكا اللاتينية، وانتقلت التكنولوجيا الأوروبية الى الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الوطن الجديد البكر بموارده الطبيعية والبشرية والمالية الوفيرة، كما استحدثت صناعات جديدة بناء على اختراعات علمية وابتكارات عميقة الأثر سواء في ميدان المواد الأولية والصناعات الوسيطة (الحديد والصلب)، أو في ميدان مصادر الطاقة (البترول) او في انتاج سلع نهائية جديدة (السيارة)، وأخيرا فقد انتعش الانفاق العسكري اعدادا للصراع الأوروبي على اقتسام المستعمرات وهو ما انتهى بقيام الحرب العالمية الأولى.

ومع انتهاء العقد الثاني للقرن العشرين بدت واضحة للعيان تلك القوى الفعالة التي حالت دون انهيار النظام الرأسمالي مجددة شبابه الى حين. وهذه القوي هي : الاستعمار، والحرب، والتقدم التكنولوجي. فبالاستعمار تمكنت الرأسمالية الغربية من تصدير «الفائض الاقتصادي»، تصدير رأس المال بتعبير لينين، الى أمريكا وآسيا وأفريقيا لتستفيد من الوفرة النسبية، والرخص النسبي لنفقة العمل والموارد الطبيعية، وبالحرب تمكنت من انعاش «الطلب العسكري» كقوة دافعة للانفاق الكلي، فالانتاج، وبالتقدم التكنولوجي استطاعت بعث الحيوية في الجهاز الانتاجي. وبواسطة الاستعمار والحرب والتكنولوجيا معا تمكنت الرأسمالية الأوروبية من توفير المواد الأولية ومنافذ الأسواق وفرص الاستثمار بحيث رفعت باستمرار من مستوى معيشة «الطبقة العاملة» في بلادها وتمكنت بالتالي من تحويل دوافع الثورة الاجتماعية والسياسية الى تيار «المطالب الاقتصادية»، كما تمكنت من تعبئة معظم القوى السياسية المعبرة عن الطبقة العاملة حينئذ الى جانب البرجوازية في كل دولة بمفردها لمواجهة «البرجوازيات» الأوروبية الأخرى في ابتزاز مبرمج للمشاعر القومية، عشية وأثناء الحرب العالمية الأولى.

لقد استطاعت هذه القوى الفعالة ان تسيطر على الأزمات الدورية، الدورات الاقتصادية، التي لازمت الرأسمالية الأوربية والأمريكية، بحيث أطالت في فترات الانتعاش وهذبت فترات الانكماش، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي العقد التالي للحرب عاودت القوى الفعالة دورها في كبح التضخم حتى حدثت أسوأ أزمة مر بها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عام 1929 وهي أزمة الكساد الكبير.

القوى التاريخية الفعالة 1930 - 1980 : طوال نصف القرن الممتد من 1930 الى 1980 استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تتفادى النتيجة الطبيعية لاستمرار مفعول الاتجاهات الأصلية الكامنة في الرأسمالية الاحتكارية، اتجاهات تبديد الفائض الاقتصادي، وتأكيد الوضع الأدنى لعنصر العمل بالمقارنة مع رأس المال، وهي الاتجاهات التي لو تركت لفاعليتها التلقائية لأنتجت أزمات اقتصادية أكثر عمقا تتوج «بالأزمة الاقتصادية العامة للرأسمالية» كمدخل لتلاشي النظام الرأسمالي (باران وسويزي، 1978 : 13). وينطبق مفهوم «القوي التاريخية الفعالة» على هذه المرحلة الطويلة انطباقا دقيقا مع ملامح متميزة بالطبع تستدعيها الظروف المتميزة، ولكن يضاف الى القوي الثلاث التقليدية قوة فعالة اضافية هي «تدخل الدولة» وفي ما يلي نتناول هذا العامل بالتفصيل على أن نتبعه بالعوامل الأخرى بتفصيل أقل.

تدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي : كانت معالجة أزمة الكساد في الثلاثينات هي المدخل المعجل بتدخل الدولة تدخلا فعالا، يزيد عما شهدت المراحل التاريخية السابقة للرأسمالية الأوربية والأمريكية. وقد تبين مع العجالة السابقة أن الدولة لم تكن غائبة عن الاقتصاد الرأسمالي في مراحله السابقة وانما كان لها دائما دورها الحاسم عبر تصدر الجهود الاستعمارية والحربية ثم الجهود الصناعية بدرجة أقل، بل كان لها دورها الفعال في السياسات الاجتماعية خاصة نظم التأمين الاجتماعي كما حدث في ألمانيا وبريطانيا وشمال أوروبا، اضافة الى دورها في مجالات التجارة الخارجية والمال، والتنظيم الصناعي (التشريعات المبكرة لمقاومة الاحتكار في الولايات المتحدة بصفة خاصة . .). غير أن تدخل الدولة في المرحلة الجديدة من تطور الاقتصاد الأمريكي قد أخذ أبعادا توجيهية جديدة كان لها آثارها العميقة على التطور الاقتصادي لدرجة أن البعض وصف الرأسمالية الجديدة بـ «رأسمالية الدولة الاحتكارية». ولن نخوض في تفصيلات الجدل النظري الذي أحاط بتدخل الدولة في الثلاثينات والأربعينات بالتفاعل مع آراء الاقتصادي البريطاني «كينز» الذي صاغ مفهوما متكاملا صار علما عليه فيما سمي «الاقتصاد الكينزي»، وانما يهمنا المسار الفعلي الذي بادر بانتهاجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت غداة تسلمه لمسئوليات اداراته في 4 مارس 1933، والذي استمر بصورة أو بأخرى حتى أول

الثمانينات، أي حتى وصول رونالد ريغن الى منصب الرئاسة. ويمكن القول ان الخط العام لتدخل الدولة ـ الذي مر بمنعطفات كثيرة ـ قد أخذ شقين رئيسيين:

أ) تزايد دور الدولة في المجال المالي من النشاط الاقتصادي، سواء في جانب النفقات (تزايد الانفاق العام الاجتماعي والعسكري) أو في جانب الايرادات (تزايد معدلات الضريبة).

ب) تولى دور آخر ـ بدرجة أقل ـ في الجانب غير المباشر للمجال الانتاجي، خاصة عبر تمويل أعمال البحث والتطوير التكنولوجي R & D وعبر المراقبة العامة للعمليات الصناعية (مكافحة التلوث، الأمن الصناعي والسلامة المهنية...). وفي ما يلي نتناول هذه النقاط تباعا:

سياسة الانفاق العام: تلقت سياسة الانفاق العام (خاصة الانفاق الاجتماعي) دفعة هائلة تمت على ثلاث موجات رئيسية: أولاها الموجة التي حملتها «السياسة الاقتصادية الجديدة» New Deal لروزفلت في الثلاثينات. وثانيتها الموجة التي حملها شعار «المجتمع العظيم» Great Society الذي دشنه الرئيس جونسون اعتبارا من عام 1964. وثالثتها الموجة التي حملت نيكسون ـ فورد في النصف الأول من السبعينات. أما في عهد روزفلت فقد بدأ تطبيق شعارات الفكر الاقتصادي الرأسمالي في صورته الكينزية التي يمكن تسميتها «اقتصاديات الطلب» Demand-Side Economics أي تلك القائمة على حفز الطلب لادارة عجلة الجهاز الانتاجي، عبر انعاش القدرة الشرائية لمزيد من القوى الاجتماعية. وتطبيقا لذلك صدرت في عام 1935 ثلاثة برامج هي: التأمين الاجتماعي (تأمينات المسنين والأرامل) والتأمين ضد البطالة، و «المساعدات العامة» او «مدفوعات الرفاهية» وذلك للمكفوفين والاطفال المعولين والمسنين من الفقراء غير المشمولين بنظام التأمين الاجتماعي. وفي منتصف الستينات حدثت «الموجة الثانية» للنفقات الاجتماعية. فقد أعلن «جونسون» عام 1964 ما سمي «الحرب على الفقر» وصدرت تشريعات جديدة للتأمين الاجتماعي والتأمين ضد البطالة وتوسعت برامج المساعدات العامة لتشمل فئات جديدة. غير ان هذه الموجة قد جرت في غمار موجة عاتية اخرى لزيادة الانفاق العسكري المصاحب لتفاعلات الصراع وسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي رغم اعلان (التعايش السلمي)، والمصاحب بصفة خاصة لحرب فيتنام. وانسابت النفقات العسكرية المتزايدة الى تمويل القوات البرية التي ارسلت الى جنوب فيتنام ـ واذ لم يكن عدد هذه القوات يزيد عند وفاة كيندى عن 17000 رجل فانه ارتفع في ظل ادارة جونسون الى قرابة نصف مليون، كما بدأ ضرب فيتنام الشمالية منذ فبراير 1965.

ومنذ منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات وخاصة خلال الموجة الثالثة للانفاق الاجتماعي التحويلي تبلورت «البرامج الاجتماعية» تماما : فقد توسعت قاعدة المستفيدين مما يسمى «برامج الرفاهية» أو «المساعدات العامة» Public Assistance وخاصة برنامج المعونة للاسر ذات الاطفال المعولين Aid to Families with Dependent Children كما زيدت امكانيات برنامج «الاسكان العمومي» Public Housing و «التجديد الحضري» Rural Renewal. وأضيفت برامج جديدة مثل ايصالات أو طوابع الغذاء Food Stamps والرعاية الصحية المدعومة لكبار السن Medicare والرعاية الصحية المدعومة لمتلقي المساعدات العامة وفقراء العاملين Medicaid كما صدر (القانون الشامل للعمالة والتدريب)، الى غير ذلك من تشريعات اخرى لمساعدة الفقراء في تحمل نفقات الوقود المتزايدة ونفقات الايجارات السكنية.. الخ (Piven & Cloward, 1982 : 14). وهكذا تكاملت في السبعينات صورة «دولة الرفاهية» ـ على حد تعبير البعض ـ في الولايات المتحدة الامريكية Welfare State بالتوازي مع نفس الظاهرة فيأوروبا الرأسمالية وخاصة في المانيا الاتحادية وفرنسا والسويد.

والخلاصة لقد زادت النفقات العامة ـ عسكرية ومدنية ـ زيادة كبيرة في نصف القرن الممتد من 1930 الى 1980. وبعد ان لم تكن نسبة النفقات الحكومية في عام 1929 تزيد عن 9,8٪ من الناتج القومي الاجمالي اذا بها تقفز في اواسط الخمسينات الى 25,4٪، ثم تراوح حول هذه النسبة طوال سنى المرحلة محل البحث (23٪ في عام 1980).

الايرادات العامة السياسة الضريبية ـ وهنا تثور نقطتان هما :

أولا ـ لقد كان ضروريا للحكومة الأمريكية ان تواجه زيادة الانفاق بزيادة الضريبة وهي المصدر الرئيسي للايرادات العامة في المجتمع الرأسمالي. وقد زيدت بالفعل معدلات الضريبة فالحصيلة الضريبية، ولكن ليس الى الحد الذي يغطي زيادة النفقات العامة. ويعود ذلك الى الضغوط السياسية التي تثيرها الشركات الكبرى بصفة خاصة. وترتد هذه الحقيقة اساسا الى منتصف الستينات حينما واجه جونسون مشكلة تمويل الانفاق العسكري المتزايد للحملة الحربية الأمريكية في فيتنام، وفي ذلك الوقت (1965) كان العبء الضريبى (نسبة الضريبة الى الدولار الواحد من الناتج القومي الاجمالي) يمثل اقل من 30٪. ورغم احجام جونسون عن زيادة الضرائب جذريا فقد واصلت ارتفاعها مع ذلك، حتى بلغت الحصيلة الضريبية في وقت لاحق ـ طبقا للتقدير خلال الربع الأول من عام 1981 حوالي 943 مليون دولار او 37٪ من الناتج القومي الصافي (Solomon, 1982 : 15).

ثانيا ـ ان السياسة الضريبية متحيزة اجتماعيا لصالح اصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ونستدل على ذلك مما يأتي : أ) هياكل الضريبة اذا يلفت الانتباه أنه بينما تنخفض حصيلة

ضرائب الدخل والثروة على البرجوازية العليا ممثلة في الشركات وخاصة شركات المساهمة العملاقة فان الممول الرئيسي للضرائب الأمريكية هم العاملون على مختلف مستوياتهم، وتقدم ضرائب الدخل الشخصي وحدها أكثر من ثلث اجمالي الحصيلة في مطلع الثمانينات. وصحيح ان هذه الضرائب تنطبق ايضا على أولئك الرأسماليين الذين لا يقتصر نشاطهم على ملكية الأسهم والسندات ولكن يمتد الى العمل في المواقع القيادية بالشركات (وهذه هي الحالة السائدة بالنسبة لكبار الرأسماليين)، الا أن القاعدة العريضة لمولى ضريبة الدخل الشخصي تتمثل في الطبقة المتوسطة. ويلي ضريبة الدخل الشخصي ضرائب التأمين الاجتماعي (وبلغ نصيبها من اجمالي الحصيلة في مطلع الثمانينات 25٪) ولا شبهة في أنها تمس كافة قطاعات العاملين. ب) ويزيد تأثير ضرائب التأمين الاجتماعي على صغار العاملين بصفة رئيسية خاصة مع تزايد معدلات التضخم التي ترفع تلقائيا من «الفئات الضريبية» التي يندرجون فيها مع كل زيادة في الدخل النقدي Bracket Creep رغم عدم زيادة الدخل الحقيقي.

مأزق السياسة المالية ـ العجز المتصاعد في الموازنة العامة : قلنا إن سعي الرأسمالية الاحتكارية الى مقاومة الركود يؤدي بها الى حفز الطلب الفعلي عبر زيادة الانفاق العام، وأن النفقات الاجتماعية قد واصلت زيادتها لهذا السبب ولأسباب أخرى متشابكة أشرنا الى بعضها، وان النفقات العسكرية مالت الى الارتفاع المطرد بدورها اتساقا مع منطق الحرب الباردة ازاء القطب الثاني في النظام الدولي (الاتحاد السوفييتي) والحروب المحدودة التي خاضها الجيش الأمريكي وجيوش الأنظمة التابعة له في العالم الثالث، ورأينا ان الضغوط السياسية للشركات الاحتكارية، بل تصدر مصالح هذه الشركات لأجهزة صنع القرار الامريكي القومي، تمنع من اتخاذ الضريبة اداة فعالة للايراد العام، برغم زيادة معدلاتها الجدية.

ومن الفجوة بين نفقات متصاعدة وايرادات لا تجاريها، يتولد العجز في موازنة الدولة. وقد بدأ العجز هينا ومحتملا في سنوات ادارة روزفلت السابقة للحرب العالمية الثانية بل طوال السنوات الثلاث الاولى منها، ثم تصاعد في فترة 1942 - 1945 وبلغت قيمته في السنة الاخيرة 47,5 مليون دولار. وكانت نسبة العجز المجمع طوال الاعوام الاثني عشر التي قضاها روزفلت في الرئاسة الى الناتج القومي الاجمالي 14٪، وبعد الحرب تراوحت الاوضاع التوازنية العامة بين العجز والفائض، بل سجلت فائضا في سبع سنوات متفرقة من الفترة الممتدة من عام 1946 الى 1961. ولكن اعتبارا من عام 1962 لم تحقق الموازنة السنوية فائضا قط (باستثناء عام 1969) بل مالت نسبة العجز للناتج القومي الاجمالي الى الزيادة المطردة : وقد ارتفعت هذه النسبة من 0,2٪ في ظل ادارة ترومان 1953)

(1946 - الى 0,5٪ في عهد ايزنهاور (1954 - 1961) ثم إلى 1,1٪ في ظل كيندي (1962 - 1963) ومال العجز تحت ادارة جونسون (1964 - 1969) الى النقص قليلا 0,9٪، ثم عاود ارتفاعه مع ادارة نيكسون (1970 - 1974) بحيث وصل الى 1,2٪ غير انه تضاعف بثلاثة امثال تقريبا في الفترة القصيرة التي قضاها فورد (1975 - 1976) ليصل الى 3,5٪. وانخفضت النسبة قليلا في عهد كارتر (1977 - 1980) بحيث سجلت 2٪ (Solomon, 1982 : 70).

ولقد تقدمت السياسة النقدية للحكومة لتحاول معالجة آثار سياستها المالية، وذلك عن طريق تغطية العجز بواسطة اصدار سندات مسحوبة على الخزانة العامة، اي بالاقتراض من البنك المركزي (بنك الاحتياط المركزي) والنظام المصرفي. وادت زيادة «العرض النقدي» المتولدة من ذلك ـ مقابل نقص المرونة في الجهاز الانتاجي بفعل الركود المتأصل ـ الى ارتفاع متواصل في الاسعار، اي الى زيادة مطردة في معدل التضخم. ومن اجل تعزيز التمويل التضخمي بالطريقة السابقة مال «بنك الاحتياط الفيدرالي» الى رفع «سعر الفائدة» لجذب الافراد لشراء السندات الحكومية ولتشجيع دخول رؤوس الاموال الاوروبية الغربية ورؤوس اموال «الاوبك». ورغم ان ارتفاع سعر الفائدة قد ادى مع الزمن الى الحد من معدل التضخم الا انه ادى في نفس الوقت الى ارتفاع تكلفة الاستثمار مما عمق الازمة الركودية، وهكذا وقعت السياسة النقدية في مأزق مناظر. ومن هنا بدا مع غروب السبعينات ومشرق الثمانينات أن «تدخل الدولة» ـ في المجال المالي من الحياة الاقتصادية ـ قد اخذ يفقد فاعليته كقوة تاريخية يناط بها انقاذ «الرأسمالية الاحتكارية». ولكن ماذا عن تدخل الدولة في المجال الانتاجي؟.

الدولة واعمال البحث والتطوير : الدولة في الولايات المتحدة الامريكية لا تقوم بنشاط انتاجي مباشر، بعكس معظم الدول الرأسمالية المتقدمة الاخرى حيث يقوم فيها قطاع عام صناعي يتفاوت في درجة قوته من هذه الدولة الى تلك. وانما تترك الدولة للشركات ـ بقيادة الاحتكارات مسئولية النشاط، ثم تعبر عن اندماج القوى الرئيسية للنظام (قوى المركب الصناعي ـ العسكري) وذلك من خلال التقدم «بعقود فيدرالية» لتمويل اعمال البحث والتطوير ذات الاهمية المشتركة، وعقود فيدرالية للمشتريات، خاصةً العسكرية. وتمثل عقود التمويل والمشتريات الاداة الرئيسية لتأكيد التحالف المتين بين رجال الدولة ورجال القوات المسلحة و «سادة» الصناعة. وبداية، نجد ان هناك تفاوتا ملحوظا بين نصيب الدولة في تمويل اعمال البحث والتطوير ونصيبها في تنفيذ او اداء هذه الاعمال، وهو ما يعني ان الشطر الاعظم منها لا يتم في داخل المعامل الحكومية نفسها، ولكنه يتم في معامل الشركات الكبرى بالذات وخاصة العسكرية منها. ولذلك نجد ان نصيب الحكومة في التمويل الكلي للبحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي قد تراوح بين 54٪ في عام

1953 و 66٪ عام 1966 (وهبط في عام 1975 الى 53٪). بينما ان نصيب الحكومة في تنفيذ البحث والتطوير يتراوح بين 20٪ عام 1953 و 15٪ عام 1975 (Nau, 1976 : 130). وفي الحالين نلاحظ الاتجاه النزولي للنصيب الحكومي، وهو ما يعكس هبوط دور الدولة في هذا الميدان.

واذا تدرجنا خطوة تالية من البحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي الى البحث والتطوير على المستوى الصناعي فقط فسوف نجد انه وان تميز النصيب النسبي لكل من الحكومة والشركات بثبات ملحوظ عبر الفترة من 1953 الى 1975، الا ان نصيب الحكومة في الصناعة التحويلية بالذات قد نقص بشكل ملحوظ بينما لم ينقص نصيبها في الصناعات الاستخراجية بنفس القدر، فعلى المستوى الصناعي ككل بلغ نصيب الحكومة الفيدرالية عام 1953 نسبة 39٪ مقابل 61٪ للشركات، وفي عام 1975 قدرت النسبتان بـ 38٪ و 62٪ على التوالي (Nau, 1976 : 135). هذا بينما هبط نصيب الحكومة في تمويل البحث والتطوير بالصناعات التحويلية هبوطا ملحوظا : من 57٪ عام 1953 الى 39٪ عام 1975، مقابل ارتفاع نصيب الشركات من 43٪ في السنة الاولى الى 61٪ في السنة الاخيرة. وفي الصناعات الاستخراجية لم تسجل النسبتان تغيرا ملحوظا بنفس القدر كما قلنا فقد هبط نصيب الحكومة من 69٪ الى 59٪ وارتفع نصيب الشركات من 31٪ الى 41٪.

ولنتقدم خطوة ثالثة في التحليل، ذلك ان هبوط النصيب الحكومي الفيدرالي قد سجل معدلات عالية في القطاعات الرائدة على وجه التحديد، وخاصة في العقد الممتد من 1963 الى 1973. ففي قطاع الطائرات والصواريخ انخفض النصيب الحكومي من 90٪ في السنة الاولى الى 78٪ في السنة الاخيرة بينما زاد نصيب الشركات الصناعية الخاصة من 10٪ الى 22٪ على التوالي. وفي المعدات الكهربائية والاتصالات هبط النصيب الحكومي من 65٪ الى 50٪ مقابل ارتفاع نصيب قطاع الاعمال المنظم من 35٪ الى 50٪ أما في قطاع انتاج الآلات فقد انخفض النصيب الفيدرالي من 26٪ الى 16٪ بينما ارتفع النصيب الخاص من 74٪ الى 84٪ (Nau, 1976 : 152).

وهكذا يتبين منذ منتصف السبعينات ان جهاز الدولة الامريكية قد بدأ يفقد سيطرته على مدخلات فمخرجات الانشطة العلمية والتكنولوجية في الصناعة، خاصة في القطاعات الرائدة منها، مقابل تزايد موارد وسطوة الاحتكارات العملاقة. وقد ترافق ذلك مع الانفراج في العلاقة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي مما اتاح مزيدا من الحرية لرأس المال الخاص في اجراء التدفقات التكنولوجية الى الشرق. وحينما اخذ الاتحاد السوفييتي يوسع من رقعة نفوذه السياسي والعسكري ببعض مناطق العالم الثالث خلال النصف الثاني من السبعينات، مالت الحكومة الامريكية الى التشدد مع الشركات الخاصة لمراقبة التدفق

التكنولوجي بل بمراقبة تبادل المعلومات العلمية بين المحافل والمؤسسات الاكاديمية والثقافية. ولكن هذا لا ينفي الحقيقة الرئيسية للتطور الصناعي والتكنولوجي وهي تناقص الدور النسبي للحكومة في المجال الانتاجي، مع التسليم بضيق الدائرة التي يتحرك فيها هذا الدور أصلا. وبذلك يواجه تدخل الدولة مأزقا في مجال الانتاج، يتكامل مع المأزق في مجال المال والنقد، بحيث يضع النظام الاقتصادي برمته أمام «مفترق الطرق» التاريخي.

الثورة العلمية التكنولوجية : في سياق المقولة التي طرحناها، اي «القوى التاريخية الفعالة»، وبالتطبيق على المرحلة الممتدة من 1930 الى 1980، تناولنا في الصفحات السابقة «تدخل الدولة» وفي ما يلي نستعرض القوة الثانية وهي «الثورة العلمية التكنولوجية». واذا امكن القول ان الثورة العلمية التكنولوجية تجد محاورها الرئيسية في الالكترونيات والمعلومات، «الاوتوماتية»، فان صناعة الالكترونيات بفروعها الثلاثة من : مكونات أساسية والكترونات انتاجية واخرى استهلاكية لا تسهم حتى الآن الا بنصيب ضئيل نسبيا من الناتج القومي وقوة العمل الكلية. ولا ينفى هذا ان الثورة العلمية التكنولوجية قد حققت عائدا ايجابيا ظاهرا اسهم اسهاما كبيرا في زيادة انتاجية العمل الاجتماعي فالناتج القومي طوال المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. وحتى منتصف السبعينات تأكد أن الولايات المتحدة هي اولى دول العالم الرأسمالي المتقدم ـ بل أولى دول العالم قاطبة ـ من حيث التمتع بآثار استخدام تلك الثورة.

غير أن النصف الثاني للسبعينات (وأوائل الثمانينات) شهد تغييرا ملموسا في توزيع القوة النسبية للصناعات الالكترونية. وأتى هذا التغيير اساسا من طرف اليابان، فاليابان هي صاحبة اكثر البرامج تكاملا في مجال الالكترونات الصناعية بدءاً بالمكونات الاساسية ومرورا بنظم التحكم المؤتمتة وانتهاء بالسلع الرأسمالية Capital Goods. وتحقيقا لهذا الغرض فقد خصصت الحكومة اليابانية نحو ثلاثين بليون «ين» في فترة 1976 - 1979 لتمويل برنامج تصميم «الدوائر المتكاملة شديدة الاتساع Very Large Scale Integration ولتطبيقاتها في تجهيز البيانات (OECD, 1979 : 331). وانطلاقا من هذه الحقيقة اخذت اليابان تحقق تقدما مذهلا في التطبيقات الصناعية للالكترونيات الدقيقة بالمقارنة مع الولايات المتحدة. وهو ما يتجلى في التفوق الياباني المقارن في مجالات تصنيع اجهزة التحكم الرقمي والانسان الصناعي أو الآلي (روبوت) ونظم التصنيع المرنة Flexible Manufacturing System ولا ريب ان التفوق المقارن لليابان على الصعيد التكنولوجي والالكتروني له اسباب عديدة مترابطة، ليس هنا معرض تناولها، وانما يهمنا الوجه الاخر للحقيقة، اي التدني المقارن للولايات المتحدة الامريكية، اعتبارا من أواخر السبعينات. وهكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في

الولايات المتحدة، وأن هذه الثورة يتناقص دورها عبر الزمن «كقوة تاريخية فعالة» لتوطيد رأسمالية الاحتكارات الامريكية.

وهنا يمكن لنا ان نقول مع (Mandel (1982 : 272 في سياق حديثه عما سماه «انعكاس اتجاه الدورة التكنولوجية»، (ان التقدم التكنولوجي قد كف عن ان يلعب دورا توسعيا منذ نهاية الستينات : وان الربوع التكنولوجية المحققة والارباح الفائضة الاحتكارية في فروع السيارات والالكترونيات والكيماويات وتصنيع الاجهزة العلمية قد تناقصت جذريا وربما اختفت كليا. ويدلنا تقلص الربع التكنولوجي على واقع التقلص التكنولوجي نفسه، حيث اصبح البحث العلمي يتركز حول توسيع ما هو قائم وليس حول استحداث الجديد).

النزعة العسكرية والحرب الباردة: وهذه «قوة تاريخية» اخرى أدت دورها «الفعال» في حث الطلب العسكري وانعاش الاقتصاد الكلي عبر ابعاد الناتج والاستثمار والتوظف، واسهمت اسهاما رئيسيا في حفظ وتوثيق أواصر الصلة بين العناصر الرئيسية للنظام الامريكي (الشركات العملاقة والعسكريين ورجال الدولة). وقد وجدت الفكرة انعكاسا لها في الفكر الاقتصادي وحاول البعض تأهيل دورها، كما فعلت مثلا روزا لوكسمبورج في وقت مبكر حيث حللت ابعاد هذا الدور سواء من ناحية الحماية المباشرة بالقسر والقوة المجسدة، او من ناحية توفير فرص الاستهلاك للجيش والخدمة المدنية، وفرص الانتاج الحربي الملبي للطلب الفعلي لجهاز الدولة في ظل تشديد معدل الاستغلال وزيادة فائض القيمة النسبي (Luxemborg, 1951 : 464 - 467).

ولكن الى اي حد يمكن القول ان النزعة العسكرية ذات دور فعال في استمرار النظام الرأسمالي بالتطبيق على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ دون الخوض في تطورات علاقة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كسمة مميزة للنظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب، فانه يمكن القول انه بنهاية الستينات كان قد تحقق «تعادل تقريبي» بين الدولتين في ميدان التسليح والقدرة العسكرية التقليدية والنووية والنفوذ السياسي، وهو ما فرض توازنا فعليا للقوى وابعد أية امكانية للقضاء على النظام السياسي السوفييتي، بل لقد كانت الولايات المتحدة تواجه «ورطة» بعيدة الغور في حرب فيتنام وخاصة في ضوء المساندة السوفييتية والصينية الكاملة لفيتنام الشمالية وجبهة تحرير فيتنام الجنوبية. ومن هنا توصلت الادارة الامريكية ـ في عهد نيكسون ـ الى ضرورة احداث انفراج Detente في العلاقة مع السوفييت بحيث يستخدم مزيج من التهديد السياسي والترغيب التكنولوجي المدني لحمل الدولة السوفييتية على الاندراج الهادىء في النظام الدولي مما يوفر الظرف المناسب لاستمرار السيطرة الامريكية والغربية عموماً على العالم الثالث وتعزيز النظام الاقتصادي الرأسمالي

في عقر داره فضلا عن اثر عاجل متوقع في مضمار البحث عن مخرج من مأزق فيتنام.

وهكذا مضى تشييد الانفراج حثيثا في اوائل السبعينات، ونشط التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الشرق الغرب وبدا كأن النظام الدولي قد استقر اخيراً على قاعدته الثنائية المستتبة. وتوج هذا «بالتسوية التاريخية» التي تحققت في مؤتمر هلسنكي (للتعاون والامن في اوروبا) عام 1975. غير ان تطورات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث قد أدخلت عوامل جديدة على المسرح الدولي في النصف الثاني من السبعينات. فقد استقلت المستعمرات البرتغالية في افريقيا: أنغولا وغينيا بيساو وموزمبيق، وفي آسيا تحررت فيتنام وتوحدت، وقام في كل من كمبوديا ولاوس نظام (اشتراكي) جديد. وقامت في افريقيا ثورة ضد النظام الملكي في اثيوبيا، وفي آسيا ثورة ضد النظام الملكي في ايران، وسقط النظام الملكي في افغانستان. وقد شكلت جميع هذه التطورات خصما من حساب الامريكيين واضافة لحساب السوفييت الذين اقاموا علاقات تتفاوت قوة وضعفا مع جميع الانظمة الجديدة. وصحيح ان الولايات المتحدة قد حققت كسبا كبيرا في علاقتها بكل من مصر والصين، الا ان التغلغل السوفييتي السريع بدا كأنه قد انهى عصرا كاملا من النفوذ الامريكي والغربي في افريقيا وآسيا. لقد انتهت الحرب الباردة اذن (الى حين؟) ولكن لم تنته المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ومع حركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

ولم يكن النظام الامريكي ليسلم بتغير ميزان القوة العالمي، اي لم يكن ليسلم للاتحاد السوفييتي بنفوذ سياسي يتكافأ مع قوته العسكرية تلك المتعاظمة، ولم يكن ليسلم للانظمة الجديدة في بعض بلدان العالم الثالث ذات الاهمية الاستراتيجية الفائقة بالفكاك من قبضة السيطرة الغربية المستتبة، ودع عنك التوجه الى اقامة علاقات وثيقة مع السوفييت. لذلك أضحى تجديد لغة «الحرب الباردة» امرا جوهريا لمقاومة التدهور في النفوذ والقوة الامريكية والغربية، اي اضحت الحرب الباردة خيارا ضروريا امام الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا دخلت الولايات المتحدة عقد الثمانينات محملة بهواجس القوة، وارتفع شأن العناصر المحافظة ذات النزعة العسكرية صاحبة المهمة المقدسة «لمكافحة الشيوعية». غير ان المعضلة الرئيسية التي واجهت هذا الوضع الجديد هي: كيف يمكن اشعال الحرب الباردة (والتهديد الفعلي بحرب او حروب جزئية ساخنة) في عصر اضمحلت فيه المقومات الموضوعية للسيادة الامريكية؟. الا ان وجود المعضلة لا ينفي وجود «الاتجاه»، ومن هنا كان السعي الى «المواجهة» خيارا لا بديل له من اجل الدفاع عن اوضاع يتخطاها العصر بكل قسوة.

الاستعمار الجديد: مرت العلاقة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث بعد الحرب بمرحلتين تمتد أولاهما منذ أواخر الاربعينات حتى منتصف الستينات، وفيها نجحت حركة التحرر الوطني في تحقيق انتصارات عسكرية وسياسية هامة فرضت انهاء الشكل التقليدي للاستعمار، ولكن مع استمرار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي القديم وعلاقة التبعية الاقتصادية التقليدية. وبعبارة اخرى، لقد تأكدت الصيغة الرئيسية للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين ولكن من غير استخدام القوة السياسية والعسكرية. وهكذا حقق الاستعمار الجديد حتى منتصف الستينات مهمته كقوة تاريخية فعالة لتعزيز النظام الرأسمالي الدولي وخاصة في مركز قيادته الامريكي.

وفي النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات دخلت العلاقة بين النظام الرأسمالي الدولي والعالم المتخلف مرحلة جديدة، استجابة لعدد من المتغيرات على جبهة النظام الامريكي وجبهة البلاد المتخلفة. فأما النظام الاقتصادي الامريكي فانه شهد كما رأينا تطبيقا موسعا للتقدم التكنولوجي في قطاعات صناعية طليعية بحيث أخذ يميل الى تكريس «ميزته المقارنة» في هذه القطاعات بالذات، مع ما يقتضيه ذلك من التخلص من الفروع الصناعية الاقل تطورا من الناحية التكنولوجية.

وأما البلاد المتخلفة فقد قامت في بعضها أنظمة سياسية ذات طبيعة عسكرية وان كانت اكثر رشدا من غيرها في التلاعب بمتغيرات الواقع الدولي لصالح اقامة صناعات جديدة تعزز من موقعها داخل تقسيم العمل الدولي (كوريا الجنوبية ـ تايوان. . .) وهي على وجه التحديد صناعات كثيفة العمالة غالبا وموجهة للتصدير (كالمنسوجات والاجهزة الكهربائية). . وفي بعضها الآخر (وخاصة في منطقة الخليج) قامت الانظمة بنقل ملكية اصول الشركات صاحبة الامتيازات المعدنية والنفطية الى الدولة (الكويت، السعودية. .) وبانشاء مجموعة صناعات للسلع الوسيطة والنهائية باستخدام النفط والغاز الطبيعي، وخاصة صناعات الحديد والصلب والالومنيوم والبتروكيماويات والاسمدة، وهي صناعات ترتبط بوشائج اعتماد وثيقة على الخارج في ميدان الامداد بالمقومات التكنولوجية وتسويق المنتجات. وفي قسم ثالث من البلاد المتخلفة قامت انظمة جديدة على أنقاض «نظم التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي وعدم الانحياز»، واتجهت ـ لأسباب متعددة ـ الى المشاركة في نسج خيوط علاقة جديدة مع الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق منافع سياسة ومالية محدودة للنظام، ضمن نموذج للنمو يمكن تسميته «نموذج النمو غير الصناعي» (عيسى، 1989 : 43).

ورغم النجاح النسبى للصيغة المستحدثة لتقسيم العمل الدولي ولعلاقة السيطرة التبعية، أي النجاح النسبي «للطبعة المعاصرة» من الاستعمار الجديد، من وجهة نظر

الاقتصاد الامريكي، الا انها واجهت تحديات عديدة منذ اواخر السبعينات :

1) ففي الشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية، اخذت تكلفة العمل في الارتفاع نظرا لزيادة مخصصات الاجور والتأمينات الاجتماعية مما يهدد أساس التخصص البارع في الانشطة الصناعية كثيفة العمالة، ومن ناحية اخرى فان نمو هذه الانشطة ـ وهو يقوم على تصدير الناتج كمحور ديناميكى ـ قد واجهته عقبة الركود التضخمي في الولايات المتحدة الامريكية، مع ما رافقه من ارتفاع في نسبة البطالة البشرية والطاقة العاطلة الآلية وخاصة في الفروع الصناعية المثيلة للفروع المقامة في البلدان الآسيوية، وهو ما استدعى فرض حواجز جديدة على الصادرات الصناعية لهذه البلدان ضمن ما سمي بالحمائية الجديدة.

2) وفي البلدان المنتجة للموارد الطبيعية، اقيمت الصناعات بتكلفة رأسمالية شديدة الارتفاع مما هدد كفايتها الاقتصادية، بالاضافة الى ضيق السوق المحلية مما تطلب التصدير رغم تشبع السوق الدولية بالبتروكيماويات والمعادن الاساسية، ودع عنك المخاطر والتحديات السياسية التى تواجه الانظمة القائمة في تلك البلدان مما يستدعى رعاية مكثفة ولو بدعوى «مواجهة السوفييت».

3) وفي البلدان منخفضة الدخل غير الساعية الى التصنيع، واجه نمط النمو تحديا صارخا بتزايد العجز المالي (سواء في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة) مع ما ارتبط به من تدهور في قيمة العملة الوطنية وارتفاع عبء الديون الخارجية، بالاضافة الى ما يولده الهيكل الانتاجي المختل من ضغوط على «الرصيد المتاح للسلع والخدمات»، خاصة في ضوء التضخم المتسارع، مما يزيد من تدهور المركز النسبي لكاسبي الاجور والمرتبات والمزارعين وهم أغلبية المجتمع، هم المنتجون، وقد استدعى هذا كله زيادة اهمية العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية لحفظ ركائز النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهذه التحديات التي واجهت طرفي العلاقة (الولايات المتحدة الامريكية والانظمة المحلية) وضعت النظام الامريكي امام خيار اساسي، هو المبادرة بالدعم السياسي والعسكري، والدعم المالى ـ الاقراض والمنح ـ ان دعت الضرورة، للأنظمة المحلية التابعة في العالم الثالث، وباختصار ادخال ملامح من الاستعمار القديم في قلب الاستعمار الجديد. ولما كان ميزان القوة الدولي ـ في عصر القطبية الثنائية والتحرر الوطني ـ لا يسمح بالعودة نهائيا الى صيغة الاستعمار القديم فان ما يمكن عمله اذن هو الاندفاع الى اقصى مدى متاح في ظل القيود الجديدة، ولو الى حدود «المغامرة العسكرية».

استعرضنا حتى الان «القوى الفعالة الاربع» في تاريخ الرأسمالية الاحتكارية الامريكية منذ 1930 الى 1980 وهي : تدخل الدولة، والثورة العلمية التكنولوجية والحرب

الباردة، والاستعمار الجديد. وقد رأينا ان هذه القوى ادت دورها بدرجة عالية من الفاعلية وخاصة في الاعوام الثلاثين الممتدة من 1945 الى 1975، غير انه منذ ان أهَلّ النصف الثاني للسبعينات وخاصة مع اقتراب عقد السبعينات من نهايته واشراف عقد الثمانينات على الابتداء، بدأ التآكل التدريجي الحثيث يطرأ على هذه القوى جميعا ولكن مع اختلاف في الدرجة. فبينما كان التآكل شديدا في قوة الدفع الخاصة بكل من تدخل الدولة والتطور التكنولوجي، فانه كان أقل بدرجة ملحوظة في كل من المجابهة للسوفييت والاستعمار الجديد. لا بل لقد اتضح ان من الضروري ومن الممكن معا زيادة تأكيد الخط الرئيسي للقوتين الاخيرتين، عن طريق تصعيد الحرب الباردة، وانتهاج «سياسات القوة» ولو الى حدود المغامرة العسكرية.

وفرضت هذه التطورات «الموضوعية» تغييرا في القيادة العليا للمجتمع الامريكي بحيث تتمكن من تحقيق «المهام» التي افرزتها الظروف. وفي هذا السياق صعد «ريغن» الى سدة الرئاسة ممثلا للحزب الجمهورى منذ يناير 1981، ليحل محل الرئيس الديمقراطي «كارتر» بسياساته (اللينة) المزعومة تجاه السوفييت وتجاه عجز الموازنة العامة.

وباختصار لقد كان النظام الاقتصادي الاجتماعي للبرجوازية العليا في حاجة الى من يقوم بمواجهة ازمته بحزم عن طريق كف تدخل الدولة لصالح الفقراء (بتقليص الانفاق الاجتماعي) مقابل زيادة الانفاق العسكري، ثم توظيف هذا الانفاق العسكري في الميدان العلمي والتكنولوجي (الثورة العلمية، التكنولوجية) وذلك بالرفع المنسق لمستويات التكنولوجيا العسكرية، سعيا الى تصعيد «سباق التسلح» مع الاتحاد السوفييتي، ومحاولة شق المعسكر السوفييتي في اوربا الشرقية، واستخدام سياسة «العصا الغليظة» ازاء القوى المتمردة على السيطرة الامريكية في عموم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

اقتصاديات ريغن REAGANOMICS : الفكر والتطبيق

أتت ادارة ريغن (1981 - 1988) لتحقق الحاجات المطروحة على النظام الامريكي في مرحلة أزمته الراهنة. ويعتبر ريغن احد ابرز ممثلي «المحافظين الجدد» New Conservatives أولئك الذين هيمنوا على تيار رئيسي للفكر الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي في أواخر السبعينات، في مواجهة قوية للتيارين الليبرالي والراديكالي. ويمثل اتجاه المحافظين الجدد تجديدا في الاتجاه المحافظ التقليدي نحو مزيد من التأكيد على حقوق الملكية الخاصة، وحرية قوى السوق، والتفوق الامريكي، والتوجيه السياسي الصريح للعلاقات الاقتصادية الخارجية، والتسلح الكثيف (Deutsch, 1980 : 261-269; Sachs, 1982). وقد بدت الساحة الامريكية عند نهاية السبعينات واطلالة الثمانينات مهيأة لانتصار هذا التيار

على صعيد السلطة، فأتى بريغن رئيسا للجمهورية مستندا في فكره الاقتصادي إلى (اقتصاديات العرض) و (النزعة النقدية) :

أ) اقتصاديات العرض Supply - Side Economics : وخلاصة دعواها التحول من سياسات انعاش الطلب والتوظف ـ بالانفاق العام ـ الى سياسات انعاش جهاز الانتاج الرأسمالي ـ العرض ـ وخاصة بخفض الضرائب وكف تدخل الدولة في مجال تحديد الاجور والاسعار لتظل آلية السوق الحرة هي أداة تخصيص الموارد المثلى (Congdon, 1982 : 12) .

ب) النزعة النقدية Monetarism : وركزت كما يعرضها فريدمان ـ على: ان التضخم ظاهرة نقدية محضة، وحدوث التضخم هو مسئولية الحكومة أولا وأخيرا، وانما يحدث التضخم حينما تزيد كمية النقود بمعدل اعلى من زيادة عرض السلع والخدمات. وقد حدثت الزيادة الهائلة في كمية النقود في الاقتصاد الامريكي من ثلاثة مصادر هي اولا، النمو السريع للانفاق الحكومي على برامج الرفاهية، مما يدفع الحكومة الى «التمويل بالعجز»، وثانيا، محاولة تحقيق «التوظف الكامل» وفرض القيود على سوق العمل بوضع حد أدنى للاجور. الخ، وثالثا، هناك السياسة المغلوطة لبنك الاحتياط الفيدرالي، تلك السياسة التي لم تركز على كبح عرض النقود ولكن على الحد من ارتفاع سعر الفائدة. ونتيجة لهذا التركيز الخاطىء لم يفلح البنك في تحقيق اي من الهدفين (Reynolds, 1982; Friedman & Friedman, 1979 : 255).

وبالطبع فان هناك ارتباطا بين اقتصاديات العرض والنزعة النقدية، رغم الاختلاف في بعض الجزيئات، فكلاهما ينطلق من اولوية التأثير في الاسعار وليس التأثير في الدخول، وان الجهاز السعري او آلية (السوق الحرة) هي الاطار الملائم لضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية، وينتهيان من ثم الى ضرورة التقليص الجذري للوظيفة التنظيمية والتوجيهية لجهاز الدولة ازاء جهاز الانتاج الخاص. ونتيجة لهذه المنطلقات تحددت السياسة الاقتصادية لريغن ـ التي عرفت اكثر ما عرفت باقتصاديات العرض ـ في عدة امور جوهرية اهمها ما يلي:

1) إن الاولوية المطلقة يجب ان تعطي لمحاربة التضخم. ولما كان التضخم في فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحتة، فان الوصول الى هذا الهدف يجب ان يكون عن طريق تقليل معدل نمو عرض النقود على نحو تدريجي، ويكون ذلك من خلال زيادة سعر الفائدة وتحجيم الائتمان المصرفي.

2) لا يمكن علاج التضخم المرتفع وفي ظل التوقعات التضخمية الكبيرة الا من خلال تزايد البطالة ومن ثم انخفاض الاجور، وبذا تنحسر التوقعات التضخمية ويصبح من السهولة تحقيق الاستقرار السعرى.

3) انه للقضاء على الافراط في عرض النقود يجب إحداث تخفيض كبير في الانفاق الحكومي الفيدرالي في المجالات غير الحربية. اما الانفاق على التسليح فان الادارة الامريكية قد اتجهت الى زيادته بشكل واضح.

4) ان مواجهة الازمة الاقتصادية تتطلب العمل على انعاش جانب العرض، ويتم ذلك من خلال خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخول والثروات (زكي، 1987 : 225).

وفي تقييمنا للمنطلقات والنتائج السابقة نقول انها تتركز نظريا في ازالة القيود على العرض وأولوية مكافحة التضخم. ولكنها عمليا تقصد من ازالة القيود على العرض ازالة القيود على المنتج الرأسمالي، وهو في عصر الرأسمالية الاحتكارية الشركة الكبيرة صانعة السعر. فكانت الدعوة الى تحرير وتنشيط جانب العرض انما تؤدي الى اطلاق يد الاحتكارات في تحديد اثمان المنتج والأجور، وهما العنصران الرئيسيان المحددان لحجم الفائض الاقتصادي. ويتطلب هذا من الدولة نوعين من التصرفات : تصرفا سلبيا بالكف عن التدخل بتحديد الاجور والاسعار ودعم الفقراء، والكف عن التدخل بواسطة التوجيهات اللازمة لحماية البيئة والسلامة المهنية.. الخ. وتصرفا ايجابيا بخفض الضرائب على دخول وملكية رأس المال.

وأما أولوية مكافحة التضخم فهي من وجهة نظرنا «الشفرة السرية» لمقاومة الاتجاه الى التشغيل (الكامل..؟) وبتعبير ادق، مقاومة الاتجاه الداعى الى أولوية التركيز على خفض معدل البطالة (والفقر..؟). ذلك ان اعطاء الاولوية لمكافحة التضخم على هذا النحو يسمح تحت مظلة ايقاف زيادة تكاليف الانتاج بخفض النصيب النسبي لمخصصات الاجور والمرتبات في الدخل القومي.

ومن جهة أخرى فان التضخم يضر أيضا تلك الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة والتي تعمل في حقل ادارة الاعمال، جنبا الى جنب مع كبار اصحاب رؤوس الاموال الذين يتولون ايضا مناصب اعضاء مجالس ادارات الشركات في احيان كثيرة، وهؤلاء يعتبرون ـ جزئيا ـ من كاسبي الاجور والمرتبات. غير ان الضرر النسبي الذي قد يلحق بهم ـ من الناحية النظرية ـ توازنه قدرتهم على تعويض الخسارة بوسائل متعددة اخرى (اضافة بنود جديدة لقيمة المرتبات، رفع اسعار المنتجات..). أما الفقراء والعمال وجمهور الطبقة

المتوسطة فانهم مجردون من اية امكانية لتعويض ارتفاعات الاسعار، لا بل يزداد تعرضهم لخسارة اكثر جسامة من جراء التعرض لاحتمال فقد الوظيفة اصلا (ارتفاع معدلات البطالة).

الاقتصاد الريغني في حيز التطبيق : في الاجواء السابقة تنفست ادارة ريغن منذ مجيئها في اول عام 1981، وعلى أساسها تحددت السياسة الاقتصادية لريغن فيما يسمى «الاقتصاد الريغني». ولقد وضعت ادارة ريغن بعد سبعة أشهر من قيامها برنامجا اقتصاديا شاملا يغطي سنوات حكمه الاربع الاولى ويسمى «برنامج الانعاش الاقتصادي» Program of Economic Recovery ويدور حول خمسة محاور رئيسية هي : خفض الضرائب، وخفض الانفاق، وتوازن الموازنة، وتقليص التوجيهات والتنظيمات الحكومية، وأخيرا فرض الانضباط في المجال النقدي. وتقابل هذه المحاور خمسة التزامات رئيسية :

1) اجراء تخفيضات ضريبية ملموسة على دخول الافراد وأرباح الشركات، وعلى الاضافات الرأسمالية طويلة الاجل (الاستثمارات) مع التساهل في محاسبة معدلات «اهلاك رأس المال» Depreciation.

2) اجراء خفض كبير في النفقات الفيدرالية بالتركيز على نفقات «الرفاهية الاجتماعية»، ولكن مع زيادة النفقات العسكرية.

3) تحقيق التوازن في الموازنة العامة بحلول السنة المالية 1984.

4) الوصول الى «الحد الادنى للحكومة» Minimal Government وخاصة في ما يتعلق بوظائفها ذات الصلة بالانتاج.

5) تحقيق نقص ثابت في معدل نمو عرض النقود القومي بما يكفل تقليل معدل التضخم السنوي الى 5٪ بحلول عام 1984 (Solomon, 1982 : 127). وفي تقويمنا الأوّلي لهذه الالتزامات نجد انها جميعا توجهت الى خدمة رأس المال الكبير بالدرجة الاولى (Piven & Cloward, 1982 : 15). فقد وجهت التخفيضات الجديدة في الضرائب على الاستثمار واهلاك رأس المال الى محاباة الشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة، ويقدر ان 80٪ من اجمالي المنافع المالية المتولدة من هذه التخفيضات سوف توجه الى اكبر 1700 شركة في البلاد، اما ضرائب الدخل الشخصي والعقارات فقد احتسبت بحيث تعطي 85٪ من اجمالي المنافع الى ذوى الدخول السنوية التي تتجاوز 000 50 دولار.

أما عن جانب الانفاق فقد قدر ان تستقطع البرامج الاجتماعية مقابل زيادة منتظمة في الانفاق العسكري بحيث ترتفع نسبته للناتج القومي الاجمالي من 5٪ عام 1980 الى 7٪ عام 1984. وبالنسبة لتوازن الموازنة العامة فانه يتم باستنزال 750 بليون دولار من

الايرادات الفيدرالية (خاصة الضرائب) وتعويضها من جهة اخرى بالخفض الجذري في البرامج الاجتماعية لتعزيز الدخول المنخفضة.

أما الحد الادنى للحكومة فانه يوفر للشركات الكبرى بلايين الدولارات التي تنفقها بتخفيف التوجيهات والتنظيمات الحكومية الحالية التي تفرض قواعد رقابية محددة على الاثار الملوثة للصناعة، وعلى معايير السلامة والصحة العامة، وتشغيل النساء والاقليات، ومناهضة السلوك الاحتكارى Antitrust واستغلال الموارد المعدنية على الاراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية، الى غير ذلك. اما السيطرة على التضخم في ضوء المحددات السابقة جميعا فانها تفيد بالدرجة الاولى - كما لاحظنا سابقا - قطاع الاعمال المنظم الكبير.

المحصلة العملية النهائية : العجز المثلث

والان بعد ان اكملت ادارة ريغن دورتين رئاسيتين متتاليتن لمدة ثماني سنوات (وخلفتها ادارة جديدة من نفس الحزب) نجد محصلتها العملية مؤكدة لواقع الأزمة في الاقتصاد الامريكي في مرحلته الراهنة. وتتمثل هذه المحصلة في ثلاث حقائق رئيسية تجمعها ظاهرة العجز مثلث الاضلاع، عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري الخارجي، عجز ميزان الديون. وفي ما يلي نتناولها تباعا:

أولا - عجز الموازنة العامة : حينما دخل البرنامج الاقتصادي لريغن حيز العمل واجه نتائج مختلفة تماما عما كان مقدرا. واذا كان يمكن تلخيص برنامج ريغن في كلمة واحدة هي (توازن الموازنة) لانها مفتاح النجاح من وجهة نظره، من حيث انها تتضمن تقليل العرض النقدي مع تقلص واختفاء العجز، وهو ما يعني بالتالي خفض معدل التضخم - اذا كان يمكن ذلك فانه من المبرر ان ننظر الى مدى نجاح ادارة ريغن في تحقيق توازن الموازنة العامة باعتباره مؤشرا على مدى النجاح أو الفشل في سياسته الاقتصادية برمتها.

والحال ان ادارة ريغن قد سجلت اعلى نسبة لعجز الموازنة للناتج القومي الاجمالي عبر التاريخ الاقتصادي الامريكي المعاصر (باستثناء فترة روزفلت) وهي نسبة 6,3٪ عام 1983 (مقابل 2٪ في ادارة كارتر)، وقد قفزت قيمة العجز من 57,9 بليون دولار في موازنة العام المالي 1981 الى 110,7 بلايين دولار في العام 1982 ثم حققت طفرة في العام 1983 لتصل الى 195,4 بليون دولار (Department of Commerce, 1983 : 25). وقد اخذ العجز في الموازنة العامة الفيدرالية يتواصل حتى وصلت قيمته النقدية في عام 1986 الى 220 بليون دولار. وفي عام 1987 انخفض العجز بصورة ملموسة الى 148 بليون دولار وهو ما يمثل 3,4٪ من الناتج القومي الاجمالي، بينما قدر العجز لعام 1988 بمبلغ 155,1 بليون دولار، ولعام 1989 بمقدار 161,5 بليونا (IMF, 1989 : 8). وتجدر الاشارة الى ان خفض العجز نسبيا

في الموازنة الاتحادية قد ارتبط باتباع سياسة نقدية انكماشية قوامها خفض حجم وسائل الدفع المتداولة ورفع اسعار الفائدة بالاضافة الى سياسة مالية ذات طابع تقييدي في المجال الاجتماعى وطابع توسعي في المجال العسكري. وترتبط السياستان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، فالسياسة المالية التقييدية في المجال الاجتماعي تعني خفض النفقات الحكومية الموجهة لاغراض اجتماعية، وبالتالي تقليل الحاجة من قبل السلطة العامة الى التمويل التضخمي بغرض سد العجز، وهو ما يعني الحد من مستوى «الكتلة النقدية» في الاقتصاد القومي.

ويقابل ذلك زيادة الايرادات الضريبية (بالتركيز على ضرائب دخول الاشخاص قبل ضرائب دخل قطاع الاعمال المنظم الكبير كما سبق ان اشرنا)، بالاضافة الى زيادة رسوم الخدمات العامة (التي لا تميز بطبيعتها بين الشرائح الداخلية المختلفة اذ يتساوى عبؤها المفروض على الجميع). وهو ما يعني في النهاية استخدام الضريبة ضمن توجه اجتماعي متحيز لاصحاب رأس المال الكبير وفي غير صالح الفئات الدخلية الوسطى والدنيا والتي يجري سحب جزء متزايد من دخلها المتاح للانفاق Disposable Income.
وتأكيدا لما سبق نسوق الجدول التالي الذي يبين كلا من الايرادات الاضافية وخفض النفقات للعامين الماليين 1988، 1989 (والتقديرات بالبليون دولار).

الايرادات الاضافية وخفض النفقات (1989/1988)

البيـــان	العام المالـى 1988	العام المالـى 1989
الايرادات الاضافية		
ضرائب	9	14
رسوم وموارد اخرى	2	3,3
المجمـوع	11	17,3
خفض النفقات		
الدفاع	5	8,2
أنشطة الحكومة	2,6	3,4
الرعاية الطبية	2	3,5
أوجه أخرى للخفض	3,2	8,35
الخفض الاجمالي	12,8	23,45
مبيعات الأصول ومدخرات أخرى	6,4	5,1
الخفض الكلى في عجز الموازنة	30,2	45,85

المصدر : Newsweek, 30 Nov. 1987 : 16 - 17

ونخلص مما سبق الى نتيجتين رئيسيتين :

1) ان السياسة النقدية والمالية الانكماشية قد ادت الى خفض معدل التخضم الامريكي في السنوات الثلاث الاخيرة بصورة ملموسة (متحالفة في ذلك مع تأثير انخفاض اسعار البترول والمواد الاولية). وهكذا سجل معدل التضخم اتجاها نزوليا مستمرا من 12٪ تقريبا في اوائل الثمانينات الى مستوى يتراوح بين 3٪ ، 5٪ في الاعوام القليلة الاخيرة. ولكن نجاح ادارة ريغن في خفض معدل التضخم قد تحقق بتكلفة اجتماعية عالية قوامها أمران : خفض مستوى النفقات الاجتماعية الفيدرالية، وارتفاع معدل البطالة. وبعبارة اخرى ان الحد من العجز في الموازنة العامة قد ارتبط بتعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي. وتأكيدا لذلك نجد مثلا ومن مقارنة توزيع الدخل القومي بين عامي 1980 ، 1983 أن حصة الشرائح الدخلية العليا (ممثلة في أغنى 20٪ من العائلات) في الدخل القومي قد ارتفعت من 37٪ الى 38,9٪، وأن حصة الشرائح الدخلية الدنيا (ممثلة في أفقر 20٪ من العائلات) قد انخفضت من 6,8٪ الى 6,01٪ وهذا يعني تحويل حوالي 25 بليون دولار سنويا من الفقراء للأغنياء وبمعدل 2000 دولار للعائلة الواحدة (Urban Institute, 1984). وقد تفاقم تفاوت توزيع الدخل القومي بعد 1983 مع المزيد من خفض النفقات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة بحيث يقدر أن معدل الفقر في المجتمع الامريكي عموما ارتفع من 11,7٪ من اجمالي السكان عام 1979 الى 13,6٪ عام 1986، وبلغ معدل الفقر بين السكان السود في التاريخ الاخير 31,3٪ من تعدادهم (Sawhill, 1988: 1084).

2) ان السياسة الاقتصادية الامريكية غير موجهة الى القضاء على العجز في الموازنة العامة، ولكن اقصى ما تتطلع اليه هو ابطاء نمو العجز، أو على الاقل تثبيته عند مستوى 140 بليون دولار سنويا. ويرجع هذا بصفة رئيسية الى استمرار الزيادة في الانفاق العسكري، رغم الخفض المتواضع في مقدار الزيادة السنوية، والدليل على ذلك ما تؤكده ارقام الجدول السابق من ان الخفض المقدر في الانفاق العسكري لعام 1989 لا يزيد عن 8,2 بليون دولار من اجمالي الخفض المقدر بـ 45,85 بليونا.

ثانيا ـ عجز الميزان التجاري وأزمة السوق المالية : لقد احتل الدولار الامريكي في اطار النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) المركز الرئيسي بوصفه العملة الاساسية لتسوية المبادلات الدولية، والمكون الرئيسي بالتالي للاحتياطيات الدولية (السيولة). وبهذه الطريقة استطاعت الولايات المتحدة دائما تمويل وارداتها السلعية عن طريق طبع وتصدير دولاراتها الورقية الى العالم الخارجي (Cohen, 1977 : 75). ومع اهتزاز المركز النسبى للاقتصاد الامريكي في أوائل السبعينات، وتدهور مقدرته التنافسية

بالمقارنة خاصة مع اليابان، اخذت وارداتها في الزيادة بمعدلات قياسية وتفاقم عجز ميزانها التجاري وحسابها الجاري مع العالم الخارجي. وفي ظل ادارة ريغن استمرت الصادرات اليابانية للسوق الامريكية في الزيادة تباعا، وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي 150 مليار دولار سنويا. وواجهت ادارة ريغن المشكلة بطريقتين : 1) تكثيف الحماية التجارية من جمركية وغير جمركية، 2) رفع سعر الفائدة (19 - 20٪ في وقت من الاوقات)، مما أدى الى نزوح رؤوس الاموال الاوربية واليابانية للاستثمار في الاصول الدولارية وفي سوق الائتمان الامريكي للاستفادة من العائد المرتفع للسندات والودائع المصرفية.

ومع ارتفاع سعر الفائدة ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي ازاء العملات الاوربية والين الياباني وخاصة في فترة 1981 - 1984. وادى هذا الى مزيد من تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في العالم الخارجي، نظرا لارتفاع اسعارها المقارنة. وسعيا الى خفض العجز في الميزان التجاري قامت ادارة ريغن وخاصة منذ 1986 بخفض قيمة الدولار، مما زاد من صادراتها نسبيا وأشعل حمى الحرب التجارية وفوضى العملات في العالم الرأسمالي. ومن ناحية اخرى فان خفض سعر صرف الدولار قد عمل على جذب تدفقات رأسمالية أوربية ويابانية صبت في محاولات سد العجز في الحساب الجاري الامريكي. واخذت هذه التدفقات صورة مشتريات سندات وأوراق مالية من جهة أولى، واستثمارات مباشرة (مشاركة عالية في الاسهم) من جهة ثانية. ولكن يبدو ان ازدواجية السياسة النقدية (رفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف) قد حملت تناقضا دفينا، أخذ يفعل فعله حثيثا حتى برز على السطح في يوم الاثنين الاسود 19 اكتوبر 1987 (انهيار سوق نيويورك المالية ثم باقى الاسواق الرئيسية العالمية).

فمع هجرة الاستثمارات اليابانية والاوروبية، والاستيلاء على شطر هام من العقارات والمنشآت الامريكية سعيا الى الاستفادة من فارق القيمة العملة بعد انخفاض سعر الدولار، حدث رواج في سوق الاسهم لا يعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقى وخاصة مع دخول عناصر المضاربة. ودون الدخول في محاول لتفسير ما حدث، وهو ما تداولته الاقلام، يمكن القول ان الواقع السابق قد ولدً مناخا عاما من «عدم اليقين» ازاء قيمة الاسهم وما يمكن ان تدره من ارباح.

وازاء الفارق بين ارباح غير مؤكدة اجتذبتها اسعار صرف غير واقعية، وفوائد مرتفعة على السندات والأوراق المالية والقروض والودائع، اتجه المستثمرون الى تصفية الاصول الدولارية المتخذة صورة الاسهم بصفة خاصة، وحدث الاتجاه النزولي المعروف في اسواق الاوراق المالية. ولسنا من انصار القول بان هذه الازمة تشكل ضررا خالصا للاقتصاد الامريكي، ولهذا الحديث مقام آخر على اى حال. ومع ذلك يمكن التأكيد على

ان حدوثها يمثل علامة من علامات التضارب في بنيان السياسة الاقتصادية الريغانية، وعدم القدرة بالتالي على «ادارة الازمة» بالكفاية المطلوبة.

ثالثا ـ عجز ميزان الديون الداخلية والخارجية (ميزان الدائنية والمديونية) :

الاستدانة الداخلية : لجأت حكومة الولايات المتحدة وسلطاتها النقدية الى تمويل شطر من عجز موازنتها الاتحادية عن طريق الاقتراض، بواسطة طرح سندات وأذون الخزانة للبيع في السوق الامريكية، وسبقت الاشارة الى هذه الحقيقة. وقد بلغ حجم الدين العام الداخلي في منتصف الثمانينات حوالي 2 تريليون دولار، وتبلغ خدمة فوائده نحو 150 بليون دولار سنويا. (ويقع جزء من هذا الدين في الواقع في ايدى غير الامريكين الذين يكتتبون في صكوك الخزانة بأسعار فائدتها المرتفعة) (عبدالله، 1984 : 43).

الاستدانة الخارجية : ويلاحظ هنا ان الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز متزايد في ميزان الديون. ولا نقصد هنا الديون قصيرة الاجل التي تتراكم في السوق الامريكية، كمركز لتسوية المدفوعات الدولية وللمضاربة على اسعار العملات، ولكنا نقصد الديون متوسطة وطويلة الاجل التي زاد حجمها خلال العقد الاخير عن تريليون دولار، وهو العقد الذي استغرق تقريبا مجمل ادارة الرئيس ريغن، بينما كانت الولايات المتحدة قبل ذلك دائنا صافيا للعالم الخارجي.

وتترجم هذه الحقيقة بزيادة قيمة الاصول المملوكة للاجانب في الولايات المتحدة عن الاصول المملوكة للامريكيين في الخارج، وهو ما يعود فيرتبط بتغيرات الفائدة والصرف وبكافة متغيرات الازمة الراهنة. وهكذا يمكن القول في ضوء العجز المثلث للموازنة العامة والميزان التجاري وميزان الديون ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية لريغن واجهت مأزقا حقيقيا، بحيث يمكن القول إن أزمة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الامريكي تمثلت اخيرا في ازمة «الاقتصاد الريغاني».

من الاقتصاد الى السياسة الريغانية : ولكن «السياسة الريغانية» حاولت ان تتقدم لتأخذ بيد الاقتصاد الريغاني. . . كيف؟ لقد سبق ان رأينا ان التآكل العام في «القوى التاريخية الفعالة» تم بدرجات غير متساوية. فقد حدث تدهور نسبي اشد في فاعلية كل من «تدخل الدولة» و «الثورة العلمية التكنولوجية»، بينما ظل لكل من «الاستعمار الجديد» و «الحرب الباردة» دور كبير. بل ان العاملين الاخيرين أخذا يوظفان ما تبقى من فاعلية العاملين الاولين لتأكيد مهمتها التاريخية في انقاذ رأسمالية الاحتكارات الامريكية، الى حين. وينطبق هذا التحليل كأدق ما يكون الانطباق على المرحلة الراهنة من التاريخ الامريكي، وخاصة فترة ريغن، وبصفة اخص السنوات (1980 - 1986) : فها هي الدولة قد اشاحت

بوجهها عن الفقراء والعاملين مقللة من نفقاتها الاجتماعية، بينما أدارت رأسها صوب رأس المال الكبير وخاصة في الصناعات العسكرية ودمجت نفقاتها الحربية المتزايدة في قوة الابتكار التكنولوجي مصعدة سباق التسلح مع القطب الثاني في النظام الدولي، وموسعة لرقعة نشاطها على ارض العالم الثالث خاصة في امريكا الوسطى والوطن العربي.

وبالحرب الباردة استطاعت الدولة ان تحفظ مستوى عاليا من الترابط بين الرأسماليين الكبار وسادة المؤسسة العسكرية ومحترفي السياسة التمثيلية، وتضمن مستوى معينا من التشغيل في الجهاز الانتاجي، وتدافع ـ والهجوم خير وسائل الدفاع ـ عن النظام الامريكي في وجه التحدى المنبعث من الشرق. وبالاستعمار الجديد تضمن الدولة ـ ممثلة رأسمالية الاحتكارات ـ مصادر الإمداد بالمواد الاولية اللازمة ومصادر الطاقة، وفرص السوق لسلعها التكنولوجية والاستهلاكية وأسلحتها الفائضة ومنافذ الاستثمار لصناعاتها المتقلصة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير ـ جنبا الى جنب مع مقارعة النفوذ السوفييتي ـ مالت الولايات المتحدة اكثر فاكثر الى الاستخدام الموسع ـ او التهديد بهذا الاستخدام ـ للقوة الجسدية. وبما انه من غير المتوقع ان يستعيد تدخل الدولة والتقدم التكنولوجي الانتاجي دورهما الفاعل في ظل الخصائص الحالية الحاكمة للاقتصاد الامريكي، بل من المتوقع ان يزداد تدهور فعلها الايجابي اذا استمر نهج «المحافظين الجدد» فليس امام النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي الامريكي الا التركيز على «العسكرة» داخليا وخارجيا.

ومع ذلك يمكن لنا ان نلاحظ ان سياسة الولايات المتحدة خلال فترة 1986 - 1988 قد اتجهت من خلال الادارة او الكونجرس أو كليهما ـ الى تخفيف حدة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي من جهة اولى، والى الانخراط المباشر وغير المباشر في محاولات التسوية السلمية للصراعات الساخنة في العالم الثالث وخاصة في الجنوب الافريقي وجنوب شرقي آسيا وامريكا الوسطى. . من جهة ثانية. فهل يمثل هذا التغير نقضا للاستنتاج الرئيسي الذي سقناه عن التلازم بين الازمة والعسكرة؟ وفي الاجابة عن هذا السؤال لا نود الاستطراد بما لا يتفق مع هدف هذه الدراسة وحجمها، ولا نستطيع الاستغراق في اجراء «التنبؤات»، لاسباب متعددة معقدة، ولكن يهمنا القاء الضوء على النقاط التالية :

1) ان تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي لا يعني بالضرورة تخفيض الانفاق العسكري وما يرتبط به، بل ربما يؤدى الى زيادته وان بوتيرة اقل نسبيا (كما في حالة برنامج الدفاع الاستراتيجي الامريكي).

2) ان المشاركة في جهود التسوية السلمية لبعض الصراعات في العالم الثالث لا تعني التخلي عن هدف السيطرة على امدادات الطاقة والمواد الخام وفرص التجارة والاستثمار في العالم الثالث، لا بل انها قد تمثل مخرجا لتثبيت هذه السيطرة بوسائل أخرى.

3) ان الازمة الاقتصادية الامريكية في السنوات القليلة الاخيرة لم تعد بالدقة «ازمة تضخم ركودي» على نحو ما حدث في فترة 1975 - 1985 فقد تحقق كما رأينا خفض ملموس في معدل التضخم. وهذا ما يوحي بتحول الطابع الرئيسي للازمة الى «أزمة إفراط في الانتاج» او نقص الاستهلاك، وهو ما يعني انخفاض مستوى الطلب الفعلي (الاستهلاكي والاستثماري). وسبق ان لاحظنا الوسائل او السياسات المؤدية الى ذلك وهي تقييد المعروض النقدي والائتماني، ارتفاع ضرائب الدخل الشخصي، تقلص نفقات الدعم الاجتماعي. . الخ.

فهل يعني هذا ان التخلي عن النهج الكينزى (التركيز على حفز الطلب) وتبني نهج النقديين واقتصاديات العروض (التركيز على حفز قطاع الاعمال الخاص الكبير) قد أوصل الى نقطة اختلال جديدة؟ يبدو لنا ان الاجابة هي بالاثبات، وفي عبارة اخرى : ان ادارة الطلب - بهدف مكافحة التضخم - قد أدت الى قصور الطلب في مواجهة فيضان نسبي للعرض، مما يدعو الى توقع صعود موجة انكماشية عامة تدشن تحول الدورة الاقتصادية الى دورة ركود، مما قد يدعو الى حفز الانفاق العسكرى.

الخلاصة

لم يستطع النظام الامريكي في اوائل السبعينات الاستمرار في تحمل تكلفة «سياسات الطلب»، وهو الآن في أواخر الثمانينات لا يستطيع الاستمرار في تحمل تكلفة «سياسات العرض» كما لا يقدر فيما يبدو على معاودة «حفز الطلب». لذلك تبدو «خيارات السياسات» محدودة جدا امام النظام. ويمكن بالتالي ان نتوقع ان تشهد المرحلة القادمة سلسلة من الدورات المتعاقبة قصيرة الاجل يتحدد نوع كل منها بطبيعة المتغيرات الحادثة والسياسات المختارة لمواجهتها. وبتعبير آخر، ان الازمات الدورية المتكررة سوف تستمر ولكن على فترات اقصر (ركود، تضخم، ركود تضخمي . .). واذا نظرنا من زاوية «صانع السياسة الامريكي» فان التغلب على الازمة الراهنة ممكن في الاجل المتوسط بشرط :

1) نقل جزء من عبء الازمة الى اليابان وأوربا الغربية، من خلال تحميلها بشطر اكبر - ومتزايد - من النفقات العسكرية للتحالف الغربي، ومن خلال الحد من توسع الصادرات اليابانى ثم الاوربي في السوق الامريكية مقابل زيادة فرص التصدير الامريكي.

وبالطبع سوف يكون هذا الامر اكثر صعوبة في حالة حدوث ازمة عامة في النظام الرأسمالي العالمي.

2) الاستمرار في المحافظة على مستوى منخفض لأسعار المواد الاولية والنفط بالمقارنة مع اسعار السلع المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم. وهو ما يعني نقل جزء آخر من عبء الازمة الى عاتق العالم الثالث عبر التدهور في «شروط تجارته الخارجية».

3) تحقيق شيء من التوازن بين الانفاق العسكرى والانفاق الاجتماعي الحكومي، ضمن سياسة اكثر فعالية للموازنة العامة. وربما يرتبط هذا بعقد اتفاقيات للحد من التسلح مع الاتحاد السوفييتي.

أما في الاجل الطويل وبعيد المدى فان لنا ان نتوقع حدوث نجاحات مهمة في مضمار التحرير الاقتصادي للعالم الثالث، وبلوغ اليابان درجة من التطور السياسي والعسكرى تتكافأ مع وزنها الاقتصادي والاستراتيجي، وبلوغ أوربا الغربية ذات السوق الموحدة درجة من التطور الاقتصادي تتكافأ مع وزنها السياسي والعسكري، بالاضافة الى نضج الاصلاحات الاقتصادية في كل من الاتحاد السوفييتي والصين. ويعني هذا كله عدم قدرة النظام الاقتصادي الامريكي مستقبلا على الاستمرار في «تصدير الأزمات» كطريقة لحلها، فلا يبقى الا «مواجهة الازمات» كخيار مفروض تاريخيا. ولا يتسنى هذا سوى بتغيير جوهري في طبيعة النظام الاقتصادي وعلاقاته الخارجية، غير أن لهذا حديثًا آخر.

المصادر العربية

ب.، سويزى، ب.
1978 رأس المال الاحتكاري، (ترجمة حسين فهمي مصطفى). القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

زكي، ر.
1987 التاريخ النقدي للتخلف. الكويت : عالم المعرفة.

عبدالله، أ. ص.
1984 «انهيار نظام بريتون وودز الامبريالية النقدية الأمريكية». المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. القاهرة : 15 - 17 نوفمبر.

عيسى، م. ع.
1984 العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي. بيروت : دار الطليعة.

النجار، س.
1987 «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي». مصر المعاصرة (409، 410) : 5 - 27.

المصادر الاجنبية

Cohen, B.
1977 Organizing the World's Money: The Political Economy of Monetary Relations. London: Macmillan.

Congdon, T.
1982 "What's Wrong with Supply-Side Economics?" Policy Review 21 (Summer): 9 - 17.

Department of Commerce, USA
1983 Basic Data (February). Washington, DC: Department of Commerce.

Deutsch, K.
1980 Politics and Government. New York: Houghton Mifflin.

Friedman, M. & Friedman, R.
1979 Free to Choose: A Personal Statement. New York: Avon Books.

International Monetary Fund (IMF)
1989 International Monetary Fund Survey (23 January). Washington, DC: IMF.

Luxemborg, R.
1951 The Accumulation of Capital. London: Routledge & Kegan Paul.

Mandel, E.
1982 La Crise 1974 - 82, Les Faites, Leur Interpretation Marxiste. Paris: Flammarion.

Nau, H.
1976 Technology Transfer and US Foreign Policy. New York: Praeger.

Newsweek
1987 30 November

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)
1979 Interfutures: Facing the Future. Paris: OECD Development Center.

Piven, F. & Cloward, R.
1982 The New Class War: Reagan's Attack on the Welfare State and its Consequences. New York: Pantheon.

Reynolds, A.
1982 "The Trouble with Monetarism." Policy Review 21 (Summer): 19 - 42.

Sachs, I.
1982 "The Crisis of the Welfare State and the Exercise of Social Right to Development." International Social Science Journal 34 (1): 133 - 148.

Sawhill, I.
1988 "Poverty in the USA: Why is it so Persistent?" Journal of Economic Literature 26 (3): 1073 - 1119.

Solomon, E.
1982 Beyond the Turning Point: The US Economy in the 1980s. San Francisco: W.H. Freeman.

Urban Institute
1984 Annual Report (1984). Washington, DC: Urban Institute.



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية

سعيد بن سعد مرطان
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود

مقدمـــة

تفجرت أزمة الديون الخارجية في 20 أغسطس 1982 عندما أعلنت المكسيك توقفها مؤقتا عن تسديد خدمة ديونها. وقد كان لهذا القرار صداه العالمي، اذ شد انتباه العالم الى الوضع الخطير الذي وصل اليه عدد من الدول المدينة، والى المضاعفات السلبية الجسيمة التي قد تصيب الاقتصاد العالمي ككل. لقد قفزت ديون الدول النامية من 91 بليون دولار عام 1972 الى أكثر من 700 بليون دولار في عام 1982، كما ارتفعت خدمة ديونها من 7,3 بليون دولار الى حوالي 72 بليون دولار عام 1982. ولقد أدى هذا الارتفاع السريع لخدمة الديون، لاسيما بعد 1982، الى استنزاف حصيلة الدول المدينة من الصرف الأجنبي، وإلى إلحاق الضرر ببرامجها ومستويات معيشتها (World Bank, Supplement, 1984 : 3).

وحيث قد انصب اهتمام معظم الدراسات التي عالجت أزمة الديون الخارجية، على ديون دول أمريكا اللاتينية لكبر حصتها في هذه الديون، (حوالي 40٪)، رأى الباحث أن يضيف بعداً آخر للأزمة، وذلك بابراز الدول الاسلامية ككتلة مميزة في مجموعة الدول النامية في محاولة لتحديد موقعها من هذه الأزمة، وما يمكن أن تسهم به في معالجتها. لكن تبين للكاتب صعوبة تمييز مجموعة الدول الاسلامية ككتلة عن بقية الدول النامية الاخرى سواء في ما يتعلق بأسباب الازمة أو أبعادها التنموية. لذلك ستتجه الورقة الى تقصي الأسباب الرئيسية لتراكم الديون على الدول النامية وتفجر أزمة 1982، وماهية الأبعاد التنموية لاستمرار هذه الأزمة، ثم تستعرض بعد ذلك وتقيم أهم المبادرات الدولية التي قدمت لمعالجة الازمة، وفي ضوء ذلك، تقدم (أو تؤكد) بعض المقترحات للخروج من هذه الازمة (أو المعضلة).

تطور أزمة الديون وأسبابها

عرف العالم ظاهرة الاقتراض الدولي منذ عدة قرون، كما جابه أزمة ديون أقل حدة في النصف الأول من هذا القرن. فقد شهدت الثلاثينات من هذا القرن عجز عدد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية عن تسديد ديونها التي تراكمت خلال العشرينات. كما شهد العالم، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي على هيئة قروض، استثمارات ومساعدات، وذلك للمساعدة في إعمار دول أوروبا واليابان، وبعض دول آسيا، افريقيا، وأمريكا اللاتينية، من ناحية، ولمواكبة الانتعاش الاقتصادى العالمي وازدهار التجارة الدولية من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الديون خلال هذه الفترة كانت تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الصادرات في عدد من الدول، الا أنه لم يحدث أن أعلنت أي دولة عن توقفها عن تسديد ديونها. بعد ذلك، أخذت ديون الدول النامية تنمو بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفعت من 91 بليون دولار في عام 1972 الى 745 بليون دولار في عام 1982 والى أكثر من ألف بليون دولار في نهاية 1986 [1] بمعدل نمو بلغ 9,1 في المائة، (انظر جدول رقم (1)).

.بلغت حصة الدول الاسلامية في هذه الديون حوالي 22,4 في المائة في نهاية 1986 [2]، ساهمت كل من اندونيسيا، باكستان، تركيا، مصر، الجزائر، المغرب والسودان مجتمعة بحوالي 72 في المائة من هذ النسبة (World Bank, Tables Vol.2, 1988). وقد بلغ معدل نمو ديون الدول الاسلامية خلال الفترة 1980 - 1986 حوالي 9 في المائة، بينما بلغ 7,7 في المائة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية. كما ارتفعت خدمة ديون الدول النامية (القسط السنوى + الفائدة على القروض) من 7,3 بلايين دولار عام 1972 الى 72,3 بليون عام 1982 والى 95,8 بليون دولار في نهاية 1986[3]، بمعدل نمو بلغ 8,2 في المائة خلال الفترة 1980 - 1986. وبالنسبة للدول الاسلامية فقد ارتفعت خدمة ديونها من 1,56 بليون دولار في عام 1972 الى 15,9 بليون دولار عام 1982 ثم الى 23,5 بليون دولار في نهاية 1986، بمعدل نمو قدره 11,1 في المائة (انظر جدول رقم 2).

ويتضح من هذه الأرقام أن اقتراض الدول الاسلامية خلال الثمانينات كان يتماشى مع اتجاه الاقتراض العالمي، لكن بشروط أكثر اجحافا كما يبدو من معدل نمو خدمة الدين، أي أن مدد القروض تبدو أقصر بالنسبة للدول الاسلامية مقابل نفس معدلات الفائدة تقريبا. فقد ارتفعت فوائد قروض الدول النامية من 2,3 بليون دولار في عام 1972 الى 36,3

جدول رقم (1)

اجمالي ديون الدول النامية للفترة 1972، 1980 - 1986 ومعدل نموها خلال 1980 - 1986(أ) (بليون دولار)

الديون / السنة	1972	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	معدل النمو للفترة 1980 - 1986(ب)
اجمالي ديون الدول النامية(جـ)	90,74	579,4	672	745,2	807,8	876,8	949,1	1021,2	9,1
اجمالي ديون الدول الاسلامية(د)	19,23	130,9	140,7	156,3	168	177	200,4	228,9	9
حصتها في الديون (٪)	(21,2)	(22,6)	(21)	(21)	(20,8)	(20,2)	(21,1)	(22,4)	—
اجمالي ديون دول أمريكا اللاتينية	37,11	242,2	295,5	332	359,7	376,9	386,4	399,4	7,7
حصتها في الديون (٪)	(41)	(41,8)	(44)	(44,6)	(44,5)	(43)	(41)	(39)	—

المصدر : World Bank, World Debt Tables Vol. 2, 1982 - 1988.

أ) يلاحظ أن الأعداد الجديدة من إحصائيات البنك الدولي بدأت تدخل الديون قصيرة الأجل ضمن إجمالي الديون ابتداء من عام 1980، ومن ثم يكون من غير المناسب مقارنة ديون 1980 بالسنوات السابقة دون أخذ ذلك بالاعتبار.

ب) تم احتساب معدل النمو باستخدام المعادلة $Xt\ 004\ Xo\ e^{r}t$ وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين نحصل على $Ln\ Xt = a + rt$ حيث r هي معدل النمو الأسي.

جـ) بالرغم من أن اجمالي الديون تنسب للدول النامية فهناك عدد من الدول ضمن الاحصائيات يخرج عن هذا التقسيم مثل بولندا، اسرائيل وغيرها.

د) تتكون مجموعة الدول الاسلامية من الدول الأعضاء في بنك التنمية الاسلامي في عام 1986 باستثناء كل من إيران، العراق، أفغانستان وفولتا العليا وذلك لعدم توفر البيانات.

جدول رقم (2)

خدمة وفوائد ديون الدول النامية والدول الاسلامية (للديون طويلة الأجل العامة والمضمونة) خلال الفترة 1972، 1980 - 1986 (بليون دولار)

الديون / السنة	1972	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	معدل النمو 1980 - 1986
خدمة ديون الدول النامية	7,33	55,68	65,79	72,33	71,67	76,96	89	95,84	8,2
خدمة ديون الدول الاسلامية	1,56	12,57	14,33	15,95	17,15	18,55	24,69	23,51	11,1
حصتها في الفوائد العالمية (٪)	(22)	(23)	(21,8)	(22)	(24)	(25)	(28)	(25)	—
فوائد ديون الدول النامية	2,3	25,4	31,3	36,3	36,5	40,2	45	47,7	9,7
فوائد ديون الدول الاسلامية	0,43	5,1	6	6,5	6,8	7,7	8,5	9,2	9.4
حصتها في الفوائد العالمية (٪)	(19)	(20)	(19)	(18)	(19)	(20)	(19)	(20)	—

المصدر : احصائيات البنك الدولي، مرجع سابق. World Bank, World Debt Tables Vol. 2, 1982 - 1988

بليون دولار في عام 1982 والى 47,7 بليون دولار بنهاية عام 1986، بمعدل نمو قدره 9,7 في المائة. بينما ارتفعت فوائد ديون الدول الاسلامية من 0,43 بليون دولار في عام 1972 الى 6,5 بلايين دولار في عام 1982، لتصل الى 9,2 بلايين دولار في نهاية 1986، بمعدل نمو قدره 9,4 في المائة.

أسباب أزمة الديون : عند تفجر أزمة الديون في منتصف 1982، تباينت الآراء حول أسباب حدوث هذه الكارثة الدولية. فبينما حمّل بعض الكتاب الدول النفطية وسياساتها التسعيرية في السبعينات مسؤولية هذه الازمة، تؤيدهم في ذلك بعض الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يرى آخرون أن الدول المدينة نفسها تتحمل القسط الاكبر من المسؤولية. ويدعم وجهة النظر هذه البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة. وهناك وجهة نظر ثالثة تعتقد أن الأزمة هي نتيجة منطقية للاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي وآليته التي تنحاز لصالح الدول المتقدمة، ونتيجة أيضا للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول المتقدمة بين فينة وأخرى لحماية مصالحها المحلية وتكريس نفوذها (Nunnenkamp, 1986 : 27). في واقع الأمر، لقد ساهمت جميع هذه العوامل، وعوامل أخرى، في ايجاد الأزمة واستمرارها، مع تفاوت حدة هذه العوامل من دولة الى أخرى، وذلك تبعا لاختلاف هياكلها الاقتصادية والسياسية. نبيّن ذلك على النحو التالي :

أولا ـ الأسباب الخارجية : هي تلك الأسباب التي تقع خارج نطاق فعالية السياسات الاقتصادية المحلية. وسنستعرض هنا أهم هذه الأسباب حسب تسلسلها التاريخي :

1) ارتفاع أسعار النفط : شهد العالم ارتفاعا حادا لأسعار النفط في 1974/1973، وأعقبه آخر في عام 1979، وقد تلا الارتفاع الأول زيادة كبيرة في عجز الموازين التجارية للدول النامية ـ غير النفطية، حيث ارتفع من 16 بليون دولار في عام 1972 الى 17,2 بليون دولار في عام 1973 ثم الى 40,1 بليون دولار في عام 1979، 54,1 بليون دولار في عام 1975، وانخفض في الثلاث سنوات التي تلتها (IMF, 1983 : 3). وبالرغم من ذلك، فان الدول النامية لم تجابه أزمة مديونية في منتصف السبعينات، وذلك لانخفاض حجم ديونها من ناحية، ولسهولة الاقتراض من الدول النفطية وهيئات التمويل الدولية، الخاصة والعامة. وقد قدرت ديون الدول النامية القائمة عام 1972 بحوالي 90,7 بليون دولار، ارتفعت الى 109 بلايين دولار في عام 1973 ثم وصلت الى 135,8 بليون دولار في عام 1974، والى 161,5 بليون دولار في نهاية عام 1975 (World Bank, Supplement, 1983 : 2; 1984 : 3) أي أن

الديون قد ارتفعت بحوالي 71 بليون دولار (أو حوالي 78 في المائة) خلال الفترة 1972 - 1975 ، مقابل زيادة العجز التجاري بحوالي 63,4 بليون دولار (IMF, 1983 : 3) .

أما الزيادة الثانية لأسعار النفط في عام 1979 فقد كان لها أبلغ الاثر في زيادة مديونية الدول النامية ، ليس بسبب تأثير هذه الزيادة على فاتورة واردات الدول النامية فقط ، وانما ، بدرجة أكبر، نتيجة السياسات الاقتصادية للدول الصناعية في أعقاب هذا الارتفاع . ففي خلال هذه الفترة ارتفع العجز التجارى للدول النامية غير النفطية من 52,7 بليون دولار عام 1978 الى 59,4 بليون دولار عام 1979، ثم الى 87,7 بليون دولار في عام 1980 (IMF, 1983 : 3) . في نفس الفترة ، زادت ديون الدول النامية ، بما فيها بعض الدول النفطية كالمكسيك والجزائر وفنزويلا ، من 298,7 بليون دولار في 1978 الى 352,3 بليون دولار عام 1979 والى 404,5 بليون دولار عام 1980 (World Bank, Supplement, 1983 : 2) أي أن التغير في حجم الديون (+ 105,8 بليون) كان أكبر بكثير من الزيادة في عجز الميزان التجاري (41,7 بليون) ، مما يؤكد أن زيادة أسعار النفط ليست السبب المباشر في النمو السريع لديون الدول النامية . لقد كانت الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، تعاني في نهاية السبعينات من ارتفاع في المستوى العام للأسعار (بلغ 13٪ في عام 1979) وخشيت أن يزيد ارتفاع أسعار النفط من حدة التضخم (World Bank, Report, 1983) . ولذلك تبنت سياسات انكماشية ، بتقييد حجم السيولة وتقليص الانفاق الحكومي ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفائدة وهبوط النشاط الاقتصادى المحلي وارتفاع معدلات البطالة، مما كان له أسوأ الاثر على اقتصاديات الدول النامية وديونها الخارجية، كما سيأتي بيانه .

2) سياسات الاقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة : حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فوائض كبيرة في موزاين مدفوعاتها في عامي 1974، 1979 . ونتيجة لانخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية لعدد من هذه الدول آنذاك، فقد تدفقت فوائضها الى أسواق النقد الدولية في هيئة ايداعات جارية واستثمارات قصيرة الأجل . في المقابل، تبنت البنوك التجارية الدولية وبتشجيع من حكوماتها ما يعرف بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية» ، أي اعادة اقراض هذه الأرصدة الى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وقد كان لسياسات الاقراض التي اتبعتها البنوك التجارية في منتصف السبعينات دور كبير في ايجاد مشكلة الديون العالمية .

ففي الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا، كانت معدلات الفائدة الاسمية التي تطلبها البنوك على قروضها منخفضة جدا، بحيث أصبحت

معدلات الفائدة الحقيقية (أسعار الفائدة في سوق لندن أو نيويورك ناقصا نسبة التغير المئوي لأسعار صادرات الدول النامية) سالبة في كثير من الأوقات. وقد أغرى هذا الانخفاض عددا كبيرا من الدول النامية على زيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة وموازين مدفوعاتها وحتى لدعم أسعار السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان أيضا، كما أن يسر اجراءات الاقتراض وسرعتها، مقابل مبالغة الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية في شروطها زادت من توجه الدول النامية الى المؤسسات الخاصة للاقتراض عوضا عن الحكومات والمنظمات الدولية. ويتضح ذلك من ارتفاع مساهمة المؤسسات التجارية الدولية من 30 في المائة من اجمالي ديون الدول النامية عام 1970 الى 40 في المائة عام 1975، ثم الى 48 في المائة عام 1980، و 52 في المائة عام 1985، واذا أضفنا القروض قصيرة الأجل فقد تصل النسبة الى 70 في المائة (World Bank, Tables Vol. 2, 1986 : 2) . كما ارتفع عدد الدول المقترضة من السوق الدولارية من 16 دولة عام 1971 الى حوالي 43 دولة في عام 1976/1975 (Korner et al., 1986 : 6 - 7).

في المقابل، وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الاقراض الى الدول النامية، لجأت الى ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة أو المعومة، التي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوقي لندن ونيويورك، مضافا اليها نسبة أخرى لمواجهة المخاطر (Risk Premium) يعتمد في تقديرها على درجة الجدارة الائتمانية للدولة المستدينة. ويمكن ادراك أثر هذه الاجراءات على الدول المستدينة إذا علمنا أن أسعار الفائدة على القروض الدولارية قد ارتفعت من 7,8 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 الى 17,5 في المائة خلال الفترة 1979 - 1981، في الوقت الذي أضحى أكثر من نصف ديون الدول النامية يأتي من مصادر خاصة ومرتبطة بأسعار فائدة معومة (Korner et al., 1986 : 9). وتشير دراسات أخرى الى أن متوسط معدلات الفائدة على القروض العامة والمضمونة، طويلة الأجل، قد ارتفعت من متوسط قدره 7,1 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 الى متوسط قدره 10 في المائة للفترة 1978 - 1983. بينما ارتفع متوسط الفائدة على القروض طويلة الأجل القائمة من 5,4 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 الى 8,2 في المائة خلال الفترة 1979 - 1983. أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فقد ارتفع معدل الفائدة من 12,1 في المائة عام 1979 الى 16,6 في المائة عام 1981 في نيويورك، ومن 12,7 في المائة الى 18,8 في المائة في لندن (Overseas Development Institute, 1987 : 15).

3) الركود الاقتصادى العالمي : لقد أدى تبني الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى لسياساتها الانكماشية في نهاية السبعينات الى تدهور معدلات نموها وارتفاع

معدلات البطالة مما أوقعها والاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي. وقد كان من نتائج هذا الركود انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور أسعارها ومعدلات تبادلها وموازينها التجارية اضافة الى تكثيف القيود على الواردات منها. أى أن الدول النامية بدأت تجابه مشكلة اضافية، هي مشكلة تدهور موقفها التجارى الدولي، فقد ضاعف هذا التدهور من حدة مشكلة الديون من خلال ما أحدثه من عجز في موازينها التجارية وحساباتها الجارية. وفي ضوء تآكل احتياطيات الدول النامية وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية اليها لم يعد بامكان هذه الدول عمل شيء سوى زيادة الاقتراض الخارجي (إنظر جدول رقم (3)).

جدول رقم (3)

الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي في كل من حجم الصادرات، قيمة وحدة الصادرات ومعدل التبادل للدول النامية غير النفطية، والسعر العالمي للسلع الأولية غير النفطية، للفترة 1979 - 1986

النوع / السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الميزان التجارى (بليون دولار)	48,3 -	74,4 -	82,6 -	67,8 -	49 -	32,8 -	24,1 -	19,3 -
معدل التغير السنوي في حجم الصادرات غير النفطية (٪)	(6,8)	(8,4)	(5,3)	(1,2)	(8,2)	(11,5)	(5,0)	(7,8)
معدل التغير السنوى في قيمة وحدة الصادرات غير النفطية (٪)	(13,1)	(12,4)	(7,2)	(0,6)	(0,9 -)	(4,8)	(4,3 -)	(12,8 -)
معدل التغير في معدل التبادل التبادل للسلع غير النفطية	1,6 -	5,8 -	4,2 -	2,2 -	0,5	1,7	1,2 -	1,1
معدل التغير في السعر العالمي للسلع الأولية غير النفطية بالدولار	17,9	5,5	13,5 -	9,9 -	6,9	4,2	12,9 -	1,1 -

المصدر : UNCTAD, 1988: 12 - 13; IMF, 1987

ويبيّن الجدول رقم (3) أن العجز التجارى للدول النامية قد ارتفع من 48,3 بليون دولار الى 82,6 بليون دولار خلال الفترة 1979 - 1981، ليعكس بذلك تدهور قيمة وحدة الصادرات من جهة، وتدهور معدلات التبادل الدولي من جهة أخرى، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك، ليعكس ظروف ما بعد انفجار الازمة، كما سيأتي بيانه، ولا يستنتج من هذا الانخفاض في العجز التجارى أن هناك تحسنا في تجارة الدول النامية. فتشير احصائيات

صندوق النقد الدولي الى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية (تمثل معظم صادرات الدول النامية) في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1975/1974 بل أقل بحوالي 30 في المائة من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية (IMF, 1987 : 34). ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) خسارة دول جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة 1980 - 1985 بحوالي 11 بليون دولار نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري (Overseas Development Institute, 1987 : 34).

ثانيا ـ السياسات والعوامل المحلية : بالرغم من أهمية الأسباب الثلاثة أعلاه (الأسباب الخارجية) في ايجاد أزمة الديون، الا أن الصورة لا تكتمل دون اضافة الأسباب المحلية. فقد تعود أسباب تراكم الديون على بعض الدول، أو على الاقل قسط كبير منها، الى اخطاء تضمنتها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية أو نتيجة تفشي الفساد الاداري وعدم ملاءمة الظروف الطبيعية، ويمكن اجمال هذه الأسباب تبعا لأهميتها في النقاط التالية :

1) فشل برامج التنمية المحلية : أقدم عدد كبير من الدول النامية على الاقتراض من الخارج، لاسيما من البنوك التجارية، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومن حيث المبدأ فانه لا غبار على ذلك اذا أحسن استغلال هذه القروض بما يخدم أهداف التنمية المحلية. لكن يبدو أن هذا لم يتحقق في عدد كبير من الدول النامية، فلم تتمكن هذه الدول من زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصادها المحلي بمعدلات مقبولة وعلى النحو المرغوب. ولم تتمكن من اقامة الصناعات القادرة على توليد صرف أجنبي يكفي لتمويل قروضها الاستثمارية. حتى أن بعض الاقتصاديين يرجع فشل هذه التجارب التنموية وما ترتب عليها من ديون خارجية، الى طبيعة أنماط التنمية المحلية التي تبنتها الدول النامية (زكي، 1987 : 122). ومن هذه الانماط على سبيل المثال :

أ) تبني سياسات استثمار وتصنيع تخدم قطاعات الاستهلاك الترفي وشبه الترفي، مما أدى الى زيادة العجز في موازين المدفوعات ومن ثم زيادة الديون.

ب) تبني سياسة احلال الواردات ذات الكثافة الرأسمالية، مما شجع على توجه هذه الدول نحو الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الاستثمارات. وقد أصبحت هذه الاستثمارات عبئا على ميزان المدفوعات، ليس فقط لضخامة قروض الاستثمار، وانما أيضا للاعتماد على السوق الخارجية في توفير السلع الوسيطة وقطع الغيار، اضافة الى ما يدفع مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.

جـ) افتقار كثير من هذه المشروعات، الممولة بتمويل خارجي، الى عناصر نجاحها الأساسية، فربما كثير منها لم يخدم بدراسات جدوى اقتصادية سليمة.

2) هروب رؤوس الأموال : أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى وتدهور فرص الاستثمار في كثير من الدول النامية الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج. وتشير تقديرات شركة Morgan Guaranty الى أن أكثر الدول النامية التي عانت من هروب رؤوس الأموال خلال الفترة 1976 - 1985 هي المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، ماليزيا ونيجيريا، وهي جميعا تأتي على رأس قائمة الدول المدينة. وعلى سبيل المثال، قدرت رؤوس الأموال التي غادرت المكسيك بما يعادل نصف ديونها الخارجية، أى حوالي 53 بليون دولار (Overseas Development Institute, 1987 : 16).

3) الفساد الاداري : أصبح الفساد الادارى، صفة ملازمة لكثير من أنظمة الحكم في الدول النامية، وتبرز هذه الصفة بشكل واضح في ادارة المؤسسات العامة التي كان لعدد منها دور كبير في توريط دولها في أزمة الديون. على سبيل المثال، نجد أن ديون شركة الزيت الحكومية في المكسيك (PEMEX) وصلت عام 1981 الى حوالي 20 بليون دولار، وهي تعادل حوالي 40 في المائة من اجمالي ديون المكسيك. كما ساهمت المؤسسات العامة في البرتغال عام 1982 بحوالي 57 في المائة من اجمالي الديون (Korner et al., 1986 : 30). ناهيك عما يحدث من اختلاسات للأموال العامة (زكي، 1987 : 125).

4) الكوارث الطبيعية وبرامج التسليح : للكوارث الطبيعية، كالجفاف في افريقيا، الزلازل في دول أمريكا اللاتينية وتركيا، الأعاصير والفياضانات في مختلف الدول، دور كبير في ايجاد وتعميق أزمة الديون، كما أن سياسات التسلح التي تتبناها الدول النامية تمثل أحد أهم قنوات تراكم الديون الأجنبية، وتشير الأرقام الى أنه في عام 1980، بلغ عدد الدول النامية (غير النفطية) التي تجاوز انفاقها العسكرى 20 في المائة من ميزانيتها العامة 17 دولة، نصفها يقع ضمن مجموعة الدول الاسلامية. وتضم القائمة، اليمن الجنوبي (45,7٪)، سوريا (35,4٪)، اليمن الشمالي (30٪) تشاد (29٪)، موريتانيا (25,9٪)، الأردن (23,4)، باكستان (23,2٪)، أوغندا (20,6٪) ومالي (20,5٪) (Korner et al., 1986 : 39).

اضافة الى العوامل السابقة، هناك عوامل أخرى أقل أهمية ساهمت في ايجاد وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، منها تذبذب سعر الدولار الأمريكي [4]، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاعانات الدولية، وتشدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منح القروض والتسهيلات الضرورية للدول النامية [5].

الأبعاد التنموية للأزمة

شجعت سهولة وانخفاض تكاليف الاقتراض الدولي في منتصف السبعينات،

الدول النامية الى الاتجاه الى الخارج لسد النقص في المدخرات المحلية اللازمة للاستثمارات التنموية ولتمويل بعض النفقات الجارية. وكان يعتقد، آنذاك في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي، أن معظم هذه الاستثمارات ستتمكن من توليد دخل كافٍ لتمويل تكاليف الاقتراض، ناهيك عن النمو المتوقع في عائدات الصادرات الاخرى. لكن فشل تجارب التنمية والتصنيع التي تبنتها معظم الدول النامية، والأحداث الاقتصادية العالمية التي واجهتها منذ عام 1979، ممثلة في ارتفاع أسعار الفائدة، تدهور عائدات الصادرات، ارتفاع سعر الدولار، انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية، نزوح رؤوس الأموال وغيرها قضت على معظم توقعاتها وطموحاتها، وأوقعتها في ما يعرف بأزمة (أو مصيدة) الديون الخارجية التي ستعاني من آثارها لسنين طويلة قادمة.

أولا ـ ماهية وحجم الازمة : أدركت البنوك التجارية في أوائل الثمانينات الصعوبات التي تواجه الدول المدينة في الوفاء بخدمة ديونها والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فتوقفت عن منح قروض جديدة، تساعد الدول المدينة على تمويل خدمة ديونها القديمة. لقد خشيت هذه البنوك من اهتزاز موقفها الاقتصادي، لا سيما أن عملية الاقراض الدولي كانت قد تركزت في عدد محدود من البنوك الكبيرة، بحيث تجاوزت قروض معظمها رأس مالها. على سبيل المثال، بلغت القروض القائمة لاكبر تسعة بنوك تجارية أمريكية الى الدول النامية أكثر من 250 في المائة من رأسمالها، وبالنسبة للبنوك الأمريكية مجتمعة بلغت النسبة أكثر من 150 في المائة، مما يعني أن توقف بعض الدول المدينة عن خدمة ديونها قد يؤدى الى افلاس عدد كبير من هذه البنوك (Fischer, 1987 : 29).

لقد أدى عزوف البنوك التجارية عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة للدول المدينة، واستمرار تردى البيئة الاقتصادية الدولية وتشدد مؤسسات التمويل الرسمية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) في منح تسهيلات التمويل اللازمة، الى تدني مقدرة الدول المدينة على الوفاء بخدمة ديونها، وتفجرت الأزمة في منتصف 1982، عندما توقفت المكسيك عن خدمة ديونها، ومنذ ذلك الوقت والدول المدينة تدور في حلقة مفرغة بين تزايد الديون وتدهور معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. لذلك ارتفعت ديون الدول النامية من حوالي 28 في المائة من ناتجها القومي الاجمالي عام 1980 الى حوالي 48 في المائة عام 1986، كما وصلت بنسبة ديون الدول الاسلامية مجتمعة الى حوالي 58 في المائة عام 1986. وتأتي في مقدمة الدول الاسلامية مصر حيث تراوحت النسبة بين 89 في المائة عام 1982 و 74 في المائة عام 1986. (أنظر جدول رقم (4)).

جدول رقم (4)

مؤشرات أزمة الديون لكل من الدول النامية، الاسلامية وعدد من الدول الاسلامية للسنوات (1980 - 1986) (نسب مئوية)

الدول والمؤشر / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الدول النامية :							
الديون/ الناتج القومي	28,3	31,2	35,7	40,3	43,1	46,7	48
الديون/ الصادرات	130	143	169	186	186	205	227
خدمة الدين/ الصادرات	12,5	14	16,4	16,5	16,4	19,3	21,3
الفوائد/ الصادرات	5,7	6,7	8,3	8,4	8,6	9,7	10,6
الدول الاسلامية :							
الديون/ النابج المحلي	38,8	38,8	42,9	47,3	47,7	52,1	58,4
الديون/ الصادرات	142	133	165	177	172	197	264
خدمة الدين/ الصادرات	13,7	13,6	16,9	18,1	18	24,3	27,1
الفوائد/ الصادرات	5,6	5,7	6,9	7,2	7,5	8,4	10,6
اندونسيا :							
الديون/ الناتج القومي	28	25,4	29,4	39	39,9	43,9	58,6
الديون/ الصادرات	94	91	125	152	146	178	278
خدمة الديون/ الصادرات	8	8,3	10,6	12,8	14,7	20	29,3
الفوائد/ الصادرات	3,7	4	5,4	6,4	7,4	8,2	13,6
باكستان :							
الديون/ الناتج القومي	38,8	35	34,5	37,4	34,9	38,5	39
الديون/ الصادرات	330	296	352	329	321	375	343
خدمة الديون/ الصادرات	19,8	15,2	18	30,5	25,5	31,2	26,8
الفوائد/ الصادرات	8,3	5,6	7,9	8,9	8,7	9,1	9
تركيا :							
الديون/ الناتج القومي	34,1	34,1	38,2	40,8	45,7	50,2	56,5
الديون/ الصادرات	518	318	248	255	226	227	294
خدمة الديون/ الصادرات	28,4	28,5	28,7	30	23,8	32,2	31,4
الفوائد/ الصادرات	31,1	15,8	14,3	15,8	12,3	12,5	14,2
مصر :							
الديون/ الناتج القومي	82,7	82,3	88,7	86,1	81,5	78	74,3
الديون/ الصادرات	219	225	263	256	247	3,00	35
خدمة الديون/ الصادرات	17,8	22,8	24	22,8	21	23,3	21,3
الفوائد/ الصادرات	5,3	7,5	7	6,9	7	7,6	8,6
الجزائر :							
الديون/ الناتج المحلي	45,5	40,9	38,1	31,4	27,5	27,7	30,5
الديون/ الصادرات	130	117	116	110	103	113	179
خدمة الديون/ الصادرات	26,6	25,5	29,8	32,8	33,7	33,2	51,5
الفوائد/ الصادرات	9,7	8,8	9,6	9	9,6	9,5	12,5

المصدر : الجداول (1) و (2)، أيضا World Bank, Tables Vol. 2, 1984- 1988

ويستنتج من الأرقام أعلاه، انخفاض قدرة القطاعات الاقتصادية المحلية في الدول المدينة على توليد موارد كافية لتمويل التزاماتها الخارجية في المدى البعيد، الا أن المدى البعيد يضم بعض المتغيرات التي يصعب التنبؤ بها بدقة مثل سعر الفائدة، وحصة الاستهلاك المحلي في الناتج المحلي الاجمالي وظروف الاقتصاد المحلي والدولي وغيرها. لذلك يمكن الاسترشاد بنسبة الديون الى الصادرات كمؤشر لقياس قدرة الدولة المدينة على تمويل ديونها في المدى المتوسط والقريب. وبملاحظة محتويات الجدول رقم (4)، تبدو الصورة أكثر عتمة. فبالنسبة للدول الاسلامية، ارتفعت النسبة من 142 في المائة عام 1980 الى 264 عام 1986 مقابل 130 الى 227 بالنسبة للدول النامية، ولنفس الفترة، وقد بلغت أقصاها في مصر (350 ٪) وباكستان (343 ٪) عام 1986. واذا كانت نسبة الديون تمثل جانبا مهما من المشكلة بالنسبة للدول المدينة في المدى الطويل والمتوسط فان الجانب الآخر الاكثر أهمية في المدى القريب جدا هو نسبة خدمة الديون الى الصادرات ويوضح الجدول أن خدمة الديون بالنسبة للدول الاسلامية قد ارتفعت من 13,7 في المائة عام 1980 الى 27,1 في المائة عام 1986، ويمكننا ادراك جسامة العبء وتأثيره في ضوء تردي موازين مدفوعات الدول المدينة، كما سبق الاشارة اليه.

كيف يمكن للدول المدينة توفير هذه الأعباء المتزايدة سنويا من الصرف الأجنبي في الوقت الذي تعاني فيه من تقهقر عائدات الصادرات ونضوب الروافد الاخرى للصرف الأجنبي؟ إن الوفاء، ولو جزئيا، بهذه الالتزامات سيكون على حساب تدني معدلات التنمية ومستويات المعيشة المحلية لهذه الدول.

ثانيا ـ الأبعاد الاقتصادية للأزمة : لقد تبنت الدول المدينة التي تجابه صعوبات في تسديد ديونها، سياسات اقتصادية تقشفية، تحد من انفاقها وتعمل على تحسين ايراداتها، وسواء كان الدافع لهذه السياسات ذاتيا أو امتثالا لتوصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الاخرى، فان آثار هذه السياسات ستصل دون شك الى مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول. لذلك، وفي ضوء الانخفاض المفاجيء لتدفق رأس المال الأجنبي الذى مول عجز الحساب الجارى للدول النامية لاكثر من 100 بليون دولار في 1981، 1982، ومحدودية التمويل فوق العادي من خلال اتفاقيات اعادة جدولة الديون، لم يعد هناك بد من تعديل مسار التجارة الخارجية لاستبدال العجز في الموازين التجارية بفائض. وحيث لم يكن بمقدور هذه الدول التأثير كثيرا على حجم وعائدات الصادرات لارتباطها بأوضاع وسياسات الدول الاخرى، الا أنها نجحت الى حد كبير في تخفيض وارداتها. فقد استطاعت الدول الاكثر مديونية أن تستبدل عجزا في موازينها التجارية قدره 16,7 بليون دولار عام

1981، بفائض قدره 19,5 بليون في عام 1983، بينما تقلص عجز الدول الافريقية الأقل نموا من 5,7 بلايين دولار الى 4 بلايين دولار لنفس المدة. وقد تحقق ذلك بالرغم من انخفاض عائدات الصادرات بحوالي 17 في المائة بين السنتين 1983/81 (World Bank, Tables Vol. 1,1988 : xii).

ويشير تقرير البنك الدولي الاخير (1988) الى أنه خلال الفترة 1980 - 1987 انخفضت واردات الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 6,3 في المائة [6]. وقد أدى انخفاض الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والأولية والنهائية الى الحد من نمو القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعية، الصناعية، وقطاع التصدير، كما حد من نمو التجهيزات الأساسية وتوفر السلع الاستهلاكية الضرورية لذوي الدخل المنخفض.

من ناحية أخرى، تدهورت مؤشرات الاستثمار في الدول المدينة، فانخفض اجمالي الاستثمار المحلي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30 في المائة منذ 1980، مخالفا الاتجاه العام في العشرين سنة السابقة. وفي دول الصحراء الافريقية، انخفض من 22,5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 الى 14,5 في المائة عام 1985، وذلك نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي، وتوجيه حصيلة هذه الدول من الصرف الأجنبي لتمويل خدمة ديونها وما تبقى يمول الواردات الضرورية (Overseas Development Institute, 1987 : 18). ويؤكد تقرير البنك الدولي (1988) أنه خلال الفترة 1980 - 1987، انخفضت الاستثمارات في الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 5,3 في المائة، وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 1,6 في المائة وانخفض معدل النمو الحقيقي من متوسط قدره 5,4 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 الى متوسط قدره 0,1 في المائة خلال الفترة 1980 - 1985، كما انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 2,8 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 الى - 1,3 خلال الفترة 1980 - 1987، وفي دول جنوب الصحراء الافريقية انخفضت الاستثمارات بمتوسط قدره 2,6 في المائة، وانخفض الاستهلاك الفردى بمتوسط قدره 3,2 في المائة خلال الفترة 1980 - 1986 (World Bank, Report, 1988 : 46, 215)، وأسوأ من ذلك كله ما أشار اليه تقرير البنك الدولي من أن الاستثمار الفردي في افريقيا عام 1987 كان أقل من مستواه في منتصف الستينات. بينما تقهقر متوسط الدخل الفردى في الدول الاكثر مديونية الى مستوى عام 1970. ومقارنة بعام 1980، يعتبر مستوى الاستثمار أقل بحوالي الثلث الى النصف، ولسنا بحاجة لأن نؤكد هنا أن النتيجة الطبيعية لهذا التدني في معدلات الاستثمار والنشاطات المحلية الاخرى، هي ارتفاع معدلات البطالة واستمرارية تدهور مستويات المعيشة، وهو نقيض ما تسعى اليه التنمية وما هدفت اليه الدول المدينة عند بداية سلوكها طريق الاقتراض الدولي.

إن الأحداث المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم منذ منتصف السبعينات التي وصلت ذروتها في منتصف 1982 بظهور أزمة مديونية عالمية، أضحت نتائجها الآن بادية للعيان، فاضافة الى انخفاض معدلات التنمية ومستويات المعيشة في الدول المدينة، وصل تأثيرها الى درجة أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية أصبحت تسير في اتجاه معاكس لما اعتاده الاقتصاد العالمي منذ عشرات السنوات، وهذا بدوره يزيد من الصعوبات التي تواجه الدول المتدنية. فبعد أن كان رأس المال، في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل، يتجه من الدول الصناعية الى الدول النامية، أخذ ابتداء من عام 1985 يأخذ اتجاها معاكسا وبشكل متزايد. فبينما وصل التدفق الصافي للموارد الى الدول النامية على هيئة قروض طويلة الأجل خلال الخمس سنوات حتى عام 1982 حوالي 147 بليون دولار، وصل التدفق المعاكس في السنوات الخمس منذ 1982 حوالي 85 بليون دولار (World Bank, Report, 1988:29). ويعني هذا أنه خلال الفترة 1982 - 1987 أصبحت الفوائد التي تدفعها الدول المدينة على ديونها زائدا الاقساط السنوية تزيد عن القروض الجديدة التي تحصل عليها هذه الدول من الخارج بحوالي 85 بليون دولار. ويلاحظ أن صافي تحويلات الموارد المالية كما هو في الجدول رقم (5) يبدو أقل من الأرقام المعطاة أعلاه، فقد بلغ صافي الانتقال الى الدول الدائنة عام 1985 حوالي 12 بليون دولار من مجموعة الدول المدينة وسبعين مليون دولار بالنسبة للدول الاسلامية.

جدول رقم (5)

صافي تحويلات الموارد(*) الى الدول النامية المترتبة على الديون طويلة الأجل، العامة والمضمونة للسنوات 1980 - 1986 (بليون دولار)

الدول / السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
إجمالي الدول المدينة	26,70	25,21	22,44	14,64	2,12	11,9 -	20,71 -
دول أمريكا اللاتينية	3,85	7,07	6,21	0,85 -	5,75 -	13,84 -	15,61 -
الدول الإسلامية	7,48	5,79	7,29	5,75	3,96	0,72 -	0,05 -

المصدر : World Bank, Tables Vol. 1, 1988.

(*) صافي تحويلات الموارد = القروض طويلة الأجل الجديدة ـ خدمة الدين.

وتمثل هذه الأرقام صافي التحويلات المترتبة على الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة فقط. كما يلاحظ أيضا ارتفاع حجم صافي التحويلات من دول أمريكا اللاتينية، وهذا يرجع الى كبر حجم ديونها وخدمتها من ناحية، والى تدني الثقة الائتمانية في عدد من هذه الدول، وبالتالي انخفاض عدد وحجم القروض الجديدة الممنوحة لها، من ناحية أخرى. أي أن احصائية البنك الدولي التي استقي منها هذا الجدول لا تشمل التحويلات المترتبة على القروض قصيرة الأجل أو غير المضمونة، مما يجعلها تقلل من أهمية انتقال الموارد من الدول المدينة الى الدائنة. فعلى سبيل المثال، بلغ صافي ما دفعته الدول المدينة الى الدول الدائنة وبصفة رئيسية، المؤسسات الخاصة حوالي 26 بليون دولار في عام 1985، (Carvounis, 1986 : 27). وسواء أخذنا تقديرات البنك الدولي المتحفظة جدا، أو التقديرات الاخرى، فان حجم الموارد المنتقلة لا يزال كبيرا بالنسبة للدول المدينة، وسيلحق الضرر بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، فانتقال الموارد المالية هو ببساطة عبارة عن انتقال للقوة الشرائية من الدول المدينة الى الدائنة. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن استمرارية أزمة الديون على وضعها الحالي سيؤدي الى استمرارية استنزاف موارد الدول المدينة لخدمة ديونها، واستمرارية معدلات النمو والتنمية في التراجع، مما يقوي من حلقة تبعية اقتصاديات الدول المدينة لاقتصاديات الدائنة ويجعلها تحت رحمتها.

سياسات الخروج من الأزمة

منذ تفجر الأزمة في منتصف 1982 والاطراف المعنية فيها، تحاول مختلف السبل والسياسات للسيطرة عليها وحماية الاقتصاد العالمي من انتكاسة شبيهة بتلك التي حدثت في أوائل الثلاثينات، لكن هذه الاطراف تختلف في ترتيب أولويات عناصر وآثار الأزمة التي ينبغي أن تعنى بها هذه السياسات، فصندوق النقد الدولي، تؤيده في ذلك الدول الصناعية والبنوك التجارية الدولية، يولي اهتماما كبيرا لاستمرار تدفق خدمة ديون الدول النامية، حماية للبنوك التجارية الدائنة من الإفلاس وتعرض النظام النقدى الدولي للانهيار. وقد شخص الصندوق الأزمة عند ظهورها، على أنها أزمة سيولة نقدية، ستتمكن الدول المدينة من تجاوزها في حالة انتعاش الاقتصاد العالمي و / أو من خلال تبني بعض التدابير الاقتصادية الهيكلية لإعادة التوازن الى موازين المدفوعات. وعلى النقيض من ذلك، ترى الدول المدينة أن المشكلة أبعد من ذلك، فهي ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة إعسار تعانيها الدول المدينة، وستمتد آثارها الى جميع القطاعات. لذلك ينبغي أن تكون المقترحات والمبادرات في مستوى الأزمة. وسنقوم هنا باستعراض سياسات ومقترحات الاطراف المعنية للخروج من الأزمة، مع الإشارة الى مدى نجاح كل منها في هذا الشأن، ويشمل الاستعراض : استراتيجيات المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)،

مبادرات الدول الدائنة (مبادرة بيكر، مقترحات برادلي)، توجهات الدول المدينة، وأخيرا مساهمة السوق في تخفيض حجم الديون.

أولا ـ استراتيجيات مؤسسات التمويل الدولية : ساهمت البنوك التجارية حتى نهاية عام 1982 بحوالي 60 في المائة من القروض الممنوحة للدول النامية، ثلاثة أرباعها أستقرت في الدول الاكثر مديونية. لذلك فقد أدى عجز بعض الدول، كالمكسيك، البرازيل، الأرجنتين، عن سداد خدمة ديونها الى إصابة المسؤولين في الدول الصناعية والبنوك التجارية بشيء من الهلع، خشية أن تتعرض هذه البنوك للإفلاس، مما يهدد، حسب زعمهم، النظام النقدى الدولي، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الاخرى أن الوضع يقتضي استمرار الدول المدينة في تسديد خدمة ديونها، على أن تقوم هي من طرفها بتقديم قروض قصيرة الأجل وسريعة للدول المتضررة (المكسيك في ذلك الوقت) الى حين يتمكن صندوق النقد من تجهيز برنامج استقرار يعتمد فيه على موارده الخاصة.

1) صندوق النقد الدولي : كان الاعتقاد لدى مسؤولي الصندوق بأن المشكلة هي الى حد ما، مشكلة نقص في السيولة الدولية لدى بعض الدول المدينة، بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي في أوائل الثمانينات، وفي ضوء هذا التشخيص، وفيما ارتآه الصندوق من ضرورة التزام الدول المدينة بتسديد خدمة ديونها في مواعيدها المحددة، وضرورة عودة الاقراض الإختيارى للمؤسسات الخاصة الى سابق عهده، اعتمد الصندوق وبمشاركة جميع الاطراف المعنية استراتيجيته المشهورة لمواجهة الأزمة، ويمكن وصف هذه الاستراتيجية بأنها ذات ثلاثة أبعاد هي : الإصلاح، التمويل، والخصوصية. وأكد الصندوق على ضرورة تكامل البعدين الأول والثاني، بمعنى أنه لكي يمكن لأي دولة مدينة أن تحصل على تمويل ودعم الصندوق لا بد لها أولا أن تلتزم بتنفيذ التدابير التي يقترحها الصندوق لإصلاح اقتصادها المحلي وتحسين مركز مدفوعاتها الدولي.

لذلك، فقد طلب الصندوق من الدائنين وخاصة البنوك التجارية الالتزام بتقديم التمويل المناسب للدول المدينة (إقراض إجباري)، متى أعلنت التزامها بتنفيذ برنامج الصندوق الإصلاحي. من جانب الصندوق نفسه لم يكتف بزيادة استخدام موارده الخاصة ـ من خلال ترتيبات الطوارىء وترتيبات دعم برامج الاستقرار ـ بل ساعد في ترتيب تمويل جماعي للدول المدينة، تساهم فيه الحكومات، البنوك المركزية، البنوك التجارية الخاصة، بنك التسويات الدولي، والبنك الدولي. وفي هذا الإطار، وافق الصندوق في ديسمبر 1982 على توفير 3,6 بلايين وحدة حقوق سحب خاصة للمكسيك، كما سمح للبرازيل بسحب 500 مليون وحدة

كجزء من تسهيلات التمويل التعويضي (de Vries, 1987 : 221). وبلغ إجمالي تمويل الصندوق لموازين مدفوعات الدول النامية حوالي 43 بليون دولار خلال الفترة من منتصف 1982 الى منتصف 1986 . كما قام خلال الفترة 1980 - 1984 بعقد 94 برنامج تكييف مع 64 دولة نامية قدم فيها الصندوق 22 بليون دولار. كما قدمت البنوك التجارية حوالي 27 بليون دولار خلال الفترة من بداية 1983 الى منتصف 1986 في شكل قروض اجبارية (أو غير اختيارية) كما بلغت قروض البنك الدولي لكل الدول النامية الأعضاء خلال الفترة 1983 - 1985 حوالي 63 بليون دولار بالاضافة الى حوالي 140 بليوناً من ديون البنوك الخاصة أعيدت جدولتها (زكي ، 1987 : 178؛ de Vries, 1987 : 221).

أما سياسات الإصلاح الاقتصادية التي تبناها الصندوق كعنصر أساسي من استراتيجيته، فتتكون من إجراءات تقشفية لتخفيض الطلب المحلي والحد من العجز في كل من الميزانية وميزان المدفوعات. وقد تضمنت هذه الإجراءات : تخفيضا عاما في سعر العملة، وتقييد الإنفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي، تقييد الائتمان المحلي، ورفع معدلات الفائدة المحلية الى مستويات منافسة لزيادة المدخرات المحلية، رفع الاعانات عن السلع الاستهلاكية الضرورية، وتحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي بحيث يفسح المجال لآلية السوق لتقوم بوظيفتها.

ومع أن التأثير المتوقع لهذه السياسات هو إحداث نوع من الركود الاقتصادى، إلا أن الصندوق كان يؤكد على أنه في المدى الطويل سيكون الوضع مناسبا لتحقيق نمو مستمر، وسيؤدي انخفاض الطلب الى تحول المنتجين الى إنتاج سلع للتصدير، يدعمهم في ذلك انخفاض سعر العملة المحلية، مما يؤدى الى توفير الصرف الأجنبي اللازم لتمويل خدمة ديون هذه الدول. أما البعد الثالث للاستراتيجية، فهو ضرورة النظر لكل حالة على حدة، أي أن يكون التفاوض بين الدول المدينة وصندوق النقد أو المؤسسات الاخرى بشكل فردي لتباين ظروف الدول المدينة. وعليه، فقد يكون أسلوب الدعم مختلفا تبعا لحالة الدولة وتقديرات المسؤولين في الصندوق.

2) البنك الدولي للانشاء والتعمير : يعتبر البنك الدولي المؤسسة الدولية الثانية التي تشارك الدول المدينة في تنفيذ استراتيجية النمو ومعالجة الديون، وينبثق دور البنك الدولي من أهدافه كمؤسسة تنمية دولية تهتم بالنمو في الأجل الطويل. وفي أعقاب انفجار أزمة الديون، زاد البنك من توجيه قروضه نحو قضايا الإصلاح الاقتصادى الهيكلي، بهدف مساعدة الدول المدينة على استعادة مسارات النمو المستمر والجدارة الائتمانية. وتستند توجهات البنك الجديدة، على ضرورة قيام الدول المدينة بإصلاحات اقتصادية هيكلية

داخلية على أن تصاحب بقدر كافٍ من التمويل الخارجي خلال فترة التكيف، إذا رغبت في استعادة الانتعاش الاقتصادي المطلوب (صندوق النقد والبنك الدولي، 1988 : 6).

أما سبب تزايد دور البنك الدولي في معالجة أزمة الديون فيرجع الى أكثر من سبب، أولا، لعدم استطاعة الصندوق منح قروض جديدة للدول التي بلغت حدها الاقصى في السحب، حسب أنظمة الصندوق، ثانيا، لكون مشكلة الدول المدينة أصبحت أكثر هيكلية، مما يتفق مع أهداف البنك في تمويل المشاريع طويلة المدى (Feldstein, 1988 : 252). ثالثا، لأن أزمة الديون تهدد الاقتصاد العالمي، والنظام الرأسمالي، وهذا بدوره يتعارض مع الأهداف التي من أجلها أوجدت هذه المؤسسة. ولسنا بحاجة هنا الى التأكيد على أن البنك الدولي كان شريكا في وضع الاستراتيجية التي تبناها صندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق تجاوزت تعهدات البنك الدولي للدول المدينة الرئيسية 33 بليون دولار خلال الفترة 1981 - 1987 (صندوق النقد والبنك الدولي، 1988 : 6). كما ساهم في ترتيب حزم تمويل مشتركة مع بعض المقرضين من القطاع الخاص.

ويمكن أن نخلص الى أن الاستراتيجية التي تبناها كل من الصندوق والبنك الدولي لم تحقق النجاح المطلوب. فلم يتحقق الانتعاش الاقتصادى في الدول المدينة، ولم تستعد الدول المدينة جدارتها الائتمانية. بل إن محاولة تنفيذ بعض بنود هذه الاستراتيجية من قبل الدول المدينة، مثل زيادة الضرائب ورفع الاعانات، قد أوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد شهدت مثل هذه الاضطرابات كل من مصر، السودان، تركيا، تونس، فنزويلا، وأخيرا الأردن، مما أدى الى تتراجع هذه الدول عن تنفيذ كل أو بعض بنود الاستراتيجية واعادة التفاوض مرة أخرى مع المؤسسات الدولية لايجاد مخرج من الازمة.

ثانيا ـ مقترحات الدول الدائنة في معالجة الازمة : انصبت الاقتراحات في بداية الازمة على مناقشة سبل تمكين الدول المدينة من الوفاء بخدمة ديونها. وقد طابقت هذه المقترحات مضامين استراتيجية معالجة أزمة الديون التي سبق ان تبناها صندوق النقد الدولي. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على استراتيجية الصندوق دون ظهور بوادر انفراج للازمة، بل على النقيض أخذت أبعاداً أسوأ مما كان يعتقد، بدا هناك اقتناع لدى قطاع كبير من المهتمين بأن الأزمة ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة اعسار، وأن سياسات تأخير السداد واجبار البنوك على الاقراض ليست علاجا بقدر ما هي مسكنات مؤقتة. وبالرغم من ذلك، فقد استمرت مقترحات المسؤولين والاكاديميين في الدول الدائنة تأخذ نفس الطابع السابق وهو البحث عن قنوات تمكن الدول المدينة من الوفاء بديونها، حتى ولو أدى ذلك الى مقايضة

أصولها الانتاجية مقابل كل أو بعض من هذه الديون [7]. وسنقصر الحديث في هذا الجزء على استعراض أبرز مبادرتين صدرتا عن الدول الدائنة في هذا الشأن، وهما مبادرة جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي، ومبادرة بيل برادلي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي.

1) مبادرة بيكر : قدمت هذه المبادرة في الاجتماع السنوى المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيئول في 9 أكتوبر 1985، وقد تضمنت المبادرة العناصر التالية :

أ) قيام البنوك التجارية باقراض 20 بليون دولار أخرى خلال الفترة 1986 - 1988 لاكبر 15 دولة مدينة.

ب) قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية بزيادة اقراضها بـ 50 في المائة فوق مستوى سنة 1985، ليصل الى 9 بلايين دولار خلال نفس الفترة السابقة، يتحمل البنك الدولي النصيب الاكبر منها.

جـ) أن يقدم الصندوق 2,7 بليون دولار كتسهيل ائتماني للدول الاكثر فقرا، والذى يقل مستوى الدخل الفردى فيها عن 550 دولاراً.

د) التزام الدول المدينة باعادة هيكلة اقتصادها، وتحريره من التدخل الحكومي وازالة القيود بأنواعها، والعمل على تحسين طاقة التصدير (George, 1988 : 190)، أي الالتزام بها جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، ترى المبادرة أن اعانة الديون ـ أي التنازل عن نسبة منها ـ ستثبط الاقراض مستقبلا للدول النامية، لذلك لا تحبذها. وقد حظيت المبادرة بتأييد كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنوك التجارية والدول الصناعية. فهي لم تَحِدْ في أهدافها وأسلوب علاجها عن استراتيجية الصندوق، بل قد تكون جاءت لتؤكد وتقنن هذه الاستراتيجية.

2) مبادرة برادلي : انتقد برادلي مبادرة بيكر على أساس أنها لم تقدم شيئا يذكر للدول النامية. فالقروض التي اقترح تقديمها من قبل البنوك التجارية قد لا تتجاوز 20 في المائة من خدمة الديون السنوية الواجبة على دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم فهو يقترح منح الدول المدينة اعانات (Relief) وليس فقط قروضا جديدة (George, 1988 : 193 - 194). كما يضمّن مبادرته، التزام الدول الدائنة بمنح تسهيلات سنوية، لمدة ثلاث سنوات، تتكون من:

أ) اعفاء الدول المدينة من 3 نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك والحكومات.

ب) التنازل عن 3 في المائة من جميع القروض القائمة.

جـ) منح قروض بما يعادل 3 بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية، وبصفة خاصة البنك الدولي.

تعتبر هذه المبادرة متقدمة على مبادرة بيكر من حيث اهتمامها بجذور الازمة، وتتفق معها في الدور الهام الذى تعطيه للقطاع الخاص على حساب الحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادى، كما تتفق في الهدف البعيد، وهو تنشيط الاقتصاد العالمي ككل، واقتصاد الولايات المتحدة على وجه الخصوص (George, 1988 : 194). ومنذ بداية 1987، يلاحظ ازدياد أعداد المسؤولين الأمريكيين الذين أصبحوا يعترفون بأهمية وفائدة التنازل عن بعض الديون كأداة مناسبة لمعالجة الازمة، لاسيما أن قيمة هذه الديون في السوق لم تعد تساوى قيمتها الدفترية. ويجدر أن نشير هنا الى المبادرة التى تقدمت بها اليابان في قمة الدول الصناعية في تورنتو عام 1988، وهي تدعو الى تحويل جزء من الديون القائمة الى سندات، واعادة جدولة الباقي بشروط ميسرة، على أن يتم ذلك بالتفاوض بين الدولة المدينة والبنوك الدائنة، وبشرط أن تلتزم الدول المدينة بما جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولي (U.S. Embassy, 1988 : 18).

ثالثا ـ مقترحات الدول النامية ؛ تتفق معظم المبادرات التي صدرت عن الدول المدينة، أو تضمنت وجهة نظرها، على أهمية الربط بين مقدار خدمة الدين وبعض مؤشرات الاقتدار الاقتصادية للدول النامية، مثل قيمة الصادرات أو معدل نموها، الناتج القومي أو معدل نموه. اضافة الى ذلك، تؤكد معظم هذه الاقتراحات على ضرورة الغاء جزء من الديون القائمة، تقدر بحجم الزيادة في أسعار الفائدة خلال فترة معينة، أو التغير في معدلات التبادل الدولي للدول المدينة أو غير ذلك. ومن أبرز هذه المبادرات والاقتراحات، اقتراحات آلن جارسيا رئيس بيرو الذى يرى ضرورة وضع سقف على مقدار خدمة الدين الذى تلتزم به الدول المدينة لا يتجاوز 10 في المائة من عائدات الصادرات. كما يقترح أيضا كل من ابراهيم بابانجيدا رئيس نيجيريا وهوزيه سارني رئيس البرازيل ضرورة ربط خدمة الدين بأداء الصادرات، بالاضافة الى اعفاء الدول المدينة من جزء من ديونها أو خدمتها. كما أن هناك من يرى امتناع الدول المدينة عن التسديد، وهو ماينادى به فيدل كاسترو رئيس كوبا (Epstein, 1988 : 62).

وفي اجتماع الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1988، تقدم أمير الكويت بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الاسلامي بمقترحات تتضمن الغاء الفوائد على الديون المستحقة مع اسقاط جزء من أصول الديون المستحقة على الدول الاشد فقرا[8]. لكن بالرغم من تعدد المبادرات، فلم تصل أي منها الى حيز

التطبيق التام، بما في ذلك مبادرة بيكر. ولم تجد الدول المدينة مفرا من الخضوع لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكل من نادي باريس ونادي لندن [9] والتي تشترط على الدول الراغبة في المساعدة الالتزام باعادة هيكلة اقتصادها وفق ما جاء في استراتيجية الصندوق.

رابعا ـ توجهات أسواق رأس المال : أدى تعثر المجتمع الدولي في ايجاد مخرج لازمة الديون الى ظهور سوق فرعية جديدة تتعامل في هذه الديون. وقد أخذ التعامل في هذه الأسواق عدة صور تبعا لأهداف أطراف التعامل. ويتم في العادة شراء أو مبادلة الديون مقابل تخفيض في القيمة الاسمية، يصل في بعض الأحيان الى 90 في المائة، كما حدث بالنسبة لديون بوليفيا ونيكاراجوا فقد تلجأ بعض البنوك الى بيع قروضها (أو مقايضتها) الى دول أو مؤسسات أخرى وذلك للحد من انكشاف مراكزها أمام بعض الدول المدينة. فمثلا لو كان أحد البنوك معرضا لقدر كبير من الانكشاف في المكسيك فانه يبادل هذا الانكشاف بمخاطرة أخرى مماثلة في دولة أخرى. أي أن البنوك تلجأ الى هذه الوسيلة لموازنة حوافظها المالية[10].

وهناك صورة أخرى من هذا التعامل تؤدي في النهاية الى استبدال الدين الخارجي بآخر داخلي، وذلك عندما تقوم بنوك الدولة بمبادلة ديون الدول الاخرى بدين دولتها هي. وقد مارست هذا النوع من التعامل معظم فروع بنوك أمريكا اللاتينية. وهناك صورة أخرى من التعامل أكثر شيوعا في الوقت الحاضر تسمى «رسملة الديون»، ويؤدي هذا النوع من التعامل الى سداد الديون من خلال تحويل الديون الى رأس مال يوجه للاستثمار الداخلي. وقد مارست البرازيل الرسملة منذ نهاية 1982، ثم تلتها شيلي في 1985، والمكسيك 1986. مثال ذلك، ما قامت به شركة «فيات» حين اشترت أحد ديون البرازيل بسعر مخفض وسلمته الى البنك المركزى، والبنك بدوره، قام باعطاء «فيات» ما يقابل القيمة الاسمية للدين بالعملة المحلية، ثم قامت «فيات» باستخدام العملة المحلية في توسيع مصانعها في البرازيل. ويؤدى هذا النوع من التعامل الى سداد الديون، وفي نفس الوقت يزيد من الاستثمارات الجديدة، الا أن عيوبه هي في زيادة نفوذ الشركات الأجنبية في الاقتصاد المحلي.

ومن الملاحظ أن هذه السوق لا تزال صغيرة نسبيا، حيث لم يتجاوز حجم تعاملها في عام 1986 ستة بلايين دولار (واينرت، 1987 : 80). ولا يتوقع أن يكون لها دور كبير في تخفيف أزمة الديون. وذلك لعدم وجود استثمارات كافية في الدول المدينة وللصعوبات والعوائق الهيكلية التي تعترض سبيلها. وهناك أيضا صورة أخرى من رسملة الديون، تحظى بترحيب الدول الدائنة وبقبول من بعض الدول المدينة بما فيها الاسلامية، مثل

تركيا، وهي مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية الأصول والمؤسسات العامة في الدول المدينة، أى السماح للمؤسسات الأجنبية والدول الدائنة بامتلاك بعض الأصول العامة في الدول المدينة مقابل بعض أو كل ديونها (Nair & Frazier, 1987 : 12 - 15).

وهنا نصل الى أنه بالرغم من تعدد المبادرات والمقترحات وظهور أسواق جديدة تتعامل بالديون، فان الازمة لا تزال قائمة. اذ لم تتمكن دولة واحدة تقريبا من التي أعادت جدولة ديونها، من تخفيض نسب ديونها، ولا تزال هذه الدول تفتقد الجدارة الائتمانية. وقد حدث تحسن طفيف في حجم صادرات الدول النامية بلغ حوالي 1,5 في المائة بالنسبة للدول الاكثر مديونية، لكن مقابل تدهور في معدلات تبادلها. أما أسعار الفائدة فأخذت في الارتفاع ابتداء من عام 1987، مما يهدد امكانية انفراج الازمة، وقد وصل ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 1988 الى حوالي نقطتين، مما يزيد أعباء خدمة ديون الدول النامية 8 بلايين دولار في السنة على الأقل (U.S. Embassy, 1988 : 28 - 30)، في الوقت الذى أصبحت فيه البنوك التجارية غير مستعدة (أو قادرة) لزيادة اقراضها. ويستنتج من ذلك أن الدول المدينة ستستمر في تقديم التضحيات، ممثلة في تسرب مواردها الى الخارج، وتدني مستويات معيشتها، وهي بذلك تتحمل تكاليف وتبعات أزمة ساهمت في ظهورها البنوك التجارية الدولية والدول الصناعية. الا أن تأخر ايجاد حل سريع لهذه الازمة سيلحق الضرر بجميع الاطراف، المدينة والدائنة على حد سواء.

مقترحات للخروج من الازمة : بالرغم من انقضاء حوالي سبع سنوات منذ تفجر أزمة الديون الخارجية في أغسطس 1982، وما استتبع ذالك من مخاوف وما قدم من مبادرات، الا أنه لا تبدو في الافق مؤشرات انفراج قريب للأزمة. من ناحية ثانية، فان تأخر الخروج من الازمة يهدد مستقبل التنمية في الدول النامية، ويزيد من حالة عدم الاستقرار الدولي، السياسي والاقتصادي، وفي ضوء ذلك يقترح الباحث تبني (أو التأكيد على) التدابير التالية[11] :

أولا ـ على مستوى الدول المدينة: يبدو للباحث أنه قد حان الوقت للدول المدينة، منفردة ومجتمعة، لتتجاوز مرحلة الشجب والتنديد بسياسات الدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة والعامة، إلى مرحلة يغلب عليها طابع النقد الذاتي المجرد لسياساتها الاقتصادية المحلية والدولية. وذلك بغية الوصول إلى سياسات أكثر فعالية في مواجهة آثار الديون وأكثر تصميما على ضرورة انفكاك هذه الأزمة أو المصيدة. فانه برغم من أهمية الأسباب الخارجية التي تم استعراضها في بداية هذه الورقة في ايجاد وتفاقم مشكلة الديون الا أنه لايمكن اعفاء متخذي القرار وصانعي السياسة في الدول المدينة من تحمل جزء كبير من المسؤولية: مسؤولية قرار الاقتراض، مسؤولية الموافقة على شروط الاقتراض،

مسؤولية تردى ادارة القطاعات الاقتصادية المحلية، وأخيرا مسؤولية الفشل في معالجة الأزمة وآثارها. لذلك فلا مناص من اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة والعمل على صياغتها وفق معايير دقيقة وذات صبغة وطنية، لتخفف آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ولتساعد على ايجاد المنافذ والقنوات المناسبة للخروج منها. اضافة إلى ذلك يقترح الباحث على الدول المدينة الأخذ بالتالي:

1) تبني سياسات ترشيد الانفاق وتحسين كفاءة الأجهزة الادارية. وفي هذا الاطار تجد بعض الدول المدينة نفسها مضطرة إلى التنازل عن ادارة أو حتى ملكية بعض الشركات العامة إلى القطاع الخاص فيها. وقد يكون هذا التوجه مقبولا اذا كان التحول سيؤدي إلى رفع الكفاية الانتاجية لهذه الشركات أو سيكون عامل جذب لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة أو اذا كان سيؤدي إلى ايجاد رافد جديد للميزانية أو التخلص من عبء عليها. ولاشك أن هذه السياسات تمثل خطوة في الطريق الصحيح للخروج من أزمة الديون.

2) تبني برامج أكثر فاعلية لتنمية وتنويع الصادرات بصفة عامة، وزيادة التبادل التجاري مع الدول النامية الأخرى. ويتطلب تحقيق ذلك، اعادة النظر في عدد من السياسات المحلية والخارجية، بما في ذلك سياسة التصنيع والزراعة والتعليم وسياسات البحث والتطوير، وأخيرا سياسات تنمية وتنويع الصادرات. ويكون الهدف من مراجعة هذه السياسات، هو دعم الامكانيات الانتاجية لهذه الدول وزيادة قدرتها التنافسية في مواجهة السلع الأجنبية، وتقليص تبعيتها للدول الصناعية.

3) تخفيض الاقتراض من المصادر الدولية الخاصة، إلى أبعد حد ممكن، والتوقف عن الاقتراض بأسعار فائدة معومة. لأن لجوء الدول النامية إلى المصادر الخاصة واعتماد أسعار الفائدة المعومة كانت ضمن أسباب تفاقم أزمة الديون. ويستدعي هذا النهج، زيادة دور حكومات الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الرسمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في منح التسهيلات الائتمانية وتمويل التجارة الخارجية والمساعدات الاقتصادية الدولية بصفة عامة.

4) تشجيع فرص الاستثمار المحلي وتحقيق نوع من الاستقرار المالي والنقدي، بما يحد من هروب رؤوس الأموال ويساعد على جذب المهاجر منها.

5) تكثيف الجهود لزيادة عدد وفاعلية التكتلات الاقليمية بين هذه الدول، مثل تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسوق العربية المشتركة، ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها.

6) الاستفادة قدر الامكان من أدوات سوق رأس المال الثانوية الجديدة، مثل استبدال الديون الخارجية بديون محلية، ورسملة الديون التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد المحلي.

7) زيادة تمثيل الدول النامية في الوكالات والمؤتمرات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة. ويقتضي ذلك مراجعة قواعد التمثيل والتصويت في هذه المؤسسات كالبنك الدولي، وصندوق النقد.

وبالنسبة للدول الاسلامية، فاضافة إلى ماسبق، ينبغي أن تعمل كمجموعة من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي وما انبثق عنها من مؤسسات (كالبنك الاسلامي للتنمية) ووكالات ولجان دائمة على النحو التالي:

1) توحيد جهودها في التفاوض بشأن ديونها، ودعم ايجاد جبهة واحدة تمثل جميع الدول المدينة، مع تركيز المطالبة بالغاء الفوائد على جميع أو معظم الديون، والتنازل عن ديون الدول الاشد فقرا.

2) تنشيط برامج واتفاقيات التعاون بين هذه الدول، لاسيما تلك المتعلقة بالتبادل التجاري وتمويل التجارة البينية وتمويل التنمية وتسهيل حركة رأس المال والتعاون التقني[12].

3) تنشيط أساليب التمويل والاستثمار المستمدة من الشريعة الاسلامية، كأسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وتمويل التجارة بالمرابحة، اضافة إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة وتطوير أسواق مالية على مستوى الدول الاسلامية.

واضافة إلى السياسات والجهود السابقة، يرى الباحث أيضا أن على الدول المدينة أن تكثف جهودها الاعلامية والسياسية، لاسيما في المناسبات الدولية، لابراز المخاطر التي ستترتب على استمرار أزمة الديون، وتلح على مشاركة الدول الدائنة في ايجاد مخرج لهذه الازمة. ويمكن أن تركز في حملتها على التالي:

1) إن ظهور الازمة كان المحصلة النهائية لسياسات كل من الدول المدينة، الدائنة والمؤسسات التجارية والرسمية الدولية. وبما أن هذه الاطراف قد ساهمت بطريقة أو بأخرى في ايجاد وتفاقم الازمة، فيجب عليها جميعا أن تسهم في علاجها وتحمل بعض أعبائها.

2) سيؤدي افلاس الدول النامية وتدهور معدلات نموها إلى انخفاض طلبها على منتجات الدول الصناعية من السلع والخدمات، وعلى خدمات البنوك التجارية، مما له أسوأ الاثر على اقتصاديات الدول الصناعية والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

3) يتوقع أن يؤدي استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية وزيادة شريحة الفقراء إلى نوع من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يعرض كثيراً من الحكومات

ذات التوجه الديمقراطي للخطر، ويزيد من حالة عدم الاستقرار العالمي .

4) إن اقدام بعض البنوك التجارية ابتداء من نهاية 1982 على مقايضة ديونها مقابل حسم وصل في بعض الحالات إلى 90 في المائة، يؤكد قدرة البنوك على التنازل عن بعض ديونها وفوائدها دون تعرضها للخطر .

ثانيا ـ على المستوى الدولي: إن تبني الدول النامية للسياسات السابقة ووضعها موضع التنفيذ، يهيئها للمرحلة الثانية في طريق الخروج من معضلة الديون الخارجية، وهي مرحلة الحوار والتفاوض الجماعي بين الدول المدينة والدائنة. ويقترح أن تتم الدعوة لهذه المرحلة فور بداية تنفيذ المرحلة الأولى، كما يقترح أن يتم التفاوض في الاطار التالي:

1) أن يتم التفاوض بشأن كيفية الخروج من الازمة تحت مظلة الأمم المتحدة أو احدى وكالاتها، كمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، وذلك للحد قدر الامكان من نفوذ الدول والمؤسسات الدائنة الذي تمارسه عبر نادبي باريس ولندن، ومن خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2) أن توحد جهود الدول النامية، وبشكل غير رسمي، في جبهة واحدة أشبة ماتكون بنادٍ للدول المدينة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبني التكتلات الدولية في الدول النامية لهذه المسألة، مثل منظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وتكتلات دول أمريكا اللاتينية، وغيرها. ويبدو أن مثل هذا التوجه سيزيد الضغوط على الدول الدائنة، وفي نفس الوقت يرفع الحرج من الدول المدينة منفردة، ويقلل من تعرضها الى الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية.

3) المطالبة بالغاء الفوائد على جميع القروض التي كانت قائمة حتى منتصف 1982، موعد انفجار الازمة. وتشمل هذه الفترة القروض التي تمت في ظل أوضاع اقتصادية غير عادية، وقبل تنبه أطراف القضية الى مخاطر سلوك هذا السبيل في منح الائتمان وتمويل برامج التنمية والتجارة.

4) اعادة جدولة جميع قروض مؤسسات الاقراض الخاصة، وفوائد فترة ما بعد منتصف 1982، لتسدد خلال عشر سنوات. ويبدو أنها فترة كافية للدول المدينة لكي تعيد صياغة سياساتها الاقتصادية المحلية، ولتؤمن الصرف الأجنبي لتسديد هذه القروض وخدمتها.

5) تعاد جدولة قروض الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية الرسمية، وفق صيغة دولية يتفق عليها من خلال التفاوض، مع ضرورة تحويل ديون الدولة الفقيرة وبعض ديون الدول الاكثر مديونية الى هبات ومساعدات.

6) زيادة دور مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) في التخفيف من أعباء الازمة، وذلك من خلال زيادة مواردها، وزيادة التسهيلات الائتمانية والتنموية للدول النامية على وجه العموم والمدينة على وجه الخصوص، وبشروط أكثر مرونة. كما ينبغي ايجاد صيغة مناسبة لتنمية حياد ونزاهة هذه المؤسسات في معالجة المسائل ذات الأبعاد الدولية المختلفة، بمعنى آخر المطالبة بتقليص نفوذ الدول الكبرى داخل هذه المؤسسات.

الهوامش

1) يلاحظ أن تقديرات البنك الدولي لديون الدول النامية خلال الفترة 1972 ـ 1982 كانت تقتصر على الديون طويلة الأجل العامة (أي التي يكون المقترض هو الحكومة أو احدى مؤسساتها) والمضمونة (أي من قبل حكومة المؤسسة المقترضة)، بينما تشمل احصائيات السنوات 1980 - 1986 القروض قصيرة الأجل. أنظر: (World Bank, Tables Vol.2, 1982 - 1988).

2) تضم مجموعة الدول الاسلامية، جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية وعددها 46 دولة. ولاتشمل الاحصائيات دول الخليج النفطية وليبيا. كما لاتشمل العراق، ايران، أفغانستان، وفولتا العليا وذلك لعدم توفر بيانات كافية. بالنسبة للدول الاسلامية الأعضاء في البنك الاسلامي للتنمية، أنظر: البنك الاسلامي للتنمية، 1407هـ. التقرير السنوي الثاني عشر، جدة. وبالنسبة للديون أنظر جداول الديون الصادرة عن البنك الدولي.

3) تقتصر الفوائد هنا على فوائد القروض طويلة الأجل، بينما يصعب تقديرها على القروض قصيرة الأجل.

4) أدى تدهور سعر الدولار الى زيادة قيمة القروض القائمة مقومة بالدولار. ويعتمد مقدار الزيادة على نسبة مساهمة الديون الدولارية في اجمالي ديون الدولة. فكلما زادت هذه النسبة قل أثر تدهور سعر الدولار على حجم الديون القائمة. كما أن تدهور قيمة الدولار من ناحية أخرى له تأثير سلبي على تجارة الدول النامية مع الولايات المتحدة.

5) انتهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات متشددة تجاه الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أو خدمة ديونها، اذ اشترط الالتزام بتنفيذ استراتيجيته الاصلاحية، سيأتي الحديث عنها. وقد ادت هذه السياسة الى حدوث انكماش في اقتصاديات الدول المدينة، والى نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فلا شك بأن سياسات مؤسسات التمويل الدولية قد ساهمت، الى حد ما، في ظهور وتفاقم أزمة الديون.

6) يلاحظ أن العجز في الحساب الجاري لكل الدول النامية قد انخفض الى 45 بليون دولار عام 1983، ثم الى 18,5 بليون دولار عام 1984 نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي، (أنظر: البنك الدولي، 1988 :47).

7) ستتم مناقشة هذه المقترحات ضمن البند رابعا: توجهات السوق.

8) أنظر: صحيفة «القبس». عدد 1988/10/1 ـ الكويت.

9) يمثل نادي باريس تجمع الحكومات الدائنة، وفيه تتم اعادة جدولة القروض الحكومية وقد تأسس عام 1956، بينما يمثل نادي لندن تجمع البنوك التجارية الدائنة، وفيه تتم اعادة جدولة قروضها.

10) استند هذا الجزء في معظم ما جاء فيه على معلومات مستقاة من مقالة: ريتشارد واينرت، مقايضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات، رقم 177، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، 1987.

11) ينبغي التنويه الى أن بعض هذه المقترحات سبق أن قدمت من قبل بعض الكتاب والمؤسسات، بطريقة أو بأخرى، وايرادها هنا يتفق مع توجه الباحث.

12) لمعرفة المزيد عن هذه البرامج والاتفاقيات، (أنظر: البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوى الثاني عشر، جدة، 1407 هـ).

المصادر العربية

البنك الدولي

1983 تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.

البنك الدولي

1988 تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.

زكي، ر.

1987 أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية. بيروت: دار المستقبل العربي.

صندوق النقد الدولي

1988 التمويل والتنمية، مجلة يصدرها بالتعاون كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير (يونيو) واشنطن.

واينرت ، ر.

1987 مقايضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات (نشرة تعنى بالتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية)، العدد 177، المركز الوطني للمعاومات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ـ الرياض.

المصادر الاجنبية

Carvounis, C.
1986 The Foreign Debt / National Development Conflict: External Adjustment and Internal Disorder in the Developing Nations. New York: Quorum Books.

de Vries, M.G.
1987 Balance of Payments Adjustment: 1945 to 1986, The IMF Experience. Washington, DC: International Monetary Fund.

Epstein, J.
1988 "The Political Economy of the Debt Crisis." Economic Impact 64: 59 - 63.

Feldstein, M. (Ed).
1988 International Economic Cooperation. Chicago: University of Chicago Press.

Fischer, S.
1987 "Sharing the Burden of the Debt Crisis." Economic Impact 60: 28 - 31

George, S.
1988 A Fate Worse Than Debt. Harmondsworth, U.K.: Penguin.

International Monetary Fund (IMF)
1983 International Financial Statistics: Supplement on Trade Statistics. Washington, DC: International Monetary Fund.

1987 Annual Report. Washington, DC: International Monetary Fund.

Korner, P., Maass, G., Siebold, T. & Tetzlaff, R.
1986 The IMF and the Debt Crisis: A Guide to the Third World's Dilemma. London: Zed Books.

Nair, G. & Frazier, M.
1987 "Debt-Equity Conversion and Privatization." Economic Impact 60: 12-17.

Nunnenkamp, P.
1986 The International Debt Crisis of the Third World: Causes and Consequences for the World Economy. Brighton, U.K.: Harrester Press.

Overseas Development Institute
1987 Managing Third World Debt: Report of the Second Working Party. London: Regents College.

United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD)
1988 Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987 Supplement. New York: United Nations.

United States Embassy
1988 Omnibus: Economic and International Highlights Fortnightly Review (US Embassy, Riyadh) 4 (18).

World Bank
1982-88 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 2. Country Tables. Washington, DC: World Bank.

1983 World Debt Tables 1982-1983 ed. (First Supplement). Washington DC: World Bank.

1983 World Development Report 1983. Washington, DC: World Bank.

1984 World Debt Tables 1983-1984 ed. (First Supplement). Washington, DC: World Bank.

1988 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 1 Analysis and Summary Tables (1987 - 1988 ed.) Washington, DC: World Bank.

1988 World Development Report 1988. Washington, DC: World Bank.



حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب ـ جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً .

الإشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٣,٢٠٠ د.ك ـ للأساتذة والطلاب : ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً ـ ١٦ دولاراً أمريكياً
المؤسسات : ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً .

ثمن الرسالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٤,٨٠٠ د.ك — للأساتذة والطلاب : ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٣٧٠ ـ الخالدية
الكويت ـ 72454

نظرية المحاسبة الاسلامية

اسامة شلتوت
كلية الدراسات التجارية ـ الكويت

مقدمـــة

تميّز الفكر المحاسبي في الآونة الاخيرة بالتطور السريع اتساعا ـ من حيث زيادة فروعه وتنوع الانشطة التي يساهم بعطائه فيها ـ وارتفاعا ـ من حيث الاضافة الى بنيانه في مستوياته المتتالية ـ من خلال الاضافات النابعة من المساهمات المختلفة للمحاولات التنظيرية لهذا الفكر وتطبيقاته. وهذه المساهمات المتباينة، وان كانت قد أثرت النظرية المحاسبية، الا أنها تؤكد بأن المحاسبة ـ مثلها في ذلك مثل باقي العلوم الاجتماعية ـ ليس بها حقيقة مطلقة، مما يشير الى أن الاجتهادات المحاسبية التنظيرية الحالية تمثل قدرا من النفع يتناسب مع قدرتها على الاضافة.

ومن واقعنا الاسلامي وتشبع خلايا أنفسنا بدوره وقواعده الشرعية الشاملة، التي فيها النفع العظيم في حياتنا وآخرتنا، فقد كانت هناك المحاولات المثابة التي ترمي الى التأصيل الاسلامي للعلوم الوضعية، وقد كان للعلم المحاسبي نصيب منها، ورغم الجهد الكبير الذي بذل فيها فقد انتحى أغلبها احدى ناحيتين: الأولى تمثلت في التأريخ للمحاسبة الاسلامية أثناء عصور ازدهار الدولة الأسلامية، والثانية انتحت ناحية محاولة اثبات مشروعية الكيانات والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية القائمة حاليا خشية أن يكون في رفضها حرمان المسلمين من نتاج التقدم العلمي الذي تحقق على مدى أجيال طويلة سابقة.

هدف البحث

بعد التقديم السابق فان الأمر يقتضي ليس فقط إزالة التباين التنظيري الوضعي، ولكن كذلك محاولة استحداث منهج شرعي بعيدا عن التاريخ الماضي للمحاسبة الاسلامية أو تقنين المشروعية الاسلامية للقائم منها فهذا التاريخ وان كان يجب عدم اهماله بل والاستفادة منه، إلا أننا نخطيء عندما نتجمد عنده، فهو للاستفادة من اجتهادات من

سبقونا وليس للعبادة والاتباع، وهو منطلق للابداع وليس نهاية له، وباب الاجتهاد فتحه المولى سبحانه وتعالى لنا على مصراعيه حتى يرث الأرض ومن عليها، أما تقنين المشروعية الاسلامية للكيانات والنشاطات المحاسبية الحالية مخافة حرمان الأمة الاسلامية من التراكمات والاضافات التي تحققت للعلم المحاسبي، فهذه الاجتهادات تمثل من وجهة نظري محاولات تطويعية تسد السبيل الى التقدم العلمي بصفة عامة وتحتوي على كم من النزعات التحكمية يرفضها الفكر المحاسبي بصفة خاصة وتمثل مدخلا غير سوي للتأصيل الشرعي.

لذا يأتي هذا البحث لمحاولة تطوير الكيان التنظيري للعلم المحاسبي من خلال الاستفادة من اجتهادات علماء الاسلام على هذا الدرب، ومما تحقق من تقدم وانجازات لهذا العلم بعد ذلك بواسطة العلماء الآخرين. وذلك بالاستعانة بالطاقات الكامنة في مبادىء ديننا الاسلامي الحنيف. وأهمية ذلك لا تمثل اجتهادا الى الأفضل، ولكنها تمثل تصديا ضروريا يواجه باحثي اليوم في ظل الفروض والمبادىء المحاسبية الراسية التي ترسخها المجامع والهيئات العلمية الأجنبية، ليتمكن المسلمون ليس فقط من تطهير معاملاتهم، ولكن لما هو أجل وأخطر من ذلك وهو تحقيق أركان دينهم واقامة عباداتهم، فهاهي الزكاة أحد أركان الاسلام الخمسة، والعبادة الثانية بعد الصلاة يقصر أي جهد محاسبي عن تحديد وعاء عروض تجارتها[1] في ظل التطبيق المحاسبي الحالي الذي يتبنى التكلفة التاريخية والمخصصات والحيطة والحذر وغيرها من السياسات والمفاهيم، التي لا يسهل تطويع نتاجها المعلومي الا باعادة تنفيذ القياس وفقا لتنظير اسلامي نفتقر اليه حاليا، وهو مايهدف اليه هذا البحث لنتخلى عن تطويع شاق ونبدأ بدءًا صحيحا يلائم معاملتنا وعباداتنا، خاصة وقد اتجهت أغلب البلدان الاسلامية الى تطبيق الشريعة الاسلامية.

ولعله من المناسب تحقيق غاية البحث عن طريق ارساء معالم رئيسية للبنيان الفكري للمحاسبة يميز ويفصل بين العلم المحاسبي وما سواه من العلوم، ويحقق درجة من التوازن العلمي فيما بين مختلف فروع هذا العلم في اطار هذا الهيكل التنظيري، مع إضفاء الشرعية على هذا البنيان التي تقتضي ضرورة محق المحرمات من الكيان، والمعاملات المحاسبية، وزرع الطيبات لينتشر عطرها الزكي في ثنايا مختلف مستويات البحث. وتجدر الاشارة الى انه تكمن ضمن طيات هذا البحث غاية أخرى لم تتواجد ضمن متنه، ولكنها ذات أهمية بالغة تتناسب مع قدرة هذا البحث في إثارة فكر علماء وممتهني المحاسبة للاضافة في صورها المختلفة سواء امتدادا أو تعميقا أو تعارضا أو استكمالا أو تطويرا، فان هذه الشريحة من البحوث المترامية الأبعاد لابد أن تترك العديد مما يجب اتمامه.

منهج البحث

هناك العديد من مستويات ومناهج التنظير المحاسبي [2] مثل النظريات الوصفية Theories Relating to the Accounting Structure وعادة ما تكون مرتبطة بنظام التكلفة التاريخي وبعض أربابها يحاول شرح الممارسات المحاسبية التقليدية (Ijiri, 1966 : 155) أو ما يفعله المحاسبون أثناء عملية المحاسبة مثل Sterling، وهناك النظريات التفسيرية التي تنشد تحقيق علاقة بين المقاييس المحاسبية والأحداث والأفكار الاقتصادية، اي التعبير المحاسبي عن الواقع الاقتصادي، وبالاضافة لذلك فهناك اتجاه اكثر حداثة يتمثل في النظريات السلوكية التي تحاول قياس وتقويم التأثيرات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للتقارير المحاسبية على متخذي القرارات، وبالاضافة لذلك هناك الكثير من المداخل منها المدخل الأخلاقي Ethical Approach وهو لا يعني ضمنيا أنه يتجاهل المداخل الأخرى ولكنه يمتزج معها وان كان يقدم للمحتوى الأخلاقي» (Hendriksen, 1977 : 1-17).

وسيقوم منهج هذا البحث على أكثر من أسلوب من الأساليب المنطقية السابقة حيث سيتضح أثر الأسلوب التفسيري (الاستنباطي) في مساحة شاسعة من البحث وخاصة من العرض للرؤية الشمولية التنظيرية لمعالم وأركان البحث المحددة بالمدخل الاسلامي [3]، وان كان هذا لا ينفي أثر الأسلوب الوصفي (الاستقرائي) في البحث خاصة عند النظر في واقع التطبيق المحاسبي، فالنظرية قد وُجدت لتكون مرشدا للتطبيق العملي، الى جانب أن ما يظهر من تطورات في التطبيق قد يؤدي الى بلورة بعض جوانب النظرية مستقبلا (Robertson & Davis, 1988 : 27).

حدود البحث : يمتد هيكل هذا البحث في بعدين مترابطين أولهما نظرية المحاسبة وتعبر عن جوهر البحث الذي يتمثل في الاركان المنطقية للبنيان التنظيري المحاسبي، ولفظ المحاسبة مضافا الى لفظ النظرية، يشير الى أن هذا البنيان لن يخص فرعاً من العلم المحاسبي دون سواه ولكنه سيتصف بالمرونة والشمول لكل فروع المحاسبة بحيث لا يلفظ هدفه أو اطاره أو فروضه أي فرع ولا تتعارض مبادئه مع مبادىء أي عضو من أعضاء العلم المحاسبي، وان كان لا يستوجب على كل عضو أن ينهل بالضرورة من كل هذا البنيان بل يأخذ منه ما يتلاءم مع هدفه ومجاله، أما البعد الثاني فيشير الى محاولة اقامة هذا البنيان التنظيرى على ارض طيبة وراسخة من الكيانات والنشاطات والمعاملات الاسلامية وان يرتفع على قواعد ومعايير ومبادىء لا تتعارض مع ديننا الحنيف.

وامتداد هيكل البحث في هذين البعدين يستوجب أن يراعي مطلبين أولهما أن لا يحدد بالمعارف المحاسبية ولكن يتصف بالقدرة على ابداء الرأي لما هو ضرورى في مجالات

المعارف الأخرى وخاصة الاقتصادية منها [4]، ليشكل البحث صرحا متكاملا يبين شروط وأركان التطبيق الفعلي للبنيان التنظيري المقترح، ويكون شاهدا على حقيقة التداخل العلمي، وثاني المطلبين يستوجب أن لا يتم تناول هذين البعدين بصورة منفصلة بل يجب أن يتداخلا معا في جميع مكونات البحث، وهذا ما حاولته لايضاح دور ذلك النظام الاسلامي الفذ في تطور علم المحاسبة.

الاركان المنطقية للبنيان التنظيري للمحاسبة

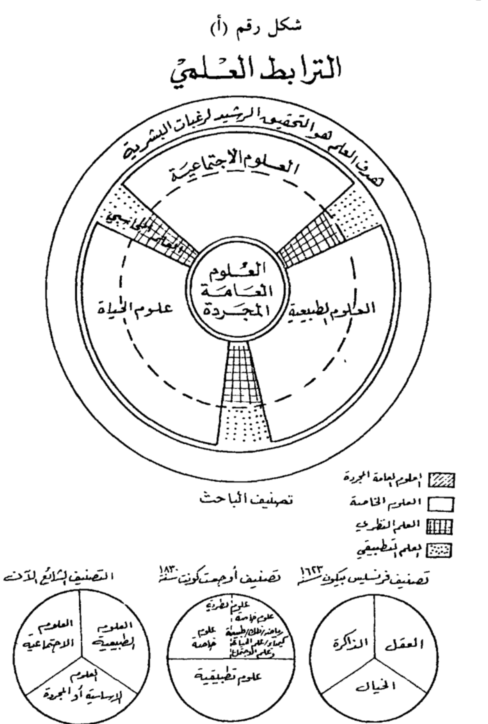
قد يكون من المناسب أن نبدأ بما هو أعم فنعرض لمجال العلم وهدفه وتصنيفه، ثم تحديد الأركان المنطقية للبنيان التنظيري للعلم، ثم يكون من المفيد بعد ذلك الاستعانة بهذه الأركان ونحن نشيد البنيان النظري للعلم المحاسبي. ولعل من المناسب في هذا الخصوص تحديد مجال العلم بالحياة والكون بمفهومه الواسع، بما فيه من حياة وجماد، أما من حيث غرضه ومبتغاه فيتمثل في التحقيق الرشيد لرغبات البشر، ووحدة هدف العلم هذه هي التي خلقت الترابط بين مختلف العلوم، وبالتالي تدفعنا لتصنيفها. وقد تصدى علماء المنطق لهذا التصنيف منذ زمن، امثال فرانسيس بيكون وأجست كونت، وحاليا يوجد تقسيم شائع دعنا نطلق عليه (التقسيم الثلاثي). حيث يصنف العلوم في ثلاثة مجاميع هي العلوم الطبيعية والعلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية وهو أكثرها تداولا (شرف، 1964 : 38 - 40) . ويعرض الباحث تصنيفه للترابط العلمي ليكون قاعدة أولية في محاولة تنظيره المحاسبي، فيرى تقسيم العلوم الى مجموعتين رئيسيتين هما (شلتوت ، 1976 : 10 - 12) :

العلوم العامة أو المجردة : وهي العلوم التي تنطبق قوانينها على شتى انواع البحث العلمي في كافة محاولاته، وتعتبر بمثابة الادوات الاساسية لغيرها من العلوم وهي نتاج الفطرة الرشيدة (مثل المنطق والرياضيات)، وفي رأيي فهي المركز في دائرة الترابط العلمي التي تشع بقوانينها ومعارفها لجميع العلوم الخاصة.

العلوم الخاصة : وهي العلوم التي تتميز كل منها بمجالها العلمي الخاص، وفي كل منها يقترن العلم أو الفكر النظري والتطبيقي ليكونا جناحي كل علم، وتشمل هذه العلوم ثلاثة أقسام كل له مجاله، وهي «العلوم الطبيعية ومجالها كل ما يشكل هذا الكون عدا مجالي المادة الحية والنشاط الانساني وعلوم الحياة ومجالها هو المادة الحية مثل علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الحياة (البيولوجيا)» (موى، 1962 : 81) والعلوم الاجتماعية ومجالها هو النشاط الانساني، وتقوم العلوم الاجتماعية على تطبيق مناهج البحث العلمي على الظواهر وأوجه النشاط التي تقع في مجال بحثها بقصد الوصول الى نظريات عامة تفسر هذه الظواهر او تؤدي الى قياس نتائج النشاط المترتبة عليها. والعلوم الاجتماعية مثل علم النفس

والاقتصاد والادارة والمحاسبة من حيث ان كلاً منها هو علم نظري يبحث في المعارف النظرية، وعلم تطبيقي يبحث في تطبيق هذه المعارف، ويتداخلان معا ليشكلا العلم (شكل أ).

شكل رقم (أ)

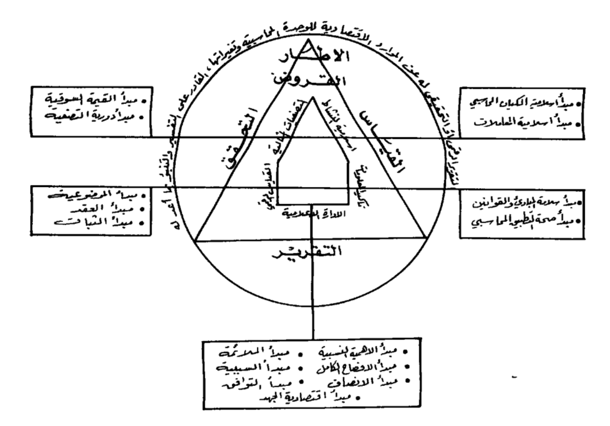


ومن دائرة الترابط العلمي المقترحة نجد ان العلم المحاسبي يعتبر أحد العلوم الخاصة، الذي يقترن ويمتزج فيه الشق النظري مع الشق التطبيقي ليشكلا العلم، لذا فان القول بأن المحاسبة فن أو أن المحاسبة علم وفن فيه الايحاء التحكمي بالتفريق بين شقين منصهرين معا في كيان واحد، وتشير دائرة الترابط كذلك الى أن العلم المحاسبي بمختلف فروعه يتفق مجاله مع مجال العلوم الاجتماعية، من حيث أن مجاله أحد مجالات النشاط الانساني، ويقصد به قياس النتائج التي تؤثر بصورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لشريحة من المجتمع ونشاطها الانساني.

وإن كان العلم المحاسبي بفروعه يقع ضمن العلوم الاجتماعية، الا أنه يتميز كأي علم بأن له نظريته العلمية الخاصة. ويرى البعض «أن النظرية في مجال العلوم الاجتماعية ضرب من الخيال الملائم، فرغم أنها تنشأ عن الواقع فإنها تنطوي على كيانات وأبنية لا تخضع للمشاهدة، فهي نتاج خيال الباحث الذي يحاول اسقاطها على الواقع فالحقيقة العلمية ليس هي الواقع بل ما يقرره العلماء عن هذا الواقع. فالحقيقة ليست هي التي نتأملها دون خطأ بل هي التي نعمل بها دون خوف (قنصوه، 1985 : 152).

ونظرة الى الواقع في دول العالم الاسلامي توضح الحرج الذي يقع فيه المحاسبون الاسلاميون عند تسجيلهم لبعض العمليات المالية المحرم كتابتها، أو عند محاولة التحديد العادل للوعاء الزكوي (شلتوت، 1988 : 51) من بين مخرجات نظرية المحاسبة الحالية التي تلائم واقع الدول الغربية بصفة خاصة (والتي ما زالت تلتزم بالتكلفة التاريخية لبعض الأصول والتكلفة التاريخية او السوق ايهما أقل في البعض الآخر)، أو لم يحن الوقت بعد أن تظهر نظرية للمحاسبة الاسلامية، تعدل ما يتعارض مع الشرع الاسلامي من فروض ومبادىء النظرية الحالية لتتوافق مع حياة المسلمين «وتكون نابعة من البيئة التي ستشهدها والتي ستكون مجال تطبيقها» (شلتوت، 1979 : 41) ونحاول تجربتها واختبارها على واقعنا دون خوف ولا وجل، فأحد الخصائص المميزة للنظرية هو قدرتها على تفسير وشرح الممارسة العملية المحاسبية من جهة، والتنبؤ من جهة أخرى (Watts & Zimmerman, 1986:2) لذا أعرض لها في صورة بنيان تنظيري يقع التعريف بالعلم المحاسبي على قمته حيث يمثل أكثر المستويات التنظيرية عمومية، ثم يتلوه حدود الاطار العلمي للنظرية، ومجموعة الفروض الأساسية وما يتفرع عنها من مبادىء علمية تشكل في مجموعها نظرية العلم، (انظر هيكل نظرية المحاسبة الأسلامية شكل ب)، ونعرض فيما يلي لكل مستوى من هذه المستويات:

شكل رقم (ب)
هيكل نظرية المحاسبة الاسلامية



أولا : ماهية العلم المحاسبي

ومن وجهة نظر الباحث يحسن بالتعريف أن يرمي لتحقيق شقين متداخلين أولهما أن يعلن عن حجم العلم المعرف ومحتواه، وثانيهما أن يميز العلم المعرف عما سواه من العلوم والمعارف، لذلك أقترح أن تشمل اساسيات التعريف هدف العلم ومجاله، والهدف والمجال معا هما جناحا تحديد ماهية العلم أو النشاط، وبتطبيق ذلك على المحاسبة نجد أنها: «علم يهدف الى التقرير الرقمي او التحقيقي عن الموارد الاقتصادية ـ للوحدة المحاسبية ـ وتغيراتها القادر على التفسير أو التنبؤ في الاغراض المعد لها». ويمكن مناقشة هذا التعريف من وجهين :

الوجه الأول : ارتباط هدف ومجال المحاسبة بهدف ومجال العلم بصفة عامة وهدف ومجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة فنجد ان التعريف يحدد هدف علم المحاسبة بـ «التقرير الرقمي او التحقيقي القادر على التفسير والتنبؤ في الاغراض المعد لها، وهذا الهدف يحتويه

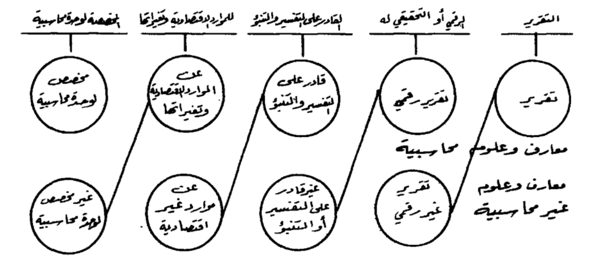
هدف العلم ـ وهو التحقيق الرشيد للرغبات الانسانية، وكذلك يتضامن مع هدف العلوم الاجتماعية الذي يرمي الى قياس نتائج النشاط الأنساني. ومن حيث مجال علم المحاسبة فيحدده التعريف المقترح بأنه الموارد الاقتصادية وتغيراتها الخاصة بالوحدة المحاسبية، ويشكل هذا المجال جزءاً من مجال العلم الا وهو الكون بمفهومه الواسع ويحتل موقعا من مجال العلوم الاجتماعية المتمثل في النشاط الانساني.

الوجه الثاني : قدرة التعريف على تمييز الانشطة والمعارف المحاسبية عما سواها لهذا نعرض لمنطوق كل جزء من التعريف ونحدد مدى مساهمته في منح الصفة المحاسبية أو نفيها (انظر شكل جـ).

شكل رقم (جـ)

ماهية المحاسبة

المحاسبة علم يهدف إلى :



التقرير الرقمي : التقرير هو وسيلة وأداة الاتصال في المحاسبة ويقع عليه عبء توصيل المعلومات المحاسبية للقائمين بإتخاذ القرار المعد التقرير من أجله، ويضيف التعريف لفظ «رقمي» أو «تحقيقي» ليحدد في خطوة أولية أحد الابعاد التي تميز العلم المحاسبي عن سواه، فيجب ان تكون جميع تقارير فروع العلم المحاسبي إما تقارير قياس رقمية بذاتها أو تقارير تحقيقية (تدقيقية أو مراجعية) لهذه التقارير الرقمية (تتعلق بمدى مصداقية هذه الأرقام). أما التقارير غير الرقمية مثل تقارير القياس الوصفي فتخرج عن هدف العلم المحاسبي «فالقياس الوصفي يعتبر أكثر القياسات تشتتا في ما يوصي به من تصورات متباينة

للخصائص أو الظواهر التي يتم قياسها توصيفيا، ولذلك نجد أن المحاسبة التي تقوم على الموضوعية، أيا كان مفهومها ومدلولها، لا تلجأ عادة الى القياس الوصفي» (مرعي، 1979 : 39).

القدرة على التفسير والتنبؤ : «مع النمو في نظم المعلومات، أصبح هناك تركيز متزايد على الاهداف المستقبلية للتقرير المالي، وخلال العقد الماضي كان ثمة تحرك جوهري نحو تبيان أهمية البيانات المالية في عمليات التنبؤ» (Burton, 1987 : 189). والعلم المحاسبي كنظام للمعلومات يتم فيه جمع البيانات وتسجيلها وتشغيلها للحصول على المعلومات المحاسبية المحققة القادرة ليس فقط على التفسير بل كذلك على التنبؤ في الاغراض المعدة لها، وبمفهوم المخالفة فان عدم قدرة التقرير على التفسير لاحداث الماضي أو الحاضر وعدم امكان الافادة منه في التنبؤ عن المستقبل يصبح تقريرا غير نافع وليس قادرا على تمكين متخذي القرارات من ترشيد قراراتهم، لذا يخرج عن دائرة وهدف العلم المحاسبي ولا يتصف بالصفة المحاسبية.

مجال علم المحاسبة الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية واستخداماتها : ان التقرير الرقمي القادر على التفسير أو التنبؤ لو لم يكن مجاله الموارد الاقتصادية واستخداماتها فقد يكون تقريرا احصائيا أو سلوكيا أو اداريا ولكن بالتأكيد لن يكون تقريرا محاسبيا، ولتكون المعلومات محاسبية لابد أن يكون مجال التقرير الرقمي القادر على التفسير أو التنبؤ، هو الموارد الاقتصادية واستخداماتها الخاصة بوحدة محاسبية محددة. «لتكون ذات فائدة في اتخاذ قرارات تخصيص واعادة تخصيص الموارد لهذه الوحدة، وتفيد في اتخاذ قرارات كفيلة بضمان كفاءة استخدام واستغلال الموارد المخصصة لهذه الوحدة بمعرفتها» (مرعي، 36:1979).

ثانيا : اطار نظرية المحاسبة الاسلامية Framework of Islamic Accounting Theory

يأتي اطار النظرية كمستوى تال في الاتجاه التصاعدي لبنيانها، فإطار الشيء ما أحاط به (المصباح المنير، 1925) فهو حدود العلم التي تحده والتي تمثل أهدافه الجزئية، واطار النظرية العامة للمحاسبة يحدد حدودها وما تحتويه من فروع العلم المحاسبي، ويبين موقعها بين العلوم الاجتماعية الاخرى، واعتمادا على هذا المفهوم يمكن تحديد القياس والتحقيق والتقرير كاضلاع لاطارها ويشكل كل ضلع بعدا خاصا لها كما يلي :

1) القياس المحاسبي : ان أي منشأة اقتصادية سواء كانت تجارية أو انتاجية أو مالية أو خدمية تحقق أهدافها بتضافر الموارد الاقتصادية المخصصة لها والتي تتميز كل منها بالندرة النسبية وتطرأ تغيرات متعددة على كل من تشكيلة الموارد المتاحة للوحدة وقيمتها الاقتصادية

على مدار الوقت وخلاله وترجع معظمها لسببين: الأول ناتج عن استخدام تلك الموارد او استنفاذ خدماتها ونطلق عليها التغيرات السببية. والثاني هي محصلة التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة المباشرة ونطلق عليها التغيرات التلقائية.

والتغيرات السببية التي تطرأ على قيمة الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة هي مقدار الفرق بين القيمة الاقتصادية لتدفق الايرادات الناتجة عن العملية (الاقتصادية) وتدفق الاستخدامات الخاصة بنفس العملية خلال نفس الفترة، والتغيرات التلقائية التي تطرأ على القيمة الاقتصادية للموارد الاقتصادية خلال فترة معينة تكون بطبيعتها احتمالية وهي مفيدة في شأن اتخاذ القرارات المستقبلية ـ المتعلقة بهذه الموارد (مرعي، 1979 : 75) وهذه التغيرات بصفة عامة والسببية بالضرورة لابد أن تكون محلا للقياس المحاسبي لامكان الحصول على المعلومات المحاسبية في نقطة زمنية معنية والتي تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق تفسيرها أو التنبؤ المستقبلي المعتمد عليها، لكل هذا يأتي القياس المحاسبي كضلع أول من حدود الاطار العلمي لنظرية المحاسبة الاسلامية.

ويشير الحق عز وجل على أن يرتكز القياس على موازين ومباديء ومعايير عادلة وشاملة لتحاشي أي ظلم في عملية القياس لأي طرف أو شخص أو نفس مهما تضاءل هذا الانحراف أو الغبن حتى لو كان في وزن حبة من خردل، واستوجب الكفاية في من يتصدون للحساب والقياس. ولله المثل الاعلى حين يرشدنا الى التمسك بهذا النهج «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئا، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها، وكفى بنا حاسبين» الآية 47 من سورة الأنبياء.

واستناداً الى هذا الصراط المستقيم يأتي ضلع القياس كأحد حدود اطار نظرية المحاسبة الاسلامية ليشير الى شمول احتواء العلم المحاسبي لجميع فروع القياس المحاسبي المختلفة ويرسخ التكامل والتزامل القائم بين هذه الفروع بدءا من المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الحكومية، والمحاسبة الادارية، والمحاسبة القومية، وانتهاءً بما قد يستحدث من الفروع المحاسبية التي تهدف الى قياس الموارد الاقتصادية أو جزء منها وتغيراتها الخاصة بوحدة محاسبية معينة بهدف التحديد العادل الدقيق لحقوق والتزامات أطرافها وتصويب قراراتهم المستقبلية المتعلقة بهذه الوحدة.

2) التحقق المحاسبي : التحقق في اللغة أي يصير منه على يقين، وحيث أن هدف القياس المحاسبي هو انشاء الصورة الرقمية المحاسبية، فإن هذه الصورة ـ مهما حاول المحاسبون توخي الدقة في اخراجها وتدارك أي قصور بها فاحتمال الخطأ وارد وليس هناك من معصوم، ويقول الرسول (ص) «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»، ويدلنا هذا الحديث الى أن المؤمن الفطن لابد أن يتوقع احتمال حدوث خطأ وبالتالي لابد من

التحقق من سلامة القياس المحاسبي ومخرجاته.. التي تظل في جميع مراحلها تتطلب التحقق والتيقن منها. ومهارات ومعارف التحقق المحاسبي تختلف عنها في القياس بدرجة أو بأخرى ومفهوم التحقق المحاسبي يجمع بين مفهومي الرقابة والمراجعة.

ولا شك أن هيكل التحقق يرتبط بهيكل القياس حيث أن الاول مكمل للثاني ويأتي راسيا للضلع الثاني من حدود نظرية المحاسبة الإسلامية، وهدف التحقق المحاسبي ليس فقط التحقق والتيقن من سلامة أموال الوحدة المحاسبية بل كذلك التحقق من تحديد مدى التزام الصور والتقارير المحاسبية في التعبير الصحيح للغرض المعدّ له، مما يعطي لهذه التقارير مصداقيتها وقدرا كبيرا من الثقة عند مستخدميها.

والتحقق المحاسبي يمكن تصنيفه من حيث مراحله الى تحقق داخلي (رقابة داخلية) وهي تتمثل في رقابة ذاتية يناط بالوحدة المحاسبية القيام بها لتحقق قياسها المحاسبي دون الاستعانة بالغير، وهذا الأسلوب يقره الله سبحانه وتعالى ﴿اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا﴾، الآية 14 من سورة الاسراء. وتحقق خارجي (مراجعة خارجية) وتتمثل في رقابة الغير على الوحدة المحاسبية وشهادة الناس بعضهم على بعض يقرها الشرع فيقول المولى عز وجل ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ ـ الآية 143 من سورة البقرة.

ويصنف التحقق المحاسبي من حيث النوع الى فروع متعددة قبل التحقق المالي (الرقابة والمراجعة المالية) والتحقق الضريبي (المحاسبة الضريبية) ـ وينوه الباحث بأنه يرى أن اصطلاح المحاسبة الضريبية لا يعبر بدقة وانصاف عن العمل المطلوب من الفاحص الضريبي القيام به، ومن الأنسب استخدام اصطلاح المراجعة الضريبية ـ والتحقق الاداري (المراجعة الادارية). لذا فمن البديهي أن يقابل كل علم من العلوم الفرعية المحاسبية، علم من علوم التحقق المحاسبي، فالأسباب والأهداف التي من أجلها نشأ علم من علوم القياس المحاسبي هي ذاتها التي تستوجب أن يقابله علم من علوم التحقق المحاسبي يعبر عن مدى كفاية علم القياس لتحقيق أهدافه.

بل يجب أن تتطور علوم التحقق مع تطور علوم القياس المحاسبي «وهذا التطور والتغير المتواصل يضعنا دائما أمام نوع من التحدي» (Chambers et al., 1987 : 317) فاستخدام الحاسبات الالكترونية في القياس المحاسبي ـ على سبيل المثال ـ يجعل من الضروري تطوير علوم التحقق المحاسبي من رقابة داخلية او مراجعة خارجية لتظل قادرة على أداء مهامها بكفاية، «وعلى الرغم من أن هذا التطور قد لا يغير شيئا من الأهداف الأساسية لعلم المراجعة، فانه قد يغير في الأساليب والطرق المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف وسبل التوصل اليها» (Carmichael & Willingham, 1987 : 278).

3) التقرير المحاسبي : ان التقرير المحاسبي يشكل مع القياس والتحقق الاضلاع الثلاثة للاطار العام لنظرية المحاسبة الاسلامية وهي تمثل اهدافا متداخلة ومتكاملة يشملها معا الهدف العام للعلم المحاسبي، والتقرير المحاسبي عن الغرض المعد له هو المحدد لنوع القياس المحاسبي الواجب الاتباع، ويأتي التحقق المحاسبي، إما في صورة رقابية وقائية تتزامل مع اجراءات القياس وإما في نهاية عملية القياس ليشهد بمدى صدق تعبير معلومات تقرير القياس المحاسبي عن حقيقة الغرض التي أعدت من أجله، والتقرير له أهمية بالغة في العلم المحاسبي فهو موضوع الاتصال، لذا يجب أن يكون وثيق الصلة بالهدف الذي أعد له، وهذه الخصوصية المرتبطة بالتقرير المحاسبي هي من وجهة نظري من أهم الدوافع التي من أجلها ظهرت وتعددت العلوم المحاسبية، والتي تميز كل علم منها بفكره وأساليبه المتسقة مع التقارير المحاسبية المستهدفة منه كمواضيع للاتصال المفيد والفعال في صناعة القرارات الاقتصادية الرشيدة. فالتقرير يعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات - الناتجة عن عمليتي القياس، والتحقق المحاسبي - ينقسم الى طائفتين رئيسيتين هما:

أ) الاطراف الخارجية التي يهمها في المقام الاول التأكد من مصداقية معلومات التقرير، ومن احتوائه على الجوانب الايجابية والسلبية للأداء وخير ما يعبر عن هذا الحكم الشرعي الذي ورد ضمن الآية 29 من سورة الجاثية في ما يختص بتقرير الأعمال في الآخرة واتصافه بالحق، وتشير بأن الله عز وجل، وله المثل الأعلى، كان يأمر الملائكة اذا رفعت أعمال العباد اليه، أن تستنسخ عنده منها ما فيه ثواب وعقاب - لأهميته النسبية - ويسقط منها ما لا ثواب فيه ولا عقاب، (الاشقر، 1988 : 32) فيقول الله سبحانه وتعالى : «هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق، إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون» وهذه الآية هي المرشدة شرعا في ما يتعلق بمعلومات التقرير الواجب فالعبرة بعموم النص وليس بخصوص سبب الانزال.

ب) المستويات الادارية الداخلية بالمشروع والتي يهمها بصفة مبدئية ان يحدد التقرير المسئولية التقصيرية سواء ما عظم منها أو صغر، ويشير الى ايجابيات وسلبيات الأداء، ويبين الله عز وجل أهمية هذا الافصاح حيث يقول سبحانه : «ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً » - آية 49 من سورة الكهف. وحيث ان «كلا من هاتين الطائفتين الرئيستين تشمل بدورها اطرافا متعددة. فان ذلك يقتضي ان تصدر التقارير في صور مختلفة يمكنها أن تلبي حاجات هذه الاطراف المختلفة والأغراض المتعددة لها» (Beaver, 1981 : 22). والتقارير المحاسبية عادة ما تعبر عن درجة استقرار العلم الفرعي المحاسبي الذي انتجها، سواء أكانت تقارير قياس أم تحقق، ودون

تقارير جيدة يصبح جهد القياس أو التحقق المحاسبي الذي بذل لا معنى له. ويشكل اعاقة لاصدار القرارات المناسبة الحالية والمستقبلية الخاصة بالمنشأة.

ثالثا: مكونات نظرية المحاسبة الاسلامية Constituents of Islamic Accounting Theory

مكونات نظرية المحاسبة من الفروض والمبادىء والمعايير تمثل نتاج الفكر المحاسبي وتراكماته بدءا من نقطة زمنية موغلة في القدم يصعب تحديدها تحديدا قطعيا بانصاف ويقين، مثلها في ذلك الحضارة الإنسانية وان كان يسهل تحديد بدء المساهمة الاسلامية في هذه المكونات مع بدء الرسالة الاسلامية. حيث بدأ المسلمون يحكّمون كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) في جميع معاملاتهم الاقتصادية وأفكارهم المحاسبية.

وأخذت المساهمات الاسلامية في الفكر المحاسبي بعدا دوليا مميزا بدخول المسلمين الى الأندلس سنة 93 من الهجرة ـ أي القرن السادس الميلادي ـ حيث أخذت القارة الأوربية تنهل من العلوم التي أتت اليهم مع الإسلام والمسلمين وخاصة الفكر المالي والمحاسبي الذي برعوا فيه «نتيجة لجريان أحكام بيت المال ـ كمؤسسة مالية لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة (شحاتة، 1987 : 15) وقد شكل ذلك كله الحلقة التي ربطت التراكمات السابقة للفكر المحاسبي مع الفكر المحاسبي الاسلامي الذي ظهر واستمر في العطاء للبشرية لمدة ثمانية قرون ـ اي حتى القرن الرابع عشر الميلادي ـ حيث انعكست الآية وأخذنا نترجم وننقل عن الغرب والحضارة الغربية شتى المعارف ومنها النظرية المحاسبية ومكوناتها، تارة من المجتمع الرأسمالي وأخرى من المجتمع الأشتراكي.

وقد بدأت في الحقبة الأخيرة الكثير من المحاولات الجادة المثابة التي سعت الى اظهار المعالم الاسلامية للنظرية المحاسبية من حقيقة أن الاسلام يشكل منهجا عقائديا متكاملا ومنهجا اجتماعيا واقتصاديا ومحاسبيا قابلا للتطور مع قدرة هذا المجتمع الاسلامي وباحثيه على الاجتهاد. وان كان أغلب هذه المحاولات أخذ أحد اتجاهين : إما تأريخا يرى فيه الباحث اتباعا يناسب النهج الاسلامي في العبادات، وليس ابتداعا يتلاءم مع المنهج الاسلامي الواجب في المعاملات التي نحن بصددها. وإما تطويعا يأتي مرتكزا على بعض القواعد الشرعية، مثل مبدأ الضروريات تبيح المحظورات، الضرورة تقدر بقدرها، والحاجة قد تنزل منزلة الضرورة وهي رخص استثناء من الشرع الإسلامي. وليس على القواعد المؤقتة ورخص الاستثناء من الشرع الاسلامي كله يضع البحث الاسلامي بنيانه.

واستبعاد البحث لهذين الاتجاهين هو رفض لقيودهما فقط وليس رفضا لنتاجيهما، حيث سيضرب البحث له طريقا يبدأ مما انتهت اليه مكونات نظرية المحاسبة نتيجة جميع

التراكمات التنظيرية السابقة! وسيطرق منهج تطويرها ومجابهة سلبيات تطبيقها في مجتمعنا الإسلامي بما يكمن في الشريعة الاسلامية والفكر الإسلامي المحاسبي من آفاق رحبة، حيث الأصل الاباحة والحل، ولا تحريم الا بنص من الكتاب أو السنة، وذلك لتتجلى الفروض والمبادىء المحاسبية التي تقع داخل حدود اطار نظرية المحاسبة الاسلامية. فالفروض لابد أن تأتي في البنيان التنظيري نابعة ومرتكزه على أضلاع اطار النظرية وداخله، ومتسقة مع مجال العلم المحاسبي وهدفه، أما المبادىء فيجب أن تكون منبعثة من هذه الفروض بصفة عامة، وأن تكون منبثقة من احداها بصفة خاصة، وبذلك يكون للبنيان المنطقي لنظرية المحاسبة الاسلامية مكوناتها المترابطة والمتتالية والتي تشكل هيكلها، والصفحات التالية تعرض لهذه الفروض والمبادىء كما يلي :

الفروض المحاسبية الاسلامية : Islamic Accounting Assumptions

الفروض المحاسبية لنظرية المحاسبة الاسلامية يجب أن تعبر عن المرتكزات العلمية المحاسبية للنظرية. مما يتطلب أن تتصف بالاضافة المجدية، التي تتلاءم مع التقدم المستهدف للمعرفة مع تقدم الوقت، وعدم الاقرار بالفروض السابقة على البحث دون تمحيص جيد لها، تجنبا لاستمرار الترسيخ لفروض قد تعيق تطوير النظرية المحاسبية بصفة عامة، وتجعل احتمال الاختلاف أوسع مدى على المبادىء التي قد تشتق منها ـ فعلى سبيل المثال يرى احد الباحثين (الناغي، 1987 : 95)، في القياس النقدي أحد فروض النظرية المحاسبية، ولقد عاق هذا الفرض التطور المناسب للعلم المحاسبي، وكاد أن يشكك في التزامل المحاسبي لبعض فروعه، التي لا تلتزم بهذا القياس.

وكذلك تتطلب أن تأتي هذه الفروض غير متنافرة بل متسقة مع الشريعة الاسلامية النابعة من كتاب الله سبحانه وتعالى وأحاديث رسوله سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، فالقرآن والسنة النبوية من نبع واحد، وذلك ليس فقط ليرفع أي حرج للمسلمين في دينهم عند تطبيق نتاج هذه الفروض من مبادىء ومعايير في البيئة الاسلامية، ولكن كذلك للاستفادة من الطاقات العظيمة التي وضعها الله سبحانه وتعالى في ديننا لترشيد سعينا وأدائنا.

ويعرض البحث لمرتكزات نظرية المحاسبة الاسلامية في خمسة فروض هي :

1) فرض اسلامية النشاط : يمثل فرض اسلامية النشاط فرضا محوريا حيث يثير في نظرية المحاسبة الأسلامية اهتماما مميزا ليس فقط من خلال المبادىء التي تشتق منه بل كذلك بسريانه كصراط مستقيم خلال جميع مراحل البحث يفصل بين الطيب والخبيث في ما يتعلق بجميع أنشطة ووظائف الوحدة المحاسبية. ويشتق من هذا الفرض مبدآن أولهما

مبدأ اسلامية الكيان والثانى مبدأ اسلامية المعاملات التي يقوم بها هذا الكيان.

2) فرض التصفيات المتتالية : ان تحديد الكيان الذي توجه الى موارده الاقتصادية واستخداماتها خدمة النشاط المحاسبي هو خلق لوحدة محاسبية ذات وجود مستقل عن اصحابها ودائنيها وعملائها بصرف النظر عن الشكل القانوني الخاص بها - سواء كانت شركة أموال أو شركة اشخاص أو منشأة فردية أو حتى جزءاً منها. وقد تعارفت المجامع والجمعيات العلمية والمهنية على أن هذه الوحدة المحاسبية لن تصفى في الأجل المنظور، ومن هنا جاء فرض استمرار الوحدة المحاسبية، وانبثق استنادا اليه وترتيبا عليه بعض الفروض والمبادىء والسياسات مثل الدورية والتكلفة التاريخية والتحوط، ولعله من المناسب ان نعرض لها مع أهم المآخذ المحاسبية الاسلامية عليها. فمن حيث فرض الاستمرار «نجد أن العديد من التطبيقات المحاسبية قامت على افتراض أن المنشأة سوف يستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا، ويعني فرض الاستمرار هنا انه اذا لم توجد أية أدلة عكسية، فان المحاسب يفترض أن المنشأة لن يتم تصفيتها وانهاء نشاطها في المستقبل القريب. ويساعد فرض الاستمرار على تبرير العديد من التطبيقات المحاسبية الهامة ومن أمثلتها مبدأ التكلفة التاريخية» (العادلي، والعظمة، 1986 : 86).

ولعله من المناسب الاشارة الى أن ظهور مبدأ الدورية كان نتيجة لفرض الاستمرار ليحقق التوازن بين الحاجة الى المعلومات المحاسبية الدورية في ظل فرض الاستمرار، وان كان استهدافه لتحقيق هذا التوازن لم يكن مرضيا، وذلك لاتصاف توزيع بعض الحسابات على الفترات الدورية بصورة تحكمية بعيدا عن الموضوعية وارتكازها بقدر كبير على التقديرات مثل استهلاك موجودات المنشأة وتوزيع المصروفات والايرادات المؤجلة، حتى ترسخت مقولة أن النتيجة الفعلية لنشاط المنشأة ومركزها المالي لن يتم الحصول عليها الا عند تصفيتها. ومن المفيد التنويه بأن مبدأ التكلفة التاريخية استمد وجوده ليس فقط من فكرة الموضوعية التقليدية - الذي سنعرض لها فيها بعد - ولكن كان لفرض استمرار المنشأة وأهمية تحقيق هذا الاستمرار والمحافظة على كامل حقوق المنشأة حتى لو انتقلت بعضها من عام الى عام فيه تبرير خفي لترسيخ التكلفة التاريخية رغم ما يشوب تطبيقها من سلبيات بالنسبة لحقوق الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمنشأة ورغم ما أثير من مناقشات حولها خاصة في حالة تغيرات الاسعار.

ويتبقى كذلك الاشارة الى أن سياسة التحوط [5] (الحيطة والحذر) أتت مبررة على فرض الاستمرار ودعما له، والتحوط في عبارة موجزة يتمثل في تأجيل اثبات التفاؤل حتى حدوثه، والتعجل بأثبات التشاؤم قبل حدوثه. لذا يرى بعض الباحثين (العادلى، والعظمة 1986 : 102) انه بناء على هذا المبدأ يميل المحاسب لتفضيل المعالجات المحاسبية . .

التالية : أ) قياس الايرادات والمكاسب بالقيمة الأقل وتأجيل الاعتراف بها مبكرا، ب) قياس المصروفات والخسائر بالقيمة الأعلى، وتفضيل الاعتراف بها مبكرا على تأجيلها للفترات التالية، جـ) قياس صافي الربح بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة، د) قياس الأصول بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة، هـ) قياس الخصوم بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة.

وتتضح المآخذ المحاسبية على مجموعة الفروض والمبادىء والسياسات السابقة (الاستمرار، والتكلفة التاريخية، والتحوط) من تبيان ان الاسلام دين الفطرة السوية تأتي احكامه في المعاملات متفقة مع الاهداف العلمية الرشيدة، فالتقويم المحاسبي على سبيل المثال قد يستهدف الحصول على الأرقام الحقيقية لعناصر الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية واستخداماتها، اي حقوقها والتزاماتها وهذا يتفق مع شرع الله حيث يأتي الحديث الشريف «لعن الله قوما ضاع الحق بينهم» ولكي لا يضيع الحق لابد من التوصل الى تحديد حقيقة قدره. وفرض الاستمرارية وما جاء استنادا اليه من مبادىء وسياسات كالتكلفة التاريخية والحيطة والحذر لا تستطيع متكاملة معا أن تعبر عن هذه الحقوق وقد شابت معلوماتها الآراء التحكمية والكثير من التقديرات والتوزيعات الاجتهادية والاستناد على الأرقام التذكارية (التاريخية)، وعرض الايرادات والأصول والربح وحقوق الملكية بالقيمة الأقل، والمصروفات والخصوم والخسائر بالقيمة الأعلى.

ولدرء ما سبق يتعين أن نتخلى عن فرض الاستمرار وما ترتب عليه من فروض ومبادىء وسياسات، وأن نضع فرض التصفيات المتتالية كأحد فروض نظرية المحاسبة الاسلامية، حيث نفترض ان المنشأة يتم تصفيتها بصفة متتالية ومتزامنة مع التقارير الدورية مستهدفين الحصول على نتائج ومراكز محاسبية حقيقية غير مشروطة. وفرض التصفيات المتتالية وان كان سيفقد كلا من مبدأ التكلفة التاريخية وسياسة الحيطة والحذر موقعهما في بنيان النظرية، فانه سيحل محلهم مبادىء تتناسق معه وتشتق منه مثل مبدأ التكلفة السوقية ومبدأ دورية التصفية. ورغم ما يحيط بقياس القيمة السوقية العادلة من مشكلات، فان ذلك لا يعني التوقف عند تلك المبادىء التي أدت الى قياس تحكمي لنتائج النشاط، بل بالأحرى يتعين البحث في ايجاد حلول لمشكلات قياس تلك القيمة السوقية العادلة.

3) فرض القياس الرقمي : والقياس في اللغة أي قياس الشىء بغيره، والمقدار مقياس، أي قياس الشيء بمقياس. (مختار الصحاح، 1935). وفرض القياس الرقمي كأحد فروض النظرية يشير الى التخصيص الرقمي للقياس المحاسبي، أى تعيين أرقام لصفة محددة للموارد الاقتصادية واستخداماتها بالوحدة المحاسبية، وبحيث تكون هذه

الارقام قابلة للتجميع والقياس على مقياس مشترك. ويتفق هذا الفرض مع تعريف لجنة أسس القياس المحاسبي المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية الذي يقضي بأن «القياس المحاسبي هو تعين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تتعلق بوحدة محاسبة على أساس المشاهدة الماضية أو الحاضرة وطبقا لقواعد معينة» (American Accounting Association (AAA), 1971 : 3). ويأتي هذا الفرض متناسقا مع هدف العلم المحاسبي ومتوافقا لأحد حدود الاطار العلمي للنظرية، وهو ضلع القياس. ومحددا لنطاق القياس المحاسبي في اتجاهين :

الاتجاه الأول يشير الى ضيق نطاق القياس المحاسبي عن شموله لكل أساليب القياس التي تنقسم الى ثلاثة أقسام : «أساليب قياس العد الاصلي (الرقمي) وأساليب قياس ترتيبية وأساليب قياس وصفية» (Vickrey, 1970: 731) ويقتصر نطاق القياس المحاسبي على أساليب القياس الرقمي دون أساليب القياس الترتيبي الذي يعطي ترتيباً تفضيلياً وليس قياساً رقمياً قابلا للتجميع وبالتالي يستبعد من القياس المحاسبي، وكذلك تقع خارج نطاق القياس المحاسبي أساليب القياس الوصفي التي تعتبر أكثر القياسات تشتتا في ما يوصي به من تصورات متباينة للخصائص أو الظواهر التي يتم قياسها توصيفيا، (مرعي، 1979 : 38 - 39)، وعجزه عن أعطاء ارقام قابلة للتجميع.

أما الاتجاه الثاني فيشير الى اتساع نطاق القياس المحاسبي عن قصره على القياس النقدي حيث ما زال الكثير من الباحثين يفضل الربط بين الوحدات النقدية والقياس المحاسبي، وعلى سبيل المثال يذكر احدهم أن «أدوات التعبير عن القياس تتم في مجال المحاسبة في صورة وحدات نقدية، أي أن النقود هي أداة التعبير عن القياس المحاسبي» (الناغي، 1987 : 95). وهذا الارتباط لو كان له ما يبرره في الماضي عندما كان ينظر لنظرية المحاسبة وكأنها نظرية للمحاسبة المالية تستهدف صورة رقمية تقويمية لتحديد حقوق وواجبات مالية لأطراف متعددة مرتبطة بالمشروع، فلا يعني هذا الاستخدام للتقويم النقدي في احد فروع علم المحاسبة اشتراط استخدامه في ما عداه من الفروع. فالقياس المحاسبي أهم من التقويم المحاسبي ويمكن تعريف الأخير بأنه «تحديد الأوزان النقدية للظواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل الاخطار بالاحكام المختلفة» (AAA, 1972 : 535).

لهذا يأتي فرض القياس الرقمي كأحد الفروض المحاسبية ليرسخ نطاق هذا القياس في بنيان النظرية المحاسبية بأساليب القياس الرقمي دون غيرها من أساليب القياس ويشتق من هذا الفرض ثلاثة مبادىء هي موضوعية القياس والعقد والثبات.

4) فرض الافادة الاعلامية : متوافقا مع أحد أضلاع اطار نظرية المحاسبة وهو التقرير ومعينا للهدف الشمولي والأساسي المبتغي من التقرير وهو قدرته على الأفادة وترشيد قرارات المطلعين عليه، وبدون تحقيق ذلك يكون التقرير كموضوع للاتصال غير ذى معنى لتحقيق النفع المستهدف منه تجاه مستخدميه.

لذا يجب أن يكون التقرير كموضوع الاتصال مفيدا للغرض الذي أعد من أجله ليحقق النفع الاعلامي للموجه اليهم، وقد أشارت الجمعية الامريكية للمحاسبة لهذه الأهمية عندما أوضحت «ان انتاج المعلومات المحاسبية يعتبر جزءًا من وظيفة نظام المعلومات المحاسبي، غير أن المظهر الأساسي لهذه الوظيفة يتمثل في عملية الأتصال» (AAA, 1966 : 15) وهناك من يرى «أن المحاسبة تقوم على أركان نظرية الاتصال، وهذه الفرضية تعد من القواسم المشتركة في عدد من الكتابات المحاسبية المعاصرة، وان اختلف الرأي في حدود ومضمون نطاقها» (Marie, 1974 : 2-3)، ورغم أهمية دراسة نظرية الاتصال للمحاسبين، الا أن القول بأن المحاسبة تقوم على اركان نظرية الاتصال، فانه في رأيى قول محل نظر، لأن فيه تداخلا بين العلم المحاسبي والعلم الاداري، ورغم أن هذا يثير فكر المحاسبين ويدفع للاضافات المستحدثة، وهو شيء مستحب، الا أني أفضل أن أحدد موضوع الاتصال وافادته وجدواه في التقرير الرقمي القادر على التفسير والتنبؤ للهدف المزمع استخدامه فيه والذي يفيد في ترشيد قرارات مستخدميه ـ دون سواه من أركان نظرية الاتصال ـ كفرض أساسي لنظرية المحاسبة الاسلامية.

وفرض الأفادة الاعلامية من التقرير ـ موضوع الاتصال ـ يستدعي ليس فقط تغيرا جذريا في كم المعلومات من تقرير لاخر أو نوعيتها، بل قد يستدعي الامر كذلك تغير نوع وحدة القياس الرقمية للفكر المحاسبي الذي يخدم خصوصية موضوع الاتصال، وتجدر الاشارة هنا الى أن تعدد فروع العلم المحاسبي كان من أهم دوافعه انتاج التقرير الملائم لموضوع وهدف الاتصال المرتقب وتحقيق الافادة لمستخدميه، لذا فان استمرار ظهور فروع مستحدثة للعلم المحاسبي هو شيء متوقع مع استمرار قدرة الفكر المحاسبي على العطاء المتميز. ويشتق من فرض الافادة بعض المبادىء المحاسبية وأهمها مبدأ الأهمية النسبية والافصاح والانصاف والملاءمة والسببية والتوافق واقتصادية الجهد، وسنتعرض لها في جزء لاحق من هذا البحث.

5) فرض التأكد : ينص فرض التأكد على أنه يجب أن تخضع المعلومات المحاسبية لعملية التيقن من سلامتها، وهذا يستوجب مراقبة ومراجعة مدخلات النظام المحاسبي مع البيانات المحاسبية المختلفة ومخرجات النظام من المعلومات المدونة بالتقارير المختلفة ومدى ملاءمتها للهدف المزمع استخدامها فيه. ويتناسب فرض التأكد مع أحد أضلاع اطار

نظرية المحاسبة الاسلامية وهو التحقق المحاسبي، ويتوافق مع هدف العلم المحاسبي في الحصول على الصورة الرقمية للموارد الاقتصادية وتغيراتها، التي يجب أن لا يشوبها شائبة أو يعتريها خطأ استهدافا للكمال وتحقيقا للاتقان وهذا ما يوصينا به الرسول الكريم (ﷺ) حيث يقول : «اذا اعمل أحدكم عملا فليتقنه». ويشمل فرض تأكيد المعلومات المحاسبية سلامة واتساق المفاهيم والفروض والمبادىء المحاسبية المستخدمة واتساقها وتكاملها مع بعضها البعض، وسلامة الأساليب المتبعة وصحة نتائج التطبيق لهذه المفاهيم والاجراءات.

المبادىء المحاسبية الاسلامية Islamic Accounting Principles

يعرف المبدأ المحاسبي بواسطة المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه «قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أساس للسلوك أو التطبيق العملي» (Anthony, 1970 : 27). ويرى الباحث أن هذا التعريف أتى موفقا فهو يتعرض للمبدأ بأنه قاعدة ترشيدية تحدد الأداء والمعالجة المحاسبية الواجبة. وفي البنيان النظري للمحاسبة الاسلامية يرى أضافة فقرة ليصبح تعريف المبدأ المحاسبي الإسلامي «بأنه قاعدة ترشيدية للأداء المحاسبي الواجب وتشتق من الفروض المحاسبية الاسلامية. ويحدها الاطار العام للنظرية وتتناسق مع الشريعة الاسلامية وهدف العلم المحاسبي، وقد ينبثق منها بعض المعايير لتحدد الأبعاد التفصيلية للتطبيق العملي». ويعرض البحث للقواعد الترشيدية لنظرية المحاسبة الاسلامية في ستة عشر مبدأ هي :

1) **مبدأ اسلامية الكيان المحاسبي** : يقصد بالكيان المحاسبي الشكل التنظيمي الذي يتخذه النشاط الاقتصادي الذي يتم المحاسبة عنه، وقد يكون هذا الكيان متمثلا في منشأة معينة أو جزء منها كأحد فروعها أو قطاعاتها، ومبدأ اسلامية الكيان يشير الى وجوب أن لا يشوب تأسيس هذا الكيان من حيث النواحي الاقتصادية او القانونية أو التعاقدية ما يحرمه الاسلام. ويشتمل هذا المبدأ على ثلاثة معايير أولها خصوصية الكيان المحاسبي، ثم مسئولية أصحابه، وثالثها توزيعات أصحاب الكيان.

المعيار الاول ـ خصوصية الكيان المحاسبي : يتم تحديد كنه وخصوصية الكيان المحاسبي (الوحدة المحاسبية) مع تحديد الهيكل الاقتصادي الذي ستقوم المحاسبة بتخصيص نشاطها له، وهذا التحديد هو الذي يبرز الى الوجود الشخصية المعنوية المميزة التي تتمتع بذمة خاصة وصالحة لتعيين الالتزامات التي عليها والحقوق التي لها، والتغيرات التي تطرأ عليها، وهذه الخصوصية للكيان تعين وتحدد بوضوح المجال المحاسبي الخاص بالموارد الاقتصادية واستخداماتها الخاضعة لسيطرته، وذاتية الكيان المحاسبي وما يميزه من

شخصية معنوية وما يترتب على هذه الشخصية من ذمة مالية ما هي الا عملية تنظيمية لاستقرار الالتزامات والحقوق وتخصيصها في شخص محدد.

ويعرف الخفيف (1962 :22) الذمم المالية بأنها تنظيم تشريعي يراد منه ضبط الاحكام واتساقها، وليست الا أمرا اجتهاديا يجوز أن يتطور تبعا لمقتضيات المعاملات وتطورها اذا ما اقتضت المصلحة والعرف ذلك. ويأتي بيت المال، كمؤسسة ليست مملوكة لفرد أو افراد محددين معروفين بذواتهم او صفاتهم (شحاته، 1987 : 29). وكذلك اقرار الفقه الإسلامي بصحة الوصية للمساجد وغيرها من المؤسسات العامة، ليشير بوضوح الى ثبوت حقوق والتزامات لهذه الجهات والمؤسسات، وعليه اذن فهناك شخصيات معنوية عرفها الفقه الإسلامي وان لم يعرف منطوق الشخصية المعنوية، (موسى، 1985 : 221). ومن هذا يتضح بجلاء اقرار الشريعة الاسلامية لخصوصية الكيان المعنوي وصلاحيته لثبوت الحقوق والالتزامات له وعليه.

المعيار الثاني ـ مسئولية أصحاب الكيان المحاسبي : يأتى المعيار الثاني من مبدأ اسلامية النشاط ليحدد مسئولية اصحاب الكيان المحاسبي وشرعيتها، وللارتباط الوثيق بين الشكل التنظيمي للكيان ومسئولية اصحابه وملاكه، نعرض للاشكال التنظيمية للكيانات الاقتصادية في قطاع الأعمال في العصور الأولى للاسلام والقائمة حاليا في أغلب الدول الاسلامية بقوانينها الوضعية، ثم نعقب على مدى السلامة الشرعية لمسئولية اصحابها والمقترحات الاجتهادية التي قد يستوجبها العرض. والكيان قد يكون في صورة منشأة فردية، وهي لا غبار عليها في الماضى او الحاضر من حيث قياسها على الشرع الإسلامي، حيث تكون مسئولية صاحبها مسئولية مطلقة عن التزاماتها قبل الغير، وليس هناك شركاء لتحديد بدء ونهاية مسئولية كل منهم. وتأتي الصورة الثانية للكيان المتمثلة في الشركات ونعرض لها في الفقة الإسلامي ثم في القانون الوضعي :

الشركات في الفقه الإسلامي : «الشركة هي الاجتماع في استحقاق او تصرف، ومعناها في اللغة الاختلاط، أي خلط الاموال بحيث لا تتميز عن بعضها وتذوب في كيان واحد وهي مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع. وأركان الشركة ثلاثة (ابورمان، 1987 : 22) : أ) عاقدان او اكثر، ويشترط في كل منهم أن يكون ممن يصح منه التوكيل لغيره، لانه أذن لشركائه في التصرف في ماله، وأن يكون كل منهم ممن يصح أن يكون وكيلا، لانه متصرف مع غيره، فكل من جاز له أن يوكل ويتوكل جاز له أن يشارك، ومن لا يجوز له ذلك فلا يجوز له مشاركة، فالمحجور عليه لا يجوز له أن يشارك. ب) الصيغة الدالة على الاذن في التصرف أو ما يقوم مقامها في الدلالة على ذلك فيكفي قولهم اشتركنا. جـ) المحل وهو المال

والاعمال، ويشترط ان يكون المال متعينا خاليا من كل ما يؤدي الى الغرر ويقود الى تنازع بين المتعاقدين، وأن يكون العمل مما يجيزه الشرع ولا يحرمه.

وشركات العقود في الفقه الاسلامي كثيرة، فهناك شركات العنان والمفاوضة والابدان والوجوه والمضاربة. ولقد كانت نتيجة اعمال هذه الشركات إما ربحاً يقتسم، أو خسارةً تأتي على راس مال الكيان، وفي الحالة النادرة من صورة الاقتراض كان ضمان الدائنين تجاه اصحاب الكيان ضمانا مطلقا فلو هلك مال الشركة امتدت المسئولية الى الاموال الخاصة للشركاء جميعا او بعضهم. لهذا كانت مسئولية اصحاب الكيان في كل صور الشركات في عصور ازدهار الدولة الاسلامية متفقة تماما مع الشريعة الاسلامية.

الشركات في القانون الوضعي : حددت القوانين الوضعية في الدول الاسلامية الاشكال القانونية التي يتخذها الكيان في قطاع الاعمال وقسمتها ـ كما هو معلوم ـ الى قسمين رئيسين هما شركات الاشخاص وشركات الاموال، ومن الواضح ان مسئولية جميع الشركاء أو بعضهم في جميع صور هذه الشركات تكون مسئولية مطلقة في سائر اموالهم عن التزامات الشركة، باستثناء الشركاء في الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة، حيث لا يلزم القانون أي مساهم او شريك بمسؤولية مطلقة تجاه التزامات الشركة نحو الغير. لذا قد يفلس هذا الغير ويضيع ماله دون وجه حق بينما لم يمس المال الخاص لأي مساهم او شريك، والقاعدة الشرعية التي تخرج هذين النوعين من الشركات عن الشرعية الاسلامية هي قول الله عز وجل ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل..﴾ الآية 29 من سورة النساء.

لهذا يطرح الباحث فكر التكافل الذي يعني ضرورة وجود شخص أو أشخاص متكافلين مسؤولين مسئولية مطلقة عن التزامات الشركة وينحصر فيهم حق الادارة او التفويض فيها، وذلك لتحقق الشرعية الاسلامية للكيان، وعليه يقترح الباحث : أ) الغاء الصورة القانونية للشركات ذات المسئولية المحدودة، واعطاء فرصة لأصحابها لتحقيق الركن التكافلي للكيان، بتعديل عقود تأسيسها لتأخذ شكل شركات توصية بالاسهم او توصية بسيطة. ب) تعديل القوانين الخاصة بالشركات المساهمة ليتحقق لها الركن التكافلي بأن تكون هناك فئة من الشركاء متضامنين، وعلى سبيل المثال كالمؤسسين، أو أن تقوم الحكومات بهذا الدور، نظرا لما تقوم به من دور رقابي ايجابي تجاه هذا النوع من الشركات ولا تقتصر مسئولياتها على المسئولية الأدبية دون التضامنية.

المعيار الثالث ـ توزيعات أصحاب الكيان : يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وإن كثير من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم..﴾ الآية 24 من سورة (ص). وظاهرة البغي بين الشركاء قد تكون في احدى صورتين :

أ)الصورة الأولى في مخالفة شرعية توزيع ناتج الشركة عندما لايلتزمون بحديث الرسول (ﷺ) «الربح على ما اشترطا والوضيعة على قدر المالين» ومن هذا الحديث الشريف تتضح حرية الشركاء في توزيع الربح وتقيدهم في تحمل الخسارة التي لا بد أن تكون بنسبة رؤوس أموالهم في الشركة. والمشاهد الآن أن القانون الوضعي يترك الحرية للشركاء في تحديد نسبة تحمل الخسائر بدون أي قيد، لذا اقترح ان يأتي القانون ليتلافي هذا التعارض مع الشرع الإسلامي، ويجدر التنويه بأن الشركات القائمة رغم مخالفة بعضها لهذا الشرط الا أن كيانها صحيح اسلاميا وشرط التوزيع للخسارة خلافا لنسبة رأس المال هو الشرط الباطل والفاسد من حيث الشرع الإسلامي. ب) والصورة الثانية للبغي بين الشركاء محصورة في علاقتهم بعضهم ببعض ومحاولة كل طرف ان يبغي على الطرف الآخر بأساليب تخالف العقود والامانة ولا تتصف بالانصاف والعدل، ومثل هذه الضلالات لا تؤثر على كيان الشركة وصحته ولا تمس شروط عقد الشركة، وانما تكون في مواجهة الشركاء بعضهم البعض ويلتجئون فيها للتحكيم والتقاضي لاستخلاص الحقوق والله عليهم مطلع ورقيب.

وخلاصة القول ان مبدأ اسلامية الكيان المحاسبي يشير الى أن الشكل التنظيمي الذي يتخذه النشاط الاقتصادي الذي يتم توجيه النشاط المحاسبي لخدمته يقر له الشرع الإسلامي بخصوصيته كشخصية معنوية وما يترتب على ذلك من ذمة مالية لاستقرار الالتزامات والحقوق تستوجب وجود بعض الشركاء المتكافلين المسئولين مسئولية مطلقة عن التزامات هذا الكيان عندما تزيد عن موجوداته، وأن تكون توزيعات خسائره على أصحابه بنسبة رؤوس أموالهم.

2) مبدأ اسلامية المعاملات : تبدأ معاملات الكيان المحاسبي منذ بدء تأسيسه حتى بيعه أو تصفيته، والأصل في المعاملات الحل وتشمل المساحة الأعظم من مجال المعاملات، ويأتي مبدأ اسلامية المعاملات بجرعات نورانية ليزيد من قدرة هذه المساحة على جلب النفع للأنسان في الدنيا والآخرة متمثلا في بتر خبائث المعاملات ومرسخا طيباتها ويشتق من مبدأ اسلامية المعاملات اربعة معايير هي بتر خبائث السلع وبتر خبائث السلوكيات وترسيخ طيبات السلع وترسيخ طيبات السلوكيات، ويعرض البحث لهذه الجرعات الرائعة في ما يلي :

المعيار الأول : بتر خبائث السلع : يتم في الشريعة الاسلامية بتحريم التعامل في القليل من سلع الانتاج او سلع الاستهلاك، ففي ما يتعلق بسلع الانتاج فتصنيعها وتداولها كعين للمعاملات يتصف بالحل ما دام لا يستهدف منها ما يتعارض مع الشرع، اما سلع الاستخدام فقد جعل الله الحل والاباحة هو الأصل فيها وتم النص على ما حرم منها، وفي

هذا يقول الله عز وجل ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه﴾ ـ آية 119 سورة الانعام، ومن أهم ما نص على تحريمه من سلع الاستهلاك ما يتعلق بغذاء وشراب الانسان. فهناك سلع حرمت في ذاتها او نتيجة اعدادها، وقد أتت نصوص تحريم هذه السلع بالقرآن والحديث: فيقول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون﴾ ـ الآيات 90، 91 من سورة المائدة. ويأتي التشريع النبوي محددا بالتفصيل الواجب حيث يقول الرسول (ﷺ) «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» (رواه مسلم) وقوله (ﷺ): «ما أسكر كثيره فقليله حرام» (رواه احمد)، وقد نهى (ﷺ): «عن كل مسكر، ومفتر» (رواه ابو داود).

ويقول الله عز وجل «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم. وما ذبح على النصب وان تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق» ـ الآية 3 من سورة المائدة. ويأتى التشريع النبوي مبينا حيث يقول الرسول (ﷺ) «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو كميتته» (رواه ابو داود)، وجرم الرسول (ﷺ) «لحوم الحمر الانسية ولحوم البغال، وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطيور» (رواه احمد).

ومن الآيات القرآنية والأحاديث السابقة يتضح أن من سلع الشراب والغذاء ما حرمت لذاتها وهي كل المسكرات مهما قلت، حتى وان لم تسكر ويندرج تحتها الخمر والبيرة وما شابههما وكل المفترات والمخدرات مثل القات والحشيش والكوكايين وما شابهها، والدماء ولحوم الخنزير والحمر الأهلية والبغال والسباع ذوات الإنياب كالأسد والنمر والفهد والذئب والقرد، ولحوم الطيور ذوات المخالب كالنسور والصقور، وهناك من السلع الغذائية ما تحرم عند عدم توفر الشروط الشرعية في اعدادها مثل ذبحها أو اصطيادها دون ذكر اسم الله عليها. والموتى من الحيوانات والطيور سواء نتيجة الخنق أو الضرب او الوقوع او النطح أو أكل حيوان أو ما قطع من البهيمة وهي حية. وكذلك ما أهل لغير الله به مثل ما يذبح تقربا للطاغوت، أو على أصنام أهل الجاهلية (النصب).

هذه المحرمات من السلع لم نناقش علة تحريمها، فوجود النص يغني عن ذكر العلة، وسلامة العقيدة تجعل الانسان يعظم ما أمر الله به وينتهي عن ما نهي عنه. واستثمار المسلم ماله في هذه المحرمات فيه ضياع لهذا المال واثم عليه حيث ان هذه السلع مبتورة شرعا من التعامل لكونها من الخبائث، وعليه يجب أن لا تكون محلا للمعاملات المالية التي يستوجب تسجيلها في نظرية المحاسبة الاسلامية.

المعيار الثاني : خبائث السلوكيات : سبق أن ذكرنا ان الاصل في الاشياء او السلوكيات الاباحة الا ما كان يتعارض مع الفطرة السوية التي خلق الله الانسان عليها. ومرشدنا في مجال المعاملات والمال والمحاسبة قول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم . . ﴾ ـ الآية 29 سورة النساء. وأدق مثال على الباطل هنا هو الربا وأضداد شرط التراضي كالخداع والاستغلال وافساد ما تم من تراضٍ . وبذلك تتحدد الأبعاد الأربعة لمعيار بتر خبائث السلوكيات في : بتر الربا، وبتر الاستغلال، وبتر الخداع، وبتر مفسدات التراضي.

المعيار الثالث : ترسيخ طيبات السلع : كما أن الشريعة الاسلامية تحرم خبائث السلع، فانها ترسخ طيباتها حين تشير الى منافع بعضها وتزيل الشبهات عن البعض الآخر، وعلى سبيل المثال يشير الحق تبارك وتعالى الى منافع عسل النحل كأحد أهم طيبات السلع ﴿ . . يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس، ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون﴾ ـ الآية 69 من سورة النحل.

ويزيل الله سبحانه وتعالى الشبهات عن استخدام الانسان كل المستحدث من وسائل الانتقال وأسباب الزينة فيقول عز وجل ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾ ـ الآية 8 من سورة النحل. ويأتي حديث الرسول (ﷺ) ليزيل الشبهات عن أكل الميتة مما يخرج من البحر وذلك حين سئل (ﷺ) عن ماء البحر «هو الطهور ماؤه والحل ميته» وكذلك حللت الشريعة أكل الميتة من الجراد لصعوبة تذكيته.

المعيار الرابع : ترسيخ طيبات السلوك : يأتي المعيار الرابع والاخير من مبدأ اسلامية المعاملات لترسيخ الطيبات من السلوك في مجال المعاملات والاعمال، وقد أتت الشريعة الاسلامية بفيض من الآيات والآحاديث والقواعد الشرعية التي تشير الى ذلك، وتتمثل أبعاد هذا المعيار في أربعة أبعاد تبدأ من ترسيخ طيبات سلوكيات انشاء الكيان الاقتصادي واتخاذ قرارات التمويل طويلة الأجل التي يرى البعض انها يجب أن لا تبني على اعتبارات التكلفة وحدها (Helfert, 1987 : 309) وقد أتى الاسلام ليرسخ المضاربات والمشاركات والمساهمات الى غير ذلك من أساليب التمويل المشروعة. وكذلك ترسيخ طيبات سلوكيات المعاملات كما في تقنين شرعية البيع الآجل، وترسيخ سلوكيات ضمانات الحقوق بالتوثيق والامانة، وترسيخ سلوكيات التعجيل بالوفاء بالنهي عن مطل (أي مد) الوفاء بالدين.

3) مبدأ القيمة السوقية : لقد وضعت المدرسة التاريخية مجموعة من المبادىء ورسخها التطبيق العلمي، ومن أهم هذه المبادىء عند قياس النفقة اننا نطبق مبدأ التكلفة الفعلية أو التاريخية المؤيدة بالمستندات، ولقد تأثر هذا المبدأ بفرض ايجابية القياس. ويرى غر (1882 : 438 - 44) «أن المحاسبين قد تجاهلوا حتى وقتنا هذا أثر تقلبات الاسعار على

عناصر النفقات لانهم اعتبروا أن جميع طرق قياس تقلبات الاسعار طرق جزافية، وانها مقاييس سلبية تخضع للتقدير الشخصي وقد تؤدي الى نتائج غير مرضية. وتقوّم الأصول الثابتة على اساس تكلفتها الاصلية أو التاريخية، أي التي اشتريت بها مطروحا منها قيمة الاستهلاك ان وجد، والذي يعبر عن النقص الفعلي للأصل الناتج عن الاستعمال أو مضي المدة أو احتمال ظهور اختراعات حديثة، ولقد تأثر هذا المبدأ بفرض ايجابية القياس. كما تأثر بفرض الاستمرار. فما دام المشروع مستمراً، وما دام الأصل يقتنى بقصد المساعدة في الانتاج لا بقصد بيعه، فيمكن منطقيا قبول فكرة تقويمه على أساس التكلفة التاريخية ولا شك أنه اذا تعرض هذا الأصل للبيع في حالات التصفية فلا بد من تقويمه على أساس أسعار السوق الجارية».

ومما سبق يتضح أن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية المؤيدة بالمستندات وان كان يحقق التجانس بين جميع الأصول في طريقة تحديد التكلفة الرأسمالية الخاصة بها والتكاليف الايرادية عن كل فترة (شلتوت، 1987 : 261) الا أنه مرتكز على فرض ايجابية القياس وفرض استمرار المشروع في نظرية المحاسبة التاريخية. وتختلف هذه الركائز عن بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية في النواحي الآتية أ) ينصب فرض ايجابية القياس في النظرية التاريخية على ايجابية الدليل في المقام الأول، ولكننا في نظرية المحاسبة الاسلامية نهتم بموضوعية القياس في ذاته، حيث نعني بالتوصل الى نتائج حقيقية من الناحية الاقتصادية بصرف النظر عن موضوعية الدليل (الذي قد يصبح مع مرور الوقت غير ذي معنى ويشير الى قيمة تذكارية تنحرف كثيرا عن القيمة الاقتصادية أو الحالية للأصل). ب) أما من حيث أن فرض الاستمرار كركيزة في نظرية المحاسبة التاريخية يرسخ لمبدأ التكلفة التاريخية حين يقال «ما دام المشروع مستمراً. فيمكن منطقيا قبول فكرة تقويم الأصل الثابت على أساس التكلفة التاريخية، ولا شك أنه اذا تعرض هذا الأصل للبيع في حالات التصفية فلا بد من تقويمه على أساس أسعار السوق الجارية». وقد رأينا في ما سبق أن نظرية المحاسبة الاسلامية ترفض الاستمرار وتحل محله فرض التصفيات المتتالية وبالتالي يرفض بنيانها مبدأ التكلفة التاريخية، ويتناسب مع أسس التقويم التي تتلاءم مع حالات التصفية الفعلية.

لذا يأتي مبدأ القيمة السوقية ليحتل دوره المميز في منظومة بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية كفكر ثابت ومميز للشريعة الاسلامية، فالرأي الذي عليه الجمهور هو تقويم عروض التجارة عند الحول بسعر السوق، والمراد بسعر السوق هنا هو سعر الجملة ـ بعد تخفيض مصاريف البيع المحتملة ـ لأنه السعر الذي يمكن أن تباع به عند الحاجة بيسر (القرضاوي، 1981 : 337)، ومبدأ القيمة السوقية يشكل ركنا متناسقا مع باقي أركان البنيان التنظيري للمحاسبة الاسلامية.

4)مبدأ دورية التصفية : يأتي مبدأ دورية التصفية متسقا مع الفكر المحاسبي الإسلامي والاحتياجات الضرورية للحصول على معلومات محاسبية دورية عن موارد واستخدام المنشأة تتفق قيمها مع السعر السائد في تاريخ هذه التصفية الافتراضية، وذلك للتعرف على كفاية أدائها ولتعظيم اتقانها لدورها والتخطيط المستقبلي لنشاطها وترشيد قرارات الأطراف المرتبطة بها تماشيا مع فطرة الانسان الرشيد وحديث الرسول (ﷺ) «اذا عمل أحدكم عملا فليتقنه». ويحتل مبدأ دورية التصفية الافتراضية ركنا مميزا ضمن بنيان النظرية المحاسبية الاسلامية متلافيا التعارض الكامن في النظرية الحالية. ويعبر نمر (1987 : 7) عن هذا التعاون «بأن فرض الاستمرار خلق تناقضا واضحا، لذا استلزمت الضرورة تقسيم حياة المشروع الى فترات دورية هي ما يطلق عليها بالمدة المالية أو المحاسبية، وقد ترتب على ذلك مشاكل عديدة، وهذا التناقض بين الاستمرار والدورية في النظرية الحالية، يقابله ليس فقط التوافق في نظرية المحاسبة الاسلامية بين فرض التصفيات المتتالية ومبدأ دورية التصفية بل كذلك التلاحم، حيث أن مبدأ دورية التصفية أتى منسجما مع فرض التصفيات المتتالية، وحيث أن توالى التصفيات يعني تلقائيا دورية التقرير عن نتائجها.

والدورية في الواقع المحاسبي الحالى تستلزم تقسيم حياة الوحدة المحاسبية (المشروع) الى فترات محاسبية تحدد عادة بسنة ميلادية لتحقق متطلبات متعددة تنص عليها القوانين الوضعية والأعراف التي ترتبت على ذلك. أما دورية التصفية في نظرية المحاسبة الاسلامية فتحدد شرعا بالسنة الهجرية حيث يقول الله سبحانه وتعالى في الآية 36 من سورة التوبة ﴿ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم. .﴾ وفي الآية 189 من سورة البقرة يقول سبحانه ﴿يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾. وفي زبدة التفسير من فتح القدير يأتي شرح هاتين الآيتين بأن عدد شهور السنة عند الله وفي حكمه وقضائه وفي ما أثبته في كتابه هو اثنا عشر شهرا وحدد أشهر ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب كأشهر حرم فيها القتال وهذا هو الحساب الصحيح للشهور. وأن الأهلة هي مواقيت للناس في دينهم وصومهم وفطرهم وحجهم، وأضيف لهذا الشرح بأنها كذلك مواقيت لأداء واخراج الزكاة.

ومما سبق يتضح أن السنة عند الله سبحانه وتعالى هي السنة الهجرية والشهور هي الشهور القمرية (ويحضرني قول للشيخ محمد متولي الشعراوي يقول فيه إن الشمس أنسب لتحديد اليوم والقمر أنسب لتحديد الشهور والسنين من حيث المنطق) وان كنت لا أفضل استخدام المنطق في ما نص عليه، ولكن ما دام قد تطابق مع النص فلا بأس به.

ورغم كل ذلك نرى عدم التزام شركات ومؤسسات أغلب الدول الاسلامية بالعام الهجرى، مما ترتب عليه اصدار الفتاوى والاجتهادات التي تحاول ان تطبع الدين بالقوانين الوضعية، وكان أخر هذه الفتاوي عندما سألت احدى المؤسسات الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي عن كيفية حساب زكاتها حيث أنها ترتب ميزانيتها على السنة الميلادية وكان خلاصة رد الهيئة الشرعية «بأنه اذا تعسر الحساب على السنة الهجرية، فيتم اعتبار نسبة الزكاة للسنة الشمسية 2,575 (بدلا من ربع العشر ـ 2,5٪) وبمثل هذا صدرت أكثر من فتوى لوزارة الأوقاف، ولأهمية ذلك أفضل أن أناقشه لبيان مدى خطورة استمرار تحديد الفترات المحاسبية الدورية بسنة ميلادية في البلاد الاسلامية، فهي فقط لا تعجز المسلمين عامة والمحاسبين خاصة في التحديد المالي لمتطلبات دينهم في ظل النظرية السائدة ومبادئها، وانما كذلك توقع فقهاء المسلمين في خطأ الاجتهاد الذي يهدم أركان هذا الدين العظيم، وكمثال على ذلك الفتوى السابقه التي عمت العالم الإسلامي رغم انى أرى أنها اشتملت على سقطتين خطرتين : اولاهما ـ سقطة عقيدة تمثلت في عدم ترسيخ أن زكاة عروض التجارة والمال هي ربع العشر وفتح الابواب لتعديل هذا القدر الذي ترتب عليه ان اصدرت وزارة الاوقاف فتويين متتاليتين تعدل أخراهما اولاهما وتحدد فيها قدر الزكاة في حالة السنة الميلادية بنسبتين تختلف عن 2,5٪. والموافقة الاستثنائية بحساب الزكاة عن السنة الميلادية رغم أن السنة عند الله وفي كتابه السنة الهجرية، ولا يجب أن يجتهد الفقهاء في نصوص الله حيثما يجب أن يجتهد المحاسبون لاستخراج المعلومات المحاسبية على أساس السنة الهجرية وان قصرت هذه المعلومات عن الدقة الكاملة. ثانيتهما ـ سقطة مفهوم ونتيجة، ففي زكاة المال يكون وعاؤها هو فضل مال المسلم في اليوم من السنة الهجرية الذي يحسب فيه زكاته دائما وهذا الفضل لا يتناسب طرديا مع مرور الايام ولكنه متذبذب، والمعتبر هو الفضل في اليوم المحدد دون سواه، وكذلك بالنسبة لعروض التجارة، فقد تختلف من يوم الى يوم، وعلى سبيل المثال لو بيعت نصف عروض التجارة لإحدى المؤسسات واشتري بثمنها في اليوم التالي عروض من عروض القنية فينخفض وعاء الزكاة الى نصف ما كان عليه في اليوم السابق.

لكل ما سبق تتضح أهمية اشتمال بنيان النظرية المحاسبية الاسلامية على مبدأ دورية التصفية ـ الافتراضية ـ ليحدد لكل من الخلطاء حقه في تاريخ هذه التصفية، وان شاؤوا تفرقوا وان شاؤوا استمروا، وأن تحدد الفترات الدورية للتصفية بالعام الهجري دون سواه لامكان تنفيذ المسلمين لأركان دينهم دون الاندفاع الى اجتهادات، وان حسن نواياها، الا أنها تهدم الدين الإسلامي الذي ارتضاه لنا الحق تبارك وتعالى.

5)مبدأ موضوعية القياس : في الكثير من الكتابات «تعني الموضوعية ضرورة وجود أدلة أو قرائن الاثبات الواضحة لكل عملية مالية في المشروع، وما يؤيد الموضوعية وجود

مستندات جدية تثبت صحة العملية وسلامتها ولضمان عدم التلاعب والغش» (بباوي، 1969:9) وفي رأيي أن الموضوعية من المفاهيم السابقة تعطي الأولوية للدليل حتى أن الكثير (مثل شابيرز) «يُعزى تأخر التطور نحو الأخذ بأسس للقياس بأرقام مخالفة للقيمة التاريخية الى هذا المفهوم للموضوعية، وان كان البعض يرى خلاف ذلك من أن الموضوعية يجب أن ترتبط بالقياس الذي نبحث عنه لا عن طبيعة الدليل الذي يستند عليه القياس» (حسنين، 1976).

ويرى الباحث أن الموضوعية تعبر بصفة اساسية عن موضوعية القياس ـ أي تبدأ بالقياس الذي يستهدف التعبير عن الواقع الفعلي السائد لقدر الحق أو الأصل أو الالتزام في لحظة القياس ـ ثم نبحث عن الأدلة والقرائن الاكثر موضوعية لتأييد هذا القياس وصحته، وذلك تجنبا للأخذ بموضوعية الدليل الذي يرتكز على تقيد المحاسبين بطرق قياس ذات أرقام تذكارية (اعتمادا على تميز أدلة الأثبات التي تزكيها) والذي يترتب عليها الزيادة أو النقصان في قياس الحقوق أو الأصول أو الالتزامات الخاصة بالوحدة عن قدرها السائد في وقت القياس، والذي سينعكس أثره على الفئات والافراد الذين لهم علاقة بهذه الوحدة في صورة ضياع الحقوق بينهم، وكذلك ستكون هذه الأرقام التذكارية مضللة في الحكم على كفاية الأداء، وغير صالحة لتشكيل قاعدة بيانات قادرة على التنبؤ المجدى. لهذا أطلقنا على هذا المبدأ مبدأ موضوعية القياس ليشير الى أهمية واسبقية القياس الصادق الذي يزيد من درجة ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية فيها ونفعهم منها، مع عدم اعفاء المحاسبين من مسئوليتهم عن تقديم أفضل دليل اثبات لهذا القياس الصادق.

وبمعنى آخر يأتي مبدأ موضوعية القياس ليشير في بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية الى أولوية مصداقية القياس عن أدلة الاثبات التبريرية، أى نبحث عن أنسب دليل للقياس الصحيح، وليس القياس بناء على أنسب دليل تبرير متوفر. لأن الحق أحق أن يتبع فهو أرسخ وأقوى من خطأ يرتكز على آلاف من الأدلة التبريرية.

6) مبدأ العقد : يعتبر مبدأ العقد أحد المكونات الرئيسة لنظرية المحاسبة الاسلامية، حيث يظهر مقترنا بالنشاط الاقتصادي للمنشأة، وانعقاد العقود المختلفة التي تكون عقودا قانونية أو عرفية، والقاعدة الشرعية ترى أن هذه العقود هي شريعة المتعاقدين ما لم تخالف نصا من كتاب الله أو سنة رسوله، ويأتي هذا المبدأ مشتقا من فرض التصفيات المتتالية.

ويقضي مبدأ العقد بأن العقد الذي تكون المنشأة أحد أطرافه يمثل أفضل أساس لتحديد توقيت الاعتراف بالايرادات الخاصة بالمنشأة، وبمعنى آخر يتم تسجيل الايراد عندما يشكل استحقاقا شرعيا للمنشأة تجاه الغير يمكن المطالبة به أو بجزء منه، وأدق قياس

لالتزاماتها تجاه الغير، ويقع على مبدأ العقد أن يضع الضوابط اللازمة لذلك بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للنشاط الاقتصادي للمنشأة.

7) مبدأ الثبات : الثبات يعني الاستقرار (الموسوعة الفقهية، 1984) وهو عكس الترك والمفارقة (مختار الصحاح، 1935)، ويشتق مبدأ الثبات من فروض القياس الرقمي، ويضفي هذا المبدأ على فرض القياس الرقمي معالم محددة مستقرة عند تطبيقه في وحدة محاسبية معينة، ويشكل هذا المبدأ الضابط الأساسي لصحة مقارنة مخرجات النظام المحاسبي، «حيث أن التقارير المعدة على أسس موحدة ثابتة من فترة الى أخرى تمكن من الحصول على مؤشرات سليمة ـ عن الاغراض التي اعدت من أجلها ـ مثل اتجاه الربح أو كفاءة الأداء» (رضوان، وشلتوت، 1987 : 45). ويقضي مبدأ الثبات بضرورة «اتساق الممارسة على مر الزمن Consistency of Practice Through Time، ويعني كذلك تماثل الطرق والقواعد المحاسبية المستخدمة على مر الزمن حتى تتاح امكانية المقارنة الزمنية، وتتاح سلسلة زمنية من البيانات المتماثلة من حيث أسس اعدادها لتتيح أساسا ملائما للتنبؤ» (AAA, 1966 : 15).

8) مبدأ الأهمية النسبية : في حدود اطار النظرية واتساقا مع الهدف العام من العلم المحاسبي ومع الغرض الذي يعد التقرير المحاسبي لترشيده واشتقاقا من فرض الافادة الاعلامية لمستخدمي هذا التقرير المتوقعين يأتي مبدأ الأهمية النسبية، حيث يشير الى درجة أهمية بند معين أو مجموعة من البنود طبقا لملاءمتها لاحتياجات مستخدم هذا التقرير، اذ يعتبر البند من المعلومات ذا أهمية كبيرة نسبيا اذا كان اهماله أو أخذه في الحسبان سوف يوفر أو يؤدي الى تغيير في التقدير الذي يتوصل اليه هذا المستخدم، ويعتبر هذا المبدأ من اكثر المبادىء صعوبة وتعقيدا، ويرجع ذلك أساسا لعدم توفر المعايير الخاصة به التي يمكن تطبيقها، لذا فان تحديد درجة الأهمية النسبية يتطلب تقديرا لاعتبارات كمية ووصفية (العادلي، والعظمة، 1986 99)).

ورغم صعوبة التقدير للاعتبارات الكمية والوصفية الا أن مبدأ الأهمية النسبية يظل من أهم المباديء التي تمثل شقا هاما من فرض الافادة الاعلامية ويمثل هذا المبدأ ومبدأ اقتصادية الجهد المحاسبي ضوابط لفرض الافادة الاعلامية حيث يحد الأول من زخم بيانات التقارير المحاسبية، ويحد الثاني بدءا من وضع النظام وتشغيل البيانات المحاسبية الاندفاع الى التفاصيل والتفريعات التي لا تحقق مردودا اقتصاديا. وهما معا يحققان التوازن مع باقي المبادىء المشتقة من فرض الافادة الاعلامية التي تتصف كفاية تطبيقها بالاتجاه نحو غزارة المخرجات مثل مبدأ الافصاح الكامل ومبدأ السببية.

9) مبدأ الافصاح الكامل : اشتقاقا من فرض الافادة الاعلامية يأتي مبدأ الافصاح الكامل او الافصاح الكافي Adequate Disclosure «ويقضي بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية متعلقة بالوحدة المحاسبية التي تمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدم التقرير الواعي وبهذا المعنى نلاحظ الارتباط بين مبدأ الافصاح الكامل ومبدأ الأهمية النسبية، فالأهمية النسبية تعكس الوجه الآخر للافصاح، وذلك لأن ما يجب الافصاح عنه يجب أن تتوافر له درجة كافية من الأهمية النسبية». (العادلي، والعظمة، 1986 : 99).

وإن كان هناك ما يضاف فنبدأ بقول الله عز وجل عن شمولية التسجيل والأهمية النسبية عند النسخ وذلك حيث يقول تعالى : «هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون» - آية 29 من سورة الجاثية، ويأتي شرح زبدة التفسير من فتح القدير لهذه الآية بأن الملائكة اذا رفعت أعمال العباد الى الله سبحانه، أمر عز وجل ان يثبت عنده منها ما فيه ثواب وعقاب، ويسقط منها ما لا ثواب فيه ولا عقاب (الأشقر، 664:1988) ومن هذا يتضح أن مبدأ الافصاح في المحاسبة تجتهد ادارة المنشأة في الالتزام به مع عدم الاخلال بالتوازن الواجب مع مبدأ الأهمية النسبية الذي يشكل محددا له. وليكون هذا المبدأ فعلا أكثر منه قولا لابد ان ننظر اليه من خلال مفهوم مستحدث فلا نكتفى بكونه يمثل واجباً على الادارة، بل نجعله يمثل حقاً لمستخدم التقرير واجب التقنين خاصة في منشآت الأموال بالنص على التزام هذه الكيانات بالافصاح عن البيانات التي تطلب منها وينص صراحة عن مهلة توقيت توفيرها وكلفتها بحيث لا يشكلان حجباً لممارسة المستخدم لطلب المعلومات. ويجدر التنويه بأن مبدأ الافصاح يحرر مبدأ الثبات من الجمود، ولكن للحد من الفوضى وأثرها على النتائج التي تشتمل عليها التقارير المحاسبية، لذا يجب الافصاح عن العدول عن أي أساس أو اجراء معين، وأثر ذلك التعديل على النتائج. (رضوان، وشلتوت، 1987 : 45).

10) مبدأ الانصاف : يشتق هذا المبدأ من فرض الافادة الاعلامية، فلا يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدم لمستخدمى التقارير بالافصاح فقط، بل يتعين كذلك أن تحقق الانصاف لجميع المرتبطين الحاليين أو المتوقعين بالمشروع. وهذا المبدأ يتناسق مع مبدأ العقد الذي سبق التعرض له حيث يرى البعض «أن هذا المبدأ ستزداد أهميته مع ظهور الاهتمام بنظرية الوكالة في الفكر المحاسبي المعاصر، حيث ينظر الى المنشأة من خلالها على انها مجموعة من العلاقات التعاقدية، بين الشركة والمستثمرين، والعلاقة بين الشركة والمديرين». (هلال، 1986 : 29). ولهذا يعتبر مبدأ الانصاف ركنا ركينا من اشتمال التقارير المحاسبية على قدر كاف من الافادة الاعلامية، فبدون تحقيق التوازن المنصف بين

المجموعات المختلفة المرتبطة بالمنشأة تفقد المعلومات المحاسبية عدالتها وتكاملها.

11) مبدأ الملاءمة : تشتق من فرض الافادة الاعلامية كذلك مبدأ الملاءمة، وهذا المبدأ من الأهمية بمكان. حتى ان هناك الكثير من فروع العلم المحاسبي نشأت لتلائم حاجات مستخدمين معينين من المعلومات المحاسبية، فعلى سبيل المثال المحاسبة الضريبية (أو المراجعة الضريبية) والمحاسبة الادارية فالأولى أتت لتلائم حاجة جهات ومصالح الدولة القائمة بتحصيل الضريبة والثانية خصصت لتوفير معلومات محاسبية تلائم احتياجات ادارة المنشآت وتساعدها على اتخاذ قراراتها. ولا يقتصر مبدأ الملاءمة على هذه المساهمات الأساسية، بل قد يرمي الى تعدد التقارير المحاسبية لفرع العلم الواحد لتلائم كل منها حالة بذاتها عن طريق ادراك متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد عرفت الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على تغيير القرار، إما من خلال تكوين تنبؤات أو عن طريق تأكيد توقعات صحيحة (Most, 1982 : 20). ويشتمل هذا المبدأ على ثلاثة عناصر رئيسة في التوقيت بحيث تكون التقارير متاحة لمتخذ القرار في الوقت المناسب، والقيمة التنبؤية التي تعني أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام في نماذج التنبؤ، والقيمة التصحيحية أي أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لاستخدامها في تقويم الأنشطة الماضية وتصحيح التوقعات السابقة (Financial Accounting Standards Board, 1980). ومن ذلك نرى أن سلامة تطبيق مبدأ الملاءمة يعتمد اساسا على التعرف الدقيق على طبيعة احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية وتوقيتاتها.

12) مبدأ السببية : حتى تساهم المعلومات المحاسبية ـ عند التطبيق العملي ـ في تحقيق فرض الافادة، يجب أن تنطوي على ترابط سببي في ما بينها من جهة وبين دلالاتها من جهة أخرى في صورة تفسير او تبرير أو تأريخ أو إدانة. ويفيد هذا الترابط السببى في ما بين المعلومات المحاسبية في تعميق الاستفادة الاعلامية من التقارير المحاسبية، حيث تعكس هذه التقارير صورة صادقة مسببة عن أداء المنشأة، يمكن اتخاذها أساسا لوضع نظام نزيه للمحاسبة عن المسئولية.

13) مبدأ التوافق : يعتبر مبدأ التوافق محورا رئيسا في فرض الافادة، اذ يعنى تحقيق الانسجام والتوافق في التقارير المحاسبية من ناحيتن : الأولى، محتويات التقرير وأسلوب عرض البيانات من جهة، وفي ما بين هذه المحتويات والاستخدامات المحتملة لها من جهة أخرى. والثانية، من حيث التركيب اللغوى وتوحيد المصطلحات المستخدمة في التقرير، بحيث يتيسر لمستقبلي التقارير ادراك الدلالة الاقتصادية التي تنطوي عليها هذه التقارير.

فهناك من يقول بحق ان اللغة الاعلامية في الاتصال المحاسبي يجب أن تكون نمطية ذات حدود ثابتة ولها دلالات محددة، حتى تتحدد مفاهيمها وتستقيم مداركها بين مستخدميها، حيث أن اختلاف هذه اللغة باختلاف القائم باعدادها أو باختلاف المواقف أو المواضيع او التقارير يؤدي الى تضليل من له قدرة طيبة على استيعاب اللغة المحاسبية، فتنميط اللغة المحاسبية يؤدي الى تلافي التباين في مداركها، كما يمكن ذوى القدرات المحدودة على فهمها وإستيعابها عن طريق تعاملهم المتكرر معها (مرعي، 1979 : 81-82).

14) مبدأ اقتصادية الجهد : يقتضي فرض الافادة التقرير المستفيض والدقيق عن القيمة الاقتصادية للموارد وما طرأ عليها من تغيرات، ويأتي مبدأ اقتصادية الجهد ليحد عند وضع النظام وإجراءات تشغيله من الاسهاب في التفاصيل والتفريعات غير الاقتصادية، بحيث يحجب عن مخرجات النظام والتقارير أي معلومات لا يكون ذكرها جوهريا وذات فائدة حقيقية لمستخدمي التقرير تفوق تكاليف انتاجها.

15) مبدأ سلامة المباديء والقوانين : يتبع هذا المبدأ ويشتق من فرض التأكد المحاسبي، ويقضى هذا المبدأ بالتحقق من سلامة هيكل المبادىء والمعايير التي تطبقها الوحدة المحاسبية وسلامة مراعاة هذه الوحدة لجميع القوانين والتشريعات والأعراف التي تحكم النشاط. والتأكد من عدم خضوع هذا الاختيار للأساليب التحكمية الشخصية الهادفة لمخرجات محددة والتقرير عن ذلك.

16) مبدأ صحة التطبيق المحاسبي : يشكل مبدأ صحة التطبيق موقعا هاما ضمن اطار نظرية المحاسبة الاسلامية ويرتكز على ضلع التحقق ويتكامل مع مبدأ سلامة المبادىء والقوانين، ويشتق هو الآخر من فرض التأكد المحاسبي.

ويعني مبدأ صحة التطبيق مراجعة الأساليب والوسائل والقواعد والخطوات والاجراءات التي اتبعت ومدى تجانسها وقدرتها على تنفيذ هيكل المبادىء والمعايير والقوانين والتشريعات المختارة، والتيقن من الصحة الفنية والمستندية والحسابية، ومدى ملاءمة التقارير المحاسبية للتفسير والتصحيح والتنبؤ، والتقرير عن ذلك.

الخلاصة

يأتي هذا البحث لمحاولة التصدي لوضع نظرية للمحاسبة الاسلامية من خلال الاستعانة باجتهادات علماء السلف الصالح، ولا تهدر ما سبق من تقدم وانجازات العلم المحاسبي التي تمت بعد ذلك بواسطة علماء الغرب، ولكن تطور ما يتعارض مع الشرع الإسلامي بالاستعانة بالطاقات الكامنة في ديننا الحنيف، ليتمكن المسلمون ليس فقط في تطهير معاملاتهم ولكن كذلك لتحقيق أركان دينهم واقامة عباداتهم. وقد تم التعرض

لنظرية المحاسبة الاسلامية في ثلاثة مستويات أولها تم فيها التعبير عن ماهية العلم المحاسبي فشمل هدفه ومجاله بشكل يعلن عن محتواه ويميزه عما سواه من العلوم والمعارف. وثاني هذه المستويات تم فيه العرض للاطار العلمي لنظرية المحاسبة الاسلامية. وثالث هذه المستويات تم فيه تقديم مكونات النظرية من فروض ومبادىء ومعايير.

الهوامـــش

(1) ظهور هذه المشكلة دفع الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في القاهرة في الفترة من 15 - 1988/10/27 الى أن تنص في التوصية رقم 10 على اعداد لجنة لبحث موضوع محاسبة زكاة الشركات، وقام بيت الزكاة الكويتي بتشكيل هذه اللجنة التي تشرف الباحث بأن يكون أحد أعضائها، وقد اتفق فيها على احتياجنا الضروري لتنظير محاسبي يتفق مع الشريعة الأسلامية، وقد توافق ذلك مع قيام الباحث باعداد هذا البحث.

(2) للتوسع في مناهج ومداخل التنظير المحاسبي يرجع في ذلك الى بعض تقارير المجامع المحاسبية العالمية ومنها :

American Accounting Association (1973) Statement of Basic Accounting Theory. Evanston, IL : AAA; AAA (1977) A Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance (SOTATA). Sarasota: AAA.

(3) استحسن الباحث استخدام تعبير المدخل الإسلامي بدلا من المدخل الاخلاقي او المدخل الديني، حيث أن الاسلام أعم وأشمل من قصره على الاخلاق فقط، وكذلك فتعبير المدخل الديني يشير الى التعميم واشتماله على اكثر من الدين الإسلامي وهو الذي لا يتفق مع ما تميز به الدين الإسلامي دون سواه من الأديان باشتماله على منهج معاملات دنيوية متكاملة فهو عبادات ومعاملات معا.

4) حصل الباحث على الدراسات العليا في المحاسبة والاقتصاد والشريعة الاسلامية. وهي معارف تستلزمها مثل هذه البحوث.

(5) الحيطة والحذر يعتبرهما البعض مبدأ (خيرت، 1985)، (نمر، 1982)، حيث يمثلان مؤشرا للتطبيق المحاسبي، وقد يطلق عليهما سياسة لانتشار سريانها كمؤشر في جميع أجزاء التطبيق المحاسبي. وهذا ما يميل اليه الباحث، اما القول بأنهما قيد فما المبادىء والسياسات ـ عند الالتزام بها ـ الا قيود.

المصادر العربية

أبو رمان، م.

1987 المحاسبة في شركات الأشخاص. الاسكندرية : المكتب العربي الحديث.

الخفيف، ع.

1962 الشركات في الفقه الإسلامي. الاسكندرية : دار النشر للجامعات المصرية.

الرازي، م.
1935 مختار الصحاح. القاهرة : المطبعة الأميرية.

العادلي، ي. ، العظمة، م.
1986 المحاسبة المالية، المجلد الأول. الكويت : منشورات ذات السلاسل.

القرضاوي، ي.
1981 فقه الزكاة، الجزء الأول. بيروت : مؤسسة الرسالة.

الناغي، م.
1987 دروس في نظرية المحاسبة. القاهرة : مكتبة عين شمس.

الأشقر، م.
1988 زبدة التفسير من فتح القدير على هامش القرآن الكريم، الطبعة الثانية. الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية.

بباوي، س.
1969 بحوث في المحاسبة الادارية. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

حسنين، ع.
1976 تطور الفكر المحاسبي. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية.

رضوان، ع. ، شلتوت، أ.
1987 التحليل المالي : اساسيات وتطبيقات. الكويت : الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

شحاته، ش.
1987 نظرية المحاسبة المالية من منظور اسلامي. القاهرة : الزهراء للاعلام العربي.

شرف، ح.
1964 «اطار النظرية العامة في المحاسبة»، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ 3 : 1 - 40.

شلتوت، أ.
1976 «نحو أسلوب جديد للحصر والرقابة والتحصيل»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجار ـ جامعة الزقازيق.

———
1979 «الأسلوب الأمثل للحصر والرقابة والتحصيل المحاسبي»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ـ جامعة المنصورة.

1987 «المحاسبة عن الأداء الانساني في حدود المنظور الإسلامي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ 15، (صيف) : 255 - 280.

1988 «الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية»مجلة العلوم الاجتماعية ـ 16، (صيف) : 43-70.

عبد الباقي، م.
1977 اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان. الكويت : وزارة الاوقاف.

قنصوه، ص.
1985 فلسفة العلم. القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مرعي، ع.
1979 «نحو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبي»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية. (1) 3 - 121.

موسى، م.
1988 الفقه الإسلامي ، مدخل لدراسته ونظام المعاملات فيه. مصر : دار الكتاب العربي.

موي، ب.
1962 المنطق وفلسفة العلوم، (ترجمة زكريا، ف). القاهرة : دار النهضة بالفجالة.

نمر، ح.
1982 المدخل في المحاسبة المالية. القاهرة : دار النهضة العربية.

1967 «نحو نظرية عامة للمحاسبة ومجال تطبيقها»، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة ـ جامعة القاهرة. (9) 1 - 37.

هلال، س.
1986 محاسبة شركات الأموال. القاهرة : مكتبة عين شمس.

وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الكويتية.
1984 الموسوعة الفقهية. الكويت.

وزارة المعارف المصرية
1925 المصباح المنير. القاهرة.

المصادر الاجنبية

American Accounting Association (AAA)

1966 A Statement on Basic Accounting Theory. Evanston, IL: AAA, Committee on Basic Accounting Theory.

1971 "Foundations of Accounting Measurement." The Accounting Review 46: 1 - 48.

1972 "A Report of the Committee on Accounting Valuation Bases." The Accounting Review 47 (Supplement): 535 - 564.

Anthony, R.

1970 Management Accounting. Homewood, IL: Richard Irwin.

Beaver, W.

1981 Financial Reporting: An Accounting Revolution. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Burton, J.

1987 "Emerging Trends in Financial Reporting." pp. 189 - 200 in S. Zeff & T. Keller (Eds.), Financial Accounting Theory. Singapore: McGraw-Hill.

Carmichael, D. & Willingham, J.

1987 Auditing Concepts and Methods. Singapore: McGraw-Hill.

Chambers, A., Selim, G. & Vinten, G.

1987 Internal Auditing. London: Pitman.

Financial Accounting Standards Board (FASB)

1980 "Qualitative Characteristics of Accounting Information." (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2). Stanford: FASB.

Helfert, E.

1987 Techniques of Financial Analysis (6th ed.). Homewood, IL: Richard Irwin.

Hendriksen, E.

1977 Accounting Theory. Homewood, IL: Richard Irwin.

Ijiri, Y.

1966 "Physical Measures and Multi-Dimensional Accounting." pp. 147 - 167 in R. Jaedicke, Y. Ijiri & O. Niclsem (Eds.), Research in Accounting Measurement. Evanston, IL: AAA.

Marie, A.
1974 "Communication of Accounting Information for Decision Making." Journal of Commerce Research (Faculty of Commerce, Alexandria University, Egypt) 11 (1): 1 - 33.

Most, K.
1982 Accounting Theory (2nd ed.). Columbus, OH: Grid Publishing.

Robertson, J. & Davis, F.
1988 Auditing (5th ed.). Plano, TX: Business Publications.

Vickrey, D.
1970 "Is Accounting a Measurement Discipline?" The Accounting Review 45 (October): 731 - 742.

Watts, R. & Zimerman, J.
1986 Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

التماسك والصراع في قرية مصرية نوبية*

السيد أحمد حامد
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمـــة

الدكة قرية مصرية تقع في اقليم كوم أمبو على بعد حوالى 50 كم شمال مدينة اسوان في جنوب مصر. وهى احدى قرى النوبيين الذين يعرفون بالكنوز [1]. وقد هُجِّروا في عام 1965 من قراهم الواقعة في اقليم النوبة الممتد من جنوب مدينة أسوان وحتى الحدود المصرية السودانية جنوبا على امتداد 320 كم بسبب بناء السد العالي في أقصى شمال الاقليم.

كانت الدكة في اقليم النوبة، قبل عملية التهجير، تعكس قدرا كبيرا من التماسك والاستقرار الاجتماعي والتوازن البنائي، يرتكز على اجماع قيمي وتوقعات للأدوار الاجتماعية، ويرتبطان ارتباطا وثيقا باستقرار الظروف الايكولوجية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعيشها السكان. فلم تتح هذه الظروف الموضوعية للتوتر في العلاقات القائمة بين البدنات أن يظهر الى الدرجة التي تحتم حدوث تغيرات كيفية، أي تغيرات بنائية. وقد تبدل معظم تلك الظروف الموضوعية بسبب التهجير، وطرأت ظروف جديدة عن تلك الظروف التي عاشها السكان خلال تاريخهم الطويل في قريتهم الأصلية والتي شكلت علاقاتهم ونظمهم الاجتماعية. فكان عليهم أن يلجأوا الى عمليات جديدة للتكيف الثقافي والاجتماعي. فتبلور تناقض كان كامنًا في البناء الاجتماعي ولم يكن في وعي السكان وإدراكهم، فانبثق التعارض والتناقض حول السلطة والقوة وشرعية ممارستها. وهكذا تزعزع الاجماع القيمي الذي ارتكز عليه النسق السياسي. ولم تعد قيمه

* اعتمد البحث على المعلومات التي جمعت أثناء الزيارات المتكررة لعدد من القرى النوبية في فترات متتالية ومتباعدة منذ عام 1980. واعتمدت كذلك على المقابلات التي أجريت مع عدد من النوبيين منهم بعض من سكان الدكة.

متكاملة مع غيرها من القيم التي تستند إليها بقية النظم والأنساق الاجتماعية، فتصدع التوازن البنائى، وتهدد التماسك والاستقرار الاجتماعي. فالتغيرات التي طرأت على الدكة كانت بالكم الذي يحتم التغير الكيفي أي التغير في البناء الاجتماعي، ولم يكن هذا الكم من التغيرات يحدث مطلقا في اقليم النوبة. وهكذا انبثق صراع بين بدنات لم يكن موجودا، ولم يعرفه السكان من قبل، بل ولم تكن تجرؤ بدنات معينة بالذات على ممارسته مطلقا أو حتى التفكير فيه. وان هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الوظيفة الاجتماعية للصراع والعناصر أو العوامل البنائية التي تتدخل في ضبطه والتحكم فيه في الدكة وما يترتب عليها من عمران جديد قد يحمل بعضا من خصائص العمران المعروف أصلا في القرية النوبية الأصلية.

الاطار النظري

يعتمد البحث على النظرية البنائية الوظيفية في مضمونها الحديث الذي تبلور وصيغ نتيجة للمحاولات والجهود العديدة لاثرائه وتطويره لكى يتاح للنظرية امكانية دراسة الصراع والتغير الذي يطرأ على النظم والبناء الاجتماعي. ومن البارزين في تطوير النظرية Gluckman (1940; 1955; 1963) و Leach (1954) [2] عندما جعل كل منهما محور بحثه التنظيم السياسي للكشف عن الطابع الديناميكي للأنساق الأجتماعية، وان كان هناك بينهما اختلاف جوهري.

فقد ادعى البعض أن النظرية البنائية الوظيفية هي بالضرورة نزعة استاتيكية تعوقها نزعتها العلمية وتطورها عن أن تقدم تحليلا ديناميكيا. وأنها ليست سوى أداة منهجية ممتازة لفهم المجتمعات كوحدات كلية أو أنساق استاتيكية فقط لأنها لا تهتم الا بالثبات والتكامل والتماسك التي تشكل جميعها القضية الأساسية لديها[3]، ومع ذلك لا تعني تلك القضية الأساسية ـ ومؤداها أن لكل نظام من النظم الاجتماعية نصيبا في الاستقرار والتكامل والثبات الاجتماعي وأن التساند الوظيفي القائم بين هذه النظم يحقق الوحدة الوظيفية للبناء الاجتماعي انعدام التناقض في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وبالتالي لا تتضمن مطلقا انكار الصراع الاجتماعي أو اغفاله أو اعتباره مفضيا للتغير الاجتماعي مما يترتب على ذلك الادعاء بعدم مقدرة النظرية البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي. فأي مجتمع من المجتمعات هو في حالة من النظام والاستقرار النسبي ما دام السلوك متوائما ومتوافقا مع القيم والنظم الأجتماعية السائدة في المجتمع، وما دامت البديلات السلوكية تتيح للفرد أن يختار من بينها ما يتفق ورغباته وميوله في المواقف الاجتماعية المختلفة، وما دامت التناقصات والتوترات الكامنة أو الظاهرة لم تصل الى الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي [4]. ولكن اذا كان الأمر على عكس

ذلك، ففي هذه الحالة لا بد من أن يعاد النظر في قواعد السلوك والمعايير لتعديل وتغيير بعض عناصرها، وقد يستدعي الأمر تغييرها تغييرا جذريا، مما يترتب عليه احداث تغيرات متلاحقة في كل النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي على أساس أن التغيير الذي يطرأ على أي جزء (نظام اجتماعي) من أجزاء البناء الاجتماعي لابد أن تصاحبه تغيرات أخرى في بقية الأجزاء (النظم الاجتماعية).

والصراع هو حالة من هذه الحالات، بل أكثر الحالات التي تستدعي مثل هذه التغيرات، لأن كم التناقضات قد وصل إلى الدرجة التي تحتم تغيرا كيفيا يتصل على وجه الخصوص اتصالا مباشرا بالمبادىء والقيم الأساسية التي تستند اليها صحة وشرعية النظم الاجتماعية. فالصراع علاقة بين أفراد وجماعات قائمة على أساس تضارب وتضاد وتناقض مصالحها وغاياتها وأهدافها بشأن الموارد أو القوة أو السلطة، وأن هذا التضارب والتضاد والتناقض قد وصل الى درجة ينبثق عندها الصراع الذي يتخذ شكلا معلوما وفقا لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأطراف المتصارعة والمسائل والقضايا التي يتصارعون عليها. ويترتب على ذلك ضرورة اللجوء الى أساليب وعمليات معلومة ـ التوفيق أو المهادنة أو التسوية أو العنف والثورة في حالات معينة ـ لفرض وضع الحلول التي ترضي الطرفين أو أحدهما، والتي ينجم عنها حل الصراع. ان هذه العلاقة وما تفرضه من اساليب وعمليات تشير الى أن هناك فريقا واعيا بمكانته الاجتماعية ووضعه الذي يحتله في البناء الاجتماعي، ومدركا تماما لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية وغير راض عنها وبالتالي غير راض عن الأدوار الاجتماعية التي تفرضها. ومن ثم فأفراد هذا الفريق يطالبون ويجاهدون لتغييرها تحقيقا لغايات الفريق ومصالحه. أما الفريق الآخر فهو يجاهد لكي يحافظ على الأوضاع القائمة التي ترتكز عليها مصالحه أو تعديلها بما يحقق قليلا من الخسارة واستمرار تفوقه. فالعلاقة في أحد أبعادها هي صراع بين الأدوار، وهي عبارة عن مباراة. والنتيجة النهائية هي تغير قواعد السلوك ومعاييره، أو بتعبير آخر تغير في نسق المكانات الاجتماعية، أي تغير في البناء الاجتماعي.

وهكذا تساعد نظرية الصراع في دراسة العوامل والعمليات التي تؤدى الى التغير الاجتماعي والبنائى. ولهذا شاع في الخمسينات والتسينات من هذا القرن القول بأن نظرية الصراع قد صارت بديلا عن النظرية البنائية الوظيفية، كما أنها مهدت الطريق لمجموعة من النظريات الماركسية الجديدة لتحل محلها في السنوات الأخيرة (Ritzer, 1983 : 100) مثل نظرية Godelier (1980) [5]. ورغم ذلك فان نظرية الصراع بمختلف مناظيرها مثل Coser (1956; 1962; 1976) و Dahrandorf (1958; 1959) و Rex (1969) تندرج ضمن النظرية البنائية الوظيفية. «فالنظر الى (نظرية الصراع) و (نظرية التكامل) على أنهما

متضادتان هو في الحقيقة ثنائية فاسدة» (Zeitlin, 1973 : 103) فهما متكاملتان. «فأن المشكلة الرئيسية لنظرية الصراع هي أنها لم تستطع أن تتخلص من جذورها البنائية الوظيفية.. لأنها وجهت نحو دراسة الأبنية والنظم الاجتماعية» (Ritzer, 1983 : 100). وينطبق ذلك على وجه الخصوص على نظرية لويس كوزر عن وظائف الصراع الاجتماعي، اذ ان كوزر «يهتم بمختلف الشروط التي بمقتضاها يسهم الصراع الاجتماعي في المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي أو على تكيفها وتوافقها» (Coser, 1956 : 151)، مبينا كيف أن الصراع لا يؤدي بالضرورة إلى تهديد التكامل والاستقرار الاجتماعي مطورا بذلك آراء جورج زيمل (Simmel, 1955). لقد ركزت الدراسات البنائية الوظيفية اهتمامها أولا على الاجماع وعوامل التماسك والتكامل والتوازن الاجتماعي، ثم اهتمت بالتغير والصراع في حين ركزت نظرية الصراع على كل ما يتنافض مع هذه العوامل وما ينجم عنها من ضرورة تغيير عناصر الاجماع أو بعضها تكيفا مع الظروف التي تفرض هذا التغير. وفي الحقيقة فان الجانبين هما وجهان للحقيقة الاجتماعية.

وهكذا يتيح منظور الصراع للباحث الأنثروبولوجى الاجتماعي أن يتتبع التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، أو أن يكتشف وظائف الصراع الاجتماعي. ومن ثم فعند دراسة الصراع والتغير يمكن أن يجمع الباحث الانثروبولوجى ما بين المنظور البنائي الوظيفي ومنظور الصراع. فالتغير يطرأ على واقع اجتماعي كائن بالفعل يمكن ملاحظته واستقراء وقائعه ثم تجريد واستنباط الاطرادات أو العناصر الثابتة المتكررة المستمرة خلال الزمن، أى أنماط السلوك. ويعني ذلك أنه من الضرورى التركيز أولا على الفعل والتفاعل الاجتماعيين حتى يمكن التعرف على تلك الأنماط وما يطرأ عليها من تغيرات. ومما لا شك فيه انه لا بد أن تكون لدى الباحث معرفة دقيقة بتلك الأنماط السلوكية والترابط والاعتماد المتبادل بين النظم والأنساق الاجتماعية، فالاطار البنائي الوظيفي اذن ضروري لدراسة التغير الاجتماعي وبخاصة التغير البنائى. ولهذا نجد من العلماء من أهتم بأن يكون الفعل الاجتماعي والترتيب المنظم الذي يتخذه (وهو التنظيم الاجتماعي) اطارا لدراسة التغير، وفي الوقت ذاته الكشف عن العلاقة بين هذا التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي باعتبارهما مفهومين عن الحقيقة الاجتماعية يكمل كل منهما الآخر. فالتنظيم الاجتماعي يتعلق بالأدوار ولكن في حدود مفهوم الفعل الاجتماعي. ويتمثل ذلك بوضوح في عمليات التكيف الاجتماعي التي تكشف عن الاختيار واتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية المختلفة التي تتيح خروج الفعل عن الاطار النمطي الثابت (Firth, 1954; 1971).

ان مفهومي البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي مرتبطان ارتباطا وثيقا، وكلاهما مكمل للآخر، ولا بد أن تجري أي دراسة للتغير على اساس هذا الاطار المزدوج. ويرجع

ذلك أولا الى أن التغير الاجتماعي يكون في بعض الأحيان سببا للصراع الاجتماعي. ويرجع ثانيا الى أن للبناء الاجتماعي تأثيرا وفاعلية في ظهور الصراع ومدى شدته وكيفية فضه، وكذلك في تحديد التغير الاجتماعي وتوجيهه وبخاصة في المجتمعات المحلية الصغيرة، مثل قرية الدكة والمجتمعات القروية النوبية بوجه عام. وأن ذلك التأثير وتلك الفاعلية التي يمارسها البناء الاجتماعي تتم بوساطة عمليات التفاعل الاجتماعي، «فالعوامل البنائية.. لا تتعامل بطريقة مباشرة مع السلوك الاجتماعي، الاجتماعي التي تعتبر احدى أهم العمليات الرئيسية ان لم تكن أهمها جميعا»، «وأن عمليات التفاعل الاجتماعي الفعلية التي تشكلها وتحددها العوامل البنائية المختلفة، تتيح ظهور صفات وأحداث على درجة عالية من الأهمية» (Coser, 1976 : 210 - 211).

على ضوء كل ما سبق يرتكز البحث على الغرض التالي: في المجتمعات المحلية البسيطة، تتدخل طبيعة العلاقات القائمة بين الأشخاص والجماعات تدخلا مباشرا، مثلما تتدخل المسائل التي يتصارعون حولها، في توجيه الصراع ومدى شدته وتحديد الوظائف الاجتماعية التي يؤديها. وأن هذا الصراع يفضي بالضرورة الى تغيرات جوهرية وجذرية وبخاصة في النسق السياسي للتكيف لاعادة التماسك والاستقرار الاجتماعي.

الجماعات في الدّكة

يصنف سكان الدكة أنفسهم ست فئات: الفئة الأولى تضم القبائل وهم الكنوز[6] الذين يسمون انفسهم «الأنصار» نسبة الى العرب المسلمين الذين ترجع اليهم اصول هذه القبائل ويتمتع افرادها باعلى مكانة اجتماعية استنادا الى هذا الاصل الديني. والقبيلة هي اكبر جماعة ابوية في الدكة، وتعرف باسم مؤسسها، وهي نسق انقسامي ولكنه يختلف عن النسق المعروف في الكتابات الانثروبولوجية بالبدنة الانقسامية حيث يفتقد النسق النوبي بعض خصائص تلك البدنة الانقسامية (حامد 1973 : 230 - 233). وأصغر الأقسام، وتعرف بالأولاد، تتألف من عدد من الأسر الممتدة. وكانت القبائل في الدكة الأصلية في اقليم النوبة تملك معظم المساحات القليلة من الأراضي الزراعية التي انتقلت اليهم من اسلافهم. يضاف الى ذلك بعض المساحات التي امتلكها بعض الأفراد منهم من الأراضي التي استحدثها مشروع الري الذي أقيم في اقليم الدكة الاصلية في عام 1933. والفئة الثانية هي مجموعة البدنات التي تنتمي الى قبائل تقيم اصلا في قرى كنزية اخرى، وهي العلاقي وفرشة والسيالة والامبركاب والمضيق والمحرقة وقرشة، وهي من قرى الكنوز. وقد تكونت هذه البدنات في الدكة واستقرت فيها اما نتيجة لزواج مؤسسيها واستقرارهم فيها بعد الزواج او لامكان استغلال ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية التي استحدثت في نطاق القرية في عام 1933. والفئة الثالثة هي بدنة من الكنوز ايضا، ويعرف أفرادها

«بالنوب»، أي الذين ترجع اصولهم الى سكان النوبة القدامى الذين كانوا يقيمون في الاقليم قبل الهجرات المتنوعة الى داخل النوبة، ولم يكن لهم في القرية الاصلية ملكيات زراعية الا في القليل النادر. وتتميز هذه الجماعة بصغر حجمها لهجرة الكثير من افرادها الى خارج القرية. والفئة الرابعة هي بدنات العبايدة، وهم من قبائل البجة (البشارية) البدو الرحل المنتشرين في الصحراء الشرقية. وقد استقرت هذه القرية الأصلية في الماضي، ويطلق عليهم «العربان الرحل» اشارة الى اصولهم البدوية. اما الفئة الخامسة فهي التي تضم بدنات الصعايدة وهم من قرى صعيد مصر الذين وفدوا الى القرية الاصلية للعمل في اراضي وممتلكات الكنوز كعمال زراعيين في مقابل توفير السكن لهم الى جانب المقابل المادي، وقد ازدادت اعدادهم بعد مشروع الري وتوفر الأراضي الزراعية. والفئة السادسة هي بدنات الشلالية، نسبة الى سكان الجزر الموجودة في منطقة الشلال جنوب مدينة اسوان، وهم من الكنوز الذين انتقلوا الى الدكة الاصلية واستقروا فيها عندما غرقت جزرهم لبناء سد اسوان في عام 1912، وكانوا يعملون في مشروع الري هناك.

وهكذا فالتمايز الاجتماعي في الدكة يقوم على القرابة والدين وعدم الانتماء المجتمعي، وهذه الاسس ترتبط تماما باحداث تاريخية (ليس هذا مجالا لذكرها بالتفصيل)، لابد من معرفتها حتى يمكن فهم طبيعة العلاقات بين البدنات والقبائل وكيفية تحولها الى علاقات بنائية. فقد تعرضت بلاد النوبة الاصلية لغزوات وهجرات اثرت في العلاقات بين الكنوز والعرب والفاديجات، وبخاصة بين الكنوز والفاديجات باعتبارهم سكان البلاد القدامى الأصليين، اما العرب فهم الوافدون من خارجها. فالكنوز يؤكدون انهم من الأنصار ارتكازاً الى انتمائهم الى الأسلاف المسلمين الذين ناصروا الرسول عليه السلام والذين ينتمون الى بطون من قبائل عربية. ولهذا فهم يتمتعون باعلى مكانة ومنزلة اجتماعية في الدكة، بل في جميع القرى الكنزية. يدعم ذلك انهم الاشخاص الذين ينتمون اصلا الى الدكة، او حسب تعبيرهم «اصحاب القرية الأصليون». وان كان هذا القول ادعاء يخالف الواقع التاريخي لأن «النوب» هم بالفعل «اصحاب القرية الأصليون». اما الجماعات الأخرى فهي تضم الاغراب عن الدكة، ولهذا فهي ادنى مكانة واقل منزلة اجتماعية من مكانة ومنزلة القبائل الكنزية. ومع ذلك تختلف العلاقات القائمة بينها قربا وبعدا وفقا لأسس معينة. فالبدنات الكنزية التي تنتمي الى قبائل تقيم في قرى اخرى كنزية هي اقرب البدنات الى القبائل وعلاقاتها على درجة عالية من القوة لأنها تنتمي الى الكنوز (الأنصار). يضاف الى ذلك أن علاقتها هي في الغالب علاقات قرابية ناشئة اصلا عن الزواج والمصاهرة التي تمت حالاتها في الماضي في الفرية الأصلية ولا تزال تتكرر حتى الآن [7]. ولما كان نظام النسب في المجتمع هو النسب المزدوج (حامد، 1973)، فالعلاقات الأمومية القائمة بين افراد تلك البدنات والقبائل الدكاوية لا تقل اهمية عن

العلاقات الابوية، ان لم يكن قد تشابكت العلاقات الامومية والابوية نتيجة لتكرار حالات الزواج بين ابناء الاجيال المتعاقبة لتلك البدنات والقبائل الدكاوية. فمن المعروف ان الرجل في نظام النسب المزدوج يرتبط بالجماعة التي ينتمي اليها ابوه وكذلك الجماعة التي تنتمي اليها امه بروابط متماثلة ولا تقل منزلة اقارب الام عن منزلة اقارب الاب، فهم جميعا يتمتعون بمنزلة متماثلة. ولهذا تتمتع تلك البدنات بمكانة ومنزلة اجتماعية قريبة الى حد كبير من مكانة ومنزلة تلك القبائل، وبناء على ذلك فهي سياسية حليفة لها.

ويأتي العبابدة في الدرجة التالية بعد تلك البدنات الكنزية الوافدة. فعلاقاتهم بالقبائل الدكاوية قوية لما يشتهرون به بين السكان منذ اقامتهم واستقرارهم في القرية الاصلية وحتى الان من عدم العنف والميل الى الهدوء والاسراع الى مساعدة الآخرين وتقديم العون لهم. فلم يتسببوا في اثارة مشكلة ما، فقد نالوا ثقة واحترام الدكاوية ومحبتهم منذ استقرارهم واقامتهم بينهم كاغراب في القرية الأصلية. فكانوا حريصين على مصالح افراد البدنات والقبائل الدكاوية وبوجه خاص في ما يتعلق برعي اغنامهم وفقا لقواعد معلومة في القرية الاصلية. فكانوا ولا يزالون حلفاء سياسيين لهم رغم صغر حجم جماعتهم. ويتمثل هذا كله في العلاقات الوثيقة للغاية القائمة بين نسائهم ونساء البدنات والقبائل الدكاوية. وزيادة على ذلك فان النساء يرتدين الزي الكنزي النسائي ويتكلمن اللغة الكنزية (الماتوكية) على عكس الرجال العبابدة الذين لا يعرفونها ولا يزالون محتفظين بلغتهم العربية ولهجتهم الخاصة. وعلى الرغم من تلك العلاقات فحالات الزواج بينهم قليلة جدا، وكانوا من غير الملاك الزراعيين في القرية الأصلية.

اما الصعايدة فهم اكبر الجماعات الغريبة عن الدكة حجما، ويتقارب عددهم من عدد افراد القبائل والبدنات الكنزية. ومنهم من كون ثروة كبيرة عن طريق التجارة، ويمارس نشاطه في المحلات التجارية الموجودة في مركز القرية، وقد ساعد موقع القرية على الطريق السريع في نجاح النشاط التجاري واتساع مجاله، في حين كان هؤلاء يعملون في القرية الاصلية كاجراء في الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الدكاوية. فقد لجأ السكان الى العمالة الصعيدية لندرة الأيدي النوبية العاملة بسبب هجرة عدد كبير من القادرين على العمل من الرجال للعمل في المدن المصرية والسودانية، ليوفروا لأقاربهم المقيمين في القرية النقود اللازمة لشراء حاجاتهم المعيشية الضرورية، فقد كان نتاج الأراضي الزراعية اقل من المستوى الفعلي لحاجات السكان. وكان معدل الهجرة الى المدن يزداد تدريجيا في كل بضع سنوات يقابله دائما ازدياد عدد العمال الصعايدة الوافدين للعمل في أراضي النوبيين وبخاصة عندما نفذ مشروع الري واستحدثت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان معظم الصعايدة يقيمون في نجع خاص (يعرف بعزبة الصفيح) مجاور لأراضي

المشروع في شمال الدكة، في مساكن فقيرة جدا ومنعزلة وبعيدة عن مساكن الآخرين. وكان الدكاوية في القرية القديمة، ملاك الأراضي الزراعية، يبدون الكثير من العطف والتعاون نحو الصعايدة، والبعض يوفر لهم المسكن باعتبارهم عمالا دائمين. ولما كانت اقامة الصعايدة متوقفة على الاستمرار في العمل الذي يوفره الدكاوية لهم فقد كانوا تابعين وموالين لهم ومرتبطين بهم. وكانت علاقاتهم بهذه القبائل اكثر العلاقات بين الجماعات بعدا، وان كانت الاقامة المشتركة والالتزامات المجتمعية التي كان الجميع حريصين على ادائها والوفاء بها توجد تعاطفا وجدانيا وتخفف من حدة التباعد الشديد بين الجماعتين.

وعلاقات الشلالية بالقبائل الدكاوية تتميز بالتباعد والعداء رغم انهم من الكنوز اصلا، وكانوا في القرية الأصلية عمالا ملتحقين بمشروع الري. وسبب هذا التباعد وذلك العداء ان الشلالية يرفضون اعتبارهم اغرابا عن الدكة، ولا يحق للقبائل الدكاوية ان تعاملهم على هذا الاساس، فهم من الكنوز وبالتالي فلهم الحق في التدخل في شئون القرية، ويعملون على ان يكون لهم دور في التنظيم السياسي فيها، وهو أمر ترفضه القبائل الدكاوية. ولا يجد الشلالية الا الصعايدة للتكتل معهم والوقوف الى جانبهم عندما يطالبون بالاعتراف بعضويتهم وما تفرضه من حقوق. وقد يلجأون الى اثارة بعض المشكلات والمنازعات كنوع من الضغط على الدكاوية لتحقيق غرضهم، ولهذا ينظر الدكاوية الى الصعايدة والشلالية على انهم يؤلفون جماعة واحدة. وفي الواقع فان الجماعتين (الصعايدة والشلالية) اقرب الى بعضهما من اية جماعة اخرى استنادا الى هذا التحالف. وهكذا فقد ادت الظروف العامة التي مر بها المجتمع النوبي الى ان تحمل العلاقة القائمة بين الصعايدة والشلالية كجماعة من ناحية، والبدنات الدكاوية كجماعة من ناحية اخرى، ذلك البعد البنائي، وان تتميز بالتباعد والنفور وعدم الود، ولايمكن فهم التباعد البنائي والعاطفي بين الجماعتين الا بالرجوع الى تلك الظروف. ويكشف عن ذلك انعدام حالات الزواج بينهما، وكذلك مواقف الجماعتين كل منهما تجاه الاخرى في ما يتعلق بالتنظيم السياسي للدكة من الاقليم الاصلي، حيث لم يكن للشلالية والصعايدة دور سياسي ما. وقد تبلورت تلك العلاقة، وتكشف ذلك الطابع البنائي عندما صارت سببا للصراع الذي نشب بين الجماعتين بشأن المراكز السياسية الجديدة، او بتعبير آخر بشأن القوة السياسية وشرعيتها في الدكة.

التنظيم السياسي

لقد بدأ سكان الدكة في تنظيم مختلف نواحي حياتهم الاجتماعية بعد الانتقال الى اقليم كوم امبو. وكانت الهيئات الحكومية تتدخل في تنظيم وتوجيه بعض هذه الجوانب وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد انشئت في القرية في عام 1964 جمعية الاصلاح

الاجتماعي، واقتصرت عضويتها على سكان القرية الذين كان علهيم ان يختاروا من بينهم اعضاء مجلس ادارتها لغرض القيام بتنظيم وتوجيه حياتهم الاجتماعية على ان يقتصر دور موظفي الادارة والهيئات الحكومية على التوجيه والارشاد فقط. وكانت هناك الوحدة الاجتماعية (التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية)، وهي الهيئة الرئيسية التي كانت تلعب دورا هاما واساسيا في حياة السكان ومستقبلهم، كانت تشرف على عملية الأسكان وتوزيع الاراضي الزراعية والمعونات المختلفة التي كان السكان في اشد الحاجة اليها، وكان على السكان ان يختاروا كذلك اعضاء لجنة حزبية على مستوى القرية للحزب الحاكم في ذلك الحين، كانت تسمى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي. واقتصرت عضوية جميع الاصلاح الاجتماعي على اشخاص ينتمون الى القبائل الكنزية، غالبيتهم من رؤسائها الذين كانوا في الفترة الاولى من الاقامة الجديدة (السنتين الاولى والثانية) لا يزالون متمتعين بالسلطة والقوة والنفوذ امتدادا للاوضاع الاجتماعية التي كانت عليها ايقرية، في الاقليم النوبي الاصلي. وكان السكان عامة غير مستقرين، ومشغولين في اعادة ترتيب حياتهم تكيفا مع الظروف الجديدة التي وجدوا فيها، ولم تكن قد تبلورت مختلف التغيرات والأوضاع الجديدة في القرية. ولم تتكشف لهم بعد اهمية الدور الذي تؤديه القيادات المحلية. لهذا فقد اختلف الامر عندما اريد اعادة تشكيل الجمعية والبدء في الترشيح لانتخاب اعضاء اللجنة الحزبية وجمعية الاصلاح الاجتماعي، فقد طالب الصعايدة والشلالية بتمثيلهم في الهيئتين، واصروا على ذلك، ورفضت القبائل الكنزية طلبهم هذا تمسكا بالاسس والمبادىء التي كان يرتكز عليها التنظيم السياسي للقرية الاصلية.

فقد كان رؤساء القبائل الكنزية هم وحدهم الذين لهم الحق في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وضبط علاقات الأفراد بعضهم ببعض وفقا لقواعد وضوابط معلومة ومتوارثة اعتادها السكان، بمن فيهم بالطبع الصعايدة والشلالية الذين كانوا أكثر السكان حرصا على مراعاة تلك القواعد والضوابط السلوكية لاكتساب ثقة الكنوز ورضاهم، وبالتالي استمرارهم في العمل والاقامة في القرية. وكان هؤلاء الرؤساء يشاركون بدورهم هذا عمدة القرية، ممثل السلطة الادارية الحكومية، فضلا عن سلطته القبلية، باعتباره رئيسا للقبيلة التي ينتمي إليها. وكان يساعده في عمله الاداري وفض المنازعات ثلاثة معاونين يعرفون بشيوخ الناحية، وكانوا يختارون من بين رؤساء القبائل والبدنات الكنزية. وكان لهذا القانون العرفي وتلك السلطة التقليدية المحلية (سلطة رؤساء القبائل الكنزية) الغلبة على القانون الوضعي وسلطة الدولة بسبب العزلة النسبية التي كان يعيشها النوبيون عن بقية قطاعات المجتمع المصري. أما النوب والعبابدة والشلالية والصعايدة فلم يكن لهم الحق مطلقا في شغل أي مركز من تلك المراكز القيادية باعتبارهم

أغرابا عن مجتمع الدكة. فشرعية السلطة والقوة مستمدة من الأصل الديني للقبائل الكنزية (الأنصار)، بل اقتصرت على قبيلتين منها بحيث صارت كل منهما خلال الزمن جماعة مسيطرة. وكانت القبائل والبدنات تختار العمدة وشيوخ الناحية من بين أعضائها يعاونهم بقية رؤسائها دون مشاركة بقية السكان الذين لا يحق لهم التدخل في مثل هذه الأمور، وكان الاجماع تاما وكاملا من جانب كل السكان على تلك الشرعية. . وهكذا كان العبابدة والصعايدة والشلالية والنوب خاضعين لسلطة ونفوذ رؤساء القبائل الكنزية. وكانوا على وعي تام بمركزهم الاجتماعي، راضين بوضعهم وعلاقاتهم بالقبائل والبدنات الكنزية. ولكن في القرية الجديدة اختلفت معظم الظروف التي شكلت ذلك التنظيم السياسي. فكان من نتيجة اصرار الطرفين المتنازعين أن اشتد النزاع خاصة ان رغبة الصعايدة والشلالية تعني تغيير طابع العلاقة القائمة بينهم كجماعة وبين القبائل والبدنات الكنزية تغييرا جوهريا. وهذا أمر كانت ترفضه القبائل والبدنات تحت تأثير رؤسائها أصحاب القوة والسلطة. فقد كانوا أكثر الأفراد تشددا في موقفهم تجاه الصعايدة والشلالية، تختفي وراءه مصالحهم الخاصة التي ازدادت في القرية الجديدة بمناسبة الاعاشة والاسكان وتوزيع الأراضي الزراعية. ووقف العبابدة الى جانب القبائل والبدنات الكنزية، فهم حلفاؤهم في كل المواقف منذ اقامتهم في القرية الأصلية. أما النوب فهم يقفون دائما موقف الحياد لمركزهم الاجتماعي ومشاعرهم السلبية تجاه الطرفين وتجاه جميع البدنات. وعندئذ رأى بعض الأشخاص من ذوي المنزلة الاجتماعية العالية والنفوذ من مختلف القبائل والبدنات ضرورة التدخل للنظر في النزاع والعمل على فضه، خاصة وقد صار الاتجاه العام لدى الكثير من السكان، الى عدم الرضى عن النزاع وعدم جدواه وانه يجب ان يتكتل الجميع لمواجهة المشكلات الجديدة. فتشكلت من بين أولئك الاشخاص لجنة للاتصال بطرفي النزاع والاجتماع معهما والسماع اليهما وعرض رأي اللجنة بشأن تشكيل هيئة للتحكيم والمصالحة من بين القضاة العرفيين المعروفين في اقليم كوم امبو الذين يلجأ اليهم سكان القرى النوبية وغير النوبية للنظر في منازعاتهم واصدار الأحكام التي ترضي الأطراف المتنازعة، والذين يشتهرون بالموضوعية وعدم التحيز والتدين والورع والشجاعة في قول الحق والسمعة الطيبة. وبدأت اللجنة أعمالها بحماسة شديدة وتم اختيار عدد من أولئك القضاة العرفيين ووافق الطرفان عليهم للنظر في النزاع. وقد استعانت تلك اللجنة بعدد من رؤساء القبائل الكنزية وغيرهم من رؤساء الصعايدة المقيمين في القرى المجاورة واستمرت المناقشات والمداولات في مركز تجمع كل جماعة. وخصصت بعد ذلك جلسة للتحكيم والمصالحة، تحدث فيها ممثلو الطرفين عارضين وجهات نظرهم. وكان قرار المحكمين يقضي بضرورة تمثيل الصعايدة والشلالية في الجمعية واللجنة الحزبية وانه لا يوجد مايمنع من مشاركتهم في التنظيم السياسي للقرية. ووافق الجميع على القرار، وكان

من الطبيعي ان ينسحب على جماعة النوب وجماعة العبابدة اذا رغبوا في عضوية كل من الهيئتين. واتفق السكان بعد ذلك على ان يكون حجم الجماعة أساسا لتحديد عدد ممثليها فيها، فاختارت كل بدنة بعد ذلك من بين أفرادها من يمثلها.

وقد ساعد على اتخاذ ذلك القرار وموافقة رؤساء القبائل الكنزية عليه استياء السكان بمن فيهم أفراد هذه القبائل من تصرفات بعض الرؤساء بشأن مصالح وحقوق المغتربين والاعانة والاسكان والأراضي الزراعية لأنهم أضروا بمصالح البعض من السكان وبخاصة الأقارب المقيمين خارج الدكة. وكانت مصالحهم الشخصية هي الدافع وراء هذا السلوك، وهذا أمر يتنافى مع قيم القرابة والجوار والانتماء الى المجتمع المحلي. فكثير من أفراد القبائل يرون أنه كان يجب على الرؤساء أن يعملوا على طرد الصعايدة والشلالية وعدم تمكينهم من الاقامة والاستقرار في القرية، فهم الذين ساعدوهم على ذلك عندما دونوا أسماءهم في سجلات التهجير على أنهم من أبناء الدكة دون مراعاة الالتزامات والواجبات القرابية والمجتمعية، الأمر الذي ترتب عليه ضياع حقوق المغتربين. فالسكان عامة يرغبون في طرد الصعايدة والشلالية من الدكة، والنزاع هو تعبير عن هذا الهدف. وكان على الرؤساء ان يعوا ذلك تماما، فكان من السهل على المحكمين اتخاذ ذلك القرار، وكان على أولئك الرؤساء قبوله والاذعان له خاصة ان أفراد القبائل بدأوا في العمل على عزلهم والاتجاه نحو اختيار أشخاص آخرين من ذوي السمعة الطيبة والمؤهلين لمواجهة المشكلات التي لم يتعرضوا لها من قبل في قريتهم الأصلية، فهي مشكلات تتطلب امكانات فردية وخبرات معينة أبرزها المؤهلات الدراسية، وكان هذا سندا للصعايدة والشلالية يدعم موقفهم ويدفع الصراع تجاه صالحهم.

وفي عام 1984 تجدد الصراع بين الطرفين مرة أخرى بعد فترة طويلة انتهت فيها التنظيمات السياسية التي أثارت النزاع الأول، وحدثت فيها أحداث هامة وتغيرات هائلة وعميقة في مجتمع الدكة وثقافته نتيجة لاندماج المجتمع النوبي اقتصاديا وسياسيا في المجتمع المصري وازدياد فرص الاستثمار والعمل، وازدياد اتجاه الدكاوية نحو العمل في دول الخليج الى جانب المدن المصرية. ومن أهم هذه التغيرات بالنسبة للبحث غلبت الحافز الفردي والمنفعة الاقتصادية لدى الشخص على الحافز الاجتماعي أو القبلي الذي كان يوجه سلوكه ويحدد علاقاته في القرية مع أقاربه الأبويين والوقوف الى جانبهم في المواقف الاجتماعية التي تتعلق بقبيلته أو بدنته ككل. يقابل ذلك ازدياد الشعور بالانتماء الى الدكة، وذلك نتيجة لالغاء الملكية القبلية التي كانت توفر للشخص حاجاته الضرورية. كما انه في عام 1984 كان على السكان ان يختاروا عمدة القرية بعد ان صدر قرار اعادة العمل بنظام «العُمْديّة» الذي أوقف العمل به بسبب عملية التهجير. ومن المتعارف عليه

ان يختار رؤساء القبائل الكنزية أحدهم ليكون عمدة القرية دون ان يشاركهم في عملية الاختيار أي شخص من الجماعات والبدنات الأخرى. وفي العادة يكون ذلك الشخص معروفا مسبقا لأن «العُمْدية» لا تخرج عن أحد أعضاء البدنة المسيطرة المؤهل لهذا المركز القيادي. ولأول مرة في تاريخ الدكة يدعو رؤساء القبائل ممثلي الصعايدة والشلالية الى الاجتماع للمشاركة في عملية اختيار العمدة. وتم الاتفاق على شخص معين، ويشير هذا الموقف الى الاعتراف الأكيد بعضوية بدنات الصعايدة والشلالية وانتمائهم للدكة.

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق الجماعي، فقد اتفق الصعايدة والشلالية سرا على ان يرشحوا شخصا آخر يختارونه. فهم على وعي بمشاعر الدكاوية تجاههم وانتهازهم الفرصة لطردهم من القرية، اذ ان الصراع قائم وكامن، وموقف الصعايدة والشلالية هو صورة من صور هذا الصراع. فلا تزال النظرة اليهم على أنهم أغراب عن مجتمع الدكة تترسخ نتيجة لوجود الصعايدة والشلالية ونجاحهم في العمل والتجارة وتكوينهم الثروة، وهو أمر يرى الدكاوية انه كان يجب أن يكون من نصيبهم لأنهم أصحاب المصلحة الرئيسية والأولى في الدكة باعتبارهم أبناءها. والصعايدة والشلالية على وعي بهذه الأفكار والمشاعر، ولهذا فهم لا يثقون بالدكاوية ويتخوفون من موقف العمدة الجديد، فقد ينحاز الى الجانب الآخر، ومن ثم فان فوز مرشحهم فيه الضمان الكافي لاستقرارهم في الدكة، وبالتالي الحفاظ على مصالحهم وتخفيف حدة الصراع والنزاع مستقبلا. وبدأوا يضعون الخطة لضمان فوز مرشحهم، وقد حرضهم على ذلك وساعدهم على ان يقبلوا على هذه الخطة بعض رؤساء القبائل القدامى الذين عزلتهم قبائلهم الكنزية وأبعدتهم عن التنظيم السياسي، وكذلك بعض من أتباعهم ذوي المصالح الخاصة. ومع ذلك علمت القبائل والبدنات الكنزية بالخطة، فكان رد الفعل التكتل للعمل على افشالها، ووقفت الى جانبهم بدنات العبابدة والنوب المتحالفة معهم سياسيا. واختارت من بين أفرادها الموجودين في القرية أفضلهم ملاءمة لمنصب العمدة. وقد أدرك الصعايدة والشلالية ما يترتب على موقفهم من نتائج سلبية على علاقاتهم بالقبائل والبدنات الأخرى فأعلن الكثير منهم وقوفهم الى جانب القبائل والبدنات الأخرى تعبيرا عن حسن نواياهم، وكانت النتيجة فوز مرشح هذه القبائل والبدنات.

لقد ارتكز الصعايدة والشلالية في طلبهم واصرارهم على أن يكون لهم دور في التنظيم السياسي للدكة على وعيهم بأنهم لم يصبحوا بعد التهجير والاقامة الجديدة في اقليم كوم امبو أغرابا عن مجتمع الدكة، فهم دكاوية مثل غيرهم تماما. وهذا الموقف هو اعلان عن رفض مكانتهم الاجتماعية القديمة التي فرضت عليهم نتيجة لظروف الدكة القديمة التي تلاشى معظمها واختفى نهائيا. فما هي تلك التغيرات الجوهرية الجذرية التي نجم عنها موقف تلك الجماعة الصعيدية الشلالية، أو بتعبير آخر، موقف الصراع والتنازع؟.

التغيرات البنائية

من أهم التغيرات الجذرية التي لها صلة وثيقة بالصراع الاجتماعي الذي حدث في الدكة، تغير نظام الملكية الزراعية وملكية المسكن، أو بتغيير آخر اختفاء الملكية القبلية. فقد وزعت الأراضي الزراعية والمساكن دون تمييز على الأسر التي كانت مقيمة في الدكة الأصلية أثناء عملية حصر السكان قبل التهجير، فأمتلكت الأسرة (وهي الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين) فدانا أو فدانين من الأراضي الزراعية [8] ومنزلا يحدد حجم الأسرة مساحته وعدد حجراته دون النظر الى الاعتبارات الاجتماعية المعروفة في القرية (الانتماء أو قدم الاقامة مثلا)، وأصبح الصعايدة والشلالية في الدكة الجديدة من الملاك. فلم تعد الملكية الزراعية ملكية قبلية، فتلاشى بذلك أحد أسس التمايز أو التفاضل الاجتماعي وبالتالي أحد أسباب تبعيتهم للقبائل الكنزية. وزيادة على ذلك، لم يحصل المغتربون من الكنوز على ملكية زراعية، وهم الأشخاص الذين كانوا يعملون في المدن أثناء عملية حصر السكان في القرية الأصلية قبل التهجير، فهذه الملكية قد أدت الى أن يعي الصعايدة والشلالية أنهم أعضاء في مجتمع الدكة لأن قوانين الدولة تتعامل مع السكان باعتبارهم أبناء قرية معلومة أو أبناء وطن واحد. فالملكية أعادت اليهم الانتماء المجتمعي أو العضوية التي كانوا يفتقدونها في الدكة الاصلية. ومن ثم فقد تركت فيها العناصر الاجتماعية التي كان يرتكز عليها التمايز بين القبائل والبدنات المختلفة ومدى التقارب أو التباعد في العلاقات الاجتماعية.

وقد تكونت علاقات اقتصادية بين الصعايدة والقبائل الكنزية، ففي السنوات الأولى كان الكنوز عامة في حاجة إلى قوة العمل الصعيدية لاستغلال أراضيهم الزراعية للنقص الشديد في الأيدي العاملة الكنزية نتيجة لهجرة القادرين على العمل منهم الى المدن للعمل. فاستعانوا بالصعايدة لزراعة الأراضي عن طريق الايجار أو نظام المشاركة التقليدي في الزراعة، واشترك البعض في مشروعات استثمارية مع عدد من الصعايدة، ساعدهم في ذلك وجود فرص كثيرة للاستثمار في مجالات مختلفة في اقليم كوم امبو ومحافظة اسوان بوجه عام. ومما لا شك فيه أن مثل هذه العلاقات والمصالح الاقتصادية كفيلة بأن تؤدى إلى التقارب الشديد في العلاقات بين الأطراف، فتضعف بالتالي إلى حد كبير درجة التباعد التي كانت تتميز بها علاقات الصعايدة بالكنوز. كما سيكون لها الكثير من الاعتبار في مختلف المواقف الاجتماعية التي تجمع افراد الجماعتين معا ومنها بالطبع مواقف الصراع والنزاعات، وهذا ما حدث بالفعل في فترة انتخاب العمدة عام 1984. يضاف إلى ذلك ان طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية تتضمن ان كلا الطرفين يقفان على قدم المساواة تجاه بعضهما، فكان لذلك معنى اجتماعي أدركه الصعايدة ووعوه تماما.

وقد عضد موقف الصعايدة والشلالية كبر حجم جماعتهما في الوقت الذي لا يفتقدان رجالهما وشبابهما القادرين على العمل لانهم موجودون في القرية باستمرار ولا يهاجرون الى المدن للعمل فيها كما هو الحال بالنسبة لغالبية الشباب والرجال الكنوز. فقلة عدد الرجال والشباب من الكنوز أحد الأسباب الرئيسية لضعف جماعتهم في مواقف الصراع مع الجماعات الأخرى. وقد عضد موقف الصعايدة بطريقة غير مباشرة مجاورة القرية الجديدة لقراهم الاصلية التي تركوها في الماضي والتي يقيم فيها اقاربهم. فقد أتاح هذا التجاور فرصة اعادة علاقاتهم بهم، فاكتسبوا في القرية الجديدة قوة معنوية لها أهميتها استثمرها الصعايدة لتحقيق غايتهم. وأدرك الكنوز هذه الحقيقة التي زادت من مشاعرهم السلبية تجاههم.

والتغير الثاني الهام في الدكة هو التغير في النظام السياسي نتيجة لتدخل الدولة مباشرة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، مما نجم عنه ضعف السلطة القبلية التقليدية المتمثلة في رؤساء القبائل وأقسامها. وساعد على ضعف هذه السلطة القبلية اختفاء الملكية القبلية التي كانت ترتكز عليها وحدة القبيلة والتي كانت تستغل تحت اشراف رئيس القبيلة أو البدنة. وكذلك افتقار الرؤساء التقليديين الى الامكانات والمؤهلات الشخصية التي تتطلبها الادوار السياسية الجديدة. وقد أدرك الكثير من القبائل هذه الحقيقة، فاتجهوا نحو اختيار الشباب المتعلم لشغل المراكز السياسية، فظهرت قيادات جديدة ولكن في اطار المبادىء والقيم التي يرتكز عليها البناء السياسي التقليدي. فالتغير قد نال الاشخاص وأدوارهم السياسية، ولكن في اطار الاساس القبلي الذي يقوم عليه البناء السياسي، فلا تزال البدنات المسيطرة تمارس سلطتها وقوتها ونفوذها رغم مشاركة الجماعات الاخرى. ويتمثل ذلك في الهيئات السياسية الجديدة التي تكونت في القرية وفي المحافظة وهي مجلس القرية والمجلس الشعبي المحلي والمجلس المحلي التنفيذي.

وزيادة على هذين التفسيرين الرئيسيين تغير نظام تقسيم العمل الذي كان يقوم على الجنس والعمر، وظهرت أعمال جديدة أدت الى ازدياد النقود في أيدي السكان. وظهرت قيم اقتصادية جديدة أثارت تطلعات لم يعرفها المجتمع النوبي من قبل في مجال الاستثمار. وهناك الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي لها أثر في احداث هذه التغيرات السابقة والتي تعتبر أهم التغيرات التي أدت إلى تكثيف التناقض بين الجماعتين المتنازعتين وبلورته وانبثاق الصراع بينهما وظهوره من جديد في المواقف التي تتعارض فيها مصالح الجماعتين وأهدافهما. ومع ذلك فقد نجم عن الصراع ان تغيرت نظرة الكنوز في الدكة الى الجماعة الصعيدية والشلالية الى حد كبير، وحدث تقارب في علاقاتهما وصار للصعايدة والشلالية دور في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة

الاجتماعية، أي أن هذه الجماعة قد اكتسبت عضوية مجتمع الدكة والاعتراف بها. وهذا كله تغير جوهري في البناء الاجتماعي للدكة كان لابد أن يحدث حتى يختفي الصراع.

ومع ذلك لم يشتد الصراع إلى الدرجة التي تؤدي إلى العنف أو إلى انقطاع العلاقات بين الجماعتين وبالتالي استمرار التوتر الشديد بينهما. صحيح انه قد نتج عن الصراع والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها السكان الكنوز في الدكة الاصلية بعض الرواسب العاطفية السلبية، ولكن ظروف الحياة في الاقليم الجديد والتغيرات والتجديدات الحالية والمصالح المشتركة بين الجماعتين تضعف فاعلية هذه الرواسب بحيث لا تظهر على سطح العلاقات الاجتماعية والسلوك الفعلي اليومي. وهكذا فاذا كان للبناء والتنظيم الاجتماعي الاصليين هذه الفاعلية والأثر المباشر في خلق الصراع وإثارته، فهل هناك جانب أو جوانب اخرى تدخلت في توجيه الصراع ثم فضه؟.

الوظيفة الاجتماعية للصراع

واذا كان الصراع لم يؤد الى العداء والكراهية الشديدة أو التجنب أو محاولة الاضرار بمصالح الطرف الآخر للنزاع، كما لم يؤد إلى التفكك والاضطراب، فإنه يرجع إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات في الدكة. ويرجع كذلك الى ما تتسم به الشخصية النوبية من الميل إلى الهدوء والسلام وحب الآخرين والثقة بهم والاسراع في تقديم العون والمساعدة إليهم والتعاطف معهم والحرص على مصالحهم.

فعلى الرغم من محاولات الكنوز ابعاد الصعايدة عن التنظيم السياسي، أو استمرار وضعهم كما كان عليه في الدكة الأصلية في أسوأ الأحوال، فإن اصرار الصعايدة والشلالية على أنهم أبناء الدكة كما تقرر قوانين التهجير - وهو عنصر هام ورئيسي في الصراع - قد فرض على الكنوز أن ينظروا اليهم على أنهم أعضاء في مجتمعهم. يضاف الى ذلك أن الصعايدة والشلالية على علاقات وثيقة بالكنوز لأنهم يمثلون القوة العاملة التي لا يستغني عنها الكنوز سواء كعمال زراعيين أو كشركاء معهم في زراعة أراضيهم وفقا لنظام المشاركة، وهو النظام السائد في الدكة كما كان في الدكة الأصلية. فالصراع بينهما يدور حول شرعية ممارسة الدور السياسي، هذه الشرعية التي تستند إلى الأصل الديني والانتماء الأصلي الى الدكة أو ما يعرف بقدم الاقامة. ولما كان الصعايدة والشلالية يطالبون بالمشاركة الفعلية المباشرة في التنظيم السياسي باعتبارهم أعضاء في مجتمع الدكة، وهو أمر لا يمكن أن ينكره الكنوز الدكاوية، دون أن يمس مطلبهم هذا شرعية السلطة والنفوذ والقوة التقليدية، فإنه من الممكن الاستجابة إلى طلبهم. فقد كانت العلاقات القائمة بين الصعايدة والشلالية والكنوز موضع اعتبار الطرفين طوال فترة الصراع. وحرص كل فريق كل الحرص على ألا يؤدي التوتر الى قطعها، فهناك مصالح اقتصادية مشتركة مترابطة

ومتشابكة يحرص كل منهم على ألا يلحقها الضرر. فنظام المشاركة في الزراعة أو تربية الماشية أو الطيور ـ وهو أحد اشكال التعاون المتبادل السائدة ـ يحقق التقارب في العلاقات الاجتماعية ويدعم التماسك الاجتماعي. ولهذا كان من السهل أن تتلاقى وجهات النظر المتعارضة، وألا تكون مهمة لجنة التفاوض بين طرفي الصراع عسيرة، وأن يؤدي التحكيم دوره بيسر، وأن يتم التوفيق والمصالحة في فترة قصيرة جداً. فقد حرص جميع السكان بوجه عام، وطرفا الصراع بوجه خاص، على ألا يتخذ بأي حال من الأحوال طابع العنف، وأن يفض بسرعة، رغم الآثار السلبية التي تركها في العلاقات القائمة بين أفراد طرفيه. بل الذي حدث أن ازدادت حالات المشاركة في الزراعة وتربية الماشية، وتعددت صور التعاون المتبادل. ففي حفلات الزواج مثلا يحرص السكان، وبالذات الجيران، على المشاركة فيها وتقديم الهدايا العينية والمالية المختلفة التي تساعد أقارب العروسين على الوفاء بالتزاماتهم التي تفرضها التقاليد والأعراف. وبالمثل في حالات الوفاة يتكاتف جميع السكان ويسرعون بتقديم خدماتهم والوقوف إلى جانب أقارب المتوفى حسب ما تفرضه الأعراف والتقاليد. وفي كل ما يتعلق بمجتمع الدكة من أمور ومسائل أو مشكلات، يشارك كل فرد بخبراته ومهارته وامكاناته فيها بقدر استطاعته بغض النظر تماما عن انتمائه إلى بدنه معينة وإنما باعتباره أحد أعضائه، ويحرص على ذلك خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعلاقة مجتمعه المحلي بالقرى الأخرى المجاورة. فالتقارب المكاني للقرى في اقليم كوم أمبو قد أدى إلى أن تنشأ منافسة قوية بينها في مجالات معينة مثل النشاط الرياضي والثقافي. ومن ثم يحرص الفرد على أن يبدو مجتمعه المحلي «الدكة» في صورة طيبة، وأن تكون سمعته بين القرى جيدة. ولهذا فهو عن طريق البدنة التي ينتمي إليها (لأن المشاركة المجتمعية تتم على أساس البدنة) يسرع إلى المساهمة في أي نشاط أو مشروع يكون الغرض منه تنمية الدكة وتطويرها، ويساعد في ذلك كل أعضاء البدنة الذين يعملون خارج الدكة. وبالطبع ينطبق هذا كله على الصعايدة والشلالية لأن الالتزامات المجتمعية عامة. وهكذا فهم يلعبون دورا لا يقل أهمية عن دور بقية السكان خاصة لنهم من أكبر البدنات فضلا عن أنهم جميعا مقيمون في الدكة وحريصون على بذل الكثير من الجهد والتعاون والعون لبقية السكان تأكيدا لانتمائهم المجتمعي وتدعيما لعلاقاتهم بالبدنات والقبائل.

فالصراع قد لعب دورا في التماسك والتوازن الاجتماعي للدكة. فقد دفع القبائل والبدنات المختلفة إلى التكتل، رغم التمايز الاجتماعي القائم بينها، كنوع من التكيف لمواجهة المشكلات العديدة التي واجهتها لاستغلال الطاقات والامكانات لاستثمار الفرص المتاحة. ونظرت إلى الصراع على أنه إحدى تلك المشكلات التي يجب أن تفض بسرعة، فالصعايدة والشلالية رغم أنهم قد استثمروا الظروف الجديدة استثمارا جيدا فقد حرصوا

على الا يسيء الصراع الى علاقاتهم بالكنوز وحلفائهم. كما حرصوا على التمسك الشديد بالالتزامات المجتمعية والقبلية والوفاء بها على خير وجه، وكذلك الانشغال بمشكلات الدكة (المتعلقة بالزراعة والاسكان والتعليم والتعليم والصحة) والعمل على حلها، وذلك لتأكيد مشاعرهم الطيبة. وكان لكل هذا أثر ايجابي في عملية تنمية الدكة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أما الكنوز فقد كان رد فعل القبائل والبدنات المختلفة عنيفا تجاه رؤساء القبائل الكنزية الذين حاولوا استغلال مراكزهم البنائية لصالحهم عن طريق تحريض الصعايدة والشلالية ضد الكنوز واثارة المنازعات وازدياد حدة الصراع. فقد كانت الاستجابة هي عزلهم وابعادهم عن النشاط السياسي، وبالتالي فقدانهم لسلطتهم ونفوذهم. وهذا موقف يتنافى ويتناقض كلية مع قيم القبيلة والسلطة القبلية والتزاماتها، الأمر الذي يكشف عن حرصهم على أن تكون ردود أفعالهم من نفس نوع أفعال الصعايدة والشلالية. فعلى سبيل المثال سارع الكنوز والبدنات الاخرى الى الاسهام في بناء المسجد والمضيفة عندما اراد الصعايدة، وكذلك الشلالية، تشييدهما كل منهم داخل منطقته السكنية. وتبرع أحد الكنوز بمبلغ كبير لكل جماعة منهما تعبيرا عن مساعدته هو وبدنته وابداء المشاعر الطيبة نحوهما. ومن ناحية أخرى، صار أمراً مقبولا أن يلجأ الكنوز إلى أحد القضاة العرفيين من الصعايدة للنظر في منازعاتهم والفصل فيها على ضوء نظام التقاضي التقليدي. ولم يحدث ذلك من قبل، بل لم يكن يقبل الكنوز مثل هذا التحكيم بأي حال من الأحوال في القرية الأصلية. يضاف الى ذلك أنه في كل المواقف التي تتطلب تعاون السكان جميعا وتكتلهم يسرع الجميع الى اداء هذا الالتزام المجتمعي وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتنمية الدكة للاستفادة من كل الامكانات وفرص الاستثمار المتاحة في الاقليم، وغيرها، التي توفرها الدولة. فالجميع يحرصون على أن تبدو الدكة وحدة اجتماعية متماسكة متعاونة في نظر سكان القرى المجاورة، لذلك يحاولون عدم الاعلان عن مشاكلهم الداخلية حفاظا على سمعة الدكة. ويتمثل هذا كله بكل وضوح في علاقة أبناء القرية بها، أولئك الذين يعملون في المدن المصرية والعربية والغربية واسهاماتهم النقدية التي لها أهميتها وقيمتها. فعلى الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بينهم وبين قريتهم الدكة والتي قد توحى بانقطاع علاقاتهم بها، فهم يحرصون تماما في كل المناسبات على أن يسهموا بنصيب وافر في حل مشكلاتها وتنميتها عن طريق الجمعيات التي أسسوها في تلك المدن.

وهكذا فقد استثمر الصراع على مستوى البناء الداخلي للدكة من ناحية وعلى مستوى البناء الخارجي من ناحية أخرى في صالح الدكة. ولايعنى هذا تلاشي الصراع كلية، فمادام التفاضل الاجتماعي بين القبائل والبدنات قائما، فالتناقض بين المصالح

والقيم قائم، وبالتالي فالصراع يظل كامنا ولايظهر الا في ظروف ومواقف معينة بالذات كما تبين لنا في ما سبق. واذا كان للصراع ذلك الدور الايجابي في التماسك الاجتماعي، فلايمكن التنبؤ بأثره مستقبلا لأنه يتوقف على طبيعة الظروف والأوضاع التي سوف تكون عليها الدكة في ذلك الوقت الذي يثار فيه الصراع بين القبائل والبدنات والصعايدة والشلالية.

الخلاصة

ان التغيرات الهائلة التي طرأت على الدكة نتيجة لعملية التهجير (والتي لم يذكر بعضها لأنه بعيد عن مجال البحث وقد أشير اليها خلال الصفحات السابقة) قد أدت الى ظهور تناقض داخلي كانت في البناء الاجتماعي وهو الموجود على مستوى العلاقة القائمة بين القبائل الكنزية والبدنات من ناحية والصعايدة من ناحية أخرى. الى جانب هذا التناقض ظهرت وتبلورت عدة تناقضات على المستوى البنائي ـ حسب آراء جودلير ـ اضافة الى النظم الاجتماعية (النظام السياسي الأصلي ونظام الملكية المستحدث ونظام القيم والمعايير وغيرها من النظم فضلا عن الجوانب النفسية التي أثارتها الظروف الجديدة). وقد أدت هذه التناقضات جميعها الى ظهور صراع اجتماعي نجمت عنه تغيرات بنائية منها تغير جوهري في النسق السياسي تكيفا مع الظروف الجديدة. وقد ساعدت تلك التغيرات جميعها على بلورة وعي الصعايدة والشلالية بذاتيتهم كجماعة يجب أن تقف على قدم المساواة مع الجماعات الدكاوية، وساعدهما في تقوية هذا الوعي تكتل القرية السكني في الاقليم الجديد حيث أتاح لهما امكانات التكتل وزيادة حجم جماعتهما بعد أن كان الكثيرون منهم موزعين في عدد من النجوع. وكان من نتيجة ذلك رفض الصعايدة والشلالية الشديد لمكانتهم الاجتماعية وماتفرضه من أبعاد اجتماعية وسياسية والاصرار على ضرورة اعادة النظر في الأسس التي ترتكز عليها شرعية السلطة والقوة والتنظيم السياسي. وقد ترتب على ذلك حدوث تغير جوهري في التنظيم الاجتماعي بوجه عام تمثل بوضوح في التنظيم السياسي، بل كذلك على المستوى البنائي حيث أصبحت جماعة الشلالية وجماعة الصعايدة وحدتين بنائيتين، أي أجزاء من البناء الاجتماعي لمجتمع الدكة، وأنهما يشكلان وحدة في مقابل القبائل والبدنات الكنزية.

وقد تمت عمليات التكيف التي لجأ اليها الدكاوية في مواجهة الظروف والأوضاع التي تطرأ على مجتمعهم على ضوء النظم الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي، فلا تزال الضغوط البنائية تمارس فاعليتها وتأثيرها القوى. ومما لاشك فيه الا تفقد تلك الضغوط فاعليتها وتأثيرها في مثل هذه المواقف الاجتماعية بطريقة ميكانيكية لمجرد تغير ظروف كان يعيشها السكان وظهور ظروف ونظم جديدة. وهكذا فالتحليل البنائي ضروري وهام

لفهم العمليات التي بمقتضاها ينبثق الصراع وتحدث التغيرات الاجتماعية والبنائية في العلاقات الاجتماعية بين الجماعات جميعها لاتزال تتسم بخصائصها المميزة. وقد سمح للصعايدة والشلالية بالمشاركة في التنظيم السياسي للدكة، ومع ذلك لم يتم هذا الا من خلال تلك العلاقات وخصائصها. فالدور الذي يمارسه الصعايدة والشلالية يتم من خلال دور القبائل الكنزية والخضوع لسلطتهم حيث لايسمح لهم الا بالمشاركة دون شغل المراكز السياسية الرئيسية. لهذا كان من الطبيعي أن يكون لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين القبائل والبدنات المتمايزة أثر وفاعلية قوية وايجابية في توجيه الصراع وفضه، بما يحافظ على التماسك والتكامل الاجتماعي اللذين أسهم الصراع ذاته في تدعيمهما وتقويتهما. فالعلاقات لاتزال تستند الى المبادىء والقيم الاجتماعية المتعلقة بالجوار والقرابة والانتماء الى مجتمع الدكة المحلي والحياة المشتركة ووحدة المشاعر التي كانت سائدة في القرية الأصلية. وقد ساعد على ذلك كله تلاشي انقسام الدكة الى وحدات اقليمية صغيرة (النجوع في الاقليم الاصلي). فقد صارت في اقليم كوم أمبو وحدة اقليمية فرضت تغيرات ديموجرافية لعبت هى الاخرى دورا هاما في احداث التغير.

ان هذا الطابع الذي اتخذه الصراع ووظيفته الاجتماعية من ناحية والأثر الايجابي للعلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى يرجع الى ان الدكة مجتمع قروى. والمجتمع القروى - كما هو معروف - له خصائصه وثقافته المميزة وبناؤه الاجتماعي. ومن ثم فالصراع الاجتماعي الذي يحدث في مثل هذا المجتمع المحلي الصغير نسبيا يتأثر ويتشكل بتلك الخصائص والثقافة وذلك البناء على عكس غيره من الصراعات التي تحدث في انماط مجتمعية مغايرة.

الهوامش

1) الكنوز هم إحدى الجماعات الثلاث التي تعيش في النوبة، أما الجماعتان الأخريان فهما العرب الذين يعرفون بالعليقات، والفاديجات.

2) يتمثل الاسهام الذي حققه Gluckman (1940; 1955; 1963) و Leach (1954) في تحقيق الطابع الديناميكي للبحث الأنثروبولوجي وابراز أهمية البعد التاريخي في دراسة البناء الاجتماعي، وبالتالي تخليصه من الطابع الاستاتيكي الذي أتخذه البحث، والذي يرتكز على فكرة التكامل والثبات الاجتماعي. فقد ركز جلكمان دراسته لمجتمع الزولو zulu على الصراع التضاد البنائي الانقسامي على أساس اعتقاده بأن الصراع موجود وكامن في الأبنية الاجتماعية، وأن هناك علاقة بين الصراع والبناء الاجتماعي، اذ أن التوازن البنائي يتم عن طريق الصراع بين الجماعات المتعارضة، وهكذا فالتضاد هو تضاد متوازن. وعلى ذلك يحافظ الصراع على البناء واستمراره خلال الزمن. لهذا يكون التوازن دائما توازنا مستمرا خلال الزمن مادام الصراع موجودا ومتحققا عندما تتيح له الظروف الظهور والفاعلية. فالمجتمع يمر بفترة ديناميكية نتيجة للصراع والمنازعات

والتنافس يترتب عليها تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي، ومن ثم فالبعد التاريخي هام للبحث. وقد اهتم Gluckman (1955) بوجه خاص بالوظيفة الاجتماعية للصراع، أما ليتش فقد أكد أن الانساق الاجتماعية في حالة الديناميكية الدائمة لأن الواقع الاجتماعي يظهر دائما وجود التعارضات والمتناقضات نتيجة للمصالح والرغبات والاتجاهات الفردية المتعارضة، ولأن التعامل التام غير متحقق، لهذا لا يمكن النظر الى البناء الاجتماعي على أنه في حالة من التوازن التام. ولهذا اهتم بتحليل العمليات التي تؤدي الى تغيير النسق الاجتماعي وتحوله ليتخذ طابع نسق آخر. وهذا تعبير عن الواقع الاجتماعي للأنساق السياسية في بورما التي تتغير وتتحول من نسق الى آخر.

(3 هذا الانتقاد هو أحد الانتقادات التي وجهت الى النظرية بوجه عام وبخاصة وظيفة تالكوت بارسونز Talcott Parsons التي تصنف الى ثلاث فئات هي : الانتقادات المنطقية والواقعية والأيديولوجية، وتتلخص الانتقادات المنطقية الأساسية في: أن البنائية الوظيفية تعتمد على التفسير الغائي، وأنها تضع فروضا غير قابلة للاختبار، وتطالب بمستوى من البحث العلمي غير متحقق في علم الاجتماع، ثم أخيرا فهي تعمل على عدم امكان المقارنة. أما الانتقادات الواقعية فهي : أن الوظيفة تغالي في التأكيد على العنصر المعياري في الحياة الاجتماعية، وتقلل من أهمية الصراع على حساب التأكيد على التضامن الاجتماعي، وتركز الاهتمام على الطبيعة المنسجمة للأنساق الاجتماعية، ثم أخيرا تفشل في تفسير التغير الاجتماعي، بل تنظر اليه على أنه حالة غير عادة وغير طبيعية. وتتلخص الانتقادات الأيديولوجية في أن الوظيفية تأكد النزعة المحافظة لأنها تؤكد على الحالة الراهنة وعلى القيم والمحافظة على الثبات والاستمرار في الوجود، وعلى العلاقات المنسجمة بين أجزاء النسق الاجتماعي، الأمر الذي يوحى الى أن تلك الحالة هي أفضل الحالات الممكنة للنسق أو البناء الاجتماعي، للمزيد من تفاصيل هذه الانتقادات يمكن الرجوع الى:

Cohen, P.S. (1973) Modern Social Theory. London: Heinemann, Ch. 3; Hampel, 1959; Rex, 1969; Dore, R.P. (1967) "Function and Cause." pp. 403 - 419 in N. Demareth & R. Peterson (Eds.), System, Change and Conflict. New York: Free Press.

(4 هذا القول لايتضمن مطلقا أن المجتمع في حالة من الثبات أو أنه يفتقد الديناميكية. فالمقصود بتلك الحالة من الاستقرار والثبات هو الحالة العادية التي يعيشها المجتمع والتي تتم فيها التجديدات والتغيرات الاجتماعية والثقافية بمعدل غير سريع. وفي الوقت ذاته تتعرض بشكل مباشر وخطير للقيم الأساسية التي يرتكز عليها أحد النظم الاجتماعية أو جميعها. وهذا يختلف تماما عن التغير الجذري الجوهري الذي يطرأ على مختلف النظم والقيم الاجتماعية نتيجة للظروف الجديدة التي يعيشها المجتمع والتي تستدعي هذا التغير الجذري في فترة زمنية معلومة، تلك التغيرات الناجمة عن الصراع الاجتماعي في مختلف أشكاله.

(5 يجمع M. Godelier مابين الماركسية وبنائية C. Levi-Strauss. وقد شكل تكوينه الأنثروبولوجي آراءه. أنظر (1980) Godelier.

(6 يعرف سكان الاقليم الشمالي من النوبة بالكنوز نسبة الى قبيلة بني كنز أكبر القبائل العربية التي دخلت بلاد النوبة الأصلية بعد انهاء حالة الحرب بين سكان هذه البلاد والجيوش الاسلامية التي زحفت الى بلادهم عام ٦٤١م ولم تستطع دخولها (حامد ، 1973 : 28-29).

7) كانت القرية النوبية في المكان الاصلي تنقسم الى عدد من الأقسام الأقليمية التي يعرف كل منها «بالنجع» وكان النجع وحدة اقليمية اجتماعية، وفي بعض الأحيان وحدة قرابية اقتصادية سياسية. وكانت هذه النجوع ممتدة على طول ضفتي نهر النيل أو احداهما فقط. وكانت نجوع الدكة ممتدة على طول الضفة الغربية تجاورها شمالا كشتمنة وجنوبا قورته وشرقا (على الضفة الشرقية) العلاقي. وكان من نتيجة تجاور النجوع الشمالية والجنوبية لنجوع القريتين الاخرين في الشمال والجنوب أن أزدادت حالات الزواج بين جماعاتها. وينطبق هذا أيضا على قرية العلاقي. وقد ازدادت حالات الزواج بينها بعد مشروع الري وامتلاك افراد منهم لمساحات من الأراضي الزراعية المستحدثة.

8) من التغيرات الأخرى الأساسية التي طرأت على نظام الملكية أن الملكية الزراعية لم تعد مرتبطة بالانتهاء القبلي، ولم تنحدر الى الفرد تبعا لانتمائه الى سلف البدنة التي ينتمى اليها والتي تحدد نصيبه من ملكيتها. وكانت القيم القبلية تفرض عدم تصرف الفرد في نصيبه من هذه الملكية لغرض الحفاظ على وحدة ملكية البدنة وبالتالي الحفاظ على وحدة البدنة وتماسكها. أما الملكية في القرية الجديدة فقد صارت ملكية فردية بحتة.

المصادر العربية

حامد، أ. أ.

1973 النوبة الجديدة: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية. الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المصادر الاجنبية

Coser, L.

1956 The Functions of Social Conflict. Glencoe, IL: Free Press.

1962 Continuities in the Study of Social Conflict. New York: Free Press.

1976 "Structure and Function." pp. 210 - 219 in P. Blau et al. (Eds.), Approaches to the Study of Social Structure. London: Open Book.

Dahrandorf, R.

1958 "Out of Utopia: Toward a Reorientation of Sociological Analysis." American Journal of Sociology 64 (September): 115 - 127.

1959 Class and Class Conflict in Industrial Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Firth, R.

1954 "Social Organization and Social Change." Journal of the Royal Anthropological Institute 84 (1): 1 - 20.

1971 Elements of Social Organization. London: Tavistock.

Godelier, M.
1980 "The Emergence of Marxism in Anthropology in France." pp. 3 - 17 in E. Gellner (Ed.), Soviet and Western Anthropology. London: Buckworth.

Gluckman, M.
1940 "The Kingdom of the Zulu of South Africa." pp. 25 - 55 in M. Fortes and E. Evans-Pritchard (Eds.), African Political Systems. London: Oxford University Press.

1955 Custom and Conflict in Africa. Oxford: Blackwell.

1963 Order and Rebellion in Africa. New York: Free Press.

Hampel, C.G.
1959 "The Logic of Functional Analysis." pp. 271 - 307 in L. Gross (Ed.), Symposium in Sociological Theory. New York: Harper & Row.

Leach, E.R.
1954 Political Systems of Highland Burma. Harvard, MA: Harvard University Press.

Rex, J.
1969 Key Problems in Sociological Theory. London: Routledge & Kegan Paul.

Ritzer, G.
1983 Contemporary Sociological Theory. New York: Alfred Knopf.

Simmel, G.
1955 Conflict and the Web of Group Affiliations (translated by K. Wolf and R. Bendix). New York: Free Press.

Zeitlin, I.M.
1973 Rethinking Sociology: A Critique of Contemporary Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

انتقائية الهجرة الاردنية

موسى سمحة
كلية الآداب ـ الجامعة الاردنية

مقدمـــة

إذا أخذنا في الاعتبار دور الهجرة في التغيرات السكانية، فإن الاردن ربما يكون مثالا تقليديا على مدى فعالية الهجرة وتأثيرها في احداث تغيرات سكانية أساسية. ان الهجرة في الاردن هي نتاج تفاعل لدوافع اقتصادية وسياسية أثرت على المنطقة منذ منتصف القرن الحالي. فقد تدفق نحو ثلاثة أرباع مليون لاجيء من فلسطين في عامي 1948 و 1967، وقدر حجم القوى العاملة الأردنية في الخارج بنحو 305400 عامل في عام 1980 (باستثناء مرافقيهم الذين قدروا بنحو 683000 نسمة)، وبلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية نحو 129701 مهاجر في عام 1979، وقدر حجم العمال الوافدين الى الضفة الشرقية بنحو 80000 عامل وافد في عام 1980 (سمحة، 1984 أ : 129). ان هذه الارقام تؤكد حالة هجرة فريدة من نوعها في المنطقة العربية، كما تؤكد حقيقة ان الهجرة تعد أهم السمات الديموغرافية الاردنية. وإذا كانت هجرة اللاجئين إلى الضفة الشرقية قد ضاعفت عدد السكان وأثرت على النمو السكاني، فإن هجرة القوى العاملة الأردنية إلى الخارج لعبت دوراً كبيراً في الاقتصاد الأردني إلى حد انها انقذت ميزان المدفوعات الأردني من العجز المستمر، وضيقت الخناق على البطالة وساهمت بنحو 31٪ من الناتج القومي الاجمالي في عام 1985 (وزارة العمل، 1985، 22). كذلك فإن الهجرة الداخلية كانت مسؤولة عن التغيرات التي اصابت توزيع وتركيب السكان في الضفة الشرقية إلى درجة أنها زادت نسبة سكان المدن إلى 60٪ من مجموع السكان في عام 1979، وأدت إلى تركز سكاني شديد في محافظة عمان وساعدت على رفع معدلات الزيادة الطبيعية في الأردن.

ان دور الهجرة في التأثير على سكان الأردن كان وراء اهتمام الباحثين المتزايد بموضوع الهجرة الخارجية والداخلية في الأردن، غير أن البيانات الضئيلة والمحدودة حول الهجرة في الأردن قد لعبت دوراً كبيراً في توجيه كثير من الدراسات والأبحاث لتركز على

حجم وتيارات الهجرة، وأثرها في توزيع السكان وأهميتها للاقتصاد الأردني. أما في ما يتعلق بخصائص المهاجرين فقد حظيت بقليل من الأهتمام، وقام نفر قليل من الباحثين بدراسة بعض الخصائص للمهاجرين هجرة داخلية (أبو صبحة وبرهم، 1987؛ وكلالدة، 1986؛ والربايعة، 1982؛ وسمحة، 1980). كما اهتم عدد قليل من الباحثين بالخصائص المهنية للقوى العاملة الأردنية في الخارج (Share, 1983; Saket, 1983; Birks & Sinclair, 1978؛ سحويل 1982) وبخصائص القوى العاملة الوافدة (سمحة، 1984 أ)، إلا أن أحداً لم يتعرض لدراسة انتقائية الهجرة في الأردن. وقد جاء هذا البحث محاولة متواضعة من الباحث لدراسة الانتقائية في الهجرة أو كما حددها المعجم الديموغرافي بـ «الاصطفائية» (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)، وكلاهما تقريبا يعطي نفس المعنى وهو: مقارنة خصائص المهاجرين بخصائص مجتمعهم الاصلي أو خصائص المجتمع الذي يفدون اليه، ومعرفة ما اذا كانت فئات معينة من المجتمع تهاجر دون الاخرى، وترتبط الهجرة إلى حد كبير بسياسة الهجرة في دولة معينة حيث لاتسمح القوانين فيها بالهجرة الوافدة إليها إلا لفئة معينة من الوافدين الإجانب تصطفيهم حسب نظام معين كأن تختار ذوي مهن معينة أو نسبة معينة من جنسيات معينة. وربما تحدث تغيرات في العرض والطلب في سوق العمل حيث يصبح الطلب على فئات معينة أو كفاءات ومهارات معينة، وعندها تحدث الهجرة الانتقائية لتلك الفئات.

والواقع أن هناك توجهاً نظرياً عاماً في دراسة الهجرة الداخلية والخارجية بحيث تفسر عملية الهجرة ذاتها بمتغيرات عديدة، ومن أمثلة ذلك محاولات الاقتصاديين وضع نماذج لاتخاذ قرار الهجرة بالاستناد إلى تحليل الكلفة والعائد، ومحاولات علماء الاجتماع تفسير تأثير دورة حياة الأنسان في إحتمال الهجرة، ومحاولات الجغرافيين تفسير تأثير العامل السكاني والبيئي في الهجرة (Shaw, 1975:5). ومن المنظور الديموغرافي تعد الهجرة انتقائية بطبيعتها فهناك ميل لدى عناصر معينة من السكان للهجرة أكثر من غيرهم. فالعمر يعد أكثر العناصر الديموغرافية انتقائية في الهجرة الداخلية والخارجية حيث نجد أن غالبية المهاجرين من الشباب الذين يتكيفون بسرعة وسهولة مع البيئات الجديدة أكثر من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى، غير أن ذلك يتعارض أحيانا مع هجرة المسنين المتقاعدين أو مع هجرة الأسر. وقد ذكر البعض أن هناك اختلافاً بين الدول المتقدمة والنامية من حيث انتقائية الجنس فيزيد عدد الأناث بين المهاجرين في الدول المتقدمة في حالة الهجرات قصيرة المسافة والعكس في حالة المسافات الطويلة، أما في الدول النامية فإن غالبية المهاجرين هم من الذكور (Clarke, 1972: 131-132). ويضاف إلى ذلك أن الهجرة أكثر شيوعا بين ذوي مهن معينة من غيرهم، فالفنيون أكثر مهاجرة من غير المهرة، والعاطلون عن العمل أكثر مهاجرة من العاملين، كما أن للتعليم دوره في التأثير على الهجرة.

هدف الدراسة

استنادا إلى ماسبق فإن هذا البحث يهدف إلى اختبار الفرضيات القائلة بأن هجرة الأردنيين هي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد، ومعرفة أيهما أكثر مهاجرة الأسر أم الأفراد، وأن المتعلمين أكثر مهاجرة من غيرهم وماهو تأثير التعليم على الهجرة، وأن المتزوجين أكثر مهاجرة من العازبين وهجرة الذكور الاردنيين أكثر من هجرة الأناث، وهل هناك اختلاف بين المحافظات في جذب فئات معينة من السكان دون غيرها؟ وحتى نستطيع اختبار تلك الفرضيات فاننا سوف نستعرض البيانات المتوفرة التي تمكننا من دراسة خصائص المهاجرين وغير المهاجرين، ثم نتناول بشكل عام حجم الهجرة الداخلية والخارجية في الضفة الشرقية. كذلك سوف يعالج البحث خصائص المهاجرين هجرة داخلية وغير المهاجرين من السكان الاردنيين تبعا للمحافظات، وخصائص المهاجرين الاردنيين في الخارج ومقارنتهم بخصائص المجتمع الاردني. ويحاول الباحث في نهاية البحث أن يخرج ببعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة في الأردن.

مصادر الدراسة

ان البيانات المتعلقة بالهجرة في الأردن مازالت تفتقر إلى الأكتمال والشمول، كما أنها تفتقر إلى الدقة، ففي حالة الهجرة الخارجية لاتتوفر بيانات عن حجم المهاجرين المغادرين من الأردن إلى الخارج ولاعن خصائصهم، أو عن الدول التي يهاجرون إليها، كما لايوفر لنا تعداد عام 1979 بيانات عن السكان الاردنيين في الخارج. وقد استخدم الباحث بيانات بعض الدراسات والمسوح التي اجريت على الاردنيين في الخارج (Findlay & Samha, 1985: 95,96)، كما لجأ الباحث إلى استخدام بيانات تعداد السكان في الكويت والسعودية والأمارات لمعرفة خصائص الأردنيين في تلك الدول كمثال على المهاجرين في الخارج، وإلى استخدام تقارير وزارة العمل السنوية.

أما في ما يتعلق بالهجرة الداخلية فتتوفر بيانات حولها في تعداد عام 1979، وهناك دراسة للهجرة الداخلية قامت بها دائرة الاحصاءات العامة في عام 1967 الا أنها لم تكتمل (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وقد حاول الباحث الاستفادة من بياناتها قدر الامكان. وتجدر الاشارة إلى أن تعداد عام 1979 يزودنا ببعض البيانات حول الهجرة الداخلية بين المحافظات في الضفة الشرقية وذلك تبعا لمكان الاقامة الحالي والسابق، وكذلك تبعا لمكان الولادة ومكان الاقامة الحالي. وقد آثرنا استخدام بيانات محل الاقامة الحالي والسابق وذلك لاهميتها في معرفة أكثر المناطق جذبا وطردا للسكان كما أنها تتفق مع طريقة العدد الفعلي التي استخدمت في تعداد عام 1979، كما أن استخدام بيانات مكان

الأقامة الحالي والسابق جاء لتلافي مشكلة التمييز بين المهاجرين واطفالهم الذين ولدوا بعد الهجرة، وما اذا كان بعض المهاجرين قد عادوا إلى المكان الذي قدموا منه قبل اجراء التعداد، أو أنهم توفوا قبل اجراء التعداد وبالتالي لم يتم حصرهم ضمن المهاجرين. وتجدر الأشارة إلى أن تعداد عام 1979 يوفر لنا بيانات تتعلق بخصائص المهاجرين الذكور والأناث (فوق 15 سنة) على النحو التالي: الحالة الزواجية، التعليم، المهنة. وقد تم استخدام هذه البيانات في دراسة خصائص المهاجرين بين المحافظات ومقارنتهم بالخصائص المماثلة للسكان غير المهاجرين فيها والذين كانت اقامتهم السابقة في الضفة الشرقية (دائرة الاحصاءات العامة، تعداد 1979، 1983).

حجم الهجرة واتجاهاتها

أولا ـ الهجرة الداخلية: تأثرت الهجرة الداخلية في الأردن إلى حد كبير بتدفق اللاجئين الفلسطينيين مرتين الأولى في عام 1948 عندما استقبل الأردن نحو 450 000 لاجيء من فلسطين، والثانية عندما امتصت الضفة الشرقية آثار الصدمة الثانية اثر حرب عام 1967، واستقبلت نحو 385 000 لاجيء ونازح من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن نشير إلى أنه لم يتم عد اللاجئين الفلسطينيين كفئة سكانية منفصلة في تعداد عام 1961 أو في تعداد عام 1979 بل تم عدهم ضمن المدن والريف، والواقع أن معظم اللاجئين قد اتجهوا نحو المدن الكبيرة، ذلك أنها توفر فرص عمل أكثر من المناطق الأخرى، وقد أدى انتقالهم هذا إلى تلك المدن إلى اشتداد تيار الهجرة الداخلية من المناطق الأخرى في الدولة (ريف ومدن صغرى) إلى المدن الكبرى الرئيسية التي شكلت بؤرة جذب للمهاجرين (سمحة، 1984ب : 91) وبينت دراسة الهجرة الداخلية لعام 1967، أن مجموع المهاجرين إلى مدن الدراسة بلغ 331 45 مهاجرا توزعوا كالتالي: 61٪ إلى مدينة عمان، 27,6٪ إلى مدينة الزرقاء، 3,4٪ إلى مدينة الرصيفة، 5,1٪ إلى مدينة العقبة، 1,8٪ إلى جرش ونحو 1٪ إلى عجلون. ومعنى ذلك أن مدن محافظة عمان آنذاك (عمان، الزرقاء، الرصيفة) استقطبت 92٪ من مجموع المهاجرين إلى المدن الست. (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وتجدر الأشارة إلى أنه قد تم استحداث ثلاث محافظات هي الزرقاء، الطفيلة، والمفرق عام 1986.

واستنادا إلى تعداد عام 1979 فقد بلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية 701 129 مهاجر حيث يبين الجدول رقم (1) أن جميع المحافظات في الضفة الشرقية قد شهدت هجرة داخلية وافدة ومغادرة في ذات الوقت. إلا أن الجدول يبين لنا ايضا أن محافظة عمان تنفرد بين المحافظات بهجرة صافية موجبة، بينما بقية المحافظات تشهد هجرة صافية سالبة، وربما جاءت بيانات عام 1979 لتؤكد النمط السابق للهجرة الداخلية في

الخمسينات والستينات والذي يشير إلى اتجاه واحد للهجرة نحو محافظة عمان. ويضاف إلى ذلك أن بيانات عام 1979 أوضحت أن هناك تيارات للهجرة بين الريف والحضر وبين الحضر والحضر، وكذلك بين الريف والريف (كلالدة، 16:1986 ـ 35).

جدول رقم (1)

حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية للاردن لعام 1979*

المحافظة	المهاجرون من المحافظة الى المحافظات الأخرى	المهاجرون الى المحافظة من المحافظات الأخرى	صافي الهجرة الى المحافظة
عمان	358855	82730	46845+
اربد	42020	19708	22312−
البلقاء	28011	12188	15823−
الكرك	15555	8308	7247−
معان	8230	6767	1463−
الضفة الشرقية	129701	129701	صفر

* المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان، 1979، جداول غير منشورة رقم الجدول: P3, P10, P11.

ثانيا ـ الهجرة الخارجية: أظهر تعداد عام 1961 (دائرة الاحصاءات العامة، 315:1964) أن هناك 62 863 أردنيا كانوا يقيمون في الخارج وقت اجراء التعداد، وقد توزع هؤلاء كالتالي: 79,8٪ في الدول العربية، 1,4٪ في الدول الافريقية والاسيوية غير العربية، 6,1٪ في أوروبا، 12٪ في الامريكتين، ونحو 0,7٪ في دول أخرى. وكان 59٪ من مجموع الاردنين في الخارج يقيمون في الدول العربية النفطية (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الامارات وليبيا). إلا أن الاردنيين في الخارج كانوا يضمون بينهم عددا من الطلبة وأفراد الأسر المرافقين غير العاملين (الزوجة، الأطفال)، أما العاملون فقد بلغ عددهم 35 255 عاملا أو 56٪ من مجموع الاردنيين في الخارج في عام 1961. ولم يبين تعداد عام 1979 أية بيانات تتعلق بالاردنيين في الخارج (باستثناء الدبلوماسيين وأسرهم)، إلا أنه منذ منتصف السبعينات اشتدت هجرة القوى العاملة الاردنية إلى الخارج وبالذات إلى الدول العربية النفطية. وقد قدر Birks & Sinclair (1978:9) حجم القوى العاملة الاردنية في تلك الدول عام 1975 بنحو 150 000 عامل، كما قدرا عدد المرافقين لهم بنحو 336 000 نسمة،

وفي عام 1980 قدرت وزارة العمل الاردنية عدد العاملين الاردنيين في الخارج بنحو 305400 عامل (وزارة العمل، 1980) إلا أن وزارة العمل لم تعط أية معلومات حول عدد أفراد الأسر المرافقين لهؤلاء العمال في الخارج. ومن تلك التقديرات يتضح أن 70٪ من هؤلاء يعملون في دولتين هما السعودية 45,8٪ والكويت 24,6٪. ويعمل 11,7٪ في دول الخليج النفطية الأخرى، بينما يعمل 2,1٪ في ليبيا و1,3٪ في دول عربية أخرى، ويعمل منهم 3,8٪ في دول اوروبية و 7,5٪ في الولايات المتحدة، و 3,1٪ منهم في دول اخرى. وقد انعكست شدة تيار هجرة العمال الاردنيين إلى الخارج في تحويلاتهم النقدية التي ارتفعت بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات. ونتيجة اشتداد هذا التيار إلى الدول العربية النفطية فقد اصيبت سوق العمل الاردنية بنقص شديد في القوى العاملة منذ منتصف السبعينات مما فرض على الحكومة الاردنية أحد خيارين: الأول: أن تضع قيودا على الهجرة إلى الخارج وبالتالي تخفيض قيمة التحويلات مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الاردني، والثاني: أن تستقدم العمالة غير الاردنية من الدول التي لديها فائض في القوى العاملة. وقد أوضحت احدى الدراسات كيف أن الدولة لجأت إلى الخيار الثاني لسد النقص الشديد في سوق العمل المحلي مما أدى إلى نشوء ظاهرة جديدة في الهجرة العربية وهي «الهجرة البديلة» (سمحة، 1984أ : 130-131). وقد بلغ عدد العمال الاجانب الوافدين إلى الاردن 80 000 عامل في عام 1980، وارتفع هذا الرقم إلى 143 000 عامل في عام 1985 (وزارة العمل، 1985:22).

خصائص المهاجرين مقارنة بغير المهاجرين

أولا - الهجرة الداخلية

1) العمر والنوع: يبين لنا الجدول رقم (2) توزيع السكان غير المهاجرين والسكان المهاجرين في الضفة الشرقية تبعا للمحافظات وتبعا لتوزيعهم العمري تحت 15 سنة وفوق 15 سنة. ويتضح من هذا الجدول أن الهجرة الداخلية تشتمل على المهاجرين صغار السن (تحت 15 سنة)، ومتوسطي وكبار السن (فوق 15 سنة)، إلا أن نسبة صغار السن بين المهاجرين (26,2٪) منخفضة جدا مقارنة بغير المهاجرين (59,5٪)، وتنعكس الصورة عندما نقارن نسبة كبار السن ضمن المهاجرين (73,8٪) مع مثيلتها لغير المهاجرين (40,5٪). ان ذلك يعني أن المهاجرين يتصفون بمعدل اعالة للصغار أقل من غير المهاجرين، وحتى لو افترضنا ان نسبة الافراد فوق 65 سنة هي 3٪ من مجموع المهاجرين فإن نسبة النشيطين اقتصاديا بين المهاجرين تبقى مرتفعة مقارنة بغير المهاجرين، أي أن المهاجرين يتحملون عبء اعالة أقل من غير المهاجرين. ولاتختلف نسب الجنس لمجموع المهاجرين عن مثيلتها لغير المهاجرين حيث بلغت الأولى 105,7 والثانية 105,1. أما اذا تعرضنا لنسبة الجنس للسكان فوق 15 سنة فاننا نلاحظ انها اعلى لدى المهاجرين 105,3 مقابل 102 لغير المهاجرين مما يدل على أن هجرة الذكور أكثر من هجرة الاناث.

جدول رقم (2)
التركيب العمري للسكان الاردنيين المهاجرين هجرة داخلية وغير المهاجرين تبعا للمحافظات عام 1979 (نسب مئوية)*

المحافظة	تحت 15 سنة ٪		فوق 15 سنة ٪		نسبة الجنس	
	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها
عمان	63,4	36,7	36,6	63,3	103,7	95,4
اربد	55,7	24,1	44,3	75,9	99,5	107,2
البلقاء	58,4	19,4	41,6	80,6	98,4	97,7
الكرك	53,9	18,7	46,1	81,3	100,6	132,6
معان	54,0	27,8	46,0	72,2	115,0	113,5
المجموع للسكان المقيمين أصلا في الضفة الشرقية	59,5	26,2	40,5	73,8	102,0	105,3

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث)

ويمكننا الجدول رقم (2) أيضا من التعرف على اختلافات العمر والجنس تبعا للمحافظات، حيث نلاحظ أن نسبة صغار السن تحت 15 سنة في محافظة عمان قد بلغت 36,7٪ للمهاجرين من المحافظة و 63,4٪ لغير المهاجرين. أما في المحافظات الأخرى فإن النسبة للمهاجرين وغير المهاجرين هي كالتالي: معان 27,8٪ و 54٪، اربد 24,1٪ و 55,7٪، البلقاء 19,4٪ و 58,4٪، وفي الكرك 18,7 و 53,9٪. ومن هذه النسب يتضح أن المهاجرين من محافظات عمان، معان واربد يشتملون على نسبة صغار سن أعلى من المهاجرين من محافظتي البلقاء والكرك، وبالمقابل فان هاتين المحافظتين تدفعان بنسبة أعلى من كبار السن للهجرة منهما إلى المحافظات الأخرى، أما في مايتعلق بالاختلافات بين المحافظات تبعا لنسبة الجنس للسكان فوق 15 سنة فإننا نلاحظ أن نسبة الجنس لدى المهاجرين من عمان، البلقاء ومعان أقل من مثيلتها لغير المهاجرين، بينما نجد أن النسبة لدى المهاجرين من محافظتي اربد والكرك أعلى لغير المهاجرين. كذلك يتضح من الجدول

رقم (2) أن الاناث فوق 15 سنة أكثر مهاجرة من الذكور بين المهاجرين من محافظتي عمان والبلقاء، بينما تزيد هجرة الذكور عن هجرة الاناث بين المهاجرين من المحافظات الأخرى، وتصل أعلاها في محافظة الكرك حيث يعمل المهاجرون في العقبة أو عمان دون أن ترافقهم أسرهم فتزيد نسبة كبار السن بين المهاجرين، أما في محافظة معان فتزيد نسبة الجنس لدى غير المهاجرين لأن المحافظة تستقطب مهاجرين ذكورا.

2) الحالة الزواجية : ان الحالة الزواجية للمهاجرين تعكس لنا بوضوح نمط هجرة الأسر خاصة اذا تتبعنا الحالة الزواجية للذكور والاناث. ويؤكد هذه الحقيقة توزيع المهاجرين وغير المهاجرين تبعا للحالة الزواجية (كما هو مبين في الجدول رقم 3) ، حيث نلاحظ ان نسبة المتزوجين المهاجرين من المحافظات أعلى من مثيلتها لدى غير المهاجرين، باستثناء المهاجرات المتزوجات من محافظة معان حيث تقل نسبتهن عن نسبة المتزوجات من غير المهاجرات. وتجدر الاشارة إلى أن هجرة الذكور المتزوجين الذين لاترافقهم زوجاتهم إلى أماكن انتقالهم تعد أمرا مقبولا لدى المجتمع الاردني، غير أن هجرة الاناث المتزوجات دون أن يرافقهن أزواجهن تعتبر غير مقبولة. كذلك فان هجرة الاناث غير المتزوجات بمفردهن تقتصر على الاناث المهاجرات للتعليم أو للعمل كمدرسات. وفي الحالتين الاخيرتين تفرض قيود معينة على الاناث حيث يشترط عليهن (من قبل الاهل) أن تكون اقامتهن ضمن سكن مشترك للاناث كالسكن الجامعي مثلا. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاناث المتزوجات بانهن إما انهن يرافقن أزواجهن أو أنهن يلحقن بهم. أما في محافظة معان فتنخفض نسبة الاناث المتزوجات المهاجرات لأن بعض الازواج يهاجرون إلى داخل المحافظة كالعقبة ولاتلحق بهم زوجاتهم.

ويبين لنا الجدول رقم (3) ايضا أن نسبة الذكور العازبين المهاجرين أعلى من نسبة أمثالهم من الاناث في جميع المحافظات، وأن نسبة الذكور والاناث العازبين بين المهاجرين من المحافظات أقل من مثيلتها لدى غير المهاجرين في جميع المحافظات وينطبق نفس القول على الأرامل بين المهاجرين، ولعل في ذلك تأكيدا على انتقائية الهجرة للمتزوجين. ومن بين أهم الحقائق التي تكشف عنها أرقام هذا الجدول أن هناك انتقائية ضمن المطلقين والمطلقات حيث يظهر لنا أن نسبة المطلقين والمطلقات بين المهاجرين من جميع المحافظات أعلى من النسبة ذاتها بين غير المهاجرين في المحافظات، وربما كان هذا الاتجاه الجديد في الهجرة الداخلية الاردنية يشير إلى أهمية دور العامل الاجتماعي في الهجرة، وإلى أن هذه الفئة من السكان لديها طاقة هجرة كامنة وذلك بعكس الأرامل الذين تقل نسبتهم بين المهاجرين عن نسبة أمثالهم بين غير المهاجرين في جميع المحافظات مما يدل على ضعف حركة الهجرة لدى هذه الفئة. ومرة أخرى ربما يفسر لنا العامل الاجتماعي زيادة نسبة الارامل

من الاناث المهاجرات عن أمثالهم من الذكور المهاجرين حيث يفضلن الانتقال للاقامة مع أقاربهن المهاجرين إلى محافظات أخرى أو غير المهاجرين والمقيمين في محافظات أخرى.

جدول رقم (3)
توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية
تبعا للحالة الزواجية عام 1979*

المحافظة / الحالة الزواجية		أعزب		متزوج		أرمل		مطلق	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	38,1	22,4	60,9	71,4	0,4	0,8	0,6	5,4
	غ م	39,6	26,4	59,1	64,3	0,9	8,3	0,4	1,0
اربد	م	29,4	16,7	69,3	75,1	0,5	0,8	0,9	7,4
	غ م	36,9	25,1	61,7	65,7	1,1	8,3	0,3	0,9
البلقاء	م	29,8	20,7	68,3	67,2	0,5	0,9	1,4	11,2
	غ م	37,2	26,5	61,4	63,2	1,1	9,5	0,3	0,8
الكرك	م	30,9	19,3	67,4	70,8	0,6	0,5	1,1	9,4
	غ م	34,7	21,0	63,6	68,9	1,4	9,1	0,3	1,0
معان	م	30,0	21,8	68,2	69,6	0,9	1,1	0,9	7,5
	غ م	36,1	17,2	62,1	72,9	1,3	8,7	0,5	1,2
الضفة الشرقية	غ م	38,3	25,5	60,4	65,1	1,0	8,4	0,3	1,0

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).
م = مهاجرين من المحافظة
غ م = غير مهاجرين

وتجدر الاشارة عند الحديث عن الحالة الزواجية للمهاجرين إلى أن نسبة المطلقات المهاجرات من جميع المحافظات أعلى من نسبة المطلقين المهاجرين من جميع المحافظات، وربما كانت هناك علاقة بين زيادة نسبة المتزوجات المهاجرات عن نسبة المتزوجين

المهاجرين، وبين زيادة نسبة المطلقات المهاجرات من نسبة المهاجرين المطلقين. ان تفسير ذلك يكمن في أنه تنتشر في الاردن ظاهرة الزواج من خارج المحافظة (كلالدة، 1986: 35 و 87) وبالتالي تنتقل الاناث إلى مكان اقامة الزوج وليس العكس. كذلك في حالة الطلاق فإن الاناث المطلقات ينتلقن من مكان اقامة الزوج المطلق إلى مكان اقامة آبائهن في محافظة أخرى.

3) **مستوى التحصيل العلمي** : تضم الهجرة الداخلية مهاجرين من مختلف المستويات التعليمية، ويتضح من الجدول رقم (4) أن نسب المستوى التعليمي للمهاجرين من جميع المحافظات تتدرج من أعلى نسبة للذين لايحملون مؤهلا تعليميا إلى أدنى نسبة للذين يحملون المؤهل الجامعي. غير أن مايهمنا في هذا المجال هو معرفة أي الفئات اكثر مهاجرة من غيرها مقارنة بالسكان غير المهاجرين، وبهذا الصدد فإن نسبة المهاجرين الذكور والاناث والذين لايحملون مؤهلا تعليميا بين المهاجرين هي أقل من نسبة الذكور والاناث الذين يحملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين، فان نسبتهم أعلى من مثيلتها لدى غير المهاجرين وللذكور والاناث باستثناء محافظة عمان حيث النسبة لدى المهاجرين أقل من النسبة لدى غير المهاجرين. أما فيما يتعلق بالمهاجرين الذين يحملون المؤهل الاعدادي فإن نسبتهم إلى مجموع المهاجرين أقل من نسبة أمثالهم غير المهاجرين. واذا تعرضنا للذين يحملون المؤهل الثانوي والجامعي، فينطبق عليهم نفس النمط السائد للذين يحملون المؤهل الابتدائي. أما المهاجرون الذين يحملون مؤهل كليات المجتمع فإن نسبتهم بين المهاجرين أعلى من أمثالهم غير المهاجرين في محافظة عمان، وفي المحافظات الاخرى تقل نسبة المهاجرين الذكور الذين يحملون هذا المؤهل عن مثيلتها للذكور غير المهاجرين، وتزيد نسبة المهاجرات الاناث اللواتي يحملن هذا المؤهل عن مثيلتها للاناث غير المهاجرات.

ان النسب الواردة في الجدول رقم (4) تؤكد لنا أن الانتقائية في الهجرة تبعا للمستوى التعليمي تلعب دورها في حالة المستويات الثلاثة العليا (الثانوي، المعاهد بالنسبة للاناث، والجامعي) في جميع المحافظات باستثناء محافظة عمان. ومعنى ذلك أن مستويات التعليم هذه تلعب دورا هاما في الهجرة الداخلية في الاردن حيث كانت مسؤولة عن هجرة نسبة تتراوح بين 20٪ و 23٪ و27٪ من المهاجرين الذكور من المحافظات، ونسبة تتراوح بين 10-15٪ من المهاجرين الاناث. كما أنها تفسر الانتقائية بالنسبة للمحافظات حيث تعتبر جميع المحافظات طاردة لهذه المستويات التعليمية باستثناء محافظة عمان.

جدول رقم (4)

توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمستوى التعليمي عام 1979*

مستوى التعليم / المحافظة		بدون مؤهل		ابتدائي		اعدادي		ثانوي		معاهد		جامعي	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	34,9	53,8	22,3	18,2	22,7	16,1	10,7	6,7	4,6	4,2	4,8	1,0
	غ م	33,5	52,2	23,7	18,5	20,6	15,9	12,6	8,8	3,5	2,8	6,1	1,8
اربد	م	35,9	62,2	22,9	15,6	17,8	11,3	14,0	6,6	3,0	3,2	6,4	1,1
	غ م	41,0	65,8	21,7	14,4	20,7	12,3	10,2	4,7	3,2	2,3	3,2	0,5
البلقاء	م	39,6	61,3	23,5	16,6	17,3	11,8	11,3	6,2	3,5	3,0	4,8	1,1
	غ م	45,5	66.4	18,4	12,9	19,0	12,6	10,0	5,3	3,7	2,2	3,4	0,6
الكرك	م	32,4	57,5	22,6	16,6	17,6	11,0	19.3	10,1	2,9	3,8	5,2	1,0
	غ م	47,2	71,5	21,0	11,9	17,0	10,5	8,2	2,8	3,8	2,9	2,8	0,4
معان	م	36,5	55,4	22,9	18,1	17,6	13,7	14,3	9,0	3,5	2,8	5,2	1,0
	غ م	45,8	71,4	20,4	12,8	16,5	9,8	9,9	3,0	3,6	2,3	3,8	0,7
الضفة الشرقية	غ م	37,1	59,0	23,1	16,5	20,7	14,3	11,0	6,7	3,3	2,5	4,8	1,0

* نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).

4) التوزيع المهني : يعكس لنا التوزيع المهني للمهاجرين الانتقائية في الهجرة الداخلية بشكل واضح. ويشير الجدول رقم (5) إلى أن نسبة الأناث المهاجرات في جميع المهن أقل من نسبة غير المهاجرات باستثناء النسبة للعاملات من الفنيات والمتخصصات حيث بلغت النسبة للعاملات في هذه المهنة لدى المهاجرات 65,4٪ من مجموع المهاجرات العاملات. أما الاناث غير المهاجرات فقد بلغت نسبتهن في هذه المهنة 57,9٪ من مجموع الاناث العاملات غير المهاجرات. ويختلف الوضع لدى الذكور، فنسبة المهاجرين العاملين في المهن التالية أعلى من نسبة أمثالهم غير المهاجرين: المتخصصين والفنيين العاملين في الادارة، العاملين في الأعمال الكتابية والعاملين في الخدمات. أما العاملون في المهن التالية: البيع، الزراعة، الانتاج، وسائل النقل فان نسبة العاملين بين المهاجرين في هذه المهن أقل من مثيلتها لدى غير المهاجرين، وهنا يؤكد التوزيع المهني انتقائية الهجرة

بالنسبة للفنيين والمتخصصين والاداريين والعاملين في الخدمات والأعمال الكتابية. وتجدر الاشارة إلى أن أعلى نسبة بين المهاجرين هي للعاملين في الانتاج والنقل تليها نسبة الفنيين والمتخصصين وتكاد تتساوى النسب للعاملين المهاجرين في بقية المهن باستثناء العاملين في الادارة حيث يشكلون أقل نسبة بين المهاجرين. ويبين لنا الجدول رقم (5) كذلك توزيع المهن للعاملين المهاجرين وغير المهاجرين في المحافظات المختلفة ومنه يتضح مايلي:

جدول رقم (5)

توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمهنة عام 1979*

المهنة / المحافظة		1		2		3		4		5		6		9/8.7	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	دكور	أناث	ذكور	أنات	ذكور	أناث	ذكور	أناث
عمان	م	10,9	75,9	1,8	0,7	6,7	11,4	6,4	0,2	5,8	6,1	11 1	2,0	57,3	3,7
	غ م	9,9	51,6	2,4	1,6	5,5	23,7	9,7	1,7	7,1	13,4	5,2	0,3	60,2	7.7
اربد	م	10,4	61,6	2,5	1,6	9,0	18,3	7,9	1,1	7,5	9,7	6,1	1,2	56,6	6,6
	غ م	8,1	73,7	0,6	0.4	4.5	7,3	7,2	0,5	4,7	8,5	18 0	3.8	56 9	5,8
البلقاء	م	9,8	58,7	2,7	0,7	6,7	19,1	10,3	1,9	7,8	11,3	8,3	0,4	54,5	7,9
	غ م	6,8	57,6	0,9	0,3	4,7	14,7	4,6	0,6	5,5	12 7	33,2	5,0	44,3	9,1
الكرك	م	9,3	67,2	2,4	0,8	13,2	15,1	6,2	1,0	9 2	8,8	3,5	0,0	56,2	7,1
	غ م	8,0	76,9	1,0	0,1	5.7	4,9	4,6	0,3	5,2	11,1	25,4	0,5	50,1	6,2
معان	م	11,8	68.5	2,4	1,2	8,9	15,5	8,6	0,6	7,1	6,2	4,4	1,2	56,8	6,8
	غ م	6,0	69,4	1,3	1,2	6,5	15,0	5,0	0,9	8 5	8,7	13,9	1,8	58,8	3,0
الضفة الشرقية	غ م	9,3	60,1	1,7	1,2	5,6	19.6	8,6	1,3	6,1	9,2	12,5	1,2	56,2	7,4

* نفس المصدر للجدول رقم (1)، (النسب من حساب الباحث).

المجموعات المهنية الرئيسية:

1) المتخصصون والفنيون.
2) الاداريون والعاملون في الادارة.
3) العاملون في الاعمال الكتابية.
4) العاملون في البيع.
5) العاملون في الخدمات.
6) العاملون في الزراعة وصيد الاسماك وتربية المواشي في الغابات.
9/8/7) عمال الانتاج، النقل والعمال الآخرون.

أ) بالنسبة للمتخصصين والفنيين تزيد نسبة المهاجرين الذكور من المحافظات عن نسبة غير المهاجرين في نفس المهنة وتزيد النسبة كذلك للمهاجرات من محافظتي عمان والبلقاء، بينما تقل في بقية المحافظات الأخرى عن غير المهاجرات.

ب) بالنسبة للعاملين في الادارة تقل النسبة لدى المهاجرين من محافظة عمان عن أمثالهم غير المهاجرين الذكور والاناث، وتزيد النسبة للمهاجرين الذكور من جميع المحافظات الأخرى عن غير المهاجرين، وكذلك للمهاجرات من محافظتي اربد والبلقاء عن غير المهاجرات.

جـ) تزيد نسبة العاملين في الأعمال الكتابية لدى المهاجرين الذكور والاناث في جميع المحافظات عن مثيلتها لغير المهاجرين باستثناء الأناث في محافظتي عمان والبلقاء.

د) تقل نسبة الذكور والاناث العاملين في أعمال البيع لدى المهاجرين من محافظة عمان عن مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك في حالة الاناث المهاجرات من محافظة معان. أما النسبة في بقية المحافظات للذكور والاناث فانها تزيد عن مثيلتها لغير المهاجرين.

هـ) نسبة العاملين في الخدمات (ذكورا واناثا) المهاجرين من محافظة عمان ومن محافظة معان، والاناث المهاجرات من محافظتي الكرك والبلقاء أقل من مثيلتها لغير المهاجرين. أما نسبة العاملين في الخدمات من الذكور والاناث المهاجرين من محافظة اربد فهي أعلى من مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك الحال بالنسبة للذكور المهاجرين من محافظتي الكرك والبلقاء.

و) تزيد نسبة المهاجرين (الذكور والاناث) العاملين في الزراعة من محافظة عمان عن أمثالهم غير المهاجرين، بينما تقل النسبة بين المهاجرين العاملين في الزراعة من المحافظات الأخرى (ذكورا واناثا).

ز) تقل نسبة المهاجرين العاملين في الانتاج من محافظة عمان، والذكور المهاجرين من محافظتي اربد ومعان، والاناث المهاجرات من محافظة البلقاء، عن أمثالهم غير المهاجرين، بينما تزيد النسبة للذكور المهاجرين من محافظتي البلقاء والكرك، وللاناث المهاجرات من اربد والكرك ومعان عن امثالهم غير المهاجرين.

وبشكل عام تتضح الانتقائية في هجرة الذكور في جميع المحافظات وللمهن الخمس الأولى باستثناء محافظة عمان في حالة المهن الادارية، ومحافظتي عمان ومعان في حالة الخدمات. كذلك فان الانتقائية مسؤولة عن هجرة الذكور والاناث العاملين في الزراعة من محافظة عمان. أما بالنسبة للعاملين في الانتاج فان الانتقائية لها أهمية في حالة الذكور من

محافظتي الكرك والبلقاء، والاناث من محافظات اربد، الكرك ومعان. وتشتد الانتقائية لدى الاناث المهاجرات العاملات في المهن الفنية، ذلك أن العاملات في التمريض والتعليم هن الاكثر انتقالا.

ثانيا : الهجرة الخارجية

1) **العمر والنوع** : قدر بيركس وسنكلير عدد العمال الاردنيين في الدول العربية النفطية بنحو 000 150 عامل في عام 1975، كما قدر الباحثان عدد أفراد الاسر المرافقين لهؤلاء بنحو 000 336 نسمة، كما سبقت الاشارة، بمعنى أن مجموع الاردنيين الذين كانوا يقيمون في الدول العربية النفطية في عام 1975 قد بلغ 000 486 نسمة. ومن هذه الارقام يتضح لنا نمط هجرة الأسر التي تتصف بها هجرة الاردنيين العاملين في الخارج، ويؤكد هذه الحقيقية دراسات اخرى (فارغ، 57:1981، 58، 68؛ Dodgeon, 1978: 113). واستنادا الى تقديرات Birks & Sinclair (1978) وإلى تقديرات وزارة العمل الاردنية فإنه يتوقع أن يكون عدد العاملين الاردنيين وأفراد الأسر المرافقين لهم المقيمين في الدول العربية النفطية 000 850 نسمة في عام 1980 من بينهم 000 261 عامل و 000 589 من المرافقين، ويقيم نحو 90٪ من الأردنيين العاملين والمرافقين في الدول العربية النفطية في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وقد أمكن الحصول على توزيع الاردنيين حسب العمر والنوع والحالة الزواجية في الكويت لعام 1990 (الادارة المركزية للاحصاء، 1981) والامارات لعام 1980 (الادارة المركزية للاحصاء، 1981) كما امكن تقدير توزيع الاردنيين حسب العمر والنوع في السعودية استنادا إلى توزيعهم في تعداد عام 1974 (مصلحة الاحصاءات الوطنية، 1977).

ويبين لنا الجدول رقم (6) أن نحو 54٪ من الاردنيين المقيمين في الدول الثلاث هم من الذكور ونحو 46٪ من الاناث أي بنسبة جنس مقدارها 117 وهي أعلى بكثير من نسبة الجنس لدى السكان الاردنيين المقيمين في الاردن عام 1979 والتي بلغت 104,4 (دائرة الاحصاءات العامة، 39:1983). كذلك يتضح أن نحو 58٪ من مجموع الاردنيين المقيمين في تلك الدول هم دون سن العشرين. ورغم أن النسب الواردة في الجدول رقم (6) تبين بوضوح أن الاردنيين المقيمين في الخارج ترافقهم أسرهم، ألا أن ذلك له علاقة وثيقة بطول مدة الاقامة في الخارج والتي من شأنها أن تزيد عدد أفراد الأسرة المعالين. كذلك فإن نسب الجنس والعمر في الجدول المذكور تشير إلى معدل اعالة اقل لدى المهاجرين عن مثيله لدى السكان المقيمين في الاردن في تعداد عام 1979 (دائر الاحصاءات العامة، 120:1983) فقد بلغ المعدل الخام للاعالة للمقيمين في الاردن عام 1979 نحو 1,26:1 بينما للمقيمين في الخارج 1,07، أما معدل الاعالة المصفى فقد بلغ للمقيمين في داخل الاردن 5:1 في عام

1979 وللمقيمين خارج الاردن 3:1 في عام 1980 . ومعنى ذلك أن كل فرد أردني عامل فعلا ومقيم داخل الاردن يعيل أربعة أشخاص اضافة إلى نفسه، بينما كل فرد اردني عامل فعلا ومقيم خارج الاردن يعيل شخصين اضافة إلى نفسه.

جدول رقم (6)

توزيع الاردنيين المقيمين في الكويت والامارات العربية والسعودية عام 1980 تبعا للعمر والجنس (نسب مئوية)*

الجنس / الفئات	ذكور	أناث	المجموع
أقل من 10	21,11	19,82	40,93
10 - 19	8,50	8,50	17,00
20 - 29	8,11	8,72	16,83
30 - 39	10,30	5,34	15,64
40 - 49	4,47	1,73	6,20
50 - 59	1,20	0,70	1,90
60 +	0,60	0,90	1,50
المجموع	54,29	45,71	100

* المصدر : ـ نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1980، الادارة المركزية للاحصاء، دولة الكويت.

ـ نتائج التعداد العام للسكان 1980، الادارة المركزية للاحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة.

ـ نتائج تعداد السكان لعام 1974، مصلحة الاحصاءات الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. (تجدر الاشارة الى أنه تم استخدام توزيع الاردنيين في تعداد 1974 كأساس لتقدير توزيعهم في عام 1980 لكي يتسق مع توزيعهم في الامارات والكويت).

2) **الحالة الزواجية :** تظهر لنا بيانات الحالة الزواجية أن أكثر من ثلثي الأردنيين في الخارج (ذكوراً واناثاً 15 سنة فأكثر) هم متزوجون ونحو ربعهم عازبون. ولايشكل

المطلقون والارامل سوى نسبة ضئيلة. واذا استعرضنا النسب المئوية لكل من الذكور والاناث فاننا نلاحظ أن الذكور العازبين أعلى من أمثالهم الاناث. أما فئة المتزوجين فاننا نلاحظ عكس ماسبق حيث تزيد نسبة المتزوجات الاناث بين المهاجرات على مثيلتها للمتزوجين الذكور بين المهاجرين، ولعل تفسير ذلك يكمن في التحاق الاناث للزواج في بلد المهجر أو التحاقهن بأزواجهن بعد الزواج مباشرة، كما يمكن تفسيره بأن هجرة الاناث إلى الخارج مقتصرة على المتزوجات للحاق بأزواجهن وعلى الارامل والمطلقات في حالة اللحاق بأبنائهن أو آبائهن. ومما يلفت النظر ارتفاع نسبة الارامل بين الاناث المهاجرات مما يدل على تأثير العامل الاجتماعي حيث تلتحق الاناث الارامل بأبنائهن بعد الترمل. واذا ماقارنا الحالة الزواجية للأردنيين المقيمين في الخارج بالحالة الزواجية للأردنيين المقيمين في الاردن فاننا نجد أن النسبة المئوية للمتزوجين (ذكورا واناثا) إلى مجموع المقيمين في الخارج هى أعلى من مثيلتها للمقيمين في الاردن وبخاصة لدى الاناث، فقد بلغت النسبة للذكور 66,5٪ من مجموع الذكور المقيمين في الخارج (متزوجون) بينما بلغت للمقيمين في الاردن 60,4٪، أما في مايتعلق بالاناث فقد بلغت النسبة 77,2٪ من الاناث المقيمات في الخارج (متزوجات) بينما بلغت للمقيمات في الاردن 65,1٪.

3) **المستوى التعليمي** : يشتمل التقرير السنوى لوزارة العمل لعام 1983 (وزارة العمل، 48:1983) على بيانات عن المستوى التعليمي للعاملين الاردنيين في الدول العربية، ومن تلك البيانات يتضح أن 36٪ من مجموع العاملين الاردنيين في الخارج يحملون مؤهلات دون الثانوي ونحو 32٪ ممن يحملون مؤهل الثانوي و 7,6٪ يحملون مؤهل المعاهد، وبلغت نسبة الذين يحملون المؤهل الجامعي والدراسات العليا حوالي ربع العاملين في الخارج. وعند مقارنة هذه النسب بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فاننا نجد أن 75٪ هم ممن يحملون مؤهلاً دون الثانوي، 11٪ يحملون مؤهل الثانوي و 6,9٪ يحملون مؤهل المعاهد ونحو 6٪ يحملون مؤهلاً جامعيا وعاليا (دائرة الاحصاءات العامة، 1983 :35). ان هذه الارقام تبين لنا بوضوح انتقائية الهجرة لدى العاملين الاردنيين في الخارج ممن يحملون مؤهلات بعد المرحلة الثانوية، وبخاصة المؤهل الجامعي مما يدل على وجود تيار قوى لهجرة العقول إلى الخارج.

4) **الخصائص المهنية** : يشتمل تقرير وزارة العمل السابق ذكره، أيضا على بيانات عن المهن الرئيسية للاردنيين المقيمين في الخارج، والتي يتضح منها أن أعلى نسبة هي للعاملين الفنيين والتقنيين حيث بلغت 40٪، تليها نسبة العاملين في الانتاج والنقل 28,3٪، فالاعمال الكتابية 18,4٪، وبمقارنة هذه النسبة بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فاننا نلاحظ ان هناك انتقائية في هجرة المهن تتركز في المهن الثلاث الاولى حيث

تزيد نسبة العاملين في هذه المهن للعاملين الاردنيين في الخارج على مثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن. وتتضح شدة تلك الانتقائية لدى العاملين من الفنيين والتقنيين حيث تبلغ نسبتهم نحو 40٪ من مجموع العاملين في الخارج (كما سبق ذكره)، ويدلنا ذلك على أن نسبة عالية من الاردنيين في الخارج يعملون في مهن تتطلب كفاءة علمية ومهارة عالية، وبالتالي فإن الاردن يصدر خيرة ابنائه العاملين بحيث تشتد هجرة العقول الاردنية إلى الخارج، وخاصة إلى الدول العربية النفطية، ان هذه الحقيقة تدعم ماجاء في دراسات أخرى (فارغ، 1981:68 و Birks & Sinclair, 1978:40) والتي أظهرت أن العاملين الاردنيين في الدول العربية النفطية يتمتعون بكفاءة تعليمية مرتفعة ويساهمون بنسبة عالية في المهن التي تتطلب مهارة وخبرة.

انتقائية الهجرة في الاردن وفي بعض الدول العربية

أكدت احدى الدراسات المتعلقة بخصائص المهاجرين هجرة داخلية في الاردن في منتصف الثمانينات (ابو صبحة وبرهم، 1987 : 54-57) ان نمط الهجرة الاسرية مازال مستمرا حيث بين توزيع الأعمار للمهاجرين في تلك الدراسة ان 36٪ منهم صغار السن (دون 15 سنة) و 16٪ منهم كبار السن (فوق 65 سنة)، وان نسبة الجنس بلغت 106 ذكور لكل 100 أنثى، أما في ما يتعلق بالمهن فقد بينت الدراسة المشار إليها اعلاه أن 24٪ من المهاجرين يعملون في الوظائف الحكومية و 19٪ في القطاع الخاص و 5٪ في الزراعة و 1٪ طلبة ملتحقون بالتعليم و 30٪ في الاعمال الحرة و 6٪ في القوات المسلحة و 11٪ متقاعدون و 7٪ عمال غير مهرة. كذلك تطرقت الدراسة إلى المستوى التعليمي للمهاجرين حيث تبين ان 13٪ من الذكور و 22٪ من الاناث هم من الاميين، 25٪ من الذكور و 23٪ من الاناث ممن يقرأون ويكتبون، و 37٪ من الذكور و 31٪ من الاناث ممن حصلوا على المستوى الابتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى الثانوي والمعاهد فبلغت نسبتهم 20٪ للذكور و 12٪ للاناث، وتنخفض النسبة للحاصلين على المستوى الجامعي إلى 3,5٪ للذكور و 0,7٪ للاناث. ان الخصائص المشار إليها اعلاه مقارنة بخصائص المهاجرين التي وردت في تعداد عام 1979 تؤكد استمرارية الانتقائية في الهجرة الاردنية في عقد الثمانينات.

اذا حاولنا اجراء مقارنة بين انتقائية الهجرة الاردنية والهجرة في بعض الدول العربية فان بعض الدراسات تشير إلى وجود بعض التشابه والاختلاف في هذا المجال. ففي دراسة الوحيشي (1988 : 113 - 116) عن الهجرة في تونس تبين أن نسبة الأمية لدى المهاجرين مرتفعة حيث بلغت 53٪ وبالمقابل فان النسبة منخفضة بين المهاجرين الاردنيين، إلا أن تلك الدراسة أشارت إلى أن هجرة الاسر قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة بين 1975

و 1985 في تونس وبالتالي يتفق ذلك النمط مع هجرة الاسر في الاردن. اما فيما يتعلق بالمهن فأوضحت الدراسة المذكورة ان 9٪ من المهاجرين التونسيين يعملون في الصناعات الخفيفة و 16٪ في النباء و 11٪ في تجارة التجزئة و 26٪ في قطاع الخدمات و 1٪ في قطاعات أخرى، وهذه النسب تختلف عن مثيلاتها لدى الاردنيين حيث أن أعلى نسبة منهم يعملون في الاعمال الفنية والادارية.

وفي دراسة اخرى عن الهجرة الريفية الحضرية في مصر (عبدالغني، 1988 : 113-114) تبين ان 47٪ من المهاجرين هم من المتزوجين و 45٪ منهم غير متزوجين و 8٪ من المطلقين والارامل، وهذا يتفق مع انتقائية الهجرة الداخلية الاردنية بالنسبة للحالة الزواجية. اما بالنسبة للتعليم فقد اوضحت الدراسة أن 31٪ من المهاجرين في مصر هم أميون و 47٪ يلمون بالقراءة والكتابة و 14٪ من مستوى الاعدادي و 7٪ معاهد فنية ومتوسطة، وهذه النسبة تشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين عن مثيله لدى المصرين وفي ما يتعلق بالمهن فإن الدراسة أشارت إلى أن 26٪ من المهاجرين المصريين من الريف إلى الحضر يعملون في الانتاج الصناعي و 10٪ في الخدمات و 8٪ حرفيون و 12٪ في اعمال البيع و 26٪ في البناء و 2٪ في اعمال البقالة و 5٪ بائعون متجولون و 9٪ في اعمال الحراسة و 2٪ أعمال اخرى. وهذه الخصائص المهنية تختلف عن مثيلاتها للمهاجرين الاردنيين (هجرة داخلية) حيث ترتفع نسبة العاملين في الانتاج الصناعي وأعمال الحراسة والباعة المتجولين عن امثالهم من المهاجرين الاردنيين.

الخلاصة

ان خصائص السكان الاردنيين، مهاجرين وغير مهاجرين، يمكن أن تقودنا إلى بعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة الاردنية والتي أمكن تلخيصها في ما يلي:

1)أن الهجرة الاردنية، داخلية كانت أم خارجية، تحمل ضمن تياراتها نسبة من الأفراد المعالين تصل إلى نحو ربع الأفراد المهاجرين، ومعنى ذلك أن الهجرة الاردنية تتصف بأنها هجرة أسر (عائلية) أكثر منها هجرة أفراد، وأن الهجرة لاتقتصر على الذكور فقط بل تضم الاناث ايضا. ورغم ذلك فإن نسبة صغار السن بين المهاجرين هجرة داخلية وهجرة خارجية أقل جداً من مثيلتها لغير المهاجرين، أي ان المهاجرين يتمتعون بمعدل إعالة أقل من غير المهاجرين. كذلك فإن نسبة الجنس للمهاجرين هجرة داخلية متماثلة مع النسبة لغير المهاجرين، أما في حالة الهجرة الخارجية فالنسبة تصل إلى 117، وهي أعلى بكثير من مثيلتها لغير المهاجرين، أي أن الهجرة الاردنية إلى الخارج تحمل ذكورا أكثر من الاناث وتضم نسبة صغار سن أقل مما تضمه الهجرة الداخلية.

2) أن الهجرة الاردنية تشمل أفرادا متزوجين أكثر من العازبين وأن نسبة المتزوجين بين المهاجرين هجرة داخلية وخارجية أعلى من نسبة المتزوجين إلى السكان غير المهاجرين. وقد لوحظ عند دراسة خصائص المهاجرين هجرة داخلية أن الاناث المتزوجات اكثر هجرة من الذكور المتزوجين، كذلك فإن الذكور العازبين أكثر هجرة من الاناث العازبات. وتبين لنا تلك الخصائص ايضا أن هناك نسبة لابأس بها من المهاجرين المطلقين والمطلقات وأن الاناث المطلقات أكثر هجرة من الذكور المطلقين، وأن نسبة المطلقات إلى مجموع المهاجرات أعلى من نسبة المطلقات إلى مجموع غير المهاجرات.

3) تختلف الهجرة الداخلية عن الخارجية من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين ومقارنته بغير المهاجرين. ففي حالة الهجرة الداخلية نلاحظ أن نسبة الذين يحملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين أعلى من مثيلتها بين غير المهاجرين، وكذلك الثانوي والجامعي، أما الاعدادي وبدون مؤهل فالنسبة أعلى لدى غير المهاجرين. وتختلف النسب في حالة من يحملون مؤهل المعاهد حيث تزيد نسبة الاناث اللواتي يحملن هذا المؤهل بين المهاجرات عن مثيلتها بين غير المهاجرات، وعكس ذلك للذكور. ويشتد تأثير المستوى التعليمي في حالة الهجرة الخارجية حيث لاحظنا أن المهاجرين إلى الخارج الذين يحملون مؤهلات الثانوي والمعاهد والجامعي أعلى بكثير من النسب المماثلة لغير المهاجرين بينما في المستويات الأخرى فان النسب للمهاجرين أقل من مثيلاتها لغير المهاجرين. ورغم هذا الاختلاف بين الهجرة الداخلية والخارجية إلا أنهما تتفقان في أن نسبة الذين يحملون مؤهل الثانوي والجامعي بين المهاجرين أعلى من نسبة أمثالهم لدى غير المهاجرين، وهو دليل على تأثير التعليم في الهجرة.

4) ان هناك علاقة وثيقة بين التعليم والمهن للمهاجرين فنلاحظ في حالة الهجرة الخارجية أن نسبة العاملين من الفنيين والتقنيين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية أعلى بكثير من مثيلاتها لغير المهاجرين (حوالي ثلاثة أضعاف النسبة)، بينما في حالة المهن الأخرى نلاحظ أن نسبة العاملين فيها أعلى لدى غير المهاجرين، ومعنى ذلك أن الانتقائية في التعليم هي ايضا انتقائية للمهن، وبالتالي فان هناك تركيزا على هجرة العقول. أما في حالة الهجرة الداخلية فان الاناث المهاجرات تقل نسبتهن في جميع المهن عن غير المهاجرات باستثناء العاملات في المهن الفنية، حيث نلاحظ أن هناك انتقائية بشكل واضح للاناث المهاجرات في هذه المهنة. أما الذكور فان الانتقائية تتركز في العاملين الفنيين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية والخدمات. أما في المهن الاخرى فان نسب غير المهاجرين أعلى من نسب المهاجرين.

5) ان انتقائية الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية تبين لنا مايلي:

أ) ان نسبة المهاجرين صغار السن (تحت 15 سنة) أعلى في حالة الهجرة من عمان، معان، واربد وأقل في حالة المحافظات الأخرى، وان الاناث أكثر هجرة من عمان والبلقاء، والذكور أكثر هجرة من الاناث في المحافظات الأخرى، كذلك فإن أعلى نسبة للمهاجرات المطلقات هي بين المهاجرات من الكرك والبلقاء ومعان.

ب) ان المهاجرين من محافظة عمان تقل مستوياتهم التعليمية عن مستويات امثالهم غير المهاجرين، بينما المهاجرون من المحافظات الاخرى فإن مستوياتهم التعليمية أعلى من امثالهم غير المهاجرين.

جـ) ان نسبة العاملات في الاعمال الفنية لدى المهاجرات من محافظتي عمان والبلقاء أعلى من نسبة امثالهن لدى غير المهاجرات (مما يدل على وجود الانتقائية لهجرة الاناث في هذه المهنة ومن هاتين المحافظتين). أما في ما يتعلق بالعاملات في الادارة فان الاناث المهاجرات من اربد والبلقاء تزيد نسبتهن عن امثالهن غير المهاجرات. ويلاحظ ايضا ان العاملين في الاعمال الكتابية ذكورا واناثا تزيد نسبتهم عن امثالهم من غير المهاجرين من محافظات اربد، الكرك ومعان.

6) ان الانتقائية في الهجرة الاردنية مازالت مستمرة من حيث اتجاهاتها ومستوياتها في السبعينات والثمانينات.

7) ان هناك اوجه تشابه واختلاف في انتقائية الهجرة بين الاردن وبعض الدول العربية حيث تتشابه خصائص الحالة الزواجية وهجرة الاسر وتختلف خصائص المهن والتعليم.

ان النتائج السابقة ايدت بشدة الافتراضات المطروحة حول انتقائية الهجرة الاردنية، الداخلية والخارجية، فقد أوضحت تلك النتائج اشتداد هجرة الاسر وبالتالي المتزوجون، كما بينت التأثير الواضح للتعليم على الهجرة فكانت نسبة من يحملون المؤهل الثانوي والجامعي بين المهاجرين اعلى بكثير من امثالهم غير المهاجرين، وامتد تأثير التعليم لينعكس في انتقائية المهن ايضا. وجاءت النتائج مؤكدة أن بعض المحافظات تجذب فئات معينة من السكان دون غيرها فالاناث اكثر مهاجرة من محافظة عمان والبلقاء، والمهاجرون من مختلف المحافظات (باستثناء عمان) يتمتعون بمستوى تعليمي اعلى من غير المهاجرين في محافظاتهم.

لقد اظهر هذا البحث بشكل واضح اهمية التركيز على الانتقائية في الهجرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فخصائص المهاجرين تعد في الوقت الحاضر من المجالات الحيوية لدراسة الهجرة، وهي محور الدراسة في انتقائية الهجرة الخارجية كما انها الهدف

المنشود في التخطيط للهجرة الداخلية. وقد كشف هذا البحث النقاب عن بعض جوانب الانتقائية في الهجرة الاردنية التي ربما تشكل الاساس للمخططين وصانعي القرار عند وضع خطط التنمية، إلا ان هناك جوانب اخرى لم يستطع الباحث تغطيتها في هذا البحث ويأمل أن تتم دراستها مستقبلا وتتمثل في مقارنة خصائص المهاجرين الاردنيين إلى الخارج مع خصائص المهاجرين الوافدين إلى الاردن، وكذلك اجراء دراسة بين انتقائية الهجرة الاردنية وانتقائية الهجرة في بعض الدول العربية الاخرى اذا ما توفرت البيانات اللازمة.

المصادر العربية

الربايعة، أ.
1982 هجرة الريفيين من الاغوار الشمالية إلى مدينة اربد : دوافعها، مشكلاتها وآثارها على خطة التنمية. عمان : دار الشعب.

الادارة المركزية للاحصاء.
1982 نتائج التعداد العام للسكان لعام 1980، أبو ظبي.

الادارة المركزية للاحصاء.
1981 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1980. الكويت.

مصلحة الاحصاءات الوطنية.
1977 نتائج التعداد العام للسكان 1974. الرياض.

دائرة الاحصاءات العامة.
1964 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1961، المجلد رقم 1، الخصائص العامة للسكان. عمان. الاردن.

———————
بدون تاريخ دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن: عمان، الزرقاء، الرصيفة، العقبة، جرش وعجلون لعام 1976. عمان. الاردن.

———————
1983 التعداد العام للمساكن والسكان 1979، المجلد رقم 2 الجزء 1. عمان. الاردن.

أبو صبحة، ك، برهم، ن.
1987 الهجرة الداخلية في الاردن: طبيعتها، اتجاهاتها، دوافعها، وأسبابها وبعض النتائج المترتبة عليها. عمان: منشورات الجامعة الاردنية.

الوحيشي، خ.
1988 التنمية الريفية والهجرة الداخلية، عوامل الطرد في الريف ـ حالة تونس ـ بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس 13-15 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط . الكويت.

فارغ، ف .
1981 احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي، (ترجمة جورج ابي صالح) بيروت: مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر.

عبدالمعطي، ع.
1988 «الهجرة الريفية الحضرية في مصر»، بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس 13-15 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

سمحة ، م.
1980 «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان 1948-1977» مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 19 : 45-63.

———

1984 أ «القوى العاملة البديلة في الاردن 1980 مع التركيز على محافظة عمان» مجلة دراسات، 11، (1) : 123-154.

———

1984 ب «تطور الاوزان السكانية للمدن الاردنية 1952-1979» مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 24 : 79-107.

سحويل، ن.
1986 هجرة الاردنيين إلى الخارج ـ الكويت والسعودية ـ واثرها على الاستخدام والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

كلالده ، ن.
1968 بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين هجرة داخلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

وزارة العمل الاردنية
1980 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

———

1983 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

1985 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

هيئة الامم المتحدة

بدون تاريخ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات، السفر العربي، الطبعة الثانية.

المصادر الاجنبية

Birks, J. & Sinclair, C.
1978 International Migration Project: Country Case Study - The Hashemite Kingdom of Jordan. Geneva: International Labour Office.

Clarke, J.
1972 Population Geography (2nd ed.). Oxford: Pergamon Press.

Dodgeon, H.
1978 International Population Migrations and the Arabian Peninsula. Unpublished master's thesis, Durham University, U.K.

Findlay, A. & Samha, M.
1985 "The Impact of International Migration on the Urban Structure of Amman." Espace - Population - Societies (Lille University) 1: 93 - 99.

Saket, B.
1983 "Economic Use of Remittances: The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University, Amman, 12 - 13 March.

Share, M.
1983 "Migration and Domestic Labour Market Policies – The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University, Amman, 12 - 13 March.

Shaw, P.
1975 Migration Theory and Fact. Philadelphia: Regional Science Research Institute.

النفط والتعاون العربي

* مجلة فصلية تصدر باللغة العربية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
* تعنى بدراسة دور النفط في التنمية والتعاون العربي
* صدر العدد الأول منها عام 1975
* تتضمن الأبواب الثابتة التالية :

مقالات أساسية ـ تقارير ـ مراجعات كتب ـ وثائق ـ ببليوغرافيا باللغتين العربية والانكليزية ـ ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الاشتراك السنوي

الأفراد : 5 د.ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د.ك أو 40 دولاراً أمريكياً

تضاف أجور البريد كما يلي :

الكويت : 500 فلس

الأقطار العربية : 1 د.ك أو 4 دولارات أمريكية

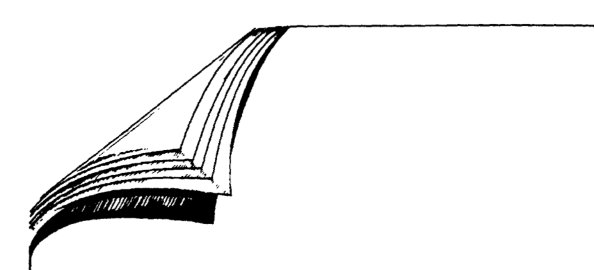
البلدان الأخرى : 2 د.ك أو 8 دولارات أمريكية

الاشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

تطلب من : إدارة الاعلام والمكتبة ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب 20501 الصفاة ، الكويت 13066 ، هاتف 2420061

تلكس NAFARAB 22166 KT ، فاكسملي 2426885



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

التغييرات في اوروبا الشرقية: الى أين؟

اسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

فرضيات أولية

ينطلق مدخلنا إلى هذه المناقشة من فرضيتين أساسيتين لهما في تقييمنا اعتبار ووزن خاصان في مايتعلق برصد المسارات المستقبلية المحتملة للانتفاضة السياسية العنيفة التي تجتاح مجتمعات وأقطار أوروبا الشرقية وتهزها من أعماقها بقوة أذهلت العالم كله، شرقه وغربه، ووضعته أمام التساؤل الكبير: التغييرات في أوروبا الشرقية: إلى أين؟.

أما أولى هاتين الفرضيتين فهي أنه من الخطأ تصور أن هذا الحدث الدولي الكبير الذي يكاد يشكل ثورة كاملة في ظروف السياسة الدولية المعاصرة وأوضاعها، قد انبثق من فراغ، أو أنه جاء مقطوع الصلة بما سبقه من وقائع وتطورات في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وإنما الأصح والأقرب إلى الواقع هو أن يقال إن كل هذا الذي يجري على المسرح السياسي في أوروبا الشرقية في الآونة الحاضرة، هو بمثابة مرحلة متقدمة، وإن لم تبلغ نقطة الذروة بعد، في مساق طويل من التفاعلات التي أفرزتها مجريات العلاقة بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب الثانية، والتي استمرت تأثيراتها تتعمق وتتراكم على نحو لم يتوقف قط. وقد عبرت تلك التأثيرات المتراكمة عن نفسها بصورة صريحة وعنيفة أحيانا، وبصروة سلبية أو غير مباشرة في أحيان أخرى، تبعا لتراخي القبضة السوفييتية أو اشتدادها على تلك الدول. وكذلك تبعا لتذبذب مسار خط الحرب الباردة بين الكتلتين المتنازعتين إن ضيقاً أو انفراجاً. بعبارة أكثر تحديدا، فان الانتفاضة السياسية الراهنة في أوروبا الشرقية جاءت نتيجة مقدمات طويلة سبقتها وهيأت لها، وإن كان الذي أدهش العالم وأثار استغرابه هو كل هذا الزخم الذي بقي مختبئا تحت السطح، ولم يكشف عن نفسه الا متأخرا.

وأما عن فرضيتنا الثانية، فهي أنه بقدر ماتثيره تلك التحولات الراديكالية في أوضاع مجتمعات أوروبا الشرقية من رد فعل دولي واسع يمتليء بمشاعر غامرة من السعادة والتفاؤل

حول مستقبل السلم الدولي وحول مستقبل قضية الحرية والديمقراطية في العالم، فان ثمة خوفاً متزايداً يغشى أوساط المراقبين الدوليين مبعثه أن مضاعفات التغيير قد تطال بعض الأسس والركائز الحيوية التي يستند إليها بناء الأمن العالمي برمته، وتحقق هذه الدرجة العالية من التوازن النسبي في معادلات القوة الدولية السائدة حاليا بين المعسكرين الكبيرين. ولايشك هؤلاء المراقبون في أنه إذا تعذر احتواء هذا الخلل المحتمل، أو فشلت المحاولات المبذولة للاقلال من حجم المخاطر والتحديات التي ستنجم عنه، فان العالم قد يجد نفسه مدفوعا وبسرعة كبيرة باتجاه حرب نووية شاملة. أما كيف يمكن أن يحدث ذلك، وضمن أي سياق، وتحت أى ظروف أو شروط، فهذا ماسنحاول تبيانه وتفسيره في موضع لاحق من هذا العرض.

وبالرجوع إلى الفرضية الأولى التي تتصل بموضوع العلاقة بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وما أفرزته من نتائج وتأثيرات وثيقة الصلة بالتطورات الراهنة في هذه البلدان الاشتراكية الأوروبية، فلسوف نجد أن تلك العلاقة قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عبر حقب رئيسية أربع هي: الحقبة الستالينية الممعنة في استبداديتها وتطرفها، ثم حقبة خرتشوف الأخف وطأة نسبيا، فحقبة بريجنيف التي كانت ارتداداً باتجاه التشدد وإحكام القبضة السوفييتية وفرض الانضباط في العلاقات المتبادلة للطرفين من مركز القوة الذي لايقبل التحدي للدور السوفييتي القائد والمسيطر، وأخيرا حقبة غورباتشوف الأكثر ثورية بكل المقاييس والتي سوف نختصها بالقسط الأوفر من تركيزنا واهتمامنا بطبيعة الحال.

الحقبة الستالينية

في مايختص بالحقبة الستالينية التي كانت أفظع تلك الحقب الأربع بمعيار قسوة ولا إنسانية الوسائل التي استخدمت في الهيمنة على دول أوروبا الشرقية واخضاعها، فقد كان من أبرز سماتها التي كشفت عنها:

1) ادارة علاقات هذا التحالف غير المتكافيء بصورة مستبدة تماما، مما تحول بتلك الدول في حقيقة الأمر الى مجرد توابع تدور في فلك الاتحاد السوفييتي وتأتمر بأوامره حسبما تمليه مقتضيات استراتيجيته العالمية الجديدة.

2) تأمين الدرجة القصوى من الالتزام العقائدي الذي لم يترك ولو هامشا ضيئلا من المرونة التي تأخذ في حسبانها ما قد يعكسه واقع تلك المجتمعات الاشتراكية وظروفها وتجاربها السياسية والاجتماعية الذاتية من اختلافات وتباينات، أي أن حق الاختلاف، أو بالأحرى مبدأ تعدد الطرق نحو الاشتراكية، لم يكن مقبولا ولامسموحا به.

3) تنصيب نظم حاكمة في تلك البلدان لاتحمل غير الولاء المطلق والانقياد التام للكرملين، وكانت عملية ازاحتها من السلطة واحلالها بغيرها تتم طبقا لهذه القاعدة وحدها ولاشيء سواها، ومن ثم فانه لم تبرز مكانة رؤساء تلك الدول والحكومات كقادة وطنيين حقيقيين، بقدر ماكانوا أعوانا ومجرد أدوات يجري توظيفها في بلادهم لحساب السوفييت.

4)اطلاق يد الأجهزة البوليسية التي كانت مضرب المثل في شدتها وجبروتها في تنفيذ سياسات القمع الداخلي تحت الشعار التقليدي: ضرورة التصدي لعناصر وقوى الثورة المضادة والاجهاز عليها بلا هوادة، والحاجة الى كشف واحباط كل أشكال التآمر الامبريالي الذي يستهدف تقويض هذه النظم الاشتراكية واختراقها لحساب الغرب.

5) اخماد المشاعر والنزعات القومية رغم قوة جذورها التاريخية في تلك البلدان الأوروبية العريقة في تراثها ونضالها القومي، وذلك من منطلق الزعم بتعارضها مع أسس العقيدة الماركسية اللينينية. وبذلك بقيت نار القومية في أوروبا الشرقية مختبئة تحت الرماد تتحين الفرصة المواتية للتعبير عن نفسها.

كانت هذه مرحلة الحرب الباردة في السياسة الدولية وهي في قمة توترها واشتدادها، مرحلة الخوف الذي تملك الاتحاد السوفييتي من منازلة الغرب في حرب عالمية جديدة، سيما أن عقدة حربه مع ألمانيا النازية التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين مليون سوفييتي كانت لاتزال تحدث تأثيرا عميقا في مسلكه الدولي. وهذا الخوف هو الذي دفعه الى تنفيذ سياسة وقائية قوامها تعزيز سيطرته على تلك الدول باعتبارها الحلقات الاستراتيجية الأكثر أهمية في حزام أمنه العالمي الجديد.

حقبة خروتشوف

ثم تأتي حقبة نيكيتا خروتشوف (1955-1964) التي كانت تمثل انسلاخا كاملا من الحقبة الستالينية. كان مدخل خروتشوف الجديد الى التغيير والتصحيح، هو نقد الستالينية بممارساتها القائمة على القهر وعبادة الفرد ومصادرة حق الاختلاف في الرأى، نقدا عنيفا شاملا بحيث لم يترك للعهد الستاليني ايجابية واحدة تحسب له. وقد اتسعت حلقة النقد لتشمل ماكان يشكل في وقته المضمون العقائدي غير المرن للسياسة الخارجية السوفييتية. وهو المضمون الذي أخفق في ادراك متغيرات العصر واستيعابها بصورة صحيحة والتأقلم معها، الخ. من هنا اندفع خروتشوف وبجهد دبلوماسي دولي متميز وبكثافة شديدة لانظير لها في تاريخ الدبلوماسية السوفييتية الحديثة باتجاه خفض توترات الحرب الباردة، وتحقيق نوع ما من التقارب مع الغرب في إطار استراتيجية سوفييتية دولية جديدة هي استراتيجية

التعايش السلمي الشهيرة التي تقدمت وتطورت فيما بعد الى ماعرف بالمدخل السوفييتي الى تحقيق درجة أعلى من التعايش التنافسي Competitive Co-existence بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة.

لقد انعكست تلك الاستراتيجية التعايشية المرنة ايجابيا على علاقة الاتحاد السوفييتي بحلفائه في أوروبا الشرقية أو هكذا بدا الأمر في المراحل الأولى من تطبيقها على الأقل. فقد حاول خروتشوف من جانبه اصلاح جسور تلك العلاقة والتحول بها من نمطها القائم على الاخضاع والتسلط الى علاقة تستند الى قاعدة مناسبة من المشاركة الايجابية والتفاعل الحر. ففي عام 1955، وفي محاوله لتسوية النزاع المستحكم مع يوغسلافيا، وهو أحد موروثات الحقبة الستالينية الذي تفجر حول هامش المرونة العقائدية الذي يجب توفيره والاقرار به في مضمار تنفيذ تجارب التحول الاشتراكي، جاءت اشارة خروتشوف التي لايخفى مغزاها ومفادها أن مسألة التطور الاجتماعي هي شأن داخلي يخص الدول المعنية به وحدها. وقد أغضبت تلك الاشارة الجناح المحافظ أو المتشدد في صفوف الزعامة السوفييتية الحاكمة، الذي تزعمه آنذاك مولوتوف، الذي كان توجهه العام لايزال ستالينيا في جوهره، وذلك لتخوفه من مضاعفات هذه المرونة العقائدية الجديدة على مركز الاتحاد السوفييتي في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية.

تصاعد الخلاف بين الليبراليين والمحافظين

ويأتي محك الاختبار بين التيارين الاصلاحي الليبرالي والمتشدد المحافظ مع أحداث بولندا والمجر في أكتوبر 1956، وهي التي كانت أشبه بانتفاضات شعبية عارمة ضد استمرار تسلط الاتحاد السوفييتي عليهما.

بالنسبة لبولندا فقد هيأت لانتفاضتها التي اندلعت في صورة اضطرابات عمالية عنيفة في بوزنان، بضعة تطورات داخلية هامة منها: تزايد حدة النقد في أجهزة الحزب الشيوعي البولندي ضد كافة السياسات والممارسات التي انتهجتها قيادات الحزب وانتهت بها الى حالة من التبعية الكاملة للاتحاد السوفييتي، في وقت تدنت فيه وباطراد مستويات المعيشة كنتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في بولندا.

وبسبب هذه الانتفاضة العمالية وماكانت تمثله من مغزى عميق في دولة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة، فقد انشقت القيادة الحاكمة على نفسها وتوزعت بين اتجاهين: الاتجاه الذي يدعو الى تطبيق منهاج ليبرالي في الحكم يقوم على احتضان مطلب الاصلاح والتغيير مع التوسع في احترام الحريات الفردية والعامة، والاتجاه الآخر الذي نادى بالابقاء على جوهر التجربة الستالينية والافادة من ايجابياتها دون أن يعني ذلك بالضرورة التشبث

بالوسائل الستالينية التي تجاوزتها ظروف المرحلة. وقد انتهى الخلاف بتنصيب جومولكا في السلطة الذي كان أحد العناصر المغضوب عليها في العهد الستاليني لميوله القومية الواضحة. وهكذا جرى احتواء أزمة العلاقات البولندية ـ السوفييتية دون حاجة الى تدخل مباشر من جانب الاتحاد السوفييتي لوضع الأمر في نصابه. لكن الأزمة الأخطر حدثت اثر وصول الزعيم ايمري ناجي الى السلطة في المجر، وقد كان ناجي بنزعته السياسية المرنة والمنفتحة الى حد التحرر، يشكل نموذجا جديدا للزعامات الحاكمة في أوروبا الشرقية يصعب على الجناح المحافظ في القيادة السوفييتية قبوله أو السماح له بالبقاء والاستمرار.

منذ البداية أعلن ناجي أن المجر ستتخلى عن نظام الحزب الواحد، الأمر الذي كان يعني في مفهوم السوفييت تعريض سلطة الحزب الشيوعي المجرى للخطر، والتخلي بالتالي عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا كأساس للحكم، وفتح الطريق أمام عودة النظام الرأسمالي، واستيلاء القوى المناهضة للاتحاد السوفييتي على الحكم. وقد زاد ناجي على ذلك بأن أعلن اعتزام المجر انهاء عضويتها في حلف وارسو. وكانت هذه الاعلانات الخطيرة المتتالية بمثابة تجاوز لكل الخطوط الحمراء التي تعين حدود المسموح من غير المسموح في دائرة العلاقة المتبادلة بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي، ومن هنا كسب المتشددون في الكرملين التحدى الذي ظلوا يراهنون عليه منذ أن بدأ خروتشوف يروج لأفكاره الجديدة، وكان لهذا أثره القوي في قرار الحكومة السوفييتية التدخل عسكريا في المجر حيث تم اخماد الثورة والاطاحة بناجي ومجموعته من السلطة، واحلالهم بجانوس كادار الذي حرص على تأكيد العلاقة المتميزة، علاقة التحالف والصداقة التي تربط بلاده بالاتحاد السوفييتي، مع التنويه باستعداده لكفالة قدر أكبر من حرية الحركة السياسية في الداخل.

خروتشوف ينضم الى المتشددين

في النصف الثاني من حقبة خروتشوف، تزايدت قوة الجناح المتشدد في القيادة السوفييتية الذي لم يجد خروتشوف بداً من الانضواء تحت لوائه في نهاية الأمر.

كان السبب في ذلك تصاعد خط الحرب الباردة وتفاقم توتراتها لعدة أسباب تتصل كلها أو معظمها بظروف الواقع الدولي ومتغيراته، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط في مرحلة مابعد احتواء أزمة السويس، تفوق السوفييت على الغرب في مضمار انتاج الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات لفترة امتدت زهاء أربع سنوات (1957-1961)، الأزمتان الدوليتان العنيفتان اللتان اندلعتا بسبب الخلاف حول برلين ومضايق كيموي (1958-1959)، انهيار مؤتمر الأقطاب الرباعي في

باريس (1960)، الخلاف المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول كوبا الذي وصل ذروته مع احداث أزمة الكاريبي (1962) والذي كاد يفجر حربا نووية عالمية بين القوتين العظميين، وتصاعد النزاع الصيني السوفييتي وهجوم الصينين المتواصل على الخروتشوفية التي وصموها بالتحريفية والجبن والارتداد عن الأصول الماركسية اللينينية الصحيحة، وفي خضم تلك التوترات الدولية المتلاحقة أوعز السوفييت الى السلطة الحاكمة في ألمانيا الشرقية بإقامة حائط برلين الشهير (أغسطس 1961)، الذي أدى الى ايقاف حرية التنقل تماما بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، وكانت تلك الخطوة بمثابة رسالة تحذيرية موجهة الى الغرب كله تبرز تصميم الاتحاد السوفييتي على البقاء في مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية مهما كلف الأمر.

رومانيا: توجهات مرنه وسياسات اكثر استقلالية

إثر احتواء أزمة الكاريبي أخذ مسار خط الحرب الباردة يتراجع تدريجيا وتهدأ حدته. فمنذ عام 1963 وقرب نهاية حقبة خروتشوف، برز توجه جديد لدى القيادة السوفييتية يميل الى تحقيق مستوى أفضل من التقارب والتفاهم مع الغرب للسيطرة على الأزمات الدولية المفاجئة ومنع تحولها الى حروب نووية عالمية مدمرة. وهذا التوجه المرن كان له أثره الواضح في تقليل الضغط السوفييتي على دول حلف وارسو، وأتى رد الفعل الأول لهذه الليونة النسبية الجديدة، من جانب رومانيا تحت قيادة تشاوتشيسكو، وبالتحديد منذ عام 1964 فصاعدا. وعبر ذلك عن نفسه في صورة تنامي توجهاتها المستقلة عن موسكو وعن السياسات الجماعية السائدة في حلف وارسو، وانفردت رومانيا بمواقفها المتحررة ازاء عدد من القضايا الأساسية سواء داخل حلف وارسو أو خارجه، ومن ذلك؛ رفضها سياسات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميكون على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وتحفظها على المطالبات السوفييتية بضرورة زيادة اسهاماتها المالية لمسايرة التوسع في النفقات العسكرية لحلف وارسو، وعدم مساندتها للاتحاد السوفييتي في نزاعه مع الصين، وعدم اتفاقها مع السياسة التى أقرتها دول حلف وارسو تجاه ألمانيا الغربية، ونقدها للتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. الخ . .

لقد ذهبت الزعامة الرومانية شوطا بعيدا في ابراز هذا التوجه المستقل الذي تفوقت به آنئذ على باقي دول حلف وارسو. ولا أدل على صحة هذا الزعم من الاعلان الذي صدر في رومانيا في عام 1964 وسمى باعلان الاستقلال الذي جاء في بعض فقراته: «ان من حق كل حزب ماركسي لينيني أن يطور ويختار لنفسه صور ووسائل البناء الاشتراكي، إذ لايمكن أن يكون هناك حزب أب قائد (والمقصود بذلك الحزب الشيوعي السوفييتي)، وأحزاب قاصرة منقادة له، ولكن هناك الأسرة الكبيرة للأحزاب الشيوعية والعمالية التي

تتمتع كلها بحقوق متساوية». وفي ما يتعلق بموقف رومانيا من عضويتها والتزاماتها في حلف وارسو، فقد طالبت رومانيا بانسحاب القوات السوفييتية من أراضيها لعدم اقتناعها بقوة المسوغات التي تبرر استمرار هذا التواجد. ففي مايو 1966 أعلن تشاوتشيسكو وبجرأة غير معهودة لدى قادة دول أوروبا الشرقية: «أن الأحلاف العسكرية، ووجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية في أراضي دول أخرى، تحول دون توفير المناخ الذي يساعد على ازدهار التعاون بين الشعوب: اضافة الى مايمثله هذا الوضع غير الطبيعي وغير المقبول من اعتداء على مبدأ الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية» ومن هذا المنطلق اقترح تشاوتشيسكو الغاء حلفي الناتو ووارسو لدعم فرص السلم والاستقرار الدوليين وكان قد سبق ذلك القرار الذي اتخذته رومانيا بمقاطعة المناورات العسكرية المشتركة لدول حلف وارسو، واستمر قرابة ثلاث سنوات (1964-1967).

حقبة بريجنيف: التراجع باتجاه سياسة احكام القبضه

لقد ازدهرت هذه التوجهات الاستقلالية الرومانية خلال السنوات الأولى من حقبة حكم بريجنيف، وهي السنوات التي تميزت في عمومها بسعى الاتحاد السوفييتي الى تحسين علاقته بالغرب في اطار عملية مراجعة واعادة تقييم لأهداف استراتيجية الاتحاد السوفييتي الدولية وسلم أولوياتها ووسائلها التنفيذية التي أصبح مستقبلها مرهونا بالمدى الذي سيتم فيه تحقيق تقارب أكبر مع دول التحالف الغربي وبالأخص مع فرنسا الديجولية.

بيد أن هذه العملية الوفاقية منيت بانتكاسة حادة بسبب تداعي بعض التطورات الدولية التي فرضت نفسها على العالم فرضاً، وزادت كثيرا من حدة التوتر الدولي. من ذلك مثلا: حرب يونيو 1967 في الشرق الأوسط بانعكاساتها ومضاعفاتها السالبة على قوة السوفييت في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وتفاقم أوضاع النزاع الصيني السوفييتي كرد فعل لأحداث الثورة الثقافية في الصين (عام 1966 ومابعده) بميولها المعادية للسوفييت، وتصاعد الحرب الفيتنامية الى مستوى غير مسبوق من الخطورة والتهديد للسلم الدولي، وتنفيذ ألمانيا الغربية سياسة الانفتاح على شرق أوروبا مما زاد من مخاوف السوفييت حول التأثيرات المحتملة لتلك الاستراتيجية الغربية الجديدة على مواقف وسياسات دول حلف وارسو، وبروز التفوق الأمريكي وبهامش يعتد به في مضمار التسلح النووي الاستراتيجي، ونجاح الصين في تطوير قدراتها النووية بسرعة فاقت كل التوقعات مما ترتب عليه رفع درجة التهديد العسكري على الجبهة الصينية السوفييتية... الخ.

هذه المؤشرات السالبة في مسار خط الحرب الباردة أدت الى تشديد القبضة من جديد على دول حلف وارسو لمحاصرة المخاطر والتحديات الدولية الجديدة ومحاولة

احتوائها أو تحييدها، وكذلك لدعم الأمن السوفييتي المهدد من أتجاهين رئيسين: الصين بقوتها النووية المتعاظمة من جهة، وحلف الناتو بقدراته النووية الضاربة التي بلغت مستوى قياسيا في تلك الفترة نفسها. وكانت نقطة البداية في تنفيذ سياسة احكام القبضة على دول شرق أوروبا، مع تشيكوسلوفاكيا.

الازمة التشكية: البدايات والتداعيات

وفي رأينا فانه لايعد من قبيل المبالغة الزعم بأن أزمة العلاقات السوفييتية ـ التشيكية كانت أخطر الأزمات التي واجهتها حكومة ليونيد بريجنيف اطلاقا في تاريخ علاقتها بدول أوروبا الشرقية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف الأربعينات.

بدأت هذه الأزمة التي أخذت بعداً دوليا محدودا في البداية ثم اتسعت أبعادها لتصبح أزمة دولية خطيرة فيما بعد، مع القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في يناير 1968 بانتخاب الكسندر دوبشيك سكرتيرا أول للحزب خلفا لسلفه أنتونين نوفوتني الذي عرف بنزعته المحافظة المتشددة. وقد حرص دوبشيك الليبرالي التوجه، منذ لحظة تعيينه في منصبه الجديد، على التأكيد على موقفه المتجاوب مع مطلب الاصلاح والتغيير، معلنا أن التغيير الذي حدث في الكوادر القيادية للحزب ليس سوى المقدمة نحو حركة ديمقراطية تستهدف استرجاع الوجه الانساني لتجربة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، كما عبر عن قناعته الراسخة بأن المجتمع التشيكي قد نضج وبات مهيئا لأن يتطور باتجاه اقامة مجتمع ديمقراطي اشتراكي حقيقي بعيدا عن بريق الشعارات النظرية التي ضلت طريقها الى التنفيذ.

لقد أوضح برنامج دوبشيك تبعات الدور القيادي للحزب الشيوعي بأنها ليست مجرد الاكتفاء بممارسة السلطة، ولكن بتنمية المجتمع الاشتراكي وتعزيز قضية الحرية الانسانية فيه. فالحزب لايستطيع أن يفرض سياسته بالأوامر والتوجيهات وإنما بعمل أعضائه ودأبهم وصحة نظرياته. وقد ركز هذا البرنامج الاصلاحي على عدة محاور أساسية كتغيير مركزية السلطة على مختلف مستوياتها والتحول بها الى النمط اللامركزي، وتعديل أسس العلاقة بين الحزب والجهاز الحكومي، وبينهما وبين الجماهير، وكذلك السعي نحو ايجاد ادارة علمية كفية مع توفير شتى الضمانات التي تحول دون العودة مرة أخرى الى الوسائل التقليدية التي تقادم عليها الزمن وبرهنت على عدم فعاليتها وقلة جدواها، وفتح الباب على مصراعيه أمام طموح الأجيال الشابة لتسهم بدور حيوي في تحقيق الانجازات المأمولة...الخ.

هذه المفاهيم الاصلاحية الايجابية التي راجت وازدهرت في ظل ماسمى عن حق

بربيع براغ، أي تفتح الحرية والديمقراطية وتعزز شأنهما في تشيكوسلوفاكيا بعد سنوات طويلة من القمع والقهر والمعاناة، تجاوزت ثانية ماكان الاتحاد السوفييتي على استعداد للتسليم بنتائجه. ومن منطلق التقييم المتشائم لمستقبل هذه العملية الاصلاحية سواء بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا أو لاستقرار النظم الحاكمة في أوروبا الشرقية جاء قرار الاتحاد السوفييتي بالتدخل عسكريا تحت مظلة حلف وارسو لقمع تجربة دوبشيك ووأدها في مهدها، ولقد تضمن اعلان التدخل الصادر عن الحلف في أغسطس 1968 فقرة جاء فيها: «أن تلك القوات سوف تنسحب فورا من أراضي تشيكوسلوفاكيا بعد التأكد من انقضاء التهديدات التي تتعرض لها المكاسب الاشتراكية في تلك الدولة، ولأمن مجموعة البلدان الاشتراكية، وبمجرد أن تقرر السلطات الشرعية أن وجود تلك القوات لم يعد ضرورياً.

لقد نتج عن غزو تشيكوسلوفاكيا اسقاط دوبشيك هو ومجموعته من السلطة لتحل في مكانهم زعامة جديدة ترأسها جوستاف هوساك الذي بادر الى تصفية كل العناصر المرتبطة بحركة دوبشيك الاصلاحية، وكذلك كافة البرامج والسياسات التي تحمس لها دوبشيك وناضل من أجلها في ظروف غير مواتية من العداء والتوتر الذي أحاط بتشيكوسلوفاكيا وحاصرها من كل اتجاه. وعلى الفور أعلن هوساك كما سبق لكادار في المجر بعد قمع انتفاضة 1956، تمسكه بعرى التحالف الكامل مع الاتحاد السوفييتي.

كان أهم ما استحوذ على اهتمام السوفييت وأثار قلقهم العميق من تداعي تطورات الوضع الداخلي في تشيكوسلوفاكيا، هو تخوفهم من انتقال عدوى الاصلاح والتغيير اللذين بدأهما دوبشيك الى بقية أقطار أوروبا الشرقية. وكان هناك بشكل خاص نظامان أزعجتهما تلك التطورات الى أبعد الحدود هما نظام أولبريخت في ألمانيا الشرقية، ونظام جومولكا في بولندا. ولتهدئة تلك المخاوف، صدر اعلان بريجنيف الشهير الذي حاول عن طريق التذرع بالاعتبارات العقائدية، اضفاء مسحة من الشرعية على التدخلات العسكرية السوفييتة في دول أوروبا الشرقية بتصويرها على أنها لاتتم بقرار سوفييتي منفرد وإنما بقرار جماعي من قبل كل دول الحلف، وبأن هدفها هو عدم تمكين الغرب من ممارسته لسياسات التخريب التي تحاول النيل من تضامن دول المجموعة الاشتراكية باشاعة جو من التفكك الأيديولوجي في مواقفها.

مرحلة الوفاق الدولي

ثم تخف حدة هذا التوتر الشديد في علاقة الاتحاد السوفييتي بمجموعة شركائه في حلف وارسو، مع التحسن الكبير الذي طرأ على مناخ العلاقات السوفييتية الأمريكية في مطلع السبعينات والذي تتوج بلقاء القمة بين زعماء الدولتين العظمين في مايو 1972، وأعقبه تنشيط المبادرات الرامية الى عقد مؤتمر عام للتعاون والأمن الأوروبي الذي بدأ

جلساته عام 1973 وانتهى منها في صيف عام 1975 باصدار اعلان هلسنكي التاريخي الذي وضع أساسا جديدا لعلاقات التعاون والتعايش السلمي بين شطرى القارة الأوروبية.

في هذا الوقت بالذات، كان نظام ادوارد جيرك الحاكم في بولندا يمر بأزمة سياسية عنيفة بسبب اخفاق سياسات الاصلاح الاقتصادي مما زاد كثيرا من مشاعر السخط والتذمر الشعبي المتفشية في تلك الدولة الاشتراكية. وطبقا لما تذكره بعض المصادر الدولية فان ديون بولندا الخارجية ارتفعت من أربعة مليارات دولار في عام 1974 الى عشرين مليار دولار في عام 1980، كما زادت نسب التضخم وتعمق الخلل في ميزان المدفوعات البولندي بصورة مخيفة. وعندما أخذت الحكومة البولندية قرارها في يوليو 1980 بزيادة أسعار المواد الغذائية للحصول على موارد مالية اضافية، تفجر الوضع الداخلي بعنف، وكان ذلك الانفجار هو الممهد لبروز حركة النقابات العمالية المستقلة «تضامن» وتألق نجم زعيمها ليخ فاونسا الذي اكتسب وبسرعة مذهلة مكانة النجم الأسطورة في السياسة البولندية.

كان من بين أهم المطالب التي تبنتها حركة تضامن العمالية المستقلة في بولندا: المطالبة باقرار مبدأ التعددية الحزبية. الاقرار بحق العمال في تكوين نقابات حرة لا تخضع لسيطرة الحزب الشيوعي عليها، الخ. ولما كانت تلك المطالب تتجاوز حدود المسموح والمألوف، فقد رفضت الحكومة البولندية مناقشتها أو بدء أي حوار مع المعارضة بشأنها. لكن ازاحة جيرك من السلطة في سبتمبر 1980 واحلاله بكانيا، سهلا على الحكومة الجديدة الدخول في عملية تفاوض مع حركة «تضامن» التي نجحت في استمالة ما يزيد على عشرة ملايين بولندي إلى جانبها. وقد حَفَّزَ هذا التأييد الجماهيري الواسع الحكومة البولندية على تقديم عدة تنازلات سياسية ضخمة لتلك الحركة منها: السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة، مما أدى إلى تنشيط المناخ الفكري والثقافي في بولندا بصورة لا نظير لها من قبل.

حركة تضامن وتفاقم ازمة العلاقات البولندية ـ السوفيتية

إلا أن الأمور تطورت على نحو أسرع وأخطر مما كانت الحكومة البولندية على استعداد لمجاراته أو السكوت عليه. كما أن تلك التطورات الداخلية في بولندا استفزت الاتحاد السوفييتي الذي بعث في يوليو 1981 برسالة تحذيرية إلى مؤتمر الحزب الشيوعي البولندي جاء فيها بلهجة تتسم بالعنف الواضح: «إن القوى المعادية للاشتراكية في بولندا تشكل تهديدا خطيرا لكافة أعضاء المنظومة الاشتراكية وكذلك لأمن حدودها»، وقد ذكَّرت تلك الرسالة بمبدأ بريجنيف الذي يتصدى لمثل تلك التهديدات باستخدام القوة العسكرية المجتمعة لدول حلف وارسو. بيد أن تورط السوفييت عسكريا في أفغانستان

وبكثافة هائلة وغير مألوفة، هو الذي حال بينهم تلك المرة وبين الالتجاء إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر في بولندا على غرار ما فعلوه في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. ومن هذا جرى الايعاز للجنرال ياروزلسكي وزير الدفاع بتنفيذ عملية انقلابية في الداخل مكنته وبسرعة من الاستيلاء على رئاسة الدولة والحزب. وفي التو أعلن النظام العسكري الجديد الأحكام العرفية في بولندا، وفرض حظراً شاملاً على كافة نشاطات حركة تضامن، وتوسع في تطبيق الاجراءات الاستثنائية التي استطاعت إلى حين اخماد تيار التغيير وتجميده.

القانون الثلاثي لعلاقة الاتحاد السوفييتي باوروبا الشرقية

لقد أردنا من هذا كله ابراز ذلك الارتباط الوثيق بين مسارات الحرب الباردة وبين تقدم أو تراجع مؤشرات الاصلاح والتغيير في دول أوروبا الشرقية، لقد ارتبط الأمر وإلى أبعد حد، بمقدار الهامش الذي أتاحه الاتحاد السوفييتي من قوة التعبير لتلك الحركات السياسية والشعبية، وقد اعتمد ذلك بدوره وبالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات الدولية السائدة. وفي رأينا أن هذا الارتباط بأبعاده الثلاثة التي نوهنا بها (مسارات الحرب الباردة، تصاعد أو تناقص التهديد الذي يتعرض له الأمن السوفييتي، الأنعكاس بتعنيف الضغط أو تقليله على دول حلف وارسو)، يضعنا أمام ما يمكن أن نسميه ولو من قبيل التجاوز، بالقانون الذي يحكم العلاقة المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا الاشتراكية.

وقد تأكدت صحة ومنطقية الفرضيات الرئيسية التي يرتكز عليها هذا القانون، وبصورة غاية في القوة والوضوح، مع التداعيات السريعة والتطورات المذهلة التي رافقت حقبة ميخائيل غورباتشوف (1985 -). فعندما انفتحت آفاق عملية الانفراج الدولي على مصراعيها، وعندما أخذت مفاهيم التعامل والتعايش بين القطبين الدوليين العملاقين تنتقل من مرحلة توازن القوى إلى مرحلة توازن المصالح، وعندما نشطت قوة الدفع في عملية ضبط سباقات الأسلحة النووية والاستراتيجية وحققت عددا من الانجازات التاريخية في غضون فترة زمنية قياسية، وعندما اعتنق غورباتشوف لنفسه مفهوم البيت الأوروبي الواحد أو المشترك الذي يمتد جغرافيا من الأطلنطي إلى الأورال، عندما حدث ذلك كله، شهدت معظم أقطار أوروبا الشرقية تحولا باتجاه الديمقراطية وتعزيز الحريات السياسية، لا مثيل له من قبل. ولنبدأ من البداية.

حقبة غورباتشوف ومنهج البريسترويكا في التغير

عندما تولى غورباتشوف السلطة قبل أربع سنوات أو أكثر قليلا، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يأخذ منحى من الانحدار والركود يبعث على القلق الشديد.

ويذكر لنا بعض الخبراء الثقاة في الشؤون الاقتصادية السوفييتية أنه بالرغم من أن الاتحاد السوفييتي أقر عددا من الاصلاحات الاقتصادية الجزئية في منتصف الستينات هادفا منها إلى دعم استقلالية الادارة في الوحدات الاقتصادية للحد من تسلط الأجهزة المركزية عليها، مع التوسع في الأخذ بنظم الحوافز الاقتصادية، فان الطابع العام لأسلوب التخطيط والادارة بقي متسماً بدرجة عالية للغاية من المركزية والجمود. من جانب آخر، فان تلك الاصلاحات الجزئية المحدودة في آفاقها ووسائلها وأهدافها، لم تكن كافية بذاتها للتغلب على آثار الركود الاقتصادي الطويل الذي بدأ الاتحاد السوفييتي يعاني مشكلاته وصعوباته منذ مطلع السبعينات. وكان صلب هذه المعضلة الاقتصادية مرتبطا بعدم وجود الآليات الضرورية التي بمقدورها حفز الوحدات الاقتصادية على التحسين المستمر لانتاجها، أو تهيئة الامكانية التي تسمح بتطوير تكنولوجيا الانتاج، وبالتالي الاستفادة من ثمار التطور العلمي والتكنولوجي. وقد نتج عن هذا الركود، وعن انعدام القدرة على التجديد والابتكار والمبادرة، اتساع الفجوة بين الاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية المتقدمة، وكان لهذا التراجع ضريبته الاقتصادية الفادحة التي تمثلت في اهدار الموارد والطاقات، وارتفاع تكلفة الانتاج بصورة غير اقتصادية بتاتاً.

لقد شخص غورباتشوف أزمة الاقتصاد السوفييتي والادارة السوفييتية في كتابه «بريسترويكا»، أو «أعادة البناء» على النحو التالي:

1) أن المسؤولية عن الركود الذي أصاب عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفييتي تعود في المقام الأول إلى النهج الذي تمسكت به قيادة الحزب والدولة. فهذه القيادة لم تتجاوب بدرجة كافية، ولا في الوقت المناسب، مع ما كانت تفرضه ضرورات التغيير ومتطلباته، وكان ذلك عائدا بالأساس إلى قصورها في استيعاب الأخطار التي ستنجم عن تفاقم أسباب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السوفييتية، وبالتالي فانها لم تكترث ولم تشغل نفسها برسم سياسة واضحة المعالم والأهداف لتخطيها والتغلب على آثارها المتوقعة.

2) أنه إذا كان ثمة هفوات خطيرة تسببت في تباطؤ مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانها لم تكن محصورة كلها في ميدان الادارة الاقتصادية فحسب، وإنما امتدت لتشمل المجال النظري / الأيديولوجي كذلك. من ذلك أن التصورات النظرية عن الاشتراكية بقيت في جوانب كثيرة منها جامدة عند مستوى الثلاثينات والأربعينات. الأفدح من ذلك، أنه جرى تصوير البنية الاجتماعية السوفييتية على أنها خلت من التناقضات، ومن تضاربات المصالح بين مختلف فئات وشرائح المجتمع السوفييتي، وكان هذا الزعم مجافيا للواقع، ولم يعكس بأمانة الأمر على حقيقته. وبطبيعة الحال، فإن هذه التفسيرات

النظرية/ الأيديولوجية الخاطئة قادت بالضرورة إلى نتائج سلبية وخيمة غشيت كل مرافق الحياة في الاتحاد السوفييتي، وحالت دون الكشف عن مزايا النظام الاشتراكي واستثمارها بصورة فعالة وايجابية.

ويبلغ غورباتشوف قمة الجرأة والصراحة عندما يعلن: «أن جذور هذه العملية تكمن في مجموعة النواقص الخطيرة التي عانت منها مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية عند إضطلاعها بوظائفها، وأيضا في الأحكام والتفسيرات النظرية والسياسية التي تقادم عليها الزمن، ولم تعد تساير ظروف الواقع، هذا بالاضافة الى جمود آليات الادارة».

وفي التقرير الذي قدمه غورباتشوف إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في يناير 1987، جاء: «أن أي محاولة لتحويل النظرية التي نسترشد بها إلى مجموعة من البرامج والوصفات الجامدة والصالحة لكل أحوال الحياة وفي كل مكان، إنما تتعارض كل التعارض مع جوهر وروح الماركسية اللينينية. ان الوضع الاقتصادي والسياسي الذي نعيشه، كما أن المرحلة الراهنة من الحقبة التاريخية التي يمر بها المجتمع السوفييتي والعالم كله، أصبحت تتطلب من الحزب ومن كل شيوعي الابداع والعمل بروح التجديد التي تتجاوز أطر التصورات التقليدية التي ولى زمانها».

ويختص غورباتشوف قضية الديمقراطية بأقصى درجات الاهتمام عندما يشير في التقرير المذكور: «يصعب على الرفاق فهم أن الديمقراطية ليست مجرد شعار، وإنما هي جوهر التغيير، ومن ثم يجب عليهم تغيير وجهات نظرهم وعاداتهم كي لا يجدوا أنفسهم على هامش الحياة، إن اشاعة الديمقراطية في المجتمع تطرح من زوايا جديدة مسألة الرقابة على عمل الهيئات الحزبية وغيرها من الأجهزة الادارية والاقتصادية وكوادر العاملين فيها».

ومرة أخرى يبلغ ذروة الشجاعة في كسره للتقاليد والأعراف الحزبية التي فرضت نفسها وبقداسة لا نظير لها على واقع الحياة السياسية السوفييتية عقودا طويلة من الزمن قاربت على السبع، عندما يقول: «إن الاتجاه المهم في نشر الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية، هو عدم التواني عن ترشيح الرفاق غير الحزبيين (أي غير الشيوعيين) للمناصب القيادية، انها مسألة مبدأ».

ثم يُقدِّم غورباتشوف منظوره الذاتي لأفاق التغيير الشامل الذي تنشده «البريسترويكا»، عندما يذكر: «اننا نعيش اليوم مرحلة انعطافية من عملية التغيير التي يجب أن تشمل كل مجالات حياتنا المادية والروحية. وتتميز هذه العملية بتعميق عمليات اعادة البناء واشراك الجماهير العامة بملايين أفرادها في انجازها. لقد باشر الحزب عملية التغيير الثوري، وهو يبدأ بتغيير نفسه. ان هناك أسلوباً واحدا فقط مقبولا لمحادثة الناس هو أسلوب الاقناع، ومن ثم، لا يمكن اللجوء إلا إلى طريقة واحدة هي الحوار على قدم

المساواة». ويضيف: «ان مسألة العلانية هي مسألة مبدئية وبالنسبة لنا إنها مسألة سياسية. فبلا علانية لا توجد ولا يمكن أن توجد ديمقراطية أو ابداع سياسي للجماهير أو إسهام شعبي فعال في عمليات الادارة. إن هذا، إذا أردتم، الضمانة نحو خلق الموقف الذي تتصرف فيه الدولة بروح المسؤولية والذي سيشكل نقطة الانطلاق نحو اعادة بناء كوادرنا سيكولوجيا». ثم يؤكد: «لا توجد في الحزب، ولا يمكن أن توجد، منظمات حزبية خارج الرقابة، مغلقة بوجه الانتقاد. لا يوجد، ولا يجب أن يوجد، قادة لا يخضعون للمسؤولية الحزبية».

وحول تصوره للموقف السياسي الدولي عند هذا المنعطف التاريخي، يقول غورباتشوف: «لقد حان الوقت لفهم الحقائق الصارمة للعصر الذي نعيشه فهما كاملاً، ومن تلك الحقائق، أن السلاح النووي ينطوي في ذاته على اعصار بامكانه أن يمحو الجنس البشري من الوجود. ان مثلنا الأعلى هو عالم بلا سلاح وبلا عنف، وليس ثمة بديل لهذه السياسة». ويؤكد: «أن السعي إلى التفوق العسكري لا يمكن موضوعيا أن يؤدي إلى كسب سياسي لأحد. وهذا يعني أنه لا يوجد في الوضع الراهن بديل للتعاون والتعاضد بين جميع الدول، وعليه يمكن القول إن ظروفا موضوعية قد نشأت ويمكن فيها للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية أن يدور بوسائل التنافس السلمي وحدها».

ان هذا المنهاج الجريء في التغيير الجذري الشامل باتجاه الاصلاح واعادة البناء الذي احتضنه غورباتشوف هو القوة المحركة والدافعة لكل تلك التغييرات المذهلة التي نجحت في أن تحفر مجرى واسعاً لها في كافة مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الاتحاد السوفييتي، والتي لا تزال نتائجها تقوى كل يوم برغم مقاومة القوى التقليدية المحافظة لها، وهي القوى التي تجرى ازاحتها من كافة المواقع القيادية أولا بأول. على أن ما يعنينا هنا هو أنه خلال السنوات الثلاث المنصرمة كان العالم يراقب باهتمام بالغ ما سوف يكون لتلك التغييرات في منهج الحكم السوفييتي من انعكاسات مباشرة على مجريات الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل مجموعة دول شرق أوروبا الاشتراكية.

عدوى البريسترويكا تنتقل الى اوروبا الشرقية

بطبيعة الحال، وكما كان متوقعا، فان عدوى التغيير سرعان ما امتدت إلى تلك الدول، وكانت بولندا بحكم تجربتها الذاتية الثرية والطويلة في هذا المضمار، أكثرها استعدادا للتأثر به والتفاعل معه. ومنها انطلقت الشرارة التي فجرت هذه الثورة السياسية الاصلاحية العارمة التي اجتاحت معظم أقطار أوروبا الشرقية ولا تزال تفاعلاتها في تصاعد مستمر. ففي أغسطس 1989 صدق البرلمان البولندي وبأغلبية ساحقة على تنصيب تادوش مازوفيتسكي الكاثوليكي وغير الشيوعي ومستشار زعيم نقابات «تضامن» ليخ فاونسا، رئيسا لأول حكومة، بولندية لا يتزعمها الشيوعيون منذ أكثر من أربعين عاما. كان هذا التطور المذهل على الساحة السياسية في بولندا يعني ببساطة أنه قد تم انهاء احتكار الحزب

الشيوعي للسلطة، هكذا وللمرة الأولى، في دولة تابعة لحلف وارسو بعد تاريخ حافل من الضبط العقائدي الجامد، الذي لم يعرف التسامح حول هذا الأمر بالذات باعتبار أنه يشكل مقوم الربط الرئيسي بين تلك البلدان الاشتراكية والقاعدة التي يستند عليها تضامنها . . الخ.

ويتساءل المحللون والخبراء حول السبب الذي حدا بالجنرال ياروزلسكي الى تقديم كل تلك التنازلات السياسية والدستورية، وهو الذي سبق له أن قاد انقلابا مدبرا وموعزا به من الكرملين لاخماد قوى التغيير واسكات صوتها؟ وهم يجملون تلك الأسباب في الآتي: 1) تعمق الاقتناع لدى الشعب البولندي بفشل الحزب الشيوعي في تلبية احتياجاته أو في انقاذ الوضع الاقتصادي من عيوبه وأمراضه التي أدت إلى مضاعفة ديون بولندا الخارجية حيث بلغت هذه ما يقارب أربعين مليار دولار في عام 1989. ولهذا، بات الشعب البولندي، أو شرائح واسعة منه على الأقل، يعتقد أنه من المستحيل الابقاء على الاشتراكية في بولندا ضمن الأطر التقليدية التي عفى عليها الزمن وبرهن على فشلها وعدم جدواها بتاتا. 2) روح التحدي والصلابة غير العادية التي تميزت بها سياسات نقابات «تضامن» طوال الفترة التي برزت فيها كقوة رئيسية للمعارضة السياسية في بولندا وأهلها عن جدارة لقيادة القوى التي تقف في صف الاصلاح والتغيير، والتي اعتقدت أن أولى متطلباته كانت تكمن في ضرورة انهاء هيمنة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية هناك. 3) الموقف الايجابي الذي انتهجه غورباتشوف من تلك التغييرات باعتبارها، كما أشار، تخدم مصالح الشعب البولندي من جهة، وتعزز مستقبل التطور الاشتراكي في تلك الدولة من جهة أخرى. 4) التأكيدات المتكررة التي صدرت عن قادة «تضامن» أنفسهم ومؤداها أنهم لا ينوون استبعاد الحزب الشيوعي نهائيا من عملية الحكم من منطلق أن ما يعنيهم بالأساس هو توفير الاستقرار السياسي وتأمينه في بولندا على قدر الامكان، وأن اسقاط الحزب الشيوعي من هذه المعادلة السياسية سوف يؤدي لا محالة إلى المساس بأسس ذلك الاستقرار وتعريضه للخطر. ولهذا السبب الأخير، جاءت الحكومة البولندية الأئتلافية الجديدة موسعة وتمثل كافة الكتل الحزبية التي يضمها البرلمان، وقد احتفظ الشيوعيون فيها بوزارتي الداخلية والدفاع.

ومن بولندا أنتقل مؤشر التغيير إلى المجر التي اتخذ حزبها الحاكم وبمحض إرادته قرارا فريدا من نوعه، فذا في جرأته، بتغيير إسمه من حزب العمال الاشتراكي المجري إلى الحزب الاشتراكي المجري (على غرار الأحزاب الاشتراكية الأوروبية المنضوية تحت لواء الدولية الاشتراكية)، وتغيير اسم الدولة من جمهورية المجر الاشتراكية الشعبية إلى جمهورية المجر، كما جرى حل الميلشيات العمالية التي أنشئت عقب اخماد انتفاضة 1956 التي سلف التنويه بها. وما حدث بعد ذلك من تغييرات راديكالية عنيفة (لا نقصد عنف الوسائل وإنما كثافة النتائج وأهميتها) في كل من ألمانيا الشرقية، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، كل ذلك كان دعما واستطرادا للاتجاه السابق نفسه مع بعض الاختلاف في التفاصيل والجزئيات. وبايجاز يمكن الزعم بأن هناك مجموعة من القواسم المشتركة، التي أبرزتها عمليات التغيير الأخيرة في تلك الاقطار الاشتراكية، وتتمثل في: إنهاء احتكار الاحزاب الشيوعية

للسلطة. اسقاط الأجنحة المتشددة في تلك الأحزاب الشيوعية واحلالها بأخرى أكثر اعتدالا وأكثر تعاطفا وانفتاحا على ضرورات الاصلاح والتغيير واعادة البناء، الموافقة على تشكيل حكومات إئتلافية يرأسها قادة غير شيوعيين، وتمثل عددا كبيرا من القوى والشرائح السياسية التي بقيت محرومة من حقها في التعبير عن آرائها ومواقفها السياسية في الماضي، اطلاق هوية التعبير الشعبي بوسائل التظاهر والتجمهر والاحتجاج دون أية تدخلات أو اجراءات قمع بوليسي، السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار مبدأ التعددية السياسية، كفالة حرية الحركة والانتقال للمواطنين من هذه الأقطار إلى خارجها دون قيد أو حظر، وإبداء التعاطف مع الدعوات المطالبة بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع الغرب، وبالأخص في مضمار الحصول على المعونات الاقتصادية وجدولة الديون . . . الخ.

انتفاضه اوروبا الشرقية: الامال والمخاوف

والآن نأتي إلى طرح التساؤل المحوري في هذه المناقشة وهو: إلى أين؟ وما هي يا ترى الآمال والمخاوف التي تثيرها احتمالات المستقبل وتطوراته؟ وهل سيقدر لهذه العملية التاريخية الفذة أن تمضي قدما إلى الأمام حتى تكتمل نهايتها بتحقق كل أهدافها؟ أم أنها بحكم جرأتها الشديدة، وبطبيعة منهجها الاقتحامي للاصلاح واعادة البناء، وأيضا بأفقها الشامل وغير المحدود باعتبارات الزمان أو المكان، سوف تكون أكثر عرضة لأن تهزم نفسها بنفسها؟ في اعتقادنا أن أي حديث عن الاحتمالات والتوقعات المستقبلية لا يكتمل بغير التعرف أولا على رد فعل الاتحاد السوفييتي وموقف حلف وارسو، وكذلك اتجاه الغرب من النتائج التي أفرزتها الانتفاضة السياسية التي تهز دول شرق أوروبا الاشتراكية بقوة بالغة.

حتى الآن، فان رد الفعل السوفييتي الرسمي لا يزال داعماً ومساندا لتلك الانتفاضة. ولم يكن من المتصور مثلا أن تتعاقب مشاهد التحول السياسي الدرامي في ألمانيا الشرقية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وهي التي كانت حتى الأمس فقط، من أكثر دول أوروبا الشرقية عقيدة ومسلكا، دون ضغط سوفييتي عليها أرغمها على النزول على مقتضيات التغيير والتسليم بأنه لم يعد من المجدي مقاومة تيار الاصلاح وعرقلة اندفاعه. ومما يبرهن على ذلك، أنه عندما أزيح أريك هونيكر المتشدد من سدة السلطة في ألمانيا الشرقية، جاء تأييد غورباتشوف الفوري والحار للخطوات التي نفذها الزعماء الألمان الشرقيون، لما سيكون لها على حد قوله من اسهام ايجابي في تسهيل بناء البيت الأوروبي الموحد.

كذلك، فانه عندما اجتمع وزراء خارجية دول حلف وارسو في العاصمة البولندية بنهاية شهر أكتوبر الماضي (1989)، فانهم أكدوا في البيان المشترك الصادر عن هذا الاجتماع التزام دول الحلف بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها، وكذلك احترامهم لسيادة واستقلال كل دولة عضو. وكان ذلك التأكيد بمثابة الغاء عملي لمبدأ بريجنيف الذي ظل القاعدة الرئيسية التي تحكم تلك العلاقة المتبادلة منذ عام 1968. كما اكد البيان نفسه حق كل دولة عضو في أن تختار بنفسها وباستقلالية تامة صورة نظام الحكم فيها، وسياساتها

الاجتماعية والاقتصادية دون تدخل أو إرهاب من خارج حدودها. ونوه البيان بأن التسليم بهذا الحق يعتبر أمرا ضروريا لاحلال سلام بعيد المدى واستقرار شامل في جميع أنحاء أوروبا، لكنه وفي الوقت ذاته، شدد على ضرورة احترام وعدم انتهاك الحدود الأوروبية، مبينا أن الظروف السائدة حاليا في دول المنظومة الاشتراكية سوف تتمخض عن انفراجة كبيرة من شأنها إنهاء الانقسام الحالي في أوروبا وتقضي نهائيا وللأبد على بقايا ومخلفات الحرب الباردة القديمة.

الغرب ومحاولات الاختراق: الدافع والامكانية

أما عن رد الفعل الغربي فهو، ودون حاجة إلى تأكيد، مغتبط ومتفائل بتلك التطورات السياسية المتسارعة في أوروبا الشرقية الى أقصى حد. ويلخص الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، وهو من أكثر الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث حنكة وخبرة بشؤون السياسة الدولية، موقف الغرب من هذه الأحداث التاريخية بقوله: «أن الغرب يستطيع أن يؤثر في مجريات الأحداث التي تحفر طريقها هناك إذا طبق سياسات مسؤولة للتنافس مع موسكو في أوروبا الشرقية فبهذا وعن طريقه يمكنه أن يساعد في تشكيل عملية التغيير الايجابي والاسراع بها»، ثم يشير. «أنه رغم أن حكومات أوروبا الشرقية حلفاء للسوفييت، إلا أن شعوب أوروبا الشرقية حلفاء للغرب»، ويضيف: «أن هذه الانتفاضات الشعبية هي التي تمثل الواقع السياسي الرئيسي لأوروبا الشرقية، فالمجريون والتشيك والسلاف والبولنديون والألمان الشرقيون والرومانيون والبلغار شعوب قوية، وهم حلفاؤنا في المنافسة الأمريكية السوفييتية، وينبغي لاستراتيجيتنا من أجل المنافسة السلمية أن تستفيد منهم» . . الخ.

وليس هناك من أدنى شك في أن الغرب، برغم تأكيداته الرسمية لغورباتشوف قبل قمة مالطا الأخيرة وأثناءها، بأنه سيمتنع عن تحريك الأمور في مسارات متسرعة من شأنها أن تضر باستقرار الوضع الدولي الحالي أو تمس أسس التوازن في علاقات أطرافه، فانه لن يتوانى بوسائله الكثيرة التي يحذقها ويجيد استخدامها، وله تجربة ثرية في هذا المجال، في اختراق مجتمعات أوروبا الشرقية، واستثمار شتى نقاط الضعف التي يكشف عنها الموقف الحاصل هناك. بعبارة أدق، فانه سوق يشحذ كل أدوات الاختراق والتأثير والاستمالة من اقتصادية وفكرية ودعائية . . الخ. آملا من وراء ذلك دفع الأمور إلى النقطة التي تصل بالاشتراكية في تلك البلدان الى الانهيار بفعل عوامل التحلل الذاتي الطبيعي، وهو ما سوف يترتب عليه بالضرورة، تدمير كل جذور ومقومات الرابطة التحالفية السابقة بالاتحاد السوفييتي، ويدعم هذا المعنى كما يرفع من هذا الاحتمال بمحاولة توسيع الاختراق وتكثيفه، ماجاء على لسان وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر في اشارته إلى ما يحدث في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية. يقول بيكر: «ان هذا الذي يجرى هناك جعلنا نكتشف أنفسنا، وإن جاء ذلك متأخرا كثيرا عن وقته، أن الاتحاد السوفييتي لم يكن سوى نمر من ورق، خلافا لما كنا نعتقد».

الاحتمالات والتوقعات المستقبلية

والآن، ماذا عن التوقعات والاحتمالات المستقبلية؟
تتشعب تلك التوقعات في عدة اتجاهات. فهناك أولا فريق المحللين الدوليين الذين يتصورون لأنفسهم أن التفاعلات التي سوف تنتج عن عمليات التغيير الراهنة، قد تمضي وتتطور وتتصاعد إلى مدى أبعد بكثير مما كان مقدراً لها في الأصل. وأن ذلك قد يصل إلى حد تفجير طاقات عالية وعنيفة من المشاعر الشعبية المعادية للسوفييت في تلك المجتمعات التي عانت كثيرا في الماضي من تسلطهم عليها وقهرهم لها. وقد تطيح تلك الطاقات العدائية بالركائز الأساسية التى بقيت علاقة تلك الدول بالاتحاد السوفييتى مستندة إليها طوال العقود الماضية، وفي طليعة تلك الركائز ومن أهمها وجود قوى صديقة في أجهزة السلطة، والتكتل في اطار رابطة حلف وارسو.

فاذا ما تعرضت تلك الركائز لخطر التدمير، فان الاتحاد السوفييتي سوف يجد نفسه مضطرا رغم أنفه إلى التدخل للسيطرة على ذلك الوضع المتسيب وضبطه طبقا لما تمليه مقتضيات أمنه في المديين القريب والبعيد، ولا يخفى أن مثل هذا التدخل سوف يثير من المضاعفات على الصعيدين الأوروبي والعالمي، ما قد يفجر الموقف الدولي كله، ويطيح بتجربة غورباتشوف وينسف عملية «البريسترويكا» من أساسها، إذ لن يمكنها أن تواصل وتستمر والدولة السوفييتية مهددة بخطر الانتحار.

ويثير ذلك الاحتمال الأخير، الذي يمكن الاسهاب في سرد تفاصيله، قلقا بالغا من قبل محللين دوليين كثيرين لاعتقادهم أن الواقع الذي سينتج عن اضطراب العلاقة وتخلخلها بين الاتحاد السوفييتي ومجموعة شركائه في حلف وارسو، ستكون له مضاعفات أمنية سالبة يصعب حصرها، لعل أبرزها، كما يذكرون، حدوث خلل حاد وعميق في معادلات القوة الدولية وتوازناتها، وسوف يتهدد ذلك الخلل المفاجيء السلم العالمي بصورة لا تقارن بها الأخطار التي تقترن باستمرار الوضع الراهن أي مع وجود حلفي الناتو ووارسو اللذين يمثلان بقدراتهما العسكرية الضخمة والمتكافئة محوري التوازن العالمي وقطبيه الرئيسيين. هذا علاوة على أن هزيمة «البريسترويكا» ودفع تجربة غورباتشوف دفعا إلى تلك النهاية الدرامية المأساوية سوف تلحق دمارا أكيدا وشديداً بعملية الوفاق الدولي وتعود بالعالم القهقرى إلى حرب باردة جديدة لاتقاس بها الحرب الباردة القديمة، بل قد تكون الشرارة التي تشعل حربا عالمية نووية بسبب انفلات الوضع الدولي وتعطل كافة الكوابح والضوابط التي كانت تكفل له التوازن والاستقرار . . . الخ.

وفي خط آخر مواز لما سبق، هناك محللون آخرون ممن يتخوفون بشدة من احتمال انتكاس عملية «البريسترويكا» وبالتالي إنهاء ربيع موسكو ومعه ربيع أوروبا الشرقية كله،

بفعل تضافر تأثير بعض العوامل الرئيسية في الواقع الداخلي للاتحاد السوفييتي نفسه، كتدهور مشكلة الاقليات القومية واصرار بعضها على مطلب الانفصال والاستقلال (كجمهوريات البلطيق الثلاث وغيرها من الأقليات)، وتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية، وتزايد الاضرابات العمالية، والتخريب المتعمد لوسائل الانتاج، واتساع رقعة الخلاف في صفوف قيادات الحزب، وتآمر القوى الحزبية والبيروقراطية المناهضة للتغييرات التي أتت بها «البريسترويكا» . . الخ . ومن الطبيعي، بل من المتوقع تماما، أن يجد ذلك التآمر ذريعة يتسلح بها في الهجوم على غورباتشوف وآليات التغيير التي يتحمس لها، مع انفجار الطاقات المعادية للاتحاد السوفييتي في أكبر وأقوى مناطق نفوذه الدولي، في أوروبا الشرقية، مما يهدم، كما سلف التنويه. مكونا استراتيجيا أساسيا من مكونات أمن الدولة السوفييتية في مواجهة تماسك التحالف الغربي وتفوق امكاناته.

تلك العوامل مجتمعة، قد تعجل بوقوع انقلاب على السلطة في الكرملين سواء تم ذلك بأسلوب الانقلاب العسكري، وهي ظاهرة جديدة تماما في تاريخ السياسة السوفييتية، أو من خلال قوى حزبية مناهضة للحكم الحالي. وسوف يترتب على ذلك ازاحة غورباتشوف من موقع القيادة واستبداله بزعامة محافظة سيكون همها الأول البحث عن طريق للتراجع عن «البريسترويكا». بمعنى آخر، فانه لن تكون هناك غورباتشوفيه في الاتحاد السوفييتي بدون غورباتشوف. وسوف يمتد النقد والادانة إلى كل ما يمت إلى تلك التجربة بصلة.

ان احتمالا كهذا إذا قدر له أن يرى الواقع سيفجر موقفا دوليا بالغ الخطورة والتهديد. فلا استرجاع الوضع في الاتحاد السوفييتي إلى سابق عهده عاد ممكنا، ولا ارغام دول أوروبا الشرقية على التراجع عن مسيرتها الاصلاحية الكبرى التي بدأتها وإستقطبت تأييد الملايين لها سيكون أمرا ميسورا. والأرجح هو أن الاتحاد السوفييتي سوف يصطدم، وبعنف شديد بحقائق الواقع الذي أوجدته الانتفاضة السياسية الأخيرة في تلك البلدان، ولن يجدي معه آنذاك التذرع بمبدأ بريجنيف الذي تجاوزه الزمن وبات من المستحيل اعادة عقاربه إلى الوراء. وليس سرا خافيا أن ذلك الوضع المأساوي بخطوراته المتفاقمة على كل صعيد، قد يضطر الغرب إلى التدخل في ما إذا طلبت دول أوروبا الشرقية مساعدته العسكرية لها لمقاومة محاولة الاتحاد السوفييتي اقتحامها وإسترجاعها إلى دائرة نفوذه. وليس بمستبعد أن يتطور الوضع في أوروبا بسرعة إلى نقطة المجابهة النووية الشاملة، وذلك إذا ما أحس السوفييت أنهم مهددون بخسارة ورقتهم الأخيرة، وبالتالي فقدان مكانتهم الدولية التي أهلتهم لأن يقفوا من الولايات المتحدة موقف الند للند طوال أربعين عاما أو يزيد.

يبقى فريق ثالث وأخير من المحللين الدوليين ممن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل

عمليات التغيير واعادة البناء في دول أوروبا الشرقية، وما يمكن أن تتيحه تلك العمليات والتغييرات من امكانات ايجابية لصالح السلم العالمي ولصالح الحرية والديمقراطية في عالم يعاني الكثير من اضطهاد نظم الحكم هنا وهناك لحقوق الانسان وحرياته الأساسية. بيد أنهم يذكرون أن ذلك كله يظل رهنا بقدرة التغيير الحاصل على الاحتفاظ بطابعه السلمي والتدريجي، وشريطة أن يتوفر لدى القوى الداخلية المشاركة في احداثه ودفعه وتحريكه الادراك المناسب بشأن حدود ما تسمح به ظروف الواقع الدولي الراهن، وما يثيره تجاوز تلك الحدود من مخاطر ومضاعفات شديدة في النطاقين الأوروبي والعالمي.

وهم يثقون بأن زعامة غورباتشوف سوف تنجح بدبلوماسيتها الذكية المعهودة، ومرونتها الفائقة في التعامل الدولي، في تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين جعل حكومات دول أوروبا الشرقية تبدو حائزة لكل شروط الشرعية السياسية في نظر شعوبها ومجتمعاتها، وبين الحفاظ على روابط الصداقة الخاصة التي تجمع تلك الدول بالاتحاد السوفييتي. انها معادلة وان كانت تبدو صعبة ومعقدة، إلا أنها في تصورهم ممكنة.

وهذا الوضع الأخير سوف يتيح، إن هو تحقق، فرصا للتعايش السلمي والتعاون الدولي لم يسبق لها مثيل قط في تاريخ أوروبا والعالم.

المصادر

شلبي، أ.

1989 «محاولات التجديد ومستقبل أوروبا الشرقية، السياسة الدولية، (أكتوبر): 43 - 30.

هلال، ع. وآخرون.

1988 «الاتحاد السوفييتي من الداخل»، السياسة الدولية، (أكتوبر): 177- 72.

نيكسون، ر.

1988 1999 نصر بلا حرب (مركز الأهرام للترجمة والنشر) الطبعة الأولى. القاهرة: - 157 160.

التغييرات في اوروبا الشرقية : الى أيـن؟

سمعان بطرس فرج الله
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويـت

ان التحولات الثورية التى تشهدها دول اوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن اربكت الرأي العام العالمي، كما اربكت المحللين السياسيين على كافة انتماءاتهم الايديولوجية والفكرية، بقدر ما اربكت الدوائر السياسية الحاكمة في كافة ارجاء العالم. وسبب هذا الإرباك يرجع اساساً الى سرعة تواتر الاحداث، وليس بسبب التغييرات في حد ذاتها. فان هذه التغييرات كانت متوقعة لانها نتاج حلقة متصلة من محاولات سابقة منذ احداث تشيكوسلوفاكيا في سنة 1948، الى الارهاصات الثورية التي بدأت تجتاح بولندا منذ عام 1979، ومروراً بثورة العمال والطلبة في المانيا الشرقية في عام 1953، وثورتي المجر وبولندا عام 1956، وثورة تشيكوسلوفاكيا عام 1968. فليست هذه اذن هي المرة الاولى التي تنتاب فيها دول اوروبا الشرقية حركات اصلاحية كان من شأنها ان تؤثر في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ومع الدول الأخرى. ولذلك نتفق مع أ. د. اسماعيل صبري مقلد في قوله بان «الذي يجري على المسرح السياسي في اوروبا الشرقية في الأونة الحاضرة هو بمثابة مرحلة متقدمة، وان لم تبلغ نقطة الذروة بعد في مساق طويل من التفاعلات التي أفرزتها مجريات العلاقة بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب الثانية». وهكذا فان اي تقييم سليم لما يجري الآن من تغييرات عميقه في دول اوروبا الشرقية والوسطى لا يمكن ان يقوم الاّ برد هذه التغيرات الى جذورها، اي وضعها في اطارها الصحيح، الا وهو تطور العلاقات بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي، ذلك التطور الذي خضع بطبيعة الحال لتوجهات السياسة السوفيتية ذاتها، الداخلية والخارجية، على حد سواء. من هذا المنظور نتفق ايضاً مع التقييم العام الذي طرحه أ. د. / اسماعيل صبري مقلد للحقب المختلفة التى مر بها ذلك التطور، وان اختلفنا معه في تفسير بعض مظاهره. كل ما نريد ان نؤكده بداءة، وفي هذا المقام، ان هناك حقيقة ثابتة مستفادة من تجربة السياسة السوفييتية العملية، الا وهي : ان الاتحاد السوفييتي، وان سمح لدول اوروبا الشرقية والوسطى بقدر

من الحرية في ادارة شؤونها القومية بما يتفق واوضاعها الخاصة، فانه لن يتوانى عن التدخل، قسراً اذا لزم الامر، للحد من هذه الحرية متى شعر ان اسلوب الممارسة سوف يؤدي الى تقويض التكتل السوفييتي في مواجهة التكتل الغربي. وفي اعتقادنا، فان الاتحاد السوفييتي سينهج نفس النهج في الحقبة الراهنة، اي في عهد ميخائيل غورباتشوف. ولبيان ذلك يتعين توضيح اسس السياسة السوفييتية الجديدة وانعكاساتها على التحولات الراهنة التي تشهدها دول اوروبا الوسطى والشرقية. من هذا المنطلق قد نختلف مع أ. د. / اسماعيل صبري مقلد حول تقييمه لتلك المحاولات، وبشأن توقعاته المستقبلية.

عندما وصل غورباتشوف الى قمة السلطة عام 1985 راعه الوضع المتردي الذي وصل اليه الاتحاد السوفييتي وما ترتب على ذلك من اهتزاز مكانته العالمية. فمنذ النصف الاخير من السبعينات، بدأ الاتحاد السوفييتي يفقد فعلاً قوة اندفاعه خاصة في المجال الاقتصادي. فقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي لاكثر من النصف، وبحلول الثمانينات انخفضت الى مستوى قريب من الركود، وذلك في وقت اتاحت فيه الثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة آفاقا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في الغرب، دون ان يعمل الاتحاد السوفييتي على الاستفادة منها. وقد انعكس هذا الركود الاقتصادي، على حياة المجتمع السوفييتي بان تدنى مستوى المعيشة، الامر الذي ادى الى انتشار الاتجاهات السلبية وتدهور تدريجي في القيم الايديولوجية والمعنوية، وبدأ الفساد يسري في الاخلاقيات العامة والخاصة. وقد لاحظ غورباتشوف ان السبب الرئيسي لهذه السلبيات انما يرجع الى جمود وعقم النظام السوفييتي، فكراً وممارسة في عهد بريجنيف. ولذلك دعا الى ضرورة تبني استراتيجية جديدة شاملة تقوم على منطلقات فكرية بناءة واساليب عمل اكثر كفاءة متحررة من جمود البيروقراطية العقيمة. وقد اطلق على هذه الاستراتيجية اسم «البريسترويكا» اي «اعادة البناء».

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بداءة هنا هو: هل تمثل هذه الاستراتيجية الجديدة عدولاً عن «الاشتراكية العلمية»، ام هي مجرد تطوير للممارسة الاشتراكية؟ ان أ. د. / اسماعيل صبري مقلد لم يطرح هذا السؤال أصلاً علماً بأن طرحه والاجابة عنه بوضوح يعيننا ليس فقط على تقييم ما يجري من احداث جسام في دول اوروبا الشرقية والوسطى، ولكن يعيننا ايضاً على تفهم حقيقة موقف الاتحاد السوفييتي من تلك الاحداث.

من المعلوم ان الفكر الماركسي لا يفصل بين «النظرية» و «التطبيق» (Praxis) المستند الى الملاحظة والدراسة العلمية والتحليل. وقد اكد ماركس نفسه هذا الترابط. فالماركسية تقوم على التفاعل المستمر بين «الفكر» و «الممارسة». فـ «البريسترويكا» بدعوتها الى تغير المجتمع السوفييتي عن طريق برنامج جديد في «الفكر» وفي «الممارسة» انما تنخرط في اطار المنهج الماركسي الاصيل بالقياس الى الوضع الخاص بالاتحاد السوفييتي فهي تستمد جذورها من الماركسية بشكل عام، ومن فكر وسياسة لينين بشكل خاص، مع الاسترشاد

ببعض افكار تروتسكي في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي في المجتمع، وفكر وسياسة خورتشوف الاصلاحية في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات مع ادخال تجديدات على كل هذه الروافد فرضها التقييم الواقعي لأوضاع العالم وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، ووضع الاتحاد السوفييتي في ذلك العالم. فقد استند لينين الى تحليل «الوضع التاريخي الفعلي» عندما اقدم على اتباع «سياسة اقتصادية جديدة» (NEP) اقتضت احياء آليات السوق وترك الاسعار لقوى العرض والطلب لاسيما في عدد من السلع الاستهلاكية والزراعية كذلك فان «البريسترويكا» تستند الى تحليل «علمي» دقيق للوضع التاريخي الفعلي للاتحاد السوفييتي في عالم اليوم. وكما ارتبط لينين ارتباطاً عميقاً واصيلاً بالماركسية، ولكن مع تمتعه في نفس الوقت، كرجل دولة، بمقدرة فائقة على اتخاد المواقف المناسبة وتطويع النظرية للتطبيق دون الاخلال بجوهرها فكذلك سياسة غورباتشوف الآن، وان امتدت اصلاحاته الى آفاق ابعد بكثير من اصلاحات سلفه لينين (وكذلك اصلاحات خروتشوف) نتيجة لاختلاف «الوضع التاريخي الفعلي» للاتحاد السوفييتي الآن عنه في العشرينات او في الخمسينات والستينات. وقد أكد غورباتشوف في اكثر من موضع في كتابه عن «البرويسترويكا» بانه يستند في دعوته الاصلاحية الى التقاليد التي ارساها لينين، وان الاصلاحات الجارية الآن في الاتحاد السوفييتي انما تنطلق من «الخيار الاشتراكي»، وليس من خارجه. هذا التمسك الواعي والواقعي بالاشتراكية هو الذي يفسر مساندة الاتحاد السوفييتي لما يجري من تحولات في دول اوروبا الشرقية والوسطى لأنه لم يَرَ في هذه التحولات مساسا، حتى الآن، بجوهر الاشتراكية كما سنرى. ولبيان ذلك يتعين تفهم طبيعة «البريسترويكا» في عناصرها الرئيسية، تلك السياسة التي انتقلت بدرجات متفاوته الى الدول الاشتراكية الأخرى.

ان الهدف من «اعادة البناء» هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتقدم التكنولوجي. ولن يتحقق ذلك الا في بيئه اكثر ديمقراطية، أي مزيداً من المشاركة الشعبية التي لا يمكن ان تتم الاّ في جو من المصارحة والحوار الواسع والبناء «جلاسنوست» من جانب، وحتمية التعاون الدولي من الجانب الآخر.

وفي ما يتعلق بالدعامة الاولى لاعادة البناء ـ وهي مقرطة الحياة السياسية ـ نلاحظ انها تكاد تشبه تماماً موقفاً سبق ان اتخذه تروتسكي في مواجهته للسياسة الستالينية في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي. فقد انتقد تروتسكي الحزب الشيوعي السوفييتي في عهد ستالين لأنه تحول من «طليعة ثورية» تعكس حاجات الشعب وطموحاته الى اداة بيروقراطية متحجرة سيطرت على مقدرات ذلك الشعب، واداة للاثراء غير المشروع، واداة قمع لا تنأى عن استخدام ابشع الاساليب البوليسية ضد كل معارض بحيث تحولت «الديمقراطية المركزية إلى البيروقراطية المركزية»، وتحول النظام السوفييتي برمته الى نظام شمولي، منفصلاً تماماً عن القاعدة الشعبية العريضة. ولذلك ارتبطت قضية الاصلاح

الاقتصادي، في مفهوم غورباتشوف بقضية الديمقراطية. فالكفاءة الأقتصادية تتطلب تجديداً في اساليب الادارة في اتجاه اللامركزية ومشاركة شعبية أوسع ولن يتأتى ذلك الا بتحقيق مزيد من الديمقراطية السياسية بافساح المجال لحرية التعبير وانتخاب القيادات بواسطة المجالس الشعبية من بين عدة مرشحين لتولي المناصب الرئيسية ولا يشترط فيهم ضرورة التمتع بعضوية الحزب الشيوعي.. الخ. فالتعددية المقصودة هنا ليست تعدد الاحزاب السياسية، ولكن تعدد المرشحين لتولي المناصب الرئيسية. وربما نلمس هنا فارقاً أساسياً بين الوضع في الاتحاد السوفييتي والوضع في دول اوروبا الشرقية والوسطى. فبينما يتمسك الاتحاد السوفييتي بقيادة الحزب الواحد، نلاحظ ان التحولات في دول اوروبا الشرقية والوسطى قد اتجهت الى نظام التعددية الحزبية. فهل هذا التوجه الاخير يعني عدولاً عن الاشتراكية في تلك الدول، ام انه ممارسة خاصة للاشتراكية بالقياس الى «الوضع التاريخي الفعلي» لكل دولة على حدة؟ سنجيب عن هذا السؤال بعد استعراض التحولات التي جرت في تلك الدول.

امّا الدعامة الثانية «لاعادة البناء»، ألا وهي توجه السياسة الخارجية السوفيتيه نحو مزيد من «التعاون الدولي» فهي تستند الى تحليل وتقييم لحقائق عالم اليوم ووضع الاتحاد السوفييتي في ذلك العالم. فعالم اليوم يعيش في جو التهديد النووي، ويواجه مشاكل تتعلق بالبيئة وبالموارد الطبيعية وباستخدامات الفضاء الخارجي، كما انه يشهد تحولات اجتماعية جوهرية، وثورة علمية وتكنولوجية شاملة على رأسها تكنولوجيا المعلومات. فظروف عالم اليوم تختلف كلية عما كانت عليه حتى منذ ثلاثة عقود مضت. صحيح ان عالم اليوم اصبح اكثر اندماجاً عن ذي قبل الى درجة انه يكاد يكون «عالما واحداً»، «Le Monde Fini» على حد تعبير المفكر الفرنسي الكبير Raymond Aron، ولكنه ما زال عالماً متنوعاً تجتاحه تناقضات حادة. فانه عالم توجد فيه امكانيات هائلة للتطور والتقدم جنباً الى جنب مع التخلف والفقر والجهل والمرض وجمود اجتماعي وحضاري.

وتشمل الخريطة السياسية لعالم اليوم ثلاث مجموعات من الدول : مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة بمصالحها الخاصة وتناقضاتها الخاصة ايضاً، ومجموعة البلدان الاشتراكية التي قطعت طريقاً طويلاً في تطورها التقدمي وتسعى الى تحقيق مزيد من التقدم، ومجموعة بلدان «العالم الثالث» التي تعاني من مشاكل لا حصر لها تفوق بكثير ما تعاني منه الدول الأخرى.

ان احتفاظ غورباتشوف بهذا التقسيم التقليدي للدول يفيد انه ما زال متمسكاً بالطابع المميز للبلدان الاشتراكية، ويفيد ايضاً ان النظام الاشتراكي يسعى الى تحقيق مزيد من التقدم وليس التحول الى النظام الرأسمالي المتطور. اكثر من ذلك فقد اكد غورباتشوف بكل وضوح، وفي اكثر من موضع في كتابه عن «البريسترويكا» ان النظام الاشتراكي «اكثر اتساقاً مع مصالح الشعوب»، وان نجاح «البريسترويكا» «سيكسب الاتحاد السوفييتي

جاذبة جديدة، وسيكون التجسيد الحي للمزايا الكامنة في النظام الاشتراكي، وستكسب مثل الاشتراكية العليا قوة دافعة».

صحيح ان لكل مجموعة من الدول ولكل بلد من البلدان، مصالحه الخاصة ولكن جميع هذه المصالح مترابطة بسبب الاتجاه المتعاظم نحو الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب المجتمع العالمي. وهذه هي «جدلية عالم اليوم : عالم متنوع ومتناقض، اجتماعياً وسياسياً وعلى ذلك فهو مترابط ومتكامل لدرجة كبيرة يتلمس طريقه من خلال الصراع بين الاضداد الى اقامة علاقات دولية طبيعية وعادلة تنطلق من الحاجة الى توازن المصالح وليس التشبث بمصالح ذاتية دون اعتبار لمصالح الاطراف الأخرى». ويضيف غورباتشوف عبارة ذات دلالة هامة بالقياس الى تطور الاوضاع في دول اوروبا الشرقية والوسطى بقوله «لم يعد في امكان احد الآن ان يوقف عالم الاشتراكية» واعتبارها «حدثاً عارضاً في التاريخ» مصيره الاندثار والزوال. كما انه لم يعد في امكان احد ان يوقف تميز العالم الثالث عن طريق «ترويضه» واعادته الى كنف الرأسمالية العالمية. كما لم يعد في مقدور احد ان يوقف عالم الرأسمالية المتطورة والقضاء عليها بحجة حتمية الحل الاشتراكي. هذه النقطة الاخيرة تمثل بالفعل تجديداً «خلاقا» في النظرية الماركسية ولكن مع ملاحظة ان هذا التجديد الفكري لا يتناقض مع «جوهر» الاشتراكية. فما يرفضه غورباتشوف هو فكرة امكانية القضاء على النظام الرأسمالي باسلوب القوة او بأية اساليب أخرى. ولكنه ما زال مؤمناً بان تطور التاريخ سوف يثبت «جاذبية طريقة الحياة الاشتراكية».

الى جانب الحاجة الى توازن المصالح، هناك حقيقة أخرى ثابتة هي تفاقم مشاكل عالمية حيوية بالنسبة لمستقبل الجنس البشري بصرف النظر عن تناقضاته وعلى رأس هذه القضايا تلوث البيئة، ونقص الموارد واستخدام المعرفة لاستغلال قاع المحيطات والفضاء الخارجي لصالح البشرية، ومواجهة اخطار المجاعات في مناطق واسعة في المعمورة. ونضيف من جانبنا الى هذه المشاكل مشكلة مواجهة الارهاب العالمي المنظم ومشكلة تفشي استخدام المخدرات والعقاقير المدمرة للمجتمعات، ومكافحة الكوارث الطبيعية، ومكافحة الامراض المعدية والفتاكة. . الخ. وليس في مقدور اية دولة مهما عظمت ان تحل بمفردها كل هذه القضايا، ولا مناص اذن من التعاون الدولي في اوسع نطاق من اجل محافظة البشرية على نفسها.

يضاف الى ذلك ان استخدام الطاقة النووية للاغراض العسكرية يؤكد وحدة العالم وترابط اجزائه، فاذا اندلعت حرب نووية فانها سوف تدمر الجنس البشري. ويكفي للدلالة على ذلك ان القوة التدميرية لغواصة استراتيجية واحدة تعادل عدة حروب مثل الحرب العالمية الثانية. ولذلك فان التسابق على التسلح، شأنه شأن الحرب النووية، لا يمكن كسبه. ولذلك ينبغي التخلي عن الاساليب التقليدية لمفهوم توازن القوى والبحث عن عالم أكثر أمناً واكثر رخاء من عالم اليوم. ولن يتأتى ذلك إلاّ بالتعاون الدولي مع احتفاظ

كل فرد وكل مجتمع بمعتقداته الفلسفية والدينية والايديولوجية والسياسية. ولذلك ينبغي ان تكون المواقف السياسية «خالية من التعصب الايديولوجي»، وعدم نقل الخلافات الايديولوجية الى مجال العلاقات بين الدول، لأن «الايديولوجيات يمكن ان تتباعد، بينما تبقى المصلحة».

من هذه الرؤية الشاملة لحقائق عالم اليوم والمباديء العامة التي ينبغي ان تحكم العلاقات الدولية في هذا العالم يتضح لنا مدى التجديد في توجهات السياسة الخارجية السوفيتية في ما يتعلق بقضايا السلم والحرب والعلاقات بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، والعلاقات بين دول المعسكر الاشتراكي، والقضايا العالمية الأخرى، لاسيما تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث. وما يهمنا في هذا المقام هو المفهوم الجديد لعلاقات الاتحاد السوفييتي مع دول المنظومة الاشتراكية في اوروبا الشرقية والوسطى.

يؤكد غورباتشوف ان دول اوروبا قد حسمت خيارها بعد الحرب العالمية الثانية: فقد ظلت بعضها رأسمالية بينما سارت اخرى نحو الاشتراكية. ولا يمكن انتهاج سياسة اوروبية مشتركة حقا الا «على اساس الاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها». وهذا ما اكده ايضاً مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي في يوليو 1973، فقد جاء في وثيقته الختامية التي تمت الموافقة عليها في عام 1975 ضرورة التسليم بالحدود السياسية القائمة وحظر انتهاك السيادة الاقليمية لأية دولة اوروبية حظراً مطلقاً، وتأسيس العلاقات الاوروبية على مبدأ حسن الجوار، والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويدعو الاتحاد السوفييتي الآن الى التعجيل بعقد مؤتمر هلسنكي في عام 1990، بدلاً من الموعد المقرر له في عام 1992، لاضفاء «قوة اضافية وحيوية على عملية هلسنكي». أليس في هذا مؤشراً كافياً على ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح لأحد بان يمس النظام الاشتراكي في اوروبا الشرقية والوسطى، او ان يمس وحدة المنظومة الاشتراكية؟ وتطبيقاً لهذا الموقف يرفض الاتحاد السوفييتي التصريحات التي صدرت بعد الاحداث الاخيرة في المانيا الشرقية والتي تفيد بان المسألة الالمانية «تظل مفتوحة» وأنه اصبح في الامكان احياء فكرة «الوحدة الالمانية». وقد دحض غورباتشوف هذه التصريحات واعتبرها بعيدة كل البعد عن الواقعية، وأضاف ان «ما تشكل تاريخياً هنا من الافضل ان يترك للتاريخ».

ففي مفهوم غورباتشوف اذن ان النظام الاشتراكي قد استقر في بلدان اوروبا الشرقية والوسطى، وان بقاءها في المنظومة الاشتراكية تحتمه عوامل موضوعية. فلم يعد في امكان تلك الدول التحلل من الروابط الكثيفة التي عقدتها مع جميع دول المنظومة، كما انه ليس بامكان اي منها ان تحل مشاكلها في المجال الدولي اذا ما انعزلت عن المسار الاشتراكي العام. ففي وحدتها تكمن قوتها ومقدرتها على مواجهة تحديات العصر. صحيح ان دول المنظومة الاشتراكية مرت بأزمات خطيرة في مراحل تطورها، وهي تواجه الآن ازمات خطيرة. وفي هذا الصدد لا ينبغي - في رأي غورباتشوف - «القاء اللوم على الاشتراكية»،

وانما يقع اللوم على الحسابات الخاطئة للاحزاب الحاكمة» فقد اعتمدت تلك الاحزاب منذ البداية على «النموذج السوفييتي» للتنمية والذي فرض عليها فرضاً، وكان ذلك خطأ. امّا ما يجري الآن في تلك الدول من تحولات فانما يسير في الاتجاه الصحيح لأن مكونات البنية الاشتراكية ليست متماثلة في كافة البلدان الاشتراكية. فلكل بلد تقاليده وخصائصه القومية. ولذلك فان كل بلد اشتراكي هو في الحقيقة «معمل اجتماعي يختبر فيه الاشكال والاساليب المختلفة للجهد الاشتراكي البناء». وحيث ان التغيرات الثورية قد اصبحت قوة دافعة مستمرة في بلدان العالم الاشتراكي، فانه ينبغي التخلي عن اساليب التعامل العتيقه بين هذه المجموعة من الدول، وان تقوم تلك العلاقات على اساس احترام استقلالها المطلق، وتنسيق العلاقات فيما بينها على اساس «الالتزام الثابت بمبادىء المنفعة والمساعدة المتبادلتين».

وقد امتدت رياح التغيير التي اطلقتها «البريسترويكا» في الاتحاد السوفييتي الى البلدان الاشتراكية في شرق ووسط اوروبا بسرعة مذهلة، وتهاوت نظم الحكم فيها واحداً تلو الآخر تحت ضغط مظاهرات شعبية واعمال شغب واسعة النطاق. ولا شك ان شعوب اوروبا الشرقية والوسطى دخلت مرحلة هامة في تطورها بان اقدمت على تنفيذ برامج اصلاحية جوهرية تشمل كافة مظاهر الحياة فيها من تغيرات في الاقتصاد، الى مزيد من التحرر الاجتماعي والثقافي، وتحسن احوالها المعيشية، والتخلي نهائياً عن سياسة البطش التسلطي التى فرضتها قيادات الاحزاب الشيوعية فيها حتى الآن. وبطبيعة الحال تعددت التفسيرات حول مغزى ما يجري من احداث وحول مسارها المستقبلي، مع ملاحظة ان هذه التقييمات والتوقعات نشأت في جو من الاثارة الاعلامية في دول الغرب افسدت الى حد كبير الرؤية الموضوعية، واطلقت العنان لتكهنات تعبر عن امانٍ دفينة اكثر مما تعبر عن الواقع.

وقد حاول أ. د./ اسماعيل صبري مقلد حصر هذه التفسيرات والتوقعات المستقبلية في اتجاهات (سيناريوهات) ثلاثة، أخذاً في الاعتبار موقف الاتحاد السوفييتي وموقف الغرب من التحولات الجارية الآن في المنطقة. وبالرغم من القيمة التحليلية لهذا المنهج الكلي في التقييم، فاننا نعتقد ان هذا المنج سابق لأوانه الان نظراً لأن الاوضاع في اوروبا الشرقية والوسطى ما زالت في مرحلة المخاض. بالاضافة الى ذلك فان الاتجاهات سالفة الذكر ـ ربما باستثناء الاتجاه الثالث ـ تقوم على افتراض ان التغييرات الراهنة يمكن ان تتطور الى حد ابعد مما هو مقدر لها، وذلك بفعل عفوية الاندفاعات الشعبية. وفي اعتقادي فان مقولة ان السلطات السياسية المحلية والدولية قد تفقد سيطرتها على الشارع السياسي لا يمكن قبولها الاّ بتحفظ شديد. وربما يكون اقرب الى الواقع، في المرحلة الراهنة، مناقشة الموضوع استناداً الى بعض تساؤلات محورية محددة اهمها ثلاثة، مع التأكيد بان هذه المحاور متداخلة تماماً بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر :

اولاً : ان احدى الدعامتين الاساسيتين لـ «البريسترويكا» هي مقرطة الحياة السياسية كما ذكرنا. والسؤال هو : هل يسمح الاتحاد السوفيتي بالمضي في هذا المسار حتى منتهاه، بان يقبل حق الشعوب في تقرير مصيرها واعلان سيادتها واستقلالها التام؟ هذا التساؤل ينطبق على الاتحاد السوفييتي بقدر ما ينطبق على دول اوروبا الشرقية والوسطى.

اذا اجبنا عن هذا السؤال بالايجاب بحجة عدم التناقض مع فكر «البريسترويكا» نكون قد وقعنا في محظور ترف التجريد النظري الذي لا يمت الى الواقع بصلة. فلا شك ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح بالتمادي الى هذه الدرجة على نهج الديمقراطية لأن ذلك سوف يدفع الى السطح بتناحرات عرقية ومنازعات قومية قد تسفر عن حركات انفصالية او المطالبة باعادة النظر في الحدود السياسية بين الدول. وقد لاحت بعض البوادر في هذا الصدد. فعندما اندلعت المظاهرات في جمهوريات البلطيق طالب البعض بادانة ضم تلك الجمهوريات الى الاتحاد السوفييتي في عام 1940 لأن هذا الضم استند الى معاهدة غير مشروعة ابرمها الاتحاد السوفييتي مع المانيا النازية عام 1939. وتطور الامر الى صدور قرار برلمان استونيا باعلان السيادة والاعتراض على اي قرار يصدر من موسكو مؤكداً الحاجة الى سيطرة استونيا على اراضيها ومواردها. وقد سارعت الحكومة السوفيتية بتوجيه تحذير شديد اللهجة لجمهوريات البلطيق اكدت فيه ان موسكو لن تسمح باي نشاط معاد للاشتراكية ولن تسمح للاضطرابات في منطقة البلطيق ان تتحول الى حركة تمرد ضد النظام السوفييتي. ونفس الوضع يتكرر الآن بشأن النزاع بين جمهورتي ارمينيا واذربيجان. امّا في اوروبا الشرقية والوسطى فان اقرار مبدأ حق تقرير المصير سوف يدفع الى السطح بمنازعات عديدة على الحدود، خاصة بين رومانيا والمجر، وبين بولندا والمانيا.. الخ. كما انه قد يثير قضية الوحدة الالمانية وهي اخطر القضايا على الاطلاق بالنظر الى توازن القوى في القارة الاوروبية. وعندما المح مستشار المانيا الغربية الى ان المسألة الالمانية تظل مفتوحة بل انه اقترح خطة لتحقيق الوحدة الالمانية تتم بالتدريج بدءاً باقامة اتحاد كنفدرالي، سارع الاتحاد السوفييتي الى رفض الاقتراح، كما رفضته حكومة المانيا الشرقية وحكومات غربية كثيرة وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، وان جاء رفضها في صورة مقنعة. ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع لها المقام هنا، يمكن القول بان قضية الوحدة الالمانية لا ترتبط بارادة الشعب الالماني (حق تقرير المصير) بقدر ما ترتبط بأمن الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية الأخرى من جانب، وأمن الدول الغربية من الجانب الآخر. كما انها قد تلقي ظلالاً على قيام السوق الاوروبية الموحدة بحلول عام 1993.

ثانياً : هل التغيرات التي تحدث الآن في اوروبا الشرقية والوسطى تفيد عدول تلك الدول عن النظام الاشتراكي وتحولها الى النظام الرأسمالي؟

يرى بعض المحللين في الغرب ان ما يجري من تحولات جوهرية في دول اوروبا الشرقية والوسطى هو شاهد على افلاس النظام الاشتراكي، وان هذه الشعوب بدأت

تسلم بضرورة التخلي عن الايديولوجية الشيوعية بصفة نهائية والعودة الى النظام الرأسمالي. ويستندون في تقييمهم هذا الى بعض المؤشرات العامة تشترك فيها جميع هذه الدول، ومؤشرات خاصة تظهر بوضوح أكبر في بولندا والمجر. وعلى رأس المؤشرات العامة: القضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، واقرار مبدأ التعددية الحزبية فيلاحظ هذا الفريق من المراقبين ان بولندا لم تكتف بالقضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ولكنها اقدمت على تنصيب اول حكومة بولندية لا يقودها الشيوعيون. ويبدو ان دولاً اخرى تسير في نفس الاتجاه (المجر والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا). وفي المجر غير الحزب الشيوعي اسمه من «حزب العمال الاشتراكي المجري» الى «الحزب الاشتراكي المجري»، وتحويل اسم الدولة من «جمهورية المجر الاشتراكية الشعبية» الى «جمهورية المجر». وتم حل الميليشيات العمالية التي انشئت بعد ثورة 1956، وازالة النجمة الحمراء (رمز الشيوعية) من على مبنى البرلمان، بل ازالة اهم شعار ماركسي على الاطلاق الا وهو شعار «يا عمال العالم اتحدوا» بالاضافة الى ذلك فان المجر قطعت شوطاً بعيداً في اتجاه تحرير الاقتصاد من التخطيط المركزي الصارم.

بناء على هذه المؤشرات وغيرها استنتج هذا الفريق من المراقبين بان دول اوروبا الشرقية والوسطى عدلت عن الاشتراكية او هي في سبيلها الى ذلك. ونحن نتشكك في هذا الاستنتاج لعدة أسباب. اولاً، ان اقرار مبدأ التعددية الحزبية لا يفيد في حد ذاته التخلي عن النظام الاشتراكي. فان نظم الحكم في تلك الدول قامت اصلاً على فكرة التعددية والحكومات الائتلافية «الديمقراطية الشعبية» ولم يحتكر الحزب الشيوعي الحكم فيها الا ابتداء من عام 1948 تحت وطأة اشتداد الحرب الباردة. ومع ذلك فقد اتبعت هذه الدول النظام الاشتراكي منذ عام 1945 وتم تكريس هذا الخيار في معاهدات ثنائية عديدة. وفي هذا اجابة عن سؤال سبق طرحه. ثانياً، ان المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لا تعني العدول عن الاشتراكية ولكنها تعبير عن سخط جماهيري ضد الحزب الشيوعي في هذين البلدين يرجع الى ملابسات ثورة عام 1956 والى ملابسات الصراع المرير بين «منظمة تضامن» والحزب الشيوعي البولندي منذ عام 1979. والدليل على ذلك البيانات المتوالية التي صدرت عن الزعماء الجدد في هاتين الدولتين. فقد علق ليخ فاونسا، زعيم منظمة «تضامن»، على الاحداث في المانيا الشرقية قائلا: «ان الشيوعية في اوروبا لم تمت» فان الذي انتهي هو «شيوعية الإحتكار وشيوعية الحزب الواحد والنقابة الواحدة». كذلك صرح الزعماء الجدد في المجر بأنه ليس في نيتهم التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية، او الانسحاب من حلف وارسو او «الكوميكون»، او التخلي عن العلاقات المتميزة مع الدول الاشتراكية. ثالثا، لا ينبغي التعويل كثيراً، على هذه المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لابداء حكم نهائي على نوعية النظام في هذين البلدين، فان «منظمة تضامن» التى تترأس حكومة بولندا الآن هي ائتلاف سياسي اكثر هشاشة مما قد يعتقده البعض. فهي ليست

متجانسة تماماً كما انها مهددة بالانفجار في مواجهة ما ينتظرها من مهام جسام في معالجة القضية الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلاد. بالاضافة الى ذلك فانه لم يترتب على عودة «تضامن» الى نطاق الشرعية زيادة نسبة انضمام العمال اليها بل انه يشهد تباطؤاً خاصة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، ثم ان هناك الاغلبية الساحقة من السكان المجهولة المواقف، لا سيما في الريف، والتي تتخذ موقف المترقب من سياسة الحكومة الجديدة في معالجة القضية الاقتصادية. والامر هنا لا يتعلق فقط بادخال بعض آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص، ولكن هناك مشكلة تثبيت قيمة العملة، وتحسين الحالة التموينية، وزيادة انتاجية العمل، وخصوصاً موضوع تسوية الديون الخارجية (التي بلغت ٤٥ مليار دولار) لكي يتوافر بعد ذلك المجال للاستثمار والتحديث. هذه الاصلاحات لا يمكن انجازها بين عشية وضحاها، كما انها مرهونة بالحصول على معونات خارجية كبيرة قد يتباطأ الغرب في تقديمها. عندئذ سوف تفقد حكومة «تضامن» شعبيتها وما يترتب على ذلك من اتاحة الفرصة مرة اخرى امام الحزب الشيوعي في استعادة جزء من مكانته السياسية السابقة اذا نجح في تطهير كوادره المتجمدة وتفاعل مع مطالب قطاعات الشعب العريضة. ونفس الملاحظة تنطبق على المجر فمنذ ان اعلنت الحكومة المجرية الجديدة قانون تعدد الاحزاب فانه توجد الآن الى جانب الاحزاب التقليدية التاريخية قرابة عشرين حزباً جديداً، والاستمرار في هذا المسار لا يبشر باستقرار نظام «الحكم في البلاد». ان اختلاف التجربة البولندية والتجربة المجرية عن التجربة السوفيتية لا يعني تخلي المجر وبولندا عن الاشتراكية ولكنه يعكس «الوضع التاريخي الفعلي» لهاتين الدولتين في المفهوم العام لـ «البريسترويكا».

ثالثاً : ما هو مستقبل حلف وارسو؟

ان الاجابة عن هذا السؤال مرتبطة بالاجابة علن السؤال الثاني. وحيث اننا انتهينا الى ان دول اوروبا الشرقية والوسطى لم تعدل، ولا يتوقع ان تعدل عن النظام الاشتراكي، فانها ستظل مرتبطة بحلف وارسو، وبقاء هذا الحلف مرتبط ببقاء حلف الاطلنطي. ولا يمكن العبث بالتوازن في اوروبا. ومن ثم فان الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل ضد اية دولة تبدي استعداداً للانسحاب من الحلف. كل ما في الامر ان اسلوب التدخل قد يختلف من دولة الى أخرى. فاذا قررت بلغاريا او المجر او رومانيا الانسحاب من الحلف فان الاتحاد السوفييتي قد يكتفي ببذل ضغوط سياسية واقتصادية لمنعها من الانسحاب امّا اذا قررت المانيا الشرقية او بولندا او تشيكوسلوفاكيا الانسحاب من الحلف، فان الاتحاد السوفييتي قد لا يكتفي بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي وقد يلجأ الى اسلوب القسر العسكري اذا لزم الأمر لأن هذه الدول الثلاث تمثل المثلث الاستراتيجي الحيوي في الدفاع عن الكتلة السوفيتية. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال العمل على تطوير حلف وارسو في اتجاه اكثر ديمقراطية (جماعية القيادة)، وزيادة الاهتمام بالمسائل السياسية (تسييس الحلف)، بالقياس الى

المسائل العسكرية (نفس المنطق ينطبق ايضاً على حلف الاطلنطي)، لأن التوازن في اوروبا لا يقوم على «توازن الردع» فحسب ولكن على «توازن المصالح».

خلاصة القول :

1) بدون تأييد موسكو وتشجيعها ما استطاعت دول اوروبا الشرقية والوسطى خوض طريق الاصلاحات الجذرية. وبالتالي فان مصير التطورات في هذه المنطقة مرهون بالتطورات في الاتحاد السوفييتي. فاذا توقفت «البريسترويكا» (وهو احتمال وارد)، فان ذلك سوف يؤدي الى توقف التحولات في اوروبا الشرقية.

2)ان التحولات الثورية التي تعيشها دول اوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن لن تؤدي الى انهيار النظام الاشتراكي بل الى تطويره. والذين يقولون بغير ذلك انما يأخذون امانيهم كحقيقة واقعة. ولذلك فانهم سوف يكونون اول من يصابون بخيبة امل. فان موسكو ان سمحت وايدت الاصلاحات في بنية انظمة دول اوروبا الشرقية والوسطى، فانها تضع قيوداً على هذه التحولات بحيث لا تخرج عن اطار اصلاح الاشتراكية وليس رفضها.

3) اذا كان الاتحاد السوفييتي يؤيد اصلاح العلاقات داخل حلف وارسو ومجلس «الكوميكون»، فهو يعارض هدم وازالة هذين التنظيمين كلية لما يترتب على ذلك من اخلال بالتوازن العام في اوروبا.

4) ان توحيد المانيا مرفوض من الدول الشرقية ومن الدول الغربية على حد سواء لأن استقرار القارة الاوروبية يأتي في مقدمة الاولويات.

5) ان اوروبا الشرقية والوسطى تعيش الآن مرحلة انتقالية. فنظمها السياسية الجديدة لم تستقر بعد. وبقاؤها وثباتها مرهون بمقدرتها على تحقيق انجازات فعلية وجوهرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي فان فشلت في ذلك، فان الفرصة تصبح متاحة امام الاحزاب الشيوعية لاستعادة جزء من مكانتها السياسية السابقة اذا ما نجحت في تطوير ذاتها واصبحت اكثر تعبيراً عن حاجات وتطلعات قطاعات الشعب العريضة.

الكويت والمستقبل، التنمية والتعليم وجها لوجه

حسن علي الابراهيم
ذات السسسل للطباعة والنشر والتوزيع،
طـ 1 1989 ، 194ص.

مراجعة: علي سعود عطيه
البحوث التربوية ـ وزارة التربية

ابتداء نود القول ان كتاب «الكويت والمستقبل، التنمية والتعليم وجها لوجه»، كتاب جديد في بابه. فالدراسات التي تعالج التنمية عن طريق التعليم، ومن ثم تجعل التنمية وسيلة للنهوض الحضاري، بما فيه التعليمي، دراسات قليلة، ان لم تكن نادرة. من هنا يكتسب هذا الكتاب أهمية، وتأتي اضافته الى الادب التربوي.

يربط الكتاب ـ ربطا عضويا ومفيدا، بين مستقبل الكويت والتعليم فيها. فلا تقدم ولا تنمية ولا عبور الى عالم القرن الحادي والعشرين الا بالتعليم، والمؤلف، بهذا، يضع يديه على أساس المشكلة وأصل الداء في واقعنا الكويتي بخاصة وواقعنا العربي بعامة. وهو لا يكتفي بهذا، وانما يحاول، وباخلاص، وضع مؤشرات، أو أنه يحاول أن يضع معالم أساسية لشروط العلاج، وتجاوز هذا الواقع الراهن الى واقع أفضل. تحكمه العقلانية ويسوده العلم وتختفي فيه معضلات التخلف على الجبهات المختلفة التربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والمؤلف، يعتمد فى دراسته على منهجية نيرة، تحسن تجميع المادة الأولية من مصادرها ومظانها، وهي ان لم تكن شاملة، الا انه يمكن القول انها كافية للغرض الذي اراده لها، ألا وهو ـ الاحاطة بأبعاد القضية التي يعالجها، من أجل تيسير تناولها على القارىء العادي والمتخصص. ولعلّ هذا ما هدف اليه المؤلف : جعل قضايانا التربوية هماً عاماً للجميع، وليس للصفوة او النخبة فقط، فالتربية والتنمية أمران يخصان الجميع، ولا بدّ من أجل حسم موضوعهما، الى الأفضل، من الوصول به الى أعرض قطاع ممكن من مجتمعنا.

وغني عن القول أيضا أن الدكتور الابراهيم من خير من يتناول هذا الموضوع ويأتي فيه بالجديد المفيد : ذلك لانه عانى التجربة التربوية والاكاديمية معاناة كبيرة : مدرساً في التعليم العام، وأستاذا في التعليم الاكاديمي صعوداً الى عمادة كلية التجارة فادارة الجامعة فوزارة التربية، كل هذا جعل منه دارساً ومحللاً ذا رؤية أكثر صواباً ووضوحاً في تقويم التجربة التعليمية وسيطرة

نزعة الماضوية، بمعنى الميل إلى تمجيد الماضي على حساب الحاضر ومشاكله المستعصية. وهو هنا يدعو الى «العصرنة» لتلبي حاجات التغير العلمي والتكنولوجي، والحضاري بوجه عام. على ان غياب الحرية والماضوية ليستا العاملين الوحيدين اللذين يقفان فى طريق التطوير والتغيير، بل لعل هنالك مرضا آخر أشد فتكا واكثر وبالا، ألا وهو سيطرة البيروقراطية او ما يسميه البيروباثولوجية أي مرض البيروقراطية..

ويرسم لنا الكاتب مؤشرات معينة للنهوض بالتعليم العالي، من بينها : التكافل بين الجامعات العربية ورفع مستوى البحث، فجامعة بلا بحث لا تستحق ان تسمى بجامعة. وهو هنا يدعو الى رفع مستوى الرواتب واجزال العطاء للباحثين بما يستحقون، وانشاء المختبرات والخدمات المساندة من المكتبات ومراكز المعلومات كما نلمح في قاموسه الاكاديمي هذه التعبيرات الهامة والحساسة : عدم النقل، عند انشاء الجامعات عن نموذج قائم، ومحاربة النمو السرطاني للمؤسسات الجامعية، واعلاء أهمية جامعة الصفوة، وتحكيم النظرة الاستثمارية التنموية في التعليم، من أجل تحقيق المردود الأفضل منه وله.

واخيرا، فانه ينبغي علينا، ونحن نختم تثميننا لدراسة الدكتور حسن الابراهيم، القول انه اذا كان هنالك من خاصية اساسية لهذه الدراسة فهي انها اثارت، من خلال المناقشة الموضوعية الرصينة، قضيتي التنمية والتعليم ووصفتهما كما جاء في عنوان الكتاب وجها لوجه، باعتبارهما جزئين لعملية واحدة، أو وجهين لنفس العملة، فهما تتداخلان وتتضافران ويؤثر كل منهما فى الأخر سلبا وايجابا. ولقد تمكن المؤلف من ان يضع هذا الموضوع الحسّاس تحت الضوء في هذه المرحلة الراهنة والحساسة، التي نمر بها فى وطننا العربي الكبير. ولقد كان الكاتب طوال الوقت، ومن موقع الاخلاص في التقديم، يبحث عن الثغرات والسلبيات، ويجتهد في وضع العلاج لسدّ هذه الثغرات والقضاء على هذه السلبيات. فأمام اهمال المعلم.. يضع المؤلف العناية به، باعتباره محوراً أساسيا من محور العملية، في المكانة الادبية والمادية التي يستحقها، والا فلا تقدم ولا نهوض. وأمام غياب التخطيط في التنمية وما يسميه السكر النفطي، هناك دعوة للتخطيط والبرمجة على اساس من العلم والمعرفة وامام السلطوية والبطركية، هناك دعوة للديمقراطية ودورها في التنمية ومستقبل الكويت.

على ان المؤلف، لا يقف في دراسته الحيوية، التي بين ايدينا، عند تخوم الكويت، بل يتجاوزها الى الواقع العربي، الذي ربما، كان يعانى من المشكلة نفسها، ولكن بصورة أشد وقعا. ومن هنا فان هذه القضية ببعديها الاكبر العربي، والأصغر المحلي، تأتي على رأس هموم المؤلف الذي يقول ان منهجيته في الدراسة عربية كويتية، بمعنى انه يدخل في المشكلات التي يعالجها مدخلاً عربيا عاما، ينتهي بالتخصيص فى الكويت.

بقي ان نقول، ونحن بصدد تثمين هذه الدراسة، انها دراسة لا ينقصها عنصر أساس من أجل العبور الى نفس القارىء، مهما كان تحصيله ومقدرته، ألا وهو عنصر التشويق. هذا العامل الذي يكسب الدراسة سلاستها ويعطيها نكهة خاصة، ويجعل قارئها وهو يحظى بفائدة علمية،

هي نتيجة البحث العلمي ومعاناة التفكر والتفكير، يحظى كذلك بجانب من المتعة الثقافية، مردها الى اسلوب العرض ونسيج الكتابة وطريقة التوصيل. يدير الكاتب كتابه، ويبني دراسته على محاور معينة تتضافر، وتتكاتف جميعها، من البداية الى النهاية، من أجل تعزيز أطروحته الاساسية حول التنمية والتعليم. وأول هذه المحاور هو المعلم، وبخاصة في التعليم الأولي او الابتدائي، وهو هنا يتحدث ويضع النقاط على الحروف عن ظاهرة تراجع مكانة المعلم، وتدهور معنوياته، بحيث أصبحت مهنة المعلم من أحط المهن، واكثرها إزراء بصاحبها. هذا المعلم الذى هو ركن ركين في العملية التربوية. ولما كانت الاشياء تتميز بأضدادها، فان الكاتب يضع صورة المعلم الياباني أمام صورة المعلم العربي، بحيث يبدو الفرق شاسعاً بما لا يقارن!! فبينما يحظى الأول بأفضل المرتبات والامتيازات، ويوضع في هذا مع مدراء الشركات والمؤسسات على مستوى واحد، فان الثاني لا ينال الكفاف، بحيث يضطر الى ان يعمل عملاً اضافيا، نادلاً في مطعم او سائقاً أو بائعاً، أو اي شيء آخر. وان اردت النتيجة الواقعة او الحاصلة من جراء هذا التعامل مع المعلم بين الطرفين الياباني والعربي، فانظر الى حال كل منهما ومكانته على سلم الحضارة والتنمية والتطور. هذا المعلم الذى يشهد الكاتب، بنظرة حضارتنا وتراثنا اليه، من خلال رأي الفيلسوف الفارابي فيه، عندما يضعه على قمة الهرم الاجتماعي في مدينته الفاضلة.

ويقف المؤلف وقفة خاصة وطويلة عند التنمية باعتبارها المفصل او الركيزة الأساس لمجمل اطروحته والقضية التى يتناولها، وذلك لانها المنطلق لتغيير حياة المجتمعات والاجهاز على عنصر التخلف. وهنا يربط بين التنمية والاستقلال باعتبارهما صنوين، ومن ثم فانه يطور مفهوم الاستثمار البشري باعتباره البديل المستقبلي للنفط. وهو يشير هنا الى استثمارات دول معينة فى مجالات خاصة أو محددة مثل استثمار بولندا فى مجال الكومبيوتر، وتفوقها في ذلك، الّا انه يأخذ على تجربة الكويت في التربية عدم تزويدها بالقوى البشرية، فمختبرات وزارة التربيه، في اللغة، لا تستخدم لغياب هذه القوى، والواجهة البحرية لا تتم المحافظة عليها بسبب تسيب، أو عدم انضباطية هذه القوى.

ويركز المؤلف على العلاقة بين التنمية وقطاع هام فى المجتمع، الا وهو قطاع المرأة والطفل فيجد ان 80٪ من النساء العربيات مبعدات عن المساهمة في التنمية، كما ان الطفل وهو النواة الأولية للتنمية لا يحظى بالاهتمام الواجب. ويعدد الكاتب مظاهر الفشل فى التنمية فيجدها شائعة في انتشار الأمية، والاختلال الواضح في العدالة الاجتماعية، وانتهاك حقوق الانسان.

ويقف المؤلف وقفة خاصة عند النفط، هذا الحاضر الغائب، فيجد ان له انعكاسات سلبية على المجتمع، وهو يأخذ هنا بنظرية كوزنتز، الذي يضرب مثلاً في التجربة البرازيلية، التى تراجعت في بعدها المالي والاقتصادي، لانها لم تعتمد على التنمية الحضارية وانشاء المؤسسات، الى ان ينتهي الى القول ان تعديل المؤسسات أهم من الثروة.

وأما من حيث دور التعليم في التنمية، فان المؤلف يعالج موضوع أهمية التعليم في تنمية الطاقة الابداعية للفرد، وهو يجعل من التعليم وسيلة للتأهيل والتعايش الصحي مع العصر التقني، وهو هنا يدعو الى رفع مستوى النظام التعليمي ليفي بأغراض التنمية، ويسوق مثالاً على

ذلك في اهمية تعميم تعليم استعمال الكومبيوتر، أو ما يطلق عليه محو أمية الكومبيوتر. وهو ـ كما هو الحال في مجمل اطروحته ـ يجعل النظام التعليمي هو الأخطر، في تحديد مصير الأمة ومكانتها ووجودها وكيانها بوجه عام، ويستشهد على ذلك بقول رئيس اللجنة التي شكلها وزير التربية الامريكي، لدراسة وتقويم النظام التعليمي الامريكي : ان الولايات المتحدة مهددة من نظامها التعليمي اكثر بكثير من تهديد الصواريخ الروسية. وهو يرفض ان يكون التعليم وسيلة للحصول على الشهادة، باعتبارها رمزاً للتقدم الاجتماعي. كما يأخذ على المخرجات التعليمية هذا المستوى المتدني من الخريجين.

وفي محور التعليم والنظام السياسي دعوة مخلصة لاعادة صياغة الخطاب السياسي، في الكتب الدراسية، من أجل خدمة اهداف الأمة في العدل الاجتماعي والديمقراطية والوحدة. وهو يركز على ان تسود الروح الديمقراطية المؤسسات التربوية. كما ينادي الى تطبيق العقلانية العملية بدلاً عن حشو اذهان التلاميذ بالمعلومات. وهو الى هذا يدعو الى غرس روح المواطنة الصحيحة وتعزيز معنى الانتماء لدى تلاميذنا. كذلك ينادي بأن يكون للقومية العربية مكانتها التي تستحقها في فلسفتنا ومناهجنا التربوية.

وحول محور اصلاح التعليم في الكويت والمجتمع العربي فإن الكاتب يسلّط سيف نقده الصارم على ظواهر معينة في مجتمعنا العربي في كثير من ابعاده ومواقعه، تنعكس على العملية التربوية وتعطلها تعطيلاً : هناك فكر مغيب، يجعل الحاكم هو الذي يفكر لشعبه. كما ان هنالك سيطرة لظاهرة البطركية والروح التقليدية تهيمن على مقدرات الامور في اركان مجتمعنا وتطبع التربية والممارسات بوجه عام بطابع المحافظة والتخلف. كما انها تحول دون التطور والتغيير، وتجعلنا نراوح مكاننا بينما تغذ الأمم الاخرى السير نحو التقدم.

ولا ينسى الكاتب في هذا الباب ان يضع بعض الابعاد التاريخية، وبالنسبة لاصلاح العملية التربوية، في المنظور، وهنا يعلي من دور المعلم الفلسطيني والمصري في نهضة الكويت التعليمية، ويستشهد بقول الاستاذ خالد العدساني عن دور البعثة التعليمية الأولى الفلسطينية : «فبعثوها [الدراسة والتعليم] الى حياة الشباب والنشاط بما نفخوه في صدور ناشئتها من قوة وبثوا في صفوفها من نظام [هؤلاء] المدرسين الفلسطينيين الذين برهنوا على دماثة اخلاقهم وحسن سلوكهم ومتانة مبادئهم فضلاً عما يبذلونه من جهد كبير للاصلاح الشامل الصحيح..».

وفي محور اصلاح التعليم لا يلجأ الباحث الى ايراد احصائيات معينة، وهي بما لا شك فيه تدق ناقوس الخطر للقائمين على شؤون التربية ومعها الشؤون العامة ليستيقظوا على حقيقتها، ويتداركوها قبل فوات الأوان. ومنها ان، 0,016 من الاطفال في وطننا العربي يتاح لهم فقط التعليم بالروضات، كما ان هنالك ثمانية ملايين طفل عربي بلا مدارس!.

وفي المحور السادس والأخير، وعند حديثه عن التعليم العالي يستشهد الدكتور الابراهيم بقول الدكتور أنطوان زحلان عن ان المشكلة في تعليمنا العالي هي انه عاجز عن الابداع، هذا الابداع الذي به يقاس التقدم والتطور، وليس بعدد العلماء، كما انه يشكو من عدة امراض تسيطر

على الباحث العربي تمنعه من الوصول ببحثه الى الحدود، أو النهايات التي ينبغي الوصول به اليها، ومنها غياب الحرية.

وامام البيروقراطية هناك الحاح على أهمية إتاحة المجال للمبادرة والمبادهة والابتكار، وأمام الكم وتقديس الشهادة، كطقس من الطقوس وسبيل للوجاهة الاجتماعية، هناك دعوة الى الكيف، وعدم اعتبار الشهادة الا وسيلة للبحث العلمي واداة من أدوات التقدم والعبور الى التعليم الذاتي والبحث المستمرين، وصولا بالتجربة العلمية الى غاية الغايات فيها. وأمام ترك الأمور على عواهنها هناك دعوة الى المحاسبة والتقويم، ووضع النقاط على الحروف على جوانب الاهمال والتسيب.

وبعد، فان كتاب الدكتور الابراهيم، ربما، يكون في نظرنا من أفضل الكتب التي ظهرت في السنوات الاخيرة في موضوعه، لا لشيء الا لان كاتبه، وضع خبرته، وبمصداقية تستحق التقدير وبمنهجية سديدة أمام القاريء العربي ليرى في أمر نفسه ووطنه وأمته ما ينبغى عليه أن يراه.

Fertility Behaviour in the Context of Development : Evidence from the World Fertility Survey

اتجاهات الخصوبة في اطار التنمية : نتائج المسح العالمي للخصوبة: دراسات سكانية رقم 100

Department of International Economic and Social Affairs, UN

قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

الامم المتحدة، نيويورك، 1987 ، 383 ص.

مراجعة: راضي فاخر عبدالنبي
جامعة لودز ـ بولندا

منذ مايقارب اربعين عاما، يهتم قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولي، التابع لسكرتارية الامم المتحدة بدراسة وتحليل الظواهر الديموغرافية بمختلف جوانبها. من جهة اخرى تقوم برامج المسح العالمي للخصوبة World Fertility Survey بجمع البيانات الاحصائية والقيام

بمسوحات تتعلق بخصوبة المرأة بمناطق مختلفة من العالم وخصوصا في البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية. والدراسة الحالية التي تحمل الرقم 100 ضمن سلسلة الدراسة السكانية التي يصدرها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولي، تتضمن تحليلا شاملاً للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال المسح العالمي للخصوبة والتي تتعلق بخصوبة المرأة، وللفترة المحصورة بين النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات في 38 بلدا ناميا (12 في افريقيا، 13 في امريكا اللاتينية والكاريبي، و 13 في أسيا وأوقيانيا Oceania) .

تحتوي الدراسة على اربعة أجزاء ومدخل تفصيلي، يتناول المدخل في البداية خلفية الدراسة ويتعرض الى اهم النشاطات والمؤتمرات التي نهضت بها سكرتارية الامم المتحدة حول موضوع السكان والخصوبة ودور المسح العالمي للخصوبة في ذلك. بعدها يتطرق الى اطار المفاهيم المستخدمة في الدراسة، وأهم الاساليب والطرق الاحصائية التي تم اللجوء اليها من قبل خبراء المسح العالمي للخصوبة، لأجل تصميم الاستمارات وصياغة الاسئلة التي تحقق اهداف البحث بأفضل النتائج.

ثم تم التطرق الى خصائص البلدان قيد البحث، من حيث التجمعات الجغرافية وكذا الحالة السكانية ومستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية في كل بلد. وفي هذا المجال اعتمدت الدراسة على اثني عشر مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً لغرض فهرست البلدان قيد البحث وفق مستوى كل مؤشر. وبعد استخراج المجموع النهائي لكل المؤشرات ولكل بلد على حدة، تم تقسيم البلدان الى اربع مجموعات وفقا لمستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي وهي:

1) مستوى تنمية عال، 2) مستوى تنمية متوسط ـ عال، 3) مستوى تنمية متوسط ـ واطيء، 4) مستوى تنمية واطيء. وتم كذلك تبيان خصائص المعلومات الاحصائية التي جمعت في كل بلد من بلدان البحث وأهمية استخدامها بالتحليل. واخيرا تناول المدخل خطة التحليل المتبعة في الدراسة وأهم جوانبها.

الجزء الاول من الدراسة يتناول موضوع الخصوبة ومحدداتها في البلدان النامية ويتكون من ستة فصول هي: الفصل الأول ويتطرق الى مستويات الخصوبة في البلدان موضوع البحث والتي كان من بينها سبعة بلدان عربية هي (مصر، المغرب، السودان، تونس، الاردن، سوريا واليمن الشمالي) وتعرض الدراسة اهم المقاييس التي تم اعتمادها لحساب مستوى الخصوبة. بالاضافة الى ذلك نجد في هذا الفصل عدد السكان لكل بلد في عام 1975 وكذا معدل الولادات الخام، الذي تراوح مابين 3,4 أطفال لكل امرأة في ترينيداد وتاباغو و 8,5 أطفال في اليمن. وهنا يمكن تثبيت ملاحظة مهمة حول الدراسة وهي التباين في سنوات البحث لكل بلد، وهذا يؤثر بشكل واضح على امكانية المقارنة الدقيقة بين مستويات الخصوبة واتجاهاتها في هذه البلدان. وتقدم الدراسة في هذا الفصل بيانات قيمة وضرورية جدا للبحوث الاجتماعية والديموغرافية التي يمكن القيام بها في بلدان البحث. حيث نجد بيانات تفصيلية عن مستويات الخصوبة العمرية Age-Specific Fertility Rate لكل بلد ووفق المناطق الجغرافية، وكذا تقدم الدراسة بيانات عن

الخصوبة العمرية الزوجية Marital Age-Specific Fertility Rate وتعرض لمستويات الخصوبة ومعدل الولادات الخام وفق مستوى النمو الاقتصادي الاجتماعي وكذا مستوى سياسة تخطيط الاسرة المتبعة في كل بلد. وفي الفقرة الاخيرة من الفصل الأول تقدم الدراسة بيانات قيمة، نادرا ماتم التطرق اليها في البحوث السابقة، وهي نسبة النساء بدون اطفال ونسبة النساء اللواتي لم ينته حملهن بولادة الى عدد النساء في سن الحمل.

الفصل الثاني من الدراسة يتناول مستوى الخصوبة المفضل، وذلك من خلال الاجابات التي تم الحصول عليها للسؤال المتعلق بحجم العائلة المثالي الذي ترغب به المرأة، وتلعب العديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية في تحديد حجم العائلة المرغوب. ان عدد الاطفال المفضل في اغلب البلدان يتراوح 5,3، ومع ذلك يلاحظ بأن هذا العدد مرتفع في بلدان شرق آسيا ويقدر بـ 6,5 أطفال، كما ان العدد مرتفع جدا في بلدان افريقيا تحت الصحراء ويقدر بـ 9,6 اطفال. من جهة اخرى كان هناك فقط 11٪ من نساء افريقيا تحت الصحراء لايرغبن في الانجاب لاحقا مقابل 46-49٪ في بلدان افريقيا الأخرى وآسيا واوقيانيا، و53٪ في بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي. في الوقت نفسه كان عدد النساء اللواتي لايرغبن بأطفال، او على الاقل بطفل واحد، قليلاً جدا في جميع البلدان، وفي بلدين فقط اكثر من نصف النساء اللواتي لديهن طفلان كانت اجاباتهن تتمثل في عدم الرغبة بالولادة مرة اخرى. والنساء اللواتي لديهن ثلاثة اطفال في اكثر من نصف البلدان كانت اجابتهن تعبر عن عدم الرغبة بالولادة مرة اخرى. النساء بصورة عامة يرغبن على الاقل بطفل واحد من كل جنس، ولكن في معظم بلدان آسيا وبعض البلدان الاخرى، كانت الرغبة بالاولاد أكبر من البنات كما لوحظ ان الاجابات بعدم الرغبة بالولادة مرة اخرى تتناسب طرديا مع المستوى المنخفض للخصوبة، وكذلك لوحظ ان عدد النساء اللواتي لايرغبن بالولادة كبير في البلدان عالية النمو والعكس صحيح.

الفصل الثالث يتناول موضوع الزواج، وقد تم توزيع البلدان حسب العمر عند اول زواج للمرأة وللرجل، بالاضافة الى مؤشر الزواج قياسا الى عدد السكان سنويا، ثم العلاقة بين الزواج ومستوى الخصوبة. وقد كان معدل العمر عند الزواج الأول يتراوح بين 16 عاما في بنغلادش الى 25 في سري لانكا. ولوحظ كذلك ان معدل العمر عند الزواج الاول مرتفع في البلدان عالية النمو اقتصاديا. وفي السنوات الاخيرة لوحظ ارتفاع معدل العمر عند الزواج الاول في بلدان آسيا وأوقيانيا، وقد بقي معدل عمر الزواج مرتفعا في بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي وكان ادنى معدل للعمر عند الزواج في افريقيا. وشوهد ارتباط واضح في جميع البلدان بين معدل العمر عند الزواج ومستوى الخصوبة، حيث كلما ارتفع معدل عمر الزواج انخفض مستوى الخصوبة، وعلى سبيل المثال فان النساء في عمر 40 - 49 سنة واللواتي كان اول زواج لهن في عمر اقل من 17 سنة ولدن 0,8 من الطفل اكثر من اللواتي تزوجن في عمر 17-20 سنة ومن فئة العمر نفسها.

اما الفصل الرابع من الجزء الاول فقد تطرق الى موضوع الرضاعة وتغذية الطفل وعلاقتها بتحديد نمو السكان. ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها في البلدان الثمانية والثلاثين قيد

البحث ظهر بأن النسبة العظمي من النساء يقمن بارضاع اطفالهن بأنفسهن، وتراوحت النسبة بين 99٪ في غرب افريقيا وجنوب آسيا الى 83٪ في ماليزيا. وكانت فترة ارضاع الطفل تختلف من بلد الى آخر، ويرتبط ذلك بمستوى النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي. وكمعدل فان المرأة في بلدان افريقيا وآسيا واوقيانيا ترضع طفلها لفترة تستمر حوالي 18 شهرا، بينما في امريكا اللاتينية والكاريبي فيتم ذلك لفترة مابين 9-10 أشهر، وبصورة عامة يمكن القول ان مدة الرضاعة في بلدان آسيا طويلة تصل في بعض البلدان الى 30 شهرا. وفي الوقت نفسه لوحظ ان الفترة قصيرة في بعض البلدان مثل ماليزيا حيث بلغت ستة اشهر فقط. من جهة ثانية لوحظ ان النساء في البلدان الاقل نمو يرضعن أطفالهن كمعدل لمدة اطول بمرتين ونصف المرة من النساء في البلدان الاكثر نموا، وتبين ايضا وجود علاقة عكسية بين استخدام موانع الحمل وفترة الرضاعة، أي كلما كثر استخدام موانع الحمل في البلدان انخفضت فترة الرضاعة بالبلد المعنى.

وحول موضوع استخدام موانع الحمل، نجد تفصيلات ذلك في الفصل الخامس الذي يتضمن بيانات عن مستوى المعرفة باستخدام موانع الحمل وكذا عن الاختلاف بين انواع الموانع وطرق استخدامها وفقا لعمر المرأة، وحجم العائلة والرغبة بأطفال اكثر، بالاضافة الى مدى الدراية بالمبادىء والطرق الاولية لاستخدام موانع الحمل وعلاقة ذلك بمستوى الاستعمال الحالي لها. وبينت الدراسة ان معدل استخدام موانع الحمل لم يتجاوز 15٪ من عدد النساء في بلدان مثل «بنغلادش، نيبال، باكستان واليمن» وفي بلدان آسيا الاخرى واوقيانيا كان معدل استخدام موانع الحمل يتراوح مابين 20-41٪، اما في امريكا اللاتينية والكاريبي فكان المعدل يتراوح ما بين 30-64٪، ماعدا هايتي حيث كان 19٪. ولوحظ من خلال الدراسة ان استخدام موانع الحمل في معظم البلدان يتركز في فئة العمر 25-40 سنة.

اما الفصل السادس فهو عبارة عن نموذج يبين مدى تأثير العوامل الديموغرافية التي تحدد مستوى الخصوبة، وقد استخدمت الدراسة نموذج Bongaarts، لهذه الغاية.

كان الجزء الثاني من الدراسة تحت عنوان : العوامل الاقتصادية الاجتماعية المحددة لخصوبة المرأة في البلدان النامية، حيث تطرق الفصل السابع الى موضوع مكان الاقامة (ريف، حضر) وعلاقة ذلك بمستوى الخصوبة وتم تناول ذلك من جانبين الاول يتعلق بالخصائص والمزايا الشخصية للانسان وفق نمط ومكان المعيشة، والجانب الثاني يتعلق بخصائص مكان الاقامة والسكن. وتم تحديد ثلاثة انواع من مناطق السكن وهي أ ـ ريف ب ـ حضر كبرى جـ ـ حضر اخرى. وتبين من الدراسة ان 46٪ من نساء امريكا اللاتينية يعيش في الريف، وهو معدل أقل مما في آسيا وافريقيا واوقيانيا حيث كان يتراوح مابين 70-71٪، وأظهرت الدراسة ان الاختلاف بمستويات الخصوبة بين الحضر والريف كان كبيرا في بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي.

وتعلق الفصل الثامن بموضوع التعليم والخصوبة، وفي الفصل نفسه تم التطرق ايضا الى علاقة التعليم بحجم العائلة المرغوب، عمر الزواج، فترة الرضاعة وكذا مدى استخدام موانع الحمل. وظهر ان هناك ارتباطاً شديداً بين التعليم والخصوبة في معظم البلدان، ولكن شكل

وحجم الارتباط يختلف بين بلد وآخر وفق بعض الاعتبارات المحددة الاخرى.

اما الفصل التاسع فيتعلق بتشغيل المرأة والخصوبة. ويتطرق هذا الفصل الى تعريف العمل والاستخدام وفق مقاييس منظمة العمل الدولية (ILO). وحول العلاقة بين مستوى تشغيل المرأة ومعدل الخصوبة، فقد بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط واضحة وعكسية في اغلب بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بينما لم تظهر علاقة واضحة في بلدان افريقيا. وكان الارتباط اكثر جلاء في البلدان الأعلى نموا. ولوحظ كذلك وجود علاقة قوية وعكسية بين الخصوبة والعمل في القطاعات الحديثة (التقنية).

اما الجزء الثالث من الدراسة فتناول الخصوبة وفقا للمناطق الجغرافية للبلدان النامية، حيث تطرق الفصل العاشر الى حالة الخصوبة في المنطقة الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان آسيا والمحيط الهادىء ESCAP التابعة للأمم المتحدة. والبلدان التي شملتها الدراسة وتقع ضمن هذه المجموعة هي بنغلادش، جزر الفيجي، اندونيسيا، ماليزيا، نيبال، باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، سيري لانكا وتايلاند، وتراوح مستوى الخصوبة في هذه البلدان بين 8,8 أطفال لكل امرأة في الفلبين الى 6,3 اطفال لكل امرأة في جزر الفيجي.

اما الفصل الحادي عشر فقد تناول حالة الخصوبة في المنطقة الاقتصادية ـ الاجتماعية لدول امريكا اللاتينية والكاريبي، وأعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان المنطقة ECLAC وأظهرت هذه الدراسة وجود تباين واضح في مستوى الخصوبة في بلدان المجموعة المشمولة بالبحث وهي كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكان، اكوادور، غويانا، هايتي، جامايكا، مكسيك، بانامـا، بارغواي، بيرو، ترينيداد وتاباغو وفنزويلا، وكان معدل الخصوبة عاليا وقدر بـ خمسة أطفال لكل امرأة. وكان الفصل الثاني عشر تحت عنوان تحليل مقارن لبيانات مسح الخصوبة العالمي لدول الصحراء الافريقية، واعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لافريقيا ECA وشمل البحث مجموعة البلدان التالية: بنين، ساحل العاج، غانا، كينيا، لوزوتو، موريتانيا السنغال والسودان، وتناول الفصل الثالث عشر حالة الخصوبة في البلدان العربية في غرب آسيا وشمال افريقيا، وضمت المجموعة البلدان العربية التالية: مصر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس واليمن، وتبين من خلال الدراسة بأن مستوى الخصوبة في هذه البلدان عال، وتراوح مابين ستة اطفال لكل امرأة في مصر والمغرب وتونس وبحدود 7 الى 8 اطفال في الاردن وسوريا وأكثر من ثمانية اطفال في اليمن. ولوحظ انخفاض بمستوى الخصوبة في سنوات السبعينات مقارنة بسنوات الستينات يتراوح مابين 1,5 الى 1,8 طفلا في مصر والمغرب وتونس، وحافظت الخصوبة على مستوياتها في البلدان الأخرى. اما الجزء الرابع فكان عبارة عن مقارنة مع البلدان المتطورة حيث تناول الفصل الرابع عشر الخصوبة وتخطيط الأسرة في البلدان المتقدمة، واعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ECE.

وفي الختام يمكن القول ان الدراسة تعتبر بحثا علميا ثمينا وقيما يفيد جميع الديموغرافيين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين الذين يهتمون بدراسة البلدان النامية. وتحتوى على بيانات

قيمة وضرورية للبحوث في المجالات اعلاه، وقد استخدمت الدراسة أحدث اساليب التحليل الديموغرافي والاحصائي لتقديم صورة واضحة عن الخصوبة في هذه البلدان، وتبيان العوامل التي تتفاعل معها وتؤثر فيها. وكذلك تم استخدام الاساليب الحديثة في عرض البيانات من خلال المنحنيات والمدرجات الاحصائية والاستفادة من الكومبيوتر. وحسب تقديري فلو تمت الاستفادة اكثر من النماذج الديموغرافية في عرض التفاعل بين الخصوبة والمحددات الاقتصادية ـ الاجتماعية لكانت الفائدة أكبر، حيث اقتصر استخدام الموديلات على واحد هو نموذج Bongaarts الذي يتناول الخصوبة ومحدداتها الديموغرافية. ويمكن التأكيد بأن ذلك لم يقلل من قيمة الدراسة، ويمكن للباحثين الاستفادة من الدراسة لتناول هذا الجانب (اي النماذج) بتفصيل اكبر. وتبقى الدراسة شاملة ومن الضروري الاعتماد عليها كمصدر جيد في اغلب الدراسات التي تتناول خصوبة المرأة في البلدان النامية.

المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية.

اسامة عبدالرحمن

مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة الثقافة القومية (9)، بيروت، 1987، 244ص.

مراجعة: علي شويل القرني
قسم الاعلام ـ جامعة الملك سعود

يمكن تصنيف «المثقفون والبحث عن مسار» على أنه أحد الاصدارات التي تقع ضمن نطاق الانتاج النقدي الذي بدأت تقذف به دور النشر الى القارىء العربي بغية مساعدته على استيعاب المواقف الاجتماعية التي تحيط به، ومن اجل تشخيص التفاعل المطلوب بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية في الوطن العربي. ويبدو ان هذا الكتاب يأتي امتدادا للانتاج المكثف للدكتور اسامة عبدالرحمن (جامعة الملك سعود) في السنوات الأخيرة مثل «البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية» (1985)، «الثقافة بين الدوار والحصار» (1985)، «عفوا ايها النفط» (1987)، ويأتي أخيرا «المثقفون والبحث عن مسار» ليتوج هذا النشاط الفكري الذي ينتهج خطا تصاعديا من المعارضة الاكاديمية. وليقدم دراسة نقدية لواقع المثقفين في اقطار الخليج العربية ويبين الدور الذي يلعبونه في ضوء المتغيرات التي تحيط بالمواطن والمثقف في الداخل والخارج.

أرى أن وضع تعريفات محددة للمصطلحات المستخدمة في الكتاب تعين على الاجابة ـ مثلا ـ عن السؤال عن هوية المثقفين. وقد اكتفى الكاتب بتعريف الثقافة تعريفا مائعا مثل أنها «التراكم الابداعي. . لمسيرة الحضارة الانسانية والمعرفة بشتى أبعادها. . » (ص 16). وهذا التعريف ـ باعتراف الكاتب ـ يخرج الكثير من الاشخاص عن دائرة المثقفين، ولهذا نرى الكاتب في موضع آخر يقول ان الثقافة تشمل المعرفة الادبية والفنية والتقنية. . والمعرفة في ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة والفلسفة. . .» (ص 16)، ويشمل هذا التعريف الكثير من المتعلمين في المدارس والمعاهد والجامعات، الا ان مفهوم التعليم يختلف عن مفهوم الثقافة. ويقول الكاتب أن «الثقافة ابعد مدى وأعمق غورا من التعليم» (ص 14). ويبدو أن الكاتب لم ينجح في تحديد الفئة المثقفة، وأرى أنه يدور حول محورين هما المحور الافقي ويعني كل المهتمين (او المبدعين) في مجالات الادب والفن والسياسة والفلسفة والاجتماع والتقنية والادارة . . الخ، والمحور الرأسي ويشمل هؤلاء الذين يقعون ضمن نطاق التركيبة السياسية (توجهت الفئة المثقفة الى العمل في الاجهزة الحكومية، ص 51)، كما يشمل هؤلاء الذين يقعون خارج نطاق هذه التركيبة. والتحديد الدقيق لمفهوم الثقافة وبالتالي المثقفين يساعد القارىء على تجاوز حالات التشويش التي تحبط تقدمه في متابعة فصول الكتاب، كما أن ذلك يبعده عن عمليات التخمين حول من هو المقصود؟ وما هي التبعات؟.

ويقع الكاتب في خطأ اصطلاحي عندما يقول انه يميل الى استخدام «الفئة المثقفة» بدلا من «النخبة المثقفة»، فكأنه يفرق بين الفئة Group والنخبة Elite، وأرى ان التفريق يجب أن يكون بين المثقفين Intellectuals والنخبة او الصفوة Elite، لأن الادبيات التي تعنى بهذا الموضوع (وبالذات ادبيات السياسة وعلم الاجتماع) تهتم بدور المثقفين او النخبة. وعادة ما يكون المثقفون جزءًا من النخبة او الصفوة. فمثلا نجد أن Pareto (1968) في مطلع هذا القرن (الميلادي) يرى ان المجتمعات تتغير تبعا لتغير النخبة ولهذا فإن النخبة، هي التي تحكم وتسيطر على الفكر والسلوك، كما اضاف بأن النخبة تنقسم الى قسمين: نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة، وعادة ما تنقض النخبة غير الحاكمة على مقاليد السلطة عندما ترى ان مصالحها باتت مهددة من قبل النخبة الحاكمة. ولكن الاستنتاج ان النخبة ـ طبقا لباريتو ـ تعني قطاعا عريضا من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين. . الخ. ويفهم ضمنا ان المثقفين هم جزء من النخبة.

في حين نرى أن شخصا آخر مثل Gramsci (1971) يكتب (في سجنه) عن المثقفين ويرفض القول السائد بأن المثقفين يمكن ان يكونوا فئة مستقلة عن المجتمع (او الطبقة الحاكمة). ويرى أنهم نتاج لوجود طبقة معينة. فمثلا يرى ان طبقة العمال عندما تصل الى سدة الحكم فسيظهر من بينها مثقفون تناط بهم مسئولية وضع الايديولوجية وتوجيه الفكر، وهكذا يكون المثقفون جزءا لا يتجزأ من مراكز القوى في المجتمع.

ثم يتحدث الكاتب عن الوعي السياسي الذي يعرفه بأنه «انبثاق الطاقات المخلصة القادرة على العطاء والتي تضع نصب عينيها المصلحة العليا للوطن العربي» (ص 31). ويرى ان الاستعمار قد ساعد على خلق نوع من الوعي السياسي والتعبئة الجماهيرية (ص 30)، الا أن

الأنظمة العربية التي جاءت في أعقاب الاستعمار «حاولت في أكثر الاحيان اجهاض ومضات الوعي السياسي. . وابطال فعالية المواطن . . » (ص 57). ويرى الكاتب ان بعض الدراسات (التي لم يحددها) قد اكدت على أن السلطة السياسية همشت المواطن العربي وأجهزت على الدور الفعال له على الساحة المجتمعية . كما أنها همشت الفئة المثقفة . . (ص 62). ولهذا فان هذه الفئة (ومن باب اولى فئة المواطنين) تلجأ الى الصمت المطبق . . بينما يحاول البعض الآخر تخطي الحواجز والسدود . . وفي حالة فشلها في تخطي مثل هذه الحواجز فانها تخضع ولو بعد امد للتطويع والتأطير الرسمي (ص 55).

ونلاحظ من خلال قراءة «المثقفون والبحث عن مسار» ان هناك موضوعا مشتركا يربط بين اجزاء الكتاب ويتكرر ـ تقريبا ـ في كل مناسبة، وهو الحديث عن التنمية. ويبدو ان موضوع التنمية بأبعاده المختلفة ـ وبالذات التنمية النفطية والتنمية السياسية ـ هو الشغل الشاغل للكاتب ليس فقط من قراءة هذا الكتاب ولكن من سلسلة القراءات الاخرى لاصداراته. فالكاتب يؤكد أهمية المشاركة في صنع القرار كمرتكز أساسي للوصول الى حلول ومعالجات افضل. ولا يرى ان تكون هذه المشاركة السياسية على النمط الغربي (ص 130)، ولكن يجب ألا تكون ـ ايضا ـ مشاركة صورية غير فعالة.

ويتطرق الكاتب لعدد من القضايا التي يرى وجوب التصدي لها، مثل القاعدة الانتاجية والامن الغذائي والاعلام والتعليم والبحث العلمي والمرأة والاستثمار وادارات التنمية في اقطار الخليج (ص ص 130 - 175). وفي ما يتعلق بادارة التنمية يقترح الكاتب أن تكون هناك ادارات (مؤسسات واجهزة حكومية) تسعى الى وضع اهداف تنموية مبنية على استراتيجية واضحة، وهذا الذي تفتقده معظم أقطار الخليج العربي (ص ص 167 - 168). ويرى الكاتب في اصدار آخر «عفوا . . . ايها النفط» (1987)، أن المسألة ليست في وجود كيان اداري خاص بالتنمية وانما المهم هو «المعرفة والخبرة المعتمدة على ادراك شامل للمعطيات المحلية . . » (ص 20). كما يستشهد الكاتب بعدم وجود وزارات تخطيط في الدول المتقدمة ولكن يوجد التخطيط في كل جهاز من الاجهزة الحكومية او مؤسسة في القطاع الخاص.

وأخيرا فاني ارى «المثقفون والبحث عن مسار» مثالا جيدا للكتابة الهادفة والمخلصة ذات الأبعاد الاجتماعية المهمة في حياة المواطن والمثقف العربي. صحيح ان الكاتب يرفض الكثير (ان لم يكن الكل) من الممارسات الادارية في مجالات التنمية المتعددة ولكن هذا الرفض ليس رفضا كليا بل جزئيا حيث يدعو الكاتب الى مسارات للتغيير واستراتيجيات للمعالجة، ولكن هذا التغيير هو تغيير داخل النظام وليس تغييرا للنظام. بمعنى ان الكاتب يدعو الى تغيير يهدف الى ترشيد القرارات العامة من خلال اضطلاع المثقفين الخليجيين بدورهم الاجتماعي والتاريخي . وتبقى نقطة ختامية ـ في هذه المراجعة ـ تتعلق بمنهجية الكتابة، فعلى الرغم من القيمة العلمية الاستكشافية لهذا المجهود، الا اني ارى الفائدة تزداد لو ان الكاتب قام بتوثيق مصادر الكتاب.

صحيح أن المراجع العربية والاجنبية ـ رغم قلتها ـ قد تم ذكرها في نهاية الكتاب الا اني ارى ضرورة تحديد موقع كل مصدر داخل النص، كما اعتقد بأهمية عودة الكاتب الى الادبيات الأساسية في الموضوعات التي تطرق لها، مثل التبعية والوعي والاغتراب وغيرها من المصطلحات ذات الأهمية البالغة في العلوم الاجتماعية.

The Soviet Union and Arab Nationalism 1917 - 1966

الاتحاد السوفياتي والقومية العربية 1917 - 1966

Hashim S.H. Behbehani

هاشم بهبهاني

ك. ب. أي. ، لندن 1986 ، 252 ص.

مراجعة: سامي الرباع
كلية الدراسات العليا ـ جامعة الكويت

يقع الكتاب في عشرة فصول تعج بالحقائق والتفاصيل المسلسلة تاريخيا، يتخللها العديد من النتائج التحليلية الجديدة على الساحة التحليلية العربية والدولية، تقوم على الحقائق والوقائع التاريخية الموضوعية. الا أن اهم فصول الكتاب هو الفصل الاول، ففيه يتعرض المؤلف بشكل رئيسي لجذور الحركة الصهيونية في روسيا القيصرية وكيف كان لتحركاتها اكبر الاثر على قيام الدولة الاسرائيلية واعتراف السوفييت بها فيما بعد وتغلغلهم في المنطقة العربية.

فقبل ثورة اكتوبر، وقبل هجرة الاعداد الكبيرة من يهود روسيا ويهود اوروبا الشرقية الى فلسطين، وقبل تأسيس الكيان الاسرائيلي عام 1948 كانت هناك جذور ايديولوجية عميقة ومتشعبة لهذا التأسيس في الفكر الروسي ومصالح مشتركة بين القياصرة الروس والقادة اليهود. ويتتبع المؤلف تاريخ تأسيس الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفييتي ويقول ان المفكرين السوفييت كانوا يميلون الى الاعتقاد بأن الصهيونية عبارة عن تجسيد وتعبير لتطلعات البرجوازية اليهودية. لقد أوجدت البرجوازية اليهودية الحركة الصهيونية لتخلق لنفسها «هدفا تاريخيا» كما يعتقد العديدون من المفكرين السوفييت بأن الصهيونية قد زودت البرجوازية اليهودية بـ «منارة روحية».

وقد ازدادت النشاطات الصهيونية وبشكل ملموس في روسيا القيصرية عام 1883 حيث تشكلت هناك لجنة مركزية كجزء مما كان يسمى بالدولية المتحدة الاسرائيلية التي كان لها فروع في

العديد من الدول الاوروبية وخاصة في ألمانيا والنمسا. وتركزت نشاطات اللجنة المركزية التي كانت تعمل بالسر على جمع الشمل السياسي والديني لليهود من الذين يشعرون بالاغتراب في روسيا. ولم تهتم «العالمية المتحدة الاسرائيلية» قطعا بالصراع الطبقي ولم تدع الى خوضه، بل كانت تعمل على جمع المال من الجماهير اليهودية وغيرها لتمويل نشاطات البرجوازية اليهودية التي مهدت بالاصل لقيام الحركة الصهيونية. وانهمكت البرجوازية اليهودية في شراء المصانع وتأسيس المؤسسات التجارية وبذلك تراكمت لديها رؤوس اموال طائلة. وفي مطلع القرن العشرين تبوأت البرجوازية اليهودية مكانا مرموقا في الحياة الاقتصادية الروسية ولم تتوان عن استغلال القوى العاملة اليهودية الكادحة للحفاظ على مكانتها الاقتصادية وتعزيز نشاطاتها السياسية. ويقول المؤلف ان تراكم الثروة لدى البرجوازية اليهودية والسياسة القيصرية الروسية المعادية للسامية حثت هذه البرجوازية على المضي قدما في العمل لتشكيل الحركة الصهيونية وتقوية اسسها.

ومن الدلائل التاريخية التي تشير الى عنصرية وشوفينية الحركة الصهيونية هو تأسيس اتحاد القوى العاملة اليهودية في روسيا القيصرية عام 1797 تحت اسم اتحاد Bund، واقتصرت العضوية فيه على العمال اليهود. وقد حاول لينين ضم هذه الحركة أو بعض اعضائها الى الحزب البلشفي، إلا أنه فشل في ذلك. والسبب يعود الى رفض الحركة الصهيونية للتطلعات والاهداف البلشفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى رأسها الصراع الطبقي وتحرير الطبقة العاملة من الاستغلال. لقد كانت للصهيونية تطلعات سياسية اخرى تتمثل في الدعوة الى قيام كيان وطني يهودي يخدم بالدرجة الاولى مصالح واهداف البرجوازية اليهودية. اضف الى ذلك ان الصهاينة الروس كانوا يفصلون بحدة ويميزون بين الجماهير العمالية اليهودية والطبقات العمالية الكادحة الاخرى في المجتمع من غير اليهودية.

ولم يكن في يوم من الايام محظورا على الحركة الصهيونية العمل والنشاط بينما كان البلشفيون يتعرضون للاضطهاد والسجن. ومن هنا يعتقد العديد من المؤرخين السياسين على أنه كان هناك وفاق تام بين الحركة الصهيونية والسلطة القيصرية الروسية. لذلك شهدت روسيا بين 1897-1903 توسعا ملحوظا لنشاطات الحركة الصهيونية. ففي عام 1901 عقد في مدينة بيترسبورغ اجتماع للجنة المركزية للحركة الصهيونية وضعت خلاله الأسس «الثقافية» للحركة الصهيونية. ومنذ ذلك الحين توسعت الحركة وانتشرت في معظم انحاء الامبراطورية القيصرية. وفي عام 1903 وصل تيودور هيرتزل الى بيترسبورغ واجتمع مع وزير الداخلية الروسي واتفقا على السماح للحركة الصهيونية بالعمل السياسي في روسيا والسماح لليهود بالهجرة الى فلسطين مقابل امتناع اليهود الروس عن مهاجمة أو معاداة الحكم القيصري أو تبني الافكار الاشتراكية!.

اما في فصول الكتاب الاخرى فيتعرض المؤلف للظروف التاريخية، ملابساتها، ومعطياتها، وتفسيرات بعض القادة والمفكرين السوفييت للواقع السياسي والمادي في الشرق، وخاصة ذات

الصلة بالشرق الاوسط العربي والدوافع وراء اهتمام الاتحاد السوفييتي بالمنطقة العربية وضرورة التغلغل فيها.

ويعود اهتمام السوفييت بالمنطقة العربية الى بداية الثورة البلشفية، فمنذ ثورة اكتوبر عام 1917 شعر السوفييت من خلال الشعار الماركسي ـ اللينيني الداعي الى تحرير القوى العاملة في العالم من الاضطهاد والاستغلال (ص / 31) انه لا بد من تحرير العالم العربي من الاستعماريين البريطاني والفرنسي كقوى مستغلة للكادحين العرب. الا أن مجتمعات هذا العالم، وكمجتمعات زراعية اقطاعية، كانت تفتقر للطبقة البروليتارية، بمعناها الصناعي، وذلك حتى تتحقق الثورة وفقا للمعادلة الماركسية ـ اللينينية.

فلا الجماهير العربية الفلاحية، ولا الاحزاب الشيوعية القائمة آنذاك في بعض الدول العربية، والتي كانت ذات اهمية لا تذكر، كانت قادرة على خلق الثورة. وقد اكد لينين والقيادات السوفييتية التي جاءت بعده على ضرورة العمل على مساعدة العرب بكافة السبل المادية والسياسية (ص 33) لتحرير أنفسهم وذلك بمؤازرة كافة القوى البروليتارية العالمية، وسيسهل تحقيق ذلك من خلال الوجود الشيوعي في المنطقة العربية. ويبرز المؤلف من خلال عاملين رئيسيين كيف تمكن السوفييت من دخول العالم العربي والتأثير على مجرى الاحداث فيه:

أولا ـ بعد خروج الاتحاد السوفييتي من الحرب العالمية الثانية كقوة دولية تضاهي فرنسا وبريطانيا، وهما الدولتان المتقاسمتان للعالم العربي، الذي وجد ان من واجبه الايديولوجي دعم حركات التحرر في العالم ومساعدة الجماهير الكادحة لنيل حقوقها والتخلص من براثن الاستغلال بكافة اشكاله.

ثانيا ـ العنصر اليهودي: ان تعرض يهود اوروبا للاضطهاد النازي، والتحركات الصهيونية المكثفة اقنعت السوفييت بضرورة دعم الحركة اليهودية وفكرة انشاء دولة يهودية على (أرض الميعاد). ولماذا لا والحركة الصهيونية كانت تدعي تمسكها بالاشتراكية؟ علماً بأن لينين وستالين وغيرهما من المفكرين السوفييت ادانا الحركة الصهونية على أنها حركه تقوم على ايديولوجية رجعية تخدم مصالح البرجوازية اليهودية وتهدف الى فصل الجماهير اليهودية الكادحة عن الحركة البروليتارية الدولية (ص 54). الا ان الذي رجح كفة دعم الحركة اليهودية هو قناعة السوفييت بأن الكادحين من اليهود، ومعظمهم هاجروا الى فلسطين من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية يحملون الفكر الاشتراكي (ص 73)، وسيقفون ضد المستعمر البريطاني في فلسطين وسيطردونه من المنطقة ويقيمون دولة اشتراكية حليفة للاتحاد السوفيتي (ص 54).

لذلك لم يتوان الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه عن المساعدة والمساهمة في قيام الدولة اليهودية والاعتراف بها. وحين تم التصويت في الامم المتحدة على قرار التقسيم في 29 نوفمبر عام 1947 كان السوفييت أول من دعم القرار بحجة ان ذلك سيرضي الطرفين، العرب واليهود، ويحقق آمالهم (ص 56)، فضلا عن ان السوفييت كانوا ينادون الجماهير الكادحة العربية واليهودية لدحر الامبرياليين البريطانيين وطردهم من فلسطين. ومن هنا انطلق تاريخ السياسة المزدوجة للسوفييت

الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. أضف الى ذلك أن القضية الفلسطينية لم تحتل آنذاك مكانة بارزة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. تماما بعكس المسألة اليهودية التي شغلت تفكير السوفييت طويلا لا سيما ان اليهود يشكلون جزءا كبيرا من ضحايا العدوان النازي اثناء الحرب العالمية الثانية.

أضف الى ذلك ان فكرة القومية العربية بالنسبة للسوفييت كانت عبارة عن فكرة غامضة وشكل بدون مضمون عملي، ولم يكن للاتحاد السوفيتي أية علاقات مع أية دولة عربية، فقد كانت جميعها تحت السيطرة الغربية، وان ايجاد اسرائيل سيوفر فرصة لاختراق المنطقة واقامة علاقات مع البلدان العربية، خاصة ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي سمحت للحزب الشيوعي بالعمل فيها بشكل شرعي (ص 71). ويؤكد المؤلف ان قيام دولة اسرائيل واعتراف الاتحاد السوفييتي بها قد منح السوفييت فرصة ذهبية لدخول المنطقة العربية والقيام بالدور الذي يتفق مع اهدافهم السياسية والاقتصادية بالاضافة الى دورهم على الساحة الدولية. ويرى المؤلف ان السوفييت اعتمدوا في تحليلهم للواقع في المنطقة العربية على قوالب نظرية ماركسية لينينية جامدة. فقد اعتقدوا بأن الجماهير الكادحة العربية واليهودية ستعمل جنبا الى جنب على تحرير فلسطين من الاستعمار البريطاني ولم يدخلوا في حساباتهم الدور الذي يمكن للجيش العربي ان يلعبه في المنطقة.

وخلافا للحسابات السوفييتية فقد أدى ازدياد حدة الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى قيام الثورة في مصر عام 1952، التي جاءت ايضا لتحرير مصر من الاستعمار البريطاني واجراء بعض الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويخلص المؤلف الى القول بأن قيام ثورة اكتوبر عام 1952 قد عزز مكانة الوجود السوفييتي في المنطقة، فقد كانت فرصة للتخلص من الاستعمار البريطاني، وفرصة لرش بذور الاشتراكية في مصر واعادة بناء اقتصادها على أسس اشتراكية.

من جهة اخرى، وجد عبدالناصر في الاتحاد السوفييتي الحليف الامثل لتثبيت دعائم الثورة وصد المعتدين، وقد اثبت الاتحاد السوفييتي ذلك في حرب السويس من خلال مساعداته الاقتصادية والعسكرية لمصر. وعلى اثر ذلك وبمبادرة من عبدالناصر ازدادت اهمية الاتحاد السوفييتي في المشرق العربي وفي العديد من دول العالم الثالث، وخاصة حين تم تشكيل حركة عدم الانحياز حيث اعتبر الاتحاد السوفييتي الحليف الطبيعي لدولها. ويؤكد المؤلف على أنه منذ ان اعترف الاتحاد السوفييتي بالوجود الاسرائيلي رسميا، وقع القادة السوفييت بين فكي كماشة المعضلة المتمثلة في اقامة دولة اسرائيلية من جهة وخلق القضية الفلسطينية من جهة أخرى، ولم يفلح السوفييت حتى الآن في حل هذه المعضلة!.

وقد زاد في حدة المعضلة تغير موازين القوى الدولية، الحرب الباردة، وتحالفات القوى الكبرى، ولكن الى درجة اكبر، تولي عبدالناصر القيادة في مصر. فعلى اثر ذلك ازداد ارتباط الاتحاد السوفييتي بالعالم العربي. وقد مهد لذلك وسهل تحقيقه مواقف عبدالناصر القومية وشدة معارضته للقوى الاستعمارية الغربية. ولكن حلول الاتحاد السوفييتي مكان القوى الغربية في

اجزاء من الوطن العربي، وخاصة في مصر، كمزود لانواع مختلفة من المساعدات فرض على موسكو ضرورة الاختيار بين دعم العرب أو اليهود في الاراضي المحتلة، والذي زاد من حدة هذه المعضلة هو ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة كقوة لا يمكن تجاهلها. وعلى الرغم من قطع الاتحاد السوفييتي علاقاته مع الكيان الاسرائيلي خلال فترات مختلفة، الا أنه لم يصل بعد الى قرار حاسم بشأن ولائه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

يعتبر هذا الكتاب بحق مرجعا اساسيا للمحللين السياسيين والتاريخيين واضافة جوهرية للمراجع التي تبحث في العلاقات العربية ـ السوفييتية، وخاصة الدور التاريخي الذي لعبه الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في دعم قيام الدولة الاسرائيلية والدوافع السياسية والايديولوجية وراء ذلك. ولا يفوتنا ان نشير الى ان الكتاب كُتِبَ بأسلوب علمي هادىء بعيد عن المهاترات والحماسة اللغوية العاطفية التي تتميز بها بعض التحاليل السياسية والتاريخية في الشرق والغرب. لقد توخى المؤلف الموضوعية في طرحه واعتمد في تحليله على الوثائق والحقائق التاريخية المتوفرة في كلا العالمين العربي والسوفييتي.

لذلك ننصح كل من يهتم بتاريخ القضية العربية وحاضرها بالرجوع الى الكتاب والاطلاع عليه. ففهم الحاضر يتطلب تحليلا وتفسيرا موضوعيا لمجرى الاحداث التاريخية، وكثير من المعطيات والتطورات المعاصرة لا تزال تستمد دوافعها من قرارات اتخذت في الماضي ومن وقائع حدثت تحت تأثير ظروف وملابسات تاريخية معينة.

الديمقراطية ونظام 23 يوليو

طارق البشري

مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1987، 294 ص.

مراجعة: جورج المصرى
شبرا ـ مصـــر

ليس من الجديد القول ان الديمقراطية هى احدى القضايا الهامة التى تشغل المواطن العربى وإن كانت التجربة الناصرية قد شكلت ملامح جديدة للتعبئة السياسية والمشروع القومي الوحدوي، فإن أعداءها كثيراً ما يأخذون عليها إهدار كرامة الانسان وغيبة الديمقراطية السياسية

ونواتها من حرية إصدار الصحف وحرية تكوين الأحزاب. . الخ.

والكتاب الذى نعرض له يتناول إشكالية الناصرية والديمقراطية بمنهج علمى موضوعي يبتعد عن الدفاع والتبرير ويقترب من فهم التجربة فى سياقها التاريخى بعيداً عن رطانة المزايدات التي تصم الناصرية بالديكتاتورية. وقد اعتمد الكتاب بشكل رئيسي، بالاضافة إلى الرصد، على التحليل ومحاولة إعطاء القارىء صورة عن نمط الديمقراطية فى ظل ثورة يوليو. أما عنوان الكتاب فانه لا يعني عدم اعتراف الكاتب بـ 23 يوليو كثورة، ولكنه يعنى بذلك ما ترتب على الثورة من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة تضيق كلمة «ثورة» على استيعاب مضامينها الثرية.

وينقسم الكتاب إلى ستة فصول : الاوضاع السابقة على 23 يوليو، تشكل ملامح حركة الضباط الأحرار، ملامح النظام السياسي، نظام الحكم، أزمة النظام، ثم خاتمة وتعقيب يوضح المؤلف فيه مضمون قراءاته العلمية للتجربة الناصرية ويتضح فيها أيضاً موقفه المتغير القائم على براعة التحليل والموضوعية في رصد الأحداث وعرض المواقف.

نقطة البدء عند الكاتب هي أن القضية الديمقراطية في التاريخ المصرى الحديث كانت موجهة دائماً إلى خدمة قضية الاستقلال عن الاستعمار الانجليزى. فعلى سبيل المثال كان هناك برنامج الحزب الوطنى ـ أيام العرابيين ـ الذي قدم برنامجاً اندمجت فيه الحركة الوطنية بالديمقراطية. فهو يشير إلى حكم الشورى وإطلاق حرية المصريين مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الأجانب لتكون مصر للمصريين. وكان هذا الشعار هو الذى قاوم به المصريون السلطة الاستبدادية والتبعية المتزايدة للنفوذ الاوربى وليعبر عن أن تمصير الحكم هو عملية ديمقراطية وطنية واحدة. وكان سعي الثورة العرابية فى هذا الأمر يرتكز إلى التحريك الشعبى بما نصّ عليه البرنامج «حرية المطبوعات بطريقة ملائمة، تعميم التعليم، نمو المصارف بين أفراد الأمة».

ويتعرض المؤلف إلى الحركة الحزبية المصرية فى أوائل القرن العشرين وموقف مختلف الأحزاب من القضية الديمقراطية. فالمطالع للتاريخ المصرى فى تلك الفترة لا يتردد في الجزم بأن المسألة الوطنية كانت الشغل الأول للمصريين فى ممارستهم الديمقراطية أو مطالبتهم أو دفاعهم عنها، فلقد كان يتصور الكثيرون أن من يمس الأوضاع الديمقراطية انما يمهد للتهاون مع الانجليز، وان النضال الديمقراطى هو نضال وطني بالضرورة. فكان هذا الارتباط يعني التوظيف الوطنى للديمقراطية.

وفي ثورة 1919 استلهم حزب الوفد الصيغة الجامعة «مصر للمصريين» فى الظروف المستجدة لبناء الوطن الحر المستقل في حدود المفهوم المتعارف حينئذ للاستقلال السياسي. وكان النظام السياسى الذي أسفرت عنه ثورة 1919 قد بني على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الاطار العام للحركة السياسية وهياكلها التنظيمية حتى قيام ثورة 1952. والقوائم الثلاث هي : نشأة الوفد المصري كحزب شعبى ـ تصريح 28 فبراير 1922 الذى يعترف بالسيادة المصرية

المنقوصة بفعل التحفظات الاربعة ـ دستور 1923.

ومنذ العمل بالدستور كانت المسألة الوطنية مرادفاً للديمقراطية وتضمن دستور 1923 مبادىء تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم، هو إقرار مبدأ دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة ومبدأ المساواة بين المصريين. . الخ من الحريات الشخصية التى فقدت مضمونها بغياب الحرية في صورتها الجماعية مثل حرية الاجتماعات، وكانت الوظيفة الأساسية للصراع الديمقراطي في ظل الدستور هى تحقيق الأهداف الوطنية.

وكانت تلك الحريات المقيدة السبب الرئيسى في العديد من الازمات السياسية فى النشاط السياسي ـ الاجتماعي. وتمثل ذلك في قضية الاستغلال الوطني وفي أزمة النهوض الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وفي أزمة الديمقراطية ذاتها كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة التي توجت بمأساة هزيمة الجيش المصرى في حرب فلسطين عام 1948.

ويلاحظ المؤلف إلى أن حجم الاضطرابات الاقتصادية والنقابية التى حدثت من عام 1947 حتى 1952 لم يكن له نظير فى مصر من قبل وجاء ذلك نتيجة للتفاوت الاجتماعى ـ الطبقى الشديد قبل الثورة. فقد كانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الاجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات وكان هذا واضحاً في المجتمع الريفى حين انقسم بحدة إلى مجتمع النصف في المائة يملك فيه كبار الملاك ثلث الاراضي الزراعية في مواجهة أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين وارتفع ريع الارض ارتفاعاً فاحشاً وانخفض أجر العامل الزراعي انخفاضاً ملحوظاً.

وشهدت هذه الفترة اهتماماً متزايداً بالقضية الفلسطينية ولم تعد ميادين الحركة الوطنية قاصرة على مسألتي الجلاء ووحدة مصر والسودان، بل أصبحت المسألة الفلسطينية مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية في مصر، مما أظهر قصور أسلوب الكفاح المسلح في التصدي للاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وطرح على الحركة الوطنية مبدأ استخدام العنف والعمل العسكرى، وترتب على ذلك بروز الجيش كمؤسسة وطنية مرشحة للقيام بدور مؤثر لحل تناقضات المجتمع المصرى. ومهدت عوامل أخرى لابراز دور الجيش. فقد كان الوضع الديمقراطي يتأتى من حصيلة تناقض طرفين. الأول سلطة الملك من ناحية والثاني مدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحية أخرى. والتناسب بين الطرفين تناسب عكسي على الدوام، والحرية التي كانت متاحة في عهود الوفد كانت محدودة وكانت حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبي مقيدة تحدها القوانين ويكبحها الاحتلال وفي هذه المرحلة نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن «الرجل» «القائد» الذي يحرر البلاد ويرسي قواعد العدالة والاستقرار، وزاد من هذا الاتجاه نمو الحركة الشعبية وعجز التنظيمات عن الاستجابة للمطالب الوطنية بعد حريق القاهرة فى 26 يناير 1952.

ويتناول الكاتب في الفصل الثاني الجذور الأولى لحركة الضباط الأحرار. فلم يكن قيام الجيش بثورة 23 يوليو أمراً شاذاً في التاريخ المصري الحديث فمنذ بداية القرن التاسع عشر، عرفت مصر أربعة انعطافات تاريخية كبرى هى اعتلاء محمد علي ولاية مصر 1805، ثورة عرابى 1881 ثورة 1919 ثم ثورة 1952 وشارك الجيش المصري في كل هذه الثورات عدا ثورة 1919 حيث غاب الجيش المصري في السودان فضلاً عن هيمنة الاحتلال الانجليزي على وظائفه القيادية وان كان ذلك لا ينفي مشاركة فئات الشعب المختلفة في هذه الثورة.

ويوضح المؤلف الملامح الرئيسية لحركة الضباط الأحرار، فهناك تقارب السن والصداقات الشخصية، فكان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات، وهو جيل تفتح إدراكه السياسى على حركتي الاخوان المسلمين ومصر الفتاة. ويمكن إجمال ملامح هذه الحركة في أنها حركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل في نطاق المؤسسة العسكرية وبالابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع، فهي حركة سياسية عسكرية تتكون من شباب الضباط فى أدنى الرتب، لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ولا تتوجه في نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية.

وقد أدى ذلك إلى عدم توافر النزعة الديمقراطية بسماتها الحزبية لانتماء الضباط الأحرار إلى مؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والخضوع الرئاسي باعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتماء العسكري، بل يؤكده ويميز به ويخصص الكاتب الفصل الثالث للحديث عن ملامح النظام السياسى لثورة 23 يوليو التي اختلفت عن مرحلة ما قبل الثورة، ذلك أن نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط في الاطاحة بحاكم أو حكومة، وانما يناط نجاحها بتعديل صيغ التوازن فى العلاقات القائمة التى كانت تنبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته. وكان التبلور الحاسم للنظام الجديد في تصفيته للأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التى تبناها. ولقد إستعانت الثورة بالكثير من الضباط لتولي العديد من المهام التي فرضها تأمين الثورة وأصبح للجيش منزلة خاصة وتولد شعور عام بأن الجيش كله ثوري. ويلاحظ الكاتب أن ظهور الزعامة الفردية للزعيم ألراحل جمال عبد الناصر كان أهم سمات المرحلة الجديدة، وارتبطت تلك الزعامة بقانون الاصلاح الزراعى فى 9 سبتمبر 1952 كأول الاجراءات الثورية فى المجال الاجتماعي ثم اتبعته بأحكام الهيمنة على المؤسسات التى عرفت انبثاق المقاومة من بين صفوفها مثل الطلبة وهيئات التدريس فأصدرت عدداً من القوانين التى تقيد حركتهم كما تم بناء هياكل نظام الثورة من خلال المعارك السياسية التى خاضها النظام وقامت الأجهزة الإدارية بمهام الحركة الشعبية، وعولجت المسألة الوطنية بهذا الأسلوب الذي فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية، ومن جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة، وافتقادها امكانات التنظيم والتحريك للجماهير(!!).

ومن هنا كان القاء مهام الوظائف السياسية التي هي شأن التنظيمات السياسية على رجال الأمن وأجهزتهم، فتلك التنظيمات يناط بها دور قنوات الاتصال مع مجاميع الرأي العام، ومن

حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسى والاجتماعى للجماعات والتيارات المختلفة، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات وذلك في ضوء مواقف السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة في حين أن أجهزة الأمن بما تضم من كوادر مدربة في الأساس على النشاط الانضباطي وحده، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكرى، لا تستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية. وكانت لجنة تصفية الاقطاع التي شكلت عام 1966 من أوضح الأمثلة على امتزاج العمل السياسى بالنشاط الأمني. إن أجهزة الأمن من استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام 23 يوليو فيما اعتقلت من قوى المعارضة السياسية لم يستطع النظام أن يتجاوزها وقد دعم هذا الأمر الترابط التنظيمي للدولة والمجتمع على تلك الصورة الهرمية الواحدية وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرية الامنية، صار البحث مشوقاً للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوة معارضة محلية منظمة فى مصر، ان لها امتداداً خارجياً استعماريا يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية ولعل هذه النقطة كانت أحد البواعث الأساسية لاستخدام العنف مع المعتقلين السياسين لاستخراج الاعترافات التى تثبت الامتداد الخارجى الإستعمارى لها من حيث هو امتداد عضوى وتنظيمى.

ومن خلال عرض الدساتير المختلفة يثبت المؤلف ان واحدا من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ ثورة 1952 كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى. وإذا كانت السمة الأولى لنظام الحكم في تلك الفترة هي محاولة الثورة بناء نمط دستوري يتيح لها السيطرة والتحكم، فإن المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة كانت هى السمة الثانية للنظام. فكان هذا النظام يتبع نسقاً هرميًا يتولى قمته رئيس الجمهورية على خلاف الأنظمة النيابية التي تتبع نسقاً افقيا من أعضاء متساوين فى المراكز ومشاركين فى إصدار القرارات حسب الأغلبية العددية.

ولقد جمع عبد الناصر على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها ثم تنفيذها وظهر رئيس الجمهورية باعتباره مصدراً للشرعية بمعنى ان النظام أصبح يستند فى شرعيته إلى «الكاريزما» الناصرية وليس العكس. وعلى الرغم من كثرة التعديلات الوزارية والدستورية في عهد الثورة الا أن رئاسة الجمهورية تعد من الأشياء الثابتة التي لا تتغير. ومع دمج السلطات الثلاث لصالح جهاز الحكومة، ومع السلطة الكاريزمية لعبد الناصر تبدو السمة الثالثة للنظام السياسي، وهي استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومه سواء تعدد الاحزاب أو الحزب الواحد. اذ تمحورت السلطات في جهاز الدول وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ودارت التنظيمات الشعبية في فلكه.

ويحرص المؤلف على التأكيد على أن أيا من التنظيمات الشعبية التى عرفتها تلك الفترة (هيئة التحرير ـ الاتحاد القومي ـ الاتحاد الاشتراكي) لم يكن لها دور فعال بل ان أخطر القرارات السياسية التى اتخذت في الخمسينات والستينات وترتبت عليها تحولات خطيرة في البنية الداخلية

للمجتمع، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الجماهيرية دور فيها. بل لعل أهمها اتخذ في فترة كاد التنظيم فيها أن يكون غائباً عن الوجود مثل تأميم قناة السويس في يوليو 1956 قبل نشأة الاتحاد القومي، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 ثم اجراءات تمصير الاقتصاد القومي في 1957، واجراءات تأميم 1961 - 1963 قبل نشأة الاتحاد الاشتراكي، ويعني ذلك أن رئاسة الجمهورية كانت هي جهاز صنع القرار، فلم يكن لأي من الأجهزة أو التنظيمات وجود مستقل يسمح له بأن يكون ذا تأثير.

وفي معرض حديثه عن الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، يلاحظ الكاتب أن ذلك الصراع كان يتصاعد مع كل حدث سياسي يكشف ضعف القيادة العسكرية وعجزها عن اداء مهامها مثل حرب 1956 ثم انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 ومع كل حدث كشف عجزها وضعفها كان الخلاف يتضح بطبيعة الحال بينها وبين القيادة السياسية للدولة، ولكنه كان ينتهي بانتصار القيادة العسكرية، وهذه أحدى نقائض الناصرية. وقد صفيت هذه القيادة العسكرية بعد هزيمة 1967 وعلى رأسها المشير عبد الحكيم عامر وصفيت امتداداتها في الحياة المدنية، كما تم اقالة صلاح نصر مدير المخابرات العامة في ما أسماه عبد الناصر عام 1968 سقوط دولة المخابرات وتمثل أحداث 1967 علامة فارقه فى بنية الناصرية. فمشروع الاستقلال الوطنى والنهوض الذي قامت عليه ثورة 23 يوليو وقامت به، قد انكسر صبيحة 5 يونيو 1967 وظهرت آثار ذلك تباعاً فى السبعينات واضحة للعيان ولا خلاف بشأن مسؤولية النظام السياسى لحكومة الثورة في ما استشرى في الجيش من عيوب قاتلة على مدى الستينات، ولا بشأن أثر هزيمة 1967 فى تقويض هيكل السياسات الوطنية التي كانت متبعة من قبل فالسلطة الفردية التي قامت باسم جمع الشمل وتوحيد الارادة السياسية وبقصد إنجاز المهام الوطنية العليا السرعة والحسم المطلوبين، قد أفضت إلى نقيضها لامن حيث تفكك النظام فقط، ولكن من حيث القدرة على الحفاظ على استقلال الوطن ومشروع نهضته.

ويبلور المؤلف ايجابيات الحكم الناصري في تمكنه من تحرير الارادة الوطنية بجلاء المستعمر الانجليزي ومحاربة الاحلاف مع الدول الكبرى، ذلك ان الطموح الشعبى لبناء مجتمع مستقل كان هدف الثورة التى عبرت عن حركة كفاح الشعب المصرى، ولذا فهى في جوهرها ثورة تحرر وطني. فمسألة الاستقلال الوطني بالنسبة لعبد الناصر كانت هى محور كل توجهاته، ومنها توجهه بسياسة الدولة إلى مفهوم عدم الانحياز وتوجهه للعروبة وللاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الداخل لتمصير الاقتصاد ثم تأميم وسائل الانتاج الرئيسية وإعداد خطط التنمية. فكانت كل القضايا التى ارتبطت بمشروع الاقتصاد الوطني ميادين للصراع ضد الاستعمار. وما يبقى منه ومن دولته (أي عبد الناصر) هو هذا الطموح إلى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية، وهذه القضيّة هي التي بها اصبح عبد الناصر زعيماً وليس مجرد حاكم.

وقد ولدت الاصلاحات الهيكلية الناصرية من أحشاء حركة التحرر الوطني ومشروع

الاستقلال والنهوض فبدأت بتمصير الاقتصاد عام 1957 وهو الاجراء الذى اتخذ فى خضم معركة 1956 الوطنية ثم توالت بعد ذلك اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله وذلك فى صميم حركة الثورة ضد الاستعمار ومن أجل تحرير الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنبية بالإضافة إلى انحياز عبد الناصر الواضح إلى مصالح الجماهير الشعبية العريضة. وكانت معركة بناء السد العالي نموذجا لارتباط قضية التنمية بقضية الاستقلال.

ويعرض الكاتب بعد ذلك خاتمة وتعقيبا مثلت فيه هزيمة 1967 متغيرا مستقلا تبعته تعديلات عديدة في النظام فلقد تبدلت الاوضاع وشهد المجتمع أول اضطرابات شعبية لمواجهة الثورة تمثلت فى مظاهرات طلبة الجامعة في فبراير 1968 ونوفمبر من العام نفسه، وتعني تلك المظاهرات اهتزاز شرعية النظام الناصري بعد النكسة. واستجابة للاضرابات وللقلق الشعبى طرحت السلطة بيان 30 مارس الذي يمثل إستجابة رسمية من الدولة لمطالب الشعب. وحاول النظام في تلك الفترة الهيمنة على السلطة القضائية ولكن فشلت هذه المحاولات لمعارضة رجال القضاء ولذا أصدر النظام عدة قرارات حلت بموجبها الهيئات القضائية جميعها وأعيد تشكيلها.

ومن أهم مساوىء نظام 23 يوليو السلطة الفردية التي أدت إلى التفكك قبل الهزيمة وأدت إلى نقيضها بعد الهزيمة. ويعد أيضاً من بين المساويء التناقض بين الشكل التنظيمي للثورة وبين مضامينة الاجتماعية والسياسية. ويستخلص المؤلف ثلاثة أسس من التجربة الناصرية، يرى أن اي نظام سياسى لا ينبغى أن يهدر أحداها :

1) مبدأ التعدد التنظيمى الذي ينبغي أن يكون إفرازا سياسيا واجتماعيا ولا ينبغى أن يأتي قصرا ولا اصطناعا ويستلزم أن يكون توجها شعبيا حقيقياً بوجود تنظيم يضم الغالبية الكادحة. ومن ثم يمكن ملاحظة أن واحدا من أسباب الاستبداد السياسي والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للاستفادة منها في إطار التنظيمات الاجتماعية فى المهن والبيئات المختلفة.

2) مبدأ الجماعية في اتخاذ القرار، فأياً كان صاحب القرار الفردي، فان احتمالات الخطأ فيه تظل كبيرة، في حين أن القرار الجماعي تقل فيه هذه الاحتمالات. وهو ما أوقع ثورة يوليو فى كثير من المآزق.

3) مبدأ توزيع السلطة، وأهمية هذا المبدأ أن يصدر القرار وبقدر الامكان حسب الملاءمات التاريخية والفنية عبر العديد من الأجهزة حتى لا يستبد جهاز واحد بالعمل، وتشير الدراسة إلى ان أياً من هذه الأسس لم تتوافر في فترة حكم عبد الناصر وان وجدت واحدة منها مثل مبدأ التعدد التنظيمي فإن التطبيق الخاطيء كان ملازما لها بالإضافة إلى ضعف الروابط التنظيمية.

وفي الخاتمة تبقى لنا عدة ملاحظات جوهرية نود الاشارة إليها :

أولا : إن المؤلف تعامل مع الديمقراطية كنتيجة ولم يعط للقارىء صورة مفصلة عن شروطها الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى به إلى تصور الناصرية كظاهرة فوقية منعزلة عن طموحات

الجماهير وبالتالي فان فشل التنظيمات السياسية للثورة كان أمراً طبيعياً. ولكن الناصرية كحركة ثورية أنبثقت من السلطة فى ظروف تاريخية محددة استطاعت تحويل الجيش من مؤسسة تحمي النظام القائم إلى أداة ثورية تأخذ بالاسباب الاجتماعية والسياسية للمجتمع وهو ما اتضح في مبادىء الثورة الستة المشهورة ولذا كانت مرحلة التجربة والخطأ منذ 1952 إلى 1961 دليلا على عدم وجود النظرية الملائمة لتأخذ بها الثورة. وهذا لا ينفى مصداقية خطها الوطنى ـ التقدمى منذ البداية وهو ما اتضح في قوانين الاصلاح الزراعى فى 9 سبتمبر 1952 ومحاربة أساليب الهيمنة الامريكية الصهيونية ومساعدة الثورة الجزائرية. . الخ من الانجازات الثورية التى أوضحت خطها القومى منذ البداية وفي كل المعارك كانت الناصرية تأخذ بالأسلوب التعبوى لجمع القطاعات الجماهيرية في سبيل مواجهة الخطر الخارجي. فتنظيم هيئة التحرير كان لمواجهة الاحتلال الانجليزي وتنظيم الجماهير ثوريا في مواجته. وتنظيم الاتحاد القومي كان يهدف إلى الاسراع بخطوات التنمية من خلال التعامل مع القطاع الخاص، ولا شك أن مرحلة النظرية التي ظهرت فى الاجراءات الاشتراكية عام 1961 هى التي وضعت حداً لأسلوب الثورة التجريبى لتقنع بعدم فاعلية الرأسمالية الوطنية ثم الاقتناع بقيام التنظيم السياسى على فكرة الصراع بين الطبقات للوصول إلى الكفاية والعدل وهو ما اثبته الصيغ السابقة على الاتحاد الاشتراكى والتى اتخذت من فكرة التعاون منهجاً لها.

ثانياً : لم يتعرض الكاتب لمناقشة الديمقراطية كما جاءت في خطب عبد الناصر أو في الميثاق الوطني وهي فلسفة «الديمقراطية الاشتراكية» وتلك الأطروحة تقوم على عنصرين هما التحرر والممارسة وان غايتها أن تنقل سلطة الدولة إلى السلطة الشعبية أما عن التحرر فهو لا يتحقق إلا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي وهذا يعنى أن الاشتراكية عنصر محورى لامكان الديمقراطية السليمة ومن هنا فلا بد من اسقاط الطبقة الرجعية المتحكمة اقتصاديا في أفراد الشعب. غير ان إسقاط الطبقة الرجعية لا يعني سيطرة طبقة أخرى هي البروليتاريا. فقد رفض الميثاق ذلك، وإنما الهدف هو وضع السلطة في يد تحالف قوى الشعب العامل ككتلة تاريخية لها أهداف محددة فى إقامة دولة الحرية والاشتراكية والوحدة. وقد عمد الميثاق إلى ايضاح وجود الفروق بين القوى الاجتماعية في التحالف. فكان الصراع بينها سلميا يحل فى اطار التنظيم السياسي وبالتثقيف والنقد الذاتي والتربية السياسية في إطار الديمقراطية الاشتراكية أما الصراع بين قوى التحالف والطبقات غير صاحبة المصلحة في الاشتراكية فيحل بتجريد الرجعية من أسلحتها واعطاء التحالف فرصة تذويب الفوارق الطبقية بقيادة التنظيم السياسى.

ثالثاً : ـ افتقد الكاتب المنهج الجدلي ـ التاريخي في فهم الناصرية، ومن ثم فلم يدلنا على تجربة مماثلة في الظروف نجحت في ما فشلت فيه الناصرية ولذا كان من الصعب تفسير دور الجيش في حالته الخاصة بمصر. ولا شك أن تسلط عبد الحكيم عامر هو الذي أدى إلى هزيمة 1967 ولكن لم ينتبه الجيش إلى ذلك الوضع بل استطاع عبد الناصر في زمن قياسي إعادة بناء الجيش كمؤسسة مقاتلة خاضت حرب الاستنزاف وهيأت الوضع لشن حرب اكتوبر 1973 وهذا دليل على أن الزمرة

المتحكمة بالجيش كان يمكن إسقاطها بسهولة دون خوض صراع ضد المشير عامر. وهذا خطأ عبد الناصر الرئيسي.

رابعاً: ـ لا يمكن تفسير أسباب انهيار الناصرية بعد وفاة عبد الناصر بعامل الديمقراطية، فلا شك أن عوامل عديدة أخرى ساهمت في هذا الانهيار وأهمها تزايد النفط وعوائده في البلاد العربية وقدرته على اجتذاب الكثير من القوى الاجتماعية التي استفادت من الثورة، ثم الطبيعة المركزية لمصر كمجتمع هيدروليكي تتجمع فيه رؤية الأفراد إلى السلطة بوصفها حقيقة قائمة لا تحتاج إلى مقاومة. وهذا مغزى الشعب المصري الذي يعبر عن انتفاضاته بوسائل أكثر فاعلية من مجرد الانضمام إلى التنظيمات السياسية مثل انتفاضات 18، 19 يناير 1977 ضد اجراءات السادات التي رفعت الجماهير فيها صور عبد الناصر والتجاوب الشعبي مع تنظيم «ثورة مصر الناصرية».

واخيرا فان الحديث عن الناصرية والديمقراطية حديث ممتع استطاع المؤلف رغم الانتقادات السابقة وضع ملامحه الموضوعية.

الاقتصاد الصناعي ونقل تجارة مصر

حمدي عبدالعظيم عبداللطيف

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، 232ص.

مراجعة: ماجدة الانصاري
هيئة تنشيط السياحة ـ القاهرة

يعتبر الاقتصاد الصناعي احد فروع علم الاقتصاد الحديث الذي لم يكن يحظى بأي اهتمام قبل الثورة الصناعية في أوربا. وقد اتجهت دول اوروبا وامريكا والعالم الثالث منذ ذلك الحين الى الاهتمام بدراسة اقتصاديات الصناعة والتصنيع رغبة في دعم استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي الذي يمكنها من الاعتماد على الذات في تلبية احتياجات مواطنيها من السلع الصناعية واستبدال الواردات الصناعية الباهظة التكاليف بصناعات محلية اقل تكلفة وتوفيراً للنقد الاجنبي واكثر ملاءمة لظروف البيئة المحلية، وهكذا حتمت تلك الظروف والاعتبارات الاهتمام بدراسة الجوانب الفنية للمشروعات الصناعية واقتصاديات تشغيلها وادارتها باعتبارها مشروعات تختلف كلية عن المشروعات الخدمية او غير الصناعية. ولما كانت صناعة النقل قد وجدت ازدهارا ونموا

هائلا في ظل التطور والتوسع الصناعي واعتمدت عليها المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة كافة فقد حرص مؤلف الكتاب على ان يخصص فصلا منه لدراسة دور النقل في تنمية تجارة مصر الخارجية بصفة عامة والسلع الصناعية والطاقة بصفة خاصة خلال الفترة 1980 - 1985.

لم يحاول المؤلف ان يسلك في هذا الكتاب المنهج التقليدي الذي اتبعه من سبق لهم الكتابة في هذا الموضوع، وانما سلك منهجا جديدا يعتمد على الرجوع الى المعايير الاقتصادية التي تستخدم للحكم على جدوى المشروع الصناعي وجدوى التوطن الصناعي وجدوى الطلب على منتجات المشروعات الصناعية واسس الاستثمارات في المشروع الصناعي. وذلك فضلا عن استخدام الاسس الاقتصادية المتبعة في التحليل الجزئي والتحليل الكلي بالنسبة لدول الانتاج والاستثمار والطلب. ولم يفت المؤلف تناول اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها في مصر وكيفية علاجها. وذلك فضلا عن مناقشة المعايير المستخدمة للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة أو الثقيلة مع دعم ذلك بالامثلة العملية والرقمية.

بدأ المؤلف كتابه بتعريف المشروع الصناعي والفرق بينه وبين المشروع الخدمي، وفي هذا الشأن أورد المؤلف الفرق بين الاطار النظري والاطار العملي لتعريف هذا النوع من المشروعات على اساس ان الاطار العملي يركز على أن المشروع الصناعي لا يقوم عادة بانتاج سلع متجانسة بل ينتج سلعاً متعددة سواء كان بينها رابطة أو لم تكن على الاطلاق، مثال ذلك بعض المشروعات التي تنتج المياه الغازية والسجاير والصابون في آن واحد. وحذر المؤلف من الخلط الذي يقع فيه البعض بين تعريف الانتاج وتعريف الصناعة على اساس ان كل صناعة تعتبر انتاجا ولكن ليس كل انتاج يعتبر صناعة. ثم يورد المؤلف اسس التفرقة بين المشروع الصناعي وغيره من المشروعات، وهي: نوع النشاط والهدف المادي او الارباح، والتوطن والاسعار والتسعيرة، وعناصر الانتاج المستخدمة، والعمر الافتراضي، والمخاطرة، والتصميم الهندسي والانشاءات. وتحدث المؤلف بعد ذلك عن المشروع الخاص والمشروع العام واسباب انشاء المشروعات العامة واهدافها وهي الاهداف الفنية والأهداف الأمنية، والأهداف الاجتماعية، ومنع الاستغلال، والاهداف الاقتصادية، وأهداف دعم البنية الاساسية، وأخيراً الاهداف العقائدية.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يتعرض المؤلف لدراسة دالة الانتاج وفيها شرح لمنحنيات تساوي الانتاج والعلاقة بين الاحلال الفني والطاقة الانتاجية ومنحنيات الانتاجية والعلاقة بين الانتاجية والمدخلات من عوامل الانتاج، والاسعار والانتاجية، وخطوط تساوي التكاليف، وتحديد حجم الانتاج، والوفورات الداخلية والوفورات الخارجية، ومعايير الكفاية الانتاجية للمشروعات الصناعية. وتناول المؤلف دراسة دالة الاستثمار في المشروعات الصناعية فاوضح المقصود بالاستثمار العام والاستثمار الخاص، ثم يشرح العوامل المؤثرة على الاستثمار في المشروع الصناعي ويبرز فكرة الكفاية الحدّيه للاستثمار والعوامل المؤثرة عليها والتكاليف الاستثمارية للمشروعات الصناعية والايرادات الرأسمالية لهذه المشروعات ثم يوضح أسس تقويم المشروعات الصناعية تجاريا وقوميا مع تقديم امثلة رقمية لكل معيار.

وفي الفصل الرابع أوضح المؤلف دالة الطلب على منتجات المشروع الصناعي، وفي البداية يوضح أن هناك خصائص معينة تميز اسواق المنتجات الصناعية عن غيرها من الاسواق الاخرى، ومن ثم نجد أن هناك عوامل تؤثر على الطلب على المنتجات الصناعية تختلف عن تلك العوامل التي تؤثر على الطلب على منتجات المشروعات الاخرى غير الصناعية ثم يورد بعض خصائص السوق للمنتجات الصناعية في مصر. وقدم المؤلف شرحا وافيا لكيفية تسعير منتجات المشروع الصناعي نظريا وعمليا مع ذكر بعض الامثلة الرقمية. وعن الصناعات الصغيرة يتحدث الفصل الخامس من الكتاب فيشرح المعايير المختلفة التي يمكن بواسطتها التفرقة بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة ومزايا وعيوب كل معيار وكيفية المفاضلة بين المعايير المذكورة في كل من الاجل القصير والأجل الطويل. ويتعرض المؤلف لبيان اهم المشاكل التي تواجه الصناعة الصغيرة بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة مع بيان كيفية التغلب عليها في الدول النامية وفي مصر كذلك.

وفي الفصل السادس تناول المؤلف عوامل التوطن الصناعي واساليبه فيقدم شرحا وافيا لها ثم أتبعه بشرح هام لمبادىء التخطيط للتوطن كما وضعها خبراء التخطيط الاقليمي ثم شرح اهم الاساليب الفنية التي تستخدم في التوطن وهي دراسات الجدوى الاقتصادية والتركيب الامثل للوحدات الصناعية والمضاعف الاقليمي والبرمجة الخطية الاقليمية، والتحليل الاقليمي لنسبة المستخدم / المنتج مع التعليق على مزايا وانتقادات كل اسلوب.

وفي ما يتعلق بالنقل وتجارة مصر الخارجية تناول المؤلف اهمية النقل بالنسبة لتنمية التجارة الخارجية للدول النامية والدول المتقدمة وأهمية ذلك بالنسبة للتكامل الاقتصادي. ثم شرح المؤلف الدور الذي يقوم به النقل البحري الذي يقوم بنقل 99٪ من تجارة مصر الخارجية، وأهم العوامل المؤثرة على ذلك مثل مدى كفاية اسطول النقل البحري المصري، وأسعار الشحن و «النولون» والتأمين، ونوع السلع المنقولة، والمناطق الجغرافية. واورد المؤلف اهم المشاكل التي يتعرض لها قطاع النقل البحري في مصر وكيفية علاجها. وقد تناول الكتاب بقية قطاعات النقل التي تساهم في نقل تجارة مصر وهي النقل بالطائرات خلال فترة الدراسة (80-1985) ونقل التجارة العابرة في قناة السويس وخط انابيب «سوميد» ودورها في دعم الميزان التجاري لمصر. وفي ختام الدراسة قدم المؤلف عدة مقترحات هامة لزيادة كفاية وفاعلية قطاعات النقل البحري والجوي وغيرها في تنمية تجارة مصر الخارجية والتغلب على المشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق هذا الهدف.

ونستطيع القول أن الكتاب يحتوي على مادة علمية هامة وحديثة مدعمة بأحدث المراجع العلمية العربية والاجنبية فضلا عن العديد من الجداول الاحصائية غير المنشورة عن قطاعات النقل وتجارة مصر الخارجية والعديد من المشكلات التي لا يعرفها الا من كان قريبا من ظروف العمل في تلك القطاعات. ولكننا نعيب على الكتاب انه يفتقد الى وجود رابطة واضحة او مقنعة بين الفصول الستة التي تحدثت عن الاقتصاد الصناعي، والفصل السابع الذي خصصه المؤلف لدراسة نقل تجارة مصر، وفي ما عدا ذلك فان الكتاب جديد في مادته، فريد في اسلوب عرضه ودقة عباراته وموضوعية افكاره، انه حقا اضافة هامة للمكتبة العربية.

Public Relations: The Necessary Art

العلاقات العامة : الفن الضرورة

David A. Haberman and Harry A. Dolphin

دايفيد هيرمان، وهاري دولفن

مطابع جامعة أيوا الحكومية - اميس، أيوا، 1988، 424 ص.

مراجعة: عبدالرحمن حمود العناد
قسم الاعلام - جامعة الملك سعود

يهدف هذا الكتاب، كما أوضح ذلك المؤلفان في المقدمة، الى توضيح ماهية عمل العلاقات العامة، وأكدا أن الاساس السليم لبناء علاقات عامة جيدة هو العمل والسلوك الاجتماعي المسؤول للمؤسسات المختلفة. وقد اعتبر المؤلفان الفكرة المعروفة التي تنص على ان العلاقات العامة هي العمل الجيد والمسؤول لخدمة الصالح العام تمثل فكرة الكتاب الرئيسة التي تحاول فصول الكتاب السبعة عشر ايضاحها وتأكيدها.

تناول المؤلفان في الفصل الاول تعريف العلاقات العامة، ووظائفها، وانواع المؤسسات التي تعمل بها، بالاضافة الى تاريخها والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حتمت العمل بها منذ مطلع القرن العشرين. ومن وظائف العلاقات العأمة، ذكر هيبرمان ودولفن البحث والتحليل والمشاركة في القرار والتنفيذ والاتصال والادارة. اما المؤسسات الموظفة للعلاقات العامة فهي مؤسسات الاعمال والمنظمات والجمعيات المهنية والمؤسسات الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس والاندية. كما تعرض المؤلفان في هذا الفصل لاسهامات العلاقات العامة الاجتماعية والاقتصادية التي اشتملت على تقديم الاستشارة للادارة، وتزويد وسائل الاعلام بالاخبار والمعلومات، ومساعدة المؤسسات للنجاح في تحقيق اهدافها. كما تعرضا لمستقبل العلاقات العامة والادوار الجديدة التي من المتوقع ان تلعبها مستقبلا، مثل العمل كجهاز انذار مبكر في المؤسسات الصناعية والتجارية حيث تقوم بتحسس المتغيرات البيئية التي يمكن ان تؤثر على أداء المؤسسة، والعمل على مساعدة المؤسسة للتكيف مع الاوضاع والظروف المتغيرة.

ويصف الفصل الثاني من الكتاب خطوات عمل العلاقات العامة الضرورية التي ينبغي على رجل العلاقات العامة اتباعها للقيام بمهمته بالشكل السليم. والخطوة الاولى، كما يصفها هذا

الفصل، تتمثل في تحديد الاغراض او الاهداف العامة Goals، ثم تحديد الاهداف الخاصة Objectives، وتلي هذه الخطوة خطوة تتعلق بدراسة الخلفية المتعلقة بالموقف والاسباب التي أدت للوصول اليه. بعد ذلك يحتاج القائم بعمل العلاقات العامة الى تحديد دقيق للجماهير واختيار الوسائل المناسبة للوصول الى كل جمهور مع الاخذ بالاعتبار الامكانات المتاحة. وعلى رجل العلاقات العامة ضرورة مراعاة عوامل مهمة كالتوقيت والمرونة عند تنفيذه للخطة او البرنامج، وأخيرا عليه ان يقوم بتقييم نشاطه.

وتعرض الفصل الثالث للصفات التي ينبغي توافرها في العاملين في مجال العلاقات العامة، فرجل العلاقات العامة الناجح ينبغي ان تتوافر فيه مجموعة من الصفات والقدرات التي وان اختلفت درجة الحاجة اليها من موقف عملي الى آخر، الا ان وجودها يعد ضرورة من ضرورات المهنة. واهم هذه الصفات والقدرات المهارة الاتصالية كالقدرة على الكتابة لتوصيل معلومات معقدة احيانا بلغة سهلة تتناسب مع المقدرة اللغوية للجمهور المقصود، والامانة Integrity، وخصوصا عندما تتعارض مصالح المؤسسة مع مصالح الجماهير العامة، والقدرة على الابتكار والابداع، والمعرفة بوسائل الاتصال الجماهيري من صحافة واذاعة وتلفزيون ومجلات وخصائص ووظائف كل منها، والحساسية والحكم Sensitivity and Judgement، بالاضافة الى المعرفة الدقيقة بالمؤسسة التي يعمل بها او لصالحها.

واقتصر الفصل الرابع على وصف لواحدة من اهم وظائف العلاقات العامة وهي وظيفة البحث عن المعلومات، فاوضح المؤلفان حاجة العلاقات العامة للمعلومات وأهمية استخدام العلاقات العامة للبحوث العلمية لجمع المعلومات لكي تكون قرارات المؤسسة اكثر رشدا فتحقق القبول العام. بعد ذلك ناقش الكاتبان اغراض بحوث العلاقات العامة وهي ملاحظة وتقويم اداء المؤسسة وايجاد وتطوير مركز معلومات خاص بالمؤسسة، والمساعدة في تحديد جماهير المؤسسة ومعرفة الخصائص السكانية لهذه الجماهير، ومعرفة الآراء والاتجاهات السائدة لدى هذه الجماهير. ثم استعرض الفصل خطوات البحث العلمي السليم التي اشتملت على ثماني خطوات هي تحديد مايحتاج اليه رجل العلاقات العامة من معلومات تحديدا دقيقا، ثم اختيار وتحديد أنسب وأفضل وأسهل الطرق للحصول عليها، وتحديد اسلوب اختيار العينة ان وجدت، واعداد استمارة الاستبيان، واختبارها، فالتنفيذ وجمع المعلومات الفعلي، ثم تقويم البحث تقويما شموليا لايقتصر على تقويم النتائج فقط.

وفي الفصل الخامس استعرض هيبرمان ودولفن اهمية العلاقات العامة مع الجمهور الداخلي للمؤسسة. وتعتبر عملية امداد الجمهور الداخلي بالمعلومات والاخبار اولا بأول، وبدقة متناهية، ضرورة من ضرورات عمل العلاقات العامة التي تؤدي الى تحاشي اعتماد جمهورها الداخلي على مصادر خارجية للحصول على معلومات عن المؤسسة قد لاتكون دقيقة. وبين المؤلفان بعد ذلك أهمية البدء في برامج وأنشطة العلاقات العامة مبكرا منذ ان يلتحق العامل بالمؤسسة لتعريفه بتاريخ المؤسسة وسياساتها وقدراتها وسلعها وخدماتها المختلفة. ومن سبل الاتصال المستخدمة للاتصال

بالجمهور الداخلي الاتصالات الشخصية الفردية والاجتماعات والوسائل الداخلية كلوحة الاعلانات والنشرات والكتيبات والمطبوعات الدورية كصحيفة المنشأة او مجلتها.

واستكمالا للفصل السابق، فقد خصص الفصل السادس لمناقشة الاتصال بالجمهور الداخلي. واشتمل على مناقشات للمطبوعات الخاصة بالجمهور الداخلي والصفات التي ينبغي ان تتوافر بها، كالحالية والقرب والأهمية، والاشكال التي يمكن ان تظهر بها وتتراوح بين صفحة عادية واحده مطبوعة على الآله الكاتبه تصور وتوزع على العاملين في المؤسسة في مواعيد منتظمة او غير منتظمة، ومجلة منتظمة جيدة تستخدم فيها الألوان وتطبع على ورق ناصع. اما وسائل الاتصال الاليكترونية الحديثة فقد بدأ استخدامها مؤخرا، كما يحدد ذلك المؤلفان، وهي تشمل اجهزة الاتصالات الداخلية او الاذاعة الداخلية والدوائر التلفزيونية المغلقة.

وتناول الفصل السابع الجماهير الخارجية للمؤسسة، وأهمية الابقاء على علاقات طيبة معها، والوسائل والاستراتيجيات المناسبة لكل منها. فالمجتمع المحلي قدم كواحد من اهم الجماهير الخارجية وللمحافظة على علاقات عامة جيدة معه ينبغي ان تتصرف المؤسسة بمسؤولية اولا، فالعمل المسؤول هو الاساس، ويليه الاتصال لاعلام هذا المجتمع بما قامت او تقوم به المؤسسة وما تتبناه من سياسات وما تتخذه من قرارات او إجراءات. اما بالنسبة لجماهير المستهلكين والعملاء والممولين، فيرى الكاتبان ضرورة العمل باستخدام مبدأ «العميل دائما على حق» والتعامل مع الممولين بطرق خاصة تضمن استمرارهم في تعاملهم مع المؤسسة مستقبلا. وفي ما يتعلق بجماهير الحكومة والجمعيات المهنية والخاصة ورجال الاعلام والصحافة فانه من المهم التعرف على اهتمامات واحتياجات هذه الجماهير والعمل على اساس تلبيتها الى جانب العمل من اجل اهتمامات واحتياجات واهداف المؤسسة ذاتها.

وخصص المؤلفان الفصل الثامن لمناقشة العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة. ففي مجال الاعمال (التجارة والصناعة) Business تهدف العلاقات العامة الى تحقيق القبول العام الذي يساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها المختلفة بما في ذلك تحقيق الارباح. وقد ارتبطت العلاقات العامة بهذا النوع من المؤسسات منذ ان بدأ استخدامها في الولايات المتحدة الامريكية في اوائل القرن العشرين. اما العلاقات العامة في مجال التعليم فتهدف الى حث الادارات المدرسية والجهاز التعليمي بأكمله على تقبل النقد البناء وتوضيح ماحققته المدرسة او القطاع التعليمي من انجازات للجمهور العام. وفي المجال الصحي فان على العلاقات العامة ان تركز على جمع التبرعات للمؤسسات الصحية وتحقيق الرضا العام من خلال الاداء الجيد والمسؤول.

اما الفصل التاسع، وعنوانه العلاقات العامة الحكومية والسياسية، فيتناول دور العلاقات العامة في المجال السياسي الداخلي وأهمية توظيفها واستخدامها في الحملات الانتخابية للحصول على تغطية جيدة من قبل وسائل الاعلام. ومن وسائل الإتصال التي تساعد في مثل هذه البرامج استعرض الفصل البريد المباشر، وأعمدة المقال الصحفي، والتعليقات والتقارير الاذاعية، والخطب والكلمات في المناسبات والمحافل المدنية، والتغطيات الاخبارية من خلال النشرات

الصحفية والمؤتمرات الصحفية، والاستجابة البريدية والهاتفية لاسئلة وآراء الناخبين، واخيرا الاتصالات الشخصية، وفي ما يتعلق بالعلاقات الحكومية فقد أوضح المؤلفان أهمية استخدام المؤسسات الحكومية للعلاقات العامة وانتقدا تسمية العلاقات العامة في بعض الاجهزة الحكومية بالشؤون العامة او الاستعلامات بهدف ابعاد الصبغة التجارية عنها.

ويشرح الفصل العاشر طرق وأساليب الكتابة لوسائل الاعلام. فينبغي ان تحمل المواد المكتوبة خصائص الخبر الصحفي لكي لاينظر لهذه المواد على انها مواد دعائية، كما ناقش الفصل متطلبات واحتياجات ومعايير البث والنشر الخاصة بكل من الصحافة والتلفزيون والاذاعة. بعد ذلك شرح الكاتبان خطوات اعداد الرسائل الاخبارية والتقارير واساليبها وقوالبها والفروق التي ينبغي مراعاتها عند كتابة المادة المعدة للسمع والمادة التي يتوفر لها عامل الرؤية، فبالنسبة للمادة المقروءة ينبغي الاهتمام بالعنوان والمقدمة واستخدام قالب الهرم المقلوب لكي تسهل على المحرر عملية اختصار المادة، اما المادة الاذاعية فيجب الاعتماد على اللغة الاذاعية والابتعاد عن الجمل الطويلة.

ويوضح الفصل الحادي عشر اهمية المؤتمرات الصحفية وضرورة استخدامها من قبل العلاقات العامة والاجراءات السليمة لتنظيمها. والمؤتمر الصحفي في نظر المؤلفين وسيلة من وسائل العلاقات العامة لتحقيق تغطية اعلامية واسعة لموضوع هام وحالي، وتهتم وسائل الاعلام المختلفة بالاخبار والمعلومات المقدمة من خلال المؤتمرات الصحفية اكثر من اهتمامها بما يرد اليها جاهزا، اذ يعتقد القائمون على وسائل الاعلام ان ارسال مندوبيهم للحصول على القصة الاخبارية وطرح الاسئلة ذات العلاقة امر غاية في الاهمية لان ذلك يتيح للوسائل فرصة تناول الموضوع وصياغته بالطريقة التي تتفق مع قواعد النشر المتبعة في كل وسيلة على حدة. الا انه من المهم الايعقد المؤتمر الصحفي الا عندما يكون الموضوع مهما ومثيرا للجدل. ولكي يكون المؤتمر الصحفي ناجحا فقد كتب المؤلفان انه يجب الاستعداد نفسيا لمواجهة رجال الصحافة والاعلام، والاهتمام بالمظهر والصوت والتنفس خلال الحديث، والتوقف قبل اجابة الاسئلة المعقدة والحساسة، واستخدام المعلومات والملاحظات المكتوبة كلما كان ذلك ممكنا. واختتم الفصل بتوضيح الترتيبات اللازمة لاعداد مكان المؤتمر الصحفي، وتشمل اختيار الموقع المناسب واعداد القاعة وتوفير الاضاءة والاجهزة الصوتية واعداد غرفة خاصة برجال الصحافة عندما يدعى للمؤتمر مندوبون من خارج المدينة، واخيرا توفير عامل الأمن.

وفي الفصل الثاني عشر عرف المؤلفان الاحداث الخاصة، فهي احداث ممسرحة تستقطب اهتمام وسائل الاعلام كحفلات الافتتاح، وحفلات التخرج في الجامعات، والايام الخاصة كيوم الآباء مثلا، والمؤتمرات الكبيرة والندوات واجتماعات الجمعيات العمومية وما في حكمها. ويرى هيبرمان ودولفن ضرورة تحديد الهدف قبل اختيار نوعية الحدث. وللتخطيط لاقامة الاحداث الخاصة يجب ان يكون هناك وقت كاف للاستعداد لاقامتها، وان يتم اختيار اللجان المناسبة، وتخصيص مبالغ مالية كافية، والتأكد من عدم تعارض موعد الحدث مع احداث اخرى مهمة.

وبعد ان استعرض الفصل بعض النواحي الاجرائية الخاصة باعداد وتنفيذ الاحداث الخاصة مثل اعداد وارسال الدعوات، واساليب التعامل مع الشخصيات المرموقة (VIPs) المدعوة للحضور او المشاركة، والقيام بالترتيبات الخاصة بالمواصلات والاقامة وتنظيم عمليات الاستقبال، ركز الجزء الاخير من هذا الفصل على اهمية الاعداد المبكر لضمان تغطية اعلامية جيدة. فقبل الحدث، ينبغي ارسال معلومات كافية الى وسائل الاعلام عن موضوع الحدث واهميته والمشاركين فيه وجدول الاعمال او البرنامج. واثناء الحدث فانه من الضروري امداد المندوبين بكافة المعلومات، وتسهيل مهمة حصولهم عليها، وتنظيم اتصالهم بالمشاركين لمزيد من المعلومات، واعداد وتوزيع النتائج او التوصيات بسرعة. اما بعد الحدث فعلى رجل العلاقات العامة تقويم اداء جهازه خلال الحدث لمعرفة حجم التغطية التي حظى بها الحدث للاستفادة مما حدث عند تنظيم احداث مشابهة.

ويعالج الفصل الثالث عشر عيون العلاقات العامة، او الصورة وأهميتها كوسيلة من وسائل العلاقات العلامة الاعلامية والاقناعية. فبدأ الفصل بتوضيح اهمية الصورة، وشرح تنظيم قسم التصوير واعداد وتدريب العاملين فيه، وعدد تجهيزاته الاساسية. ثم استعرض الشروط الغنية التي ينبغي ان تتوافر في صور العلاقات العامة الجيدة كالتركيبة او المحتوى Composition الذي يجب ان يكون مركزا، والقص Cropping لابراز الموضوع، وابعاد الاجزاء والخلفيات غير المطلوبة، والتضاد، واستخدام الالوان. واختتم الفصل بالتأكيد على ضرورة توفر عوامل الجودة والحيوية وجدة المحتوى وحاليته في صور العلاقات العامة المخصصة للنشر.

ويتناول الفصل الرابع عشر المعارض والعروض الخاصة ومراكز الزوار، ويوضح اغراضها وأنواعها وتصميمها والوسائل السمعية والبصرية المستخدمة خلالها. والمعرض - في نظر المؤلفين - يجب ان يحمل فكرة وأن يوصل رسالة، ولذلك يجب ألا يتم التركيز على النواحي الجمالية مثلا فقط، كما يجب ان تتناسب محتوياته مع مستويات الزوار. اما ترتيب المعروضات وتصميم المعرض وحجمه فيعتمد تحديدها على نوعية الرسالة، ونوعية الجمهور، والمساحة المتاحة، والميزانية المتوفرة، وما اذا كان المعرض ثابتا او متنقلا. اما في ما يتعلق بمراكز الزوار، وهي تتدرج من حيث قوتها وأهميتها من صالة صغيرة للاستقبال الى مركز كبير ومجهز بمختلف الوسائل، فيعتمد حجمها على امكانات المؤسسة في المقام الأول. والمركز الجيد هو الذي لايبعث على الملل فيقدم قصصا لها علاقة بعمل المؤسسة كقصة انتاج السلعة والمراحل الانتاجية التي تمر بها. ومن المهم الا تحتوي المواد الاتصالية الخاصة بالزوار على الكلمة المطبوعة بل يتم التركيز على مايمكن رؤيته او سماعه.

وفي الفصل الخامس عشر ناقش هيبرمان ودولفن خطب وكلمات العلاقات العامة. فمن مسؤوليات رجل العلاقات العامة كتابة الخطب الخاصة بمسؤولي المؤسسة، ولذلك فان عليه ان يختار المدخل المناسب عند شروعه في كتابتها فيحدد مجالها او موضوعها مع الاخذ بالاعتبار خصائص الجمهور المستمع. وصنف الكاتبان الخطب في اربع فئات هي الاقناعية، والمعلوماتية او الاعلامية، والترفيهية، والكلمات الترحيبية وتشمل كلمات الشكر وكلمات الاحتفالات

القصيرة. ثم اوضحا خطوات اعداد الكلمة او الخطبة وهي البحث وجمع المعلومات، فالكتابة او الصياغة، ثم التحرير.

ويستعرض الفصل السادس عشر اهم القضايا القانونية المؤثرة في عمل رجل العلاقات، ومسؤولياته القانونية، والمخالفات التي يمكن ان يقع بها. فهو يعمل في ضوء حرية النشر لكنه لايستطيع ان يستخدم هذا الحق لمطالبة وسائل الاعلام في نشر مايود نشره، وهو معرض للوقوع في اخطاء قانونية كالتشهير والتعرض للخصوصية Privacy، كما انه مقيد ببعض القوانين مثل القوانين والانظمة الخاصة بحقوق الطبع والنشر.

وفي الفصل السابع عشر اختتم الكتاب بمناقشة الجوانب الاخلاقية Ethics لممارسة العلاقات العامة، واوضح المؤلفان ان العلاقات العلامة يجب ان تكون مسؤولة اخلاقيا، فلابد من ايضاح الحقيقة دائما، والتأكد من ان ممارسات المؤسسة تخدم مصالح الجمهور فعلا لكي تقوم العلاقات العامة بالنشر عنها وبعد ذلك ناقش الكاتبان ميثاق جمعية العلاقات العلامة الامريكية، وركزا على اهمية الصدق Truth، والدقة Accuracy، والعدل Fairness.

وأخيرا يعتبر الكتاب محاولة جيدة لتحديث اسس العلاقات العامة، وايضاح مهامها ووظائفها، وشرح الخطوات التنفيذية للانشطة التي تقوم بها، وتقديم بعض الخلفيات النظرية الاساسية لتبيان اهمية القيام بكل اجراء تنفيذي على حدة. وقد نجح هيبرمان ودولفن في توضيح اساسيات عمل العلاقات العامة هذه الى حد بعيد. وكما يتضح من العرض السابق لفصول الكتاب، فان شمولية الكتاب هي اقوى مافيه، وقد حرص الكاتبان على التعرض لمختلف مجالات العلاقات العامة وخصوصا التطبيقية منها، وهو لذلك يعتبر كتابا مناسبا للدارسين والعاملين المبتدئين في مجال العلاقات العامة. ويبدو ان التركيز على العمل والسلوك الجيد والمسؤول كمنطلق اساسي لعمل العلاقات العامة الناجح، واعطاء الجانب الاتصالي درجة تالية من الاهمية يعد ايضا من حسنات هذا الكتاب. فعلى الرغم من قدم مفهوم «العمل الجيد يأتي أولا» وقدم توظيفه واستخدامه منذ ان بدأ استخدام العلاقات العامة، الا ان الحديث عن هذا المفهوم بالتفصيل وجعله مرتكزا اساسيا لكتاب بأكمله يعد بادرة ومبادرة جديدة في ادبيات العلاقات العامة. وقد حرص المؤلفان خلال فصول الكتاب المختلفة على عدم اغفال مفهوم العلاقات العامة الآخر الذي يركز على الاتصال، وينص على انه «لايكفي ان تفعل الخير، وانما لابد ان يعلم الآخرون بما تفعله من خير»، ولتأكيد ذلك فقد خصصت خمسة فصول لموضوعات الاتصال.

واذا كانت موضوعات معظم فصول الكتاب توجد في اغلب كتب العلاقات العامة الاخرى، مع اختلافها في طريقة العرض وفي بعض التفاصيل، فان موضوعات الفصول الخاصة بالمؤتمرات الصحفية، والصورة، والاحداث الخاصة، والمعارض، والخطب والكلمات، تعد افضل فصول الكتاب واكثرها احتواء على الجديد والجيد في الوقت نفسه. والواقع فان هذه الموضوعات قد اعطيت اهتماما ثانويا في كثير من كتب العلاقات العامة التقليدية، فجاء تناولها في

هذا الكتاب وبهذا التفصيل النسبي ليضيف شيئا الى قيمة الكتاب العلمية وفائدته التطبيقية للعاملين في مجال العلاقات العامة. والكتاب الذي اعتبرنا شموليته اقوى نقاط قوته، نعتبر هذه الشمولية ايضا اهم سلبياته. فالشمولية جعلت من الكتاب موسوعة مسطحة وضحلة الى حد بعيد. وفي ما عدا الفصول التي ذكرت آنفا والتي تعتبر جديدة نسبيا، فان الفصول الاخرى تشترك جميعها في هذه الصفة. ولو اخذنا الفصل الاول على سبيل المثال لوجدنا انه يمكن تخصيص فصل مستقل للتعريف بالعلاقات العامة واهدافها، وآخر لوظائفها، وثالث لمؤسساتها، ورابع لتاريخها، وفصل خامس مستقل لدورها الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وهذه الموضوعات المهمة نوقشت جميعها في فصل واحد. كذلك فان طرح ومناقشة موضوعات مثل جماهير العلاقات العامة الخارجية بتعددها الذي يشمل المجتمع المحلي والمستهلكين والممولين ووسائل الاعلام والجماهير الخاصة في فصل واحد لم يتح للمؤلفين فرصة تغطية هذه الموضوعات بشكل سليم.

أما النقطة الرئيسة الثانية التي نعتقد انها تخل بقيمة الكتاب العلمية فهي التركيز على الجوانب العملية والتنفيذية والاجرائية بشكل كبير، فاختفت النظرية في مواقع عديدة واغفلت الاسس العلمية لبعض النواحي الاجرائية في مواقع اخرى. والكتاب بشكله الحالي يمكن ان يكون دليلا تطبيقيا جيدا لتوضيح كيف تفعل، وماذا، في مجال العلاقات العامة، لكنه اغفل كثيرا الجوانب والاسس النظرية التي تستند اليها الخطوات والاجراءات التنفيذية. كما أنه اغفل التعرض الى الوظيفة الادارية للعلاقات العامة. ونقصد بالوظيفة الادارية المشاركة في عمليات اتخاذ القرار في المستويات الادارية العليا للمؤسسة. والمعروف ان الوظيفة الادارية تعتبر اهم وظائف العلاقات العامة، وهي تتفق اتفاقا تاما مع فكرة الكتاب الرئيسة. وفي حين ان اغفال هذه الوظيفة يمكن تبريره بتركيز الكتاب على النواحي الاجرائية والتنفيذية، إلا ان محاولة الكاتبين لوضع كتاب أساسي وشامل لجميع جوانب عمليات العلاقات العامة ووظائفها تجعل اغفال هذه الوظيفة امرا ذا اهمية. ومما يؤخذ عليه أيضا عدم تطرقه في الفصل الخاص بأخلاقيات العلاقات العامة لواحدة من اهم المسائل الاخلاقية لممارسة العلاقات العامة. وهذه المسألة الازلية الجدلية هي تلك التي تتعلق بموقف العلاقات العامة عندما تتعارض مصالح الجماهير مع مصالح المؤسسة. فلمصلحة من تعمل العلاقات العامة؟ وماهي المداخلات والمشاكل والقضايا التي يتضمنها موقف المؤسسة في حالة ميلها لأي من الطرفين؟

ان قارىء كتاب أساسي كهذا يتوقع ان يجد في نهاية الكتاب قائمة بمراجعه او قائمة بمراجع لها علاقة بموضوعاته، لكن هيبرمان ودولفن اكتفيا بقوائم مجزأة لقراءات مختارة وضعت في نهاية كل فصل من فصول. وختاما، فان الكتاب - على الرغم من سلبياته - يعتبر اضافة علمية جديدة لاعتماده على تلخيص ماسبق ان تم تناوله في مواقع متفرقة في ادبيات العلاقات العامة وتقديمه بثوب جديد يوحي بجدة الموضوعات ويربطها بفكرة اساسية واحدة تمس فلسفة العلاقات العامة وهي العمل الجيد أولا ثم يأتي دور الاتصال.

ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي

الكويت من 27-29 مايو 1989

باسم سرحان
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

عقد المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ندوة بمقره في الكويت حول «دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي». وكان الحافز الرئيسي لعقد هذه الندوة، الجدل الشديد والواسع الدائر حاليا في الاوساط التنموية في العالم الثالث وفي العالم العربي، حول عملية الشمول من القطاع العام الى القطاع الخاص Privatization، كاستراتيجية جديدة لدفع عجلة التنمية الى الامام بعد التعثر الذي واجهته في ظل الهيمنة القوية للقطاع العام.

حرصت ادارة المعهد العربي للتخطيط على الاعداد الجيد للندوة من خلال منسقها العام الدكتور علي نصار. ولقد اثمر ذلك الحرص والاعداد وتبدى من خلال البحوث المقدمة للندوة، ومن خلال المناقشات الثرية والمعمقة لابرز القضايا والمسائل المتعلقة بالموضوع المثار. وحرص رئيس مجلس امناء المعهد وزير التخطيط الكويتي الدكتور عبدالرحمن العوضي على افتتاح الندوة والقى فيها كلمة قيمة حول التحديات التنموية العربية.

تميزت الندوة بعدم اقتصارها على الاقتصاديين، اذ تم اشراك عدد من علماء الاجتماع العرب في المعالجة الشمولية للابعاد الاجتماعية لدور الدولة في الوطن العربي. كما تميزت تنظيميا بتطبيق فكرة يوم العمل المتصل من التاسعة صباحا حتى السادسة مساء، تتخللها فترة غداء قصيرة. وجاء تقسيم الجلسات مرتبطا بموضوعات رئيسية، بحيث خصصت الجلسة الاولى للاطلال على مسألة الدولة في العالم الثالث، حيث قدم د. محمد الرميحي بحثا قيما حول طبيعة الدولة في العالم الثالث والوطن العربي، بينما قدم د. احمد زايد بحثا قيما حول الدولة وغط التنمية في العالم الثالث، ولقد عقب على البحثين الدكتور خلدون النقيب.

اما الجلسة الثانية فقد خصصت لعرض بعض دراسات الحالة والتجارب التنموية العربية. وتم استعراض ومناقشة التجارب التونسية والمصرية والاردنية. وعالجت الجلسة الثالثة موضوع التطور النظري حول دور الدولة في التنمية. وتم في الجلسة الرابعة تقديم بحثين حول مستقبل دور

الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي لكل من د. حازم الببلاوي و د. ابراهيم سعد الدين. وخصصت الجلسة الخامسة والاخيرة للتلخيص ولاستشراف مستقبل دور الدولة الاقتصادي في الوطن العربي. ونجد من المفيد الاشارة الى ان المشاركين والمناقشين ينتمون الى عدة دول عربية والى عدة مؤسسات تنموية حكومية عربية والى مؤسسات اقتصادية عربية خاصة. ولقد اعطت هذه التشكيلة للندوة حيوية مميزة وأمدتها بقدر كبير من التعمق في التحليل والنقاش. وجرى حوار زخم حول طبيعة الدولة في الوطن العربي. وتم التطرق الى كيفية وخصوصية قيام الدولة فيه، كما نوقشت مسألة مؤسسية الدولة العربية المعاصرة حيث رأى البعض انها دولة غير مؤسسية ودولة مركزية، تقوم إما على القوة، أو على الولاء التقليدي. وقال بعضهم ان الدولة العربية إما نظام الامامة أو نظام العسكر.

وتم استعراض ومناقشة تطور دور الدولة في الحياة العربية خلال الاربعين سنة الأخيرة. وكان هناك اجماع على اتساع وتعاظم دور الدولة في الحياة العربية مابين عامي 1950 و 1984 بعدها بدأ دور الدولة يتقلص بعض الشيء. ولقد تعاظم دور الدولة في مجموعتين عربيتين هما الدول ذات التوجه الاشتراكي والدول النفطية حيث وجدت الدولة الثروة في يدها. كما ان التسلح والانفاق على التسلح ساعد كثيرا على تزايد دور الدولة العربية في الحياة العامة. كما ان كون العرب يصدرون مواد منجمية مملوكة للمجتمع كالنفط والفوسفات والكبريت كنشاط اقتصادي، ومورد مالي رئيسي، اعطى للدولة دورا كبيرا جدا في تنظيم وضبط النشاط الاقتصادي للمجتمع العربي. وتمت الاشارة بشكل خاص الى ان دور الدولة في النشاط الاقتصادي اوسع بكثير من مسألة القطاع العام والقطاع الخاص، اذ يمكن ان يكون للدولة دور كبير في النشاط الاقتصادي دون ان تمتلك وحدة انتاجية واحدة، وذلك عبر وضعها للسياسة الاقتصادية العامة في مجالات السياسة الضريبية وسياسات الائتمان والتبادل وغيرها.

ونوقشت بعد ذلك بتوسع السلبيات التي عانى منها القطاع العام العربي والمشكلات العويصة التي واجهها والتي من ابرزها: التضخم البيروقراطي وانتشار الرشوة وعدم الالتزام الانتاجي والاتكالية. كما نوقشت اوضاع القطاع الخاص العربي مطولاً وإسهام القطاع الخاص الحالي في التنمية العربية بجانبيه الايجابي والسلبي، وطرحت للنقاش شروط توسعة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة العربية مستقبلا. وكان هناك شبه اتفاق على ان القطاع الخاص ليس كله خيراً وليس كله شراً. فهو احيانا يسهم اسهامات خلاقة في الحياة الاقتصادية العربية، واحيانا يكون طفيليا، واحيانا اخرى يغامر ويتهور ويطلب من الدولة انقاذه وتقديم كافة التسهيلات والمعونات له.

واخيرا نوقشت مسألة عن اي قطاع خاص نتكلم . . . هل نحن نتكلم عن القطاع الخاص المنتج أم عن القطاع الخاص الطفيلي؟ واعتبر القطاع الخاص المنتج شريكاً أساسيا في التنمية العربية. ولكن تم التحذير من الاحتمال الكبير عند الانتقال من القطاع العام الى الخاص عربيا ان

يصحب ذلك انتقال الادارة لشركات اجنبية، بينما نجد في الدول المتقدمة ان عملية الانتقال من القطاع العام الى الخاص تبقي الادارة وطنية.

ولقد خلص المناقشون الى التوجهات العامة التالية:

اولا : ان دور الدولة في عملية التنمية العربية دور اساسي.

ثانيا : لابد من تدخل الدولة العربية في تشريع الحياة الاقتصادية.

ثالثا : لابد من دولة ديمقراطية عربية تفسح المجال لسلطة حقيقية للشعب، ولنمو منظمات مدنية خارج الدولة توازن أو تضمن عدم تسلط الدولة.

رابعا : دور الدولة العربية اساسي في مجالين اقتصاديين حيويين هما، تنمية القوى البشرية، وبناء القاعدة التكنولوجية.

خامسا: القطاع الخاص العربي يملك رأسمال كبيرا وله دور ليس بسيطا في الحياة الاقتصادية العربية شريطة تشجيعه على لعب دور انتاجي.

سادسا : ان تعاظم الدور الاقتصادي للقطاع العربي الخاص لايعني بالضرورة تقليص دور الدولة، ولابد للدولة من مراقبة القطاع الخاص لكي لايتحول الى الاحتكار.

سابعا: تعيش الدول العربية ازمة كبرى، والخروج منها غير ممكن الا بالعمل الجماعي. وبالتالي فان المطلوب احداث تنمية عربية مستقلة معتمدة جماعيا على النفس.

ثامنا : يتطلب الخروج من الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية قيام مجتمعات مشاركة سياسية، اي دولة احزاب ومراكز متعددة للقوة.

تاسعا : لابد من حركة اصلاحية كبيرة في القطاع العام العربي، نظرا لما تلعبه الدولة العربية حاليا ومستقبلا من دور اساسي في الحياة الاقتصادية العربية. ولابد ان يترافق مع هذا الاصلاح اعطاء دور اكبر لإسهام القطاع الخاص العربي بشكل منتج في تنمية المجتمع العربي.

عاشرا : ان الدعوة الى الانتقال الكامل من القطاع العام الى القطاع الخاص عربيا لهي دعوة غير سليمة من ناحية، وغير قابلة للتحقيق من ناحية اخرى. ويمكن للدولة العربية ان تلعب دورا عظيما وايجابيا اذا قامت باصلاح سلبيات مؤسساتها البيروقراطية وقطاعها الانتاجي، من خلال اعتماد معايير اداء ومن خلال شكل من الاشكال اللامركزية الاقتصادية. كما يمكن للقطاع الخاص ان يوسع من دائرة نشاطه ومن دوره المؤثر في الحياة الاقتصادية العربية شريطة ان يخفف من تبعيته للشركات متعددة الجنسيات، وان يقلل من ارتباطه برأس المال العالمي. ولا نرى بديلا للتنمية العربية القائمة عن التعاون المثمر مابين الدولة العربية والقطاع الخاص العربي. ولكن يظل السؤال الأكبر يحوم فوق الرؤوس اي دولة واي قطاع خاص؟ فلابد من دولة عربية ديمقراطية، ولابد من قطاع خاص عربي منتج وغير طفيلي.

ندوة مسح نفقات الاسرة الفلسطينية في مخيمات سوريا

دمشق من 13-15 ابريل 1989

أحمد سلوم
دمشق - سوريا

في هذا القرن قويت الدولة وأصبحت ضرورة موضوعية، لتقوم بمهام التنمية، فكان لابد من توفر البيانات والارقام ذات الدلالة بين ايدي المخطط لاستخلاص المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية للوصول الى معرفة أمر البلاد ابتغاء تخطيط سليم، ومنه الى نتائج مرضية على المستوى الاجتماعي. وفي كل الاحوال، ظلت قضية توزيع الدخل مؤشراً رئيسياً للعدل الاجتماعي، وكان السؤال الذي يشغل ويؤرق السياسيين في كل المجتمعات الحالية: ماهي الخريطة المثلى لتوزيع الدخل؟ حتى ان الرأسماليين بحنكتهم ودرايتهم بمصلحتهم التي اكتسبوها خلال قرون، منذ بداية التراكم الاولى لرأس المال، يدركون اليوم انه من اجل الوصول الى ربح اعظم، لابد من توفر العدل، فهو ضرورة اقتصادية، وليس مجرد حاجة اجتماعية، وإنه الوسيلة لكي ينتج الانسان بشكل افضل. والتعرف على توزيع الدخل القومي في مختلف المجتمعات قضية صعبة، أي معرفة مايدخل الى جيب كل اسرة أو فرد لنقول ان هناك شريحة عليا ووسطى ودنيا، وان ماتحصل عليه احدى الشرائح من الاجمالي هو مبلغ معين ليس بالامر الهين. ومن الطبيعي ان تهتم بمثل هذا الدراسات الدول الصناعية المتطورة، وهي في الاغلب تمتلك مراكز احصائية كفية تقوم بمثل هذه المهمة، اما الدول المتخلفة (العالم الثالث) فهي تفتقر الى البيانات والارقام ذات الدلالة وعادة ماتكون الارقام دعائية ومضللة، وهي مشكلة حقيقية يعاني منها الباحث.

ولايخفى على أحد أن القاعدة لكل تخطيط هي توفر البيانات، وهذا مادفع المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني التابع للدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير للقيام بهذا الجهد، حتى يكون قاعدة المعلومات لوضع خطة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للدوله الفلسطينية المستقلة. وتم ذلك بالتعاون مع عدد من خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزبي آسيا التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة «اسكوا». وتم مسح هذه الدراسة خلال الفترة من 1986/5/1 الى 1987/4/30، وقد استغرقت مع التجميع والتبويب في بيانات سنتين ونصف. وقدمت في الندوة حوالي 17 ورقة مكتوبة هدفت الى تقييم النتائج والتعرف على ايجابيات وسلبيات هذه التجربة، وتضمنت عدداً لابأس به من الاوراق للخوض في العمليات الفنية. الا ان مايهمنا هو عرض الاوراق الى تناولت البيانات المستخلصة بالتحليل وتلخيصها.

الخصائص الديمغرافية والاقتصادية: يصل د. حامد ابو جرة (المستشار الاقليمي للديمغرافيا) لدى «اسكوا» الى استخلاص في نهاية ورقته يفيد بأن البيانات السكانية والاجتماعية يمكن اعتمادها بعد مقارنة نتائج المسح الحالي 1987/86 مع مسح العينة الديمغرافية المستمرة لعام 1985/84، ويعدد أهم المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية بسوريا عام 1986، والمستخرجة من نتائج البحث من حيث متوسط حجم الاسرة، ومتوسط العمر، ومعدل الاعالة، ومتوسط العمر عند الزواج للذكور، ونسبة حملة الشهادات، ومعدل النشاط الخام، وتوزيع القوة العاملة.

مستويات الفقر: يريح الباحث احمد يونس ـ من المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ـ في مقدمة ورقته المعنونة بـ «مستويات الفقر» المتابع لدراسته من نقاش ساخن وبنيوي، عندما يوضح ان الفقر مفهوم معقد لايمكن تعريفه بمؤشر واحد، الا أنه ومن الناحية العملية يتم الاعتماد على معيار الادلاء بالمعلومات التي تصح على كل البيانات، وهي طفيفة نسبياً، وقد تعرض في ورقته الى الاستهلاك والانفاق. أما فيما يتعلق بالاستهلاك فقد أشار إلى أن استهلاك الفرد الشهري من المواد الغذائية المختلفة في المخيمات الفلسطينية في سورية يبلغ حوالي 15 كغم منها 40 بالمائة مواد نشوية (حبوب وبقول وبطاطا)، 4٪ فقط لحوم وأسماك، و21٪ بالمائة منها خضراوات، وأقل من 10٪ فواكه. ومن هذه الاحصائية البسيطة يتضح أن سلة الغذاء للفرد الفلسطيني في مخيمات سورية قليلة، ولاتعطي السعرات الحرارية المطلوبة، لان أغلبها مواد نشوية، وبروتينات نباتية. بينما حصة الحيوانية قليلة جداً.

أما بالنسبة للانفاق فان الراتب الغذائي اليومي يعطي صورة الحد الادنى من المواد الغذائية الضرورية، للحصول على السعرات الحرارية اللازمة، ويتضح ان الفرد لكي يؤمن الراتب الغذائي الضروري لاستمرارية الحياة يلزمه شهرياً 450 ل. س. ومن هنا فان عائلة مؤلفة من 6,8افراد، وهو متوسط حجم الاسرة في المخيمات يلزمها 3060 ل. س، كي تؤمن لنفسها الحد الادنى الضروري من الغذاء، ولايدخل في هذا المبلغ ما يلزم انفاقه على الحاجات الحياتية الاخرى (النفقات غير الغذائية) والتي تمثل غالباً 50-60 بالمائة من انفاق الاسرة الفلسطينية، وليكن 50 بالمائة أي أن الاسرة الفلسطينية في المخيمات يلزمها شهرياً 6120 ل. س كانفاق ضروري.

ويبرز د. قطب عبداللطيف سالم (المستشار الاقليمي للحسابات القومية في «اسكوا») أهمية مسوح نفقات ودخل الاسر في مجال الحسابات القومية، ودور القطاع العائلي (محل البحث) كأحد القطاعات الرئيسة في التقسيم القطاعي لنظام الحسابات القومية. فهو من ناحية يقدم المدخرات، والممتلكات الرأسمالية لتتفاعل مع بقية عوامل الانتاج لتحقيق العملية الانتاجية، ومن ناحية أخرى، كونه يحصل على عوائد لهذه العوامل، ومن حيث كونه هدف التنمية وأداتها. كما تناولت الورقة تقدير الانفاق العائلي حسب الغرض من النفقة لجميع المخيمات الفلسطينية حيث قدر عدد

السكان 228 118 نسمة، وبلغ هذا الانفاق 113 مليون ليرة شهرياً، 46 بالمائة منه على الطعام والشراب والتبغ، مقابل 54 بالمائة للسلع والخدمات الاخرى، كما بلغ متوسط انفاق الفرد شهرياً 956 ل. س. كما تعرضت الورقة الى توزيع الانفاق حسب فئات الانفاق والدخل لاسر العينة ثم اوضحت العلاقة الخطية للانفاق بعدد من السلع الغذائية والخدماتية.

أما الدراسة التي قدمها الباحث يوسف الماضي فهي تتناول عدداً من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهمية في تحديد مستويات انفاق الاسرة، وأقصى ماوصل اليه من مستويات التعليم. . وغير ذلك من المتغيرات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على نمط الانفاق الاستهلاكي للاسرة.

والملاحظ أن مستويات الانفاق كانت مختلفة بين المخيمات حيث نجد أن أكبر متوسط للانفاق هو لأسر مخيم اليرموك حيث بلغ متوسط انفاق الاسرة الشهري 7161 ل. س، اما أدنى انفاق فكان في مخيم خان دنون حيث بلغ 5021 ل. س. في حين أن المتوسط العام للانفاق الشهري في مخيمات سوريا بلغ 6437 ل. س.

بعض الملاحظات السريعة

1) غياب الباحثين : اقتصرت مناقشات الندوة، الى حد ما، على العمليات الفنية التي تتناول البيانات، ورغم أهمية ذلك، فاننا نعلم أن البيانات والارقام توضع أولاً وأخيراً من أجل الباحثين، وهم أدرى بالصعوبات والمشاكل التي تعترضهم في الحصول على الرقم ذي الدلالة، وهي مشكلة عويصة يعاني منها المختصون في دراسة أوضاع البلدان المتخلفة، ويترتب على افتقاد هذه القاعدة الاحصائية نتائج عملية سيئة وخطيرة.

2) ان الاخطاء الناجمة عن الادلاء بالمعلومات، والتي يمكن أن تظهر في الجداول والبيانات، يمكن تدارك جزء واسع منها بزيادة الوعي الاحصائي، لذا يبدو اقتراح الدكتور عبدالله النجار (المستشار الاقليمي لـ «اسكوا») باصدار كتاب يتناول ويشرح المنهجية التي يتم العمل بها مفيد لتوفير بيانات وادلاء أدق.

3) ضرورة التدقيق ومراجعة بعض التعريفات، ففي ضوء التطورات الهائلة والسريعة في حقل المعرفة والمعلومات والتقنية، ومابدأ يعرف بالثورة العلمية ـ التكنولوجية، وكمثال تعريف الامي والملم الذي يتحدد بمن يعرف القراءة والكتابة بقي تعريفاً ساكناً لايراعي ماحصل في العالم من تغيرات ليست بالبسيطة خلال العشرين عاماً الماضية، والاجدى هو رفع سقف ذلك بحيث يكون المعيار شهادة أعلى أو أن نبحث عن طرق معينة للوصول الى اختبار المستوى المعرفي، لمعرفة الهوة بيننا وبين دول المركز الصناعي، وهذا ينطبق بشكل عام على بعض التعاريف الاخرى.

ان ما ذكر من ملاحظات لايقلل من غنى العمل والمحاولة التي قام بها المكتب المركزي للاحصاء والتي من الطبيعي أن تشمل تجمعات فلسطينية أخرى، على الاخص سكان الدولة الفلسطينية المستقلة لما لذلك من أهمية.

تنويه

سقطت سهوا عند طباعة المجلد السابع عشر ـ العدد الثاني ـ خريف 1989، احدى صفحات بحث (فؤاد أبو حطب، حسنين الكامل، نجيب خزام) الموسوم: صورة علم النفس لدى الشباب العماني. والمجلة اذ تعتذر عن هذا الخطأ، فانها تورد في مايلي النص الحرفي لتلك الصفحة التي كان يجب أن ترد وفقا لتسلسل البحث بعد نهاية الفقرة (أ) المفحوصون، (ص 30) التي كان يفترض أن تأخذ الرقم (1) وليس (أ). وفي مايلي نص الصفحة الحرفي:

2) الادوات والمهام

أ) **مقياس الاتجاه نحو علم النفس**: ترجع أصول هذا المقياس الى العالمين الأمريكيين Randhawa & Korpan (1972) اللذين وضعا أداة لقياس الاتجاه نحو تعلم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية. كما ترجع أصوله أيضا الى كل من Heuer (1976) و Lambert et al. (1976) الذين وضعوا مقياسا مماثلا لقياس الدافعية والاتجاهات نحو تعلم اللغة الأجنبية عام 1976م.

ولقد صمم المقياس في صورته العربية الأصلية لقياس الاتجاه نحو تعلم اللغة الألمانية كلغة أجنبية (El Kamel, 1985:2).

وقد أعيد تصميم المقياس مرة أخرى في سلطنة عمان ليلائم البيئة والهدف الجديدين، حيث روجعت وصنفت فقراته بصورة تسمح بقياس الاتجاه نحو علم النفس، وأصبح في شكله الجديد بعد المراجعة واعادة الملاءمة مشتملا على 33 فقرة، تتحدد الاجابة عليها بين الموافقة والمعارضة بمقياس تقدير خماسي يبدأ بالموافقة الشديدة ثم الموافقة فحسب، فموقف عدم التأكد أو عدم اليقين، فعدم الموافقة، وينتهي بعدم الموافقة على الاطلاق. وكانت درجة الشخص الكلية هي مجموع درجاته على الفقرات المختلفة التي يتألف منها المقياس.

وقد حسب ثبات المقياس في صورته الجديدة بطريقة التجزئة النصفية لعدد 131 طالبا وطالبة، هم مجموع المفحوصين الذين استمروا في البحث حتى نهايته (أي أنهم استمروا في البحث حتى انقضاء فترة التدريب الوسيطة واعادة تطبيق الأداة عليهم لمعرفة التغير في الاتجاهات) ووجد أنه 86,، علما بأن حساب هذا المعامل أجرى على أداء هذه المجموعة من المفحوصين في القياس القبلي. واعتمدنا على منهج التحليل العاملي لتقدير الصدق العاملي حيث أمكن استخلاص أربعة عوامل أمكن تفسيرها في ضوء الأبعاد المختلفة للاتجاه نحو علم النفس، وهذه الأبعاد الأربعة هي بعض نتائج البحث التي سنشير اليها فيما بعد.

ويهدف المقياس الى الكشف عن الجانب الوجداني الاتجاهي من جوانب صورة علم النفس لدى الشباب العماني.

جمال علي خليل الدهشان، **الاختلاف والاتفاق القيمي بين الطلاب واعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنوفية 1987.

تحظى مرحلة التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تحتل أهمية خاصة بين مراحل التعليم المختلفة، إذ يأتي ترتيبها على قمة النظام التعليمي كله، كما أنها تؤهل خريجيها لممارسة الحياة العامة، إلى جانب إعداد الكوادر العلمية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة. فالتعليم الجامعي بحكم رسالته، وبحكم الأعداد الكبيرة المقبلة عليه، وبحكم مايواجه من انفجار علمي في المعارف العلمية التي تخرج من معامل ومراكز البحوث، جدير بكل اهتمام وبحث حتى يتخلص من بعض المشكلات التي تكبل حركته وتعوقه عن أداء رسالته، تلك الرسالة التي تزداد أهميتها وخطورتها في المجتمعات النامية، حيث المشكلات متعددة، والامكانات محدودة. فالتعليم الجامعي يعد أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد المجتمعات النامية على حل مشكلاتها وعلى اللحاق بركب الحضارة الحديثة المتطورة. ومن هنا تعددت المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لبحث جانب أو أكثر من جوانب التعليم الجامعي ومايتصل بهذا النوع من التعليم من قضايا وظروف وإمكانات وصولا الى تصور واضح لماهية السبل التي تضمن نجاح هذا النوع من التعليم في تحقيق أهدافه وأداء رسالته. والدراسة الراهنة تعد بمثابة خطوة في هذا الاتجاه حيث إنها تسعى الى محاولة فهم ديناميات الحياة الاجتماعية داخل الجامعة من خلال دراسة الاختلاف والاتفاق القيمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (باعتبارهما من أهم عناصر المجتمع الجامعي)، وعلاقة هذا الاختلاف أو الاتفاق القيمي بالتحصيل الدراسي للطلاب، مع تحديد طبيعة تأثير الجنس والكلية على كل من القيم وأولوياتها لديهم. وقد استهدفت الدراسة الراهنة معرفة ما إذا كانت قيم طلاب جامعة المنوفية تتفق أو تختلف عن قيم أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعة، ومعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق القيمي بينهم، وعلاقة هذا الاختلاف أو الاتفاق القيمي بالتحصيل الدراسي للطلاب.

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من مجموعتين هما: 1) مجموعة الطلاب وكان قوامها 422 طالبا وطالبة من طلاب جامعة المنوفية (251 طالبا، 171 طالبة) تم اختيارهم بطريقة عشوائية من الطلبة والطالبات المقيدين بالفرقة الرابعة بكليات التربية والتجارة والعلوم والزراعة، والفرقة

الثالثة بكلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم جامعة المنوفية في العام الدراسي 1987/86.
2) مجموعة أعضاء هيئة التدريس وتكونت من 97 عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقد روعي اختيار هذه العينة أن تكون ممثلة لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة الخمس.

واعتمدت الدراسة على استفتاء مكون من جزئين، عنى الجزء الأول منه بالتعرف على القيم السائدة لدى عينة البحث وقياسها بأسلوب يتفق مع ما أشار إليه الباحث في تعريفه للقيم، أما الجزء الثاني فقد عني بالبيانات الشخصية عن المستجيب من حيث جنسه، وعمره، وكليته، وتخصصه، وخلفيته الاجتماعية والمكانة الوظيفية التي يشغلها، وقد اختلف هذا الجزء بالنسبة للطلاب عنه بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس. وتمشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، استخدم الباحث اختبار «ت» لايجاد دلالة الفروق بين افراد العينة في القيم موضع الدراسة، كما استخدم معامل ارتباط الرتب لسبيرمان Spearman للتحقق مما إذا كانت الأطر القيمية تختلف باختلاف عينات الدراسة أم لا، وعلاقة الاختلاف القيمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالتحصيل الدراسي للطلاب.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى نتائج تثبت جزئيا صحة الفروض الموضوعة ويمكن تلخيص هذه النتائج في ما يلي:

أ) الفرض الأول: أسفرت المعالجات الإحصائية لنتائج الدراسة عن صحة هذا الفرض جزئيا، حيث أوضحت النتائج الخاصة بهذا الفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها الطلاب واعضاء هيئة التدريس بالجامعة في قيم: النظام، الوعي السياسي، العمل، العدل الثقة بالنفس، التثقيف، الطموح، القيادة، المثابرة، الاستقلال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى 01, بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعتين في قيم: الطاعة الواعية، التواضع، التدين لصالح مجموعة الطلاب، وقيم: التفكير العلمي، التفتح الذهني، الأمانة العلمية، التعليم، التعاون لصالح مجموعة أعضاء هيئة التدريس. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ما يتعلق بقيمة الوعي الاجتماعي لصالح أعضاء هيئة التدريس. وفي مايتعلق بقيمة المكانة (التقدير) لصالح الطلاب، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 01, بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في قيمة التثقيف لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة في قيمة القيادة لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والهندسة في قيمة الطموح، لصالح الطلاب في كلية الهندسة ولصالح أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية.

ب) الفرض الثاني: أسفرت الدراسة عن نتائج تشير في جملتها إلى صحة هذا الفرض

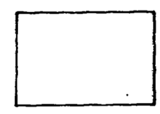
جزئيا، وتتلخص هذه النتائج في ما يلي: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة والطالبات في قيم: التفكير العلمي، المكانة، الطاعة الواعية، التفتح الذهني، الوعي الاجتماعي، العدل، التواضع، الأمانة العلمية، التدين، التعليم، الطموح، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 01, بين متوسطات درجات الطلبة والطالبات في ما يتعلق بقيمتي الوعي السياسي، التعاون لصالح مجموعة الطلبة، وفي ما يتعلق بقيمتي التثقيف والمثابرة لصالح مجموعة الطالبات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين متوسطات درجات الطلبة والطالبات في قيمة القيادة لصالح الطلبة، وقيم: النظام، العمل، الثقة بالنفس، الاستقلال في صالح الطالبات، وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 05, بين متوسطات درجات طلبة وطالبات كلية التربية في قيمة الوعي الاجتماعي في صالح مجموعة الطلبة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 01, بين متوسطات درجات طلبة وطالبات كلية العلوم في قيمة التعليم في صالح مجموعة الطالبات. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين متوسطات درجات طلبة وطالبات كلية التربية في قيمة الطموح في صالح مجموعة الطلبة.

جـ) الفرض الثالث : أسفرت الدراسة عن نتائج تشير في جملتها إلى صحة هذا الفرض جزئيا، فقد بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس 91, بدلالة إحصائية عند مستوى 01,. مما يشير الى عدم وجود اختلاف واضح في ترتيب القيم لدى أفراد المجموعتين، وإن بدا وجود اختلاف ظاهري في ترتيب القيم لديهم.

د) الفرض الرابع : أسفرت الدراسة عن نتائج تشير في جملتها الى صحة هذا الفرض جزئيا فقد بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى الطلبة والطالبات 87, بدلالة إحصائية عند مستوى 01,. مما يشير الى عدم وجود اختلاف واضح في ترتيب القيم لدى أفراد المجموعتين، وإن بدا وجود اختلاف ظاهرى في ترتيب القيم لديهم.

هـ) الفرض الخامس: أسفر التحليل الاحصائي عن نتائج تشير في جملتها الى صحة هذا الفرض، فقد بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المرتفعة في التحصيل الدراسي هذا من جهة، ومعامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المنخفضة في التحصيل الدراسي من جهة أخرى 92,، 90, على الترتيب، بدلالة أحصائية عند مستوى 01,، مما يشير الى عدم وجود اختلاف قيمي واضح بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المرتفعة في التحصيل الدراسي، وإلى عدم وجود اختلاف قيمي واضح بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المنخفضة في التحصيل الدراسي. الأمر الذي يشير الى أنه لاتوجد علاقة بين الاختلاف القيمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والتحصيل الدراسي للطلاب.

وقد قام الباحث بتفسير نتائج الدراسة في ما يتعلق بالفروض الموضوعة، في ضوء ما أسفرت عنه الدراسات السابقة، وبالرجوع الى طبيعة الجامعة باعتبارها منظمة اجتماعية وبيئة تربوية، والى خصائص أفراد العينة، وماتقتضيه طبيعة الدور المهنى والاجتماعي لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس. وفي ضوء ما انتهت اليه الدراسة الراهنة من نتائج، قدم الباحث عددا من التطبيقات والتوصيات التربوية التي قد تفيد في تحسين العملية التعليمية بالجامعة ورسم معالم الطريق للنهوض بالجامعة، بما يمكنها من القيام بمسئولياتها القومية في مجال إعداد الكفايات المتخصصة اللازمة للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة.



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب 5487 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 7329452

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

The Selectivity of Jordanian Migration

Mousa Samha

Economic and political events in the Middle East have been responsible for the impact of migration upon population changes in Jordan, and migration is now considered to be one of the main demographic features of the country. The purpose of this paper is to clarify the selectivity of Jordanian migration, both internal and external, and to examine the major selective variables in this migration process. Sources of data for the study included the 1979 census, a survey of migration in 1967, and annual reports from the Ministry of Labour. The study reveals that the most potential migrants are highly qualified professionals, and that the prevailing trend is for the movement of families, thus involving different age groups in the migration process.

Conflict and Solidarity in an Egyptian Nubian Village

Alsayed Ahmed Hamed

This paper is concerned with the conflict that arose in an Egyptian Nubian village whose inhabitants were forced to relocate as a result of the Aswan Dam construction. Prior to the move, the village experienced much solidarity and structural equilibrium, but in relocating, the villagers had to find new processes of cultural and social adaption. Contradiction and opposition emerged from the struggle for power and authority and the legitimacy to use them, and consequently the value consensus upon which the political system depends became weakened. This research attempts to discover the social functions of this conflict, the structural factors that controlled it, and the resulting new social organization. It is based upon ethnographic material collected during successive visits to the village and interviews with Nubians. The research concludes that in small communities the nature of social relations interferes in both the direction and function of conflict.

Islamic Accounting Theory

Osama M. Shaltoot

This research attempts to establish an Islamic theory of accounting by referring to judgements of past Islamic jurisprudents. It modifies those aspects of Western accounting theory that contradict with Islamic law, Sharia, in order to enable Moslems to apply Sharia to the field of economics. The research first analyzes the logical basis of the theoretical structure of accounting science and the framework of accounting theory. It then discuses the assumptions, principles and standards that make up the Islamic theory of accounting. The researcher uses the descriptive and interpretational approach to discuss the required amendments to accounting theory in order to formulate the scientific framework of an Islamic theory of accounting.

Developing Countries and the External Debt Trap

Said S. Martan

One objective of this paper is to investigate the principal causes of the debt problems of developing countries, and to outline the economic effects on the debtor nations. Over the last two decades the external debt of developing nations has risen to more than a trillion US dollars. At the same time, the net transfer of resources from developing to developed countries reached 86 billion dollars during the period 1982 - 1987, which was contrary to the flow of resources during preceding decades. Consequently, the levels of investment, consumption and growth performance have dropped sharply in the debtor countries, and their standards of living have deteriorated. The paper evaluates suggested approaches and strategies to solve this problem, and provides some recommendations for a course of action. These include several internal and collective adjustments in the debtor countries, as well as some important issues to be addressed in the negotiations between the concerned parties.

The Crisis of the U.S. Economo-Social System: Historical Approach with Emphasis on Reagan's Administration

Mohamed Abdel Shafei'i Eisa

In contemporary history of American capitalism, four factors were responsible for supplying the economo-social system with additional sources of energy, thus saving it from the 'general crisis of capitalism': technological progress, state intervention, unequal links with Third World countries and the Cold War. In the 1970s and early 1980s various reasons contributed to the erosion of technological supremacy and the energetic interventionalist role of government, leaving the arms race and neocolonialism as the only factors which enabled the USA to maintain its leading role. In this review of the Reagan administration it is clear that the tripartite deficit (in balance of trade, public budget and debt balance) has widened unprecedently. In the short and medium term the US will try to transfer the burden of its crisis to Japan and Europe, but a long term solution can only be found through radical change in the economo-social system.

The Effect of Sex-Role Orientation on Level of Adjustment Among University Freshmen in Jordan

Taisier al-Nhar Abdalla Ababneh

This study is concerned with the effect of sex-role orientation on adjustment. A sample of 180 university first-year students was classified into four different sex-role attributes according to their scores on the masculinity and femininity subscales of the Arab version of the Bem Sex-Role Inventory. Results of the two-way analysis of variance on each of the adjustment dimensions (family relationships, social relationships and emotional stability) revealed significant differences among the four sex-role attributes for each dimension. It was found that androgyny is associated with optimum levels of adjustment, followed by masculine, feminine and finally undifferentiated individuals. The results are interpreted on the basis of social changes occurring in Jordan which make it possible for both sexes to incorporate other-sex attributes to achieve optimum levels of adjustment.

An Integrated Quantitative Model for Credit and Collection Management: Application to Jordan Corporations

Nassir M. al-Saigh

This study analyzes the factors affecting credit and collection policies adopted by corporations when they decide tô increase sales through credit. These factors were analyzed into different variables classified according to the prevailing economic conditions, the characteristics of the debtor, and the type of credit and collection policy. An integrated quantitative model for accounts receivable management was devised to maximize the revenues of accounts receivable. To test the proposed model, a random sample of 64 Jordanian corporations was selected, and their attitude and behaviour toward the variables in the model was studied by means of a questionnaire designed according to Likert's five-point scale. The relative importance of the variables was measured by weighted-average rates and standard deviations of the questionnaire readings. Factorial analysis of variance was used to analyze the main and interactive effects of three independent variables on the suggested model variables.

Proposed Scale for Measuring Arab Political Perception: Case of the Egyptian Perception of Threat During the 1967 Crisis

Mostafa-Elwi Saif

This paper contributes to the construction of an Arab methodology of quantitative content analysis, necessary because Western traditions of content analysis are not applicable to the study of Arab political documents, mainly due to the unique structure and usage of the Arab language. The paper constructs a scale based on a typology of sentence types in Arabic, each type being given a certain quantitative weight. This scale is then applied to measure and analyze Nasser's perception of the different aspects of foreign threat during the May - June 1967 crisis, namely the sources, targets and types of threat as well as the Egyptian policy values threatened. The most significant finding is that Nasser's perception of threat developed and changed as the crisis evolved. To date this methodological scale has been applied to limited data, and other social scientists are encouraged to participate in widening the scope of this research.

Fiscal Deficit and Monetary Policy in Egypt

Fathi Kh. el-Khadrawi

This paper examines systematically the relationship between monetary policy objectives and the Central Bank financing of the government budget deficit. To study this, a reaction function of the Egyptian monetary authorities is estimated for the period 1961 to 1985. In addition to the economic goals of monetary policy, fiscal deficit is included in the reaction function to elucidate the effects of fiscal policy on monetary base. The main finding is that fiscal policy has played a prominent role in determining not only how monetary policy is conducted but also the end to which this policy is aimed. This means that an independent monetary policy action is not an option. Hence, reducing fiscal deficit and/or mobilizing internal resources are of paramount importance for effective monetary policy.

Means of Implementing Decisions in the Arab League and the European Economic Community: A Comparative Study

al-Sadek Sha'ban

The main purpose of this study is to compare the means through which the Arab League and the European Economic Community (EEC) implement their resolutions and decisions. The study explains in some detail the nature of the obstacles which influence the execution of the Arab League's decisions, as compared to the highly effective performance of the EEC in this regard. This comparative analysis ends with some specific suggestions which may ensure a higher degree of efficiency when it comes to the implementation of decisions made by the various organizations of the Arab League.

Contents

Vol. 17 No. 4 Winter 1989

Contents Vol. 17 No. 4 Winter 1989

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).

* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

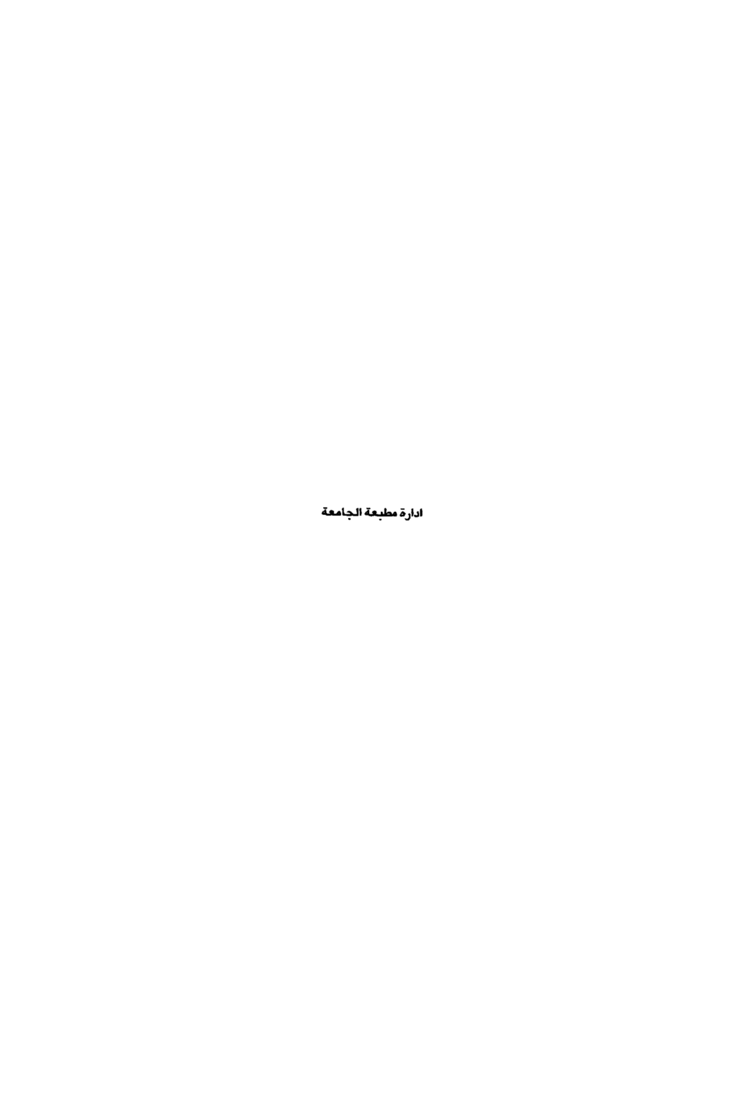
Vol. 17 - No. 4 Winter 1989

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT


ادارة مطبعة الجامعة

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY
VOL. 17 - NO.4 Winter 1989

Kuwait University Press